الثورة العرابية
والاحتلال الانجليزى

بقلم

عبد الرحمن الرافعى بك

الطبعة الثانية
١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م

ثمن الكتاب
ص
٥٠

الناشر
مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدلى باشا بالقاهرة

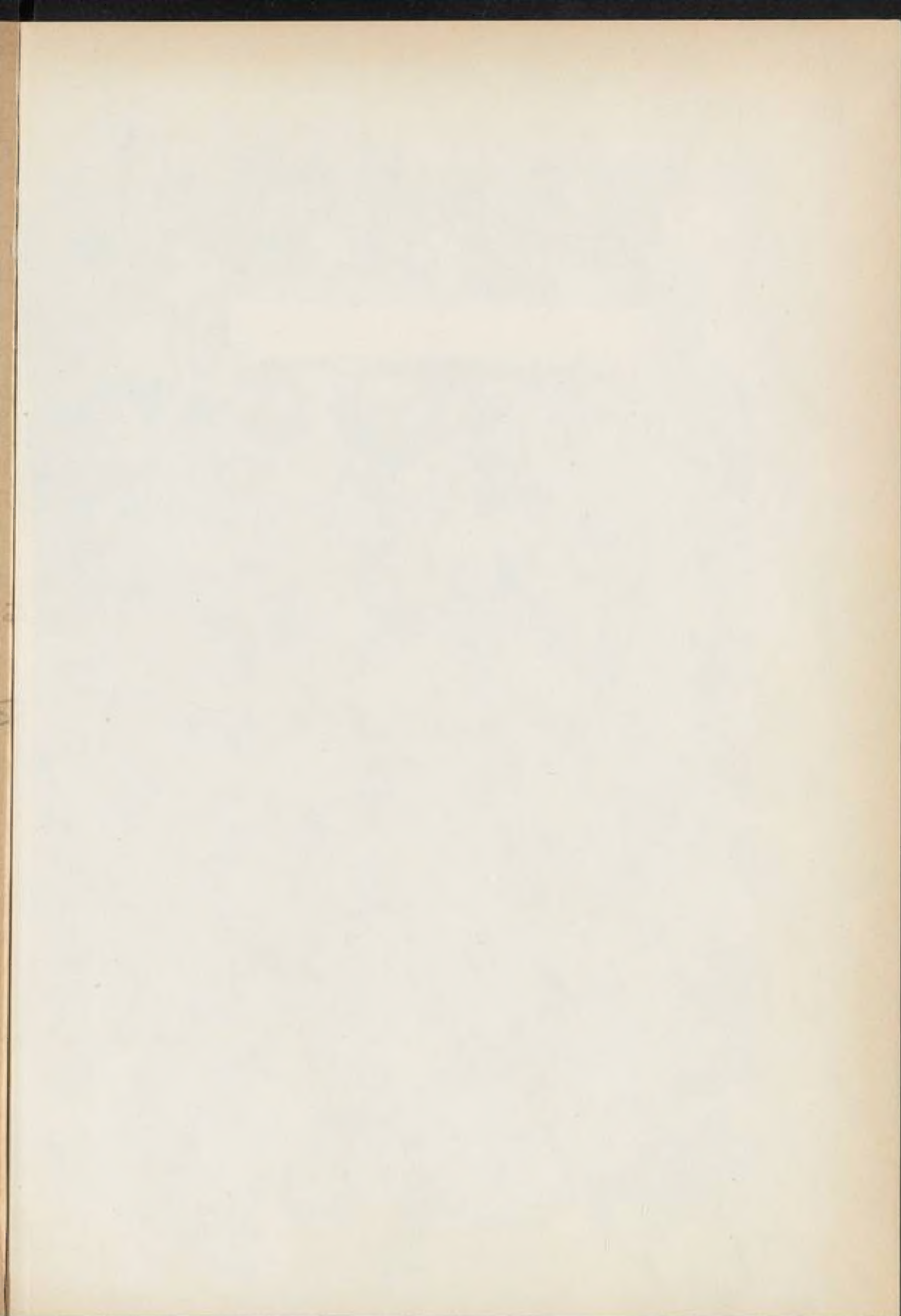












الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى

al-Rāfiʻī, ʻAbd al-Raḥmān

بقلم

عبد الرحمن الرافعى بك

/al-Thawrah al-ʻArabīyah wa-al-iḥtil[āl] al-Injilīzī/

الطبعة الثانية

١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩

ثمن الكتاب
٥٠ قرشاً

الناشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلى باشا بالقاهرة

مطبعة السعادة بمصر



مقدمة الطبعة الثانية

شهدت مصر منذ مطلع الحركة القومية فى تاريخها الحديث ست ثورات أرختها فى هذه المجموعة ، فالثورة الأولى شبت سنة ١٧٩٨ ، والثانية سنة ١٨٠٠ ، وكلتاهما قامت فى وجه الحملة الفرنسية ، وقد أرخت الأولى فى الجزء الأول من « تاريخ الحركة القومية » ، والثانية فى الجز الثانى ، ولما جلا الفرنسيون عن البلاد تجاذبتها أطماع المماليك والترك والانجليز ، وأبت الأمة بعد أن أخذ العامل القومى يظهر فيها على مسرح الحوادث السياسية أن تذعن لهذه الأطماع ، وكان من نتائج هذه الروح ثورة الشعب على حكم المماليك سنة ١٨٠٤ ، ثم على الوالى التركى سنة ١٨٠٥ ، وانتهت هذه الثورة بالمناداة بمحمد على الكبير واليا على مصر ، وقد أرخت هاتين الثورتين فى الجزء الثانى من « تاريخ الحركة القومية »

وبعد ست وسبعين سنة قامت الثورة العرابية سنة ١٨٨١ فى عهد الخديو توفيق ، وكانت غايتها تحرير البلاد من الحكم الاستبدادى ومن التدخل الأجنبى معاً ، وقد أفردت لها هذا الكتاب

وإذ انتهت الثورة العرابية بالإخفاق وجاء الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢ فى أعقابها ، وكان على يده إخمادها ، فقد تعاقبت الحوادث والأحداث ، والأمة والاحتلال فى شد وجذب ، حتى إذا ما انتهت الحرب العالمية الأولى ، وشهدت الأمة نقض العهود والمواثيق ، وترادف المحن والمظالم ، ثارت ثورتها المشهورة سنة ١٩١٩ ، وقد خصصت لها كتاب (ثورة سنة ١٩١٩)

ذكرت هذا البيان لمناسبة ظهور الطبعة الثانية من كتاب (الثورة العرابية) ، وهى ذات الطبعة الأولى ، لم أغير فيها شيئا ، ولم أضف إليها شيئا ، إلا الفهرست الهجائى للكتاب ، وكانت الطبعة الأولى خلوا منه

وفيما يلى الأقسام التى ظهرت من هذه المجموعة :

(تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر) فى جزئين ، يشتملان على تاريخ مصر القومى فى عهد الحملة الفرنسية إلى انتهاء هذ الحملة ، ومن جلاء الفرنسيين إلى ولاية محمد على الكبير

« عصر محمد على » ويتناول تاريخ مصر القومى فى عهده

« عصر اسماعيل » فى جزئين ، يتضمنان تاريخ مصر القومى فى عهد خلفاء محمد على ،

ثم كتاب (الثورة العرابية والاحتلال الأنجليزى) ، فكتاب (مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال) ، ثم كتاب (مصطفى كامل) ، فكتاب (محمد فريد) ، ويشتملان على تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩١٩ ، فكتاب (ثورة سنة ١٩١٩) ، ثم كتاب (فى أعقاب الثورة المصرية) وقد ظهر الجزء الأول منه مشتملا على تاريخ مصر القومى من ابريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة « سعد زغلول » سنة ١٩٢٧

والحمد لله أولا وأخيراً ؟

يونيه سنة ١٩٤٩ — عبد الرحمن الرافعى

مقدمة الطبعة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتاب الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى ، وقد يستوقف النظر فى عنوانه أن تكون الثورة مقرونة بالاحتلال اقتران الضد بالضد ، ولكن هكذا شاءت الاقدار والحوادث السياسية أن تنتهى الثورة العرابية بالإخفاق ، وأن يعقبها الاحتلال الانجليزى الذى كان على يده إخمادها

الثورة العرابية هى الحركة القومية التى ظهرت أوائل سنة ۱۸۸۱ ، واستمرت إلى نهاية سنة ۱۸۸۲ ، وكانت فى مبدئها ترمى إلى إنصاف الضباط الوطنيين وتخويلهم حقوقهم المشروعة فى المناصب والرتب العسكرية ، ووضع حد للاضطهاد الذى كانوا يعانونه من الرؤساء الترك والشراكسة فى الجيش ، ثم تطورت إلى حركة عامة ، اشتركت فيها طبقات الأمة كافة ، للتخلص من الحكم الاستبدادى وتقرير مبادىء العدل والحرية والدستور ، وقد نجحت فى تحقيق مطالب الضباط الوطنيين ومطالب الأمة معاً ، فنال الضباط حقوقهم فى الترقى ، وتقرر النظام الدستورى ، وأنشىء مجلس النواب الذى تمثلت فيه سلطة الأمة وكفل للمصريين حقوقهم وحرياتهم

ظهرت الثورة العرابية على يد أحمد عرابى وصحبه فى أوائل عهد الخديو توفيق باشا ، على أنها فى مقدماتها وأسبابها ترجع إلى عهد إسماعيل ، إذ فزعت الطبقة المثقفة من الأمة إلى التخلص من مساوىء النظام القديم وإنقاذ البلاد من تدخل الدول الأوروبية فى شؤونها ، وما أفضى إليه هذا التدخل من إنشاء صندوق الدين وفرض الرقابة الثنائية على ماليتها ، وتأليف لجنة دولية للفحص عن شؤونها المالية والإدارية ، ثم تنصيب وزيرين أوروبيين فى الوزارة المصرية ، وطغيان النفوذ الأجنبي عليها ،

فاتجهت الأفكار إلى تقرير النظام الدستورى لكى يكفل للبلاد حكما عادلا ، ويضع حداً للتدخل الأجنبي فى شؤونها ، ونجح الأحرار فى دعوتهم . وألف شريف باشا وزارته الوطنية فى أواخر عهد إسماعيل ، وجعلها مسئولة أمام مجلس شورى النواب ، فوضع الحجر الأساسى للنظام البرلمانى فى مصر ، ثم سن دستوراً يحقق سلطة الأمة ، وهو المعروف بدستور سنة ١٨٧٩ ، وانضم الخديو إسماعيل إلى هذه الحركة مدفوعاً برغبة التخلص من سيطرة الدول على سلطانه فى الحكم ، وانتهت أزمة الخلاف بينه وبين الدول بخلعه فى ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ ، فتعطل صدور الدستور زهاء سنتين فى أوائل حكم الخديو توفيق باشا ، حتى قامت الثورة العرابية ، فكان من نتائجها الأولى تأليف مجلس نواب كامل السلطة ، وإعلان دستور سنة ١٨٨٢ الذى لايختلف فى جوهره عن دستور سنة ١٨٧٩

فالثورة العرابية هى ولا ريب استمرار للحركة الوطنية التى ظهرت فى عهد إسماعيل ، كاستمرار الشجرة فى نموها ، هذه أولى الحقائق التى تخلص لنا من دراسة الثورة العرابية ، تليها حقائق ونتائج أخرى فصلنا الكلام عنها فى هذا الكتاب

إن الآراء عن الثورة العرابية تختلف باختلاف تفكير كل باحث ووجهة نظره ، وباعث توجيهه ، وإذا كانت هذه الآراء موضع خلاف بين الكتاب والمؤرخين ، فمن الواجب علينا فى دراستنا للثورة أن نعنى قبل كل شىء باستقراء الحوادث وتمحيصها ، وتدوينها على وجهها الصحيح ؛ فهذا الاستقراء هو الأساس الذى يجب أن تُبنى عليه الآراء مهما اختلفت ، وقد اجتهدت من هذه الناحية فى استخلاص الحقائق عن الثورة وحوادثها وأشخاصها ، من غير تحيز أو محاباة . ثم بَنَيْتُ عليها ماعنّ لى من الرأى ، على أنى حرصت جهد الاستطاعة على أن لاأخلط بين الوقائع والرأى فيها ، لأدع للقارىء حرية الحكم على الحوادث والأشخاص ، فإن دراسة التاريخ لاتؤدى إلى الفائدة المرجوة منها إلا إذا استوفى الباحث حوادثه ، وحقق أسبابها ونتائجها ، ثم كوّن لنفسه حكما عنها . وهذا مادعانى إلى إيراد الوثائق الرسمية التى لابست الحوادث ، ليتسنى للقارىء أن يستخرج منها الحكم الذى يقتنع به ويرتاح اليه ، فالوثائق الرسمية ، ورواية الوقائع على صحتها ، هى العناصر التى يستمد

منها الباحث حكمه على الأشخاص والحوادث ، من غير أن يتقيد بما كتب الكتاب والمؤلفون .

للثورة العرابية ، كما لكل ثورة ، أنصار وخصوم ، فلها أنصار يتحيزون إليها ويسوغون مواقفها كلها على السواء ، ويدافعون عن رجالها فى كل ماعملوا ، كأنهم على حق فى الخطأ والصواب جميعاً ، ولها خصوم يتحاملون عليها فينكرون حسناتها ويعدون عليها السيئات ، وإنك لتلمح هذا التحامل أو ذلك التحيز فيما تطالع من مختلف المؤلفات والمذكرات عن الثورة العرابية ، ولقد بدا لى إزاء هذه الآراء المتباينة أن أدرس الثورة من غير سابق حكم عليها ، لانتهى إلى رأى يهدى اليه البحث والتمحيص ، وهذا ما أدعو اليه كل محب للحقيقة ، وبذلك تجلى الغموض الذى يلابس كثيراً من حوادث الثورة ، ونجعل منها صفحة واضحة من عبر الماضى . فان التجارب خير هاد إلى ماينفع الأمم فى حياتها القومية ، وهى العلم الذى لايعلمه إلا الزمن

على أنى حين أخذت فى دراسة الثورة قد اختلج فى نفسى شعور ملازم من العطف عليها ، لأنها على ما كان من نهايتها فانما قامت فى الأصل لغرض نبيل هو إنقاذ الأمة من مظالم الاستبداد وإقامة قواعد الحكم الدستورى ، وتحرير البلاد من التدخل الأجنبى ، لكن هذا الشعور لم يصرفنى عن تعرف أخطائها وزلاتها ، وبخاصة أخطاء زعمائها وأقطابها ، لأن هذه الأخطاء كان لها دخل أيما دخل فيما صارت اليه من الهبوط والإخفاق

وخلاصة ماانتهيت اليه فى هذه الناحية أن للثورة مرحلتين مختلفتين ، فالمرحلة الأولى تبدأ بظهورها على عهد وزارة رياض باشا فى فبراير سنة ١٨٨١ ، ذلك حين اعتقلت الحكومة أحمد عرابى وصاحبيه على فهمى وعبد العال حلمى وأحالتهم إلى مجلس عسكرى لمحاكمتهم بتهمة التمرد والعصيان ، فثار زملاؤهم الضباط وقادوا الجند إلى قصر النيل ، حيث كان الزعماء معتقلين ، فاقتحموه عنوة وأطلقوا سراحهم ، فاضطربت الوزارة لهذا الحادث الجلل ، واضطر الخديو توفيق باشا إلى الإذعان لمطالب الثوار ، فاستقال عثمان باشا رفقى وزير الحربية الذى قدم الضباط للمحاكمة ،

وعين بدله محمود باشا سامى البارودى الذى كان موضع ثقة العرابيين . فكان ذلك أول انتصار للثورة . وبعد فترة من الهدوء الظاهرى عادت الحرب سجالا بين الخديو والضباط ، فاعتزم هؤلاء إحداث انقلاب فى نظام الحكم ، ونفذوا عزمهم ، إذ حشدوا قوات الجيش المرابطة بالعاصمة فى ميدان عابدين يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وقدموا للخديو مطالبهم فى شكل مظاهرة عسكرية ، وقوام هذه المطالب سقوط وزارة رياض باشا ، وتأليف مجلس النواب وزيادة عدد الجيش ، فاضطر الخديو إلى النزول على حكمهم ، واستقالت وزارة رياض ، ثم عهد الخديو إلى شريف باشا تأليف الوزارة تحقيقاً لإرادة العرابيين . فألف شريف وزارته الدستورية . ودعا إلى إنشاء مجلس نيابى كامل السلطة . فاستجاب له الخديو وأمر بإجراء الانتخابات العامة . وانتخب مجلس النواب وافتتحه الخديو يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، فكان افتتاحه يوماً مشهوداً فى تاريخ الحركة القومية ، وأخذ يضطلع بمهمته ، تتعلق به الآمال وترنو اليه الأبصار ، وعرض عليه شريف باشا الدستور الذى وضعه سنة ١٨٧٩ ليقر ما رآه فى شأنه ، أى أنه جعل من المجلس ، جمعية تأسيسية تضع الدستور وتقره ، وبذلك نالت البلاد مجلساً نيابياً تتمثل فيه سلطتها الدستورية والتشريعية

إلى هنا سارت الأمور سيراً حسنا ، فكانت على صراطها المستقيم ، وانتصرت الثورة على طول الخط ، وحققت آمال البلاد ، ولكنها استهدفت لدسائس السياسة الاستعمارية التى لم تكن تنظر بعين الرضا إلى قيام النظام الدستورى فى مصر ، فأخذت الدولتان الانجليزية والفرنسية تلقيان العقبات والعراقيل فى سبيل استقرار هذا النظام ، وتنتحلان لأنفسهما التدخل فى شؤون البلاد ، وكان أول مظهر لهذا التدخل مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ التى قدمتها الدولتان ، وقوامها أنهما حيال الحوادث الأخيرة قد أجمعتا على تأييد سلطة الخديو ، ثم عارضتا فى تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، بحجة أن تقريرها يمس حقوق الدائنين أو ينال منها ، وهى حجة واهية ظاهرة البطلان ، لما تضمنه الدستور من أن المجلس يراعى فى تقرير الميزانية العهود والاتفاقات المالية التى ارتبطت بها الحكومة إزاء الدول

واجهت البلاد أزمة سياسية خطيرة نشأت عن تقديم مطالب الدولتين ، وكان

مجلس النواب ينظر وقتئذ فى الدستور الذى عرضه عليه شريف باشا تمهيداً لإقراره، فرأى شريف باشا درءاً للأزمة أن يؤجل مجلس النواب قراره النهائى فى المادة المتعلقة بالميزانية، ويرجئها إلى حين، حتى تنجلى الغُمّة، ويفاوض الدولتين فى مطالبهما. والتأجيل فى ذاته لم يكن مضيعاً لحقوق الأمة فى الدستور ولا إخلالاً بها، لأن وضع الدستور فى صيغته النهائية قد يستغرق وقتاً يطول أو يقصر على حسب الأحوال والملابسات. فكان من المستطاع اتقاء الأزمة بتأجيل البت فى هذه المادة، ولكن ظهر فى الميدان عامل جديد كان له أثره فى تطور الحوادث، وهو طموح محمود باشا سامى البارودى إلى الرياسة، ورغبة العرابيين فى التخلص من شريف باشا ليجعلوا الوزارة مؤلفة من خاصة رجالهم، فاتخذوا من طلبه تأجيل البت فى مادة الميزانية وسيلة لتوهين مركزه، وبدت منهم الرغبة فى إقصائه عن الحكم، وظهرت هذه النية جلية فى موقف مجلس النواب حياله، مما دعاه إلى تقديم استقالته، فقبلها الخديو وتألفت وزارة البارودى

ومن ثَمّ ابتدأت المرحلة الثانية للثورة، ومن رأيى أن الثورة أخذت تتعثر فى سيرها منذ بدء هذه المرحلة، وأن زعماءها أخطأوا فى تنحية شريف باشا عن الحكم، لأنه كان أقدر من سواه على معالجة الأزمات وإحباط الدسائس والمؤامرات التى كانت تديرها السياسة الاستعمارية الإنجليزية

كانت هذه الدسائس والمؤامرات أهم العوامل فى إخفاق الثورة العرابية، إذ لانزاع فى أن الحكومة الانجليزية قد انطوت على نية نمت عليها الحوادث التى تعاقبت فى ذلك العهد، وهى خلق الأسباب والذرائع الباطلة لاحتلال البلاد. على أن مصر كانت تستطيع أن تحبط هذه المؤامرات وتنجو من أشراكها، أو على الأقل تخفف من عواقبها، لو أنها عرفت كيف تواجهها، فانه مامن أمة إلا وهى عرضة لمؤامرات خصومها المتربصين بها، وليست تخلو أمة من أحداث تستهدف لها فى حياتها السياسية والقومية، وإنما تختلف مصاير الأمم تبعاً لمقدرة كل منها على مواجهة الأزمات والتغلب عليها، وعندى أن أول ما استعانت به السياسة الانجليزية فى تدابيرها هو وقوع الانقسام بين الخديو والعرابيين، فان هذا الانقسام قد فتح الثغرات لتدخل الانجليز، كما أنه أضعف قوة المقاومة فى البلاد، إذ انقسمت إلى

معسكرين كلاهما يبغى الكيد للآخر ويضمر له ، فى وقت كان الانجليز يعدون فيه العدة للقضاء على المعسكرين معا ، ولا تتسع مقدمة الكتاب الإسهاب فى تفاصيل هذا الانقسام ، ولكنى أذكر هنا خلاصة رأيى فى هذا الصدد ، وهو أن العرابيين والخديو كلاهما لم يقدر مضار الانقسام ولم يتبين عواقبه ، وكلاهما يحتمل تبعته ومسؤوليته ، ففى الحق ان تبعاتهما من هذه الناحية تكاد تكون متعادلة متكافئة ، ولكن من الحق أيضا أن نقول إن الموقف قد تغير منذ ضرب الاسكندرية ، إذ انحاز الخديو إلى الجيش الانجليزى وساعده على التغلغل فى البلاد ، فهو المسؤول عن هذا الموقف ، على أن الذى يؤخذ على العرابيين فى مدة الحرب أنهم لم يبذلوا من المدافعة والاستبسال فيها مايثير فى الأمة روح الإقدام والتضحية ، مما هو أخص واجبات زعماء الثورة فى ساعة الخطر ، ثم إنهم بعد وقوع الهزيمة ، وفى خلال محاكمتهم ، لم يقفوا الموقف اللائق عن جعلوا أنفسهم قدوة للأمة ، بل استحبوا الحياة وآثروها على الواجب الوطنى ، فتضاءلت فى صفحة الثورة روح البطولة والتضحية ، تلك الروح التى هى غذاء الحركات القومية ، ومادة الحياة فيها ، وسبيل الأمم إلى المجد والعظمة

إن دراسة الثورة تقتضى أن نستجلى حسناتها وأخطاءها ، ونوفيها مالها وما عليها ، وبذلك نستطيع أن نفهمها على حقيقتها ، ونؤدى الواجب نحوها ، فليست مهمة المؤرخ القومى أن يحجب عن الأجيال المتعاقبة أخطاء الأجيال الماضية والحاضرة ، بل عليه أن يشير اليها ويدل عليها فى رفق وهوادة ، ففى ذلك تحقيق للغرض الأسمى من التاريخ ، وهو الاعتبار بالحوادث ، وتفهم الحاضر على ضوء الماضى ، وإذ كنت قد أخذت فى دراسة هذه المراحل من تاريخ مصر الحديث ، فقد اجتهدت فى أن أتبع هذه الخطة وأقيم البحث عليها ، لأنها قاعدة لامعدل عنها لمن أراد الحقيقة ، وهى فى لزومها كواجب الإشادة بمآثر تاريخنا القومى ، فبهاتين القاعدتين تتكشف لنا الحقائق التى هى تراث الماضى وثمرة التاريخ

على هذا الأساس وضعت كتاب الثورة العرابية ، فبدأته ببيان حالة مصر السياسية فى أوائل حكم الخديو توفيق ، وما كان من استقالة وزارة شريف باشا

لمخالفة الخديو إياه فى برنامجه الدستورى ، ثم تأليف وزارة يرأسها الخديو ، إلى قيام وزارة رياض باشا التى شبت الثورة فى عهدها ، وبحثت فى أسباب الثورة ومقدماتها ، فذكرت أسبابها الخاصة ، ثم أسبابها العامة من سياسية واقتصادية واجتماعية ، يلى ذلك شرح وقائع الثورة من واقعة قصر النيل إلى واقعة عابدين فسقوط وزارة رياض باشا وتأليف وزارة شريف باشا (الثالثة) التى تعد « وزارة الأمة » ، وتطور الحوادث فى عهدها حتى إنشاء مجلس النواب وانعقاده ، ثم أزمة يناير سنة ١٨٨٢ واستقالة شريف باشا وتأليف وزارة البارودى « وزارة الثورة » ، وإعلان دستور سنة ١٨٨٢ ، ثم تاريخ مجلس النواب فى دور انعقاده الأول وما اضطلع به من الأعمال القيمة فى المدة الوجيزة التى اجتمع خلالها . تلك الأعمال التى تعد بحق صفحة مشرقة من تاريخ مصر القومى ، وبرهانا جليا على حسن استعداد مصر للحياة الدستورية منذ خمسين سنة ونيف ، ثم ما أعقب انفضاض المجلس من تلاحق الفتن والأحداث ، فكأن انفضاضه كان نذير الانتكاس والرجعة ، فمن مؤامرة الضباط الشراكسة ، إلى احتدام الخلاف بين الخديو ووزارة البارودى ، وما تطاير من الإشاعات عن عواقب هذا الخلاف ، إلى حضور الاسطولين البريطانى والفرنسى ، وما انطوى عليه مجيئهما من نذر الشر والعدوان ، إلى مذبحة الاسكندرية التى دبرتها الدسائس الاستعمارية ، إلى مهزلة مؤتمر الاستانة وما تجلى فيه من نقض الانجليز عهودهم فى المسألة المصرية ، ثم اعتدائهم على استقلال مصر وضربهم الاسكندرية بقنابل أسطولهم ، وانتهازهم فرصة الخلاف والانقسام بين الخديو والعرابيين واحتلالهم البلاد بحجة تأييد الخديو ، ووقوع الحرب التى انتهت بهزيمة العرابيين ، يلى ذلك دراسة شخصيات زعماء الثورة ، والبحث فى أسباب إخفاقها ، وبه ختام الكتاب .

إن الحديث عن الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى ليس حديثا قديما ، بل هو أقرب الحديث صلة بحالتنا الحاضرة ، لأنه إذا كانت الثورة قد طويت صفحتها منذ خمس وخمسين سنة ، فالاحتلال الذى جاء فى أعقابها لا يزال على أسف منا قائما ،

حتى اليوم (١٩٣٧) ، ومن واجبنا أن نعرف كيف وقع هذا الاحتلال ، وإن فى حقائق تلك البرهة من الزمن ما يضىء لنا السبيل ويكشف لنا عن كثير من حقائق عصرنا الحاضر ، ويفسر التاريخ بالتاريخ ، أسأل الله أن يلهمنا الإخلاص والتوفيق فى خدمة الوطن العزيز ؟

فبراير سنة ١٩٣٧ — عبد الرحمن الرافعى

الإهداء

من والد إلى ولده

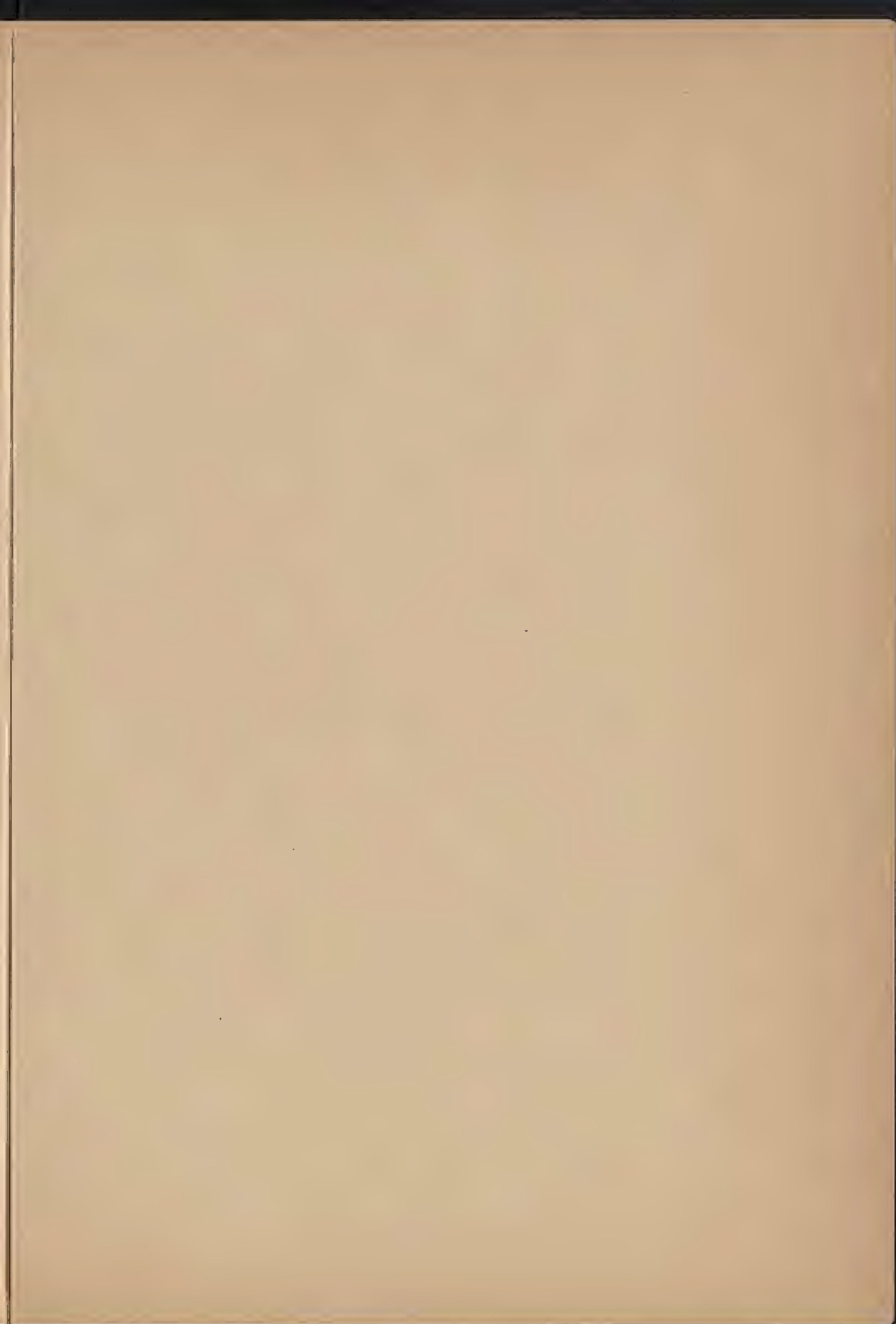
إلى من كان فى حياته قرة عينيّ ، وقلبَ والديّ ، وروحا ثالثة بجنبيّ ،
من أسلم الروح يوم ٩ مايو سنة ١٩٣٥ ، حين استتم الثانية عشرة من عمره

إلى الزهرة الغضة التى كنت لها أحب الأزهار والرياحين ، فما ازدهت حتى ذوت ؛ وما نشرت عبقها حتى انطوت

إلى نور الحياة : أضاء على القلب ثم انطفأ ، ولمع للعين ثم اختفى

إلى زهرة البنوة ، وموضع حنان الأمومة والأبوة ، ووحيد والديه ، ومعقد أملهما فى الحياة ، من يرقد الآن تحت الثرى ، بعيدا بعيدا عن أعيننا ، نائيا نائيا بجسمه وشخصه ، قريبا قريبا بروحه وذكراه ، إلى ولدى المرحوم محمد أمين الرافعى ، أهدى هذا الكتاب .

مايو ١٩٣٧ عبد الرحمن الرافعى



سلسلة تاريخ مصر القومى

نذكر هنا خلاصة مباحث المجلدات الخمسة التى ظهرت قبل هذا الكتاب من تاريخ مصر القومى :

الجزء الأول من تاريخ الحركة القومية

مقدمة الكتاب

الجزء الثانى

عصر محمد على

عصر إسماعيل

الجزء الأول

الجزء الثانى

الفصل الأول

حالة مصر فى أوائل حكم الخديو توفيق

نظرة عامة

تقلد محمد توفيق باشا مسند الخديوية يوم الخميس ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ (٦ رجب سنة ١٢٩٦ هـ) ومصر إذ ذاك تجتاز مرحلة من أدق المراحل فى تاريخها القومى ، فالشعب يئن من المظالم والضرائب الفادحة التى عاناها فى عهد اسماعيل ، ويتطلع إلى حكم جديد ينتهى فيه عهد الإسراف والمظالم ، وتخف وطأة الضرائب والمغارم ، والخواطر ساخطة على التدخل الأجنبى فى شؤون مصر وماتعدد من مظاهره ، وتلاحق من أشكاله ووسائله ، فمن إنشاء صندوق الدين ، إلى فرض الرقابة الثنائية الانجليزية الفرنسية على مالية مصر ، إلى تغلغل نفوذ الأجانب عامة فى البلاد ، وقد بدأت ثورة الأفكار والتطلع إلى الحرية والنظم الدستورية فى أواخر عهد اسماعيل وتأصلت فى نفوس الطبقة المثقفة من الأمة ، واتسع مداها فى أوائل عهد توفيق واتجهت الأفكار إلى إقرار تلك النظم والعمل على توطيدها لكى تستقر على أساس مكين

فالبلاد إذن كانت تتطلع إلى نظام جديد يضع حداً للإسراف والنفوذ الأجنبى ، ويوطد أركان العدل والحرية والدستور . والناس يأملون فى الخديو الجديد أن يعالج الارتباك المالى الذى نشأ عن قروض اسماعيل ويقر النظم الدستورية التى تكفل حقوق الأفراد وحريتهم ، وكان يحدوهم إلى هذا الأمل ما اتصف به توفيق باشا من الاستقامة فى حياته الشخصية والبعد عن الإسراف والتبذير ، والرغبة عن الظلم والقسوة ، فلا جرم أن استقبلت الأمة خاصتها وعامتها ولايته الحكم بشىء من الغبطة والابتهاج والتطلع إلى إصلاح ما اعوجّ من الشؤون

وبين هذا وذاك ، كانت المطامع الأوروبية وبخاصة الانجليزية ترقب تطور الحوادث لكي تحقق أغراضها الاستعمارية في مصر ، وقد بدأت هذه المطامع تتحرك نحو أهدافها من سنة ١٨٧٥ حين اشترت انجلترا أسهم مصر في قناة السويس . فان هذه المأساة كانت نذيراً بتوثب انجلترا لبسط يدها على البلاد . وكانت فرنسا تطمع في أن يكون لهـــا من النفوذ في مصر مثل ما لانجلترا أو يزيد . والدول والجاليات الأجنبية عامة كانت ترمى إلى مد نفوذها المالي والاقتصادي فيها . وتركيا كانت لاتفتأ تفكر في اغتنام الفرصة لكي تنتقص المزايا والحقوق التي نالتها مصر . فلا غرو ان كانت البلاد ، كما أسلفنا ، تجتاز مرحلة دقيقة في تاريخها القومي حين ولى أمرها الخديو توفيق

نشأة الخديو توفيق

هو محمد توفيق بن اسماعيل بن ابراهيم بن محمد على ، ولد يوم الخميس ١٠ رجب سنة ١٢٦٨ هـ (٣٠ ابريل سنة ١٨٥٢) ولما شب وترعرع ألحقه والده بمدرسة المنيل فتلقى فيها العلوم الأولية ، ثم انتقل إلى المدرسة التجهيزية فتلقى فيها علومها ، ودرس اللغات العربية والفرنسية والانجليزية والتركية والفارسية . وتزوج سنة ١٨٧٣ بالأميرة أمينة إلهامى (أم المحسنين) كريمة الأمير ابراهيم إلهامى نجل عباس باشا الأول ، ولم يتزوج من غيرها ، وخالف في ذلك سنة أبيه في الاستكثار من الزوجات والحظايا والقيان ، ورزق منها سنة ١٨٧٤ بالأمير عباس حلمى (الخديو عباس الثانى) وفي سنة ١٨٧٦ بالأمير محمد على ، ثم رزق منها بالأميرتين خديجة ونعمت

ولما بلغ التاسعة عشرة من عمره قلده أبوه رياسة المجلس الخصوصي الذى كان بمثابة مجلس الوزراء ، ثم ولى وزارتى الداخلية والأشغال ومرن قليلا على أحكام الإدارات والدواوين ، ثم قلد رياسة الوزارة في ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ عقب سقوط وزارة نوبار باشا حين اشتد النزاع بين اسماعيل والدول الاوروبية ، وكانت هذه الوزارة تضم وزيرين أوروبيين ، أحدهما انجليزى والآخر فرنسى ، ولم تدم طويلا إذ قام



الخديو محمد توفيق باشا

خديو مصر

من سنة ١٨٧٩ إلى سنة ١٨٩٢

الخلاف بينها وبين مجلس شورى النواب ، واستهدفت الحركة معارضة قوية انتهت بسقوطها وتأليف وزارة محمد شريف باشا الأولى فى سنة ١٨٧٩ ، وهى الوزارة التى بقيت تتولى الحكم إلى أن خلع إسماعيل

فلما ورد النبأ البرقى بخلعه يوم الخميس ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ تلقى توفيق باشا فى اليوم ذاته نبأ إسناد منصب الخديوية إليه ، وكانت سنه إذ ذاك ثمانى وعشرين سنة هجرية إلا ثلاثة أيام . فأقيمت حفلة تنصيبه فى مساء ذلك اليوم بالقلعة . وكان يوماً مشهوداً . فتوجه من سراى الإسماعيلية (التى كانت دار سكناه) إلى القلعة يصحبه فى عربته أخواه الأمير حسين كامل باشا (السلطان فيما بعد) والأمير حسن

باشا ، وشريف باشا رئيس مجلس الوزراء ، تتبعه عربات الأعيان والكبراء وقناصل الدول ، وابتدأ إطلاق المدافع إيذانا بتحرك الموكب من سراى الإسماعيلية ، وأطلقت مائة مرة ومرة ، اتباعا للرسوم المعتادة ، ولما بلغ سراى القلعة جلس فى قاعة التشريفات ، وكان بها كبار العلماء والموظفين والقناصل والأعيان ، وتلقى تهانى المهنئين بجلوسه على العرش ، وبعد الفراغ من الحفلة أطلقت المدافع ثانية مائة مرة ومرة ، وعاد الخديو إلى سراى الإسماعيلية .

لم يكن فى ماضى توفيق قبل ولايته الحكم ما يسترعى النظر أو يدل على اتجاه معين فى سياسته ، على أن هذا الماضى كان يبعث الأمل فى أن يكون عهده خيراً من عهد إسماعيل ، فقد شهد المتاعب التى استهدفت لها البلاد بسبب إسراف أبيه وتورطه فى القروض ، وتولى الوزارة فى ظروف اشتد فيها نفوذ الدول الأوروبية بسبب هذا الإسراف ، ورأى بعينه ما فرضته انجلترا وفرنسا على أبيه من أن يكون لهما وزيران تمثلانهما ويحميان مصالح الدائنين من الأوروبيين ، وكان له فى استقامة الشخصية وميله إلى الاقتصاد ما يجعله بمنأى عن أخطاء أبيه .

على أن ثمة ناحية ضعف فى شخصيته ، وهى أنه كان ضعيف الرأى متردداً ، قليل الشجاعة والحزم ، فاستشعر الخوف من النفوذ الأوروبى من يوم توليته الحكم ، وكان همه الأول طوال عهده النزول على إرادة الدول الأوروبية ، ولم يكن مؤمنا بالنظام الدستورى ، بل كان فى خاصة نفسه من أنصار الحكم المطلق ، ومن ذلك كله تولدت فى عهده الأزمات والمشاكل التى جاوزت فى خطورتها وعواقبها ماحدث فى عهد أبيه . وفى الحق أن إسماعيل كان أكثر شجاعة وإقداما من توفيق ، ولو كان توفيق يجمع إلى خصاله الطيبة شجاعة أبيه ، وجرأته ، وعلو همته ، لنجت البلاد من الكوارث التى وقعت فى عهده ، ولتغير مجرى التاريخ القومى إلى خير مما كان وأقوم .

تأليف وزارة شريف باشا (الثانية)

كان محمد شريف باشا ، الوزير المشهور ، رئيساً للوزارة حين ولى توفيق باشا الحكم ، فقدم استقالته جريا على العادة المتبعة عند تغيير ولى الأمر ، ولكن توفيق باشا رغب إليه فى البقاء وتأليف الوزارة كرة أخرى ، وكتب اليه فى هذا الصدد بتاريخ ٢ يوليه سنة ١٨٧٩ كتابا رقيقا يؤكد فيه ثقته ويعرب عن آماله فى الإصلاح . قال فيه(١) :

«يا وزيرى العزيز

« لقد استعفت الوزارة فأكلفك بتشكيل وزارة جديدة ، ولا أزيدك بحقيقة الحال علما .

« ولما قضت العناية الأزلية بتوليتى أمر بلادى جعلت على واجبات ليس بى همى إلا النهوض بها بأمانة وشهامة على علمى بمقدار صعوبتها وجسامة المطاليب المتراكمة على مع الارتباك والفترة المالية التى انزعجت منها الخواطر إذ وقفت حركة التجارة وأوجدت فترة فى البلاد لم تقع فى مصر من قبل ، على أن عظيم الميل إلى بلادى شديد الرغبة فى تحقيق آمال الأمة التى أظهرت السرور بولايتى وفى إخراجها من هذه الحال السيئة ، ومع هذه العواطف فانى عازم عزما أكيداً على بذل الجهد وصرف الهمة الى التماس أحسن الوسائل لإزالة هذا الاختلال المفسد لكثير من المصالح ، وذلك بتقرير الاقتصاد الحق القانونى فى نفقات الحكومة ورعاية الأمانة والاستقامة فى الخدم العمومية واصلاح شؤون الهيئة القضائية والهيئة الإدارية . تلك هى الوسائل الأولى التى يهمنى اتخاذها لتقوى بها المملكة على استرجاع قوتها وتوسيع موارد ثروتها

---

(١) نشر أصل الكتاب بالفرنسية في جريدة المونيتور اجبسيان (الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة) عدد ٣ يوليه سنة ١٨٧٩ ، وتعريبه في كتاب مصر للمصريين لسليم خليل نقاش ج ٤ ص ١٠

وإنجاز وعودها ووفاء عهودها ، إلا أن إدراكي لهذه الغاية التي هي موضوع آمالي يتوقف على مساعدة الأمة بجملتها ووجود الغيرة الوطنية في قلوب مأموري الحكومة وصدق العزيمة في الذين يساعدونني على إدارة الأعمال مسئولين عما يفعلون، ويقيني أن لا أفقد هاته المساعدات ولا أعدم من الله الكريم مدداً وأنك ستنهض بما كلفتك به على الوجه الموافق لنيتي وللغاية التي أسعى إليها ، فاقبل ياوزيري العزيز تأييد مودتي الصادقة » (محمد توفيق)

لبي شريف باشا دعوة الخديو وألف الوزارة في ٣ يوليه سنة ١٨٧٩ (١٣ رجب سنة ١٢٩٦ هـ) كما يأتي : شريف باشا للرياسة والداخلية والخارجية . اسماعيل أيوب باشا للمالية (وكان وكيلها) . علي غالب باشا للحربية (وكان مدير المنوفية) محمود سامي باشا البارودي للمعارف والأوقاف (وكان مأمور ضبطية - محافظ - العاصمة) . مصطفى فهمي باشا للأشغال (وكان محافظا للاسكندرية) . مراد حلمي باشا للحقانية وكان رئيس محكمة مصر المختلطة (١)

وأصدر الخديو الأمر الآتي إلى شريف باشا باعتماد تأليف الوزارة :

« حيث إنه بناء على مااقتضته إرادتنا وأمرنا دولتكم به شفاهياً من استقراركم بوظيفة رياسة مجلس النظار مع بقاء نظارتي الداخلية والخارجية بعهدتكم وإجراء انتخاب هيئة جديدة بمعرفتكم ، قد استنسبتم تعيين اسماعيل أيوب باشا لنظارة المالية وعلي غالب باشا لنظارة الجهادية ومصطفى فهمي باشا لنظارة الأشغال العمومية ومحمود سامي باشا لنظارة المعارف والاوقاف ومراد حلمي باشا لنظارة الحقانية فصار استحسان ذلك بطرفنا وبتاريخه صدرت أوامرنا للمشار إليهم بتعيينهم في تلك النظارات ولزوم إصدار هذا لدولتكم إشعاراً بما ذكر » (٢)

كانت هذه الوزارة ثانية الوزارات التي تولى شريف باشا رآستها ، ولذلك

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٥ يوليه سنة ١٨٧٩

(٢) مجموعة الدكريتات والاوامر العالية قسم أول ص ١٠٢

أعيناها وزارة شريف باشا الثانية (١) ، وقد أبدى الخديو نحوها عطفاً كبيراً ، ولم يكتف بالكتاب الرقيق الذى بعث به إلى شريف باشا حين عهد اليه رآستها ، بل أصدر بعد تأليفها ، أمراً سامياً ، أوضح فيه برنامجه فى الحكم ، وهو يعد بمثابة خطاب عرش للخديو الجديد ، قال فيه :

« إن العناية الالهية سلمت زمام الحكومه المصرية الى يدنا ، تفضلا منها وإحسانا ، فقد تشرفنا بأمر شريف بذلك من متبوعى الأفخم وسلطانى الأعظم نصره الله فهذه نعمة لا يؤدى شكرها إلا بحسن القيام بأداء وظائف ذلك المقام . وهذا إنما يكون بتوفيقه تعالى ، فعلىّ السعى والاجتهاد فى تمشية مصالح العباد وإدارة أمور الحكومة على محور الاستقامة . وإنى أعلم أن المقام صعب ، لكن بحسن إخلاصى وبما رأيته من حسن القبول من الناس جميعاً خصوصا من سكان الديار المصرية عموما ومن المأمورين كافة أعتقد أن ذلك الصعب يهون ويحصل التيسير . ولعلى أن الحكومة الخديويه يجب أن تكون شورية ونظارها مسئولين فانى اتخذت هذه القاعدة للحكومة مسلكا لا أحول عنه ، فعلينا تأييد شورى النواب ، وتوسيع قوانينها ، لكى يكون لها الاقتدار فى تنقيح القوانين وتصحيح الموازين وغيرها من الأمور المتعلقه بها ، وبحسب مقتضيات الأحوال صار انتخاب هيئة جديدة بمعرفتكم وتحت رياستكم وإنى معتقد فى مأمورى الحكومة المصرية الصدق والاستقامة ، ومؤمل بأنهم يسيرون فى المستقبل بالسيرة المرضية ، ويعرفون أن أعظم الغنى غنى النفس ، وأعلى الشرف شرف العفة ، وأغلى الحلى حلية الاستقامة ، وأقوم الطرق طريق الحق والعدالة

« فأول ما يجب المبادرة اليه من الأمور هو دفع المشكلات المالية التى هى منشأ الصعوبات كلها ، فيلزم بذل المساعى المقتضاة لإيصال الحقوق إلى أربابها مع

(١) وزارته الاولى تألفت أواخر عهد اسماعيل فى أبريل سنة ١٨٧٩ ، وبقيت حتى خلعه وكانت مؤلفة كما يأتى : شريف باشا للرياسة والداخلية والخارجية . اسماعيل راغب باشا للمالية . شاهين باشا كنج للحربية والبحرية . محمد زكى باشا للاشغال . ذو الفقار باشا للحقانية . محمد ثابت باشا للمعارف والاوقاف . عمر باشا لطفى لتفتيش عموم الاقاليم

ملاحظة مصاريف الحكومة ، وهذه المسألة وإن كانت صعبة بسبب المضايقة الحاصلة لكن مأمولى حصول التخلص منها باتخاذ التدابير الحسنة ، ولاشك أنكم تبذلون فى ذلك جهدكم بالاتحاد مع سائر النظار ، ويجب علينا إصلاح المحاكم والمجالس لأنها هى ملجأ أرباب الحقوق ، وبها يأخذ الضعيف حقه من القوى ، وينجو الرشيد من جور الغوى ، ويجب علينا أيضا دوام السعى فى تعميم التربية العمومية لتنوير أذهان الأهالى بتحسين حال المدارس وتنسيق نظامات مفيدة لها على الوجه المرغوب . وأيضا يجب الاهتمام بالاشغال العمومية النافعة وتوسيع دائرة الزراعة لأنها منبع الغنى فى القطر المصرى ، والتجارة أيضا مما يلزم الاعتناء بشأنها والسعى فى تكثيرها وإعطاء كمال الحرية لها . هذا مع الاهتمام باصلاح ما يلزم إصلاحه من أصول الإدارة فى جهات الحكومة بأجمعها وإراحة العباد على قدر الامكان ، فهذه أعظم سبل الرشاد ومناهج العدل والسداد ومسالك تدبير الممالك فى كافة الأقطار ، فالأمل أن تصرفوا هممكم فى رؤية أمور الحكومة متحدين فى القلوب متفقين فى الأفكار ، وفقنا الله إلى ما فيه الخير والصلاح انه ولى التوفيق » (١)

وأول ما يلفت النظر فى هذا الخطاب تأييد الخديو للنظام الدستورى واعتزامه العمل بمبادئه والوعد بتوسيع سلطة مجلس شورى النواب لكى يكون الوزراء مسئولين أمامه ويتسنى له تعديل القوانين وتعديل الميزانيات ، ولو صدقت نيته فى هذه الأغراض لانتظمت الأحوال واستقر هذا النظام ، وكان بقاء شريف باشا على رأس الوزارة من العوامل المهيئة لإقراره ونجاحه ، فليس يخفى أنه بدأ فى أواخر عهد اسماعيل يحقق آمال البلاد من هذه الناحية ، فألف وزارته الأولى فى أبريل سنة ١٨٧٩ على قاعدة مسئولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب ، ووضع دستوراً جديداً على أحدث المبادىء العصرية عرضه إذ ذاك على مجلس النواب ، ولكن الأزمة السياسية التى انتهت بخلع اسماعيل حالت دون صدور المرسوم الخديوى بإنفاذه ، ولو سارت الأمور سيراً حسنا لبادر توفيق باشا إلى إعلان هذا الدستور وإنفاذه ، وبذلك كان يبدأ عهده بعمل جليل يوطد دعائم الشورى ويكسبه محبة الشعب وثقته وينهض بالبلاد نهضة

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٥ يوليه سنة ١٨٧٩



محمد شريف باشا

مؤسس النظام الدستورى فى مصر

١٨٢٦ — ١٨٨٧ [(١)]

سلمية خالية من العنف والثورة . ولكن توفيق باشا لم يكن فى خاصة نفسه يميل إلى الدستور كما أسلفنا ، وهو على ما اتصف به من ضعف العزيمة والتردد وقلة الحزم والهمة ، فانه كان يحرص على السلطة المطلقة جهد استطاعته ، ومن هنا شجر الخلاف بينه وبين شريف باشا ، فان شريفاً كان من أنصار النظام الدستورى ، بل هو مؤسس هذا النظام فى مصر ، أما توفيق باشا فقد كان من أنصار الحكم المطلق

(١) ترجمنا له فى كتاب « عصر اسماعيل » ج ٢ ص ٢٤٤ من الطبعة الأولى

وقد بقى محتفظا بالسلطة المطلقة معتصما بها مدة سنتين . ولو استطاع أن يستبقيها أكثر من ذلك لفعل ، ولكنه اضطر فى سبتمبر سنة ١٨٨١ إلى النزول عن سلطانه المطلق تحت تأثير ثورة الجيش كما سيجىء بيانه

وقد يبدو عجبا أن يعلن الخديو فى كتابه إلى شريف باشا تأييده للنظام الدستورى ، ثم يعمل على نقيض ذلك ، ولكن هذا التناقض بين القول والعمل من الأمور المألوفة فى حكومات الاستبداد ، ومما قوى فى نفسه نزعة الاستبداد رغبته فى اكتساب ثقة وكلاء الدول ، وخاصة قنصلى انجلترا وفرنسا ، فانهما لم ينظرا بعين الرضا والاطمئنان إلى إقرار الدستور فى مصر ، ولا إلى تخويل مجلس النواب سلطة تعديل الميزانية ، فوافق هذا الاتجاه هوى فى نفسه

لم يكن توفيق باشا يميل إذن إلى بقاء شريف باشا فى الوزارة طويلا ، لاختلافهما فى النزعة ، واستمساك شريف بسياسته فى تقرير النظام الدستورى . ولكن توفيق أراد أن تمر الأيام الأولى من عهده فى مجراها من الهدوء والسلام ، فاستبقى شريف باشا ريثما تنتهى تلك الفترة

فرمان ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ وما فيه من القيود

وكان الخديو قلقا على مركزه لتأخر مجىء الفرمان السلطانى باسناد الخديوية إليه جريا على العادة المتبعة فى ذلك العصر ، وكثرت الإشاعات والأقاويل فى تعليل هذا التأخير ، وذهب الناس فى ذلك مذاهب شتى ، وأرجفوا به ، وواقع الأمر أن تركيا أرادت أن تنتقص من حقوق الخديوية المصرية منتهزة فرصة خلع الخديو إسماعيل بإرادة سلطانية ، فزعمت أن لها حق تعديل المزايا التى اعترفت بها من قبل فى فرمان ٨ يونيه سنة ١٨٧٣ (١٣ ربيع الثانى سنة ١٢٩٠ هـ) ، المسمى بالفرمان الجامع ، لما اشتمل عليه من أقصى المزايا التى نالتها مصر من تركيا ، ولكن انجلترا وفرنسا طلبتا بلسان سفيريهما بالآستانة أن تطلعا على نص الفرمان الجديد قبل إعلانه وأبلغتا الباب العالى أنهما لا تقبلان من السلطان استرداد المزايا التى أقرتها تركيا فى فرماناتها السابقة ، ولم تكن الدولتان تقصدان فى ذلك صالح مصر ، بل كانتا تبغيان أن لا يزداد

نفوذ تركيا فيعرقل مطامعهما فيها ، وقد رضيت الحكومة التركية أن تطلع السفيرين على مشروع الفرمان ، وأن لا تجرى فيه من التعديلات إلا ماتقرره الدولتان ، وبعد مفاوضة بينهما وبين وزارة الخارجية العثمانية صدر الفرمان إلى توفيق باشا بتاريخ ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ (١٩ شعبان سنة ١٢٩٦ هـ) ، وقد احتوى تعديلات تنتقص المزايا التي نالها الخديو اسماعيل فى فرمان ٨ يونية سنة ١٨٧٣ ، وهذه التعديلات هى :

(١) فيما يتعلق بحق مصر فى عقد المعاهدات مع الدول الأجنبية ، قيّد الخديو بوجوب إبلاغ نصوص هذه المعاهدات إلى الباب العالى قبل نشرها ، ولم يكن هذا القيد وارداً فى فرمان سنة ١٨٧٣ .

(٢) حدد عدد الجيش المصرى بثمانية عشر ألف جندى فى وقت السلم ، وكان فرمان سنة ١٨٧٣ يطلق عدده من كل قيد .

(٣) قيّد حق الخديو فى الاستدانة ، فحظر عليه عقد القروض إلا إذا كان الغرض منها تسوية الحالة المالية الحاضرة وأن تعقد بموافقة دائنى مصر .

وقد قبلت الدولتان هذه القيود ، إذ لم تريا فيها ما ينافى مصالحهما .

وبعد أن صدر الفرمان على النحو المتقدم ، حمله إلى مصر مندوب عن السلطان عبد الحميد ، وهو على بك فؤاد باشكاتب المابين الهمايونى ، فتلى بالقلعة بديوان الغورى يوم ١٤ أغسطس سنة ١٨٧٩ (٢٦ شعبان سنة ١٢٩٦ هـ) أى بعد تولية توفيق باشا للأريكة الخديوية بنحو شهرين ، وقد تضمن تأييد قاعدة توارث العرش الواردة فى فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ (١٢ محرم سنة ١٢٨٣ هـ) القاضى بانتقال مسند خديوية مصر وملحقاتها وقائمقاميتى سواكن ومصوع إلى أكبر أولاد اسماعيل ، ومن هذا إلى أكبر أبنائه ، ثم اشتمل على التعديلات المتقدم ذكرها مع تسويغها بأن الإمتيازات التى نالتها الخديوية بموجب فرمان سنة ١٨٧٣ قد ترتبت عليها المشاكل الحاضرة ، قال فى هذا الصدد : « وقد ظهر أن بعض أحكام الفرمان العلىّ الشأن المبنى على تسهيل هذه المقاصد الخيرية المبين فيه الإمتيازات الحائزة لها الخديوية المصرية قديماً نشأ منه الأحوال المشكلة الحاضرة المعلومة فصار تثبيت المواد التى لا يلزم تعديلها من هذه الإمتيازات وتأكيدها وصار تعديل المواد المقتضى

تبديلها وتعديلها وإصلاحها (١) ، وذكر الإمتيازات التي أثبتها وهي :

الإستقلال الداخلي التام ، أي حق الحكومة المصرية في سن القوانين والنظامات الداخلية على اختلاف أنواعها ، ثم عقد المعاهدات التجارية مع الدول الأجنبية والمعاهدات الخاصة بتنظيم علاقات الأجانب بالحكومة والبوليس ، واشتمل على التعديلات الثلاثة المتقدم ذكرها ، ثم نص على وجوب دفع الجزية السنوية لتركيا ومقدارها ٧٥٠٫٠٠٠ جنيه عثماني (٦٨١٫٤٨٦ ج مصري) وعلى عدم جواز التنازل عن الإمتيازات التي أعطيت لمصر ولا التنازل عن أي جزء من الأراضي المصرية ، أو تركها إلى الغير . وهذا النص الأخير له أهميته في بطلان قرار الحكومة الصادر سنة ١٨٨٤ بإخلاء السودان، وبطلان الإتفاقات التي عقدتها مصر مع الدول الإستعمارية بعد الاحتلال وتنازلات فيها عن جزء من أملاكها في السودان، وبخاصة اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

إنقاص المخصصات الخديوية

وبدت رغبة الخديو توفيق في الإقتصاد واجتناب الإسراف فيما حدد لنفسه وللعائلة الخديوية من المخصصات السنوية، فقد خصص له مجلس الوزراء ١٠٠٫٠٠٠ جنيه مصري ولوالدته ٣٥٫٠٠٠ جنيه ولحرمه ٢٠٫٠٠٠ جنيه ولأبيه الخديو السابق اسماعيل باشا ٣٠٫٠٠٠ جنيه ولوالدته ٢٥٫٠٠٠ جنيه ولزوجاته ٣٦٫٠٠٠ جنيه ولكريمته الأميرة توحيدة هانم ١٨٫٠٠٠ جنيه ولكل من نجليه الأمير حسين باشا كامل والأمير حسن باشا ١٨٫٠٠٠ جنيه ، ومجموع ذلك ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه ، فلما رفع إليه القرار بذلك تنازل لوالده عن ٢٠٫٠٠٠ جنيه تضم إلى مرتبه وأبطل ما كان مخصصا لوالدته وحرمه وقدره ٥٥٫٠٠٠ جنيه ، فنزلت بذلك مخصصات العائلة الخديوية إلى ٢٤٥٫٠٠٠ جنيه (٢) . وكان هذا مثلا حسنا في الاقتصاد ومساعفه للبلاد في محنتها المالية ، وقد زادت هذه المخصصات في ميزانية ١٨٨٠ كما سيجيء بيانه (ص٤٧)

---

(١) عن الفرمان المنشور في الوقائع المصرية عدد ١٦ أغسطس سنة ١٨٧٩

(٢) الوطن عدد ٥ يولية سنة ١٨٧٩ . مذكرات عرابي ص ٦٠ . مصر للمصريين ج ٤ ص ١٠

استقالة وزارة شريف باشا

لم يكد الخديو توفيق يطمئن على مركزه بورود الفرمان السلطانى حتى أعلن رغبته فى التخلص من شريف باشا . فلقد غادر مندوب السلطان القاهرة قاصدا الاستانة يوم ١٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ ، وبعد غروب ذلك اليوم استدعى الخديو شريف باشا والوزراء فوفدوا عليه واجتمعوا به ، وبعد انتهاء الاجتماع قدمت الوزارة استقالتها ، فكانت الاستقالة مفاجأة قوبلت بالدهشة ، لأن شريف باشا كان حائزاً ثقة الخديو حتى ورد الفرمان ، ولم يتبين الناس أسباب الاستقالة ، وهى ترجع فى واقع الأمر إلى استمساك شريف ببرنامجه الدستورى ومخالفة الخديو إياه فى وجهة نظره ، وثمة سبب آخر أغرى الخديو بوزيره الأمين ، وهو عدم اطمئنان وكلاء الدول ـ وخاصة قنصلى انجلترا وفرنسا ـ إلى بقائه فى الوزارة لميوله الدستورية ، فأوعزا إلى الخديو أن ينفض يده منه إذ لم يكن يروق لهما إقرار النظام الدستورى فى البلاد

كان مجلس شورى النواب مؤجلا فى بداية عهد الخديو توفيق ، إذ كانت أخرى جلساته يوم ٦ يوليه سنة ١٨٧٩ (١٦ رجب سنة ١٢٩٦) (١) وقد قررت الحكومة وقتئذ تأجيل اجتماعه إلى أجل غير مسمى ، حتى يتم النظر فى مشروع الدستور وقانون الانتخاب اللذين وضعهما شريف باشا فى أواخر عهد اسماعيل ، فسعى شريف فى استمالة الخديو واقناعه باصدار هذا الدستور ، وطلب اليه تشكيل مجلس النواب تنفيذاً لما وعد به فى كتابه اليه حين ألف الوزارة ، فخالفه الخديو فى وجهة نظره ورفض طلبه متعللا بعدم موافقة قنصلى انجلترا وفرنسا (٢) فقدم شريف باشا استقالته

---

(١) عصر اسماعيل ج ٢ ص ٢٢٧ طبعة أولى والوقائع المصرية عدد ١٣ يوليه سنة ١٨٧٩

(٢) هما المسيو تريكو Tricou معتمد فرنسا وقنصلها العام والسير لاسل Lascelles معتمد انجلترا ، ثم عين السير ادوار ماليت Edward Malet السكرتير الاول للسفارة الانجليزية فى الاستانة معتمدا لانجلترا وقنصلا عاما لها فى مصر وتسلم مهام منصبه فى نوفمبر سنة ١٨٧٩ على عهد وزارة رياض باشا وبقى يشغل هذا المنصب حتى انتهاء الثورة العرابية واحتلال الانجليز مصر إذ خلفه السير ايفلين بارنج (اللورد كرومر) فى مايو سنة ١٨٨٣ ، وعين البارون دى رنج De Ring معتمداً لفرنسا وقنصلا عاما لها فى ديسمبر سنة ١٨٧٩ ، وكلاهما بدرجة وزير مفوض

وتعاهد هو وزملاؤه الوزراء على ألا يقبلوا الدخول فى وزارة جديدة إلا إذا أجيب طلبهم وتألف مجلس النواب . وقد كان هذا عهداً جليلا من أعضاء الوزارة ولعله أول عهد من نوعه فى حياة مصر الدستورية . فان اجتماع الوزراء على أن لايحكموا البلاد من غير دستور هو مثل عال فى الاستمساك بالمبادىء القويمة وتضحية المناصب فى سبيل الواجب القومى

ولقد بر الوزراء بعهدهم . ماعدا اثنين منهم وهما محمود سامى باشا البارودى . ومصطفى فهمى باشا . فقد نقضا العهد ورضيا أن يشتركا فى الوزارة التى أعقبت وزارة شريف . ثم فى وزارة رياض باشا . وكان أول برنامج لها وقف الحياة النيابية . وصرف النظر عن الدستور . ومن تهكم الأقدار أن محمود سامى باشا البارودى الذى نكث عهده فى الاستمساك بالحكم النيابى . وارتضى الاشتراك فى وزارة حكمت البلاد حكما مطلقا زهاء السنتين . هو الذى صار فيما بعد من أكبر زعماء الثورة العرابية . وكان من الناعين على شريف باشا تهاونه فى أمر الدستور (فى عهد وزارته الثانية) واشترك هو والعرابيون فى إكراهه على الاستقالة (فبراير سنة ١٨٨٢) كما سيجىء بيانه ، متذرعين بهذه الحجة الواهية ، على حين كانت الاطماع فى رآسة الوزارة هى التى أثارت عليه هذه الحملة

تأليف وزارة يرأسها الخديو

بعد أن استقالت وزارة شريف باشا ، ألف الخديو وزارة من غير رئيس ، وتولى هو رآستها ، وأعضاؤها هم : منصور باشا يكن للداخلية . على حيدر باشا للمالية . ذو الفقار باشا للحقانية . مصطفى فهمى باشا للخارجية . محمد مرعشلى باشا للأشغال . عثمان رفقى باشا للحربية والبحرية . محمود سامى باشا البارودى للأوقاف على إبراهيم باشا للمعارف (١)

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٩

إلغاء مجلس النظار

كان تأليف وزارة يرأسها الخديو بدعة فى مناهج الحكم ، ونقضا للنظام الذى تقرر فى مرسوم ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ (١) القاضى بإنشاء مجلس النظار ، وأن يتولاه رئيس منهم . فتشكيل الوزارة الجديدة من غير رئيس يشعر بنية الخديو الاستبدادية ، واعتزامه الرجوع الى طريقة إسماعيل القديمة ، من تعيين وزراء لا تتألف منهم هيئة مستقلة ، بل كانوا كسكرتيرين له ، وقد بدت هذه الرغبة فى البيان الذى نشرته « الوقائع المصرية » فى صدد ذلك التغيير ، وهذا نصه :

« بناء على استعفاء حضرة دولتلو شريف باشا رئيس مجلس النظار ، ألغيت هذه الرياسة . وصدرت الإرادة السنية فى ٣٠ شعبان سنة ١٢٩٦ (١٨ أغسطس سنة ١٨٧٩) بأن كل ناظر يكون مسئولا عن جميع الأمور المختصة بنظارته ومن الآن فصاعدا ستجرى رؤية جميع المعضلات بمجلس عال ، ينعقد تحت رياسة الجناب الخديوى (٢)

فهذا البيان معناه إلغاء مجلس النظار وإلغاء رآسته ، وإلغاء النظام الذى تأسس على مقتضاه ، وقد تأيد هذا المعنى بالكتاب الذى بعث به الخديو الى كل من الوزراء الذين أقامهم ، إذ جاء فيه :

« بما أن مجلس النظار صار لغوه وإبطاله ، وتقرر لدينا أن كل مينستر (ناظر) يكون مسئولا عن الأشغال المنوطة بإدارة نظارته ، وأن المواد التى كان جاريا تقديمها ورؤيتها بذلك المجلس ، هذه من الآن فصاعدا يكون النظر فيها بمجلس يجرى انعقاده بمعيتنا من النظار تحت رآستنا ، وكل من النظار اذا وجد عنده أشياء من هذا القبيل يستصحب معه أوراقها ومعلوماتها عند حضوره الى المجلس لأجل رؤيتها وحصول المداولة عنها حسب اللازم ، فعلى هذا وماهو معلوم لدينا فيكم من كمال اللياقة والأهلية قد عيناكم ناظرا على ديوان . . . . . وأصدرنا أمرنا هذا لكم للمعلومية

---

(١) هو المرسوم الذى أصدره اسماعيل لنوبار باشا بانشاء مجلس النظار

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٩

والمبادرة فى مباشرة مأموريتكم هذه بكمال الاعتناء والاهتمام على الوجه المرغوب كما هو مطلوبنا » (١)

إعادة الرقابة الثنائية

إن الرقابة الثنائية قد فرضت على المالية المصرية فى عهد إسماعيل ، بمقتضى المرسوم الصادر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، وعين إذ ذاك رقيبان أوروبيان باسم « مفتشين عموميين » ؛ وهما : المستر رومين Romaine مراقبا إنجليزيا على الإيرادات . والبارون دى مالاريه Malaret مراقبا فرنسيا على المصروفات . فلما تألفت وزارة نوبار باشا الأولى فى ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ ، وفيها وزيران أوروبيان وقف العمل مؤقتا بنظام الرقابة الثنائية ؛ اكتفاء بالوزيرين الأوروبيين ، على أن تعود الرقابة إذا فصل أحد الوزيرين الأجنبيين من غير موافقة حكومته . وبعد استقالة وزارة نوبارباشا ، ثم وزارة توفيق باشا . تألفت وزارة شريف باشا الوطنية فى أواخر عهد اسماعيل وليس فيها وزير أوروبى ، فعرض على الدولتين الإنجليزية ، والفرنسية إعادة الرقابة الثنائية ، ولكن الأزمة السياسية كانت قد اشتدت بين الخديو إسماعيل والدول ، فلم يعين الرقيبان ، وانتهت بخلع إسماعيل

فلما تولى توفيق باشا الحكم أصر على أن تكون الوزارة خالية من وزراء أوروبيين مقابل إعادة الرقابة الثنائية . فتألفت وزارة شريف باشا . وكذلك الوزارة التى رأسها الخديو ، دون أن يكون فيهما وزراء أوروبيان . وفى عهد الوزارة الأخيرة أصدر الخديو مرسوما فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ باعادة العمل بنظام الرقابة الثنائية كما تقررت فى مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وتعيين السير افلن بارنج Evelyn Baring (اللورد كرومر) مفتشا (رقيبا) على الايرادات ، بدلا من المستر رومين . والمسيو دى بلنيير De Blignieres رقيبا على الحسابات والدين العمومى بدلا من البارون دى مالاريه (٢) وكان هذا التعيين بترشيح الدولتين الانجليزية والفرنسية

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٩

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩

نفى السيد جمال الدين

وقد نهجت هذه الوزارة ، فى مدتها القصيرة ، منهج الاستبداد والاضطهاد . وكان أبرز عمل لها ، نفى السيد جمال الدين الأفغانى من مصر ، بقرار صدر من مجلس الوزراء . وقد أذاعت الوزارة بلاغا رسميا عن إدارة المطبوعات ، بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٨٧٩ سوغت فيه نفى السيد بعبارات جارحة ، ملؤها الكذب والافتراء(١) .

وزارة رياض باشا

٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩

كان رياض باشا فى أوروبا حين قدم شريف باشا استقالته ، فلما ألف الخديو الوزارة أرسل فى استدعائه . ففهم الناس أن نية الخديو قد اتجهت إلى إسناد وزارة الداخلية إليه ، على أنه فى الحقيقة كان ينوى أن يعهد إليه تأليف وزارة جديدة

جاء رياض باشا إلى الاسكندرية يوم ٣ سبتمبر سنه ١٨٧٩ ، وذهب منها إلى القاهرة ، وقابل الخديو ، وتبادلا الآراء فيما يكون عليه نظام الحكم . وفى ١٢ سبتمبر سنة ١٨٧٩ عهد إليه الخديو تأليف وزارة جديدة ، وبعث اليه فى اليوم نفسه بكتاب بالفرنسية بيّن فيه القواعد التى يسير عليها ، فأعاد هيئة مجلس النظار ، بعد إلغائها ، واحتفظ لنفسه بحق حضور جلساته ، وتولى رآسته عند الاقتضاء ، ومن ذلك الحين جرت العادة بأن تعقد جلسات المجلس تارة برآسه ولى الأمر ، وطورا برآسه رئيس النظار ، قال فى كتابه :

« عزيزى رياض باشا »

« إنى لما أخذت أخيراً زمام رياسة مجلس النظار بيدى لم يخطر بفكرى إعادة الحكومة الشخصية ، وإنما كان ذلك بالنظر لاحتياجات الوقت مع الرغبة فى تقريب وتأييد العلاقة المحكمة بينى وبين أعضاء هيئة النظار ، ولم يخطر ببالى أن يكون ذلك

---

(١) نشر هذا البلاغ فى الوقائع المصرية عدد ٣١ أغسطس سنة ١٧٨٩ ـ يراجع كتابنا « عصر إسماعيل » ج ٢ ص ١٦١ و ١٧٤ (طبعة الأولى)

أمراً قطعيا ، ولا أمراً مخالفا للاصول التى اتخذتها منذ أخذى بزمام الحكومة أعنى الحكم بالاشتراك مع نظارى وبواسطتهم . وهذه الأصول من مقتضى الأمر الصادر بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، ولا يتعلق بى أن لا تكون مرعية الاجراء على الدوام . ولا يخفى على سعادتكم ما انطوى عليه ضمير فى هذا الخصوص كما لا تخفى عليكم أفكارى المتعلقة بأمر الاستقامة والتقدم والنظام والاقتصاد التى أعنى نجاحها وانتشارها فى إدارة المملكة .

« وإنى لمتيقن أنكم مشتركون معنا فى هذه الأفكار والتصورات ! وأنكم عازمون عزما قويا على بذل مجهودكم فى تنفيذ هذه الأفكار بالتمام ، وإنى لأعرف درجة اخلاصكم وحسن طويتكم بالنسبة لخدمة الوطن ومراعاة قوانينه ونظاماته مع رغبتكم فى بذل المجهود لحفظ حقوقه . ولهذا فانى مع ثقتى وحسن يقينى فيكم أكلفكم بتشكيل هيئة نظارة جديدة . وأحلت رياسة مجلس النظار على عهدتكم حافظا لنفسى حق الحضور فى جلساته ، وتولى رياسته عند الاقتضاء . وإنى لمتيقن أنكم ستعتنون كل الاعتناء فى انتخاب رفقائكم النظار . ثم ترفع أسماؤهم الينا لأصدق على توظيفهم . وبعد أن تشكل هيئة النظار تأخذ فى الأشغال على مقتضى ما نص عليه فى الأمر الصادر المؤرخ فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، فإنه لا يزال مرعى الإجراء فى جميع أحكامه التى لا يعتريها تغيير بأمرنا هذا . وان المحافظين والمديرين ، ومأمورى الضبطيات ، ووكلاء النظارات ، وكتاب أسرارها ، ومفتشى الأقاليم ، ومديرى الادارات المهمة لا يكون نصبهم ولا عزلهم إلا بعد المداولة فيه بمجلس النظار ، والتصديق عليه من لدنا . وأما باقى الموظفين : فيكون نصبهم وعزلهم بمقتضى أوامر تصدر رأسا من نظارهم . الذين هم تابعون لهم . ولا يخفى عليكم أننا فى شاغل من المسائل المهمة . وقد دعتنى الحاجة إلى أن أذكركم من جملة تلك المسائل بأهمية ترتيب ميزانية الايرادات والمصروفات السنوية ، بطريقة منتظمة ، وبالترتيب النهائى المختص بالتحصيل الذى هو شديد الارتباط بالميزانية وبتنظيم حالة المالية المتأخرة المتعلقة بها جميع المنافع المستدعية لحسن غايتنا ومعظم همنا ، وإنى على يقين بأنى أعتمد عليكم فى حل هذه المسائل ومشاكلها من الأمور



مصطفى رياض باشا

١٨٣٤ — ١٩١١

(الذى شبت فى عهده الثورة العرابية)

المهمة ، ولخبرتكم التامة ، وحبكم للوطن لا تهملون فى شىء يعود على القطر بالإصلاح الحقيقى الذى هو متمنى الجميع . ويجب على كل منا أن يبذل غاية جهده فى تمهيد سبله » (١)

فرفع رياض باشا الى الخديو الكتاب الآتى تعريبه . متضمناً تأليف الوزارة وبيان أسماء أعضائها :

« مولاى

« لقد تفضلتم على بتكليفى بتشكيل نظارة جديدة ، وانى لأشكر الجناب العالى

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٧٩ . وقد كتب الاصل بالفرنسية وكذلك جواب رياض باشا ونشرا فى جريدة (المونيتور اجبسيان) عدد ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ونشرت الوقائع تعريبهما

على وثوقه بى ثقة تامة أعلم قدرها وأشكر أيضا مولاى حيث تكرم علىّ بالاعتماد بسبب اخلاصى للوطن العزيز وادارته . وغاية آمالى تحقيق المقاصد الكريمة التى أبداها سيدى بهذه المناسبة ، ويلزمنى أن أساعد على قدر امكانى بالاتحاد فى ذلك مع رفقائى الموافقين على مثل هذه المقاصد لانفاذ الآراء المستدعية للسعادة والتقدم التى جعلتها الحضرة الخديوية أساسا لحكومتها وعدتها أعظم وسيلة للتوصل إلى إصلاح حالة القطر المصرى . ولهذا الفكر الصائب بذلت همتى فى أداء مادعيت اليه . ولأجل تشكيل النظارة الجديدة أعرض على سدتكم السنية التوجهات الآتية للتصديق عليها :

عثمان رفقى باشا ناظر الجهادية والبحرية ، مصطفى باشا فهمى ناظر الخارجية ، على باشا مبارك ناظر الأشغال ، حسين فخرى باشا ناظر الحقانية ، على باشا ابراهيم ناظر المعارف ، محمود باشا سامى البارودى ناظر الأوقاف

« فاذا وافق هذا الانتخاب لدى حضرتكم الفخيمة الخديوية ، فالتمس صدور أمرها الكريم بذلك مع تفضلها علىّ بتوليتى نظارة الداخلية اصالة ونظارة المالية مؤقتا كما تفضلت على بتوليتى رياسة مجلس النظار

« وأقدم مزيد الاحترام التام للاعتاب العلية وأتشرف بان أكون خادم جلالتكم الأمين وتابع سيادتكم الخاضع المطيع »[١]

وعلى مقتضى هذا الكتاب صدر الأمر الخديوى يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ بتأليف وزارة رياض باشا

شخصية رياض باشا

مثّل رياض باشا دوراً طويلا على مسرح السياسة المصرية ، سواء قبل الثورة العرابية أو فى خلالها أو فى عهد الاحتلال ، وعمر طويلا إذ توفى سنة ١٩١١ عن سبع وسبعين سنة ، فهو من الشخصيات البارزة فى تاريخ الإدارة المصرية

ولد سنة ١٨٣٤ م (سنة ١٢٥٠ هـ) . وهو من عائلة تعرف بعائلة الوزان[٢] ،

(١) الوقائع المصرية ، العدد السابق

(٢) هى عائلة مصرية اسلامية ، ولا صحة لما يزعمه بعض المؤلفين من أن رياض باشا من أصل اسرائيلى اناضولى ، فهو مصطفى رياض بن اسماعيل افندي الوزان بن احمد الوزان ابن حسن الوزان كبير كتبة الحكومة المصرية المتوفى سنة ١٢٠٤ هـ (١٧٩٠ م)

وكان أبوه ناظراً لدار الضرب (الضربخانة) المصرية ، التحق منذ صباه بالوظائف الأميرية إذ دخل فى خدمة الحكومة كاتبا بديوان المالية فى يناير سنة ١٨٤٨ قبل أن ينال حظا موفوراً من التعليم ، وأخذ يتدرج فى الوظائف حتى التحق كاتبا بالمعية سنة ١٨٤٩ ، ثم دخل فى سلك فرقة الموسيقى برتبة ملازم ونال فى وقت قصير رتبة يوزباشى ثم صاغ ثم رتبة بكباشى ، وعين سنة سنة ١٨٥٢ ياوراً لمعية عباس الأول ونال الحظوة عنده فرقاه إلى رتبة أمير الاى وجعله مهردارا له (حامل الختم) ، ثم عينه مديرا للجيزة وأطفيح ، وأخذ يترقى فى المناصب العالية حتى صار فى عهد اسماعيل عضوا فى المجلس المخصوص الذى كان بمثابة مجلس الوزراء ، ثم صار وزيرا سنة ١٨٧٨ فى وزارة نوبار باشا الأولى التى سقطت بتأثير ثورة الجيش فى فبراير سنة ١٨٧٩ ، وتولى رياسة الوزارة لأول مرة فى عهـــد الخديو توفيق كما رأيت فى سياق الحديث

يرجع اختيار الخديو لرياض باشا الى ما عرف عنه من موافقته اياه فى الميل إلى الحكم المطلق ، والرغبة عن نظام الشورى ، والإذعان للتدخل الأجنبى ، فكان من هذه الناحية غبطة للدوائر الأجنبية ، وخاصة وكلاء الدول السياسيين ،وقد بدت منه هذه الميول منذ عهد اسماعيل ، وظهر الفرق جليا بينه وبين شريف باشا فى هذا الصدد ، فليس يخفى ماحدث على أثر ارتباك شؤون مصر المالية من انشاء صندوق الدين ، وفرض الرقابة الثنائية على مالية مصر ، وإمعان الحكومتين الانجليزية والفرنسية فى تدخلهما ، وطلبهما من الخديو اسماعيل تأليف لجنة اوروبية ،عرفت بلجنة التحقيق العليا ، لفحص شؤون الحكومة المالية ، فنزل اسماعيل على ارادتهما وأصدر مرسوماً بتأليف هذه اللجنة فى يناير سنة ١٨٧٨ ، وكان تأليفها امتهانا لكرامة الحكومة ومظهرا من مظاهر التدخل الأوروبى فى أمورها ، وقدتألفت من أعضاء أوروبيين يمثلون الدول الدائنة وليس فيهم عضو مصرى سوى رياض باشا ، وكان اختياره بطلب الدوائر الأجنبية ، وهذا يدلك على ارتياحها إلى مسلكه وسياسته ، قارن هذا برفض شريف باشا (وكان وقتئذ وزيراً للخارجية) الحضور أمام اللجنة عندما استدعته لتسمع أقواله وما ترتب على رفضه من حدوث أزمة سياسية أدت الى

استقالته ، تجد الفرق محسوسا بين ميول الرجلين ونزعتهما . وهذه اللجنة هي التي أوعزت بتأليف وزارة نوبار باشا وفيها وزيران أجنبيان، وهي المسماة بالوزارة المختلطة، وكان فيها رياض باشا وزيرا للداخلية ، فكانت سياستها قائمة على ممالأة الاجانب وحماية مصالحهم حتى سميت «الوزارة الاوروبية» ، وفي عهدها عزل كثير من الموظفين الوطنيين واسندت مناصب كبيرة في الحكومة إلى طائفة من الاوروبيين، ولما سقطت في فبراير سنة ١٨٧٩ اعقبتها وزارة توفيق باشا ، القصيرة المدة ، وفيها الوزيران الأوروبيان ، وتولى فيها أيضا رياض باشا وزارة الداخلية ، فكان من أعمالها فض مجلس شورى النواب تخلصا من مراقبته ، وقد تولى رياض باشا ابلاغ هذا القرار إلى المجلس وتنفيذه ، واصطدم بالنواب في جلسة تاريخية ، فاعترض فيها هؤلاء على قرار الحكومة ومسلكها ، وعلى رياض باشا كما فصلنا ذلك في كتاب عصر اسماعيل ج ٢ ص ٢١١ (من الطبعة الأولى) . فهذه السوابق لم تكن تدعو إلى الاطمئنان لسياسة رياض باشا . وقد تبين من تتابع الحوادث أن ميوله للحكم المطلق ، وكراهيته للشورى وخضوعه للنفوذ الأوروبي لم تفارقه في عهد وزارته ، وكانت هذه الميول من أسباب قيام الثورة العرابية إذ كان أول مطالب العرابيين في سبتمبر سنة ١٨٨١ هو إسقاط وزارة رياض باشا . وهذه النزعات ترجع إلى شخصية رياض . فقد كان من أبرز صفاته التعاظم والكبرياء ، والزراية بالشعب ، وقد عرف عنه الذين اتصلوا به هذه الصفات . فهو من طراز الباشوات القدماء الذين كانوا ينظرون إلى الشعب بعين الزراية ، ولا يعترفون له بحقوق الرقابة على شئون الحكومة ، ومع أن شريف باشا كان أعرق منه في الارستقراطية فإنه كان يخالفه في نزعته ، ويدعو إلى تخويل الأمة حقوقها في الدستور والحكم النيابي ، ولعل ذلك راجع إلى أن شريف باشا يختلف في نشأته وثقافته عن رياض ، فقد كان أبوه قاضيا لقضاة مصر ، وانتظم هو في سلك المدارس النظامية ، ثم استكمل علومه في مدارس فرنسا الحربية فنال فيها قسطاً موفوراً من الثقافة والتهذيب ، واستروح في فرنسا نسيم الحرية والنظم الدستورية ، أما رياض فلم يتلق تعليما عاليا في المدارس النظامية . وكان حظه من العلم غير موفور ، بل هي قشور اقتبسها بذكائه الفطري ومرانه وقوة ذاكرته ، فظل محدود الفكر ، ولم

ينفذ ببصيرته إلى أبعد مما يراه الباشوات القدماء من حاشية الخديويين والأمراء، ولم يكن يمتاز عنهم إلا بالذكاء والهيبة والهمة وقوة الارادة، وكان على شاكلتهم فى الغرور والاعتداد بالنفس، وهذا الغرور من الأسباب التى جنحت به الى الاستبداد فى الرأى، لأنه لم يكن يرى نفسه فى حاجة الى استشارة النصحاء أو الاستعانة بآراء الغير

على أن رياض باشا كان من الوجهة الإدارية حاكما ممتازا، فى الحق أن له فى هذه الناحية مزايا لايستهان بها، كان حازما قوى الشكيمة، بارز الشخصية، ماضى الإرادة محبا للعمل، لايهن فيه ولايمل منه، يقظا على رقابة مرءوسيه، يشعرهم دائما بأنه عليهم رقيب عتيد، ويأخذهم بالشدة والحزم اذاهم قصروا فى القيام بواجباتهم، وقد كان بالإجماع أكفأ معاصريه من الوجهة الإدارية، وأكثرهم جلدا على العمل، وهذه المزايا قد ساعدت كثيرا على انتظام الأداة الحكومية فى عهده، ثم كانت له ميزة كبرى غير ذلك، وهى نزاهته واستقامته، وحبه للعدل، وتعففه عن الرشوة، وتلك صفات لم تكن مألوفة فى طبقة الحكام، وإنها لتستحق ماهى جديرة به من حسن التقدير، فشخصية رياض باشا تجمع كثيرا من المزايا إلى جانب كثير من النقائص، وبهذه الصفات المتباينة تولى وزارته الأولى فى عهد الخديو توفيق، وهى الوزارة التى شبت فى عهدها الثورة العرابية

المسألة المالية

كانت المسألة المالية أهم مشكلة واجهتها مصر، حين ولى توفيق باشا الحكم، إذ لم يكن خافيا أن مطالب الدائنين كانت من أكبر العوامل فى خلع إسماعيل، فاجتهد توفيق باشا فى إرضاء الدول، تفاديا من أن يستهدف لغضبها، كما استهدف أبوه من قبل، وقد بادر إلى الاتفاق مع الدولتين الانجليزية والفرنسية على إعادة العمل بنظام (الرقابة الثنائية)، وصدر المرسوم الخديوى بذلك قبل تأليف وزارة رياض باشا كما تقدم بيانه، واقتصر المرسوم على تعيين الرقيبين (المفتشين العموميين) دون أن يبين حدود منصبيهما، فكان مطلوبا

من رياض باشا أن يضع نظاماً لهذا المنصب لكى لا تنقلب الرقابة سلطة فعلية فى إدارة شؤون الدولة

نظام الرقابة الثنائية

ولكن رياض باشا لم يكن من صفاته أن يقاوم التدخل الأوروبى ، فترك لقنصلى الدولتين ، الإنجليزية والفرنسية ، وضع مشروع اللائحة التى تحدد سلطة الرقيبين ، وعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء ، وجرت فى شأنه مناقشة طويلة ، انتهت بإقراره كما هو ، فجاء مشروعا هادما لسلطة الحكومة الأهلية ، يجعل للرقيبين من النفوذ والسلطان أكثر مما لوزراء الدولة ، وهما وإن لم يعدا من الوزراء رسميا لكن تقرر لكل منهما راتب يزيد عن مرتب الوزير ، ولهما الحق فى حضور جلسات مجلس الوزراء جميعها ، والاشتراك فى مداولاته ، على أن لا يكون لهما إلا رأى استشارى ، وأنت تعرف معنى الاستشارة هنا . . . فهى تؤدى حتما معنى السيطرة غير المحدودة على جميع المصالح ، وقد نص المرسوم على أن الوزراء وسائر الموظفين مكلفون بتقديم كل ما يطلب منهم الرقيبان من البيانات ، وعلى وزير المالية خاصة ، أن يقدم لهما فى كل أسبوع كشفا مفصلا عن إيراد الخزانة العامة ومصروفاتها ، وكل إدارة مكلفة بتقديم مثل هذا الكشف كل شهر ، ويتقاسم الرقيبان النظر فى المصالح العمومية التى لهما مراقبتها والإشراف عليها ، أى جميع مصالح الحكومة ، ولا يحق للحكومة عزلهما إلا برضا من حكومتيهما ، وبهذه الاختصاصات صار الرقيبان يتدخلان فى كل شأن من شؤون الحكومة المالية

صدر المرسوم الخديوى بوضع هذا النظام فى ١٥ نوفبر سنة ١٨٧٩ ، فأثار السخط فى نفوس المصريين ، لما تبينوا من أحكامه المهينة ونصوصه المذلة ، وكان صدوره من أهم الأسباب لتبرم الناس بوزارة رياض باشا وخيبة آمالهم فيها

التنازل عن أرباح مصر فى قناة السويس

صفقة خاسرة

كان لمصر بمقتضى عقد امتياز قناة السويس حصة فى أرباحها السنوية تبلغ ١٥ فى المائة من مجموع تلك الأرباح تؤول اليها كل عام . وكانت هذه الحصة هى البقية الباقية من الفائدة التى تعود على مصر من القناة ، بعد أن باع الخديو إسماعيل أسهمها فيها . ففى أوائل عهد توفيق عرض الرقيبان الأوروبيان — السير إفلين بارنج (اللورد كرومر) والمسيو دى بلنيير — على الحكومة أن تبيع هذه الحصة مقابل ٧٠٠٠٠٠٠ جنيه ، وكانت مرهونة من قبل لنقابة من الماليين بباريس ، وقد عرض هذا المشروع على مجلس الوزراء يوم ١٤ يناير سنة ١٨٨٠ فى جلسة غير اعتيادية ، عقدت خصيصا للنظر فى هذه المسألة ، وحضر الجلسة السير بارنج والمسيو ليرون ديرول Liron d'Airoles نائبا عن المسيو دى بلنيير الذى كان فى باريس يفاوض فى إتمامها . فأيد السير بارنج (كرومر) إبرام الصفقة ودافع عنها دفاعا طويلا ، وكانت وجهة نظره أن الحكومة المصرية لا تستطيع الوفاء بدين النقابة التى ارتهنت هذه الحصة ، فأولى بها أن تبيعها ، ولم يخف على رياض باشا خطر هذه الصفقة إذ صرح فى جلسة مجلس الوزراء أن لها جانبا سياسيا لأن الحكومة إذا باعت حصتها فى الربح فلا يبقى لها أى حق مادى فى قناة السويس ، مع أن القناة قائمة فى أرض مصر ، وأنه عقد المجلس خصيصا للنظر فى هذه المسألة ، على أنه مع هذه الملاحظة لم يعارض فى إبرام الصفقة ، بل سوغها بحجة الضرورة اليها ، وقال حسين فخرى باشا وزير الحقانية : إن الرهن هو السبيل إلى البيع فلا يمكن اجتناب بيع هذه الحصة ما دامت الحكومة لا تستطيع وفاء قيمة الرهن ، وقال على باشا مبارك وزير الأشغال : إننا مضطرون الى بيع هذه الحصة مع شديد الأسف فان الجميع يسعون فى الحصول على جزء من رأس مال القناة ولو كان سهما واحداً ونحن نتجرد من كل حق فيها ، ثم عاد السير إفلين بارنج (كرومر)

إلى تسويغ هذا البيع . وانتهت الجلسة بإقراره (١) مقابل ثمن بخس مقداره ٢٢ مليون فرنك ، وهى بلاشك صفقة خاسرة ، لأن قيمة هذه الحصة الآن (١٩٣٧) تبلغ عشرين مليون جنيه ، وتغل إيراداً سنويا لا يقل فى السنة عن ٨٦٩٫٠٠٠ جنيه ، أى أكثر من الثمن الذى بيعت به الحصة كلها . وهذا يدلك على ما فى الصفقة من الخسران المبين

ميزانية سنة ١٨٨٠

هى أول ميزانية وضعت فى عهد توفيق ، وقد رفع بها رياض باشا تقريراً إلى الخديو ، وصدر المرسوم بتقريرها فى ٢٠ يناير سنة ١٨٨٠ (٢) : وقد قدرت فيها الإيرادات بمبلغ ٨٫٥٦١٫٦٢٢ جنيه ، والمصروفات بمبلغ ٣٫٦٤١٫٥٤٤ جنيه ، يضم إليها ٦٨١٫٤٨٦ جنيه قيمة الجزية السنوية ، التى كانت تؤدى لحكومة الأستانة ، والباقى ومقداره ٤٫٢٣٨٫٥٩٢ جنيه خصص للدين العام(٣) ، أى أن مخصصات الديون كانت تبلغ أكثر من نصف الايرادات ، وسنذكر هنا أقلام هذه الميزانية (٤) ، لأنها تعطينا فكرة عن الحالة المالية فى ذلك العهد(٥)

---

(١) محضر جلسة مجلس الوزراء يوم ١٤ يناير سنة ١٨٨٠

(٢) و (٣) الوقائع المصرية عدد ٢٣ يناير سنة ١٨٨٠

(٤) كما نشرت فى الوقائع المصرية عدد ٢٣ يناير سنة ١٨٨٠

(٥) راجع « المقارنة » مفردات ميزانية سنة ١٨٧١ – ٧٢ فى كتابنا « عصر إسماعيل » ج ٢ ص ٣٠٥ (طبعة أولى) ، ويلاحظ فى معرض المقارنة أن ايرادات الحكومة فى سنة ١٩٣٤ – ١٩٣٥ بلغت ٣٣٫٧١٥٫٩٠٧ ج ومصروفاتها ٣١٫٦٠٠٫٢٥٢ ج . وفى سنة ١٩٤٦–١٩٤٧ بلغت الايرادات ٩٧٫٣٩٤٫٠٠٠ ج والمصروفات ١٠٣٫٥٠٣٫١٠٠ ج

الإيرادات

(١) الأموال المقررة

	جنيه مصرى	جنيه مصرى
أموال الأطيان	٥ر٢٢٧ر٣٨٨	
عوائد الأملاك	٦٢ر١٩٦	
ويركو أرباب الكارات (ضريبة أصحاب الحرف)	٢٠٨ر٠٩٣	
عوائد الأغنام والمعز	١٢ر٦٧٤	
« العربات وحيوانات الأجرة	١٠ر٨٠٧	
« معاصر الزيت	٣ر٤٦٨	٥ر٥٢٤ر٦٢٦

(٢) الأموال والإيرادات غير المقررة

	جنيه مصرى	
من المحاكم	١٨٠ر٥٤٨	
من الجمارك	٦٢٢ر٥٢٩	
من البريد	٧٥ر٩٥٠	
من الدخولية	٢٤٧ر٦٥٥	
من المصلح (الملح)	١٠٠ر٠٠٠	
التسجيل والطوابع	٦١ر١٧٧	
مصايد الأسماك	٧٦ر٢١٦	
عوائد الرسالة	٨٥ر٧٤٣	
عوائد أوزان وحمل وسلخانات وغيره	٨٠ر٧٦٤	١ر٥٣٠ر٥٨٣

(٣) السكك الحديدية والتلغراف

البند	جنيه مصرى	جنيه مصرى
السكك الحديدية	١٫٠٥٠٫٥٠٠	
التلغراف	٢٩٫٠٠٠	١٫٠٧٩٫٥٠٠

(٤) وابورات البوستة الخديوية

البند	جنيه مصرى	جنيه مصرى
	١٢٨٫١٠٠	١٢٨٫١٠٠

(٥) ايرادات المصالح الاخرى

البند	جنيه مصرى	جنيه مصرى
ميناء الاسكندرية	٥٠٫٠٠٠	
الابحرارية (ادارة الملاحة النيلية)	٣٢٫٩٢٩	
الفنارات	٤١٫١٤٣	
الضربخانة	١٩٫٤٢٤	
الموانى (ماعدا ميناء الاسكندرية)	١٫٥٤٣	
سكة حلوان	٧٫٩٩٢	١٥٣٫٠٤١

(٦) الايرادات المتنوعة

البند	جنيه مصرى	جنيه مصرى
ايجار ومتحصلات أملاك الميرى	٤٠٫٠٠٤	
رسوم تمغة ومصاغات	٥٦٥	٤٠٫٥٦٩

(٧) المتحصلات المتنوعة

البند	جنيه مصرى	جنيه مصرى
ايرادات مصلحة الصحة	١٦٫٥٦٢	
الجهادية	١٧٨	
البحرية	١٫١٨١	
ايرادات المدارس	١٫٢٦٥	
الأشغال العمومية	٤٫١١٢	

جنيه مصرى	جنيه مصرى	
	١٧٦	مستقطع نظير أطيان معاش
	٣٢٦	رسوم الأرضية فى زمن الموالد والأعياد
	٥٢٨	رسوم تقاسيط الروزنامة وغيرها
٣٠٫٢٥٨	٦٫٣٠٠	متحصلات أخرى
	(٨)	سلفيات الفلاحين
٢٩٫٩٣٥	٢٩٫٩٣٥	تحصيل ثمن البذور المعطاة سلفا لأهالى الوجه القبلى فى سنه ١٨٧٨
	(٩)	مستقطع نظير الاحتياطى
٤٤٫٩١١	٤٤٫٩١١	المستقطع من رواتب الموظفين
٨٫٥٦١٫٦٢٢		

المصروفات

البيان	جنيه مصرى	جنيه مصرى
(١) خراج مصر		٦٨١ر٤٨٦
(٢) الدين العمومى		
الدين المنتظم (١)		.....
غير المنتظم		.....
(٣) مخصصات الخديو والعائلة الخديوية		٣١٥ر٠٠٠
(٤) المعية السنية		٤١ر٨٢٢
(٥) مجلس النظار		٥ر٧٩٦
(٦) نظارة الخارجية		١١ر٣٣٦
(٧) نظارة المالية		
ديوان العموم	٨٧ر٠٠٢	
التفتيش العمومى (المراقبة الثنائية)	١٩ر٥٠٠	
صندوق الدين العمومى	٢٠ر٧٤٥	
التاريع (ادارة المساحة)	٥٠ر٠٠٠	
المديريات والمحافظات والدوائر البلدية	١٥٨ر٤٢٧	
دخوليات	٤٢ر٥٢٥	
ادارة مصايد الاسماك	١١ر٧٨١	
تحصيل عوائد الرسالة	٤ر٢٦٥	
ميناء الاسكندرية	٤ر٤٦٠	

(١) ترك على بياض فى الميزانية لانه لم يكن قد تم تحديد المقدار المخصص للدين المنتظم « الكونسليد » وللدين غير المنتظم ، ولكن تخصص مبلغ ٥٩٢ر٢٣٨ر٤ جنيه الدين العام إجمالا فى كتاب رياض باشا الى الخديو بطلب التصديق على الميزانية

	جنيه مصرى	جنيه مصرى
الفنارات	٢٤٫٥٨٦	
الضربخانة	٦٫٤٧٢	
أقلام متنوعة	١٠٢٫١٩٩	
(٨) نظارة الجهادية والبحرية		
الحربية	٣٦٠٫٠٠٠	
البحرية	٥٤٫٧٣٤	٤١٤٫٧٣٤
(٩) نظارة المعارف		
ديوان العموم	٥٫٩٠٦	
المدارس والمكاتب	٤٢٫٩٩٢	
أقلام متنوعة	١٠٫٥١٧	٥٩٫٤١٥
(١٠) نظارة الداخلية		
ديوان العموم	٤٦٫٠٢٠	
مجلس النواب	٢٫٣١٢	
المديريات والمحافظات	١١٣٫٢٨٦	
الضبطيات	١٥٧٫١١٧	
خدمة المطافىء	٨٫٩٨١	
ادارة منع بيع الرقيق	٢٫٥٦٧	
الصحة والمستشفيات	٦٠٫١٥٤	
الرزنامة	٨٨٫٢٧٣	
الدفترخانة المصرية	٢٫٠٧٣	٤٨٠٫٨٨٣
(١١) نظارة الحقانية		
ديوان العموم	٢٤٫٠٥٢	
المحاكم المختلطة	١٣٢٫٠٤٣	
المحاكم الشرعية	٣١٫٣١٨	
المجالس (المحاكم) المحلية	٥٦٫٨٨٧	٢٤٤٫٣٠٠

	جنيه مصرى	جنيه مصرى
(١٢) نظارة الاشغال العمومية		
ديوان العموم	٢٨٫٧٦٠	
مصالح الأقاليم	٢٣٫٨٢٠	
حفظ أبنية الحكومة	٢٨٫٠٠٠	
أشغال حفظ النيل	٤٨٫٢٥٠	
أشغال صناعية	٦٤٫٥٧٠	
القناطر الخيرية ورياح المنوفية	١٦٫٢٧٩	
رياح البحيرة	١٢٫٢١٧	
ترعة الابراهيمية	٢١٫٧٦٣	
ترعة الاسماعيلية	١٨٫٤٦٣	
ترعة المحمودية	١٨٫٩٧٨	
كوبرى قصر النيل	١٫٩٩١	
سد أبو قير	٢٫٥٤٥	
الموانى « ماعدا ميناء الاسكندرية »	٥٫٥٢٠	
مجلس الزراعة	٢٫٦٢٠	
تنظيم مدينة مصر	٥٢٫٦٥٨	
تنظيم مدينة الاسكندرية	٢٧٫٤٦٩	
تنظيم المحافظات والمدن الكبيرة	١٠٫٣٩١	
المتحف « الانتكخانة »	٤٫١١٠	
المعادن والمحاجر والملاحات	١٦٫٢٧٨	
الانجرارية	٣٠٫٣٣٠	
التياترات	٧٣٥	
سكة حلوان الحديدية	٩٫٠٣٤	٤٤٧٫٨٧١

جنيه مصرى	جنيه مصرى	
		(١٣) السكك الحديدية والتلغرافات
	٢٥ر٦٣٠	عموم المصلحة
	٧٩ر٣٩٠	تشغيل
	٨٨ر٢١٠	إدارة الخطوط
	٢٠٦ر٦٠٠	إدارة الورش والعمليات
	٨ر١٢٠	المخازن
٤٤٢ر٦٦٠	٣٤ر٧٠٠	التلغراف
		(١٤) الجمارك
	٣٧ر٨٢٨	الجمارك
٤٩ر٨٢٨	١٢ر٠٠٠	خفر السواحل
٦٤ر٧٣٩		(١٥) البوستة
١٢٧ر٨٣٦		(١٦) وابورات البوستة الخديوية
		(١٧) المصلح
	١٢ر٩٢٣	الملاحات وأشوان الملح
٢١ر٥٦٢	٨ر٦٣٩	ثمن الملح ونقله
		(١٨) لوازم الأشوان والمخازن
	٢ر٥٩٢	مصروفات الأشوان والمخازن فى المحروسة
١٥ر٠٩٢	١٢ر٥٠٠	تموين الأشوان والمخازن
١٥٠ر٠٠٠		(١٩) مبالغ احتياطية للمصروفات الطارئة
٢١٦ر٧٣٦		(٢٠) معاشات
٤ر٣٢٣ر٠٣٠		المجموع ما عدا الدين

رحلة الخديو فى الأقاليم

كان الخديو توفيق يميل فى بدء حكمه إلى التحبب إلى الأمة ، فاعتزم زيارة الأقاليم ليتصل بالأعيان والرعية ، ويتعرف أحوالهم . وقد تمت هذه الرحلة فى عهد وزارة رياض باشا

بدأت سياحة الخديو فى ٨ يناير سنة ١٨٨٠ ، فزار مديريات الوجه القبلى حتى أسوان وعاد إلى القاهرة فى ١٢ فبراير ، فدامت سياحته أكثر من شهر ، ثم استأنف السياحة فى ١٠ ابريل فزار مديريات الوجه البحرى وثغرى دمياط ورشيد ، وعاد إلى العاصمة فى ٤ مايو ، وقد زار فى طوافه كبار الأعيان فى المديريات ، وأقاموا له الحفلات الفخمة ، وأسرفوا فى التنافس للإنفاق على المآدب والولائم والأفراح لاستقبال الخديو فى دورهم ، مما أدى إلى استدانة الكثيرين منهم الأموال الباهظة من المرابين ، فازدادت الحالة المالية ضيقا ، ولم تجن البلاد من هذه السياحة فائدة تعادل الأموال الطائلة التى ضاعت فيها ، والخسائر الفادحة التى تكبدها الأعيان فى وقت كانوا ينوؤن فيه بالأثقال والمغارم

لجنة التصفية

كان مطلوبا من الحكومة وضع نظام مالى لتسوية الديون العامة وبيان طريقة وفائها وأداء فوائدها وأقساطها ومقدار مايخصص لها من ايرادات الخزانة السنوية . وتحديد علاقة الدائنين بالحكومة ، فاتفق الخديو والدول التى لها معظم الديون وهى فرنسا وانجلترا والمانيا والنمسا وايطاليا على تأليف لجنة دولية سميت (لجنة التصفية) للقيام بهذه المهمة ، وبعد تعهده وإياها بتنفيذ كل ما تقرره من الخطط ، أصدر مرسوما فى ٣١ مارس سنة ١٨٨٠ بتأليفها من عضوين تعينهما الحكومة الفرنسية ، وعضوين تعينهما الحكومة الانجليزية ، وعضو واحد عن كل من المانيا والنمسا وايطاليا ، وعضو واحد عن مصر (١) ، وأوضح المرسوم اختصاص اللجنة وهو بحث الحالة المالية والنظر فى الملاحظات التى يقدمها أصحاب الشأن ممن يهمهم الأمر ، وتحضير قانون يحدد علاقات الحكومة والدائرة السنية والدائرة الخاصة بالدائنين والطريقة التى بمقتضاها

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ ابريل سنة ١٨٨٠

تم تصفية الديون السائرة ، ثم تحديد الإيرادات التي يمكن تخصيصها في الميزانية للديون المنتظمة (الثابتة) والديون السائرة ، مع تحديد المقدار الذي يفي بحاجات الحكومة ومطالبها ، وخول المرسوم اللجنة حق مراقبة تنفيذ ما تصدره من القرارات وذلك بالاتفاق مع المراقبين الاوروبيين ، ونص كذلك على إمكان اطالة مدتها بعد صدور قانون التصفية إلى أجل لا يتعدى ثلاثة أشهر ، وتعهد الخديو في المرسوم بإصدار القانون الذي تحضره اللجنة، وهو المعروف بقانون التصفية ، ومعنى ذلك أن الحكومة المصرية تقيدت بداءة ذي بدء بإنفاذ التشريع الذي تفرضه الدول من غير أن يكون لها رأى يعتد به في وضعه ، إذ لم يكن لها الا مندوب واحد في لجنة التصفية . وهذا يبين لك مقدار استسلام توفيق ورياض للنفوذ الاوروبي

أعضاء لجنة التصفية

وفي ٥ ابريل سنة ١٨٨٠ أصدر الخديو مرسوما بتعيين أعضاء اللجنة (١) وهم : السير ريفرس ويلسن Rivers Wilson (الذي كان رئيسا للجنة التحقيق العليا في عهد اسماعيل ووزير المالية في وزارة نوبار باشا) والسير أوكلان كولفن Auckland Colvin مندوبين عن انجلترا . والمسيو بليج دي بوغاس Bellaigne de Boghas والمسيو ليرون ديرول Liron D'Airoles عن فرنسا . وفون كريمر Kremer عن النمسا . ودي تريسكو De Treskow عن ألمانيا . والمسيو بارافللي Baravelli عن ايطاليا . وبطرس بك (باشا) غالي مندوبا عن الحكومة المصرية . وعهد المرسوم برئاسة اللجنة إلى السير ريفرس ويلسن . وفي اليوم ذاته وقع قناصل الدول الممثلة في اللجنة ميثاقا بأن تقبل دولهم القانون الذي تضعه اللجنة ، وأن تبلغه إلى الدول الأخرى المشتركة في تأسيس المحاكم المختلطة لكي توافق عليه ، وهاك أسماء الموقعين على هذا الميثاق :

البارون ساورما Saurma قنصل ألمانيا العام . دي شيفر De Schaeffer قنصل النمسا . دي رنج De Ring قنصل فرنسا . ادوارماليت Edward Malet قنصل انجلترا . دي مارتينو De Martino قنصل ايطاليا

(١) الوقائع المصرية عدد ٧ ابريل سنة ١٨٨٠

وفى خلال مداولات اللجنة عين السير أوكلن كولفن مراقبا (مفتشا) بدلا من السير إفلن بارنج (كرومر) الذى تقلد ادارة مالية الهند مع بقاء السير كولفن عضوا بلجنة التصفية ، وعين البارون دى فسيره Develsern بدلا من فون كريمر الذى استعفى من عضوية صندوق الدين ولجنة التصفية

قانون التصفية

ولما أتمت اللجنة عملها قدمت إلى الخديو القانون الذى وضعته ، فأصدر به مرسوما فى ١٧ يوليه سنة ١٨٨٠ (١) ، وهو المعروف بقانون التصفية ، الذى يعد أساس نظام مصر المالى حتى سنة ١٩٠٤ ، ولما له من خطر الشأن أبرق قنصل فرنسا العام إلى حكومته بصدوره يوم توقيع الخديو عليه (٢)

ومن أهم أحكامه تحديد نفقات الحكومة السنوية بمبلغ ٤،٨٩٧،٨٨٨ جنيه فقط من الايرادات بما فى ذلك الجزية السنوية التى كانت تدفعها مصر الى تركيا (ومقدارها ٦٨١،٤٨٦ جنيه مصرى) ، وما يبقى من الايرادات أى ما يزيد عن نصفها يخصص للدين العام ، وخصص من ذلك لخدمة الدين الموحد صافى ايرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط ، وايرادات الجمارك بما فيها عوائد الدخان ، وفى حالة عدم كفاية هذه الموارد لأداء الكوبونات تلزم الحكومة بدفع الفرق ، وكل مايزيد من الايرادات المخصصة لذلك وما يحصل من موارد أخرى غير ثابتة ، يستخدم فى استهلاك الدين الموحد ، وغير هذا إذ اتفق أن زيادة الايرادات المخصصة له لم تعادل نصفا فى المائة من مجموع الدين الموحد ، تقوم الحكومة بأداء كمالة هذا النصف فى المائة من زيادة الايرادات الحرة على المبلغ المحدد لنفقات المصالح الاميرية وهو ٤،٨٩٧،٨٨٨ جنيه

وقضى القانون كذلك بتخصيص أملاك الدائرة السنية والدائرة الخاصة لضمان دين الدائرة السنية ، مع وضعها تحت إدارة مصلحة دولية ـ وحدد لهذا الدين فائدة

---

(١) نشر فى الوقائع المصرية عدد ١٩ يوليه سنة ١٨٨٠

(٢) برقية البارون دى رنج الى المسيو دى فرسينيه . الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٠ — ٨١ وثيقة رقم ١١٣ ورقم ١١٤

خمسة فى المائة منها أربعة فى المائة بضمانة الحكومة وواحد المائة فائدة تكميلية تدفع أيضا إذا سمحت بذلك إيرادات الأملاك ، وكل مايزيد من الايرادات يخصص بعد دفع فائدة خمسة فى المائة لتكوين مال احتياطى غايته ٢٥٠٫٠٠٠ جنيه ثم لاستهلاك هذا الدين . وتقرر أيضا ضم دين الدائرة الخاصة الذى أنشىء بموجب اتفاقية ١٣ يوليه سنة ١٨٧٧ إلى دين الدائرة السنية على أن تقوم وزارة المالية بدفع القسط السنوى اللازم لخدمته وقدره ٣٤٠٫٠٠٠ جنيه مع ابقاء ايردات مديرية (قنا) مخصصة لقرض الدومين بصفة ضمانة ثانية كما تقرر ذلك بموجب الاتفاق الإضافى المؤرخ ١٤ ابريل سنة ١٨٨٠

كان قانون التصفية نظاماً مجحفا فرضته الدول الاوروبية على الحكومة المصرية لتسوية علاقاتها بالدائنين ، وغنى عن البيان أن الروح التى أملت أحكامه هى محاباة الدائنين الاجانب وايثارها على مصالح البلاد وأهلها ، وإرهاق المصريين فى سبيل وفاء الديون وفوائدها ، فقد خصص القانون للديون كما أسلفنا أكثر من نصف الدخل فى الميزانية ، بحيث لم يبق من الإيرادات السنوية ماينتظر أن يفى بحاجات البلاد ورواتب الموظفين ، أو يكفى لإنفاذ مشاريع الإصلاح . وجعل لمصر ميزانيتين ، الأولى خاصة بالدين العام ، وهى تزيد عن نصف ايراداتها ، وقد جعلها القانون ميزانية مضمونة بحيث إذا نقصت عن قيمة الكوبونات تلتزم الحكومة بأداء العجز ، أما اذا زادت عنها فان الزيادة تبقى أيضا مخصصة للدين . والميزانية الثانية خاصة بنفقات الحكومة وهذه حددها القانون بالمبلغ الزهيد المتقدم ذكره ، بحيث لايزيد ولو زادت ايرادات الحكومة ، واذا نقص فلا شأن للدائنين بهذا النقص ، بل يبقى المخصص لديونهم كما فرضه القانون ، وفى هذا من التناقض والظلم والاستهانة بمصالح البلاد وحقوقها ما لايحتاج الى بيان

ولم تحفل اللجنة فى وضع هذا القانون إلا بحقوق أصحاب الديون الأوروبيين ، أما ديون الأهلين ، كقرض المقابلة ، ودين الرزنامة ، فلم يحسب لها فى القانون أى حساب ، مع أن الأهالى دفعوا نحو ١٥٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه فى المقابلة وأربعة ملايين فى دين الرزنامة ، وأصبحت المبالغ التى اقترضتها الحكومة من الاهلين فى عهد اسماعيل

بموجب سندات على المالية . لا قيمة لها . على خلاف سندات الديون التي في يد الاجانب ، فلا غرو أن قوبل صدور قانون التصفية بالسخط والاستياء . وكان من أسباب قيام الثورة العرابية

إلغاء قانون المقابلة

ويتصل بالتسوية المالية إلغاء قانون المقابلة . وقد صدر المرسوم بذلك في ٦ يناير سنة ١٨٨٠ (١)

كان هذا القانون يقضي بأنه اذا دفع الملاك الضريبة المربوطة على أطيانهم لمدة ست سنوات مقدماً ، تعفى الحكومة اطيانهم على الدوام من نصف المربوط عليها ، وهي وسيلة ابتدعها الخديو اسماعيل سنة ١٨٧١ لابتزاز الأموال من الاهلين . وكانت بمثابة قرض إجباري استدانته الحكومة من أصحاب الأطيان . فوقع عليهم بسببه حيف كبير ؛ ولكن الغاء قانون المقابلة أصابهم منه حيف آخر ، فان مرسوم ٦ يناير سنة ١٨٨٠ قضى بإعادة الضرائب إلى نصابها الأصلي من غير إعفاء ، مع الوعد باستنزال جزء من الضريبة بنسبة المبالغ التي تكون قد دفعت (وهو المسمى تعويض المقابلة) ، على أن يجرى تحقيق عن المبالغ المدفوعة فعلا على يد لجان ألفتها الحكومة ، وصارت المبالغ المدفوعة من الملاك عرضة للضياع

كان الغرض من إلغاء قانون المقابلة زيادة ماتجبيه الحكومة من الضرائب ، وقد زادت فعلا بمقدار ما كان يقضي به القانون من إعفاء الملاك الذين دفعوها من نصف المربوط على أطيانهم ، وصار حتما عليهم دفع المربوط كله ، مع أن ما دفعه الملاك من أقساط المقابلة بلغ كما أسلفنا خمسة عشر مليون جنيه ، فكان واجبا رد هذا المبلغ الضخم إلى من أخذ منهم قبل حرمانهم من الحق الذي اكتسبوه بموجب هذا القانون . ولكن الحكومة جعلت المبالغ المدفوعة موضع تحقيق ، على أن يكون التعويض تبعاً لما ينتجه التحقيق . وجاء قانون التصفية قاضيا بأن ما يثبت دفعه من المقابلة يخصم منه ماعساه يكون مطلوبا للحكومة من متأخرات الأموال أو الديون أو غيرها ، والباقي يرد إلى أصحابه مقسطاً على خمسين سنة ، وحدد قانون التصفية ما يخصص

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ يناير سنة ١٨٨٠

سنويا لأقساط المقابلة بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه ، وهى قاعدة تنطوى على إهدار حقوق الأهلين والاستهانة بها . وهكذا كانت وزارة رياض باشا تنظر إلى الدائنين الوطنيين بغير العين التى كانت تنظر بها إلى الدائنين الاجانب ، فهؤلاء ترعاهم وتحقق مطالبهم وأطماعهم ، أما الدائنون الوطنيون فانها تنقض عهود الحكومة معهم كما رأيت فى إلغاء قانون المقابلة

إلغاء السخرة وتخفيض الضرائب

لوزارة رياض باشا أعمال أخرى عدا التسوية المالية المتقدم ذكرها ، فمن أعمالها الحسنة إلغاء السخرة ، وكانت سائدة فى مصر إلى ذلك الحين ، وقوامها تسخير الأهلين فى العمل بغير أجر فى المشاريع العامة ، كإقامة الجسور ، وشق الترع ، وتشييد دور الحكومة . ثم تسخيرهم أيضا فى خدمة مصالح الخديو وحاشيته والأمراء والكبراء ، وكبار الموظفين والأعيان ، فأمر رياض باشا بالغاء السخرة ، وفيما يتعلق بأعمال المنافع العمومية ، فقد وضع نظام البدل النقدى ، ليفتدى من يشاء نفسه من العمل البدنى فيها ، فخفت وطأة السخرة عن الأهلين

وأبطل الضرب بالكرباج فى تحصيل الضرائب ، فكان ذلك من أعظم حسناته

وجعل الأموال الأميرية على أقساط معينة تؤدى فى مواعيد محددة ، بما يوافق مصلحة المزارعين والملاك ، ولا يلجئهم إلى بيع حاصلاتهم بأبخس الأثمان ، وصدر المرسوم الخديوى بذلك فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٠ (١) ، وقرر توزيع مياه الرى توزيعا عادلا بين الأهلين ، والغى ضريبة (الملح) بموجب المرسوم الصادر فى ١٣ ديسمبر سنة ١٨٧٩ وبقى الملح احتكارا فى يد الحكومة

والغى نحو ثلاثين ضريبة من الضرائب الصغيرة ، وصدر بذلك مرسوم ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ (٢) وهاك بيان أهمها : الضريبة أو العوائد الشخصية . وكانت مفروضة على أشخاص الأهالى . ضريبة الدمغة على المصوغات ، عوائد الرخص للقبانية والصيارفة والدلالة على مايباع من المصوغات . عوائد الوزن . عوائد بيع المجوهرات . رسوم الارضية والاقامة بالشوارع ، العوائد المتحصلة من طائفة الغجر . عوائد

---

(١) الوقائع عدد ٢٨ فبراير سنة ١٨٨٠ (٢) الوقائع عدد ١٩ يناير سنة ١٨٨٠

بيع المواشي بمصر والاسكندرية والسويس ، ضريبه الاثنين في المائة المضافة إلى عوائد الأملاك . رسوم القيد عن المرضحالات ، عوائد معاصر الزيت ، عوائد الصوف ، عوائد مقالى الحمص ، عوائد الدخولية والتنظيم فى جميع القرى . مع استمرارها فى المدن والبنادر المهمة . ونص المرسوم على إعفاء المزارعين من ضريبة الويركو ، أى الضريبة على أرباب الحرف والصناعات ، ومعظم هذه الضرائب عاوضعته الحكومة فى عهد اسماعيل ، وكان المتحصل منها ٠٠٠ر١٥٠ جنيه ، وهو مبلغ ضئيل لا تقاس به الشدائد التى كان الأهلون يعانونها فى اداء تلك الضرائب ، والمضار التى كانت تصيب الصناعة والتجارة من جرائها

وفى مقابل الغائها زادت الحكومة من ضرائب الاطيان العشورية ١٥٠ الف جنيه بموجب مرسوم ١٨ يناير سنة ١٨٨٠ [١] ، لكى يتحقق معنى من معانى المساواة بين دافعي الضرائب [٢]

امتلاك الحكومة قصور إسماعيل

وأصدر الخديو أمراً فى ١٦ يونية سنة ١٨٨٠ باعتبار القصور الآتى بيانها وهى التى بناها اسماعيل أو التى امتلكها هو أو أفراد العائلة الخديوية ملكا للحكومة ، وألحقت بالاملاك الأميرية المعدة للمنفعة العامة . وقد بنى الامر على أنه « تبين من حسابات نظارة المالية ومن دفاتر الدائرة الخاصة أن العقارات والسرايات وملحقاتها المبينة أدناه صار بناء بعضها وشراء البعض الآخر بمال الحكومة . وأنها لازمة للمصالح العمومية أو لإقامة خديو مصر ، وأنها كانت لغاية الآن مخصصة لما ذكر . وحيث أن العقارات المذكورة لا يصح بناء على ذلك أن تكون ملكا لاحد الناس وان كانت قد تحررت بها حجج باسماء بعض عائلتنا » [٣] ، وهذه القصور والعمارات هى كما وردت فى الأمر المذكور :

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٩ يناير سنة ١٨٨٠

(٢) رسالة البارون دى رنج قنصل فرنسا العام فى مصر الى المسيو دى فرسينيه — الكتاب الاصفر ١٨٨٠ — ٨١ وثيقة رقم ١٠

(٣) الوقائع المصرية عدد ١٧ يونيه سنة ١٨٨٠

سراى عابدين . سراى الاسماعيلية . سراى القصر العالى . المكان الكائن بخط الاسماعيلية والذى كان معروفا بمخزن الموبيليات . مطبعة بولاق وما يتبعها من الآلات والمهمات والأبنية . اسطبلات بولاق . سراى الجزيرة وما يتبعها من المبانى والحديقة البالغ مساحة كل ذلك ٦٢ فدانا والاراضى التى تتبعها ويبلغ مقدارها ٣٥٩٥ فدانا . سراى الجيزة وما يتبعها من المبانى والحديقة ومقدار ذلك كله ٥١٧ فدانا. اللوكندة والكشك والحمامات وملحقاتها بحلوان. حديقة النزهة بالاسكندرية. سراى الرمل (مصطفى باشا) وما يتبعها من المبانى والقشلاقات والاسطبلات . سراى أدفينا سراى المنصورة ، سراى الروضة ، سراى المنيا

ميزانية سنة ١٨٨١

وضعت الحكومة ميزانية سنة ١٨٨١ بالاتفاق مع الرقيبين الاوروبيين، وصدر بها الأمر العالى فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٠ ، وقدرت فيها الايرادات بمبلغ ٨،٤١٩،٤٢١ جنيه ، والمصروفات بمبلغ ٨،٣٠٨،٨٧٠ج ، فتكون زيادة الايرادات على المصروفات ١١٠،٥٥١ جنيه (١)

إصلاح التعليم

أصدر الخديو مرسوما فى ٢٧ مايو سنة ١٨٨٠ بتأليف لجنة للنظر فى تنظيم التعليم وما يقتضى إجراؤه لذلك من التعديلات فى مناهجه ، وأسند رآستها إلى على باشا ابراهيم وزير المعارف، وأعضاؤها هم : عبد الله باشا فكرى . الجنرال لارمى باشا . Larmee bacha . الدكتور سالم باشا سالم . المسيو دور بك Daure Bey مفتش التعليم . روجرس بك Rogers Bey . المسيو فيدال بك (باشا) ناظر مدرسة الادارة (الحقوق) وقتئذ (٢)

وقد عملت اللجنة فى إصلاح برامج التعليم ، وقدمت تقريراً بوجوب تأسيس

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٠ وبه تفصيل أرقام الميزانية
(٢) الوقائع المصرية عدد أول يونيه سنة ١٨٨٠

مدرسة عليا للمعلمين (نور مال) لتخريج أساتذة المدارس ، وزيادة عدد المدارس الابتدائية . وقد أنشئت مدرسة المعلمين فعلا ، وافتتحت فى ١٠ يناير سنة ١٨٨١[1] وتولى نظارتها المسيو موجل Mougel

وانشئت مدرسة خاصة بتعليم أنجال الخديو وأنجال بعض الامراء والذوات ، سميت (المدرسة العليا) نسبة إلى محمد على باشا مؤسس الأسرة الحاكمة ، وافتتحها الخديو فى أول يناير سنة ١٨٨١ [2] ، وكان مقرها بميدان عابدين ، وأنشئت مدرسة ليلية لتعليم الشبان الذين تعوقهم أعمالهم المعاشية عن تحصيل التعليم نهاراً ، وافتتحت ليلة أول مارس سنة ١٨٨١

وفى ٢٨ مارس سنة ١٨٨١ صدر مرسوم آخر بانشاء هيئة دائمة ، عرفت بالمجلس الأعلى للمعارف لإبداء الرأى فى كل ما يختص بمشروعات التعليم ، وإنشاء المدارس الجديدة ، ونظام المدارس عامة ، ويتألف هذا المجلس برآسة وزير المعارف ، وكان وقتئذ على باشا ابراهيم ، ومن عدد كبير من الأعضاء ، ذكرت أسماؤهم فى المرسوم وهم : على باشا مبارك وزير الأشغال العمومية . حسين فخرى باشا وزير الحقانية . المسيو موفى Money أحد مديرى صندوق الدين . المسيو ليرون ديرول Liron Dairoles باشكاتب الرقابة الثنائية . الجنرال ستون باشا stone رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى . عبدالله باشا فكرى وكيل وزارة المعارف . الجنرال لارمى باشا Larmee ناظر المدارس الحربية . الدكتور سالم باشا سالم رئيس مجلس الصحة العمومية . الدكتور جالياردو بك Gaillardot Bey ناظر مدرسة الطب . المسيو ماسبيرو Masbero ناظر المتحف . المسيو موجيل Mougel ناظر مدرسة المعلمين . اسماعيل بك (باشا) الفلكى ناظر مدرسة المهندسخانة ، روجرس بك Rogers bey ناظر قلم الاملاك الأميرية ، المسيو فيدال بك (باشا) Vidal bey ناظر مدرسة الادارة (الحقوق) . المسيو جيجون بك Guigon ناظر مدرسة الصنائع . اسبيتا بك Spitta مدير دار الكتب ، المسيو مونتان Montant ناظر دروس (مدير تعليم) المدرسة العلية

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ يناير سنة ١٨٨١

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢ يناير سنة ١٨٨١

صادق بك شفن ناظر المدرسة التجهيزية ، الدكتور عثمان بك غالب (باشا) وكيل مدرسة الطب ، الشيخ حسين المرصفى الاستاذ بمدرسة المعلمين ، الشيخ محمد عبده (الاستاذ الامام) المحرر الأول بالوقائع المصرية ، الشيخ زين المرصفى من العلماء ، الشيخ حسونه النواوى الاستاذ بمدرسة الحقوق ، المسيو برنار Bernard الأستاذ بمدرسة الألسن (١)

ولا شك أن تأليف مجلس المعارف هو عمل صالح ، كان ينتظر أن يكون له الأثر الحسن فى نهضة التعليم ، ولكن المجلس لم يدم طويلا لسقوط وزارة رياض باشا ، ثم صرف النظر عنه بسبب الحوادث العرابية ، هذا ومما يسترعى النظر فى تأليفه أن أغلبية أعضائه من الأجانب ، على غير حاجة إلى هذا العدد الجم منهم ، وبعضهم لا يمت الى التعليم بصلة كالمسيو مونى مدير صندوق الدين ، والمسيو ليرون ديرول باشكاتب الرقابة الثنائية ، مما يدل على أن الروح التى أملت تأليف هذا المجلس هى روح التعظيم من شأن الاجانب والعمل على كسب رضاهم ، والاطمئنان اليهم ، وهى من عيوب رياض باشا الجوهرية ، وليس من المعقول أن ينهض مجلس بالتعليم القومى نهضة صادقة وفيه هذا العدد الجم من الأوروبيين ولهم فيه الأغلبية ، وقد افتتح المجلس يوم ١٤ ابريل سنة ١٨٨١ (٢)

إصلاح الوقائع المصرية

ومن حسنات رياض باشا اصلاح الوقائع المصرية ، فقد جعلها يومية بعد أن كانت تصدر مرتين فى الاسبوع وعهد برآسة تحريرها إلى الشيخ محمد عبده (الاستاذ الامام) (٣) وكان محررا بها ، كما عهد اليه اختيار محرريها ، وبدأت تظهر فى شكلها الجديد منذ ١٩ اكتوبر سنة ١٨٨٠ (العدد ٩٣٢) ، فاختار لها من الكتاب البارزين فى ذلك العصر الشيخ عبد الكريم سلمان والشيخ سعد زغلول (باشا) والشيخ ابراهيم الهلباوى (بك) والشيخ سيد وفا

(١) الوقائع المصرية عدد ٣٠ مارس سنة ١٨٨١

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٠٨٩

(٣) كان الشيخ احمد عبد الرحيم رئيسا لتحريرها قبل الشيخ محمد عبده

الإصلاح القضائي

وعنيت وزارة رياض باشا بالاصلاح القضائي. فوضعت اللائحة الأولى لترتيب المحاكم الشرعية، وصدر المرسوم بها في ١٧ يونيه سنة ١٨٨٠ (٩ رجب سنة ١٢٩٧ هـ)، وهي أول لائحة نظمت شؤون القضاء الشرعي، ووجهت شيئاً من العناية إلى اصلاح المجالس (المحاكم) القديمة، فاصدرت أوامرها إلى المجالس أن لا يزيد مكث القضية بالمجالس على أكثر من ثلاثة شهور، وألفت لجنة لاصلاح نظام المجالس المحلية (المحاكم)

إحصاء النفوس

وألفت لجنة للنظر فيما يجب اتخاذه لاجراء تعداد عام للسكان برآسة محمد سلطان باشا وعضوية كل من: إسماعيل باشا محمد، وسليمان باشا أباظه، وعلي بك الزيني، وروجرس بك، ويعقوب بك أرتين، وأمتشي بك مدير مصلحة الاحصاء



إلى هنا انتهينا من الكلام عن أعمال وزارة رياض باشا، وقد أسلفنا القول انه في عهدها شبت الثورة، فلننتقل الآن إلى الكلام عن أسباب الثورة العرابية ومقدماتها

الفصل الثانى

مقدمات الثورة العرابية وأسبابها

ظهرت الثورة العرابية فى عهد وزارة رياض باشا ، ومن الواجب قبل أن نعرض لوقائعها وحوادثها ، أن نذكر شيئا عن مقدماتها وأسبابها

توصف الثورة العرابية بأنها ثورة عسكرية ، وهذا صحيح لا مراء فيه إذا لاحظنا أن دعاتها والقائمين بها هم من ضباط الجيش ، وأنها قامت وتحركت وفازت وقتا ما بقوة الجيش ، ثم انتهت بهزيمته

ولكن مما لا ريب فيه كذلك أنها ليست ثورة عسكرية فحسب ، بل هى أيضا ثورة قومية ، اشتركت فيها طبقات الامة كافة . وإذا أردنا أن نستقصى أسبابها وجدناها على نوعين : أسباب خاصة أو مباشرة ، وهى المرتبطة بطبقة الضباط والجند وموقفهم من الحكومة ، وموقف الحكومة منهم ، وأسباب عامة ، وهى التى تتصل بحالة الشعب ، والعوامل التى دفعته إلى مناصرة الثورة وتأييدها ، وإذ كانت الاسباب الخاصة أقوى أثرا فى ظهورها وتطورها ، فلنبدأ بالكلام عنها

الأسباب الخاصة

ترجع هذه الأسباب إلى تذمر الضباط الوطنيين من سوء معاملة رؤسائهم ، وخاصة عثمان باشا رفقى وزير الحربية فى عهد وزارة رياض باشا

كان عثمان باشا رفقى قائدا شركسيا متعصبا لجنسه ، يتحيز للضباط الذين من أصل شركسى أو تركى أو أرناؤدى ، ويعمل على جمع زمام السلطة فى أيديهم ، ويؤثرهم على الوطنيين فى الترقيات والتعيينات ، وينظر إلى هؤلاء بعين الزراية والبغض ، فهو وحده يعد من أسباب الثورة العرابية ، وكان من ناحية الكفاية جاهلا ، قليل الإدراك والذكاء ، عديم المواهب ، قليل النظر فى العواقب ، يمثل طبقة الرؤساء العسكريين المنحدرين من سلالة الترك والشراكسة الذين كانت لهم رآسة الجيش فى

عهد اسماعيل وأوائل عهد توفيق ، ولم يكن الضباط الوطنيون يجدون منهم فى الجملة إنصافا ، ولا مساواة ، ولا معاملة حسنة . ولو أن اسماعيل درج على سنة سعيد فى تشجيعه المصريين وترقيهم فى المناصب العسكرية ، لسادت روح المساواة فى الجيش ولما هيأ أمثال عثمان رفقى السبيل إلى الفتنة . فقد كان سعيد يميل بطبعه الى ترقية الضباط الوطنيين ، واعطائهم حقهم فى التقدم ، وفى عهده ارتقى كثير منهم إلى المراتب العسكرية العالية ، خذ لذلك مثلا عرابى باشا ذاته ، فانه مع كونه نشأ فى الجيش جنديا بسيطا (نفرا) قد ارتقى الى مرتبة الضباط ، ونال درجاتها فى قليل من الزمن ، فصار ملازما سنة ١٨٥٨ ، ثم ارتقى إلى درجة يوزباشى سنة ١٨٥٩ ، ثم نال رتبة « صاغ » فى تلك السنة ، ورتبة البكباشى سنة ١٨٦٠ ، ثم صار قائمقاما فى سبتمبر من تلك السنة ، أما فى عهد اسماعيل فقد ظل تسعة عشر عاما برتبة قائمقام ، وقس على ذلك سائر الضباط الوطنيين

ولا مراء فى أن اسماعيل كان يميز الضباط والرؤساء الشراكسة والترك على الوطنيين فى المعاملة ، رغم ما بدا منهم من العجز والجهل وعدم الكفاية ، مما ظهر أثره جليا فى الهزائم التى حاقت بالجيش المصرى سنة ٧٥ — ١٨٧٦ فى حرب الحبشة ، وعلى ما كان لهذه الهزائم من أسوأ الأثر فان اسماعيل لم يحاسب أولئك القواد والضباط على ما وقع منهم من الإهمال والتقصير ، وقيل انه اعتزم محاكمة راتب باشا قائد هذه الحملة ، ولكن مالبث أن رجع عن ذلك ، بل قربه إليه وجعله من خاصة بطانته ، وهذا يدلك على شديد ميله الى تلك الفئة . فكانت لها الحظوة لديه ، ثم لدى الخديو توفيق ، ولو ظلت روح المساواة التى بثها سعيد فى الجيش سائدة فى عهد اسماعيل وتوفيق ، لما قامت الثورة العرابية ، لأن عرابى وصحبه لم يثوروا إلا حين طفح الكيل من محاباة أمثال عثمان باشا رفقى للترك والشراكسة ، واضطهادهم للضباط الوطنيين ، فعرابى وصحبه كانوا على حق فى المرحلة الأولى من الثورة ، لأن الطبيعة البشرية مفطورة على كراهية الظلم والاضطهاد ، ومن صفات النفس الانسانية الثورة على المظالم ، ولم تكن المظالم التى يشكو منها الضباط الوطنيون مقصورة على حرمانهم حقوقهم فى الترقى ، بل كانوا كذلك هدفا لأشد ضروب العنت والإرهاق ، إذ كان

يكفي أن تلصق بأي منهم تهمة ما ، ولو لم تكن صحيحة ، ليكون جزاؤه أن تنزع منه درجته أو يقصى عن منصبه ، أو ينفى إلى أقاصي السودان ، وتصبح حياته عرضة للخطر لأوهى الأسباب

فالثورة العرابية كانت ثورة دفاع عن الحق ، ودفاع عن الحياة ، وليس من ينكر ما كان عليه معظم الرؤساء الشراكسة والترك والارناءود من الغلظة والغطرسة ، والزهو والخيلاء ، والزراية بالوطنيين ، فان هذه النزعات كانت فاشية فيهم ، لا في مصر وحدها ، بل في سائر بلاد السلطنة العثمانية القديمة . إذ كان العرب عامة يعانون سوء معاملة الترك لهم واضطهادهم إياهم ، وكانت هذه المعاملة من أسباب قيام الفتن والثورات في السلطنة العثمانية ، حتى نهاية الحرب العالمية الأخيرة (الأولى)

وما دمنا في صدد الأسباب المباشرة للثورة ، فلا جدال في أن ظهور أحمد عرابي كان في مقدمة هاتيك الاسباب ، فهو الذي بث في نفوس الضباط روح التضامن والاتحاد للمطالبة بحقوقهم المهضومة ، وتقدم الصفوف لعرض مطالبهم جهاراً على ولاة الامور ، وكانت هذه المطالب فاتحة الثورة كما سيجيء بيانه ، فهذه الجرأة كان لها أثر كبير في ظهور الثورة ، ولو لم يظهر عرابي ، ولم تكن له تلك الشخصية التي اجتذبت إليه صفوف الضباط وبثت فيهم روح التضامن والإقدام ، لكان محتملا أن لا تظهر الثورة العرابية ، أو لظهرت في زمن آخر ، وفي ظروف وملابسات أخرى ، غير التي ظهرت فيها

وهناك سبب من الأسباب المباشرة ، يرجع إلى شخصية الخديو توفيق ، فقد كان من أخص صفاته التردد والضعف ، فلم يعالج الثورة في مهدها بالحزم والشدة ، أو بالعدل ورفع المظالم التي شكا منها الضباط ، بل كان موقفه منها موقف التردد والتناقض ، لا يستقر على رأي واحد ، ولا على خطة واحدة ، بل كان يقابل حركة الضباط تارة باللين وآونة بالشدة ، ثم يجنح إلى التراخي والضعف ، ثم إلى الشدة بعد الضعف ، ولم يكن صريحاً في سياسته ولا في تصرفاته ، وكان أيضاً يميل إلى الدسائس ويبيح لبطانته أن تمضي في كيدها وتدبيرها ، ثم لا تلبث أن تنكشف فتثير عليه سخط الضباط وتدفعهم إلى الثورة ، وكان له عدا ذلك من ظروفه العائلية ما يشجع

عوامل التحريض على الثورة . فان اسماعيل كان لا يفتأ يسعى فى العودة إلى الحكم ، ولا يرضيه أن يستقر ابنه على العرش ، ومن هنا جاء الظن بأن له ضلعاً فى مؤامرة الضباط الشراكسة التى أججت نار الخلاف بين الخديو والعرابيين ، كما سنذكره فى موضعه ، وكذلك كان له من الأمير محمد بن عبد الحليم بن محمد على الكبير منافس قوى فى التطلع إلى مسند الخديوية ، وكان وجود عبد الحليم (١) فى الآستانة مهبط الفتن والدسائس ، واتصاله برجال المابين ، عاملا قويا لتهيئة الأفكار لتوقع خلع توفيق ، كما خلع أبوه من قبل ، هذا فضلا عن أن الأمير حليم كان بحسب نظام الوراثة القديم أحق بالعرش من توفيق لأنه أكبر أفراد الأسرة الحاكمة سنا ، ولم يتبدل هذا النظام إلا فى عهد اسماعيل ، إذ جعل العرش فى ذريته (فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦) ، فكان توفيق أول من أفاد من النظام الجديد . ولم يكن قبل صدور هذا الفرمان يتطلع إلى العرش ، ولا كان معترفا له بالزعامة من أمراء آل بيته وبخاصة الأميرات ، اذ كن ينعين على والدته أنها قينة من جوارى اسماعيل ، فهذا المركز القلق من شأنه أن يغرى على الثورة . أضف الى ذلك أن أعضاء وزارة رياض باشا كانوا مختلفى الرأى والنزعات فى مواجهة الثورة ، فكان هذا الموقف وما ينطوى عليه من الاضطرابات والتناقض من العوامل التى أعانت على ظهور الثورة ونجاحها

الأسباب العامة

وثمة أسباب عامة يشترك فيها الشعب بجميع طبقاته ، منها أسباب سياسية ، وأخرى اقتصادية وثالثة اجتماعية .

الأسباب السياسية

فالأسباب السياسية ترجع الى تذمر المصريين عامة من سوء نظام الحكم القائم ، ورغبتهم فى التخلص منه ، فقد كان قوام هذا النظام استبداد الحكام واضطهادهم الاهلين

---

(١) يسمى عادة الامير حليم ، وقد جرينا على هذه التسمية احيانا

لم يكن ثمة عدل ولا قانون ولا قضاء ينصف المظلوم ويعطى كل ذى حق حقه ، ولا حرية ولا مساواة ، ولا ضمانات قانونية تكفل للناس حقوقهم وحياتهم ، وكان الضرب بالكرباج شائعا يتخذه الحكام وسيلة لتحصيل الاموال أو أداة للقسوة والتعذيب ، حقا ان رياض باشا أمر بابطاله ، ولكن أوامره فى هذا الصدد لم تنفذ تنفيذاً تاما ، وبقى الكرباج فى كثير من النواحى أداة للحكم ، وكانت السخرة مضروبة على البلاد ولم تكن مقصورة على المنافع والأعمال العامة ، بل كانت تستخدم لاستصلاح أطيان ذوى السلطة والجاه من الحكام والامراء ، وكان النفى الى أقاصى السودان عقوبة يعانيها الكثيرون لمجرد الشبهة أو النكاية ، ذكرت جريدة المونيتور أجبسيان(١) أنه لما ألف شريف باشا وزارته بعد قيام الثورة العرابية تقدمت له عرائض كثيرة من المحكوم عليهم بالنفى الى السودان يطلبون رفع الظلم عنهم ، وبلغ عددهم ٩١٢ منفيا ، وهو عدد كبير يدلك على كثرة المظالم التى كان الناس يعانونها قبل قيام الثورة ، وقد تبين من تحقيق هذه الشكايات أن كثيرين من المنفيين كان يتقرر نفيهم لمجرد محضر موقع من بعض الأفراد باتهام أى شخص بأنه خطر ، أو لمجرد خطاب من أية سلطة محلية بهذا الاتهام ، ولم تكن المظالم مقصورة على طبقة دون أخرى ، بل كانت عامة ، يعانيها العامة والخاصة ، ولم يكن ينجو من شرها إلا من كانت تشملهم رعاية أولى الأمر . على أن هذه الرعاية لم تكن مضمونة البقاء ، بل كثيرا ما تنقلب غدراً لغير ما سبب سوى أهواء الطغاة وتقلباتهم

فالمصريون كانوا إذا يتطلعون إلى التخلص من نظام الحكم القائم ، وقد أدركت الطبقة الممتازة من الأمة أن إصلاح هذا النظام إنما يكون بقيام الدستور وانشاء مجلس نيابى يوطد مبادىء العدل والحرية ، ويتحقق فيه معنى الرقابة على الحكام ، ويحول دون ارتكاب المظالم ، فيأمن الناس على حقوقهم وعلى حياتهم ، ومن هنا اتحدت الطبقة المثقفة من الأمة والضباط الوطنيين فى الشعور والميول ، وأجمع الكل على المطالبة بالمجلس النيابى ، فالثورة العرابية كانت من هذه الوجهة ثورة على المظالم وثورة على الحكم الاستبدادى

---

(١) الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة — عدد ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨١

وليس يخفى أن البلاد عرفت شيئاً من النظام الدستورى من قبل ، إذ أنشىء مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦ على عهد اسماعيل ، ولكنه كان مجلساً لا سلطة له . فلم يكن له أى أثر فى رفع المظالم عن الأهلين ، وقد بدأت روح الحياة والمعارضة تظهر بين أعضائه فى أواخر عهد اسماعيل ، وتطلعت أفكار الخاصة من النواب والأعيان إلى اصلاح نظامه وتوسيع اختصاصه ، وحقق شريف باشا هذه الآمال بوضع دستور على أحدث المبادىء العصرية سنة ١٨٧٩ . ولكن الأزمة التى انتهت بخلع الخديو اسماعيل حالت دون إصداره والعمل به كما أسلفنا . وبينما كانت الطبقة المثقفة ترتقب اعلان الدستور على يد الخديو توفيق ، إذا بهم يرون شريف باشا يستقيل لمعارضة الخديو إياه فى تشكيل مجلس النواب ، وإصراره على الحكم المطلق ورأوا الخديو يؤلف وزارة برآسته . مما ينم عن ميوله الاستبدادية ، ثم يكلف رياض باشا تأليف وزارة كان من مبادئها الاساسية حكم البلاد حكماً مطلقاً ، وحرمانها أى نظام دستورى ، حتى مجلس شورى النواب القديم على ما كان عليه من ضعف السلطة ، فقد ظل معطلا زهاء سنتين ، طوال عهد وزارة رياض باشا ، ولم ينس الناس ما كان لهذا المجلس من بعض المواقف الطيبة فى أواخر عهد اسماعيل ، وانه عطل فى عهد توفيق ، فكان لزاماً أن يستأنفوا الجهاد للدستور . وكان طبيعياً إذا دعاهم داع إلى الثورة أن يلبوا نداءه طائعين مستبشرين ، ويبين لك من هذه الناحية أن الثورة العرابية هى استمرار للحركة الوطنية التى ظهرت فى أواخر عهد اسماعيل وامتداد لها

اضطهاد المعارضة

وكانت سياسة رياض باشا من أسباب ظهور الثورة ، فقد استهدف لحركة مقاومة قوية لما بدا منه من المعارضة فى انشاء مجلس النواب ، وانحيازه للنفوذ الأوروبى ، وما عرف عنه من الاستخفاف بميول الشعب وعدم اكتراثه لآراء الخاصة من الكبراء والأعيان ، وإصراره على قمع كل معارضة بالشدة ، واضطهاده للمعارضين ، ومن أمثلة هذا الاضطهاد تجريده الفريق شاهين باشا كنج وزير الحربية السابق من رتبه وألقابه لاتصاله بالحزب الوطنى ، وتقديم السيد حسن موسى العقاد للمحاكمة ،

ونفيه إلى أقاصي السودان لاعتراضه على إلغاء قانون المقابلة ، كما سيجيء بيانه في الأسباب الاقتصادية ، ثم اضطهاده للصحف المعارضة لوزارته

استهدفت الصحف المعارضة للاضطهاد في عهد توفيق باشا ، ثم في عهد وزارة رياض ، واستخدمت الحكومة اللائحة القديمة المسماة لائحة أو نظامنامة المطبوعات(۱) لإنذار الصحف أو تعطيلها . ففي عهد الوزارة التي رأسها توفيق باشا عطلت الحكومة جريدة (مرآة الشرق) لمدة شهر ، وأنذرت جريدة (التجارة) ثم عطلت جريدة (مرآة الشرق) لمدة خمسة أشهر ، لأنها اعتادت الدخول فيما لا يعنيها ونشرت مطالعات سخيفة مخترعة من تلقاء نفسها خرجت فيها عن حدود وظائفها (۲) ، وفي عهد وزارة رياض باشا أنذرت جريدتا (مصر) و (التجارة) لنشرهما مقالات عدتها الحكومة غير معتدلة تخدش الأذهان ، ثم عطلتا تعطيلا نهائياً لإصرارهما على خطة المعارضة

كانت جريدتا (مصر) و(التجارة) من أقوى صحف المعارضة . تجلت فيهما روح السيد جمال الدين . ولا غرو فصاحبهما ومنشؤهما هو أديب اسحق من خاصة تلاميذ الحكيم الأفغاني ، أنشئت الأولى سنة ۱۸۷۷ والثانية سنة ۱۸۷۸ في أواخر عهد اسماعيل ، وكانتا في عهد توفيق لاتفتأ كل منهما تنشر المقالات الحماسية وتنتقد سياسة الحكومة وتندد بتفريطها في حقوق البلاد ، فلم تطق وزارة رياض باشا صبراً على مسلكهما وأصدرت قرارها بتعطيلهما تعطيلا نهائياً ، ويتبين من عبارات القرار مبلغ حنق الحكومة وغضبها على الصحيفتين وعلى صحف المعارضة عامة ، وهذا نص القرار :

« حيث سبق صدور الإنذارات مراراً عديدة وتنبيهات شفاهية من إدارة المطبوعات إلى أصحاب امتياز الجرائد الأهلية عموما ، وإلى أصحاب امتياز جريدتي مصر والتجارة خصوصا ، بعدم خروجهم عن حدود وظائفهم ولا ينشرون مايوجب

---

(۱) هي غير قانون المطبوعات الذي صدر في ٢٦ نوفمبر سنة ۱۸۸۱ على عهد وزارة شريف باشا الثالثة

(۲) الوقائع المصرية عدد ۷ سبتمبر سنة ۱۸۷۹

تشويش الأفكار ، صدر له آخر إنذار بأنه إذا رجع لمثل ذلك ، فتلغى جريدتاه بالكلية . وحيث انه بعد هذا الإنذار لم يترك مسلكه الأول لما نشره في جريدة (التجارة) نمرة ١٢٣ الصريح في أنه لايرجع عما هو مصر عليه ، وحيث ما اعتادت على نشره هاتان الجريدتان ضرره أكثر من نفعه ، اقتضى الحال صدور الحكم من إدارة المطبوعات بإلغائهما مؤبداً » (١)

وأنذرت جريدة (مصر الفتاة) لطعنها على الحكومة لمناسبة توسيع اختصاصات الرقيبين الماليين(٢) ثم عطلت تعطيلا نهائيا لنشرها مقالات وأخبارا عدتها الحكومة مهيجة الخواطر والأفكار (٣) ، ومنعت جرائد (النحلة) (٤) و (ابو نظارة) ثم (أبو صفارة) و (القاهرة) و (الشرق) من دخول القطر المصرى . وأنذرت جريدة (الاسكندرية) ثم عطلتها شهراً ، وعطلت جريدة (المحروسة) لمدة خمسة عشر يوما(٥) ، ولم يقتصر الاضطهاد على الصحف العربية ، بل تناول الصحف الاوروبية ، فعطلت جريدة (الريفورم) تعطيلا نهائيا ، وأغلقت مطبعتها بحجة أنها تنشر مقالات مثيرة للأفكار (٦) وأنذرت جريدة (الفار دالسكندرى) (٧)

فالصحف المعارضة وما كانت تبثه في الأفكار من روح التبرم بنظام الحكم والتطلع إلى الحرية والدستور ، وما لقيته من الاضطهاد . كل ذلك كان من الأسباب الممهدة للثورة والمحرضة عليها

تأسيس الحزب الوطنى

اشتد ساعد الحركة بتأليف جمعية من الناقمين من سياسة رياض باشا ، عُرفوا بالحزب الوطنى ، وقد نشروا فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٩ أول بيان سياسى لهم وطبعوا

---

(١) الوطن عدد ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٧٩

(٢) المونيتور اجيسيان عدد ١٤ نوفمبر سنة ١٨٧٩

(٣) الوقائع المصرية عدد ١٧ نوفمبر سنة ١٨٧٩

(٤) الوقائع المصرية عدد ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٧٩ والمونيتور اجسيان عدد ٢٦ ابريل سنة ١٨٨٠ (٥) الوطن عدد ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨٠

(٦) المونيتوراجسيان عدد ٢٦ مايوسنة ١٨٨٠ (٧) المرجع ذاته عدد ٢٧ مايو سنة ١٨٨٠

منه عشرين ألف نسخة ، وسعى رياض فى معرفة ناشريه لإقصائهم إلى السودان فلم يستطع إلى ذلك سبيلا(١) ، ويقول المسيو جون نينيه الذى عاصر حوادث الثورة العرابية : إن إخفاق رياض فى تعقب ناشرى هذا البيان شجع خصومه على متابعة العمل لإسقاطه ، وإن منهم الخديو توفيق ذاته ، ومن بينهم الباشوات الأربعة : شريف باشا واسماعيل راغب باشا وعمر باشا لطفى وسلطان باشا ، وأنهم أوفدوا إلى باريس اديب اسحق لإنشاء جريدة القاهرة (٢) وقد رحل فعلا إلى أوروبا بعد إلغاء جريدتيه (مصر) و (التجارة) . وأصدر بباريس جريدته معارضة لوزارة رياض . وكانت من أشد الصحف لهجة ضدها ، فكانت من اقوى العوامل فى إثارة الأفكار على رياض ووزارته ، وتعقبها رياض لمنع تداولها فى مصر . ولكن الباشوات الأربعة كانوا يوزعونها فى أنحاء البلاد ، وتعددت الاجتماعات السرية فى منزل سلطان باشا لتنظيم الحزب الوطنى ، وقويت الروابط بين منظميه ، وكان فى مقدمتهم سلطان باشا وأحمد عرابى بك وصاحباه عبد العال حلمى وعلى فهمى ، ومحمود سامى باشا البارودى وسليمان باشا أباظه (مدير الشرقية) وحسن باشا الشريعى (مدير المنيا) ، ومحمود باشا فهمى ، ويقول المسيو جون نينيه : إن الغرض من ضم المديرين إلى الحزب هو نشر الدعاية له فى الأقاليم ، وإن سلطان باشا بوجاهته وثرائه ، إذ كان يمتلك نحو ثلاثة عشر ألف فدان من أجود الأطيان . كان يطمع فى رياسة الحزب رغم ضعف أخلاقه ودخيلة نفسه ، ولم يكن يتطلع إلى الوزارة لأنه لم يكن كفؤا لها ، بل كان يرنو إلى رياسة مجلس النواب(٣)

ويقول عرابى فى مذكراته عن تأسيس الحزب الوطنى : إنه تألف من لفيف من العظماء والكبراء والعلماء والنبهاء ، ويرجع تأليفه إلى التذمر من تغلغل النفوذ الأوروبى فى الحكومة ، فألف أولئك الكبراء حزبا سريا أسموه (الحزب الوطنى) جعلوا مركزه مدينة حلوان (٤) ونشروا عدة منشورات فى الصحف الفرنسية نصحوا فيها للحكومة بمراعاة مصالح البلاد وأعلنوا عن وجود الحزب الوطنى ، وبينوا واجباته

---

(١) جون نينيه — عرابى باشا ص ٣٧ (٢) المرجع السابق ص ٣٨

(٣) المرجع السابق ص ٣٩ (٤) ومن هنا سماه بعض الكتاب (جمعية حلوان)

وحقوقه ، ثم اعترضوا على الدين الممتاز واختصاصه بالضمان وطلبوا المطالب الآتية :

أولا — أن تعاد إلى الحكومة المصرية جميع الأملاك المسماة بالخديوية

ثانيا — أن يلغى النص القاضى بتخصيص السكك الحديدية للقرض الممتاز (فى قانون التصفية) فإن لم يرض بذلك الدائنون من الانجليز تعين عليهم قبول ذلك الدخل كما هو من غير أن تؤخذ بقية الفائدة المخصصة لهم من الدخل العام

ثالثا — أن تكون الديون الممتازة والسائرة والمنتظمة دينا واحدا مضمونا بمال الأمة والبلاد بفائدة مقدارها ٤ ٪ فى المائة

رابعا — أن تقام إدارة مراقبة وطنية خاصة مؤقتة يكون فيها ثلاثة من الأجانب تعينهم الدول وتقرهم الحكومة المصرية(١)

فرواية عرابى عن تأسيس الحزب الوطنى لا تختلف فى جوهرها عن رواية نينه . ويقول عرابى : إنه لما علمت الحكومة بوجود هذا الحزب شددت الرقابة على زعمائه وهددتهم واضطهدتهم ، وكان الفريق شاهين باشا كنج وزير الحربية السابق من زعماء هذا الحزب ، فاحتمى بالحماية الايطالية ، وغادر مصر إلى إيطاليا فصدر أمر الخديو فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٠ بتجريده من رتبه وألقابه ومحو اسمه من دفاتر ضباط الجيش ، وبنى الأمر على أنه دخل فى حماية دولة أجنبية دون أن يعطى له إذن بذلك وأنه سافر من مصر بدون جواز سفر مستعينا بجواز سفر حصل عليه من حكومة أجنبية دون أن تعترف به الحكومة المصرية

يتبين مما تقدم أن الحزب الوطنى كان له أثر كبير فى ظهور الثورة العرابية . وكانت بالاسكندرية جمعية أخرى عرفت بجمعية (مصر الفتاة) رفعت عريضة إلى الخديو بمطالب الحرية وأنشأت جريدة (مصر الفتاة) للدعوة إلى الحرية ، وهى الجريدة التى عطلتها الحكومة كما تقدم بيانه

وثمة عامل آخر ، يتصل بالأسباب السياسية ، كان له أثره فى التحريض على الثورة ، ويعد من مقدماتها ، وهو حدوث سابقة للثورة العرابية ، ونعنى بها ثورة

---

(١) مذكرات عرابى ص ١٤٩

الضباط على وزارة نوبار باشا أواخر عهد اسماعيل فى فبراير سنة ١٨٧٩ ، فإن تلك الثورة هى صورة مصغرة للثورة العرابية ، إذ قامت على أكتاف الضباط ، وكان الباعث عليها شكواهم من تأخير مرتباتهم وإحالة ٢٥٠٠ منهم على الاستيداع ، فذهب نحو ستمائة ضابط منهم يتبعهم لفيف من طلبة المدرسة الحربية ونحو ألفين من الجنود إلى وزارة المالية بحجة رفع ظلامتهم إلى نوبار باشا والسير ريفرس ولسن وزير المالية وقتئذ ، فهجموا على نوبار باشا واعتدوا عليه بالضرب ، وكذلك اعتدوا على السير ريفرس ويلسن ، واقتحموا أبواب الوزارة واحتلوا غرفها وقاعاتها وحبسوا نوبار باشا ورياض باشا (وكان وزيرا للداخلية) والسير ريفرس ويلسن فى إحدى غرف الدور الأعلى ، وكانت نتيجة تلك الثورة سقوط وزارة نوبار ، فهذا الفوز الذى أحرزه الضباط سنة ١٨٧٩ قد أغرى عرابى وصحبه بالثورة سنة ١٨٨١

الأسباب الاقتصادية

لم تكن الحالة الاقتصادية خيرا من الحالة السياسية ، بل كانت أدعى منها إلى الثورة ، فالديون التى اقترضها الخديو اسماعيل ألقت على البلاد عبئاً جسيما من الأثقال الفادحة ، واضطرت الحكومة إلى تخصيص نصف موارد الميزانية لسداد فوائد الديون ، فكان ذلك سببا لتذمر الأهلين ، خاصتهم وعامتهم ، لأن تخصيص هذا المبلغ الضخم ، الذى يجبى كل عام من عرق الفلاح وكده ، معناه حرمان الأهلين ثمرة جهودهم ومتاعبهم ، وإضاعتها لحساب الدائنين ، هذا فضلا عن فداحة الضرائب فى مجموعها ، وعدم توزيعها توزيعا عادلا ، واقتضائها بوسائل القهر والإرهاق ، فانضم الأهلون إلى الثورة وشايعوها آملين أن تخفف عنهم أعباء الضرائب ، وكان استفحال نفوذ الأجانب عامة واستحواذهم على مرافق البلاد الاقتصادية مما دعا إلى تبرم الأهلين بنظام الحكم ، فإن الامتيازات التى كانوا يتمتعون بها ، والمزايا التى نالها التجار والمرابون منهم ، قد أكسبتهم الأموال الطائلة فأثروا على حساب الخزانة المصرية ، وعلى حساب الأهلين

وزاد فى تذمر المثقفين والأعيان استسلام الحكومة فى عهد وزارة رياض باشا لمطالب الدائنين وحكوماتهم ، فقد أقرت نظام الرقابة الثنائية كما أملاه القنصلان

الإنجليزى والفرنسى ، وخولت الرقيبين الأوروبيين سلطة واسعة المدى فى شؤون الحكومة المالية . واتسع النفوذ الأوروبى داخل الحكومة بواسطة الرقيبين . وخارج الحكومة لاستجابتها لمطالب الماليين الأوروبيين ، والترخيص لهم باستثمار موارد البلاد ومرافقها الاقتصادية . فأنشئت فى عهد وزارة رياض باشا عدة مؤسسات مالية واقتصادية زادت من طغيان النفوذ الأوروبى فى حياة مصر الاقتصادية . كالبنك العقارى (وقد تأسس فى ١٥ فبراير سنة ١٨٨٠) . وشركة تكرير السكر والشركة العمومية لإجراء الأشغال بالديار المصرية ، وشركة المقاولات وغيرها وكلها شركات أجنبية برؤوس أموال أوروبية ، وأعضاؤها من الأوروبيين . وعقود تأسيسها التى صدرت بها الأوامر العالية لم تراع فيها مصالح الأهلين فى شىء ، فهذا الاسراف فى رعاية المصالح ورؤوس الأموال الأوروبية ، وتمكينها من التغلغل فى كيان البلاد المالى والاقتصادى . كل ذلك كان له أثره فى تبرم الناس بالوزارة . فضلا عن أنه كان فى ذاته عملا غير صالح ولا يتفق والروح القومية

وزاد الأعيان سخطاً على الوزارة إلغاؤها (قانون المقابلة) ، فانضموا الى صفوف المعارضة ، ذلك أن إبطال ما كان يقضى به هذا القانون من إعفائهم من نصف المربوط على أطيانهم من الضرائب ، فيه ضياع أموالهم التى أدوها للحكومة مقابل هذا الإعفاء ، وقد كان أكثر الأعيان اعتراضا على هذا الإلغاء السيد حسن موسى العقاد ، فقدم بذلك مظلمة إلى لجنة التصفية نشرها فى جريدة (الريفورم) . ووصف فيها هذا العمل بأنه استبداد . وأبان أن قانون المقابلة وما احتواه من المزايا لدافعى الضرائب مقدما هو عقد لا يجوز نقضه من جانب الحكومة وحدها . وأن الأهالى قد احتملوا شدائد كثيرة فى أداء المقابلة ، وباعوا فى هذا السبيل مصوغاتهم وأملاكهم ، واستدانوا الديون الفادحة ، فكان لزاماً على الحكومة أن ترد جميع ما أداه المالكون إلى أصحابه ، بحيث لا يسرى مرسوم الإلغاء إلا بعد رد ما أخذته الحكومة ، فرأى رياض باشا أن فى تقديم هذه المظلمة إلى لجنة التصفية ونشرها فى جريدة (الريفورم) معنى التشهير بالحكومة وإثارة الأفكار عليها . وبخاصة لأن العقاد دعا الأهالى إلى توقيع عرائض بهذا المعنى ، فأمر بالقبض عليه وقدمه للمحاكمة ، فحكم عليه مجلس مصر الابتدائى بالحبس سنتين ، وشدد المجلس

الاستئناف هذا الحكم ، فزاده إلى خمس سنوات . ولم تكتف الحكومة بذلك ، بل قضى (مجلس الأحكام) بنفيه الى فازوغلى بأقاصى السودان(١) ونفذ فيه الحكم وسيق إلى فازوغلى ، ولم يفرج عنه إلا فى عهد وزارة شريف باشا بعد إنشاء مجلس النواب(٢)يضاف إلى ذلك صدور قانون التصفية (يوليه سنة ١٨٨٠) ، فقد ظهر فيه من التحيز للدائنين الأجانب والإجحاف بالأهلين ، ما زاد الناس كرها لوزارة رياض باشا . وازداد الأعيان والملاك سخطا عليها لما فرضته عليهم من زيادة ضريبة العشر على أطيانهم كما تقدم بيانه

ومن مظاهر سياسة الحكومة الاقتصادية إنقاص عدد الجيش توفيراً للنفقات ، وهذا النقص كان له سبب آخر يتصل بالحالة السياسية ، وهو صدور الفرمان السلطانى لتوفيق باشا مشتملا على إنقاص عدد الجيش العامل إلى ١٨ ألف جندى ، ولكن السبب الاقتصادى كان له أكبر الأثر فى هذا النقص ، لأن عدد الجيش نقص إلى اثنى عشر ألفاً (٣) ، أى إلى أقل مما حدده الفرمان السلطانى ، وقد استتبع هذا النقص إحالة كثير من الضباط إلى الاستيداع ، ووقوعهم فى الضيق المالى . ولم تعن الحكومة بتدبير وظائف لهم تعوضهم مانقص من رواتبهم ، فانضموا بطبيعة الحال إلى الناقمين

وشارك الموظفون ضباط الجيش فى شعورهم ، إذ رأوا من مظاهر اتساع سلطة الرقيبين الأوروبيين مايثير فى نفوسهم روح السخط والتبرم ، وأهم هذه المظاهر ازدياد نفوذ الموظفين الأوروبيين فى دور الحكومة ، وزيادة عددهم ، وتميزهم بالمرتبات الضخمة ، فاستاء لذلك الموظفون الوطنيون

وخلاصة ماتقدم أن الثورة العرابية هى من الوجهة السياسية ثورة على الاستبداد والمظالم ، ومن الوجهة الاقتصادية ثورة على التدخل الأوروبى فى شؤون مصر المالية وعلى النظم الاقتصادية التى كانت تعانيها البلاد قبل الثورة

---

(١) الوقائع عدد ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٨٠ (٢) الوطن عدد ٣ ديسمبر سنة ١٨٨١

(٣) إحصاء المسيو موج Mouge القائم بأعمال قنصل فرنسا العام فى مصر — الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ١٤ المؤرخة فى ٢٧ ابريل سنة ١٨٨١

الأسباب الاجتماعية

إن حالة المجتمع المصرى كانت بلا مراء مستعدة عند أول دعوة لتلبية نداء الحرية والثورة ، وذلك بفضل انتشار التعليم من عهد المغفور له محمد على باشا ، فالمدارس التى أسسها ، والبعثات العلمية التى أوفدها إلى الخارج ، قد خرّجت طبقة مثقفة نالت حظاً موفوراً من العلوم ، وليس يخفى أن العلم من شأنه أن يهذب النفوس ويثير البصائر ، وينهض بالعقول والأفكار ، ويسمو بها إلى التماس الرقى والتقدم ، ويعرّفها معانى الحرية والمساواة والحقوق الإنسانية ، ويهيب بها إلى محاكاة الأمم الحرة فى الثورة على الاستبداد ، فالنهضة العلمية كان لها فضل لا ينكر فى توجيه أنظار المثقفين إلى التبرم بالاستبداد والتطلع إلى الحرية والدستور ، واقترنت النهضة العلمية بنهضة فى الأدب قوامها الشعراء والكتاب من أدباء ذلك العصر ، والأدب بما يطبع فى نفس الأديب من التطلع إلى المثل العليا ، يمهد للنهضات الوطنية ويغذيها ، ويحدو الأمم إلى الاستمساك بالحرية والكرامة الإنسانية ، والنفور من الذل وإباء الضيم والمهانة

فالعلوم والآداب كان لها أثرها فى تمهيد الأفكار لقبول الثورة ، وفى الدعاية لها ، وقد كان لقصائد الشعراء ومقالات الأدباء وما كان يلقيه الخطباء فى المحافل والمجتمعات أثر كبير فى التحريض على الثورة

وكانت الصحافة من العوامل القوية فى ترقية الأفكار بما تكتب عن الشؤون العامة فى مصر والخارج ، وما تنشر من المقالات عن مختلف الأحوال السياسية والاجتماعية ، وماتحوى من التنويه بالأعمال النافعة وانتقاد الأعمال الضارة ، فكان لها فضل كبير فى تفتيح أذهان الناس ، وتبصيرهم بالحقائق ، وتهذيبهم وتثقيفهم ، وكان لصحف المعارضة أثرها فى إحراج مركز الحكومة ، وتبرم الناس بها ، وقد استهدفت هذه الصحف للإنذار والتعطيل كما تقدم بيانه ، فكان الاضطهاد يكسبها عطف الناس ويزيدهم تعلقاً بها وتأييداً لآرائها وأفكارها الحرة

ويتصل بالأسباب الاجتماعية تأثير السيد جمال الدين الأفغانى فى المجتمع المصرى ، فقد ظهرت على يده بيئة استضاءت بأنوار العلم والعرفان ، وارتوت من ينابيع العلم والحكمة ، وتحررت عقولها من قيود الجمود والأوهام ، وبفضله خطا فن الكتابة

والخطابة فى مصر خطوات واسعة ، ولم تقتصر حلقات دروسه ومجلسه على طلبة العلم بل كان يؤمها كثير من العلماء والموظفين والأعيان . وكان يحمل بين جنبيه روحا كبيرة ، ونفسا قوية ، تزينها صفات وأخلاق عالية . فأخذ يبث فى النفوس روح العزة والشهامة ، ويحارب روح الذلة والاستكانة ، وكان بنفسيته ودروسه وأحاديثه ومناهجه فى الحياة ، مدرسة أخلاقية رفعت من مستوى النفوس ، وكانت على الزمن من العوامل الفعالة للتحول الذى بدا على الأمة ، وانتقالها من حالة الخضوع والاستكانة ، إلى التطلع للحرية والتبرم بنظام الحكم القديم ومساوئه ، والسخط على تدخل الدول فى شؤون البلاد ، ولئن نفى جمال الدين من مصر فى أوائل حكم توفيق ، فإن روحه ومبادئه وتعاليمه تركت أثرها فى المجتمع المصرى وهيأته للثورة ، ولا غرو فكثير من أقطابها هم من تلاميذه أو مريديه أو المتأثرين بتعاليمه ، ولو بقى فى مصر حين نشوب الثورة لكان جائزا أن يمدها بآرائه الحكيمة وتجاربه الرشيدة ، فلا يغلب عليها الخطل والشطط . ولكن شاءت الاقدار والدسائس الإنجليزية أن ينفى السيد من مصر ، وهى أحوج ما تكون إلى الانتفاع بحكمته وصدق نظره فى الأمور[1]

ظهور عرابى باشا

نشأته وماضيه

قلنا إن ظهور عرابى كان من الأسباب المباشرة فى ظهور الثورة ، ولا غرو فهو حامل لوائها وقائد زمامها ، وإلى اسمه نسبت ، وفى شخصه تمثلت ، فلنذكر قبل الكلام عن وقائع الثورة شيئا عن نشأة زعيمها

ولد أحمد عرابى فى ٧ صفر سنة ١٢٥٧ هـ (٣١ مارس سنة ١٨٤١) فى قرية رزنة[2] ، وهى قرية من أعمال مديرية الشرقية ، على مقربة من الزقازيق ، وكان أبوه شيخ البلد ، وهو من عائلة بدوية استوطنت تلك القرية فى عهد جد عرابى ، ولما شب

---

(١) راجع ترجمة حياة السيد جمال الدين الافغانى — « عصر إسماعيل » ج٢ ص ١٠٧ (من الطبعة الأولى)

(٢) مذكرات عرابى ص ١١

وترعرع علمه أبوه مبادىء القراءة والكتابة فى مكتب القرية ، وعهد إلى رجل يدعى ميخائيل غطاس ، كان صرافا فى البلد ، فدربه على الكتابة والأعمال الحسابية ، ومكث يتمرن على يديه نحو خمس سنوات(١) ثم أرسله أبوه إلى الجامع الأزهر سنة ١٢٦٥ هـ (١٨٤٩ م) لطلب العلم ، فمكث فيه أربع سنوات ، أتم فى خلالها استظهار القرآن الكريم ، وتلقى شيئا من اللغة والفقه والتفسير

وبعد أن عاد إلى بلده ، دون أن يتم دراسته فى الأزهر ، اقترع بالعسكرية فى ١٥ ربيع الأول سنة ١٢٧١ هـ (٦ ديسمبر سنة ١٨٥٤) جنديا بسيطا (نفرا) تنفيذاً لما قرره سعيد باشا من تجنيد أولاد العمد والمشايخ . ولإجادته القراءة والكتابة والحساب عين كاتبا بدرجة (بلوك أمين) بالأورطة الرابعة من آلاى المشاة الأول ، ثم رقى إلى مرتبة الضباط ، حين اعتزم سعيد باشا ترقية المصريين فى الجيش ، فنال رتبة ملازم من تحت السلاح سنة ١٨٥٨ وهو بعد فى السابعة عشرة ، ثم رتبة يوزباشى سنة ١٨٥٩ ، ثم رتبة صاغ سنة ١٨٥٩ ، ثم رتبة بكباشى سنة ١٨٦٠ ، ثم صار قائمقام فى سبتمبر سنة ١٨٦٠ (٢) ، وقد حظى برضا سعيد باشا ورافقه فى زيارته للمدينة المنورة ياوراً له سنة ١٨٦١ (١٢٧٧ هـ) ، وكان لهذه الزيارة أثر كبير فى نفسه إذ آنس من سعيد عطفا كبيراً على طبقة الفلاحين ، ثم بدا لسعيد أن ينقص عدد الجيش ، فألغى بعض الفرق وفصل ضباطها عن الخدمة وكان منهم أحمد عرابى ، ثم أمر بإعادتهم قبيل وفاته ، وعاد عرابى إلى سابق رتبته

فلما توفى سعيد وخلفه إسماعيل فقد عرابى عطف ولى الأمر إذ لم يكن إسماعيل يأخذ بسنة سلفه فى العطف على الضباط الوطنيين ، وعادت الحظوة فى الجيش إلى الضباط الشراكسة ، وكان ذلك من أسباب تذمر عرابى واتجاه أفكاره إلى المطالبة بحقوق الضباط المصريين

ووقع له حادث فى عهد إسماعيل كان له أثر كبير فى اتجاه أفكاره ونزعاته السياسية . ذلك أنه وقعت خصومة بينه وبين اللواء خسرو باشا الشركسى أدت إلى تقديمه إلى

---

(١) مصر للمصريين لسليم خليل نقاش ج ٤ ص ٨٢

(٢) مذكرات عرابى ص ١١



احمد عرابى باشا

زعيم الثورة العرابية

١٨٤١ — ١٩١١

مجلس عسكرى ، والحكم عليه بالسجن واحدا وعشرين يوما ، فاستأنف عرابى هذا الحكم أمام المجلس العسكرى الأعلى فقضى بالغاء الحكم الابتدائى ، فحدث خلاف بسبب هذا الحكم بين وزير الحربية وقتئذ (اسماعيل سليم باشا) ورئيس المجلس الأعلى على باشا مبارك ، لأن الوزير كان يرغب فى تأييد الحكم الابتدائى ، فسعى لدى الخديو اسماعيل فى فصله عن الجيش ، فتم له ما أراد ، وقد أورثته هذه الحادثة بغضاً شديداً للشراكسة

ورفع ظلامته من هذا القرار إلى الخديو اسماعيل ، وظلت بين النظر والإهمال ثلاث سنوات ، وقد توسط له بعد ذلك بعض الخيّرين فالتحق بوظيفة فى دائرة الحلمية . وفى أثناء قيامه بهذه الوظيفة تزوج من كريمة مرضعة الأمير إلهامى باشا ، وهى أخت حرم الخديو توفيق من الرضاعة ، وتوصل بذلك إلى استصدار أمر من الخديو

إسماعيل بالعفو عنه وإعادته إلى الجيش برتبته العسكرية ، ولكنه حرم مرتبه طول مدة فصله ، فأصلت فى نفسه روح الكره لرؤساء الجيش من الشراكسة والترك الذين كانوا سبباً فى تأخير ترقية الضباط المصريين ومنهم عرابى ذاته . فقد ظل تسعة عشر عاما برتبة قائمقام ، وهى الرتبة التى نالها فى عهد سعيد باشا ، وكان يشهد محاباة الرؤساء لصغار الضباط الذين من أصل شركسى ، ممن هم دونه مرتبة ، حتى فاقوه فى الرتب العسكرية لا لسبب سوى أنهم « من مماليك أو أبناء مماليك العائلة الخديوية » كما يقول عرابى (١)

ومن ذلك الحين أخذيث فى نفوس الضباط الوطنيين فكرة الاتحاد والمطالبة بحقوقهم ورفع الحيف عنهم ، وكان للباقته وفصاحته فى الكلام واستشهاده ببعض الأحاديث الشريفة النبوية والحكم المأثورة تأثير كبير فى نفوس الضباط اجتذبهم اليه ومال بهم إلى تلبية ندائه والاستماع لنصائحه والاقتناع بآرائه . ذكر محمود باشا فهمى فى هذا الصدد أن عرابى دخل سنة ١٢٩٢ هـ (١٨٧٥ م) أحـــد الآلايات المرابطة بناحية رشيد فأخـــذ من ذلك الوقت فى تأليف قلوب الضباط الوطنيين « أولاد العرب » وجمع كلمتهم على ولائه وإظهار الأسف لحرمانهم من الترقيات فى حين أن الضباط الترك والشراكسة مغمورون بها (٢)

ولما تولى توفيق باشا مسند الخديوية رقى عرابى إلى رتبة أميرالاى فى يونيه سنة ١٨٧٩ (رجب سنة ١٢٩٦ هـ) وأصدر أمره بذلك وهو فى الإسكندرية ، فتوجه عرابى إلى سراى رأس التين وقدم للخديو شكره مقرونا بعبارات الإخلاص والولاء والدعاء ، فشمله الخديو برعايته ، وجعله ضمن ياورانه وعينه ميرالايا على آلاى المشاة الرابع الذى كان مركزه بالقاهرة ، ويعرف بآلاى العباسية (٣) وظل يشغل هذا المنصب حتى شبوب الثورة

---

(١) مذكرات عرابى ص ٤٩

(٢) البحر الزاخر ج ١ ص ٢٠٦

(٣) مذكرات عرابى ص ١٥١

من هذا البيان يتضح أن ليس فى نشأة عرابى شىء يستوقف النظر ، بل هى نشأة عادية لرجل عادى ، لم يتميز فى ماضيه بعمل من أعمال البطولة ، ولم يخض غمار المعارك والحروب حتى تتكون فيه الروح الحربية الطموح إلى عظائم الأمور . ولم يشترك فى الحملات والتجاريد الحربية فى عهد سعيد ولا فى عهد اسماعيل ، عدا حملة الحبشة المشئومة سنة ١٨٧٥ إذ كان مكلفاً فيها بمهمة إدارية وهى إيصال الذخيرة والميرة إلى الجيش ، ولم يساهم فى وقائع تلك الحملة ومعاركها ، ولم يتلق من قبل من الفنون العسكرية ما يجعل منه ضابطاً كفؤاً يعتمد عليه فى قيادة الجيوش والمعارك . بل هو ضابط « من تحت السلاح » ، كان فرداً أو (نفراً) كما هو الاصطلاح العسكرى ، ثم صار ضابطاً لأن سعيد باشا وضع قاعدة إمكان ترقية الضباط من تحت السلاح ، رغبة منه فى إكثار عددهم

ولا غبار على هذه النشأة فى شىء ، فالجندى البسيط قد يصل بالمران إلى مرتبة كبار القواد وكفاءتهم ، على أن عرابى لم يبد كفاءة حربية ممتازة سواء قبل ظهور الثورة أو بعدها

ولم يكن من ناحية الثقافة على حظ كبير من العلم ، فهو لم ينتظم فى سلك المدارس التى كانت قائمة فى ذلك الحين والتى تخرج فيها طائفة من نوابغ العلماء ، بل كل ما تلقاه هو مبادىء القراءة والكتابة والحساب ، وبعض اللغة والعلوم الشرعية فى الأزهر ، على أنه لم يكمل علوم الأزهر ، فان مدة تحصيله فيه لم تزد على أربع سنوات ، وهى لا تكفى لينال الطالب حظاً من العلوم ، فلا هو حصل على قسط ما من العلوم العصرية فى المدارس النظامية ، ولا استكمل علوم الأزهر ، ومن هنا كان حظه قليلا من الثقافة وسعة الاطلاع والنضج الفكرى ، ويقول هو عن نفسه فى مذكراته إنه قرأ كتابا باللغة العربية عن تاريخ نابليون بونابرت ، ولما طالعه شعر بحاجة مصر إلى حكومة شورية دستورية ، وتاقت نفسه إلى كثير من التواريخ العربية ، وازداد ميله إلى حكم الشورى حين سمع سعيد باشا يلقى خطبة فى (قصر النيل) قال فيها مخاطبا الحاضرين من العلماء والرؤساء الروحانيين وأفراد الأسرة الحاكمة وكبار رجال الحكومة الملكيين والعسكريين :

« أيها الاخوان ، انى نظرت فى أحوال هذا الشعب المصرى من حيث التاريخ ، فوجدته مظلوما مستعبدا لغيره من أمم الارض ، فقد توالت عليه دول ظالمة له كثيرة ، كالعرب الرعاة (الهيكسوس) والأشوريين ، والفرس ، حتى أهل ليبيا والسودان ، واليونان ، والرومان ، وهذا قبل الإسلام ، وبعده تغلب على هذه البلاد كثير من الدول الفاتحة ، كالأمويين ، والعباسيين ، والفاطميين ، من العرب ، والترك والأكراد ، والشركس ، وكثيراً ما أغارت فرنسا عليها حتى احتلتها فى أوائل هذا القرن فى زمن (بونابرت) ، وحيث انى أعتبر نفسى مصريا ، فوجب على أن أربى أبناء هذا الشعب ، وأهذبه تهذيبا ، حتى أجعله صالحا لأن يخدم بلاده خدمة صحيحة نافعة ، ويستغنى بنفسه عن الأجانب ، وقد وطدت نفسى على إبراز هذا الرأى من الفكر إلى العمل » (١)

ويقول عرابى فى مذكراته تعليقا على هذه الخطبة ، أنه لما انتهى سعيد باشا من إلقائها خرج المدعوون من الأمراء والعظماء غاضبين حنقين ، مدهوشين مما سمعوا ، وأما المصريون فخرجوا ووجوههم تهلل فرحا واستبشاراً ، ويقول انه اعتبر هذه الخطبة أول حجر فى أساس مبدأ (مصر للمصريين) ، قال : « وعلى هذا يكون المرحوم سعيد باشا هو واضع أساس هذه النهضة الشريفة فى قلوب الامة المصرية الكريمة »

تولى عرابى مهمة سياسية خطيرة — لأن قيادة الثورة هى عمل سياسى قبل كل شىء — على حين لم يكن له من الاستعداد السياسى ما يجعله أهلا لقيادتها والسير بها فى طريق النجاح ، وكل ما امتاز به هو لسان زلق ، وصوت جهورى ، وترسل فى الحديث ، واستشهاد بالآيات الشريفة والأحاديث النبوية والحكم المأثورة ، أو بعبارة أخرى انه كان خطيباً لبقاً فصيحاً ، وليست الخطابة وحدها كافية للنهوض بالأعباء الجسام ، واقتياد الحركات القومية وسط الزوابع والأعاصير ، بل يجب أن يكون إلى جانب الخطابة نضج فى الفكر ، وبعد نظر فى الأمور ، أو عبقرية فذة تغنى عن كل ذلك ، وتلهم العبقرى تدبير الخطط وابتكار البرامج المحققة لأغراض الثورة ، ولم يكن عرابى من العباقرة

---

(١) مذكرات عرابى ص ١٦

وقد يرجع نزوعه إلى الثورة إلى أصله البدوى ، فانه ذكر عن نسبه أنه ينحدر من سلالة بدوية عراقية ، ومعلوم أن أكثر البدو يميلون إلى التمرد والثورة . على أنهم سرعان ما ينقلبون خاضعين إذا آنسوا القوة من جانب خصومهم . وهذا مع الأسف ما انتهى إليه عراقى ، فقد أذعن للقوة واستسلم لها فى واقعة التل الكبير ، ولم يبذل خلال المعركة أو بعدها من قوة المقاومة والنضال والتضحية ما يسمو به إلى مصاف الأبطال

وكان ذكاؤه محدوداً ، على أنه كان على جانب كبير من الغرور ، والاعتداد بالنفس ، وكان يعول كثيرا على أقوال المنجمين والعرافين ، وهذه جوانب ضعف كبير فى شخصيته

والشيء البارز فى حياته أنه كان ذا شخصية جذابة تؤثر فيمن حوله وتجتذبهم إليه ، فأقواله كانت تقع من نفوس الضباط والسامعين موقع الاقتناع ، وزملاؤه ومعاصروه كانوا يعترفون له بالزعامة ، وهذا مظهر لقوة الشخصية ، ولولا أنه ذو شخصية كبيرة قوية لما استطاع أن يجمع الجيش وضباطه على محبته والانضواء تحت لوائه والائتمار بأمره

هذه كلمة موجزة عن نشأة عرابى وماضيه ، وصورة عامة لشخصيته ، فلنتتبعه الآن ، ولنتابع عمله ، فى ظهور الثورة ، ثم فى أطوارها ومراحلها ، إلى إخفاقها ونهايتها

الفصل الثالث

بدء الثورة

واقعة قصر النيل — أول فبراير سنة ١٨٨١

قلنا فى بيان أسباب الثورة أن عثمان باشا رفقى وزير الحربية فى وزارة رياض باشا ، كان وحده من أسباب الثورة العرابية ، لما ظهر منه من التعصب للشراكسة والترك والإجحاف بحقوق الضباط الوطنيين فى الجيش

مقدمات الواقعة

تصرفات عثمان باشا رفقى

فمن تصرفاته التى أثارت روح السخط والتبرم وضعه قانونا جديدا للقرعة العسكرية من شأنه إذا نفذ بالدقة أن يحول دون ترقى الضباط من تحت السلاح ، أى قصر الترقيات عن المتخرجين فى المدارس الحربية

صدر المرسوم الخديوى بهذا القانون فى ٣١ يوليه سنة ١٨٨٠ [١] — ٢٣ شعبان سنة ١٢٩٧ هـ — وهو يقضى بأن الجندى يبقى فى العسكرية العاملة أربع سنوات ثم يعود بعد هذه المدة إلى بلده ، ويبقى رديفا مدة خمس سنوات مع تردده على مركز مديريته شهرين من كل سنة لحضور التمرينات العسكرية ، وبعد مضى السنوات الخمس يقيم فى بلده بغير عمل ، ويسمى حينئذ جنديا احتياطيا رهن الطالب لمدة ست سنوات أخر ، وبعد انقضائها تنتهى مدة خدمته العسكرية الأصلية والاحتياطية ، وينسخ اسمه من دفاتر الجهادية

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ أغسطس سنة ١٨٨٠ والأعداد التالية

تذمر عرابي وصحبه من هذا القانون ، واعتقدوا أنه إنما وضع لمنع ترقية المصريين فى الجهادية ، وقصر الترقيات على الضباط الشراكسة والترك ، لأن جعل مدة الخدمة العاملة أربع سنوات ، يحول دون إمكان ترقية الجنود ضباطا من تحت السلاح ، لعدم كفاية هذه المدة للحصول على المعلومات العسكرية التى تؤهلهم للترقى ، وليس من سبيل إلى ترقيتهم إذا ما صاروا من الرديف أو الاحتياطى ، فوضع هذا القانون يؤدى إلى منع نظام الترقى من تحت السلاح ، ذلك النظام الذى سهل لكثير من الوطنيين أن يصلوا إلى مرتبة الضباط ، ومنهم عرابي وزملاؤه . ولو أن هذا القانون لم يقترن بممالأة عثمان رفقى للشراكسة واضطهاده للوطنيين لما كان صدوره باعثاً على السخط والتذمر ، ولكن الملابسات التى اقترنت به جعلت الضباط الوطنيين يعتقدون أن الغرض من وضعه هو النكاية بهم

ولم يكتف عثمان باشا رفقى بإصدار هذا القانون ، بل كان فى تصرفاته يؤثر الضباط الشراكسة والترك فى الترقيات والتعيينات ، ويضطهد الوطنيين ، وآخر مابدا منه - مما عجل بالثورة - أنه أصدر أمراً بنقل الميرالاى عبد العال بك حلمى حشيش قائد ألاى طره (وكان يعرف بالألاى السودانى) إلى ديوان الجهادية (وزارة الحربية) وجعله معاونا بها ، وفى هذا تنقيص من درجته ومركزه ، وأمر بتعيين خورشيد بك نعمان بدله ، وهو من أصل شركسى ، وأصدر أمرا آخر بفصل أحمد بك عبد الغفار قائمقام ألاى الفرسان وعين بدله ضابطا شركسيا يدعى شاكر بك طمازه

علم عرابى بهذه الأوامر قبل نشرها ، إذ كان ليلة ١٦ يناير سنة ١٨٨١ — ١٤ صفر سنة ١٢٩٨ - مدعوا إلى وليمة بدار نجم الدين باشا لمناسبة عودته من الحج ، فسمع بها من أحد كبار المدعوين ، فثار لها غضبا ، وقال لصاحبه وهو يحادثه : « إن هذه لقمة كبيرة لا يقوى عثمان رفقى على هضمها [1] » ، وعاد إلى داره ساخطا حنقا ، فألفى كثيراً من الضباط ينتظرونه ليتشاوروا وإياه فيما يجب عمله ، إذ كانوا قد بلغهم أيضا نبأ تلك الأوامر

---

(١) مذكرات عرابي ص ١٥٢

اجتماع الضباط ومطالبهم

اجتمع فى تلك الليلة بمنزل أحمد عرابى بك ، كل من : الميرالاى عبد العال بك حلمى حشيش قائد آلاى طره ، والبكباشى خضر افندى خضر من ضباط الآلاى المذكور ، والميرالاى على بك فهمى الديب قائد الآلاى الأول (آلاى الحرس الخديوى) بقشلاق عابدين ، والبكباشى محمد أفندى عيد من ضباط الآلاى المذكور ، والبكباشى ألفى أفندى يوسف من ضباط الآلاى الرابع الذى كان عرابى قائداً له ، وأحمد بك عبد الغفار قائمقام آلاى الفرسان ، وكانوا فى شدة الهياج والغضب لصدور هذه الأوامر ، وأخذوا يتشاورون فيما يجب عمله لمنع نفاذها . فاتفقوا على اختيار عرابى بك رئيساً لهم ، وعهدوا إليه العمل للتخلص من هذه الحالة ، على أن يتضامنوا وإياه فى تنفيذ ما يأمر به ، قال عرابى يصف ما دار فى هذا الاجتماع من الحديث ، بعد أن أخبره الضباط بنيات عثمان باشا رفقى :

قلت : ماذاتريدون إذاً ؟ فقالوا إنما جئنا لنرى رأيك ، فقلت : رأيى أن تطيبوا نفوسكم ، وتهدئوا روعكم ، وتعتمدوا على رؤسائكم وتفوضوا إليهم النظر فى مصالحكم ، وهم يتخذون من بينهم رئيساً يثقون به كل الوثوق ، ويسمعون قوله ويطيعون أمره ، ويحفظونه بمعاضدتكم إذا أرادت الحكومة به شراً ؛ فقالوا كلهم : إنا فوضنا إليك هذا الأمر ، فليس فينا من هو أحق به وأقدر عليه منك ؛ فقلت كلا ؛ بل انظروا غيرى وأنا أسمع له وأطيع ، وأنصح له جهدى ، فقالوا : إنا لا نبغى غيرك ، ولا نثق إلا بك ، فأبنت لهم أن الأمر عصيب ، ولا يسع الحكومة إلا قتل من يتصدى له ، فقالوا : نحن نفديك ونفدى الوطن العزيز بأرواحنا ، فقلت لهم أقسموا لى على ذلك ، فأقسموا(١) على السيف والمصحف ، ثم كتب عرابى من فوره عريضة إلى رياض باشا بالشكوى من تعصب عثمان باشا رفقى لجنسه ، وإجحافه بحقوق الضباط الوطنيين ، وطلب فيها وضع حد لما يصيبهم من اضطهاده ، وعزله من منصبه وإعادة قائمقام الفرسان

---

(١) مذكرات عرابي ص ١٥٤

يقول عرابي في مذكراته أن العريضة تتضمن مطالب عديدة يرمي معظمها الى تغيير نظام الحكم ، وهي (١) عزل ناظر الجهادية وتعيين غيره من أبناء الوطن (٢) تشكيل مجلس نواب من نبهاء الأمة تنفيذا لما وعد به الخديو كتابة عقب ارتقائه مسند الخديوية (٣) إبلاغ الجيش العامل إلى ١٨٠٠٠ جندي (٤) تعديل القوانين العسكرية لكي تكون كافلة للعدل والمساواة بين رجال الجيش (١)

ويلوح لنا أن ورود هذه المطالب كلها في عريضة الضباط أمر مبالغ فيه ، ومشكوك في صحته ، فالمستر بلنت (وقد قص له عرابي واقعة قصر النيل) يقول إن العريضة كانت مقصورة على عزل عثمان باشا رفقي من منصبه (٢) ، والشيخ محمد عبده يتفق رواية عرابي ، ويقول إن العريضة تتضمن الشكوى من الحيف الذي وقع بالضباط من عثمان رفقي وطلب عزله وأنه لم يرد بها أية إشارة الى الدستور أو الى زيادة الجيش الى ١٨٠٠٠ جندي ، (٣) وقال على باشا فهمي في استجوابه إن العريضة مقصورة على طلب عزل عثمان رفقي ، وذكر البارون دي رنج De Ring قنصل فرنسا العام في مصر في رسالته عن واقعة قصر النيل إن العريضة مقصورة على اعادة قائمقام الفرسان (٤)

فهذه الروايات ترجح عدم المطالبة بتأليف مجلس النواب أو زيادة عدد الجيش في عريضة الضباط ، ومنطق الحوادث يؤيد ذلك ، فإن المقام لم يكن يقتضي المبادرة الى طلب المجلس النيابي أو تعديل القوانين العسكرية وزيادة عدد الجيش ، بل كان الأمر لا يعدو المطالبة بعزل عثمان باشا رفقي ، والظاهر أن عرابي حين كتب مذكراته بعد وقوع حوادثها بسنين خلط بين مطالب الضباط في واقعة قصر النيل ومطالبهم بعد انتصارهم فيها ، على أن طلب عزل عثمان رفقي هو في نفسه مطلب خطير يدل على جرأة كبيرة من الضباط ويجعل من العريضة عملا كبيرا من غير حاجة الى مبالغة في محتوياتها

---

(١) مذكرات عرابي ص١٥٤ (٢) بلنت — التاريخ السري للاحتلال ص ١٠٢
(٣) رسالة الشيخ محمد عبده في ٣ مارس سنة ١٩٠٣ — المرجع السابق ص ٣٥٥ والبحر الزاخر لمحمود باشا فهمي ج ١ ص ٢٠٦ (٤) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ١

والآن نعود إلى سياق الحديث فنقول : بعد أن كتب عرابى العريضة تلاها على الحاضرين فوافقوا عليها ، ووقع هو عليها بختمه وختم على بك فهمى وعبد العال بك حلمى ، ووضع المجتمعون الخطط الكفيلة بالمحافظة على النظام عند قيامهم بما اعتزموه ، والمحافظة على حياتهم إذا أرادت الحكومة أن تبطش بهم (١)

يعد هذا الاجتماع فاتحة الثورة العرابية ، لأن تعاهد زعماء الضباط على مقاومة تنفيذ الأوامر العسكرية ، والجهر بمناصبة وزير الحربية العداء ، والمطالبة بعزله ، واختيارهم عرابى بك رئيسا لهم ، وحلفهم اليمين على التضامن وإياه ، ومفاداته ومفاداة الوطن بأرواحهم ، كل ذلك معناه التمرد والخروج على النظام وتحدى الحكومة والاستهانة بهيبتها وقوتها ، أو بعبارة أخرى هى الثورة على الحكومة

وفى غداة ذلك اليوم أى فى ١٧ يناير سنة ١٨٨١ ذهب الميرالايات الثلاثة أحمد عرابى بك ، وعلى بك فهمى الديب ، وعبد العال بك حلمى حشيش، إلى وزارة الداخلية ، وقدموا العريضة إلى خليل باشا يكن وكيل الوزارة ، وطلبوا اليه تقديمها إلى رياض باشا . فذهب اليه ، ثم عاد وأخبرهم بأن رياض باشا يطلب أن يقابلوه ، فلما قابلوه وعدهم بالنظر فى الأمر ، وبعد أسبوع من هذه المقابلة ذهبوا إلى داره وقابلوه ثانية وسألوه خاتمة فى أمر العريضة ، فأجابهم متهددا متوعدا قائلا لهم : إن تقديم مثل هذه العريضة يؤدي إلى الهلاك وان أمرها أشد خطراً من العريضة التى قدمها محمد أفندى فنى (٢) وعوقب عليها بالنفى إلى السودان ، فأصر عرابى وصحبه على طلباتهم ، وأبان عرابى أن مايطلبونه هو حق وعدل ، وانتهى الحديث بأن أخبرهم بأنه سينظر فى طلباتهم ، وانصرفوا على ذلك

---

(١) مذكرات عرابى ١٥٤ (٢) رئيس قلم الترجمة بوزارة المالية وقد اتهم بأنه حرر عريضة تتضمن الطعن والتنديد بإدارة المالية ونسبها لبعض الضباط فحوكم على ذلك وحكم عليه المجلس العسكرى بالفصل من خدمة الحكومه وحبسه سنتين بالطوبخانه (٢ رمضان سنة ١٢٩٧) ونشر الحكم فى الوقائع المصرية عدد ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٠ ثم عفا عنه الخديو بعد أن ساءت حالته بالسجن إذ قضى به ثمانية أشهر (الوقائع المصرية عدد ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٠)

الضباط الثلاثة



عرابى ، على فهمى الديب ، عبد العال حلمى
(الذين على أيديهم بدأت الثورة العرابية)

محاكمة الضباط الثلاثة

وفى ٣١ يناير سنة ١٨٨١ اجتمع مجلس الوزراء فى سراى عابدين برآسة الخديو، وبحث فى أمر هذه العريضة. فاستقر الرأى على وجوب محاكمة الضباط الثلاثة: أحمد عرابى بك، وعلى فهمى بك، وعبدالعال حلمى بك، أمام مجلس عسكرى، وكان الأمر موضع جدل طويل فى المجلس، إذ كان رياض باشا يميل الى إحالة تحقيق مافى العريضة على مجلس عسكرى، ولكن عثمان باشا رفقى رأى وجوب القبض على الضباط الثلاثة الذين اجترأوا على تقديمها ومحاكمتهم أمام مجلس عسكرى، وانضم الخديو الى هذا الرأى، وتابعه أغلب الوزراء. وأخذ عثمان باشا رفقى على عهدته تنفيذه وأن يكون مسئولا إذا حصل مايخل بالامن (١). ويقول محمود باشا سامى البارودى إنه حصلت مناقشة طويلة بمجلس النظار فى هذا الصدد وإن رياض باشا عارض عثمان باشا رفقى وقال انه يخشى حصول فتن، وأخيراً قال له: ان كنت واثقا من عدم حصول أدنى أمر فلا مانع من الإجراء، وقد تكفل بذلك عثمان باشا وبعدها تقرر وقفهم وتشكيل المجلس العسكرى (٢)

استقر إذن رأى مجلس الوزراء على محاكمة الضباط الثلاثة، وأصدر الى وزير الحربية أمرا بالقبض عليهم وسجنهم، وتأليف المجلس العسكرى لمحاكمتهم برآسة الجنرال استون باشا رئيس أركان حرب الجيش المصرى وعضوية اسماعيل باشا كامل وخسرو باشا ورضا باشا وشوقى باشا ولارمى باشا ودى بلتش باشا، ولم يعرف الضباط الثلاثة ما تقرر فى شأنهم ولم يخطرهم عثمان باشا رفقى بأمر القبض عليهم، ولا نفذه بطريقة عسكرية تشعر بهيبة الحكومة وسلطانها، بل تحايل على تنفيذه واتبع طريقة ملتوية تنم عن الضعف والدس، فقد أرسل اليهم فى مساء ذلك

---

(١) الوطن عدد ٢٢ فبراير سنة ١٨٨١

(٢) محضر استجواب محمود باشا سامى البارودى مصر للمصريين ج ٧ ص ٦٧

اليوم تذاكر يدعوهم فيها الى الحضور لديوان الوزارة (بقصر النيل)(١) صباح اليوم التالى (اول فبراير) للمداولة معهم فى ترتيب الاحتفال بزفاف الاميرة جميلة هانم شقيقة الخديو

فاحس عرابى ورفقاه المكيدة المدبرة لهم ، لانه لم تجر العادة بأن يستدعى وزير الحربية ثلاثة من أمراء الآلايات المذاكرة فى مثل هذا الشأن ، فاستعدوا للدفاع عن حياتهم . واتفقوا على أن يلبوا الدعوة وأن يذهبوا الى قصر النيل ، على أن يصحبهم بعض ضباط الآلاى الاول (آلاى الحرس ، وكان مقره بقشلاق عابدين) كيما يرقبون الحالة عن بعد لكى يبادروا الى إخبار اخوانهم بما يقع اذا أصاب الضباط الثلاثة مكروه

وصل عرابى وصاحباه الى قصر النيل ، فألفوه غاصا بكبار الضباط الموالين للحكومة ، وكان المجلس العسكرى منعقدا ، فتلا على الضباط الثلاثة الأمر القاضى باعتقالهم ومحاكمتهم ، ثم نزعت منهم سيوفهم إيذانا بانفاذ الأمر ، وكان ذلك حوالى الظهر ، وسيقوا الى قاعة السجن بقصر النيل ، بين صفين من الضباط الشراكسة ، وتقاذفت عليهم ألفاظ الشماتة والسباب ، ووقف عليهم الحرس وبأيديهم السيوف مسلولة ، وعين عثمان باشا رفقى ثلاثة ضباط بدلهم على آلاياتهم الثلاثة ، فجعل الميرالاى محمود بك طاهر قومندانا للآلاى الرابع بدلا من عرابى بك ، والميرالاى خورشد بك نعمان ميرالايا للآلاى السودانى بطره بدلا من عبد العال حلمى بك ، والقائمقام خورشد بك بسمى ميرالايا لآلاى الحرس بدلا من على بك فهمى ، واعتزم تنفيذ هذا الأمر فوراً ، فأصحب الضباط الجدد الثلاثة بثلاثة من القواد (اللواءات) ليتسلم كل منهم بحضوره قيادة آلايه ، فجعل مع طاهر بك اللواء طه باشا الطق ، ومع خورشد نعمان اللواء خورشد باشا طاهر ، ومع خورشد بك بسمى الفريق راشد باشا حسنى

---

(١) هو القصر المعروف بثكنات قصر النيل ، وقد بناه سعيد باشا ، وجدده الخديو اسماعيل باشا وجعله مقرا لوزارة الحربية وكانت تسمى وزارة (الجهادية) واستمر مقرا لها فى عهد الخديو توفيق الى أن احتله الانجليز عقب دخولهم العاصمة سنة ١٨٨٢ ، وجلوا عنه سنة ١٩٤٧

الهجوم على قصر النيل

واطلاق سراح الضباط الثلاثة

فلما علم عيون الآلاى الأول باعتقال الضباط الثلاثة ، أسرعوا بالعودة الى مركز الآلاى بقشلاق عابدين ، وأنهوا الى ضباطه ما وقع ، فهاج الضباط جميعا ، واعتزموا إنقاذ اخوانهم ، ونهض البكباشى محمد افندى عبيد (١) مناديا الجند النداء العسكرى بالاحتشاد والتأهب للسير ، فاعترضه قائمقام الآلاى خورشد بك بسمى ، وسأله عن سبب هذا النداء ، فلم يجبه بكلمة ، وأمر بعض الجنود باعتقاله فى احدى قاعات القشلاق ، واصطف الجنود بأسلحتهم، وساروا بقيادة محمد افندى عبيد وقصد بهم الى قصر النيل ، حيث الضباط المعتقلون ، وبينما كان الجند يستعدون للخروج من القشلاق ، علم الخديو بهذه الحركة ، وشهدها بنفسه من سلاملك السراى المقابل للقشلاق ، فأمر الفريق راشد باشا حسنى سرياوره بأن يتوجه اليهم لوقف الحركة ، فلم تجد هذه الوساطة نفعا ، فاستدعى الخديو الضباط فلم يحضر أحد (٢)

سار جنود الآلاى الأول من قشلاق عابدين الى قصر النيل ، فلما بلغوه وضع البكباشى محمد عبيد الحصار حوله ، وأمر بقية الجند بالهجوم على الديوان ، فهجم الجنود حاملين بنادقهم وفى أطرافها الرماح (السنك) ، واقتحموا الديوان صائحين صاخبين ، فوقع الرعب فى نفوس القواد والضباط الموجودين بالديوان ، وفى مقدمتهم عثمان باشا رفقى (وزير الحربية) وبادروا الى الفرار ، أما عثمان رفقى فقد فر من إحدى النوافذ إلى ورشة التزرية يطلب النجاة لنفسه ، ولما لم يجده الجند اقتحموا بأسلحتهم غرفة أفلاطون باشا وكيل الحربية وطلبوا إنقاذ ضباطهم ، وفى أثناء ذلك أحاط فريق من الجند بأفلاطون باشا ، فرغب فى التخلص منهم ، فضربوه وجرح فى رقبته جرحا خفيفا ، وهم أستون باشا ولارمى باشا ودى بلتش باشا ياغاثته ، فضربهم

---

(١) هو الذى صار فيما بعد الأميرالاى محمد بك عبيد واستشهد فى واقعة التل الكبير

(٢) مذكرات عرابى ص ١٦٠ . مصر للمصريين ج ٤ ص ٨٥



عثمان باشا رفقى

وزير الحربية فى وزارة رياض باشا

(والذى كانت تصرفاته السبب المباشر لظهور الثورة العرابية)

المتجمهرون ، وأخذ الجند يبحثون عن الضباط المعتقلين ، وتفرقوا لذلك فى جميع الغرف والجهات ، وكسروا الأبواب والشبابيك وكل ما عاقهم عن السير ، إلى أن وصلوا الى مقر الضباط الثلاثة ، ففك البكباشى محمد عبيد سراحهم (١)

اجتماع الجند بميدان عابدين

خرج الضباط الثلاثة من قصر النيل ظافرين ، وساروا يحيط بهم الجند إلى قشلاق الآلاى الأول بميدان عابدين ، وكان عرابى وصحبه على عهد مع ضباط الآلايات الثلاثة أن يتضامنوا معهم ويبادروا الى نجدتهم إذا حل بهم مكروه

---

(١) عن الوطن عدد ١٢ فبراير سنة ١٨٨١

أما الالاى طره ، الذى كان على رأسه عبد العال حلمى ، فانه لم يكد يعلم بما حل بعرابى وصاحبيه حتى هب لنجدتهم . فلما حضر الميرالاى الجديد « خورشد بك نعمان » ليتسلم الآلاى يصحبه خورشد باشا طاهر ، وأحمد بك حمدى الياور الخديوى ، بادر البكباشى خضر افندى خضر الى اعتقالهم ووضعهم تحت الحفظ فى غرفة القائمقام فرج بك الذكر ، واعتقله معهم ، ثم أمر بتوزيع الأسلحة والذخيرة على الجنود ، وسار بهم الى قصر النيل لانقاذ الضباط الثلاثة . وقد شعر ناظر خطة طره بهذه الحركة ، فارسل تلغرافا إلى الخديو ينبئه بها ، فأوفد الخديو أحد ياورانه لمقابلة خضر افندى خضر واخباره بما تم من الإفراج عن الضباط الثلاثة ، واقناعه بالرجوع من حيث أتى واطلاق سراح الضباط الذين سجنهم بطره ، فلم يلق الياور اليه أذنا صاغية ، واستمر الجند سائرين بقيادة خضر افندى خضر ، وسار بهم الى ميدان عابدين لكى يشاهد الضباط الزعماء بعد الافراج عنهم . فلما وصلوا الى ميدان عابدين ، استقبله الآلاى الأول بالتعظيم العسكرى وعزف الموسيقى ، وتقدم ضباط الالاى طره الى عرابى وصاحبيه فهنؤوهم بالسلامة ، وتعانقوا فرحين مستبشرين ، واحتشد الناس فى الميدان لمشاهدة هذا المنظر الذى لم يألفوه من قبل . وعندئذ وقف عرابى خطيبا بأعلى صوته وأثنى على اخلاص الضباط والجند واتحادهم لانقاذه وصاحبيه من السجن

وأما الالاى العباسية (ألاى عرابى) فقد تخلف عن الاشتراك فى الحركة ، ولم يحضر الا ليلا بعد عزل عثمان رفقى ، كما سيجىء بيانه

عزل عثمان رفقى

وتعيين البارودى وزيرا للحربية

أول انتصار للثورة

كان احتشاد جنود الآلايين بأسلحتهم فى ميدان عابدين كافيا لإيقاع الاضطراب فى نفس الخديو وحاشيته ، وقد استدعى وزراءه وخاصة رجاله حين بلغه نبأ ما حدث



محمود باشا سامي البارودي

وزير الحربية فى عهد وزارتى رياض باشا وشريف باشا

ثم رئيس وزارة الثورة

فى قصر النيل ، وتشاوروا فيما يصح عمله إزاء هذه الحركة ، فأشار محمود سامى باشا البارودى (وكان وقتئذ وزيرا للأوقاف) بإجابة طلبات الجند ، وقال إنى أراهم مطيعين بدليل هتافهم باسم الخديو ، ولم ير الخديو بدا من الإذعان ، واتفق الرأى على أن يذهب البارودى يصحبه خيرى باشا رئيس الديوان الخديوى ليقابلا عرابى وصاحبيه ويتعرفا مايطلبون ، فقابلاهم وعرفا منهم أنهم يطلبون عزل عثمان باشا رفقى ويلتمسون العفو عنهم لأن عثمان باشا هو السبب فيما حدث ، فعاد البارودى وخيرى باشا إلى الخديو وعرضا عليه حديثهما مع الثلاثة الضباط ، فأمر

باستدعائهم فحضروا والتمسوا منه العفو فعفا عنهم (١)

واستقال عثمان باشا رفقى ، وأصدر الخديو أمره باسناد وزارة الحربية إلى البارودى مع بقاء وزارة الأوقاف فى عهدته . فتم بهذا التعيين ثلاثة انتصارات نالها الحزب العسكرى فى يوم واحد ، أولها اطلاق سراح الضباط الثلاثة ، وثانيها عزل عثمان باشا رفقى الذى كان خصماً لهم ، ثم اسناد وزارة الحربية إلى نصيرهم ، ومن هنا توطدت صلات الثقة بين البارودى والضباط ، إذ برهن على أنه كان مؤيداً لهم داخل مجلس الوزراء ، وظل عضداً لهم وموضع ثقتهم طوال عهد الثورة

وهذا نص الأمر العالى الصادر من الخديو إلى رئيس مجلس الوزراء فى أول فبراير سنة ١٨٨١ (٢ ربيع الأول سنة ١٢٩٨هـ) بتقليد البارودى وزارة الحربية :

« بناء على استعفاء عثمان رفقى باشا من نظارة الجهادية صار إحالة نظارة الجهادية إلى محمود سامى باشا حسب ما تقرر وصدر له أمرنا بذلك فى تاريخه وهذا لدولتكم بالإشعار » (٢)

موقف الألاى الرابع

قدمنا أن الألاى الرابع (ألاى العباسية) تخلف عن الحضور إلى ميدان عابدين عند احتشاد الجند ، وبيان ذلك أنه لم يكن مؤازراً حركة الثورة فى مبدأ الأمر ، فلما صدرت الأوامر السابقة ، وتعين أميرالاى جديد له ، وهو الميرالاى محمود بك طاهر ، ذهب هذا صحبة اللواء طه باشا لطفى إلى مركز الألاى ليتسلم منصبه ، فاستقبله ضباطه بالاحترام والإذعان ، وقبلوه أميراً عليهم ، وأبدى البكباشى الألفى افندى يوسف خضوعه وخضوع زملائه لأوامر الحكومة ، ولكن لم يمض قليل من الزمن حتى بلغهم اجتماع الألايين الآخرين فى ميدان عابدين ، ثم ما كان من عزل عثمان رفقى وتعيين محمود باشا سامى البارودى وزيراً للحربية ، وصدور العفو من الخديو عن الميرالايات الثلاثة ، فوقع ضباط الألاى المتخلف فى الحيرة والارتباك

---

(١) استجواب محمود باشا سامى البارودى ، مصر للمصريين ج ٧ ص ٦٨

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٨٢٠

وسقط فى أيديهم وتحرج مركزهم أمام زملائهم ، واضطر طه باشا وطاهر بك الى الانسحاب ومغادرة مركز الآلاى ، أمام ضباطه ، فأخذ يلوم بعضهم بعضا على تخلفهم على اللحاق باخوانهم ، وينسب كل منهم هذا التخلف إلى الآخرين ، وأخيرا اتفقت آراؤهم على الذهاب إلى ميدان عابدين ليظهروا إخلاصهم لعرابى ، ويلتمسوا منه العفو عن تأخيرهم ، فذهبوا ليلا وقابلوا عرابى فقبل عذرهم ظاهرا ، وبقوا بالقشلاق بقية الليل ، وعادوا صباحا إلى العباسية مع أميرالايهم الأصلى (عرابى)

قضى عرابى وجنوده بقية الليل فى قشلاق عابدين وأقام دوريات من جنود الآلايين لحراسة القشلاق ، اتقاء مكيدة قد تدبر ضدهم ، وانقضى الليل بسلام ، وفى الصباح عاد آلاى العباسية إلى مركزه وعاد الآلاى السودانى إلى طره ، وأفرج عن المسجونين الذين اعتقلهم الثائرون بالأمس ، وهم اللواء خورشد باشا طاهر وخورشد بك نعمان والقائمقام فرج بك الذكر والياور الخديو احمد بك حمدى

عرابى والقناصل

وفيما كان عرابى على رأس هذه الحركة أرسل إلى قنصلى انجلترا وفرنسا كتابا يسوغ فيه عمله ويبسط فيه شكواه من تصرف الحكومة . وكان البارون دى رنج De Ring قنصل فرنسا العام يعطف على مطالب الضباط ، وينكر على وزير الحربية تصرفاته، وقد عرف فى الجملة بالعواطف الطيبة نحو مصر ومناوأته المطامع الانجليزية فيها ، ومن هنا جاء الظن أنه أرسل إلى عرابى كتابا يمدحه فيه على ثباته ويشجعه على عدم المبالاة بالحكومة (١) ، والواقع أنه لم يرسل اليه كتابا ما، بل تدخل لدى الخديو لإنصاف الضباط الوطنيين وتهدئة الحالة ، قال فى هذا الصدد يصف بنفسه واقعة أول فبراير وملابساتها : « على أثر تعيين ضابط شركسى بدلا من قائمقام آلاى الفرسان كتب كثير من الضباط الوطنيين عريضة إلى رياض باشا يطلبون فيها إعادة الضابط المفصول ، وكان وطنيا ، فقوبلت هذه العريضة بالإهمال ، ولم يقف الامر عند هذا الحد ، بل اعتقل فى هذا الصباح (أول فبراير) قواد الآلايات الثلاثة التى ينتمى اليها الضباط الموقعون على العريضة ، وذلك بأمر وزير الحربية الشركسى ،

(١) رواية مصر للمصريين ج ٤ ص ٨٦

فأثارت هذه التصرفات القاسية هياج الجند وأطلقوا سراح رؤسائهم عنوة ظهر اليوم، وقد أبلغني هذه الأخبار ضابطان وطنيان، وقدما لى عريضة من القواد الثلاثة يطلبون فيها تدخل هيئة القناصل بواسطتي لعزل عثمان باشا رفقى وأشياعه، فامتنعت طبعاً عن التدخل فى الأمر، ونصحت للضابطين بتهدئة خواطر زملائهما، ثم ذهبت إلى السير إدورد ماليت (قنصل انجلترا العام) لنتوجه معاً إلى الخديو، وقد ذهبنا اليه ووجدناه مع وزرائه، وكان سموه قد أوفد وزير الاوقاف (محمود باشا سامى البارودى) إلى الضباط الثوار لمحاورتهم بقصد كسب الوقت، وبعد أن مكثنا معه هنيهة قصيرة نصحنا له أنا والسير ماليت فى حالة إصرار الضباط والجند على عزل عثمان باشا رفقي أن يذعن بدلا من التسبب فى وقوع كارثة، ولم يكن المسيو دى بلنيير ولا المستر كولفن (الرقيبان الماليان) حاضرين مجلس الوزراء، على أن الحركة ليست موجهة ضدهما، ولا ضد الاوروبيين على العموم، ولكن مركز رياض باشا قد يتزعزع من جرائها» (١)

وقد نقم الخديو ورياض باشا من البارون دى رنج عطفه على الضباط الوطنيين وتأييده إياهم، فأرسل الخديو باتفاقه مع رياض إلى المسيو جول جريفي رئيس جمهورية فرنسا رسالة يشكو فيها مسلك القنصل العام، وكانت نتيجة هذا المسعى استدعاء البارون دى رنج إلى فرنسا فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٨١ (٢) ثم نقله من منصبه، فغادر مصر على كره من الضباط الوطنيين فى أول مارس سنة ١٨٨١، وكان نقله انتصاراً لوزارة رياض باشا، وقد اغتبطت السياسة البريطانية لهذا النقل لانها كانت ترى فى البارون دى رنج عاملا مناوئا لها ومؤيداً للحركة الوطنية فى مصر

وعين بدله المسيو سنكفكس Seienkiewicz معتمداً وقنصلا عاما لفرنسا فى مصر، فحضر الى القاهرة وقدم أوراق اعتماده الى الخديو فى ٢٦ يوليه سنة ١٨٨١ بسراى رأس التين (٣)

---

(١) رسالة البارون دى رنج فى أول فبراير الى المسيو بارتلمى سان هيلير وزير خارجية فرنسا — الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ١

(٢) الكتاب الأصفر — المرجع السابق وثيقة رقم ٥

(٣) الوقائع المصرية عدد ٣١ يوليه سنة ١٨٨١

خطبة الخديو فى الضباط

أراد الخديو بعد انقضاء بضعة أيام على واقعة قصر النيل أن يجتذب إليه قلوب ضباط الجيش ، ويزيل تأثير الحادثة من نفوسهم ، فاستدعى إلى سراى عابدين يوم ١٢ فبراير سنة ١٨٨١ ضباط الآلايات العاصمة من رتبة بكباشى فما فوقهم ، وحضر الاجتماع وزير الحربية (البارودى) وكبار رؤساء الجيش من رتبة فريق ولواء ، فلما انتظم عقدهم ، ألقى الخديو فيهم خطبة ضمنها العفو عما حدث يوم أول فبراير ، وأكد لهم أنه لم يبق فى نفسه أثر منها ، وطلب إليهم احترام النظام وطاعة الحكومة . وهذا نص الخطبة (١) :

« انكم تعلمون حق العلم ما عندى من الميل والمحبة للعساكر والالتفات إلى شؤونهم من يوم استلامى لزمام الحكومة . وذلك لما هو متحقق لدى أنهم متحدون معى فى مقاصدى الحسناء التى هى دوام حفظ الأمنية واستقامة الأحوال الادارية فى هذا القطر ، فلذلك لا أخفى عنكم ما حصل لى من الأسف بأسباب الحركة التى حدثت وانقضت ، ومع هذا فانى قد عفوت ولم يبق فى قلبى من أثرها شىء بالكلية ، فيلزمكم أن لا تشتغلوا من الآن فصاعدا بشىء خارج عن حدود وظائفكم ، واجتهدوا فى أداء واجباتكم العسكرية ، ومن المعلوم أن كل سعيى واجتهادى يتجه إلى إصلاح الأحوال وتحسين الأمور ، وهيئة النظار الحاضرة متحدة معى فى هذه المقاصد الخيرية ، ومجتهدة فى تتميم ما يجب من الاصلاحات اللازمة ، وليس يخاف عليكم ما تم بهذا القطر من الاصلاحات المالية والادارية فى ظرف سنة واحدة . وذلك مما يوجب على كل محب لهذا الوطن إبداء الشكر وإظهار علامات المسرة ، وحاصل ما أقول لكم إن العساكر ليس لهم وظيفة سوى التمسك بالقوانين الجهادية والسعى فى أداء واجباتهم العسكرية ، والامتثال لولى أمرهم ، وإنى لعلى يقين من أنكم تعتقدون بأن أكمل الصفات العسكرية هى الاستقامة والامتثال فى كل الأمور والأحوال ، فمن الواجب عليكم أن تحافظوا على ذلك وتجعلوا أعمالكم دائرة على هذا المحور القويم »

---

(١) كما نشرت فى الوقائع المصرية عدد ١٢ فبراير سنة ١٨٨١

فقابل الضباط هذه الخطبة بإظهار الولاء للخديو والامتثال للأوامر والقوانين والنظامات العسكرية ، وانصرفوا داعين شاكرين

وكان الظن أن مثل هذه الخطبة ترد النظام إلى الجيش ، وتدعو الضباط إلى الاطمئنان إلى نيات الحكومة نحوهم . إذ لم يكن خافيا أنهم كانوا يتوجسون شرا من ناحيتها ، ويتوقعون أن تتربص بهم الدوائر للاقتصاص منهم إذا أمكنتها الفرصة وبذلك تزداد هوة التنافر اتساعا بينهم وبين الحكومة ، فأراد الخديو بهذه الخطبة أن يدخل الطمأنينة إلى نفوسهم ويدعوهم إلى الثقة بمقاصد الحكومة ، ولكن الحوادث جاءت على خلاف ما كان يظن ويتوقع

مطالب العرابيين

بعد واقعة قصر النيل

لم يطمئن عرابي وصحبه على مركزهم وعلى حياتهم بعد واقعة قصر النيل، فبالرغم من عزل عثمان باشا رفقي ، وتعيين وزير حربية يعطف عليهم ويؤيدهم . فانهم كانوا يخشون على حياتهم أن تمتد اليها يد الاغتيال انتقاما مما فعلوا . وأقاموا لهم حرسا من المخلصين لاشخاصهم، وزادوا من عدد الخفراء لحراسة منازلهم ليلا، واختاروا ضباطا من خاصة أوليائهم لنقل المراسلات السرية بينهم . وصاروا إذا انتقلوا من مراكز الالايات إلى بيوتهم اصطحب كل منهم حرسا من العساكر المسلحين للمحافظة على حياتهم يلازمونهم حتى يعودوا إلى مراكزهم ، وأكثروا من الاجتماعات السرية ، يعقدونها ليلا فى منزل عرابي ، ويدعون إليها من يثقون بإخلاصهم من الضباط للتشاور فيما يفعلون ، وتنفيذ ما يستقر عليه رأيهم ، وقد أسفرت هذه الاجتماعات عن تقديم عريضة من جميع الألايات بالمطالب الآتية :

أولا — صرف نقود بدل التعيينات التى تؤخذ من مخازن الجهادية وتباع للألايات ، وذلك حفظا لحقوق العساكر من التلاعب بها والخيانة التى كانت فاشية فى المأمورين ورؤسائهم ، وخصوصا فى صنف المسلى (السمن) فانه كان يصرف للألايات من الشحم الذى يصنع فى تريستا ، ويأتى فى براميل باسم مسلى وكان كريه

الطعم والرائحة لايصلح للطعام ، ولكن لم يكن أحد ليجسر على المجاهرة بالحقيقة ، لما للتجار المتعهدين بتوريده من المداخلة مع الرؤساء.

ثانياً — عدم استقطاع مرتبات الضباط والعساكر فى مدة الإجازات التى تعطى لهم إذا لم تتجاوز ثلاثين يوما ، وإذا تجاوزت هذه المدة يستقطع نصفها فقط

ثالثا — أن يؤخذ من الضباط والعساكر نصف الأجرة فى السكك الحديدية

رابعا — إبطال ورشة الترزية لما فيها من التلاعب والغبن الفاحش وصرف أثمان الملابس نقدا لتشترى من الخارج بمعرفة الآلايات

خامسا — عدم جواز الترقى للعسكرية ما لم يسن لذلك قانون خاص يجرى العمل على مقتضاه

سادسا — زيادة مرتبات جميع الضباط والعساكر بالنسبة لارتفاع أسعار الحاجات عن قيمتها من منذ ثمانين سنة ، أى حين إنشاء العسكرية وترتيب تلك المرتبات الدنيئة

سابعا — سن قانون يشمل حالات الترقى والتقاعد والمكافآت والإجازات وتسوية معاش الاستيداع

ثامنا — إرجاع أحمد بك عبد الغفار قائممقام السوارى الذى فصله عثمان باشا رفقى من الخدمة من غير محاكمة ولا سبب يوجب ذلك (١)

إجابة معظم هذه الطلبات

أجابت الحكومة معظم هذه الطلبات ، فعنيت وزارة الحربية بإصلاح مأكل الجيش ، وصار يطبخ لهم فى معظم الوجبات اللحم وأنواع الخضر والأرز باللبن والحلاوى ، بدلا من العدس والفول اللذين كانا طعامهم الدائم ، وصار يعطى للجنود السودانية شراب البوظة المصنوعة من الشعير ، كمألوف عادتهم ، وتصرف لأولادهم ونسائهم جرايات زيادة عن جرايات الجند

وعرض محمود سامى باشا البارودى على مجلس الوزراء وجوب سن القوانين اللازمة لإصلاح حالة الجند ، وزيادة رواتب الضباط والعساكر ، وتعديل النظامات

---

(١) مذكرات عرابى ص ١٩٦

والقوانين العسكرية كافة ، فوافق مجلس الوزراء على اقتراح وزير الحربية ورأى البدء بزيادة رواتب الضباط والجنود ، وتأليف لجنة للنظر فيما يجب إجراؤه من التعديلات والإصلاحات فى النظم والقوانين العسكرية ، ورفع رياض باشا إلى الخديو فى ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ تقريرا بذلك (١) أشار فيه إلى طلب ناظر الجهادية زيادة رواتب الضباط والجند ، ثم قال : «قد تراءى للمجلس أن زيادة المرتبات التى يلتمسها تستوجب ضرورة تقليل باقى مصروفات العسكرية برية وبحرية ، ويرى أيضا لزوم جعل العساكر الذين تحت السلاح أحد عشر ألفا من صف ضباط ونفر (٢) وأنه ينبغى أن يتحد كل من ناظر المالية والجهادية فى البحث عما إذا كان يحتمل الحصول على بعض وفورات من تحسين ترتيب مصالح إدارة نظارة الجهادية والبحرية ، هذا ، ولم يبين ناظر الجهادية لزوم تحسين حالة الضباط بالنظر لمرتباتهم فقط ، بل بالنظر للترقى أيضا ، فانه قد ترقى فى الواقع ونفس الأمر فى مدة السنوات الأخيرة من حكم حضرة اسماعيل باشا عدد وافر من الضباط ، وانبنى على ذلك أنه قد صار عدد الضباط المستودعين أكثر من عدد الضباط الذين فى الخدمة العسكرية الذين هم مع ذلك كافون كفاية كلية للوازم المصلحة ، ففضلا عن استخدام كثير من الضباط فى المصالح الملكية مازال موجوداً الآن ١٠٤٥ ضابطا فى حالة الاستيداع ، فيلزم إزالة هذه الحالة ، وينبغى أيضاً وضع قواعد صريحة لربط الشروط التى بموجبها يسوغ ترقية أى ضابط إلى رتبة أعلى من رتبته ، غير أنه لا يمكن النظر والبحث بوجه مفيد فى الطرق والتدابير المقتضى اتخاذها لأجل الوصول إلى الغاية المقصودة إلا بواسطة قومسيون يتركب من أشخاص تكون لهم أهلية خصوصية فى مثل هذه المواد» (٣)

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ ابريل سنة ١٨٨١

(٢) كذا فى الوقائع المصرية عدد ٢١ ابريل سنة ١٨٨١ ، وفى مذاكرت عرابى (من صف ضباط ونفر) ولعله خطأ فى النقل ، لأن عبارة الوقائع أدق وأضبط وتوافق أيضا النص الوارد فى مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ٧٣

(٣) الوقائع المصرية عدد ٢١ ابريل سنة ١٨٨١

زيادة رواتب الضباط والجنود

وبناء على هذا التقرير صدر مرسومان بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ (٢١ جمادى الأولى سنة ١٢٩٨ هـ) يقضى الأول بزيادة رواتب الضباط والجنود على النحو الآتى

المرتب القديم قرش شهريا	المرتب الجديد قرش	
٧٥٠٠	٨٠٠٠	فريق
٦٠٠٠	٦٥٠٠	لواء
٤٠٠٠	٥٠٠٠	أميرالاى
٢٥٠٠	٣٥٠٠	قائمقام
٢٠٠٠	٢٥٠٠	بكباشى
١٢٠٠	١٥٠٠	صاغ قول أغاسى
٥٠٠	٩٥٠	يوزباشى
٤٠٠	٧٥٠	ملازم أول
٣٥٠	٦٠٠	ملازم ثان
١٣٠	٢٥٠	صولقول أغاسى
٥٠	٨٠	باشجاويش
٤٠	٦٥	بلوك أمين
٣٠	٥٥	شاويش
٣٠	٤٠	أونباشى
١٩	٣٠	نفر [1]

١٠

---

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ٧٢ ، ومذكرات عرابى ص ١٧٠

تأليف لجنة لإصلاح القوانين العسكرية

ويقضى المرسوم الآخر بتأليف لجنة (قومسيون) برياسة وزير الحربية والبحرية للنظر والبحث فى القوانين والنظم العسكرية المعمول بها وقتئذ ، وإدخال كل ماترى لزومه من التعديلات والإصلاحات فيها وما ينبغى إجراؤه من الإصلاح فى المدارس الحربية ، وإعداد مشروع قانون بشروط الدخول فى سلك الضباط وتعيينهم وترقيتهم واستيداعهم ورفتهم وتقاعدهم ، وتسوية حالة الضباط الحــالين إلى الاستيداع

ألفت هذه اللجنة من الأعضاء الآتية أسماؤهم : حسن أفلاطون باشا . الجنرال استون باشا Stone Pacha . الجنرال جولدسميث Gold Smist . محمد مرعشلى باشا راشد حسنى باشا . اسماعيل كامل باشا . الجنرال لارمى باشا Larmee . دى بلوتش باشا De Plotz . خالد باشا . محمد رضا باشا . محمد كامل باشا . دى برناردى بك De Bernardi . محمد شوقى بك . أحمد عرابى بك . حسن مظهر بك . محمد خلوصى بك . عبد الرحمن بك سليم . سليمان يسرى بك . فرهاد بك . محمد نسيم بك

فأخذت اللجنة توالى الاجتماع لإعداد القوانين العسكرية الجديدة ، وهى القوانين التى صدرت فى عهد وزارة شريف باشا كما سيجىء بيانه

احتفال وزير الحربية

بزيادة رواتب الضباط

أقام محمود سامى باشا البارودى بعد صدور هذين المرسومين حفلة فى ديوان الجهادية (وزارة الحربية) بقصر النيل ابتهاجا بزيادة رواتب الضباط والجند وتأليف لجنة إصلاح النظم العسكرية ، وكأنما أراد أن يعلن أول ثمرة لتقلده وزارة الحربية ليكتسب ثقة الضباط والجند ، ويزداد بهم نفوذا وسلطانا

استكملت هذه الحفلة مظاهر الرونق والفخامة ، اذ أعد فيها البارودى مأدبة فاخرة دعا اليها الوزراء وعلى رأسهم رياض باشا ، ثم المراقبين الاوروبيين ، وضباط الجيش ، ولما تكامل جمعهم جلسوا إلى موائد الطعام ، فتناولوا المآكل الفاخرة

خطبة محمود سامى باشا البارودى

ثم قام محمود سامى باشا البارودى وألقى خطبة نوه فيها بفضل الحكومة . وأعرب عن فضل الخديو فيما تقرر من الإصلاحات ، ودعا الضباط إلى الخضوع لأوامر الحضرة الخديوية ، ولعله أراد بهذه الخطبة أن يزيل من الأذهان تأثير التمرد الذى وقع من الجيش يوم أول فبراير سنة ١٨٨١ ، وهاك نص الخطبة :

« هذه ليلة أنس دعتنا إلى الاجتماع فيها دواعى المحبة والائتلاف، تذكاراً لمآثر الحكومة الخديوية الجليلة التى وجهت عزمتها إلى إصلاح أحوال الأهالى جميعاً ، وتعميم العدل فيهم وإيصال كل إلى ما يستحق ، وقد رأينا فى هذا الزمن القليل من عهد ما استلم خديوينا المعظم زمام الحكومة تغييراً مهما إذ تبدل فيه العسر باليسر ، والظلم بالعدل، والنقم بالنعم . وتقدمت فيه البلاد إلى نجاحها تقدما سريعا، وما ذلك إلا من حسن مقاصد هذا الجناب وطهارة سجاياه ، خصوصا وأنه اصطفى لمساعدته على مقاصده الجليلة رجلا غيوراً على الهمة زكى النفس ، وهو حضرة دولتلو رياض باشا ، فلم يأل جهدا فى العمل . ولم يقصر فى تذليل المصاعب باتحاده مع حضرات رفقائه الكرام حتى وصلنا إلى هذه الغاية التى لا ينكر أحد حسنها ، ولا ريب فى أن هذه نعم يجب علينا استبقاؤها وحفظها والاستزادة منها ، ولن يكون ذلك إلا إذا قرناها بالشكر عليها ، فقد قالوا : الشكر سياج النعم ، وحقيقة الشكر أن يكون جميعنا مخلصا للحكومة فى خدمته قائما بواجباته لها ، معضدا لجميع مقاصدها . خاضعا لأوامر الحضرة الخديوية التى هى السبب فى هذا الخير العظيم ، وعلى ذلك لا بد أن ننادى جميعا : فليحى الجناب الخديوى أطال الله بقاءه »

خطبة رياض باشا

ثم قام بعده رياض باشا وارتجل خطابا وجهه إلى الضباط ، هذا نصه :

« هذه ليلة سرور ، تجلى فيها روح الصدق والإخلاص ، واجتمعت فيها القلوب على قصد أداء الشكر للجناب الخديوى غير أن تذكار محامده ومآثره الجليلة يجعل للشكر موضعا يقع موقع الفرض الشرعى

« إن محسنات العدل ووجوه الإصلاح التي امتازت بها مدة حكم الجناب الخديوى في هذه الأوطان أمر معلوم ، بعد تعدادها من قبيل تحصيل حاصل . وأنتم معاشر الضباط تعلمون ذلك حق العلم ، فلا حاجة إلى بسط الكلام فيه ، ومن أراد توضيح الحقيقة فليقارن ما بين الحالة الحاضرة وما قبلها بسنتين يظهر له الفرق الجلى والبون التام ما بين الحالتين ، وإن ضباط العسكرية وهم من أشرف أعضاء الحكومة ، ممن شملتهم هذه الحسنات وعمتهم فوائد الإصلاح . ومن أهم وجوهه التي شهدناها في عصر الخديو الجليل تقرير الأمن على الأرواح والأموال ، وحفظ الحقوق الشرعية وأداؤها لأربابها ، ويلزم لدوام ذلك ثبوت الطمأنينة ورسوخ قاعدة الراحة العمومية. ومدار ذلك وأساسه انتظام حال العسكرية

«وقد رأيتم من أنفسكم أن حقوقكم وصلت إليكم ، وأنتم روح الضبط والربط ، وأنتم قوة الحاكم وآلته المنفذة ، فاذا بدأ كم الحاكم بحسن الالتفات ونظر إليكم بعين الرأفة والرحمة ، فعليكم وجوبا كما أخذتم مالكم ، أن تؤدوا ما عليكم ، وهو طاعة ولى الأمر الذى هو السبب الأعظم في جميع هذه الخيرات التي شملتنا . بل هو الذى أنعش في هذا الوطن روح الحياة بعد أن أشرف على الموت والدمار ، فعليكم أن تكونوا دائما على قدم الاستعداد لتنفيذ أحكامه والمحافظة على أوامره ونواهيه العادلة ، وعلينا جميعا أن نبتهل إلى الله تعالى بدوام بقائه وتأييد عزه ، وأن ينادى لسان الصدق منا : فليعش الجناب الخديوى » (١)

خطبة عرابي بك

وبعد أن جلس رياض باشا، قام أحمد عرابي بك (باشا) وأجاب بتحقيق ما قاله وزير الحربية ورئيس الوزراء

لم ترد خطبة عرابي بنصها في الوقائع المصرية ، ولا في مذكرات عرابي ، وخلاصتها كما جاءت في كتاب (مصر للمصريين) أنه بين ما وصلت إليه الحكومة في ذلك

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٧ إبريل سنة ١٨٨١

العهد من التقدم ؛ ناسباجميع ذلك إلى همة الجناب الخديوى واستقامة وزرائه وغيرتهم على المصالح ، ثم قال : إننا على الدوام مطيعون لأوامره السامية ، ونحن آلته المنفذة الحاضرة بين يديه يديرها كيف يشاء ، وفى أى وقت أراد ، وإننا بلسان واحد نسأل الله تعالى أن يحفظه لنا ويطيل بقاءه ويعززه برجال حكومته ويمتع البلاد بأحكامه العادلة آمين » (١)

ويقول عرابى باشا فى مذكراته انه قال : « إننا لا نريد إلا الإصلاح وإقامة العدل على قاعدة الحرية والإخاء والمساواة ، وذلك لا يتم إلا بإنشاء مجلس النواب وإيجاده فعلا ، ونحن مطيعون للحكومة ، بل نحن الآلة المنفذة لأوامرها العادلة ، وكلنا بلسان واحد نسأل الله سبحانه وتعالى أن يحفظ الحضرة الخديوية ، ويوفق رجال حكومته الكرام لإصلاح البلاد وإسعاد العباد » (٢)

مظاهر الخلاف و بوادر الشقاق

بين الحكومة والضباط

إلى هنا سارت الأمور سيرا حسنا ، واطمأن ضباط الجيش إلى حسن مقاصد الحكومة ، وهدأت الأفكار بعض الهدوء ، ولكن الخديو وحاشيته لم يكونوا فى خاصة أنفسهم راضين عن النفوذ الذى ناله الحزب العسكرى بعد حادثة قصر النيل ، ولم يكن عفو الخديو عن زعماء الحركة إلا عملا ظاهرا ، إذ دلت الحوادث والملابسات على أنه كان يبغى تهيئة الوسائل لقمع الحركة والانتقام من مدبريها ، وزاد فى هذه الحالة النفسية ما كان يسمعه من حاشيته والمقربين إليه (ومعظمهم من الشراكسة) من عبارات التحقير للضباط « الفلاحين » ، والتهوين من أمرهم ، وتحريضه على الإيقاع بهم ، واستعادة هيبته ونفوذه ، وكان من أخص صفات توفيق باشا التردد والضعف وسرعة الانقياد لمن يقع تحت تأثيرهم

---

(١) مصر للمصريين ج ٤ ص — ١٠٥

(٢) مذكرات عرابى ص ١٧٦

وكان زعماء الحركة من العرابيين (١) أنفسهم شاعرين بالقلق على مصيرهم ، بل على حياتهم وأرواحهم ، عالمين بأن الخديو لم يعف عنهم ، ولم يجب طلباتهم فى واقعة قصر النيل إلا مضطرا تحت ضغط الجيش الذى جاء ميدان عابدين مهددا متوعدا ، وإنه لاينى يعمل لاسترداد سلطته ونفوذه ، فبقى الفريقان يسىء كل منهما الظن بالآخر ، ويأخذ حذره منه ، وتعددت الحوادث التى باعدت بينهما وزادت هوة الخلاف والعداء اتساعا

حادثة آلاى طره

فمن ذلك أنه حدث فى أوائل شهر مارس سنة ١٨٨١ أن أخذ بعض ضباط الصف فى الآلاى السودانى (آلاى طره) يكتبون عريضة إلى الخديو ، مضمونها أنهم كانوا يجهلون الغرض الذى يرمى إليه رؤساؤهم الضباط من حركة أول فبراير سنة ١٨٨١ ، وأنهم لايرغبون فيهم ولا يريدون البقاء تحت قيادتهم ، وأنه إذا نقل أى واحد منهم إلى أية جهة فلايعارضون أمراً من الأوامر التى تصدر بذلك ، وكانت العريضة مكتوبة بعبارات تدل على روح الولاء للخديو ، والانتقاض على الثورة ، والتماس العفو عن اشتراكهم فى واقعة قصر النيل ، وبلغ عدد الموقعين عليها تسعة من صف الضباط ، منهم باشجاويش شركسى ، والباقون من السودانيين

وفيما كانت هذه العريضة تختم ، علم بها ضباط الآلاى ، فبادروا إلى ضبطها ، وأمر عبد العال بك حلمى قومندان الآلاى بالقبض على الموقعين عليها وإجراء تحقيق لمعرفة الموعزين بها ، وانتهى التحقيق بكتابة عبد العال بك حلمى تقريرا نسب فيه إلى الباشجاويش الشركسى تحريض السودانيين على كتابة العريضة ، وانه لم يفعل ذلك إلا بايعاز من يوسف كمال باشا ناظر الدائرة الخديوية (الخاصة) وأن المحرض ذهب بهم إليه فمنح كلا منهم ثمانية جنيهات ، وشجعهم على الاستمرار فى خطتهم ، وطلب عبد العال بك فى تقرير عزل يوسف كمال باشا من منصبه ، وسجن الباشجاويش الشركسى مدة ستة شهور ، عقابا له على تدبيره هذه المكيدة ، مع العفو عن صف

---

(١) كلمة العرابيين ترادف كلمة الحزب العسكرى ، لأن الحزب العسكرى كان يتألف من عرابى وأنصاره ، ومعظمهم من الضباط

الضباط السودانيين لسلامة نيتهم . فكان ما أراد ، وأجيب إلى طلبه ، فسجن الباشجاويش ، وأصدر الخديو أمراً بفصل يوسف كمال باشا من نظارة الدائرة الخاصة (١)

ويقول محمود باشا سامى البارودى : إن فحوى شكاية عبد العال حلمى من يوسف باشا كمال أنه كان يقصد عمل عصبة فى الألاى لقتل عبد العال وبعض الضباط ، وقد قدمت إليه هذه الشكوى ، فأبلغها فى الحال إلى رياض باشا ، وتوجها معاً إلى الخديو وتداول وإياهما فى شأنها ، فاستصوب الخديو فصل يوسف كمال إخمادا للفتنة (٢) ، ويقول المسيو مونج Monge الذى كان قائماً بأعمال قنصل فرنسا العام بمصر وقتئذ فى رسالته عن هذه الحادثة إن كبار الضباط شكوا إلى رياض باشا تدخل يوسف كمال باشا وما يفضى إليه من الإخلال بالنظام العسكرى وإن رياض باشا ذهب من فوره إلى الخديو وأصر على عزل يوسف باشا . وإن كبار الضباط أصبحوا على ما يظهر مؤيدين للوزارة ، وقد أكد له رياض أن النظام عاد إلى نصابه ، وأن الثقة التامة قد توطدت بين الجيش والوزارة (٣)

حادثة فرج بك الزينى

وثمة حادثة أخرى تتصل بالأولى ، ذلك أن ضابطا سودانيا من المستودعين رتبة أميرلاى يسمى فرج بك الزينى ، كان يسكن عزبة بمجاورة لمركز ألاى طره ، وكان بعض صف ضباط هذا الألاى وعساكره يزورونه ويختلفون اليه . فلما علم بذلك عبد العال بك حلمى ارتاب فى أمر هذه الزيارات ، وظن أن فرج بك هذا ربما يكون عاملا على إيقاع النفرة بين صف الضباط وميرالايهم (عبد العال) ، فأصدر أوامره بعدم ذهاب أحد اليه ، ولم يكتف بذلك ، بل أمر بالقاء القبض عليه ، فاعتقل وأودع السجن ، وكتب عبد العال فى شأنه تقريراً إلى وزارة الحربية يتهمه

(١) مذكرات عرابى ص ٢١٩

(٢) محضر استجواب البارودى — مصر للمصريين ج ٧ ص ٦٩

(٣) رسالة المسيو مونج وزير خارجية فرنسا فى ٢١ مارس سنة ١٨٨١ — الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ١١

فيه بتحريض الجنود على العصيان والخروج عليه وعلى الضباط، ويطلب محاكمته، وكان هذا التقرير كافياً لإدانته فحوكم أمام مجلس عسكرى وصدر عليه الحكم بالنفى الى السودان

وهنا يقول عرابى : « ان دسيسة فرج بك الزينى كانت أيضاً من يوسف كمال باشا ، وان الخديو أراد أن يعوضه عما فاته فى مصر من رعايته ، فلما نفى الى السودان أرسل الى رءوف باشا حكمدار السودان وقتئذ ليلحقه بخدمة الحكومة السودانية ومنحه رتبة لواء ، فصار يعرف بفرج باشا الزينى [1] » ، وهو الذى صار له شأن فى حوادث الثورة المهدية وقتله الثوار سنة ١٨٨٥ [2]

حادثة التسعة عشر ضابطاً

هم من ضباط الآلاى السودانى ، وعلى رأسهم بوزباشى يسمى (سليم صائب) لم يكونوا راضين عن الحركة التى قام بها عرابى فى الجيش ، فقدموا عريضة إلى وزارة الحربية ضد عرابى وعبد العال حلمى يعلنون فيها استنكارهم لتظاهر الجنود وخروجهم على النظام ، ويطلبون نقلهم من الآلايم ، ونسبوا إلى عرابى فى تقريرهم أنه يحرضهم على تقديم عريضة للخديو بطلب إسقاط وزارة رياض باشا ، وتشكيل مجلس النواب

فلما تقدمت هذه العريضة إلى وزارة الحربية أصدر محمود باشا سامى البارودى أمراً بتشكيل لجنة للتحقيق ، وكانت اللجنة متشبعة بروح العرابيين ، إذ كان أحمد عرابى ، وأحمد عبد الغفار بين أعضائها ، فسألت الضباط المذكورين عن عريضتهم ، فأيدوها ، وبذلت لهم النصائح بالعدول عنها فلم يمتثلوا وأصروا عليها ، وزادوا على ما جاء بها أن فى الآلاى عدة اختلاسات ثابتة فى دفاتره ومراسلاته

عورضت حركة الضباط المذكورين بحركة أخرى أحبطتها ، وذلك أنه تقدمت إلى وزارة الحربية تقارير من بقية ضباط الآلاى بطلب محاكمة مقدمى العريضة على أمور ذكروها فى تلك التقارير ، فحوكموا وحكم عليهم بالفصل من الآلاى وإحالتهم إلى الاستيداع

---

(١) مذكرات عرابى ص ٢٢٠

(٢) مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ص ١٣٤ و١٤٧ (طبعة أولى) و ١١٨ و ١٢٩ طبعة ثانية

إبعاد الضباط غير الموالين للحركة من الجيش

وسعى عرابى وصحبه من ناحيتهم إلى إبعاد الضباط غير الموالين لهم من مراكزهم . وكان أكثرهم هدفا للاضطهاد البكباشى ألفى افندى يوسف الذى يرجع اليه السبب فى تخلف ألاى العباسية عن اللحاق بالجيش فى ساحة عابدين يوم واقعة قصر النيل ، فقد صار موضع السخط والزراية من بقية ضباط الألاى ، ولم تعد أوامره محترمة وصار مركزه حرجا أمام مرءوسيه . إلى أن اجتمعوا به يوما وطلبوا اليه فى صراحة تقديم استقالته من خدمة الألاى ، لأنهم لا يرغبون فى بقائه ، فاعترضهم يوزباشى يدعى خليل أفندى على ودافع عنه دفاعا شديداً . فانتهره الضباط وأوسعوه تعنيفا وسبا . ووصل نبأ الحادثة إلى عرابى ، فاستدعى البكباشى وأمره بالاستعفاء من الألاى . فقدم استعفاءه وأحيل إلى الاستيداع ، وأمر عرابى بسجن اليوزباشى خليل افندى على ، فسجن وأحيل إلى الاستيداع أيضا . وأوعز عرابى إلى ضباط الاى القلعة بتقديم عريضة الوزارة بطلب عزل قائدهم محمد بك صدقى بحجة أنه مشتغل بالتفريق بينهم . فعزل وعين بدله الأمير الاى ابراهيم بك حيدر ، وكذلك فعل بقائد ألاى الطوبجية ، حسين بك حسنى التراك . فقد طلب ضباطه عزله . فأجيب طلبهم ، فعزل وعين بدله الميرالاى إسماعيل بك صبرى

طلب زيادة عدد الجيش وإنشاء مجلس النواب

وطلب الضباط زيادة عدد الجيش العامل ، وإبلاغه إلى ١٨٠٠٠ مقاتل ، وإنشاء حصون جديدة ، وقدموا عرائض بذلك ، كما طلبوا فيها إنشاء مجلس نيابى تكون الوزارة مسئولة أمامه مع تخويله حق تقرير الميزانية (١)

---

(١) رسالة لمسيو مونج Monge القائم بأعمال قنصل فرنسا العام فى مصر إلى وزير خارجية فرنسا فى ٣٠ مايو سنة ١٨٨١ — الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٦ وثيقة رقم ١٦

الامتناع عن الذهاب إلى السودان

على أن عرابى وشيعته قد بالغوا فى الاستهانة بكل أمر تصدره الحكومة ، حتى عرضوا فى بعض المواطن مصالح البلاد للخطر ، فمن ذلك أن الحكومة فى عهد وزارة شريف باشا الثالثة أرادت إرسال آلاى طره (الآلاى السودانى) الى السودان لتعزيز قوات الجيش المصرى . وكانت الحاجة تدعو إلى ذلك ، إذ كانت دعوة المهدى قد أخذت فى الظهور وبدأ المهدى يتحدى سلطة الحكومة فى السودان ، ولكن عرابى وصحبه اعتقدوا أن الغرض من إرسال آلاى طره الى السودان تفريق الجماعة العسكرية واضعافها ، قال عرابى فى هذا الصدد : إن القوة التى كانت موجودة فى جهات السودان كانت تكفى لحفظ النظام فيها ، وإنه لم يكن ثمة سبب يدعو الى تعزيزها بالآلاى السودانى (١) . وهذا جهل وخطأ فى التقدير ، يرجع الى أن عرابى لم يكن يعنى كثيراً بمسألة السودان ، ولا يقدر مبلغ حاجة مصر الى ارتباطه بها ، بل كل ما يسترعى نظره من شأن السودان أنه منفى للمغضوب عليهم من الحكومة ، وهذه ناحية ضعف كبيرة فى سياسته ، كما أن عليه جزءا كبيرا من تبعة استفحال ثورة المهدى وما أعقبها من الكوارث ، لأن المهدى ما كان ليتغلب على قوات الحكومة لولا عجزها عن إمداد الجيش المصرى بسبب ارتباك أحوالها وتسلط العرابيين عليها ، ومن أخطائهم التى لا تغتفر أنهم حالوا دون إمداد الجيش المصرى هناك خوفا على وحدتهم أن تضعف ، على أن هذه الوحدة لم تلبث أن تفككت . فلاهم أدوا واجبهم نحو السودان ، ولا هم قاموا به نحو مصر

الامتناع عن العمل فى حفر الرياح

ويقول عرابى : إن الحكومة أرادت استخدام جنود الآلايات فى حفر الرياح التوفيقى الذى كان مزمعا إنشاؤه على أن تزيد مرتبات الضباط والجند الذين استخدموا فى هذا العمل ، ولكنه رأى فى ذلك دسيسة يراد منها تسليم سلاح

---

(١) مذكرات عرابى ص ٢٢٣

الجند وإيداعه مخازن الحربية ، فرفضوا العمل فى الرباح ، وحجتهم أن هذا ليس من شؤون العسكرية ، وأن الحكومة تستطيع أن تشهر حفر الرياح بالمناقصة بين المقاولين

حادثة مقتل الجندى بالاسكندرية

هى حادثة هامة كان لها أثر كبير فى تطور الحوادث ، وبيانها أن الخديو كان يقضى صيف سنة ١٨٨١ بالاسكندرية ، وقد حدث فى ٢٥ يوليه أن عربة لأحد تجار الثغر يقودها سائق أوروبى كانت تسير فى الشارع المؤدى إلى سراى رأس التين ، فصدمت جنديا من فرقة المدفعية (الطوبجية) واصابته إصابة قاتلة ، نقل على أثرها إلى المستشفى وتوفى هناك ، وكان الخديو وقتئذ بالسراى ، فارتأى رفاق القتيل أن يحملوه اليها ، ويلتمسوا من الخديو الاهتمام بمعاقبة الجانى ، وكان هذا العمل بالغاً فى الخروج على النظام ، لأن مثل هذه الحادثة لا ترفع إلى الخديو ، وليس من اللائق بمقامه أن يذهب الجنود إلى قصره حاملين القتيل يعرضونه عليه ، ويطلبون منه معاقبة الجانى ، إذا أن السراى الخديوية ليست مخفر بوليس تحمل اليه جثث القتلى ، وقد دخل الجند السراى فى جلبة وضجة ، وصاحوا طالبين معاقبة الجانى ، فغضب الخديو من الجند ، وأمر بطردهم ، فانصرفوا ، وبعد أيام صدر الأمر بتشكيل مجلس اعسكرى لمحاكمتهم ، فحوكموا ، وصدرت عليهم أحكام بالغة منتهى القسوة ، فقد حكم على الجندى الذى دعا رفاقه الى حمل القتيل الى السراى بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وحكم على رفاقه وهم ثمانية بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات ، وبأن يقضوا مدة العقوبة بليمان الخرطوم ، ثم يكونوا بعد ذلك من أفراد الجيش بالأقطار السودانية ، وأقر الخديو الحكم ونفذ فى المحكوم عليهم ، وسيقوا إلى السويس ومنها الى سواكن ثم الى الخرطوم

كان لهذا الحكم الشديد وقع أليم فى النفوس ، وكتب عبد العال بك حلمى تقريراً الى وزير الحربية (البارودى) يشكو فيه من قسوته ، وذكر بعض الحوادث التى تجرى فى ألايه ، والدسائس التى لا تنقطع ، وقارن بين قسوة الحكم فى هذه الحادثة وإنفاذه ، وبين ما عومل به التسعة عشر ضابطا الذين خرجوا عن الطاعة واكتفى باحالتهم الى الاستيداع

استقالة البارودى

وتعيين داود باشا يكن وزيراً للحربية

رفع وزير الحربية هذا التقرير الى الخديو ، فاستاء من ذلك وعده تطاولا على



داود باشا يكن

وزير الحربية فى أواخر عهد وزارة رياض باشا

مقامه، وغضب على البارودى ،واعتزم إقصاءه عن وزارة الحربية،واستدعى الوزراء بالتلغراف من القاهرة ، فوفدوا إلى الاسكندرية واجتمعوا بالخديو فى سراى رأس التين ، وتداولوا فى حادثة الجندى القتيل ، وما فعل رفاقه ، وقرر الخديو أن بقاء البارودى فى وزارة الحربية هو منشأ هذه الفوضى ، ولا سبيل الى إعادة النظام إلا بعزله ، فلم ير البارودى بدا من أن يقدم استقالته ، فقبلت فى الحال ، وعين الخديو صهره داود باشا يكن بدله ، ثم أعقب ذلك صدور أمر آخر بعزل أحمد باشا الدرملى

حلمى محافظ العاصمة ، لما كان معروفا عنه من مشايعة الحركة الثورية ، وتعيين عبد القادر باشا حلمى مكانه . وكان مكروها من العرابيين .(١)

قابل عرابى وصحبه هذا التغيير بالانزعاج والتبرم ، وتوجسوا خيفة من عواقب إبعاد البارودى الذى كانوا يطمئنون إليه ، ويركنون إلى إخلاصه ، وتوقعوا شرا مستطيرا من تعيين صهر الخديو على رأس الوزارة التى تملك ناصية الجيش (٢) ، على أنهم كتموا شعورهم ، وأخذوا يتدبرون فيما يجب عليهم عمله للمحافظة على حياتهم بعد هذا التغيير . وذهبوا إلى داود باشا فى ديوان الجهادية ، يهنئونه بمنصبه الجديد ، وطلبوا إليه أن يجعل فاتحة أعماله إصدار قوانين الإصلاحات العسكرية التى وضعتها اللجنة ، فوعدهم بذلك ، ولكنه لم يلبث أن أصدر منشورا أبلغه جميع الألايات نهى فيه الضباط عن اجتماعهم فى المنازل أو فى أحياء المدينة ، ونبه على عدم ترك مراكز الألايات ليلا أو نهارا ، وأنذرهم بأنه إذا وجد اثنان منهم أو أكثر مجتمعين معاً فى المدينة فسيجرى ضبطهم بيد رجال الضبطية واعتقالهم ، وأن كل من تكلم منهم مع آخر فى الأمور السياسية يسجن بالقلعة ، وشدد على الضباط فى اتباع هذه الأوامر وأخذ يراقب تنفيذها ، فيذهب بنفسه ليلا إلى مراكز الألايات ليتحقق من تنفيذ أوامره ، وبث عبد القادر باشا حلمى محافظ العاصمة الجديد العيون والجواسيس على منازل رؤساء الحزب العسكرى وخاصة عرابى وعبد العال وأحمد بك عبد الغفار ، لمنع اجتماعاتهم ، فارتاعوا من ذلك ولزموا ألاياتهم

كان الغرض من صدور هذه الأوامر تفريق اجتماعات الضباط ، إذ كانت هذه الاجتماعات الوسيلة العملية لتبادلهم الآراء والأفكار ، وتعاهدهم على التضامن واتحاد

---

(١) هو عبد القادر باشا حلمى الذى صار فيما بعد حكمدارا للسودان وأبلى البلاء الحسن فى تثبيت سلطة الحكومة المصرية وقمع ثورة المهدى ، وأقصته السياسة الانجليزية عن منصبه فى أوائل عهد الاحتلال

(٢) يقول المسيو سنكفكس قنصل فرنسا العام بمصر فى رسالته إلى وزير خارجية فرنسا عن تعيين داود باشا وزيرا للحربية : إنه يمثل الخديو معنويا — الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ٢١

الكلمة ، واتفاقهم على الخطط التي يتبعونها لحفظ كيانهم وتحقيق مطالبهم . فداود باشا يكن قد حقق بهذه الأوامر المخاوف التي ساورت عرابي وصحبه من تعيينه وزيرا للحربية بدلا من البارودي ، قال عرابي في هذا الصدد : « ولما كانت تلك الأوامر مخالفة للقوانين العسكرية ومهينة للشرف العسكري فقد ردت إليه من طرف أمراء الألايات » ، ومعنى ذلك أنهم أصروا على نقضها وعدم العمل بها . وكان هذا منتظراً . لأنه لا يكفي أن يصدر وزير الحربية مثل هذه الأوامر لتكون موضع الاحترام والتنفيذ ، بل يجب أن يكون للحكومة من الهيبة والقوة ما يكفل تنفيذها . والواقع أنه منذ الساعة التي هجم فيها الجنود على قصر النيل في أول فبراير سنة ١٨٨١ وأطلقوا سراح عرابي وصحبه وأخرجوهم من السجن وأكرهوا عثمان باشا رفقي على الهرب ، ثم أكرهوا الخديو بعد ذلك على عزله من منصبه ، من هذا اليوم سقطت هيبة الحكومة ، فلم يعد في استطاعتها أن تأخذ الجيش بالقوة ، لأن قوتها لم يكن قوامها إلا ذلك الجيش نفسه ، فلما خرج زمامه من يدها أصبحت عديمة الحول والقوة ، ولم يكن خافياً أن الجيش بضباطه وجنوده قد صار إلى جانب عرابي . فإن الدعوة التي قام بها وهي تخويل الضباط الوطنيين حقوقهم ، ومساواتهم بالعنصر الشركسي ، هي دعوة محببة إلى نفوس الجند والضباط ، وانتصاره الأول في واقعة قصر النيل . وإكراهه الخديو على إجابة مطالبه الأولى ، قد زاد من نفوذه ، وجعل الضباط المترددين ينضمون إليه ، لأن انتصار الزعيم في خططه من أعظم العوامل في نجاح دعوته ، وتأييد الناس له والتفافهم حوله ، هذا فضلا عن أن ضباط الجيش وجنوده قد لمسوا ثمار الحركة التي قام بها عرابي ، فإن أول ما عمله محمود سامي باشا البارودي حين تولى وزارة الحربية زيادة رواتب الضباط والجند ، فمثل هذا العمل من شأنه أن يزيد الجيش التفافا حول عرابي ، أضف إلى ذلك أن معسكر الحكومة كان منقسما على نفسه ، فالخديو لم يكن مخلصا للوزارة ، ولا لرياض باشا ، وكان ينقم منه أنه لا يرجع إليه في كليات الأمور وجزئياتها ، وكان يميل في خاصة نفسه إلى أن يستبدل به وزيراً يخضع لأوامره ، ويكون آلة في يده ، ومن هنا جاء اتصاله بزعماء الضباط بوساطة علي بك فهمي قائد الآلاي الأول (آلاي الحرس) ، فقد

كان على فهمى موضع ثقة الخديو ، إذ كان متزوجا من سيدة شركسية . فتظاهر الخديو وقتا ما بالعطف على الضباط نكاية برياض ، وجعل من على بك فهمى واسطة فى إبلاغ هذا العطف إلى زعمائهم . ولكن هذا العطف لم يصل إلى درجة الاتفاق على تدبير مظاهرة ٩ سبتمبر كما يقول جون نينه(١) بل كان عطفا غير محدد ولا مستقر ، يقضى به الخديو أحيانا حين كان يضيق صدره عن احتمال رياض فى الوزارة . ويقول عرابى توضيحا لهذه الحالة النفسية إن رسالة الخديو له على لسان على فهمى مقصورة على هذه الكلمات : « أنتم ثلاثة جنود وأنا رابعكم »(٢) وهذا ما جعل عرابى يعتقد يوم واقعة عابدين أن الخديو فى جانب الضباط لرغبته فى التخلص من رياض (٣) . ولم يكن الخديو فى تظاهره حينا بالعطف على حركة الضباط بعيد النظر فى العواقب ، بل كان محدود الفكر ، ضعيف الرأى ، إذلم يقدر أن إضعاف مركز رياض باشا هو إضعاف لمركزه هو

ولم يكن خافيا على العرابيين ماصار اليه معسكر الحكومة من الضعف والانقسام ، ولذلك لم يترددوا حين رأوا الحكومة تتنكر لهم ان يعالنوها بالثورة ، فقد روى عرابى فى مذكراته أن مأمور الضبطية الجديد (المحافظ) أحاط منازل الزعماء بالعيون والجواسيس ، وأخذ فى تدبير المكايد لقتلهم غيلة . ولم يكن هذا بعيد الاحتمال ، فان مافعله الخديو إسماعيل فى اسماعيل باشا صديق المفتش وقتله غيلة لم يكن خافيا على أحد . فذهب عرابى وصحبه الى اسماعيل راغب باشا ، الذى عرف بحسن السياسة وكمال الاقتدار على تذليل المصاعب كما يقول عرابى عنه ، ليستشيروا برأيه ، وعرضوا عليه الموقف من كل وجوهه . فسألهم عن مبلغ استعدادهم ، وعما يمكن أن يحشدوه من العساكر ، وعن مقدار الأسلحة والذخائر الموجودة فى المخازن والآلايات ، ثم أشار عليهم بإرسال بلوك من العساكر لقتل الخديو . وأظهر استعداده لأن يقودهم بعد ذلك ، بما أوتى من الحكمة وأصالة الرأى .

---

(١) فى كتابه (عرابى باشا) ص ٤٠ (٢و٣) بلنت التاريخ السرى للاحتلال ص ٣٥٠

هكذا ذكر عرابى تلك الرواية فى مذكراته ص ٢٢٦ ، قال : « فعلمنا مبلغ حكمته واستعذنا بالله من شر رأيه ، لأننا لم نرد إلا الإصلاح بالتى هى أحسن ، ولأن ذلك العمل الفظيع كان ضد مبادئنا على خط مستقيم »

فمثل راغب باشا . ولم يكن من المتهورين ، ولا من دعاة الثورة ، لا يمكن أن يبدو منه هذا الرأى غير المشروع إلا إذا عرف مبلغ ماوصلت إليه الحكومة من الضعف والانحلال

الفصل الرابع

أوج الثورة

واقعة عابدين - ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١

مقدمات الواقعة

لم يكن لواقعة قصر النيل أثرها فى الجيش فحسب، بل كان لها أثر بالغ فى الأمة ، إذ جعلت لعرابى مكانة كبيرة فى البلاد . وأخذت الألسنة تلهج باسمه وتمتدح شجاعته وإقدامه . والواقع أن الحادثة فى ذاتها وما تنطوى عليه من الجرأة على الحكومة ، وكسر شوكتها، وإطلاق سراح المسجونين، وعزل وزير الحربية عثمان باشا رفقى الذى كان موضع سخط الضباط الوطنيين ، وتعيين وزير يعطف عليهم ويؤيدهم ، ثم الإصلاحات التى قام بها البارودى، وأخصها زيادة رواتب الضباط والجند، كل هذه الأعمال جعلت من عرابى زعيما قوميا اتجهت اليه الأنظار لتحقيق أمانى الشعب، ولم يكن الجيش يصدر عن أفكار وعواطف تخالف أفكار الجماهير ، بل كان فى واقع الأمر يمثل الأمة فى أفكارها ونفسيتها ، فهو أول شىء طبقة من صميم الأمة ، وضباطه وجنوده متصلون بها بروابط القرابة والدم ، وكانوا يمثلون الأمة من هذه الناحية ومن كونهم جاءوا من مختلف نواحى المديريات ، وكانت المظالم التى شكا منها زعماء الجيش تشبه المظالم التى كانت البلاد تشكو منها ، ولم يكن الناس راضين عن الحكومة وسياستها ، بل كانوا يتبرمون بمظالم الحكام وينقمون من الوزارة استسلامها للنفوذ الأجنبى وخضوعها لأوامر القناصل ومحاباتها الموظفين الأجانب فى مصالح الحكومة وتمييزها اياهم بالرواتب الكبيرة والمزايا العديدة. فلا غرو أن اغتبط الناس بتحقيق مطالب الجيش ، وذاع فى البلاد اسم عرابى كمنقذ للأمة من المظالم ، ومحقق للآمال ، وقد لقى عرابى عطفاً وتأييداً من جميع الطبقات، وفى مقدمتها العلماء

والأعيان وعمد البلاد ومشايخ العربان، وأخذ هو يبث أفكاره بينهم ليكونوا عدته وحزبه . ويتأهب للقيام بحركة جريئة توطد نفوذه وسلطانه، ويطمئن بها على حياته وحياة صحبه الموالين له فى الجيش ، وهى المطالبة بتأليف المجلس النيابى ، مع إسقاط وزارة رياض باشا، أو بعبارة أخرى إحداث انقلاب فى نظام الحكم، وإحلال حكم الشورى محل الحكم الاستبدادى

قال عرابى فى مذكراته يصف استعداده لهذه الحركة : « ثم أخذت فى نشر أفكارى بين علماء الأمة وأعيانها وعمد البلاد ومشايخ العربان طالبا منهم مساعدتى فى حفظ الأمن والراحة العمومية حتى نتفرغ للنظر فى مصالح البلاد ، وتتوفر على انتشالها من وهدة الاضمحلال وهاوية التلاشى التى سقطت فيها أو كادت بتفريط الحكومة فى حقوق الأمة، وبيعها كثيراً من الأراضى للأجانب مع تعيين كثير منهم فى إدارات الحكومة ومصالحها بالمرتبات الفادحة . وسعيها فى رفع الأحجار الطبيعية الموجودة فى بوغاز الاسكندرية، وغير ذلك مما كان ينذر بأوخم العواقب، ثم أبنت لهم أن سكوتنا عن حفظ حقوقنا عجز وجبن فاضح ومشاركة للحكومة فى التفريط فى وطننا العزيز، وأفضيت إليهم بأننا قد اعتمدنا على البارى سبحانه وتعالى فيما اعتزمناه من منع كل ما من شأنه الإجحاف بحقوقهم ، وسبيل ذلك إسقاط الوزارة الحاضرة التى لاتريد بالبلاد خيرا ، وتشكيل مجلس نواب يعهد إليه فى الوصول بنا إلى الحرية المنشودة ، وختمت المنشور بطلب مساعدة أبناء البلاد وتأييدهم ، وبناء على ذلك وفدت علينا الوفود من جميع أنحاء القطر ، وسلمتنا عرائض النيابة عنها ، وفوضت إلينا العمل لما فيه سعادة البلاد وخلاصها من براثن رجال الاستبداد ، معلنة تضامنها معنا فى كل ما نقوم به من أعمال الإصلاح وما ينتج عنها من النتائج » (١)

ولما اطمأن عرابى إلى أن الجيش فى قبضة يده ، والأمة تناصره ، شرع فى إحداث الانقلاب الذى كان يرجوه فى نظام الحكم ، أو بعبارة أخرى أخذ يتأهب لمتابعة الثورة التى بدأها يوم أول فبراير سنة ١٨٨١

وكانت الحكومة من ناحيتها تدفعه إلى الثورة دفعاً ، بما بدا منها من الحركات

---

(١) مذكرات عرابى ص ٢٢٩، وجاء فى كتاب مصر للمصريين ج ٤ ص ٩٠ ملخص النشرة التى أرسلها عرابى إلى الأعيان فى هذا الصدد وهى لاتخرج عما ذكره عرابى فى مذكراته

العدائية التي قصدت منها تفريق شمل زعماء الجيش وضباطه تمهيداً للتنكيل بهم ، فهي أولا لم تصدر القوانين العسكرية الجديدة التي وضعتها لجنة الإصلاح المتقدم ذكرها، وكان هذا إخلالا بوعدها في تحسين حالة الضباط والجنود ، وبرهاناً على سوء مقاصدها نحو الجيش. واشتدت هذه المقاصد ظهوراً من يوم عودة الخديو من مصيفه بالاسكندرية إلى العاصمة ، وكأنما كان مجيئه نذيراً بإنفاذ خطة الحكومة في القضاء على نفوذ الحزب العسكري

دبرت هذه الخطة في الاسكندرية أثناء مصيف الخديو بها ، فقد خيل إليه أنه استمال جنود ألاى الحرس وضباطه ، وعلى رأسهم على بك فهمي ، وجعلهم عدته في إنفاذ أوامره ، واستمال اليه أيضاً قائد ألاى الاسكندرية (حسين بك مظهر) . فاعتزم نقل الألاى المذكور إلى القاهرة ليكون له في العاصمة ألايان تحت طاعته

لم يكد الخديو يصل إلى العاصمة حتى أخذ ينفذ خطته ، وقوامها تفريق وحدات الجيش ، ونقل الفرق الموالية للحزب العسكري من العاصمة لكي يستبدل بها فرقا أخرى موالية للخديو ، فأصدر داود باشا يكن وزير الحربية أمراً بأن ينقل الألاى الثالث من المشاة (ألاى القلعة) الذي كان يرأسه ابراهيم بك حيدر إلى الاسكندرية بدلا من ألاى الاسكندرية (الألاى الخامس) ، وأن يأتي هذا إلى القاهرة مكانه ، فلما علم ضباط الألاى الثالث بهذا الأمر اضطربوا له وأوجسوا شراً من عواقبه . وذهبت بهم الظنون والوساوس كل مذهب ، وخشوا أن يكون غرض الحكومة الانتقام منهم والتنكيل بهم ، وكانت الظروف مؤيدة لظنونهم ، وسرت بينهم إشاعة أن في نية الحكومة إغراقهم في كوبرى كفر الزيات حين سفرهم بالقطار إلى الاسكندرية ، وعادت إلى أذهانهم حادثة إغراق الأمير أحمد باشا رفعت ابن ابراهيم باشا في كفر الزيات في عهد سعيد باشا (١)

---

(١) تتلخص هذه الحادثة في أن سعيد باشا أقام بالاسكندرية سنة ١٨٥٨ حفلة دعا إليها أمراء البيت الخديوي ، فلبوا الدعوة ومن بينهم الامير أحمد باشا رفعت ، وفيما كان الاميران عبد الحليم وأحمد رفعت عائدين إلى القاهرة بقطار خاص مع حاشيتيهما سقطت العربة التي تقلهما في النيل عند كوبرى كفر الزيات ، فغرق الأمير أحمد رفعت ونجا الأمير عبد الحليم ، وكان لهذا الحادث ضجة كبيرة ، إذ ذهبت أقوال الناس فيه مذاهب شتى ، وقيل ان سقوط العربة في النيل كان متعمداً لإغراق الأميرين

واتفقت كلمة ضباط الآلاى على رفض الإذعان لأمر وزير الحربية ، والامتناع عن مغادرة القلعة . فلما جمع ابراهيم بك حيدر قائد الآلاى ضباطه وتلا عليهم أمر الوزير أعلنوا اجمعا أنهم يرفضون الإذعان له ، فكتب إلى وزير الحربية يخبره بذلك . واعتزم عرابى وصحبه تحريك الجيش والسير به إلى سراى عابدين فى شكل مظاهرة عسكرية لإملاء إرادتهم على الخديو ، لكى يضعوا حداً للحالة القلقة التى وصلت اليها البلاد . ولإحداث الانقلاب الذى أرادوه

المظاهرة العسكرية فى ميدان عابدين

اتفقت كلمة زعماء الضباط على إقامة المظاهرة العسكرية أمام سراى عابدين يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ووضعوا لها خطة محكمة ، وهى حضور جميع الآلايات الجيش المرابطة بالقاهرة إلى ميدان عابدين فى أصيل ذلك اليوم . لتقديم طلبات الأمة إلى الخديو . وقوامها إسقاط الوزارة ، وتأليف المجلس النيابى ، وزيادة عدد الجيش ، فخاطب عرابى جميع الآلايات المشاة والفرسان والمدفعية الموجودة وقتئذ بالعاصمة لموافاته بميدان عابدين فى الساعة العاشرة (عربى) (١) عصر يوم الجمعة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ (١٥ شوال سنة ١٢٩٨هـ) ، لعرض طلباتهم على الخديو . وأرسل إلى وزير الحربية يبلغه أن يخبر الخديو بأن جميع الآلايات ستحضر إلى ساحة عابدين فى الساعة المذكورة ، لعرض طلبات عادلة تتعلق بإصلاح البلاد وضمان مستقبلها . وأرسل أيضاً الى قناصل الدول يطمئنهم أن لاخوف على رعاياهم من هذه المظاهرة . لأنها مقصورة على أحوال البلاد الداخلية

محاولة الخديو منع المظاهرة

فلما وصل كتاب عرابى إلى وزير الحربية أبلغه من فوره إلى الخديو ، فاضطرب له وخشى مغبة هذه المظاهرة المسلحة ، فاستدعى فى الحال رياض باشا رئيس

---

(١) الساعة الرابعة أفرنجى مساء

الوزارة ، وفاوضه فى الأمر بحضور أحمد خيرى باشا رئيس الديوان الخديوى والجنرال استون باشا رئيس أركان حرب الجيش ، فاتفقت كلمتهم على محاولة إقناع قواد الألايات بالعدول عن هذه المظاهرة . واتخذوا للإقناع وسيلة تدل فى ذاتها على اضطراب مركز الخديو ، وما وصل إليه من الضعف ، فقد أوفد أولا طه باشا لطفى ياوره إلى عرابى وصحبه ليعدلوا عن عزمهم ، فذهب طه باشا إليهم وسألهم عن مقصدهم من المظاهرة ، وحاول إقناعهم بالعدول عنها ، فألفى منهم إصراراً على عزمهم ، وأجابوه بأنهم يريدون « عرض طلبات عادلة لا بد منها لضمان حرية الأمة وسعادتها » ، فعاد أدراجه وأبلغ الخديو بما رأى وسمع ، فاعتزم الخديو إقناع رؤساء الجند بنفسه ، فذهب ومعه رياض باشا وأحمد خيرى باشا الى مركز آلاى الحرس بقشلاق عابدين ، وجمع الضباط والعساكر وخاطبهم برفق ولين قائلا : « أنتم أولادى وحرسى الخصوصى ، فلا تتبعوا التعصب الذميم ، ولا تقتدوا بأعمال الألايات الأخرى » ، فأجابوا بالسمع والطاعة ، وتظاهر على بك فهمى قائد الألاى بالخضوع والبقاء على ولائه للخديو ، ولكنه كان يضمر غير ما يظهر ، وأمره الخديو أن يوزع العسكر على نوافذ السراى وأبوابها من الداخل ليحموها ويتخذوا منها متاريس لهم عند الاقتضاء ، ففعل ، وبعد أن أتم توزيع جنود الحرس على السراى ، ذهب الخديو يصحبه رياض باشا وخيرى باشا إلى القلعة ليحاول إقناع الألاى الثالث بالعدول عن الاشتراك فى الحركة ، ولما وصل وجد الألاى مصطفاً تحت السلاح متأهباً للزحف على ميدان عابدين ، ينتظر صدور الأمر ليتحرك ، فاستدعى الخديو ضباط الألاى ، ووبخهم على مخالفة الأوامر الصادرة اليهم ، فأنكروا المخالفة ، فسأل ابراهيم بك حيدر قائد الألاى عن السبب فى هذه الحركة ، فأجابه ان البكباشى (فوده أفندى حسن) هو الذى أغرى الضباط بالمخالفة ، وكان فوده أفندى على مقربة من رياض باشا ، فأمسكه هذا من طوقه وقال له : « أمثلك يعارض أوامر الحكومة ويمنع تنفيذها ؟ »

وهنا ظن الجنود والضباط أن الخديو يريد شراً بالبكباشى ، فهاجوا ، وانبرى اليوزباشى محمد أفندى السيد فأمر حملة الأبواق (البروجية) بأن يعلنوا الجنود بتركيب

السلاح على رؤوس البنادق ، فضربوا نوبة (سونكى ديك) ، فأسرع العسكر إلى تركيب السنك فى رؤوس بنادقهم ، وأحاطوا بالخديو ورياض باشا صارخين (اترك البكباشى) . فأمر الخديو بتركه ، وقال للبكباشى : « مر العسكر بأن يتفرقوا عنا يابكباشى » فأمرهم بالعودة إلى صفوفهم [1] ، وأخذ الخديو يخاطب الضباط والجند قائلا : « ألست خديويكم؟ ألست ولى أمركم؟ هل تأخر لأحد منكم راتب أو نقصت له مؤونة أو حرم من حقه فى ملبس أو نحوه ؟ فلم جهرتم بالعصيان وخالفتم أوامرى ؟» فأجابوه بقولهم : «نحن جميعاً مطيعون لأوامر ولى نعمتنا ، ولكن قيل لنا إن الغاية من الأمر بسفرنا هو إغراقنا فى النيل عند مرورنا فوق كوبرى كفر الزيات » . (٢)

ووجد الخديو أن لا فائدة ترجى من إقناع هذا الآلاى ، فتركه وانصرف . وأراد أن يبذل محاولة أخرى لإقناع آلاى العباسية ، فقصد اليه من طريق الجبل يصحبه رياض باشا ، وخيرى باشا ، ولما وصل إلى مركز الآلاى طلب حكمداره (عرابى بك) فلم يجده ، وأخبره اليوزباشى حكمدار الخفر بأنه توجه بالآلاى جميعه ومعهم آلاى الطوبجية الذى كان يتولى رياسته اسماعيل بك صبرى بمدافعه وذخيرته الى ميدان عابدين منذ ساعة ، فعلم الخديو أن الجند لا بد قد وصلوا ، أو على وشك الوصول الى الميدان . فقفل راجعاً الى السراى ومعه رياض باشا وخيرى باشا ، ودخلها من الباب الخلفى (الباب الشرقى المسمى باب باريس) وصعد الى ديوانه

أما الآلاى السودانى (آلاى طره) فقد تحرك بقيادة قائده عبد العال بك حلمى فى الموعد المضروب ، وقصد إلى ميدان عابدين من طريق المنشية ، فلما وصل إلى ساحة المنشية أمر العسكر بالاستراحة قليلا لكى ينظفوا ملابسهم من الغبار ويستريحوا من وعثاء المسير ، وهناك بلغه خبر ذهاب الخديو إلى القلعة ، فاصطحب بلوكين من آلايه ، وصعد إلى القلعة ليستطلع جلية الأمر ، ووقف على السبب الذى دعا الخديو إلى ترك سرايه والمجىء إلى القلعة فى الوقت الذى حدده زعماء الجيش لعرض مطالبهم ومطالب الأمة عليه ، فلما وصل عبد العال حلمى إلى مركز الآلاى

---

(١) مذكرات عرابى ص ٢٣٣

(٢) مذكرات الشيخ محمد عبده — تاريخ الأستاذ الامام للسيد محمد رشيد رضا ج١ ص ٢٢١

علم بما حدث ، وبحبوط مسعى الخديو فى محاولاته . وكان الوقت قد حان الذهاب إلى ميدان عابدين ، فنزل من القلعة وخلفه الآلاى الثالث جميعه بقيادة البكباشى فوده حسن المتقدم ذكره ، وقد تولى قيادة الآلاى لتخلف حكمداره ابراهيم بك حيدر الذى امتنع عن الاشتراك فى المظاهرة

احتشاد الجيش فى ميدان عابدين

احتشد الجيش فى الموعد المضروب فى ميدان عابدين ، وكان أول من حضر إلى الميدان آلاى الفرسان (السوارى) بقيادة أحمد بك عبد الغفار . ولعله بادر بالحضور . لأنه كان من أول الناقمين من النظام القديم . إذ فصله وزير الحربية الأسبق (عثمان باشا رفقى) لغير ما سبب ، ثم جاء عرابى ممتطيا جواده شاهراً سيفه ، يقود آلاى العباسية ويصحبه آلاى المدفعية (الطوبجية) يقوده اسماعيل بك صبرى ، ومعه المدافع بذخيرتها ، وكانت بطاريات المدافع تتخلل أورطة المشاة أثناء المسير . ولما وصل عرابى تفقد على بك فهمى فلم يجده . وأخبره بعض الضباط أنه وزع آلاى الحرس داخل السراى ، ومعه كمية وافرة من الذخيرة . وأنه على استعداد الدفاع عنها إذا مست الحاجة ، فبعث اليه من فوره بالملازم محمد افندى على يستدعيه ، فحضر على بك فهمى ، فسأله عرابى عن سبب جعله العسكر على أبواب السراى ومنافذها من الداخل ، ولم يكن هذا اتفاقهم من قبل ، فطمأنه على بك فهمى ، وقال له : « إن السياسة خداع » ، أى أنه لم يفعل ذلك إلا لمخادعة الخديو ، وأنه باق على عهده ، فطلب اليه عرابى أن يسحب الآلاى من السراى ويأخذ مكانه فى الميدان ، ففعل ، وأمر بخروج الآلاى من السراى ، فخرج منها الجند جميعاً ، واصطفوا إلى جانب إخوانهم فى المكان المعين لهم من الدائرة . ثم تم ترتيب آلاى المدفعية والفرسان والمشاة على شكل مربع ، وجاء بعد ذلك الآلاى الثانى من من قصر النيل يقوده بعض ضباطه وهم احمد افندى صادق اليوزباشى . وأحمد افندى عبد السلام . ورسول افندى اليوزباشى ، وذلك لامتناع قائده الميرالاى محمد بك شوقى والبكباشية عن الاشتراك فى الحركة ، ثم جاء الآلاى الثالث قادماً من القلعة ، بقيادة البكباشى فوده افندى حسن . والآلاى السودانى قادماً من طره

بقيادة عبد العال بك حلمى ، ثم أورطة المستحفظين يقودها القائمقام ابراهيم بك فوزى ، وبذلك اكتمل الجيش فى ميدان عابدين . إذ لم يبق ألاى من الألايات المرابطة بالعاصمة إلا حضر إلى الميدان . وبلغ عدد الجنود المحتشدين فى الميدان نحو أربعة آلاف بأسلحتهم ومدافعهم[1] . وغصت أطراف الميدان بالجموع الحاشدة من الناس الذين جاءوا ليشهدوا هذا المنظر . وامتلأت نوافذ البيوت المجاورة للسراى وأسطحتها بالنظارة ، وكان الموقف رهيباً . لأن مجيء الجيش متهدداً متوعداً ، واحتشاده بأسلحته وذخائره ومدافعه أمام السراى الخديوية ، يحاصرها ويسد المسالك على من فيها ، كل ذلك خليق بأن يفزع الخديو ووزراءه . وخاصة بعد أن رأى أن حرسه الخاص قد تخلى عنه فى هذه الساعة العصيبة ، وانضم إلى الجيش الثائر

كان الخديو كما أسلفنا قد عاد إلى السراى ودخلها من الباب الشرقى وصعد إلى ديوانه ، وشهد تجمع الجنود فى الميدان ، وكان الوزراء قد توافدوا على السراى . وجاء أيضاً بعض قناصل الدول ، والسير أوكلن كولفن المراقب المالى الانجليزى . فشهدوا هذا المنظر الذى لم يألفوا مثله فى مصر من قبل

نزول الخديو الى الميدان

وقد ظن الخديو أنه لو نزل إلى الميدان فان ما له من الهيبة التقليدية فى نفوس الرعية والجند يصد الجيش وضباطه عن التمرد . فنزل من السراى إلى حيث رؤساء الجند ، يصحبه المستر كوكسن Cookson قنصل انجلترا فى الاسكندرية ، وكان نائباً عن القنصل العام السير إدوار مالت لغيابه بالإجازة ، والسير أوكلن كولفن المراقب المالى الانجليزى ، وبعض عساكر الحرس الخاص ، فلما توسط الميدان نادى عرابى ، فجاءه راكباً جواده شاهراً سيفه ، وخلفه نحو ثلاثين ضابطاً شاهرى السيوف . فلما دنا من الخديو صاح به أحد رجال الحرس : أن ترجل واغمد سيفك ، ففعل ثم أقبل عليه ، وهنا يقول عرابى : إن المستر كوكسن أشار على

---

(١) إحصاء جريدة الوطن عدد ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١

الخديو بأن يطلق عليه مسدسه ، ولكن الخديو لم يعمل بإشارته وقال له : « أفلا تنظر إلى من حولنا من العسكر » ؟ أى أنه خشى مغبة العمل بنصيحة المستر كوكسن . والواقع أنها نصيحة لاتنم عن اخلاصه للخديو ، ولا حسن قصدمن المستر كوكسن . فلو أن الخديو أمكنه أن يقتل عرابى فى هذه اللحظة لما أمن على حياته من الجند والضباط

أما ما فعله الخديو فى هذه المواجهة فانه صاح بالضباط الذين جاءوا خلف عرابى : أن اغمدوا سيوفكم ، وعودوا إلى بلوكاتكم ، فلم يفعلوا ، وظلوا وقوفاً فى أماكنهم ، وكانوا كحرس خاص لعرابى ، فلم يغادروه حتى انتهى الحوار بينهما .

مطالب عرابى

ولما وقف عرابى أمام الخديو وحياه التحية العسكرية خاطبه الخديو : قوله « ماهى أسباب حضورك بالجيش إلى هنا » ؟

فأجابه عرابى : جئنا يا مولاى لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة. وكلها طلبات عادلة

فقال الخديو : وما هى هذه الطلبات ؟

فأجابه : هى عزل رياض باشا ، وتشكيل مجلس النواب ، وإبلاغ عدد الجيش إلى العدد المعين فى الفرمانات السلطانية

فقال الخديو : كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها ، وأنا خديو البلد وأعمل زى ما أنا عاوز ، فقال عرابى : ونحن لسنا عبيداً ولا نورث بعد اليوم[1]

---

(١) هذا الحوار هو الذى استخلصناه من متعدد الروايات ، وقد أضاف الشيخ محمد عبده إلى طلبات عرابى طلباً رابعاً، وهو عزل شيخ الاسلام الشيخ محمد العباسى المهدى (ص٢٢٢ من تاريخ الأستاذ الامام ج ١) ، ولكن عرابى لم يذكره فى مذكراته (ص٢٣٦) ونفاه فى مذكراته المخطوطة . وكذلك شفيق باشا، وقد كان شاهد عيان للواقعة (ص ١٢٠ من مذكرات شفيق باشا) =

فلما وصل الحوار إلى هذا الحد أشار المستر كوكسن على الخديو بالرجوع إلى السراى لافتاً نظره إلى سوء المغبة ، اذا زادت المناقشة عن هذا الحد ، فرجع الخديو ومن كان بمعيته الى داخل السراى

ثم عاد منها المستر كوكسن ومعه السير أوكلان كولفن ، وخاطب عرابى كرسول من قبل الخديو قائلا : ان عزل الوزارة من خصائص الخديو ، وطلب تشكيل مجلس النواب ليس من حقوق الجهادية ، وزيادة الجيش لا لزوم لها ، لأن مالية الحكومة لاتساعد على ذلك

فقال عرابى : اعلم ياحضرة القنصل أن طلباتى المتعلقة بالأهالى لم أعمد إليها إلا لانهم أقامونى نائبا عنهم فى تنفيذها بوساطة هؤلاء العساكر الذين هم عبارة عن إخوانهم وأولادهم ، فهم القوة التى تنفذ بها كل مايعود على الوطن بالخير والمنفعة ، وانظر إلى هؤلاء المحتشدين خلف العساكر ، فهم الأهالى الذين أنابونا عنهم فى طلب حقوقهم ، واعلم علم اليقين أننا لانتنازل عن طلباتنا ، ولا نبرح هذا المكان ما لم تنفذ

فقال القنصل : علمت من كلامك أنك ترغب فى تنفيذ اقتراحاتك بالقوة ، وهذا أمر ينشأ عنه ضياع بلادكم وتلاشيها

قال عرابى : كيف يكون ذلك ؟ ومن ذا الذى يعارضنا فى أحوال داخليتنا ؟ فاعلم أننا سنقاوم من يتصدى لمعارضتنا أشد المقاومة إلى أن نفنى عن آخرنا

= وأورد عرابى عن حواره مع الخديو رواية أخرى ، وهى أن الخديو قال له جواباً على طلباته الثلاثة : « كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها وأنا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائى وأجدادى وما أنتم إلا عبيد إحساناتنا » فأجابه عرابى : « لقد خلقنا الله أحراراً ولم يخلقنا تراثاً وعقاراً ، فوالله الذى لا إله إلا هو إننا سوف لانورث بعد اليوم » (ص ٢٣٦ من مذكرات عرابى) ، والرواية التى ذكرناها هى التى سمعها المستر بلنت من عرابى نفسه حين قص له الواقعة (التاريخ السرى للاحتلال ص ١١١) ، فهى إذن أصدق وأدق من رواية عرابى التى دونها فى مذكراته بعد وقوع الحوادث بعدة سنين ، وظاهر على رواية عرابى فى مذكراته أن عليها مسحة التحوير والتعديل تنفخا للكلمات والعبارات ، وهذا ما جعلنا نرجح رواية بلنت لأنها أقرب إلى الواقع وإلى أسلوب الحوار الطبيعى

قال القنصل : وأين هى قوتكم التى ستدافع بها ؟

قال عرابى : عند الاقتضاء يمكن أن نحشد مليونا من العساكر يدافعون عن بلادهم ويسمعون قولى ويلبون اشارتى

فقال القنصل : وماذا تفعل إذا لم تجب إلى ما تطلب ؟

فقال عرابى : أقول كلمة أخرى ، فقال القنصل : وما هى؟ فقال عرابى : لا أقولها الا عند اليأس والقنوط

قبول مطالب عرابى

سقوط وزارة رياض باشا

وهنا انقطعت المخابرات بين الفريقين ، وتداول الخديو فى الموقف مع من كانوا بداخل السراى من وزراء وقناصل وغيرهم ، ومرت ساعة وهم يتداولون . فرأوا أن لابد من الإذعان لمطالب الجند ، لأن الجيش بأكمله يؤيد هذه المطالب ، ولم يكن لدى الخديو أية قوة يعتمد عليها ، فاستقر الرأى على إجابة هذه المطالب تدريجيا ، وأن يبدأ بسقوط الوزارة ، فقدم رياض باشا استقالته إلى الخديو ، وكان هذا أوج الثورة

أبلغ عرابى هذا القرار ، وطلب إليه الخديو قبول إسناد رياسة الوزارة الجديدة إلى على حيدر باشا يكن ، فلم يوافق على ذلك لماله من صلة القرابة بالخديو ، فعرض عليه تعيين محمد شريف باشا رئيساً ، فقبل ، وكان شريف باشا وقتئذ بالاسكندرية ، فاستدعى بالتلغراف للحضور إلى العاصمة

وبعد أن أجيبت مطالب عرابى توجه الى الخديو فى السراى وشكر له إرضاءه مطالب الأمة ، فأقسم إنه مرتاح لما فعل ، وانه وافق على تلك الطلبات بنية صادقة ، فكرر عرابى الشكر والدعاء له ، وأصدر أمره الى الألايات بالرجوع إلى مراكزها ، ما عدا الألاى السودانى فانه قضى ليلته فى ضيافة ألاى الحرس بقشلاق عابدين

البيان الرسمي عن الواقعة

ونشرت الوقائع المصرية في عدد الأحد ١١ سبتمبر سنة ١٨٨١ (١٧ شوال سنة ١٢٩٨ هـ) البيان الآتي :

« في ليلة السبت ١٦ شوال سنة ١٢٩٨ (١٠ سبتمبر سنة ١٨٨١) استعفت نظارة دولتلو رياض باشا فقبل استعفاؤها وكلف دولتلو شريف باشا بتشكيل نظارة جديدة »

ولم يكتف رياض باشا بالاستقالة ، بل رحل إلى أوروبا خوفا على حياته ، فأبحر من الإسكندرية يوم الأربعاء ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، ولم يعد من أوروبا إلا بعد أن شبت الحرب في مصر ، وتبين رجحان كفة الإنجليز في ميدان القتال

الفصل الخامس

وزارة شريف باشا

(الثالثة)

قلنا إن شريف باشا كان بالاسكندرية يوم المظاهرة العسكرية التى أدت إلى سقوط وزارة رياض باشا ، وإنه استدعى بالتلغراف فى ذلك اليوم ، فسافر من محطة (الحدرة) فى قطار مخصوص ووصل إلى القاهرة فجر اليوم التالى (١٠ سبتمبر سنة ١٨٨١) وذهب اليه عرابى بمنزله ، وهنأه برياسة الوزارة الجديدة ، وفاوضه فى أشخاص الوزراء الذين يؤلف منهم وزارته

تردد شريف باشا فى قبول الوزارة

كان طبيعيا أن يتدخل عرابى فى تأليف الوزارة ويكون له رأى فى أشخاصها ، لأنه هو الذى توصل بقوة الجيش الى إسقاط وزارة رياض واختيار شريف باشا ذاته للرياسة ، ولم يكن شريف يجهل ذلك أو يتجاهله ، ولكنه كان رجلا أنوفا ، مستقل الرأى ، حفيظا على كرامته ، لا يقبل أن يتلقى الأوامر من غيره ، فضلا عن أنه كان يشعر فى خاصة نفسه بخطر تدخل الجيش فى السياسة ، وانه إذا استمر هذا التدخل وصار قاعدة متبعة فى إدارة الشؤون العامة ، فانه يؤدى إلى فساد الأداة الحكومية ، ويفضى إلى إنشاء دكتاتورية عسكرية لا يؤمن معها عدل أو حرية أو دستور ، ولذلك اجتهد فى وضع حد للتدخل العسكرى فى شؤون الحكومة كما سيجىء بيانه

أما فيما يتعلق باختيار أعضاء وزارته ، وتدخل عرابى فى هذا الصدد ، فان هذا التدخل جعله يتردد أياما فى قبول رياسة الوزارة ، فقد رغب اليه عرابى أثناء المقابلة الأولى فى اختيار محمود سامى باشا البارودى للحربية ، ومصطفى فهمى باشا للخارجية ، لما يعلمه من ميلهما الى العدل والحرية ، كما يقول عرابى فى مذكراته ، ولم يكن

هذا اعتقاد شريف باشا فيهما ، وقد صارح عرابى أنه لا يقبل اشتراكهما معه فى الوزارة ، لأنهما حين كانا عضوين فى وزارته الثانية التى ألفها فى أول عهد الخديو توفيق تعاهدا وإياه كما تعاهد سائر الوزراء على أنه اذا رفض الخديو الموافقة على تشكيل مجلس النواب استقالت وزارته على أن لا يشترك أحد من أعضائها فى الوزارة التى تخلفها ما لم يقبل الخديو تشكيل المجلس النيابى ، فنكث البارودى ومصطفى فهمى عهدهما . قال شريف باشا فى هذا الصدد مخاطبا عرابى : « انى لا أقبل أن يكون فى وزارتى محمود سامى ولا مصطفى فهمى ، لأنهما لم يوفيا بالعهد الذى تعاهدنا عليه من قبل . فقد اتفقنا على أنه إذا رفض الخديو الموافقة على تشكيل مجلس النواب استقالت وزارتنا ، ولا يشترك أحد منا بعد ذلك فى الوزارة الجديدة ، ولكنهما نكثا العهد وقبلا الدخول فى وزارة رياض باشا ، التى قامت بعد وزارتنا والتى سقطت بالأمس . لذلك لا أستطيع أن أشتغل معهما » (١)

ولكن عرابى كان حريصا على إسناد وزارة الحربية إلى البارودى ، لما ثبت من ولائه للحركة وإخلاصه للجيش ، ولم ينس أنه على يده حين تولى وزارة الحربية أجيبت مطالب العرابيين الأولى ، وهى زيادة رواتب الضباط والجند وتأليف لجنة لإصلاح القوانين العسكرية ، وأن الخديو قد أقصاه بعد ذلك من وزارة الحربية لإخلاصه للحزب العسكرى . أما مصطفى فهمى فكان عرابى يميل إلى تقليده وزارة الخارجية لما كان يتظاهر به من الإخلاص للحركة ، على أنه لم يبد منه أى عمل إيجابى يدل على هذا الإخلاص ، وكل ما عرف عنه أنه من يوم أن اشترك فى مقتل إسماعيل باشا صديق على عهد الخديو إسماعيل ملىء قلبه رعبا من هول هذا الحادث ، ونفرت نفسه من استبداد الخديويين (٢) ، ومن هنا اطمأن له العرابيون ، وأراد عرابى أن يقنع شريف بقبول مرشحيه ، فقال له « ان لكل وقت حكما ، وانى واثق بحبهما

---

(١) مذكرات عرابى ص ٢٣٨

(٢) كان مصطفى باشا فهمى محافظ العاصمة حين اعتزم الخديو اسماعيل قتل اسماعيل باشا صديق « المفتش » ، وقد شهد بحكم منصبه مصرع المفتش فى الباخرة التى أقلته من سراى الجزيرة وإلقاء جثته فى النيل (نوفمبر سنة ١٨٧٦)

للحربية والعدل والمساواة، وفضلا عن ذلك، فان العسكرية لا تطمئن لغير محمود سامى باشا،

فعرض شريف باشا على عرابى أن يقبلوه هو وزيرا للحربية ، ولعله أراد بذلك أن يراقب بنفسه ابتعاد الجيش عن التدخل فى سياسة الدولة ، إذا هو تولى وزارة الحربية ، قال مخاطبا عرابى : «أفلا ترضون أن أكون ناظرا للجهادية ؟ فانى قد ربيت معكم فى العسكرية» ، والحق أن حجة شريف باشا كانت قوية ، لأنه تلقى التعليم العالى فى المدارس الحربية ، ونال قسطا وافرا من علومها وفنونها فى أرقى مدارس فرنسا ، وهو بلا شك أكفأ فى هذا الصدد من محمود سامى ، ومن القواد العرابيين ، ولكن عرابى أصر على اختيار البارودى للحربية ، وقال لشريف باشا : لقد اخترناك رئيساً للوزارة ، ولابد من مراعاة ميول رجال العسكرية ، فأصر شريف باشا على عدم قبول مرشحيه ، وانتهت المقابلة الأولى غير اتفاق

ومضت أيام وشريف باشا متردد فى قبول الرياسة ، ولم يكن يستطيع غيره أن يضطلع بأعبائها وينقذ الموقف ، وفى ذلك يقول المسيو سينكفكس قنصل فرنسا العام بمصر فى رسالته الى وزير خارجية فرنسا : « اذا لم يقبل شريف باشا الوزارة ، فستبقى البلاد بلا حكومة »[1] ، وظل فى تردده حتى عاهده العرابيون أن لا يتدخل الجيش فى السياسة ، وأن يكون خاضعا لأوامر الحكومة ، فقبل تأليف الوزارة وألفها يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، ورضى بإسناد الحربية الى البارودى ، والخارجية الى مصطفى فهمى

وهاك نص العهد الذى رفعه اليه ضباط الجيش ، بعد أن عهد اليه الخديو تأليف الوزارة وقبل أن يعلن قبولها رسميا :

« نحن ضباط الجيش المصرى ، نعتقد الاعتقاد التام فى حسن صداقة وغيرة دولتكم ، وخلوص طويتكم ، وسلامة نيتكم فى خدمة الوطن العزيز ، والمحافظة على حقوقه ، والسعى فى رفاهية أهله ، ولهذا وكوننا جميعا نحب تقدم وطننا العزيز ، فنلتمس من دولتكم قبول مسند رياسة مجلس النظار ، ونسترحم من دولتكم انتخاب نظار

---

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ ، وثيقة رقم ٢٧ — ١١ سبتمبر سنة ١٨٨١

الدواوين ممن يكونون موصفين بالصفات الحسنة ، والغرض عنهم للحضرة الفخيمة الخديوية للقيام بأعباء خدمة الوطن العزيز ، وإعلانا لصداقتنا وانقيادنا لأوامر الحكومة التي تصدر في صالحها العمومي . فقد أمضينا هذه العريضة ، ونحن على يقين أن تقع لدى دولتكم موقع القبول أفندم »(١)

وقدم كبراء البلاد وأعيانها التماسا إلى شريف باشا يقرب من التماس الضباط في العبارة ، ويطابقه في المعنى ، وغايته اعلان ثقتهم بصداقته ، وميلهم جميعا اليه . وانعقاد قلوبهم عليه . وأنهم كافلون ضامنون أن لا يقع في المستقبل شيء من الحوادث التي تنسب إلى رجال العسكرية ، وواثقون من أمتهم ومن رجال العسكرية الذين هم أبناؤهم وإخوانهم بزوال كل خطر ، وانقطاع جميع الأسباب التي توجب الخوف والاضطراب . ويسألون الله تعالى تأييد دولته وتوفيقه لإصلاح أحوال البلاد بعناية الجناب الخديوي المعظم »(٢)

تأليف وزارة شريف باشا — ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١

قبل شريف باشا تأليف الوزارة ، بعد أن حصل على هذه العهود والمواثيق ، فألفها في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ على النحو الآتي :

شريف باشا للرياسة والداخلية . محمود سامي باشا البارودي للحربية والبحرية . علي حيدر باشا للمالية . اسماعيل باشا أيوب للأشغال . مصطفى فهمي باشا للخارجية محمد زكي باشا للمعارف والأوقاف . محمد قدري بك (باشا) للحقانية (٣)

(١ و ٢) الوقائع المصرية عدد ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١

(٣) الوقائع المصرية عدد ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وقد أنعم على محمد قدري بك بالباشوية وهو صاحب التآليف المشهورة « مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الانسان » في المعاملات المدنية الشرعية ، و « الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية » ، و « قانون العدل والانصاف في القضاء على مشكلات الأوقاف » ، وقد صدر في اليوم ذاته أمر آخر بتعيين بطرس بك (باشا) غالي باشكاتبا (سكرتيرا عاما) لمجلس الوزراء ، وابقاء خليل باشا يكن وكيلا للداخلية ، والمسيو بلوم باشا وكيلا للمالية ، وتيجران بك (باشا) باشكاتبا للخارجية ، والمسيو روسو بك مديرا لعموم الأشغال بوزارة الاشغال ، وأفلاطون باشا وكيلا للحربية (الوقائع المصرية عدد ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١) ، وقبل تأليف الوزارة رسميا عين أحمد باشا الدرملي مأمورا لضبطية العاصمة (محافظا) بدلا من عبد القادر باشا حلمي نزولا على إرادة العرابيين

وهذه الوزارة هي ثالثة الوزارات التي ألفها شريف باشا ، وقد رفع إلى الخديو كتاباً ضمّنه الأسباب التي حدت به إلى قبول رياسة الوزاره في ذلك الظرف الدقيق والمبادىء العامة التي جعلها برنامجاً لوزارته ، قال فيه :

« مولاى :

« قد تفضلتم عليّ وفوضتم إليّ أمر تشكيل هيئة نظارة جديدة والقيام برياستها في الحالة الصعبة التي نشأت مما حصل من الحوادث بمصر أخيراً . ولم أقدم في بادىء الأمر على قبول هذه المسئولية الجسيمة ، لاحتمال أن يحدث من الأحوال الحاضرة أمور خطرة ومكدرة . ولكن حيث ان حضرتكم العلية قد استشارت من يوثق بهم من ذوى المكانة والاحتشام ، ورأت بالاتحاد معهم أن اشتراكي في إدارة أمور الحكومة ، يعود بالنفع على الوطن . وأصرت على تكليفي بذلك . فلم يكن لي حق بعد ذلك في التردد ، وصرت مستعداً للقيام بإدارة عموم مصالح الحكومة ، باذلا جهدى أولا في إزالة ما هو قائم بالخواطر من الاضطراب ، ومنع وقوع نوازل كالتي ألمت بمصر في هذه الأيام ، وقد توجهت عنايتكم السنية منذ جلوسكم على مسند الخديوية الجليلة المصرية لتأييد حسن الاقتصاد في مصروفات الحكومة ، وتصفية الحالة المالية ، وبث روح الاستقامة في المصالح العمومية ، وإدخال ما يناسب من الإصلاحات الخيرية في إدارة البلاد ، وقد قاربت تصفية الحالة المالية من الانتهاء ، وصارت الميزانية تقفل في كل عام بوجه الانتظام . وحيث ان تفتيش المالية (الرقابة الثنائية) الذى كان عند إحداثه مرجعاً للتقدم بطرق متنوعة قد ساعد مساعدة قوية على إصلاح أمور المالية ، وكان لحكومتكم عضداً قويا ، فيجب لهذين الوجهين دوام بقائه على الهيئة التي تشكل بها على مقتضى الأمر العالى الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ ، أما مقاصد دولتكم الخيرية الموجهة نحو إصلاح الإدارة فانها قد أخذت بالقبول التام وتعلقت بانجازها الآمال ، فمتى استتبت الأمنية واستقرت الثقة العمومية أفرغ الجهد في تحقيق تلك المقاصد التي وجهت اليها عنايتكم العلية لإظهار نتائجها الخيرية ، وأبذل الهمة في تنظيم المجالس المحلية (المحاكم) ووضع قوانين متناسقة متقنة النظام صريحة الأحكام ، وفي تحديد القوى العمومية ، أعني القوة المنوطة بوضع القوانين ، والقوة القضائية

المكلفة بالحكم على موجبها ، والقوة التنفيذية ، وتعيين خصائص كل قوة منها وحدودها ، وإجراء الأعمال العمومية النافعة ، ونشر المعارف واتساع دائرتها فى أرجاء القطر ، فان جميع هذه المواد جديرة بالتفات حكومتكم السنية اليها وحقيقة بالاعتناء بها ، وستستمر الحكومة على النظر والبحث فيما يتعلق بتجديد مدة المحاكم المختلطة ، مع الاهتمام والسعى التام فى تحسين الحالة التى هى عليها الآن

« وقد ازدادت أهمية المسائل المتعلقة بالجمارك نظراً لاتساع نطاق الزراعة والتجارة ، ولذلك ستوجه حكومتكم السنية اعتناءها ومزيد اهتمامها إلى إجراء المخابرات اللازمة لعقد معاهدات مع الدول بشأن الجمارك والتجارة

« فهاهى يامولاى مهام الأمور التى ستقوم بإنجازها الهيئة الجديدة التى كلفت بتشكيلها ورياستها ، فاذا وقعت هذه الأفكار لديكم موقع الاستحسان وفازت بالقبول التام ، وأسعفتنى العناية الخديوية بالمساعدة القوية ، فانى بعون الله تعالى وحسن توفيقه أجتهد فى إرشاد الوطن إلى طريق الفوز والنجاح ، والتقدم والفلاح ، وأعيد إليه النظام والراحة والسلام

« وغاية رجائى من مولاى ، أن يتقبل مزيد احترامى ، وإنى لذواته خادم مخلص خاضع » (١)

وهذه ترجمة الخطاب الذى أرسله الخديو بالفرنسية إلى شريف باشا :

« عزيزى شريف باشا

« إن فى قبولكم أمر تشكيل هيئة نظارة جديدة ، والقيام برياستها حال كون الوطن محفوفاً بالمصاعب — دليلا قويا على إخلاصكم وحميتكم الوطنية ، وإنى لم أكلفكم بتحمل أعباء هذه المأمورية الجسيمة إلا لعلمى بغيرتكم ، ووثوقى باخلاصكم

« ولقد سرنى ما رأيته من اشتراك من يوثق بهم من ذوى المكانة والاحتشام مع وجوه البلاد وسائر أهاليها فى الإلحاح عليكم بقبول المسند الجليل الذى دعتكم اليه ثقة العموم بكم ، وإنى موافق على ما تضمنه تقريركم من مهام الامور ، وأرى كما ترون

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١

انه متى عادت الطمأنينة إلى الخواطر تهتم حكومتى باجراء الاصلاحات الادارية والقضائية . فان تنظيم المحاكم ، ووضع القوانين المتناسقة المتقنة النظام ، الصريحة الأحكام ، وتحديد القوى العمومية ، وتعيين وظائف كل منها ، وانتظام سيرها . والنظر فى الأعمال المتعلقة بتجديد مدة المحاكم المختلطة ، وتوسيع دائرة المعارف ، ونطاق الأشغال العمومية ، والزراعة والتجارة . وعقد ما يلزم من المعاهدات بشأن الجمارك والتجارة ، كل هذه من المواد ذات المصلحة العمومية العائد نفعها على البلاد ، وانى على الدوام مستعد لمساعدتكم كل المساعدة على نجازها بصدق نية وإخلاص طوية . أما تمام الوفاق بين تفتيش المالية وحكومتى فهو أمر لازم يجب دوامه وتمكينه

وثق ياعزيزى بمالك لدينا من حسن المودة وصفاء المحبة » (١)



يتبين من كتاب شريف باشا إلى الخديو ، أنه يشير فى بدايته إلى أن قبوله الوزارة كان بناء على استشارة الخديو من يثق بهم من ذوى المكانة والاحتشام ، واتفاقهم رأيا على استحسان إسنادها اليه ، وهذا معناه أنه قبلها نزولا على إرادة الأمة الممثلة فى أشخاص ذوى الرأى والمكانة ، وهو فى هذا المعنى يعبر عن المبدأ الذى لازمه فى وزاراته كلها . ثم وضع فى كتابه مايطمئن الدول والجاليات الأجنبية على مصالحها . بالتزامه احترام نظام الرقابة الثنائية (التفتيش المالى) ، وقد قصد بذلك أن لا يستهدف لمعاداة الدول ، وخاصة بعد سقوط وزارة رياض باشا التى كانت موضع ثقتها ، لأن سقوط الوزارة الرياضية يعد فى نظر الدول الأجنبية انقلابا كبيراً فى نظام الحكم ، قد يزعزع طمأنينة رعاياها ، ولأن شريف باشا ذاته لم يكن مرضيا عنه من الدوائر الأجنبية من يوم أن وقف مواقفه المشهورة فى عهد اسماعيل ، إذ اعترض على تدخل لجنة التحقيق الأوروبية ، ورفض الحضور أمامها . ثم ألف وزارته الوطنية الأولى التى أقصى منها الوزيرين الأوروبيين ، وكان تأليفها سببا لإغضاب الدول الأوروبية واعتبار قيامها تحدياً لها ، فكان لزاما على شريف باشا أن يضع فى برنامج وزارته الجديدة مايدعو الدول الأجنبية إلى الاطمئنان على مصالح رعاياها ، وقوام هذه المصالح بقاء

(١) الوقائع المصرية عدد ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١

الرقابة الثنائية ، كما نظمت فى مرسوم ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ على عهد وزارة رياض باشا

وسرد شريف باشا فى كتابه أهم المسائل التى سيعنى بها فى الشؤون الداخلية . ومما يلفت النظر تخصيصه فقرات طويلة للاصلاح القضائى ، وما وعد به من تنظيم المجالس المحلية (المحاكم) ووضع القوانين الخاصة بها ، ولعل من أسباب هذه العناية البارزة أن وزارة الحقانية استمدت إلى العلامة قدرى باشا صاحب التواليف الشهيرة فى تبويب الأحكام الشرعية ، وعلى يده وضعت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الجديدة وسنت قوانينها فى عهد وزارة شريف باشا الثالثة ، ثم الرابعة

ابتهاج الأمة بوزارة شريف باشا

ابتهجت الأمة بتأليف وزارة شريف باشا ، واستبشرت خيرا بانبلاج عهد الحرية وزوال عهد الاستبداد ، وسرى شعور الفرح والسرور إلى طبقات الشعب كافة . قال المستر بلنت يصف هذا الشعور كما شاهده إذ كان بمصر فى ذلك الحين :

« كانت الأشهر الثلاثة التى أعقبت هذه الحادثة الشهيرة من أسعد الأوقات التى مرت بمصر من الوجهة السياسية ، ويسرنى أنى حظيت بمشاهدتها بعينى رأسى ، ولو أنى كنت سمعت بها سماعا لشككت فيها ، وعندى أنها لم يكن لها شبيه فى الأيام التى رأيتها فى مصر ، وأخشى أن تكون مقطوعة النظير فى الأيام التى يمكن أن أراها ، فجميع الأحزاب الوطنية ، وجميع سكان القاهرة ، اتحدوا لتحقيق الآمال القومية ، ولم يكن الخديو على ما ظهر أقل منهم شعورا بذلك ، وكان قد سر بعد انقضاء الأزمة لتخلصه من رياض والمراقبة الثنائية البغيضة ، وقد وثق بأن شريفا لا بد أن يخلصه عاجلا أو آجلا من عرابى ، ثم إن شريفا وزملاءه من وجهاء الأتراك الأحرار لم يكونوا كذلك أقل سرورا بعودة السيطرة إليهم ، بل إن الأتراك الرجعيين أنفسهم قد سروا بما سموه انتصارا على أوروبا ، ونجا العسكريون من كابوس الخطر الذى طالما هددهم ، وارتاح المصلحون المدنيون للحريات التى اعتقدوا اليوم أنهم لا بد حاصلون عليها ، أما الذين شكوا وأساءوا الظن للنهاية ، فقد اعترفوا كذلك بأن النتائج قد سوغت الالتجاء للقوة ، وما كان لها من نصر لم تسفك فيه نقطة دم ، وتصاعدت من أنحاء مصر صيحة فرح وسرور لم يسمع مثلها على جوانب النيل منذ

مئات السنين. وقد حدث فعلا أن الناس كان يستوقف بعضهم بعضاً في شوارع مصر، ويتعانقون على غير تعارف سابق، ويبتهجون معا لعصر الحرية المدهش الذي بدا لهم فجأة، كما يبدو الفجر بعد ليل مخيف طويل. وكانت الصحف قد أسرعت بنشر الأنباء السارة، وقد حررتها رقابة الشيخ محمد عبده المستنيرة من قيودها السابقة. واستطاع الناس أن يجتمعوا ويتكلموا بلا خوف أينما شاءوا في الأقاليم، وبلا وجل من تدخل البوليس والجواسيس، وقد سرت عدوى السرور إلى كل الطبقات، فالمسلمون والمسيحيون واليهود قد سروا جميعاً، وشاطرهم السرور جماعة الأوروبيين الذين كانت لهم صلات وثيقة بالحياة الوطنية، وقد اعترف القناصل وحتى الأجانب أنفسهم بأن العصر الجديد خير من العصر القديم، وأن رياضا قد أخطأ، وأن أعمال عرابي إذا لم تكن كلها سديدة فليست كلها خطأ، وكان المسلك الذي سلكه عرابي نحو الخديو والوزراء الجدد مسلكا صحيحاً نبيلا، وقد اجتمع عدة مرات بالخديو، فكانت خطته ودية، كما أنه أظهر لشريف باشا ولمحمود سامي الذي عاد فتقلد وزارة الحربية أنه، وقد تم عمله ونالت البلاد حريتها، يود أن يتنحى جانبا ويترك أمر ترقيتها لأصدقائه المدنيين، وكل الخطب التي ألقاها في ذلك العهد — وبعضها مدون في الكتب الزرقاء — مشبعة بهذا المعنى الحكيم، وتنم عن تشبعه هو نفسه بأسمى الآراء الإنسانية التي كانت من مقومات عمله السياسي، وليس في هذه الخطب إلا العطف الواسع المدى على جميع المذاهب والطبقات، ولا يمكن أن تجد فيها أثراً للسخط على المراقبة المالية الأوروبية التي كان هو نفسه في مقدمة المعترفين بفوائدها، وكان المعنى السائد على خطبه هو أن الحكم التركي المطلق القديم قد انتهى، وابتدأ عصر جديد من الحرية الأهلية والسلام وحسن النية المتبادل بين جميع الناس، ولم يمض أسبوعان اثنان على تقلد وزارة شريف أزمة الحكم حتى سار عرابي في طليعة فرقته إلى رأس الوادي بين هتاف سكان العاصمة المعترفين له بالجميل »(١)

---

(١) بلنت. التاريخ السري للاحتلال ص ١١٣ من الترجمة العربية — و١٥٢ من الأصل الانجليزي

سياسة شريف باشا

تعد وزارة شريف باشا الثالثة « وزارة الأمة » ، فقد ألفها برغبة زعماء البلاد وأعيانها ، ثم حقق الثقة التي أولتها الأمة إياه ، واضطلع بالمهمة التي ألقتها الثورة على عاتقه ، وأول ما رسم من الخطط الحكيمة إعادة النظام إلى الجيش ، فان الثورة العرابية باعتبار أنها ثورة عسكرية قد أخرجت الجيش عن مهمته الأصلية ، وهى حفظ النظام ، وجعلته أداة سياسية للسيطرة والحكم ، وهنا موضع الخطر ، إذ بذلك يختل النظام العسكرى ويفقد الجيش روح النظام والقيام بالواجب ، ويتسرب الانقسام إلى صفوفه ، ثم تقع الحكومة فريسة الفوضى ، فبذل شريف جهده فى الحيلولة بين الجيش والسياسة

مقابلة وفد الضباط لشريف باشا

وقد انتهز فرصة مقابلته لكبار الضباط فأوضح لهم مبادئه المتقدمة ، ذلك أنه فى يوم الجمعة ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨١ (٢٢ شوال سنة ١٢٩٨ هـ) ، أى عقب تشكيل الوزارة بيومين ، ذهب وفد من الضباط وعلى رأسهم عرابى لمقابلته وتهنئته بالوزارة وشكره على قبوله الرياسة ، فلما انتظم عقدهم ، ألقى عرابى بين يدى شريف باشا الكلمة الآتية :

« إننى بلسان قومى أعرض لدولتكم أننا جميعا واثقون بصداقة دولتكم وخلوص طويتكم لمحبة الوطن وأهله وجازمون بأن هذه الصفات التى تحلت بها ذاتكم الشريفة تكون وقاية لبلادنا وسببا فى استتباب الراحة العمومية فيها ، وإننا نعلم واجباتنا والفروض التى تحتمها علينا وظائفنا العسكرية ، وأعظمها حفظ البلاد ومن فيها . ولذلك فاننا نقر بأننا القوة المنفذة لما يصدر من الأوامر التى تكون ان شاء الله فى خير وقاضية باصلاح شؤون البلاد ، إلا أن لنا حقوقا معلومة منحها لنا القانون ، ونرجو من الله أن يحسن إلينا بنوالها بمساعدة دولتكم وتوفيق الله تعالى ونسأله سبحانه أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير والصلاح . أمين »(١) فأمن عليه الحاضرون

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٧ سبتمبر سنة ١٧٨١

فترى فى هذا الخطاب أن عرابى يتعهد من جديد باحترام النظام ، إذ يقر بأن الجيش هو القوة المنفذة لما يصدر اليه من الأوامر

خطبة شريف باشا فى الضباط

وقد اغتنم شريف هذه الفرصة لينبه الضباط على واجبهم فى إبعاد الجيش عن السياسة ، فأجاب على كلمة الشكر بقوله :

« فى علمكم ما قال الأقدمون : آفة الرياسة ضعف السياسة ، ولا حكومة إلا بقوة ، ولاقوة إلا بانقياد الجنود انقياداً تاما ، وامتثالهم امتثالا مطلقا

« كل حكومة عليها فرائض وواجبات ، من أهمها صيانة الوطن وحفظ الأمن العمومى فيه ، وهذا وذاك لايتأتيان الا بطاعة رجالها العسكرية ، فترددى أولا فى قبول الرياسة ما كان الا تجافيا عن تأسيس حكومة غير قوية تخيب بها الآمال ويزيد معها الإشكال ، فأكون عرضة للملامة بين اخوانى فى الوطن وبين الأجانب ، وحيث اغاثتنا الألطاف الإلهية وحصل عندى اليقين بانقيادكم ، فقد زال الاضطراب من القلوب ، ورتبت الهيئة الجديدة من رجال ذوى عفة واستقامة ، فأوصيكم بملاحظة الدقة فى الضبط والربط ، لأنهما من أخص شؤون العسكرية ، وأساس قواها ، واعرفوا أنكم مقلدون أشرف وظيفة وطنية ، فقوموا بأداء واجباتها الشريفة ، وعلى القيام باداء كل ما يزيدكم فخراً وسؤدداً ، وفقنا الله وإياكم »

فهذه الخطبة على إيجازها ، جمعت أسمى مايقوله زعيم سياسى صائب الرأى بعيد النظر فى الظروف التى تألفت فيها وزارته ، إذلم يكن خافيا أن الدول الاستعمارية وخاصة انجلترا ، كانت تتطلع الى الثورة العرابية لكى تتخذ منها ذريعة للتدخل فى شؤون البلاد ، ولم تخف هذه المطامع عن عرابى ذاته ، فقد ذكر فى مذكراته أنه كان يلاحظ هو وصحبه عقب واقعة قصر النيل كثرة تردد السير إدوار مالت قنصل انجلترا فى مصر على الخديو ليلا ونهاراً ، فأوجسوا من ذلك خيفة على مصير البلاد ، وخشوا من مطامع انجلترا ، وتحدثوا بأنها تطمع فى احتلال وادى النيل أسوة بما فعلته فرنسا فى تونس ، إذ احتلتها سنة ١٨٨١

فشريف باشا سعى جهده فى أن لا يتخذ دعاة الاستعمار من الثورة ذريعة للتدخل فى شؤون البلاد ، من أجل ذلك لم يفته النصح للعرابيين أن لا يقحموا الجيش فى غمار السياسة ، فتضطرب الأحوال ، وتتفتح الثغرات للتدخل الأجنبى . ولم يكن يخفى أن زعماء الثورة من الضباط قد داخلهم شىء كثير من الزهو والخيلاء إذ كانوا قوام الحركة ، وبفضلهم سقطت وزارة رياض باشا البغيضة إلى الرأى العام وتألفت وزارة شريف المرجوة من الأمة ، فلو لم يكن شريف عظيم النفس ، قوى الشخصية ، لجعل خطبته تملقا لضباط الجيش ، اكتسابا لثقتهم وتأييدهم ، ولكنه على العكس خاطبهم بلهجة الناصح الأمين ، ودعاهم إلى التزام حدود واجباتهم ، وهى الطاعة والنظام والذود عن الوطن ، ولم يكن مثل شريف ليقبل أن يكون أداة فى يد الجيش وزعمائه ، لأنه لم يقصد من تأليف الوزارة مجدا ولا سلطة ، وقد عرف عنه التعفف والنزاهة فى كل أدوار حياته ، وشهد له ماضيه بأنه لا يحرص على المناصب ، وأنه يزهد فيها إذا رآها تخالف مبدأه وكرامته ، ولقد كان من الوجهة الدستورية أسبق فى الكفاح للدستور من العرابيين ، فعلى يده تطور نظام مجلس النواب ، إذ تألفت وزارته الأولى فى عهد إسماعيل على قاعدة تقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمام المجلس ، وعلى يده وضع دستور سنة ١٨٧٩ على أحدث المبادىء العصرية ، ولم يحل دون صدور المرسوم الخديوى بإنفاذه إلا خلع إسماعيل ، ومن أجل الدستور استقال من وزارته الثانية فى أوائل عهد الخديو توفيق ، وبرنامجه سنة ١٨٨١ حين ألف وزارته الجديدة ، كان استئنافا لجهاده فى سبيل الدستور منذ سنة ١٨٧٩ أى قبل أن تظهر الحركة العرابية بسنتين ، فلا غرو أن يشعر شريف بعزة النفس والاستقلال فى الرأى إزاء العرابيين

مقابلة وفد الأعيان — ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨١

وفى يوم الأحد ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨١ (٢٤ شوال سنة ١٢٩٨ هـ) قابله فى وزارة الداخلية وفد من وجوه البلاد وأعيانها ، وعلى رأسهم محمد سلطان باشا ، وسليمان باشا أباظه ، وحسن باشا الشريعى ، وأحمد بك المنشاوى ، وأمين بك الشمسى ، والشيخ على الليثى ، وعبد السلام بك المويلحى ، والشيخ الصباحى والشيخ أحمد محمود وإبراهيم افندى

الوكيل ، وقدموا له عريضتين موقعا على كل منهما من ١٥٠٠ من عمد البلاد وكبار الأهلين . الأولى بمثابة ضمانة لتعهدات ضباط الجيش ، هذا نصها :

« نحن الواضعون أسماءنا أدناه علماء ومشايخ وأعيان وعمد مصر واسكندرية والثغور والوجهين البحرى القبلى . لاعتقادنا التام بحسن صفات وخبرة دولتلو شريف باشا ، قد التمسنا منه أن يستلم ادارة أشغال رياسة مجلس النظار الذين صار انتخابهم بمعرفة دولته بالحكومة المصرية والعرض عنهم للحضرة الخديوية ، واظهاراً لصداقتنا التامة وخلوص نية الجيش نحن ضامنون صدق وصحة التعهدات التى من مقتضاها تمام الانقياد لأوامر دولتلو شريف باشا » .

أما العريضة الثانية فتتضمن طلب انشاء مجلس النواب ، وسيرد الكلام عنها فيما يلى .

فلما قابل الوفد شريف باشا ، تكلم سلطان باشا قائلا ما خلاصته : « انى أعرض على مسامع دولتكم أن هؤلاء الوجهاء والنبهاء قد تمثلوا بين يدى مراحمكم ليظهروا ما عندهم من الفرح والسرور ، حيث تفضلتم بقبول مسند الرياسة الجليل ، فانهم يعلمون ما لدولتكم من الميل الحقيقى لاجراء الإصلاح الذى كثيراً ما أملوه ، وليعرضوا أنهم متكفلون بالجيوش المصرية الذين هم فى الحقيقة أبناؤهم واخوانهم ، وليلتمسوا من مكارمكم ما يعلمونه فى سمو أفكاركم من بث روح الحرية فى البلاد ، ونشر العدل والمساواة بين أصناف الناس ، وحيث ان دولتكم على هذه الأفكار السامية ، فهذا الجمع يلتمس من كرمكم بالأصالة عن نفسه ، وبالنيابة عن اخوانه الموقعين على هاتين العريضتين ، أن تمدوا اليهم ساعد المساعدة القوى ، وتسعفوهم بما عنوه فى همتكم من الإقدام وقوة العزيمة ، وإن مساعدتهم على نوال ما طلبوه لا تتحقق الا بأن تكون دولتكم الواسطة العظمى فى رفع هذه العريضة الى الجناب الخديوى المعظم أعزه الله ، وليست هذه بأول مرة رأها الناس من حبكم لبث الحرية فى البلاد ، فان أفكاركم السامية لم تزل ، ولا تزال متوجهة نحو كل ما فيه الخير والمنفعة لهذه الأوطان »(١) .

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨١

فأجابهم شريف باشا معرباً عن إخلاصه فى مساعدتهم ، وميله الحقيقى الى منافعهم ، وعزمه على أن يسعى جهده فيما تتقدم به البلاد ، وتتحقق به راحة العباد ، وصرح ، بأن تشكيل مجلس النواب هو الوسيلة الوحيدة لما تقصده من الإصلاح ، والسبب القوى لما تبتغونه من النجاح » ، ووعدهم بأن يأخذ فى مساعدتهم على قدر ما يصل اليه الإمكان ، وبشرهم بأن أفكاره متوجهة نحو هذا المشروع منذ أزمان ، وأن أعماله ستكون مؤيدة لما انطوت عليه فكرته ، فلا يألو جهداً فيما يوجب ظهوره من حيز القول إلى عالم الوجود (١). فانصرف الوفد مسروراً من هذه التصريحات مؤملا تحقيق آماله فى الدستور على يد شريف باشا

برنامج الحزب الوطنى

ذاعت أنباء الحركة العرابية فى أوروبا بعد سقوط وزارة رياض باشا وتأليف وزارة شريف باشا ، واختلفت الآراء فى تقديرها ، فرأى زعماء الحركة أن يدلوا إلى المستر بلنت بخلاصة مقاصدهم ومبادئهم فى بيان سمى (برنامج الحزب الوطنى) ، نشره المستر بلنت بواسطة السير وليم جريجورى فى جريدة التيمس بتاريخ أول يناير سنة ١٨٨٢ ، وقد تلقاه المستر بلنت عن جماعة من الزعماء ، منهم الشيخ محمد عبده ، وكان وقتئذ رئيساً لتحرير « الوقائع المصرية » ، ومحمود باشا سامى البارودى ، وعرابى باشا ، وهذا نصه :

١ — يرى الحزب الوطنى المحافظة على الروابط الودية الحاصلة بين الحكومة المصرية والباب العالى ، واتخاذ هذه الروابط ركناً يستند عليه فى عمله ، ويعترف بالسلطان عبد الحميد كمتبوع وخليفة وإمام المسلمين ، ولا يريد تبديل هذه الصلات والروابط ما دامت الدولة العلية فى الوجود ، ثم يعترف باستحقاق الباب العالى لما يأخذه من الخراج بمقتضى القوانين وما يلزمه من المساعدة العسكرية ، إذا طرأت عليه حرب أجنبية ، كما يحافظ الحزب على حقوقه وامتيازاته الوطنية بكل ما فى وسعه ، ويقاوم

---

(١) الوقائع المصرية العدد السابق

من يحاول إخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية . وله ثقة بدول أوروبا لاسيما انجلترا في متابعة ضمان استقلال مصر الداخلي

٢ — يخضع الحزب للجناب الخديوى الحالى ، وهو مصمم على تأييد سلطته ما دامت أحكامه جارية وفقا للعدل والقانون حسب ما وعد به المصريين فى شهر سبتمبر سنة ١٨٨١ . وقد قرن رجاله هذا الخضوع بالعزم الأكيد على عدم عودة الاستبداد والأحكام الظالمة التى أورثت مصر الذل . وبالإلحاح على الحضرة الخديوية بتنفيذ ما وعدت به من الحكم النيابى . وإطلاق عنان الحرية للمصريين ، ويطلبون من سموه التعاون معهم بامانة فى تحقيق هذه الأغراض ، ويعدونه بمساعدته فى ذلك قلباً وقالبا . كما أنهم يحذرونه من الإصغاء إلى الذين يحسّنون إليه الاستبداد والإجحاف بحقوق الأمة أو نكث المواعيد التى وعد بإنجازها

٣ — رجال الحزب يعترفون تماما بفضل فرنسا وانجلترا اللتين خدمتا مصر خدمة صادقة ، ويعترفون باستمرار المراقبة الأوروبية كضرورة اقتضتها الحالة المالية وضمانة لتقدم البلاد ، ويعترفون صراحة بالديون الأجنبية حرصا على شرف الأمة وإن كانت تلك الأموال لم تقترض لمصلحة مصر ، بل أنفقت فى مصلحة حاكم ظالم كان لا يسأل عما يفعل ، ومعلوم لهم أن ما حصلوا عليه من الحرية والعدل كان بمساعدة هاتين الدولتين فهم يشكرونهما ويثنون عليهما

ثم إنهم يرون أن النظام الحالى لم يكن إلا وقتيا ، وإلا فانهم يؤملون أن يستخلصوا ماليتهم من أيدى أرباب الديون شيئا فشيئا حتى يأتى يوم تكون مصر فيه بيد المصريين ، وهم لا يخفى عليهم شيء من الخلل الحاصل فى المراقبة ومستعدون لإذاعته فانهم يعلمون أن كثيرا من المستخدمين فى قلم المراقبة لا يقدرون على القيام بوظائفهم ولا يراعون حق الشرف والاستقامة ، وبعضهم يأخذ الرواتب الجسيمة بلا استحقاق مع وجود من يقوم بعملهم من المصريين على أحسن أسلوب براتب لا يوازى خمس راتب الأجنبي ، وبهذا يحكمون بوجود الظلم وخلل الإدارة مادام هذا الإسراف خارج عن الحد

وهم يتعجبون من إعفاء الأجانب من الضرائب ، وعدم خضوعهم لقانون البلاد مع تمتعهم بخيرها وإقامتهم فيها . ولكنهم لا يريدون مداركة هذا الإصلاح بقوة أو حفوة . بل يقتصرون على إقامة الحجة ويطلبون من فرنسا وانجلترا التبصر في هذا الأمر . فانهما أخذتا على نفسيهما مراقبة المالية ، فهما مطالبتان بنجاحها وباستخدام أهل الأمانة والاستقامة فيها ، لأنهما مسئولتان عن رفاهية مصر بعد أن نزعتا إدارة ماليتها من أهلها ، وتكفلتا بنجاحها

٤ — رجال الحزب الوطنى يبتعدون عن الأخلاط الذين شأنهم إحداث القلاقل فى البلاد ، إما لمصلحة شخصية ، أو خدمة للأجانب الذين يسوؤهم استقلال مصر . وهؤلاء الأخلاط كثيرون فى البلاد . والمصريون يعلمون أن الصمت على حقوقهم لا يخولهم الحرية فى بلاد ألف حكامها الاستبداد وكرهوا الحرية ، فان إسماعيل باشا لم يمكنه من الظلم والاستبداد إلا سكوت المصريين ، وقد عرفوا الآن معنى الحرية الحقيقية فى هذه السنين الأخيرة ، فعقدوا خناصرهم على استكمال تربيتهم القومية ، وهم يرجون أن يكون ذلك بواسطة مجلس النواب (الذى انعقد الآن) وبواسطة حرية المطبوعات بطريقة ملائمة . وبتعميم التعليم ونمو المعارف بين أفراد الأمة ، وهذا كله لا يحصل إلا بثبات هذا الحزب ، وحزم رجاله

ويرى الحزب أن أعضاء مجلس النواب ربما أكرهوا على الصمت كما حصل لمجلس الاستانة ، وقد يستعان عليهم بالصحافة يجعلها آلة تفوّق نحوهم السهام فيتكدر صفو الراحة ، ويحرم أبناء البلاد من الوقوف على الحقائق ، ولهذا فوض الوطنيون أمرهم إلى أمراء الجهادية ، وطلبوا منهم أن يصمموا على طلبهم لعلمهم أن رجال العسكرية هم القوة الوحيدة فى البلاد ، وهم يدافعون عن حريتهم الآخذة فى النمو . وليس فى عزمهم إبقاء الحال على ما هى عليه ، بل متى تحصلت الأمة على حقوقها عدلوا عن السياسة الحاضرة . فان أمراء الجهادية عازمون على ترك التدخل فى السياسة متى فتح المجلس ، فهم الآن بصفة حراس على الأمة التى لا سلاح لها ، ولهذا يطلبون زيادة الجند إلى ١٨٠٠٠ عسكرى ويرجون الثقات قلم المراقبة لهذه الزيادة عند تقرير الميزانية

٥ — الحزب الوطني حزب سياسي لاديني . فإنه مؤلف من رجال مختلفي العقيدة والمذهب . وأغلبيته مسلمون، لأن تسعة أعشار المصريين من المسلمين ، وجميع النصارى واليهود وكل من يحرث أرض مصر ويتكلم بلغتها منضم إليه، لأنه لا ينظر لاختلاف المعتقدات ، ويعلم أن الجميع إخوان وأن حقوقهم في السياسة والشرائع متساوية ، وهذا مسلم به عند أخص مشايخ الأزهر الذين يعضدون هذا الحزب ويعتقدون أن الشريعة المحمدية الحقة تنهى عن البغضاء وتعتبر الناس في المعاملة سواء ، والمصريون لايكرهون الأوروبيين المقيمين بمصر من حيث كونهم أجانب أو نصارى ، وإذا عاشروهم على أنهم مثلهم يخضعون لقوانين البلاد ويدفعون الضرائب ، كانوا من أحب الناس إليهم

٦ — آمال الحزب معقودة على إصلاح البلاد ماديا وأدبيا ، ولا يكون ذلك إلا بحفظ الشرائع والقوانين ، وتوسيع نطاق المعارف ، وإطلاق الحرية السياسية التي يعتبرونها حياة للأمة ، وللمصريين اعتقاد في دول أوروبا التي تمتعت ببركة الحرية والاستقلال أن تمتعهم بهذه البركة ، وهم يعلمون أنه لم تنل أمة من الأمم حريتها إلا بالجد والكد ، فهم ثابتون على عزمهم ، آملون في تقدمهم ، واثقون بجانب الله تعالى إذا تخلى عنهم من يساعدهم — ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ [١]

أعمال وزارة شريف باشا

حفلت وزارة شريف باشا الثالثة بكثير من الأعمال الجليلة ، على الرغم من قصر المدة التي وليت فيها الحكم ، وقد انتهز فرصة الثقة العامة التي أولتها الأمة وزارته ، والهدوء الذي ساد البلاد منذ تقلد الرياسة ، فأكب وزملاؤه على العمل لإصلاح شؤون الحكومة ، وتحقيق آمال البلاد

---

(١) مصر للمصريين ج ٤ ص ٢١٧ — مع بعض تعديلات اقتضاها الرجوع إلى الأصل الإنجليزي المنشور في كتاب المستر بلنت (التاريخ السري للاحتلال) ص ٥٥٦

العلاقات الخارجية

قلنا إن شريف باشا وضع نصب عينيه أن يمنع التدخل الأجنبي في شؤون مصر ، مع استبقاء العلاقات الودية بينها وبين الدول ، فمبدؤه من هذه الناحية أن يحتفظ بحقوق البلاد مع احترام ما للدول ورعاياها من المصالح فيها ، لكي لا يدع لها وسيلة لمناصبته العداء ، فأرسل عقب تأليفه الوزارة إلى قناصل الدول كتابا بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ يعرب فيه عن حرصه على العلاقات الودية بين مصر والدول(١)

وقد كسبت وزارة شريف باشا ثقة معتمدى الدول واحترامهم ، قال المسيو سنكفكس Scienkiewicx معتمد فرنسا وقنصلها العام فى هذا الصدد :

« مضى وقت طويل لم تتمتع فيه مصر بما يسودها الآن من الهدوء ، وقد أفضى الىّ السير إدوار مالت بهذه الملاحظة فى حديث لى معه » (٢)

الإصلاح الإدارى

وجه شريف باشا عنايته الى إصلاح الادارة . فأرسل الى المديرين والمحافظين فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٨١ منشورا بالقواعد الأساسية التى يجب ان يسيروا عليها ، وهو يتضمن حثهم على الاستقامة وإقرار العدل بين الناس وحسن القيام على حفظ الأمن ، وينبههم فيه على مبدأ من أهم المبادىء فى النظم الحكومية ، وهو الفصل بين السلطة الادارية والسلطة القضائية (٣)

رفع المظالم

عنى شريف باشا برفع المظالم عن الناس وإطلاق سراح المسجونين والمبعدين الذين ثبت أن ظلما حاق بهم

---

(١) المونيتور اجبسيان (الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة) عدد ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨١

(٢) رسالة المسيو سنكفكس الى وزير خارجية فرنسا فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١ — الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ — ٨٢ ، وثيقه رقم ١

(٣) الوقائع المصريه عدد ٢٧ سبتمبر سنه ١٨٨١

وقد تقدمت له شكاوى عديدة من مئات من المنفيين إلى السودان ومن أهليهم يطالبون رفع الظلم عنهم[١] كما تقدم بيان ذلك فى الفصل الثانى (ص٦٦)، ورفعت إليه شكاوى عديدة من المسجونين بغير أحكام، فألف شريف باشا لجنة للفحص عن حالة جميع المنفيين إلى السودان، وتحقيق التهم التى من أجلها تقرر نفيهم، حتى إذا ماثبت للجنة براءتهم قررت الحكومة إعادتهم. ونيطت أيضاً بتحقيق حالة المسجونين بغير أحكام، وقد أفرج عمن ثبتت براءتهم، وعاد المنفيون من السودان، وكان منهم أحمد بك أبو ستيت من أعيان سوهاج، والسيد حسن موسى العقاد من أعيان العاصمة، فلما عاد العقاد إلى القاهرة قابل الجمهور رجوعه بالابتهاج والحماسة، وأقيمت المآدب الكبيرة احتفالا بقدومه

الحكومة والجيش

تقدم القول بتأليف لجنة لإصلاح القوانين العسكرية ووضع قوانين جديدة تكفل هذا الإصلاح وتحقق المطالب التى تقدم بها العرابيون، لتحسين حالة الضباط والجنود، وقد أتمت اللجنة مهمتها ووضعت هذه القوانين فى عهد وزارة رياض باشا حين كان محمود باشا سامى البارودى وزيراً للحربية فيها، ولما أقصى عنها وعين بدله داود باشا يكن أهمل شأن هذه القوانين ولم تصدر بها المراسيم الخديوية، وكان ذلك من أهم أسباب ثورة الجيش يوم واقعة عابدين

القوانين العسكرية الجديدة

فلما ألف شريف باشا وزارته عنى بإصدار هذه القوانين وإنفاذها، فرفع إلى الخديو تقريراً فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١ (٢٨ شوال سنة ١٢٩٨)[٢] عرض فيه القوانين العسكرية الخمسة التى أنجزتها اللجنة وقدمتها إلى مجلس الوزراء، وطلب إصدار المراسيم بإقرارها، وهى :

---

(١) المونيتور اجبسيان عدد ٦ أكتوبر سنة ١٨٨١

(٢) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ١٤٣

(١) قانون الإجازات العسكرية البرية والبحرية

(٢) قانون تسوية حالة الضباط المحالين إلى الإستيداع

(٣) قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية

(٤) قانون القواعد الأساسية للترقى

(٥) قانون الضمائم والامتيازات والإعانات العسكرية

فصدرت بها المراسيم الخديوية فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وقد تضمنت هذه القوانين من القواعد ما رمى إلى تحسين حالة الضباط والجنود وكفالة حقوقهم فى الترقيات والمرتبات والمعاش

واستصدرت الوزارة فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ مرسوماً آخر بتنظيم التعليم فى المدارس الحربية ، يشتمل على برامج التعليم فيها، وشروط الالتحاق بها، وبيان التعليمات العسكرية فيها، وما إلى ذلك

وقد ابتهج الضباط بصدور هذه القوانين ، وازدادت ثقتهم بوزارة شريف باشا ، وذهب وفد منهم إلى داره وقدموا له شكرهم وشكر زملائهم على عنايته ، واهتمام وزارته بإصدارها ، وأعربوا له عن حسن مقاصدهم وكامل ثقتهم به وبوزارته ، وعاهدوه على أن لا يخالفوا له أمراً ، وأن ينقادوا لإرادة الحكومة ، ولا يترددوا فى الذهاب إلى أية جهة تأمرهم بالذهاب إليها

نقل ألاى عبد العال حلمى إلى دمياط
وألاى عرابى إلى الشرقية

رغب شريف باشا فى نقل زعماء الحركة من القاهرة إلى الأقاليم لكى يخفف من ضغط الحزب العسكرى على الحكومة ، ويحقق مبدأه الذى تولى الوزارة على أساسه ، وهو إبعاد الجيش عن السياسة جهد المستطاع ، وقد أقنع عرابى وصحبه بأن مصلحة البلاد تقضى بإبعاد الألايات التى يتولون قيادتها عن العاصمة حتى تهدأ الخواطر ، ويقوى سلطان الحكومة حيال الدول . وزاد فى حجة شريف باشا إرسال الحكومة التركية وفداً إلى مصر برياسة على نظامى باشا لتحقيق أسباب تمرد الجيش وخروجه

على الخديو ، فقد ورد نبأ قيام هذا الوفد من الاستانة فى ٣ أكتوبر سنة ١٨٨١ كما سنفصل ذلك فيما يلى . فاتخذ شريف باشا من هذا الحادث وسيلة لإقناع زعماء الضباط بالابتعاد عن العاصمة لكى يكون ذلك دليلا قائما على إذعانهم للحكومة ، وتنفيذهم أوامرها وترك سلطة الحكم فى يدها . ولكى يمتنع الاتصال بينهم وبين الوفد العثمانى القادم ، فلا ينفسح المجال أمامه للدس والتفرقة ، فاقتنعوا بهذه الحجة ، واستقر رأى وزارة الحربية على نقل ألآى عبد العال حلمى إلى دمياط ، وألاى عرابى إلى رأس الوادى بالشرقية . ويقول عرابى فى مذكراته : انهم قبلوا ذلك على شرط صدور الأمر الخديوى بانتخاب النواب لكى يطمئن على إنشاء المجلس النيابى . وفعلا صدر الأمر المذكور فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١

وكان سفر الآلايين إلى مقرهما الجديد فرصة للمظاهرات الوطنية التى تجلت فيها حماسة الأهلين وعواطفهم نحو الجيش . وتجد فى وصفها وما ألقى فيها من خطب صورة حية للتطور السياسى الذى ظهر فى نفسية الشعب وأفكاره وعواطفه

كان ألاى عبد العال حلمى بك هو السابق بالسفر إلى مركزه الجديد . وكان يوم سفره يوماً مشهوداً . فقد انتقل الآلاى إلى محطة العاصمة ماراً وسط المدينة ، وسبقه إليها معظم ضباط العسكرية وضباط المستحفظين والبوليس للقيام بواجب التوديع ، وامتلأت المحطة بالمودعين ، ولما وصل إليها الآلاى أخذ مصطفى بك العنانى أحد أعيان القاهرة ومن كبار تجارها ينثر الورد والرياحين على رؤوس العساكر ، وسق الناس شرابا سكريا فى ذلك اليوم ، إكراما للجيش المنقذ للبلاد من هاوية الاستبداد ، وحضر محمود سامى باشا البارودى وزير الحربية ليودع الآلاى المسافر يصحبه عرابى بك ، وتبودلت الخطب الحماسية فى المحطة قبل قيام القطار ، فألقى خطيب الثورة السيد عبد الله نديم خطابا موجها إلى الضباط والجند ، بدأه بقوله : « حماة البلاد وفرسانها » ، وتضمن الثناء على الجيش ورؤسائه ، لما قاموا به من دك صرح الظلم والاستبداد ، وإحياء روح العدل والحرية ونشر علم الإخاء والمساواة والاتحاد ، ثم قال مخاطباً الضباط والجند الذين جاءوا لتوديع المسافرين (وقد اعتزم السفر معهم إلى دمياط) :

أخوكم الحر يودعكم ويسير بإخوانكم إلى دمياط . فاجعلوا عروة الود وثيقة ، ولا تحلوا حبل الاتحاد الذى جاهدتم الأنفس فى إحكامه . إلى أن قال : ومن محاسنكم التى تفخرون بها ، ويعرف لكم بها الفضل ، طاعتكم لأوامر الحكومة وامتثالكم لإرشاداتها ، وربط قلوبكم بمحبة مولانا الخديو ورجاله الكرام ، خصوصاً هذا الرئيس البر الرءوف القائم بخدمة الأمة وبلادها (يقصد شريف باشا) . ثم ختم خطابه بقوله : وأحسن ما يؤرخ به اسم الجهادية عند النوازل ، أن يقال (مات شهيد الأوطان) . فنادى الجميع (رضينا بالموت فى حفظ الأوطان)[1]

وألقى السيد حسن الشمسى صاحب جريدة (المفيد) خطاباً آخر فى هذا المعنى . فشكر عرابى الخطيبين ، ودعا الحاضرين إلى الاستمساك بعروة الاتحاد والمحافظة على شرف البلاد

ثم نهض عبد العال بك حلمى ، وألقى خطاباً وجيزاً قال فيه :

« أيها الإخوان . إنا نودعكم والقلوب معكم ، وكلمة الوطنية تجمعنا ، فاجعلوا حبل المواصلة بيننا ممدوداً ، وثقوا بعزمكم ولا تطيعوا الوشاة فيما يفترون علينا ، كما أننا لا نسمع من واش كلاماً ، واعلموا أننا فى تيار أفكار إن لم نحفظ أنفسنا بالاتحاد هلكنا . وكلنا يعلم حسن طوية مولانا الخديو ، وطهارة بواطن رجاله الفخام ، فنحن نخدم أفكارهم بأرواحنا ، ونقضى العمر فى طاعتهم ما داموا على الحق . والله الحفيظ علينا وعليكم ، وهو على كل شىء قدير »

واستمرت مظاهر التوديع والتكريم إلى أن تحرك القطار المقل للألاى يصحبهم السيد عبد الله نديم ، وسار قاصداً دمياط ، فلما وصل إليها هرع أهلها إلى استقبال الألاى بالحفاوة والتكريم ، فألقى السيد عبد الله نديم خطاباً حماسيا مدح فيه الجيش ورؤساءه ، وقال : إنهم هم الذين أنقذوا البلاد من جور الاستبداد ، ثم استقر الألاى فى مركزه بثكنات دمياط

وقد رأى عبد العال بك حلمى من محافظ دمياط وقتئذ اسماعيل باشا زهدى

---

(١) عن مذكرات عرابى ص ٢٥٩

ومن اسماعيل بك صالح أوغلى حكمدار الطوبجية ، إعراضاً وانحرافاً عن الولاء لعرابى ، إذ لم يحضرا لاستقبال الألاى يوم قدومه . فشكاهما إلى عرابى ، وكانت النتيجة إحالة المحافظ والحكمدار إلى المعاش

سفر ألاى عرابى

وفى ٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ (١) سافر ألاى عرابى من العاصمة بين مظاهر الحماسة والتكريم ، فتحرك من مركزه بالعباسية فى الساعة الثامنة صباحا قاصداً المحطة . وشق المدينة من باب النصر تتقدمه موسيقاه تعزف بألحانها الحربية فتثير الحماسة فى النفوس . إلى أن بلغ المشهد الحسينى ، فاصطف الألاى أمام المسجد ، ثم دخل عرابى وزار مقام الحسين رضى الله عنه يصحبه بعض الضباط ، وأداروا بيرق الألاى على الضريح الشريف ، ودعوا الدعوات الصالحة ، ثم خرجوا وسار الألاى إلى المحطة . ماراً بالموسكى، ثم شارع البوستة، فشارع كلوت بك ، وكانت الشوارع تزخر بالمتفرجين ، وازدحمت المحطة بالمودعين ، إذ حضر إليها جميع ضباط الجيش المصرى ورؤسائه وكثير من الأعيان والتجار وعامة الناس ، قال عرابى فى مذكراته : « وبالجملة فإن هذا الاحتفال كان فى ذلك اليوم عاما لم يسبق له مثيل فى مصر » ، وقام عرابى خطيبا فى الحاضرين ، وألقى الخطبة الآتية :

« سادتى وإخوانى : بكم ولكم قمنا وطلبنا الحرية وقطعنا غرس الاستبداد . ولا ننثنى عن عزمنا حتى تحيى البلاد وأهلها ، وماقصدنا بسعينا إفساداً ولا تدميراً . ولكن لما رأينا أننا بتنا فى إذلال واستعباد ولا يتمتع فى بلادنا إلا الغرباء حركتنا الغيرة الوطنية والحمية العربيـة إلى حفظ البلاد وتحريرها والمطالبـة بحقوق الأمة . وقد ساعدتنـا العناية الإلهيـة، ومنحنا مولانا وأميرنا الخديو ماطلبناه من سقوط وزارة المستبد علينا السائر بنا فى غير طريق الوطنيـة ، وتمتعنا بمجلس الشورى لتنظر الأمة فى شؤونها ، وتعرف حقوقها كباقى الأمم المتمدنة فى العالم ، ومن قرأ التواريخ يعلم أن الدول الأوروبيـة ماتحصلت على الحرية إلا بالتهور وإراقة الدماء

---

(١) هذا التاريخ عن جريدة (المونيتور أجبسيان) عدد ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨١

وهتك الأعراض وتدمير البلاد . ونحن اكتسبناها فى ساعة واحدة من غير أن نريق قطرة دم، أو نخيف قلباً، أو نضيع حقاً، أو نخدش شرفاً، وما أوصلنا إلى هذه الدرجة القصوى إلا الاتحاد والتضافر على حفظ شرف البلاد . فالآن تنادى بصوت واحد : « فليعش الخديو واهب الحرية . فليعش الجيش المصرى طالب الحرية . فلتعش الحرية فى مصر خالدة مؤبدة »

« نحن الآن فى نعمة جليـــلة . وعزة جميلة ، وقد فتحنا باب الحرية فى الشرق ليقتدى بنا من يطلبها من إخواننا الشرقيين . على شرط أن يلزم الهدوء والسكينة . ويجانب حدوث مايكدر صفو الراحة ، إلى أن قال :

« إن الطمأنينة عادت كما كانت . وعدنا إلى مانشأنا عليه من طاعة مولانا الخديو ، وخضوعنا له ولوزرائه الفخام ، فلا تأخذكم الأراجيف وإشاعات أعداء الوطن ، وثقوا بسعى أميرنا ورجاله » . ثم قال :

« وإنى سائر بإخوانكم إلى رأس الوادى ، فأستودعكم الله جميعاً ، وأقبل أخى على بك فهمى بالنيابة عن الجيش كله ، وأخى محمد افندى عبيد بالنيابة عن جميع المودعين من أمتنا الشريفة المحبوبة »(١)

ثم قام خطيب الثورة (السيد عبد الله نديم) وكان قد عاد من دمياط . فخطب الحاضرين بمعنى ماخطب عرابى ، وكان مصطفى بك المنانى وبعض الأهالى ينثرون الزهور والرياحين على رؤوس العساكر ، ويقدمون لهم الحلوى ويسقون الناس شراباً سكرياً كالعادة المألوفة فى الأفراح الوطنية . ولما قرب وقت مسير القطار صاح عرابى مودعاً جميع المشيعين ، ثم تحرك القطار فى منتصف الساعة الحادية عشرة (٢) قاصداً مدينة الزقازيق ، وصحب عرابى فى سفره السيد عبد الله نديم ، واستقبل وصحبه وجنده فى المحطات بمظاهر الفرح والسرور والتكريم . وكان السيد عبد الله نديم يخطب فى الناس فى كل محطة بمعنى ماتقدم ، واستمرت مظاهر

---

(١) مذكرات عرابى ص ٣٦٢

(٢) (المونيتور أجبسيان) عدد ٩ اكتوبر سنة ١٨٨١

الاحتفالات حتى بلغ القطار محطة الزقازيق . فاستقبل القادمين جمهور الأعيان والأهالى والتجار ، يتقدمهم أمين بك الشمسى كبير تجار البندر ، وهتفوا لعرابى وللجيش هتاف الدعاء ، ونثروا على العساكر الورود والأزهار العطرية وسقوهم الشراب السكرى ، ونزل عرابى من القطار وحيا جميع المستقبلين ، وألقى فيهم خطبة حماسية بدأها بقوله :

« سادتى وإخوتى

« أنا أخوكم فى الوطنية ، واسمى أحمد عرابى ، ولدت فى بلدة (هرية رزنة) من بلاد الشرقية هذه . فمن عرفنى منكم فقد عرفنى ، ومن لم يعرفنى فقد عرفته بنفسى ، وها أنا واقف بين أيدى الأهل والخلان » . وأخذ يشيد بما قام به وزملاؤه الضباط بما لا يخرج عن الخطبة السابقة

ثم استأنف القطار السير قاصداً رأس الوادى حيث كان مركز الآلاى . وبعد أن استقر به عرابى وجنده يومين ، دعاه أمين بك الشمسى ودعا معه تحيه من الضباط إلى وليمة شائقة فخمة تكريماً لهم ، فلبوا الدعوة ، وألقى عرابى فى الوليمة خطبة بمعنى الخطبة السابقة (١) . وشكر أمين بك الشمسى على كرمه وأثنى عليه الثناء المستطاب

ثم وقف السيد عبد الله نديم وألقى خطبة حماسية ، تعالى فى أثنائها هتاف الاستحسان من الحاضرين

وفى اليوم التالى دعى عرابى لوضع الحجر الأساسى للمدرسة الأميرية بالزقازيق ، فلبى الدعوة وحضر الحفلة ، ووضع الحجر الأساسى للمدرسة باسم الخديو ، وألقى بهذه المناسبة خطبة ذكر فيها فوائد التعليم ، وحث الحاضرين على العناية بتعليم أبنائهم ليعدوهم لخدمة بلادهم فى المستقبل

وكذلك دُعى إلى وليمة أعدها أحمد بك السيد أباظة بناحية (شرويدة) ، ووليمة أخرى أعدها الشيخ أحمد محجوب عمدة ناحية (العصلوجى) ، ووليمة ثالثة عند

---

(١) مذكرات عرابى ص ٢٦٦

سليمان بك السيد أباظة ، ورابعة عند سليمان باشا أباظة

وصفوة القول أنه فى الفترة الوجيزة التى أقامها برأس الوادى كان محفوفاً بأعظم مظاهر التكريم والتمجيد ، ولا غرو فإن ماتم على يده من سقوط نظام الحكم الاستبدادى وانبثاق نور الحرية والدستور ، ووجوده فى المديرية التى هى مسقط رأسه ، كل ذلك من شأنه أن يبعث الحماسة فى نفوس الأهلين ويحمدهم على محبته وتمجيده

تعيين عرابى وكيلا لوزارة الحربية

بقى عرابى فى منصبه بالشرقية نحو ثلاثة أشهر يتنقل فى الجهات ويبث أفكاره بين الأعيان والأهلين ، وقد أوجست الحكومة خيفة من ابتعاده عن العاصمة وتركه يجمع حوله الأتباع والأنصار بعيداً عن رقابتها ، فاقترح البارودى تعيينه وكيلا لوزارة الحربية ، فصدر الأمر العالى بذلك فى ٤ يناير سنة ١٨٨٢ (١) ، وعاد إلى العاصمة واستقر بها ، وتوطدت الثقة بينه وبين البارودى ، وعظم نفوذه ، وصارت داره كعبة لطلاب الحاجات وذوى الشكايات يقصدون إليها من كل فج ، حتى أصبحت تشبه مجموع دوائر الحكومة لكثرة من كان يفد عليها من الزائرين والشاكين ، وتردد عليه مكاتبو الصحف الأوروبية وبعض السياسيين الإنجليز ليأخذوا عنه الأحاديث والبيانات عن الحركة التى قام بها ، فازدادت شهرته فى الأوساط الأوروبية

تتمة أعمال وزارة شريف باشا

تشريع الموظفين الملكيين

عنى شريف باشا بوضع قوانين للموظفين الملكيين تحدد سلطتهم وتنظم علاقة الرؤساء بالمرءوسين منهم ، وشروط تعيينهم وترقيتهم وتأديبهم وفصلهم ، بما يكفل حسن قيام الموظفين بواجباتهم ، ومراعاة العدل فى معاملتهم ، وإقصاء الفوضى والمحسوبية والاستبداد من دواوين الحكومة ، وكان يرمى بهذا التشريع إلى تنظيم

---

(١) المونيتور اجبسيان عدد ٩ يناير سنة ١٨٨٢

حالة الوظائف والموظفين الملكيين ، بعد أن صدرت القوانين المنظمة لحالة الجهاديين، فرفع إلى الخديو تقريراً بضرورة تأليف لجنة لتحضير هذه القوانين ، وصدر المرسوم بتأليفها فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٨١ برياسة محمد زكى باشا وزير المعارف والأوقاف وعضوية كل من : محمد سلطان باشا ، وسليمان باشا أباظه والمسيو بوترون Bouteron وبلوم باشا وبطرس بك غالى وسلامه باشا ابراهيم وتجران باشا والمستر فتزجرالد Fitz Gerald وأحمد نشأت بك ويعقوب أرتين بك (١) ثم أضيف إليهم المسيو مازوك Mazuc ، وعبد الرحمن بك الجراوى (٢)

الإصلاح القضائى — إنشاء المحاكم الأهلية

أهم إصلاحات الوزارة الشريفية بعد الإصلاح الدستورى هو إنشاء المحاكم الأهلية (الوطنية) ، ووضع نظامها الجديد

فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ (٢٥ ذى الحجة سنة ١٢٩٨ هـ) صدر القانون المعروف بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية(٣)، وهى تتضمن معظم القواعد العامة للنظام القضائى الحالى . وأهمها :

(١) وجوب العمل بالقوانين بعد نشرها واعلانها فى الجريدة الرسمية ، ويكون إجراء العمل بمقتضاها فى القطر المصرى بعد مضى ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان ، وأما فى السودان وباقى ملحقات الحكومة المصرية فيكون العمل بها بعد مضى سبعين يوماً .

(٢) عدم سريان القوانين على الماضى ، وصدور الأحكام باسم الحضرة الخديوية ، ووجوب استنادها إلى القوانين التى سيجرى نشرها أو القوانين واللوائح الجارى العمل بموجبها متى كانت أحكامها غير مخالفة لنصوص القوانين المذكورة

(٣) رتبت اللائحة أنواع المحاكم الجديدة ، فقضت بإنشاء محكمة ابتدائية فى كل من مصر والإسكندرية، وفى كل مديرية من الوجه البحرى والقبلى ، وفى السودان

---

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ١٩٠

(٢) المرجع السابق — أمر ٩ نوفمبر سنة ١٨٨١ ص ٢١١

(٣) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ٢١٥

وباقى ملحقات الحكومة المصرية ، وإنشاء محاكم جزئية فى دوائر اختصاص المحاكم الإبتدائية ، ومحكمتين استئنافيتين ، إحداهما بمصر ، والأخرى بأسيوط ، « أما فيما يختص باستئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بالسودان وباقى ملحقات الحكومة المصرية فيتقرر فيما بعد بأمر الحضرة الخديوية » ، ومحكمة نقض وإبرام بالقاهرة وكان اسمها فى اللائحة (محكمة التمييز) ، وإنشاء النيابة العمومية

(٤) ونصت اللائحة على عدم جواز عزل قضاة المحاكم ، إنما للحكومة حق استبدال من ترى فيه عدم اللياقة والاستعداد منهم فى أثناء السنوات الثلاث الأولى من تاريخ تعيينه . ونصت على عدم نقل القضاة من محكمة إلى أخرى إلا برضائهم وبمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية بناء على طلب وزير الحقانية وبعد أخذ رأى محكمة النقض والإبرام

(٥) تقررت فى اللائحة قواعد اختصاص هذه المحاكم على النظام الجارى العمل به اليوم (١٩٣٧)

ولا غرو فلائحة ترتيب المحاكم الحالية الصادرة فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ مقتبسة من لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، ويرجع معظم الفضل فى وضع اللائحتين إلى العلامة قدرى باشا وكان يتولى وزارة الحقانية فى وزارة شريف باشا ، وقد صدرت فى عهدها اللائحة الأولى ، وتهيأت الحكومة لإنفاذها ، ولكن استقالة وزارة شريف باشا فى فبراير سنة ١٨٨٢ وتلاحق حوادث الثورة العرابية حالا دون افتتاح المحاكم الجديدة ، إلى أن صدرت اللائحة الحالية فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ على عهد وزارة شريف باشا الرابعة . وكان العلامة قدرى باشا يتولى فيها وزارة المعارف ، وقد خلت هذه اللائحة من كثير من مزايا لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، كالنص على عدم جواز عزل القضاة وعدم جواز نقلهم إلا بالضمانات المتقدم ذكرها وإنشاء محكمة للنقض والإبرام ومحكمة استئناف ثانية بأسيوط وسريان النظام القضائى الجديد على السودان ، والسبب فى كل ذلك يرجع إلى أن لائحة ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ صدرت فى عهد الاحتلال فلم تشمل كل القواعد التى تقررت فى اللائحة الأولى

وقد دخلت لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ فى حيز التنفيذ عقب صدورها ، إذ

صدرت الأوامر الخديوية بتعيين اسماعيل يسرى باشا نائبا عموميا لدى المحاكم الأهلية ، وتعيين كل من أحمد أمين بك ، وميخائيل كحيل بك ، وحسين واصف بك وكلاء نيابة ، (١) وتعيين شفيق منصور بك نائبا للوكيل العمومي لدى المحاكم الأهلية (٢)

الصحافة وقانون المطبوعات

اشتدت لهجة الصحف متأثرة بانتصار الثورة وإجابة مطالب العرابيين وانبلاج نور الحرية ، فوجهت حملاتها إلى الأجانب والدول الأجنبية ، فأصدرت إدارة المطبوعات إنذاراً رسمياً إلى الصحف كلفتها فيه بأن تلزم حدود الاعتدال فى كتابتها ، استبقاء للعلائق الودية بين مصر والدول الأجنبية

إلغاء جريدة (الحجاز)

أنشئت هذه الصحيفة سنة ١٨٨١ لصاحب امتيازها السيد ابراهيم سراج المدنى ، وحملت على الدول الأوروبية فى مقالاتها ، واستمرت فى حملاتها رغم إنذارها ، فأصدر مجلس الوزراء قراراً بالغائها (٣) وأصدرت وزارة الداخلية إلى محافظ العاصمة أمراً بإنفاذ هذا القرار (٨ نوفمبر سنة ١٨٨١)

إلغاء جريدة (ليجيبت) L'EGYPTE

ولم تقتصر لائحة المطبوعات القديمة على الصحف العربية ، بل شملت الصحف الأوروبية أيضا ، فقد نشرت جريدة (ليجيبت) فى عدد ٢ أكتوبر سنة ١٨٨١ مقالا فيه تعريض بالنبى عليه الصلاة والسلام ، فلفتت جريدة (المفيد) الحكومة إلى هذا المقال ، فصدر القرار بتعطيلها وإلغائها ، وزعم صاحبها أن الحكومة لا تملك تطبيق لائحة المطبوعات القديمة على الصحف الأجنبية ، وهدد بتدخل قنصل فرنسا ، ولكن القنصل لم يتدخل ، ومر الحادث بسلام

---

(١) ص ٢٤٠ و ٢٤١ من مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ — (٢) الوقائع المصرية عدد ٥ ٢ يناير سنة ١٨٨٢ (٣) الوقائع المصرية عدد ٨ نوفمبر سنة ١٨٨١

صدور قانون المطبوعات

إن قانون المطبوعات الذى كان العمل جاريا به فى الجملة حتى ظهور قانون ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ صدر على عهد وزارة شريف باشا فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ [١]، وهو ولا شك قانون مقيد لحرية الصحافة . ولا ندرى ماذا كان الباعث على صدوره ، ومن الذى أوعز بوضعه . وهل كانت الحكومة وقتئذ تخشى إطلاق الحرية للصحف فوضعت لها هذا القانون ؟

إن وزارة رياض باشا قد عطلت بعض الصحف قبل صدور هذا القانون لاشتدادها فى لهجة كتابتها ، وكانت تعتمد على « لائحة المطبوعات » القديمة التى كان العمل جاريا بها من قبل . وكذلك فعلت وزارة شريف كما تقدم بيانه . ولم تكن البلاد فى حاجة إلى صدور قانون جديد للمطبوعات يضاعف قيود الصحافة ، فصدوره يعد موضع نقد لوزارة شريف باشا ، ومن أهم ما وضعه من القيود فرض تأمين قدره مائة جنيه على الصحف التى تصدر أكثر من ثلاث مرات فى الأسبوع ، وخمسون جنيها على الصحف التى تصدر أقل من ذلك ، وعدم جواز إنشاء مطبعة إلا برخصة من وزارة الداخلية بعد إيداع تأمين مقداره مائة جنيه ، وللحكومة فى كل حال نزع هذه الرخصة « عند الاقتضاء » ، وتخويل الحكومة حق إنذار الصحف وتعطيلها ، محافظة على النظام العمومى أو الدين أو الآداب ، وذلك بقرار من وزير الداخلية ، وفى حالة التعطيل يصدر القرار بذلك بعد إنذارين ، ويجوز تعطيل الجريدة بقرار من مجلس الوزراء دون سبق إنذار

وقررت الحكومة سريان هذا القانون على الصحف والمطابع الأجنبية (٢) ، وأنذرت فعلا بموجبه مجلة المحاكم المختلطة (جازيت دى تريبينو) الإنذار الأول فى ٨ يناير سنة ١٨٨٢ ، لخوضها فى المسائل السياسية ، دون أن يكون لها رخصة بذلك ولأنها نشرت أفكارا مسيئة للبلاد ، واستعملت التمويهات المنطوية على سوء

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨١

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨١

القصد ، وأنذرتها للمرة الثانية فى ١١ يناير لعدم نشرها الإنذار الأول واستمرار خوضها فى المسائل السياسية والإدارية (١)

وقد عين أحمد بك رفعت ناظرا (مديرا عاما) لقلم المطبوعات ، والشيخ محمد عبده (الأستاذ الإمام) رئيسا لقلم المطبوعات العربية والتركية ، والمسيو إرنست فوكاين رئيسا لقلم المطبوعات الإفرنجية

حفظ الآثار العربية

عنى شريف باشا بإحياء الآثار العربية وحفظها وصيانتها وتجديدها ، فاستصدر مرسوما فى ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ بتأليف لجنة عهد إليها بهذه المهمة ، وأسند رياستها إلى وزير الأوقاف ، وأعضاؤها هم : مصطفى فهمى باشا . محمود سامى باشا البارودى . محمود بك (باشا) الفلكى . اسماعيل بك (باشا) الفلكى . فرانس بك . روجرس بك . تجران بك (باشا) . عزت افندى . يعقوب افندى صبرى (بك) . المسيو بودرى . على افندى فهمى . (٢) ثم حسين باشا فهمى والمسيو بورجوان (٣)

مدرسة الآثار القديمة

وأنشأت الوزارة مدرسة للآثار المصرية القديمة واللغة الهيروغليفية ، وافتتحت فى أول يناير سنة ١٨٨٢ ، وعُيّن ناظرا لها العالم الأثرى المشهور أحمد بك كمال (باشا) (٤)

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٤ يناير سنه ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٩ ديسمبر سنه ١٨٨١

(٣) الوقائع المصرية عدد ٢٥ يناير سنه ١٨٨٢

(٤) الوقائع المصرية عدد أول يناير و ١٨ يناير سنة ١٨٨٢

إحصاء عدد السكان

واستصدر شريف باشا من الخديو أمراً عالياً بإجراء التعداد العام لسكان القطر المصرى ، وحدد لهذا الإحصاء يوم ٣ مايو سنة ١٨٨٢(١) ، وأصدر منشوراً بطريقة إجرائه ، وعهد إلى قلم الإحصاء بوزارة الداخلية جمع نتائج التعداد فى المدن والقرى ، ولهذه المناسبة أمر بترقيم البيوت تمهيداً لإحصاء سكانها

وكانت النتيجة التى ظهرت بعد ذلك عن هذا الإحصاء ، أن سكان القطر المصرى (عدا السودان) بلغوا يوم ٣ مايو سنة ١٨٨٢ — ٦٫٨٠٦٫٣٨١ نسمة (٢)

التعليم

أدخلت وزارة شريف باشا عناصر جديدة من كبار الموظفين الوطنيين فى مجلس المعارف الأعلى ، فضمت إلى أعضائه إسماعيل أيوب باشا ومحمد قدرى باشا(٣) وحسين فهمى باشا وكيل ديوان الأوقاف ، ومحمود بك (باشا) الفلكى ناظر الرصدخانة وقتئذ وعلى فهمى بك وكيل ديوان المكاتب الأهلية(٤)

وعملت على تحسين حالة أساتذة المدارس و نظارها وزيادة رواتبهم إجابة لاقتراح مجلس المعارف الأعلى

مشيخة الجامع الأزهر

كان الشيخ محمد العباسى المهدى يتولى الإفتاء ومشيخة الجامع الأزهر حين قامت الثورة العرابية ، ولم يكن من أنصارها ولا من المحبذين لها أو الراجين فيها خيراً ، فوقعت النفرة بينه وبين عرابى ، فلما انتصرت الثورة وسقطت وزارة رياض

---

(١) أمر ٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ — مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ٢٤٣ والمونيتور اجبسيان عدد ٥ يناير سنة ١٨٨٢

(٢) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٦ ص ٣٤٢

(٣) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ١٨٨

(٤) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ١٩٢

باشا سعى عرابى وحزبه فى خلعه من المشيخة ، فأوعزوا إلى بعض الشيوخ أن يرفعوا لولاة الأمور شكاياتهم من معاملته . وقد نقموا منه أنه وضع نظام الامتحان لإجازة العلماء بالتدريس ، وكانوا لا يريدون وضع أى نظام لتخريج العلماء . . . ووقع الخلاف بينه وبينهم أيضاً بشأن الجراية وتوزيعها

فألفت الحكومة لجنة لتحقيق هذا الخلاف برياسة أحمد رشيد باشا ، وعضوية كل من عبد الله فكرى باشا ، ومحمد حافظ باشا ، وأحمد صادق باشا . وأخذت تسمع شكاية الشيوخ ، فلم تر على شىء منها مسحة الجد والحق ، ولكن نظراً لما رأى من اتساع نطاق الدسائس الموجهة ضد الشيخ العباسى ، ولما كان يبذله عرابى من المساعى للإيقاع به ، رأت اللجنة حسم الخلاف بإبقائه فى منصب الإفتاء ، وإسناد مشيخة الأزهر إلى عالم آخر ، ومعنى ذلك عزله من المشيخة ، واستندت اللجنة إلى ما ظهر لأعضائها من ضرورة إزالة الوحشة بين الشيخ والعلماء وحسم الخلاف بينهم سواء صحت الدعوى عليه أو لم تصح ، ورأت أيضاً أن مشيخة الأزهر أسندت إلى الشيخ العباسى زيادة على منصب الفتيا فى الحنفية ، وأن المشيخة كانت معهودة من قبل إلى علماء الشافعية . فاستحسنت إسناد المشيخة إلى أحد علماء المذهب الشافعى . وأخذت الحكومة برأى اللجنة ، ورغبت إلى علماء الأزهر أن يختاروا لأنفسهم شيخاً من الشافعية ، وأن يختاروا من أهل المذاهب الثلاثة الاخر (الحنفى والمالكى والحنبلى) ثلاثة من العلماء ليشاورهم شيخ الجامع فى شؤون الأزهر ، وانحسم الخلاف على ذلك ، وصدر أمر الخديو فى ١٢ محرم سنة ١٢٩٩ هـ (٥ ديسمبر سنة ١٨٨١م) بانفصال الشيخ العباسى المهدى من مشيخة الأزهر(١) ثم تعيين الشيخ محمد الانبابى من كبار علماء الشافعية شيخاً للأزهر فى ١١ ديسمبر سنة ١٨٨١ (٢)

واعتمدت الحكومة انتخاب الشيخ محمد عليش شيخاً للسادة المالكية ، والشيخ يوسف الحنبلى شيخاً للحنابلة ، والشيخ عبدالله الدرستاوى للحنفية ، على أن يشاورهم

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٦ ديسمبر سنة ١٨٨١

(٢) عدد ١١ ديسمبر سنة ١٨٨١

شيخ الجامع فى شؤون الأزهر المهمة بحيث لا يبرم فيها أمراً حتى يستقر عليه رأيهم ورأى غالبيتهم

ميزانية سنة ١٨٨٢

طلبت وزارة الحربية فى شهر ديسمبر سنة ١٨٨١ زيادة ٢٥٠ ألف جنيه على ميزانيتها ، لكى تزيد عدد الجيش إلى ١٨٫٠٠٠ جندى ، وكذلك طلبت بعض الوزارات الأخرى زيادة المخصص لها . ولما كان من اختصاص الرقابة الثنائية الإشراف على وضع الميزانية فقد طالت المفاوضة فى هذا الصدد بين الحكومة والرقيبين ، ثم استقر الاتفاق على زيادة ميزانية الحربية ١٥٤٩٦١ جنيه ، فقد كانت فى ميزانية سنة ١٨٨١ — ٣٦٨٫٠٠٠ جنيه فزادت إلى ٥٢٢٫٩٦١ جنيه بما فيها مائة ألف من الاعتماد غير الاعتيادى . ونوه إلى هذه الزيادة معتمد فرنسا فى رسالته إلى المسيو جامبتا[1]

وصدر الأمر العالى فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ بتقرير ميزانية سنة ١٨٨٢ ؛ وقدرت فيها الإيرادات المخصصة للدين العمومى بمبلغ ٤٫٢٧٧٫٢٢٥ جنيه مصرى ، والمصروفات المخصصة له بمبلغ ٤٫٠٩٧٫١٠٠ جنيه ، والإيرادات غير المخصصة للدين بمبلغ ٤٫٣٦٩٫٣٢١ جنيه والمصروفات غير المخصصة له بمبلغ ٤٫٣٦٦٫٨٦٨[2] وتقرر فتح اعتماد بمبلغ ٥٤٠٫٠٠٠ جنيه من الميزانية غير الاعتيادية لسنة ١٨٨٢ لصرفها فى مطالب الوزارات والمصالح ، فمنها ١٠٠ ألف جنيه لوزارة الحربية ، و١٧٠ ألف جنيه لوزارة الأشغال ، و٧٠ ألف جنيه للسكك الحديدية ، و١٠٠ ألف جنيه للسودان وهرر والبحر الأحمر ، و١٠٠ ألف جنيه احتياطى للمصروفات غير المنظورة

موقف تركيا حيال مصر

لم يكن موقف تركيا حيال مصر موقفاً سلبياً ولا نزيهاً ، بل كانت ترمى إلى انتهاز الفرص لانتقاص مزايا الاستقلال الذى نالته مصر فى عهد محمد على ثم فى عهد

---

(١) رسالة سنفكس الى جامبتا فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ — ٨٢ وثيقة رقم ٨

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١

اسماعيل ، واسترداد هذه المزايا والتدخل فى شؤون مصر الداخلية ، ومع أن تركيا كانت وقتئذ من الضعف والارتباك بحيث لاتستطيع أن تجعل مصر ولاية عثمانية خاضعة لحكمها ، فقد كانت السياسة التركية قائمة على الدس وقصر النظر ، فهى لم تدع وسيلة إلا انتهزتها لإحراج مركز مصر والوقيعة بها ، وقد تقدم الكلام عن محاولتها انتقاص حقوق مصر فى الفرمان الذى تلقاه الخديو توفيق ، وكان موقفها من يوم أن ظهرت الثورة العرابية إلى أن وقع الاحتلال موقفا مشئوما . قوامه الختل وسوء النية والخداع ، فضلا عن الجهل وقصر النظر ، وكان ذلك من أكبر العوامل المساعدة على وقوع الاحتلال

حدثت واقعة عابدين يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ وانتهت بسلام ، وتألفت وزارة شريف باشا المرجوة من الأمة ، وهدأت الأحوال ، وابتدأت الوزارة الجديدة تحقق برنامجها بين مظاهر الثقة والاطمئنان ، وبالرغم من ذلك فان الحكومة التركية رأت فى هذه الحادثة فرصة جديدة للتدخل فى شؤون مصر وانتحال حق الإشراف عليها ، فقررت إرسال لجنة إلى مصر للنظر فى الحوادث الأخيرة ، وقد عرفت هذه اللجنة بالوفد العثمانى ، وهو مؤلف من على نظامى باشا سر ياور السلطان عبد الحميد وعلى بك فؤاد من أعضاء مجلس شورى الدولة ونجل عالى باشا الصدر الأعظم المشهور وفى معيتهما قدرى بك وصفر أفندى وسيف الله أفندى من ياوران السلطان

الوفد العثمانى الأول

برياسة على نظامى باشا ــ أكتوبر سنة ١٨٨١

تحرك هذا الوفد من الاستانة يوم ٢ أكتوبر سنة ١٨٨١ قاصدا إلى مصر ، ولم يسبق تأليفه مخابرة بين حكومة الاستانة والحكومة المصرية حتى يعرف مقصدها من إيفاده ، بل فوجئت البلاد بتلغراف من الاستانة ينبىء بقيام هذا الوفد ، فقوبل النبأ بالدهشة ، لأن حالة البلاد لم تكن تسيغ إيفاده فضلا عما يحدثه مجيئه من هياج الخواطر وإثارة الهواجس فى وقت كانت البلاد محتاجة فيه إلى إقرار الطمأنينة فى النفوس ، ولكن الحكومة العثمانية كانت فى الواقع تتعمد إحداث حدث يثير الخواطر فى مصر ، فلعلها كانت تأمل أن تستفيد من الثورة ، أو لعلها نظرت بعين الاستياء

إلى قيام وزارة حرة تقيم النظام الدستورى فى مصر ، لأن مثل هذا النظام لم يكن لترضى عنه حكومة الاستانة التى جبلت على كراهية الحرية والدستور ،هذا إلى أن على رأسها وقتئذ السلطان عبد الحميد الذى بدأ عهده بتعطيل القانون الأساسى العثمانى ، وإلغاء مجلس المبعوثين (النواب) وتشتيت دعاة الحرية وأنصارها . أضف إلى ذلك أن الخديو توفيق لم يكن منظوراً اليه فى الاستانة بعين الرضا والعطف ، لأن سلطان تركيا لم يكن ليغفر له إغفاله الذهاب الى عاصمة السلطنة ، حين ولايته الحكم ، ليقدم له فروض الولاء ، ومن هنا تدرك سببا من العوامل التى دعت الى تأخير إرسال الفرمان ، وما أدخلت الحكومة العثمانية فيه من القيود والتعديلات ، حقا أن توفيق باشا اعتذر عن عدم ذهابه الى الاستانة بارتباك أحوال مصر وضرورة وجوده فى عاصمة ملكه ، ولكن هذا العذر لم يكن ليقبله حكام الاستانة ، إذ كان من أخص صفاتهم الغطرسة والكبرياء وسوء الظن والانتقام ، لذلك انتهزوا كل فرصة لإحراج مركز الخديو وإثارة المشاكل والعقبات فى وجهه ، ففكرة إرسال وفد الى مصر فكرة قوامها الكيد وسوء القصد ، وقد استاء لها شريف باشا وأبدى مخاوفه منها (١)

جاء هذا الوفد الى الإسكندرية يوم الخميس ٦ اكتوبر سنة ١٨٨١ ، ووصل أعضاؤه الى القاهرة فى مساء ذلك اليوم ونزلوا ضيوفا على الحكومة بقصر النزهة

وفى صبيحة الجمعة ذهبوا إلى سراى الإسماعيلية لمقابلة الخديو ،فاستقبلهم بالترحاب وتبادل وإياهم عبارات التحية والود ، وأبلغوه تحيات السلطان وأعربوا له عن تمام رضاه وسروره لما يبذله فى تحسين أحوال البلاد ، وأن الغرض من إرسال هذا الوفد هو إظهار الثقة بالخديو وتأييد نفوذه وتثبيت مركزه ، فردّ عليهم بعبارات الشكر المألوفة ، ثم انصرفوا عائدين الى قصر النزهة، وهناك ردّ لهم الخديو الزيارة

---

(١) رسالة المسيو برتلمى سان هيلير وزير خارجية فرنسا إلى المسيو تيسو سفير فرنسا فى الاستانة — الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ رقم ٣٦

زيارة على نظامى باشا لديوان الحربية

وذهب على نظامى باشا إلى قصر النيل حيث كان ديوان الحربية ومركز الألاى الثانى ، فاستقبله محمود سامى باشا البارودى وزير الحربية ، وهناك استدعى طلبه بك عصمت قائد الألاى ومعه الضباط من رتبة قائممقام وبكباشى ، وألقى فيهم خطابا باللغة التركية عربه لهم البارودى حثهم فيه على طاعة الخديو وتنفيذ أوامره

فأجابه طلبه بك عصمت بقوله : « إن العساكر المصرية جموعا وأفرادا على قدم الطاعة والانقياد لولى أمرنا الخديو المعظم ، يتلقون أوامره بالامتثال، ويقفون عند حد نواهيه ، فإن كلاً منا يعلم أن أول واجب على الجند هو إطاعة ولى الأمر والإذعان لما يأمر به ، وما منا إلا محب للجناب الخديوى ميال بكليته إلى الامتثال لإشارته (١) »

ولما انتهى من كلامه وقف على نظامى باشا ، وصافح طلبه بك ومن معه من الضباط ، وأثنى عليهم الثناء الجميل ، ثم بقى مع محمود باشا سامى البارودى نحو نصف ساعة وانصرف

زيارته للعلماء

وزار بعد ذلك شيخ الجامع الأزهر ونقيب الأشراف والشيخ محمد عليش شيخ المالكية ، وكانوا فى أحاديثهم معه يثنون على الجيش ويطرون أعماله ، ويذكرون فضله فيما نالته البلاد

تأثير حضور الوفد من الوجهة الدولية

استاءت فرنسا وانجلترا من حضور الوفد العثمانى على غير اتفاق معهما ، وعدتاه تدخلا من تركيا فى شؤون مصر الداخلية ، وطلبتا من الحكومة العثمانية تقصير مدة إقامته (٢)، وانتهزت انجلترا هذه الفرصة لتعلن نفوذها فى مصر حيال حضور الوفد، فطلب السير إدوار مالت قنصل انجلترا العام من حكومته إرسال بارجة حربية الى

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ أكتوبر سنة ١٨٨١

(٢) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ وثائق رقم ٣٦ و ٣٧ و ٣٨

مياه الاسكندرية (١) ، فأجابت طلبه واتفقت مع الحكومة الفرنسية على أن ترسل كل منهما بارجة ، على أن تعود البارجتان من الاسكندرية حين مبارحة الوفد العثماني أرض مصر ، وقد وصلت فعلا البارجة الفرنسية ألما Alma الى مياه الاسكندرية ، ثم جاءتها البارجة الانجليزية انفنسبل Invincible ، وغادرتا الميناء يوم ٢٠ اكتوبر غداة سفر الوفد العثماني ، فكانت هذه المظاهرة البحرية أول مظاهرة من هذا النوع أثناء الثورة العرابية ، والمظاهرة الثانية وقعت في شهر مايو سنة ١٨٨٢ كما سيجيء بيانه ، ويلاحظ أن البارجة انفنسبل هي إحدى البوارج التي اشتركت في ضرب الاسكندرية يوم ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ ، فحضور الوفد العثماني كان باعثا على مجيء هذه البوارج ، فلا جرم كان حضوره نذيرا لمصر من جميع النواحي

عودة الوفد الى الاستانة

وظل رجال الوفد العثماني في مصر بضعة عشر يوما بين مقابلات وولائم ، وأجمعت كلمة من حادثوهم من ذوي المقامات على أن البلاد ليس فيها أي اضطراب ، وأكد لهم الخديو أن الجيش على طاعته ، وبذلك انتهت مهمتهم ، واتضح أن مجيئهم لم يكن له مسوغ ، ولا كانت له نتيجة ما ، وعادوا إلى الاسكندرية يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٨٨١ ، وفي صباح اليوم التالي اقلعوا راجعين إلى الاستانة

* * *

إلى هنا انتهينا من بيان الأعمال التي قامت بها وزارة شريف ، وتطور الحوادث في عهدها ، وقد بقي علينا أن نفصل القول في أهم عمل تم على يدها وهو إنشاء المجلس النيابي ، وهو ما سنوفي الكلام عنه في الفصل الآتي

---

(١) رسالة اللورد لاينس Lyons سفير انجلترا في باريس الى وزير خارجية فرنسا — ٨ اكتوبر سنة ١٨٨١ . الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ ، وثيقة ٤١

الفصل السادس

انشاء مجلس النواب

سبق القول بأنه على أثر تأليف وزارة شريف باشا ، قدم إليه تقريران من أعيان البلاد ، أحدهما بمثابة ضمان منهم لتعهدات الضباط باحترام النظام ، والثانى خاص بطلب انشاء مجلس النواب ، وهذا ماسنفصله فيما يلى

قدم هذا التقرير موقعا من ١٦٠٠ من وجوه البلاد وأعيانها ، متضمنا المطالبة بتأليف مجلس النواب ، وقد ألمع التقرير إلى المزايا التى تعود على البلاد من تأليفه ، وأشار إلى مجلس شورى النواب الذى أنشىء فى عهد اسماعيل . وطلب موقعوه أن يكون للمجلس الجديد من الحقوق والسلطة مثل ما للمجالس النيابية فى أوروبا ، وهذا التقرير يعد من الوثائق الهامة فى تاريخ مصر الدستورى ، وهو شبيه فى أهميته باللائحة الوطنية التى قدمت للخديو اسماعيل من كبراء البلاد وأعيانها لتوسيع سلطة مجلس شورى النواب ، وإليك نص التقرير :

« لما كان لاينتظم نظام العالم ، ولايقوم قوام الهيئة الاجتماعية إلا بالعدل والحرية حتى يكون كل إنسان آمنا على نفسه وماله ، حرآ فى أفكاره وأعماله ، بما فيه سعادته وحسن حاله ، وهذا لايتأتى إلا بإيجاد حكومة شورية عادلة لاتشوبها شوائب الاستبداد ، ولاتتطرق إليها طوارق الفساد ، اتخذت الممالك المتمدنة العادلة مجالس مليئة من نبهاء أممها ، ينوبون عنها فى حفظ حقوقها تجاه هيئة حكوماتها ، ويكونون الواسطة الحقيقية فى تنفيذ ماتصدره الحكومات من الأحكام العادلة ، وعلى هذه القواعد ، ولأجل هذه المقاصد كان قد اتخذ حكومتنا مجلس نواب فى العهد السابق ، وبما ان مقاصد خديوينا المعظم جميعها خيرية ونياته سليمة فطلبا لحفظ بلادنا من بوائق الدهر تجاسرنا بعرض هذا راجين من المراحم الداورية صدور الأمر الكريم بتشكيل مجلس نواب لأمتنا المصرية يكون له ماللمجالس الأمم

الأوروبية المتمدنة من الحقوق الشرعيـــة إزاء هيئة الحكومة ، وبذلك تكون الحضرة الفخيمة الخديوية قد خولتنا نعمة لاتعادلها نعمة ، وتصير حكومتها العادلة أنموذجا شريفا يبرهن على حسن نتائج العدل والحرية أمام العالم ، وإننا على يقين من قبول التماسنا هذا وفقا لإرادة ولى النعم ، أدام الله إجلاله »(١)

وقد حقق شريف باشا هذا المطلب ، إذ كان مقتنعا قبل قيام الثورة العرابية بضرورة إنشاء مجلس نيابى كامل السلطة

فنى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ (١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨) رفع إلى الخديو تقريراً بإجابة مطالب الأمة فى هذا الصدد ، ضمنه مزايا النظام الدستورى وضرورة إقراره فى مصر ، وطلب تمهيداً لتأليف المجلس النيابى الجديد إجراء انتخابات عامة طبقاً للائحة مجلس شورى النواب القديم ، على أن تعرض الوزارة على المجلس المنتخب مشروع اللائحة الأساسية التى تكفل نهوضه إلى مستوى المجالس النيابية الصحيحة (٢) أو بعبارة أخرى إنه دعا إلى انتخاب مجلس شورى النواب على أن يكون (جمعية تأسيسية) تضع الدستور الجديد

خلاصة نظام مجلس شورى النواب القديم

دعا شريف باشا فى تقريره إلى إجراء انتخابات ، طبقا لنظام مجلس شورى النواب القديم . فإتماماً للبيان نذكر هنا أهم قواعد هـذا النظام كما استخلصناها من لائحته الأساسية ولائحته الداخلية (النظامية) ليسهل على القارىء المقارنة بين قواعده وقواعد القانون الأساسى (الدستور) الذى عرضه شريف باشا وقرره مجلس النواب الجديد

يتلخص نظام مجلس شورى النواب فى القواعد الآتية :

١ ـــ إن هذا المجلس لم تكن له سلطة قطعية فى أى أمر من الأمور ، وهو وإن

---

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ١٥١

(٢) الوقائع المصرية عدد ٥ أكتوبر سنة ١٨٨١

كان يصدر قرارات فيما يعرض عليه من الشؤون إلا أن هذه القرارات لا تعدو أن تكون « رغبات » ترفع إلى الخديو ، وله فيها القول الفصل

٢ – يتألف المجلس من عدد لا يزيد على ٧٥ عضوا ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ، ويتولى انتخابهم عمد البلاد ومشايخها في المديريات ، وجماعة الأعيان في القاهرة والاسكندرية ودمياط ، وكان عدد نواب كل مديرية على حسب التعداد ، فينتخب واحد أو اثنان عن كل قسم من أقسام المديرية بحسب كبر القسم وصغره ، وينتخب ثلاثة نواب عن القاهرة ، واثنان عن الاسكندرية ، وواحد عن دمياط

٣ – يشترط فيمن ينتخب عضوا أن يكون مصريا ، ومن المتصفين « بالرشد والكمال » ، ولا تقل سنه عن خمس وعشرين سنة ، وأن لا يكون ممن صدرت ضدهم أحكام جنائية بالليمان أو من المحكوم عليهم بالإفلاس أو الطرد من وظائف الحكومة بحكم ، واشترط في العضو العلم بالقراءة والكتابة في الانتخاب السابع ، أي بعد مضي ثماني عشرة سنة على تأسيس هذا النظام ، لأن مدة كل مجلس ثلاث سنوات ، ومعنى ذلك أن النواب كانوا يعفون من هذا الشرط في الانتخابات الستة الأولى ، ولوحظ في هذا التحديد أن هذه المدة كانت تكفي لانتشار التعليم في البلاد ، بحيث يشترط في الأعضاء بعد انقضائها أن تكون لهم دراية بالقراءة والكتابة ، واشترط في الناخبين أن يكون لهم إلمام بالقراءة والكتابة في الانتخاب الحادي عشر ، أي بعد انقضاء ثلاثين سنة على الانتخاب الأول

٤ – يجتمع المجلس شهرين في كل سنة ، من ١٥ كيهك إلى ١٥ أمشير (من منتصف ديسمبر إلى منتصف فبراير) ، ويكون اجتماعه في القاهرة ، وجلساته سرية ، وللخديو جمع المجلس أو تأخيره أو إطالة مدة اجتماعه أو تبديل أعضائه (حله) وإجراء انتخابات جديدة (مادة ١٦ و ١٧ من اللائحة الأساسية)

٥ – تعيين رئيس المجلس ووكيله منوط بالخديو ، دون أن يكون للمجلس رأي أو ترشيح في هذا التعيين

٦ — ينتخب المجلس من بين أعضائه لجانا تسمى (أقلاما) ، ومن أعمالها الفحص عن صحة نيابة الأعضاء ، وتعرض قراراتها على هيئة المجلس ، ومن يقرر المجلس صحة انتخابهم تعرض أسماؤهم على الخديو ، ليعطى كل واحد منهم «البيورلدى» أى الأمر باعتماد عضويته

هذه هى أهم القواعد الجوهرية لمجلس شورى النواب القديم . وخلاصتها أنه مجلس استشارى ينتخب أعضاؤه بواسطة عمد البلاد ومشايخها لمدة ثلاث سنوات ، ويجتمع شهرين فى كل سنة . وجلساته سرية . وليس له رأى نافذ فيما يعرض عليه من الشؤون [1]

الانتخابات

وفى نفس اليوم الذى رفع فيه شريف باشا تقريره إلى الخديو صدر الأمر العالى بإجراء الانتخابات العامة وتحديد يوم غرة صفر سنة ١٢٩٩ (٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١) لافتتاح مجلس النواب [2]

ولا شك فى أن جعل انتخاب النواب موكولا إلى عمد البلاد ومشايخها ، يسهل على الحكومة السيطرة على الانتخابات وإملاء إرادتها فيمن يختارهم العمد والمشايخ ، ولكن شريف باشا حرص حرصا شديداً على أن تجرى الانتخابات حرة بعيدة عن تدخل الحكومة ، وأصدر منشوراً بذلك إلى جميع المديريات والمحافظات نبه فيه المديرين والمحافظين على ترك الانتخابات حرة [3] ، وهو أول منشور انتخابى فى تاريخ مصر الحديث يقضى باحترام حرية الانتخابات العامة

وفى الحق ان الحكومة لم تتدخل فى هذه الانتخابات ولم تتعرض لحرية الناخبين فى انتخاب من يريدون ، فكان الانتخاب حرا بكل معانى الحرية . وكذلك كان حرا من تدخل العرابيين وإملاء ارادتهم على الناخبين وترشيح أشياعهم وأتباعهم .

---

(١) مقتبس من كتابنا « عصر اسماعيل » ج ٢ ص ٩٣ من الطبعة الأولى و ٧٨ من الطبعة الثانية

(٢) مجموعة الاوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ٨٧

(٣) الوقائع المصرية عدد ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٨١

وقد كان فى استطاعة حزبهم باعتباره صاحب الفضل فى إنشاء مجلس النواب أن يتدخل فى الانتخابات ، وعلى ارادته على الناخبين لكى يضمن تأليف غالبية النواب من أتباعه ومرشحيه ، ولو فعل ذلك لقضى على حرية الانتخاب قضاء مبرما ، ولكن حسنا فعل إذ ترك الناخبين أحرارا فى انتخاب من يأنسون فيهم الاستقامة والاخلاص والكفاية ، ولم يسلبهم حرية الاختيار التى هى قوام الحياة الدستورية الصحيحة ، فجاءت الانتخابات صورة صادقة لإرادة الناخبين ، وضرب العرابيون بذلك مثلا فى احترام حرية الانتخاب

أعضاء مجلس النواب سنة ١٨٨١

وقد أسفرت الانتخابات عن تأليف مجلس النواب من الأعضاء الآتية أسماؤهم(١)

نواب القاهرة

محمود بك العطار . عبد السلام بك المويلحى (باشا) . أحمد أفندى السيوفى (باشا)

نواب الاسكندرية

السيد محمد القريانى . عبد المجيد أفندى البيطاش

نائب دمياط

عبد السلام أفندى خفاجى (بك)

نواب القليوبية

محمد بك الشواربى (باشا) . الشيخ سليمان منصور . مصطفى أفندى علام . ابراهيم أغا أبو حشيش

نواب الدقهلية

هلال بك منير . يوسف أفندى صالح . على بك القريعى . الشيخ أحمد على سعده الشيخ حسنين سويلم . الشيخ العدل أحمد . الشيخ جاد مصطفى

---

(١) عن جريدة المحروسة عدد ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨١

نواب البحيرة

محمد بك الصيرفى . الشيخ أحمد الصوفانى . الشيخ أحمد على محمود . ابراهيم أفندى الوكيل . بسيونى أفندى أبو الفضل . محمد أفندى عوض . محمد أفندى دبوس . الشيخ أحمد الحناوى

نواب المنوفية

محمد أفندى الجندى . أحمد بك مصطفى . على بك شعير . السيد أفندى الفقى . أحمد أفندى عبد الغفار . حسين أفندى أبو حسين

نواب الغربية

محمد بك المنشاوى . أحمد بك الشريف . مصطفى أفندى أبو العز (باشا) . السيد محمد أبو النظر شتا . الشيخ أحمد الصباحى . الشيخ رزق نور . الشيخ ابراهيم سعيد (باشا) ، محمد أفندى الشاذلى . الشيخ ابرهيم يونس

نواب الشرقية

سليمان باشا أباظه . الشيخ عبد الوهاب العفيفى . أحمد بك أباظه . محمد أفندى عبد الله . أمين بك الشمسى (باشا) ، أحمد أفندى نصير . الشيخ زيد جمعة . على أفندى مكاوى

نواب الجيزة

عباس أفندى الزمر . السيد أحمد عفيفى . مراد افندى السعودى . خليل افندى أبو زيد

نواب الفيوم

السيد طلبه حزين . السيد معتوق . خليفة الهوارى

نواب بنى سويف

احمد افندى سالم الريدى ، اسماعيل افندى سليمان ، على افندى كساب . السيد محمد أبو المكارم

نواب المنيا

محمد سلطان باشا . على افندى شعراوى (باشا) . حسن باشا الشريعى . يوسف افندى عبد الشهيد (بك) . محمد افندى جلال (بك) . محمد افندى مصطفى عميره

نواب أسيوط

محمود بك سليمان (باشا) . السيد عبد الحق عبد الله . عثمان افندى غزالى . محفوظ افندى رشوان . الحاج جبر افندى محمد . حسين افندى جمعة . مهنى افندى يوسف عمر

نواب جرجا

أحمد أغا الدقيشى . السيد رضوان عطية . السيد رشوان حمادى . السيد سرور شهاب الدين . عبد الشهيد افندى بطرس

نواب اسنا

أحمد بك على الغديسى . عبد الرحيم افندى محمد سليمان

نواب قنا

محمد افندى أبو يحيى . على افندى ابراهيم . السيد احمد محمد . السيد ضايع سلامه

هؤلاء هم نواب الأمة سنة ١٨٨٢ [١] ، ويلاحظ أن عددهم يزيد على ٧٥ وهو العدد الذى تنص عليه اللائحة الأساسيـــة لمجلس شورى النواب ، وقد نشأ هذا الفرق عن زيادة عدد المراكز والأقسام فى المديريات

---

(١) راجع أسماء أعضاء مجلس شورى النواب فى عهد اسماعيل فى كتابنا (عصر اسماعيل) ج ٢ ص٩٧ و ١٣٠ و ١٧٧ ، وأعضاء (مجلس المشورة) فى « عصر محمد على » ص ٥٧٣ ، وأعضاء الهيئات التمثيلية التى تألفت على التعاقب فى عهد الحملة الفرنسية بالجزء الأول ص ٩٦ والجزء الثانى ص ١٦ و ١٨٥ و ٢٢٠ من « تاريخ الحركة القومية »

رئيس المجلس ومكتب المجلس

ولما كانت المادة الثالثة من اللائحة النظامية لمجلس شورى النواب تجعل تعيين رئيس المجلس ووكيله منوطا بالخديو فقد أصدر توفيق باشا أمرا بتعيين محمد سلطان باشا رئيساً للمجلس (١)

وعين عبد الله باشا فكرى كبيراً لكتاب المجلس (سكرتيرا عاما) مع بقائه وكيلا لوزارة المعارف العمومية (٢) وأديب اسحق كاتبا ثانيا ، سكرتيرا ، مع بقائه ناظرا لقلم الإنشاء والترجمة بوزارة المعارف (٣)

وكان هذا التعيين مطابقاً لرغبات العرابيين والرأى العام . فإن سلطان باشا كان إلى ذلك الحين من خاصة أنصار الحركة ، وأكبر مؤيدى عرابى ، وفى داره كانت تعقد الاجتماعات الوطنية ، وعبد الله باشا فكرى كان من معاضدى الحركة ومؤيديها ، وقد اختاره البارودى بعد ذلك وزيرا للمعارف فى الوزارة التى ألفها ، وأديب اسحق كان فى عهد وزارة رياض باشا السابقة من أشد المعارضين لها كما تقدم بيانه (ص ٦٩)

افتتاح مجلس النواب

٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١

كان افتتاح مجلس النواب يوما مشهودا من أيام مصر التاريخية ، استقبلته الأمة مغتبطة مبتهجة بما نالته من تقرير حريتها السياسية بإنشاء مجلس يمثلها ويشرف على

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١

(٢) وفى عهد وزارة البارودى خلا مركز كبير كتاب المجلس (سكرتير عام) بدخول عبد الله باشا فكرى فى الوزارة فعين على بك فهمى رفاعه بدله كبيراً لكتاب المجلس مع تعيينه وكيلا لوزارة المعارف (الوطن عدد ١٨ فبراير سنة ١٨٨٢)

(٣) هو قلم أنشىء فى أكتوبر سنة ١٨٨١ للترجمة والتدريب على فنون الكتابة والانشاء وأسندت رياسته إلى أديب اسحق ـ الوقائع المصرية عدد ١٣ أكتوبر سنة ١٨٨١

شؤونها وأقدارها ، وقد كان هذا المجلس حقا رمزا لهذه الحرية . ولولا دسائس الإنجليز ومكايدهم لكان فاتحة عصر جديد لنهضة مصر وتقدمها

أعدت قاعة اجتماع المجلس بديوان وزارة الأشغال ، (قاعة اجتماع مجلس الشيوخ الآن) وحدد يوم الاثنين ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ (٥ صفر سنة ١٢٩٩) لافتتاحه (١) ، ولم تكد تشرق شمس ذلك اليوم حتى ازدحم الديوان والشوارع المفضية إليه بالجماهير ، واصطفت أورطة من الآلاي الأول المشاة (آلاى الحرس) على جانبي الطريق من باب الديوان إلى سلم القاعة بقيادة البكباشي محمد عبيد (الذى تقدم الكلام عن الدور الذى قام به فى واقعة قصر النيل) ومعها موسيقاها العسكرية تصدح بألحان الفرح والسرور والابتهاج ، وحضر النواب وأخذوا مجالسهم ووجوههم تتهلل غبطة وسرورا . وفى نحو الساعة العاشرة صباحا تحرك الركب الخديوى من سراى الإسماعيلية ، فأطلقت المدافع من القلعة إيذانا بتحرك الموكب ، وكان فى صحبة الخديو فى عربته شريف باشا رئيس مجلس الوزراء ، وأحمد خيرى باشا المهردار (حامل الختم) ورئيس الديوان الخديوى ، وطلعت باشا كاتب الديوان الخديوى

فلما أقبل الركب صدحت الموسيقى بالسلام ، وهتف الجنود بحياة الخديو منادين النداء المعتاد «أفندمز جوق باشا» (يعيش أفندينا) ، وكان فى انتظاره على سلم المجلس جميع الوزراء ورئيس مجلس النواب وبعض أعضائه، فتلقوه بالإجلال . وقصد إلى الغرفة المعدة لاستراحته ، فلبث بها هنيهة قصيرة ، ثم أنهى إليه سلطان باشا أن المجلس قد استعد وكمل اجتماع الأعضاء ، فسار الخديو ودخل قاعة الاجتماع فى نحو الساعة الحادية عشرة ، وحيا الأعضاء ، فتلقوه بجميل الإعزاز والإجلال

---

(١) كان محدداً لافتتاحه يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ كما تقدم بيانه فى الأمر العالى لإجراء الانتخابات ، ولعدم إكمال معدات الاجتماع فى المكان الذى خصص بوزارة الأشغال أرجئ ، إلى يوم ٢٦ ديسمبر

خطبة العرش

وأخذ مجلسه يحف به كبار رجال الدولة.وافتتح المجلس بتلاوة خطبة العرش وقد تلاها بنفسه ، وهذا نصها :

« أبدى لحضرات النواب مسرورىتى من اجتماعهم لأجل أن ينوبوا عن الأهالى فى الأمور العائدة عليهم بالنفع . وفى علم الجميع أنى من وقت ما استلمت زمام الحكومة عزمت بنية خالصة على فتح مجلس النواب ، ولكن تأخر افتتاحه للآن بسبب المشكلات التى كانت محيطة بالحكومة . فأما الآن فنحمد الله تعالى على ما تيسر لنا من دفع المشكلات المالية بمساعدة الدول المتحابة ، ومن تخفيف أحمال الأهالى على قدر الإمكان، فلم يبق مانع من المبادرة إلى ما أنا متشوق لحصوله وهو مجلس النواب الذى أنا فاتحه فى هذا اليوم باجتماعكم . وأنتم تحيطون علما أن جل مقاصدى ومساعى حكومتى هو راحة الأهالى ورفاهيتهم وانتظام أمورهم بتعميم العدالة بينهم ، وتأمين سكان القطر على اختلاف أجناسهم ، وهذا منهجى واضحا مستقيما،وعليه سيرى منذ توليت أمركم،محبا للتربية ونشر العلوم والمعارف، فعلى المجلس أن يكون مساعداً للحكومة فى هذه الأمور كلها ، خالصا مخلصا فى خدمة الوطن منحصرة أفكاره ومذاكراته فى المنافع العمومية ، مع مراعاة قرار لجنة التصفية وسائر تعهدات الحكومة مع الدول ، سالكا المسلك المعتدل والمنهج القويم الذى هو أهم شىء فى هذا الوقت الذى هو عصر الترقى والتمدن ، فالواجب علينا الاعتدال والتأنى وحسن التبصر ، وأن نكون يدا واحدة فى إتمام الأعمال النافعة ، متوسلين بعناية الله تعالى وإمداد رسوله الكريم ، ومتمسكين بقوة ارتباطنا بالحضرة الشاهانية والدولة العلية أدامها الله ، نسأل الله حسن النجاح إنه ولى التوفيق »[١]

ولما انتهى الخديو من تلاوة خطبة العرش هتف الجميع له وأطلقت المدافع من القلعة مؤذنة بانتهاء الخطاب، مبشرة باجتماع مجلس النواب ، ثم برح الخديو مكان الاجتماع وصدحت الموسيقى بنغمات التحية له ، وعاد إلى سرايه فى موكب حافل

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١

وتعد خطبة الخديو توفيق من الوثائق الهامة فى تاريخ مصر الدستورى ، لأنها أول خطبة لولى الأمر فى افتتاح أول مجلس نيابى كامل السلطة فى تاريخ مصر الحديث ، وهى فى مجموعها سديدة المعانى واضحة الأسلوب ، متضمنة اعلان الخديو انضمامه إلى الأمة فى إقرار النظام الدستورى ، وقد ألقاها بنفسه دون أن يستنيب عنه رئيس مجلس الوزراء كما هو العرف البرلمانى ، فكان فى إلقائه إياها تثبيتا وتوكيدا لما احتوت عليه من الآراء والمعانى

لم تكن جلسة الافتتاح علنية ، وذلك طبقا للائحة مجلس شورى النواب القديمة ، ولكن الحكومة تجاوزت عن تطبيق هذا النص ، فدخل كثير من النظارة مكان الاجتماع ، ووقفوا حول مجلس الأعضاء حتى انتهت حفلة الافتتاح ، ولم يدع أحد من قناصل الدول إلى حضور الحفلة باعتبارها حفلة سرية طبقا للائحة القديمة ولأن هذا الاجتماع من شئون البلاد الداخلية ، وقد أعد فى القاعة ١٢٠ كرسيا لجلوس النواب ، وكانوا فى الواقع أقل من ذلك ، ولكن الحكومة كانت معتزمة تعديل اللائحة الأساسية القديمة بزيادة عدد النواب عن بعض المديريات ، وانتخاب نواب عن السودان ، فأعدت منذ افتتاح المجلس المقاعد الكافية لهـذا العدد ، وأعدت كذلك نحو ٤٠٠ كرسى للنظارة ، لاعتزامها جعل جلسات المجلس علنية فى اللائحة الجديدة

خطبة رئيس مجلس النواب

وبعد انصراف الخديو دخل النواب مكان الأقلام (اللجان) وظلوا مستريحين ساعة من الزمن ، ثم عادوا إلى قاعة المجلس ، واستأنفوا اجتماعهم ، فألقى فيهم محمد سلطان باشا الخطبة الآتية :

« أيها السادة النواب

« نحمد الله الذى جعل أمرنا شورى ، ونصلى ونسلم على نبيه المأمور بالشورى والآمر بها ، وبعد فقد سمعتم ما تضمنته المقالة الخديوية الكريمة من حسن القصد وسمو الإرادة ، فما زادكم الا يقيناً بما عهدتم بالجناب المعظم من صفاء النية وكرم العنصر وسلامة الطوية والارتياح إلى المصلحة الوطنية ، وقد اجتمعتم فى هذا المقام

الرفيع بعناية الجناب العالى ورجال حكومته السنية للنظر فى أمور أوطانكم وأنتم خلاصة وجهاء القطر وبضعة أعيانه ونبهائه . فواجباتكم من هذا القبيل تقضى عليكم بالحكمة والاعتدال والثبات. ولا أزيدكم علما أن الوطن العزيز محتاج الى الإصلاح والتنظيم قابل للتقدم والعمران، جامع لأسباب المنافع الكلية فما عليكم إلا السعى والاجتهاد لنوال المراد. ولكنكم لا تجهلون أن علينا حقوقا واجبة الحفظ ، وذمما لازمة الرعاية. وإنا قد أمرنا شرعا بحفظ العهود ورعى الذمم. فمن تلك العهود شدة الارتباط وصلة التابعية للدولة العلية التى هى مركز قوتنا ومرجع سطوتنا، وقد عرفنا منها العناية وعرفت منا الإخلاص ، فلابد من ثباتنا على هذه الحال بالنظر اليها . ولا شك أن تقدمنا واستقامة أمورنا وتأييد أمر الشورى فينا يسر هذه الدولة العلية لما ينشأ لنا عنه من القوة التى تكون جزءا من قوتها الكلية ، ومن الذمم والمواثيق علاقتنا المالية والتجارية مع الدول العظمى. فهذه الذمم واجبة الرعاية لما يترتب على حفظها من استحكام صلات المودة بيننا وبين هاتيك الدول التى ينبغى لنا الاعتقاد برغبتها فى انتظام أمورنا وميلها الى كل ما يعود علينا بالنفع كما صرح بذلك عظماء رجالها على منابر المجالس النيابية وفى المنشورات الرسمية . فاذا حفظنا تلك العهود ورعينا هذه الذمم وعرفنا حقوق الوطن علينا ولم نذهل عن شىء من الواجبات ، لزمنا الأخذ بأسباب الحكمة والثبات للنظر فيما يجلب لنا النفع ويدرأ عنا الضرر ويثبت للناس جدارتنا بما وصلنا اليه ويحقق بنا ظن أبناء الوطن الذين جعلونا موضع ثقتهم واعتمادهم

«فوجهوا إخوانى همتكم فى السعى بالحكمة والاعتدال والتبصر والثبات ، فمن جد وجد ، ومن سار على الدرب وصل»(١)

خطبة سليمان باشا أباظة

ثم ألقى سليمان باشا أباظه نائب الشرقية الخطبة الآتية :

«سعادة الرئيس

«الحمد لله على سوابغ آلائه ونوابغ نعمائه، وبعد فقد أبان سعادة رئيس مجلسنا الهمام ما تضمنته المقالة الخديوية الكريمة من حسن القصد وصفاء النية والميل إلى

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨١

المصلحة الوطنية . وأوضح بعد ذلك حق الوطن علينا وواجباتنا بالنظر إلى العهود الواجبة الحفظ . والذمم اللازمة الرعاية ، وهذا موقف الشكر له والثناء عليه ، أقوم فيه أصيلا عن نفسي ونائبا عن سائر اخوانى النواب ، فياسعادة الرئيس الهمام ، لقد علمت وأنت أولنا أن ليس منا من قبل النيابة على علم بعظم واجباتنا الوطنية والسياسية إلا وفى عزمه أداء حق الوطن وحفظ العهود المرعية وخدمة الأمة بما يجلب لها النفع ويدرأ عنها الضر ، ويا إخوانى لقد علمتم أن الأنظار محدقة بنا والأفكار محومة علينا ، وأن الوطن العزيز محتاج الى الإصلاح كما قال سعادة الرئيس ، فلندخل الإصلاح من بابه ، ونأخذ فيه بأسبابه ، لا ننظر الا الى المصلحة العمومية ، ولا نهتم إلا بالمنفعة الوطنية . وقد حصل لنا اليقين بأن يد الجناب الخديوى المعظم منبسطة لمساعدتنا ، وعناية رجال حكومته متوجهة الى تأييد مجلسنا ، وأن الأمة تتوقع منا الاجتهاد فى سبيل الحكمة والسداد . فما أجدرنا بتحقيق الآمال . وما أحقنا بالسعى فيما يصلح به الحال ويحسن المآل . وقد آن الشروع فى العمل ، فلنقبل عليه بنفوس راضية ، وقلوب صافية ، وأفكار متوجهة إلى حقوق الوطن ، ونيات معقودة على أداء الواجبات ، والله ولى توفيقنا عليه توكلنا وإليه ننيب »(١)

وبقى المجلس بعد ذلك مجتمعا ، وأخذ ينظر فى نظامه الداخلى ، وقد كان افتتاح المجلس بمثابة عيد قومى عام ، تجلت فيه مظاهر الابتهاج والغبطة والسرور العظيم ، فوفد على العاصمة فى ذلك اليوم كثير من الزائرين من مختلف المديريات لمشاهدة حفلة الافتتاح ، وأقيمت الولائم والحفلات فى القاهرة والاسكندرية ابتهاجا بافتتاح المجلس الجديد ، واشترك فيها كثير من النواب والأعيان والموظفين وطبقات الشعب كافة ، وعبّرت الصحف أصدق تعبير عن شعور الرأى العام نحو هذا الحادث الهام فى حياة مصر القومية

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨١

الجواب على خطبة العرش

اجتمع المجلس يوم افتتاحه وانتخب من بين أعضائه لجنة عهد إليها بتحضير الجواب على خطاب العرش وتقديمه إلى الخديو ، وهذه اللجنة مؤلفة من عشرة أعضاء من النواب البارزين وهم :

احمد بك الشريف . عبد السلام بك المويلحي . محمد بك الشوارى . أمين بك الشمسي . هلال بك منير . محمود بك سليمان . احمد بك على . مراد أفندى السعودى . اسماعيل افندى سليمان . على بك شعير

وقد أعدت اللجنة الجواب وأقره المجلس ، وفى يوم الخميس ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ (٨ صفر سنة ١٢٩٩) ذهب سلطان باشا رئيس المجلس ومعه عبد الله باشا فكرى كبير الكتاب وأعضاء اللجنة العشرة الى سراى الاسماعيلية بملابسهم الرسمية لتقديم جواب المجلس على خطاب العرش ، فقابلهم الخديو بحضور الوزراء ، وتلا محمود بك سليمان الجواب ، وهذا نصه :

« بعد حمد الله تعالى على توفيقه وإرشاده ، والصلاة والتسليم على من اصطفى من عباده . نقوم لدى هذه السدة الخديوية الكريمة نحن معاشر نواب الأمة المصرية مقام النيابة عن جميعها فى تقديم واجب الشكر لهذا الجناب الخديوى الفخيم على انعطاف عواطفه نحو مجلس الشورى النيابية الذى افتتحه بنطقه الشريف إظهاراً لمقصده الجليل من حيز القول إلى عالم الفعل وإجابة لرغبة الأمة ، ونظراً للمصلحة العامة ، بعد أن زالت العوائق دونه وامتنعت الموانع بيننا وبينه بجلائل همه الخديوية التى ذللت لها صعاب المسائل ، وخضعت دونها رقاب المشاكل ، حتى صفا الوقت واطمأنت الحال ، ودنا المنى وانقادت الآمال ، ولقد شنف أسماعنا وانعش أرواحنا ذلك النطق الكريم ، وملك أفئدتنا وملأها سروراً وطرباً بما تضمن من الإفصاح عما عرفناه لولى النعمة وألفناه من نزاهة النية ونبالة القصد ، حتى لقد نطقت السرائر بما بدا على قسمات الوجوه من سمات السرور . فلم تدع للألسنة من حاجة للتعبير عن فرط محبة عظيمة من أمة كريمة لمولى متفضل عليها متحبب إليها محب لحريتها مشغوف بخيرها ومنفعتها

«فلم يبق إلا أن نبذل غاية ما فى السعة ونأتى على قاصية الاستطاعة فى نفع هذه الأمة التى نديتنا للنظر فى منفعتها واستنابتنا عن أنفسها لرؤية مصالحها ، سالكين فى ذلك من مسالك الحزم والتبصر وحسن النظر ما تحسن بعناية الله مغبته ، وتحمد بيمن توفيقه عاقبته ، ويعضد مقاصد حكومتنا السنية المتجهة للسداد والرشاد وسلامة البلاد والعباد ، ويؤيد ما لنا من روابط التبعية للذات السنية السلطانية والدولة العلية العثمانية التى منحتنا عواطفها الكريمة من الامتيازات المرعية ما جادت به النعمة وعظمت المنة ، ويؤكد علائقنا الودادية مع الدول الأجنبية المحبة لمنفعتنا وفائدة بلادنا مبتهلين إلى الله جل ثناؤه وتقدست آلاؤه فى أن يحرس لنا هذا الجناب الخديوى الفخيم ، ويديم لأوطاننا به النفع العميم ، أدام الله توفيقنا على أحسن ما يرام وبلغ به الوطن العزيز غاية المرام» (١)

وتُعد خطبة رئيس مجلس النواب يوم افتتاح المجلس وتعقيب سليمان باشا أباظه عليها وجواب المجلس على خطبة العرش من الوثائق الهامة فى تاريخ المجلس ، وهى صور ناطقة تمثل لنا جانبا من الحياة السياسية والآداب البرلمانية فى ذلك العصر ، ولغة هذه الوثائق ومعانيها حسنة — فى مجموعها — وتدل على سهولة إيلاف نواب سنة ١٨٨١ للأساليب البرلمانية الحديثة

لجان المجلس

انتخب المجلس فى يوم الافتتاح لجانا (أقلاما) على نظام اللائحة القديمة ، فأسفرت النتيجة عن انتخاب اللجان الآتية :

(لجنة المدن) برآسة عبد السلام بك المويلحى . (لجنة الشرقية) برآسة أمين بك الشمسى . (لجنة الغربية) برآسة محمد بك المنشاوى . (لجنة الأقاليم الوسطى) برآسة اسماعيل أفندى سليمان . (لجنة قبلى) برآسة محمود بك سليمان (٢)

---

(١) و (٢) الوقائع المصرية عدد ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨١

تحقيق صحة نيابة الأعضاء

اجتمع المجلس يوم ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ (٨ صفر سنة ١٢٩٩) برآسة سلطان باشا وحضور ٧٣ عضوا وتليت عليهم القرارات الصادرة من اللجان عن تحقيق صحة نيابة الأعضاء ، فتبين أن نواب البحيرة يزيدون عن المقرر لها ثلاثة ، لأن عدد نوابها خمسة وقد انتخب عنها ثمانية ، فاستبعد أحدهم الشيخ أحمد الحناوى ، وتبين أن الأصوات التي نالها الشيخ أحمد الصوفانى أقل من أصوات محمد بك الصيرفى ، وكذلك محمد أفندى عوض ، فقرر المجلس صرف النظر عن الشيخ أحمد الحناوى والشيخ أحمد الصوفانى ومحمد أفندى عوض ، والاكتفاء بالخمسة الباقين من نواب البحيرة مع التصديق على انتخاب باقى النواب(١)

اللجنة الدستورية

وتناقش الأعضاء بهذه الجلسة فى هل يسير المجلس على أحكام اللائحة الأساسية القديمة التى انتخب على أساسها ، أو ينتظر وضع اللائحة الجديدة (الدستور) ، فتقرر أن يسير المجلس على أحكام اللائحة القديمة إلى أن تقرر اللائحة الجديدة ، وانتخب المجلس لجنة للنظر فى اللائحة الجديدة التى اعتزمت الوزارة وضعها وتقديمها للمجلس لاعتمادها ، فكان تأليف اللجنة قبل أن يحال إلى المجلس مشروع اللائحة بمثابة استعجال لوضعه ، وقد تألفت اللجنة كما يلى :

عبد السلام بك المويلحى ، عبد المجيد افندى البيطاش ، الشيخ احمد محمود ، احمد بك على ، محمود بك سليمان ، أمين بك الشمسى ، عبد الشهيد افندى بطرس ، احمد افندى عبد الغفار ، الشيخ ابراهيم سعيد ، محمد المنشاوى بك ، حسن باشا الشريعى ، اسماعيل افندى سليمان ، مراد افندى السعودى ، احمد بك أباظة ، على بك القريعى واستقر رأى المجلس على إسناد رآسة هذه اللجنة إلى حسن باشا الشريعى (٢)

---

(١) الوقائع المصرية عدد أول يناير و ١٠ يناير سنة ١٨٨٢

(٢) مضبطة مجلس النواب — الوقائع المصرية عدد ١٠ يناير سنة ١٨٨٢

وقد سميت هذه اللجنة (لجنة اللائحة)، وسنجرى على تسميتها فى سياق الكلام (اللجنة الدستورية) طبقاً للمصطلحات البرلمانية

اللائحة الأساسية الجديدة (الدستور)

اشتغلت وزارة شريف بوضع الدستور، وكان يسمى فى اصطلاح ذلك العصر (اللائحة الأساسية) أو (القانون الأساسى). وقد وضع على أحدث المبادىء العصرية إذ يتضمن القواعد الرئيسية للنظم البرلمانية، كتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب. وتخويل المجلس حق إقرار القوانين، بحيث لا تصدر إلا بتصديق منه، وتقرير الميزانية، والرقابة على أعمال الحكومة وموظفيها، وإلزامها بعدم فرض أى ضريبة أو إصدار أى قانون أو لائحة إلا بعد تصديق المجلس، وقد أخذ بنظرية وحدة الهيئة النيابية فجعلها ممثلة فى مجلس النواب دون مجلس الشيوخ

وتستطيع أن تدرك الفرق الكبير بين الدستور الذى وضعه شريف باشا سنة ١٨٨١ ونظام مجلس شورى النواب فى عهد اسماعيل سنة ١٨٦٦ بمراجعة نصوصهما ومقارنتهما بعضهما ببعض، ويخلص لك من هذه المقارنة أن البلاد نالت دستوراً حقيقياً سنة ٨١ — ١٨٨٢، وهو مقتبس من الدستور الذى وضعه شريف باشا ذاته فى أواخر عهد اسماعيل والذى سميناه دستور سنة ١٨٧٩(١)، ولم ينفذ فى حينه لما وقع من التدخل الأوروبى الذى انتهى بخلع اسماعيل

تقديم الدستور إلى مجلس النواب

ولما أتم شريف باشا وضع الدستور عرضه على مجلس النواب للمناقشة فيه وإقراره. أى أنه جعل من المجلس جمعية تأسيسية تملك وضع الدستور

ففى عصر يوم ٢ يناير سنة ١٨٨٢ (١٢ صفر سنة ١٢٩٩) جاء إلى مجلس النواب يصحبه سائر الوزراء، فعرض الدستور على هيئة المجلس، وألقى فى هذا

---

(١) نشرناه فى كتاب عصر اسماعيل ج ٢ ص ٢٣٠ (من الطبعة الأولى)

المقام خطبة ضافية ذكر فيها خلاصة ما احتواه من القواعد ، وألمع إلى أنه بوضع هذا الدستور إنما ينفذ الخطة التي رآها من ثلاث سنوات في عهد اسماعيل ، وهذا أهم ما جاء في الخطبة :

« أيها السادة النواب

« إني لا أقدر أن أعبر عن سروري بالحضور بينكم في هذا اليوم الذي أعده مبدأ لعصر جديد إن شاء الله يعود على القطر بالتقدم والنجاح

« حضراتكم تعلمون أنه من منذ ثلاث سنوات ترامى لي أن الطريقة الوحيدة لخلاص البلاد من الورطات التي كانت محيطة بها هي توسيع نطاق الشورى واشتراك رأى نواب الأهالي مع الحكومة في نظر كل أمر مهم تعود منه المنفعة ، وكنت قدمت مشروعا لمجلس النواب الذي كان موجودا ، وهو أجرى فيه تغييرات لم يتيسر للحكومة النظر فيها ، ثم طرأت حوادث سياسية ومالية ليست خافية عليكم . فترتب عليها تعويق إتمام المشروع ، والحمد لله قد زالت العوائق ، واني لأعد نفسي سعيدا حيث أن أفكاري في هذا الخصوص ما كانت الا نتيجة مقاصد الحضرة الخديوية ، وهذه الأفكار قد طابق عليها عموم الأهالي ، ولهذا حصل انتخاب حضراتكم ، واجتمعتم . فلنهنىء القطر على ذلك ونهنىء أنفسنا وندعو للذات الشاهانية وللحضرة الخديوية ببقائهما مصدرا لكل خير ، ولما كانت لائحة النواب التي اجتمعتم على مقتضاها لا تلائم أفكارنا جميعا كما أوضحت ذلك من منذ ثلاث سنوات وكررته بالمعروض الذي رفعته أخيرا للسدة الخديوية عند طلب اجتماع مجلسكم هذا ، فاشتغلت مع رفقائي بتحضير لائحة موافقة لمقاصد العموم ، وقد تمت ، وها أنا الآن أقدمها لحضراتكم للنظر فيها ، ومع كون هذه أول مرة اجتمع فيها مجلس نواب حر ، وكان يلزم أن السلطة التي تعطى له لا تكون مطلقة بالكلية حتى يحكم المستقبل بإطلاقها بالتدريج شيئا فشيئا . لكن حيث أن مقصدنا جميعا واحد ، وهو خير البلاد ، والحكومة معتقدة بكفاءة النواب وعلمهم بحقوقهم وواجباتهم ومحبتهم للوطن ، فقد أعطت لكم الحرية التامة في إبداء آرائكم وحق المراقبة على افعال مأموري الحكومة من أي درجة وأي صنف كانوا ، وتصرح لكم بنظر الموازين العمومية وإبداء رأيكم

فيها ونظر كافة القوانين واللوائح ، وقد التزمت الحكومة بعدم وضع أى ضريبة ولا نشر أى قانون أو لائحة مالم يكن بتصديق وإقرار منكم ، وكذلك تعهدت بأن تجعل النظار مسئولين لديكم عن كل أمر يترتب عليه إخلال بحقوقهم ، والغاية فانه لم يحجر عليكم فى شىء ما ، ولم يخرج أمر مهم عن حد نظركم ومراقبتكم ، انما لايخفاكم الحالة المالية التى كانت عليها مصر مما أوجب عدم ثقة الحكومات الأجنبية بها ونشأ من ذلك تكليفها بترتيب مصالح وتعهدها بالتزامات ليست خافية عليكم ، بعضها بعقود خصوصية والبعض بقانون التصفية ، فهل يتيسر للحكومة أن تجعل هذه الأمور موضعا لنظرها أو لنظر النواب ؟ حاشا ، لأنه يجب علينا قبل كل شىء القيام بتعهداتنا وعدم خدشها بشىء ما حتى نصلح خللنا وتزداد ثقة العموم بنا ونكتسب أمنية الحكومات الأجنبية ، ومتى رأت منا تلك الحكومات الكفاءة لتنفيذ تعهداتنا بحسن إخلاص بدون مساعدتها فنتخلص شيئا فشيئا مما نحن فيه ، وانى لواثق بأن بصيرة وحكمة النواب ومساعدتهم للحكومة لابد وأن يترتب عليهما ازدياد الثقة بنا

« وحيث أن الثمرة المقصودة من اجتماع المجلس وهى نفع البلاد لا يمكن الحصول عليها إلا بعد التصديق على لائحة اجراءاته . فالمأمول من حضراتكم المبادرة بنظرها حتى أننا نشرع فى الأعمال النافعة المهمة . والمكونه من تتمة وضع مجلس نواب لزوم ترتيب مجلس للادارة وتحضير القوانين ومحاكمة المأمورين عن كل أمر يجرونه خارج عن حد واجباتهم أو مخالف للقوانين واللوائح فى أثناء تأدية وظائفهم ، فقد عمل عن ذلك مشروع وها هو مقدم للمجلس . المأمول أيضا الإسراع بنظره حتى يصدر مع اللائحة . وان شاء الله سنقدم لحضراتكم عما قريب مشروع لائحة للانتخاب ، نسأله تعالى ببركة نبيه الكريم أن يقرن أعمالنا بالنجاح ويوفقنا للاتحاد قولا وفعلا لما يكون فيه الاصلاح » (١)

ولما عرض شريف باشا على المجلس مشروع الدستور (اللائحة) أحيل إلى اللجنة الدستورية السابق الكلام عنها ، فأخذت تنظر فى مواده وتوالى اجتماعاتها لهذا الغرض ، ولما أتمت مهمتها قدم سلطان باشا رئيس مجلس النواب إلى شريف باشا ملاحظات المجلس

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ يناير سنة ١٨٨٢

عليه ، وذلك فى يوم ١٨ يناير سنة ١٨٨٢ (٢٧ صفر سنة ١٢٩٩)، وقد أقرت اللجنة معظم مواد المشروع مع تعديلات يسيرة فى بعضها لا تغير من جوهره شيئا ، فوزع شريف باشا على الوزراء المشروع مع ملاحظات اللجنة ليتذاكروا فيه ، وكاد الأمر يتم بالإتفاق بين الحكومة والمجلس على نصوص الدستور ، لولا الأزمة السياسية التى أدى إليها تدخل فرنسا وانجلترا فى وضع الدستور وانتهت بسقوط وزارة شريف باشا

الفصل السابع

أزمة يناير سنة ١٨٨٢

مذكرة فرنسا وانجلترا الى الحكومة المصرية

اعترض وضع الدستور أزمة سياسية خطيرة نسميها أزمة يناير سنة ١٨٨٢ ترجع هذه الأزمة إلى سوء نية الدولتين انجلترا . وفرنسا حيال مصر واتبارهما بالنظام الدستوري ، الذي كاد يستقر باعلان اللائحة الأساسية ، ولم يكن بقي على إعلانها وصدور المرسوم بها سوى اجراءات شكلية من تبادل الرأى بين مجلس النواب والحكومة على التعديلات الطفيفة التي أدخلتها لجنة المجلس في مشروع اللائحة

ولكن انجلترا وفرنسا أرادتا أن تحدثا حدثاً يخلق الاضطراب في مصر ، ويقضي على الدستور ، وذلك بتدخلهما في شؤون مصر الداخلية ، وإيقاع الفرقة بين الخديو والأمة ، لكي تتخذا من هذه الفرقة ذريعة للتدخل المسلح

مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢

في اليوم الثامن من شهر يناير سنة ١٨٨٢ [١] توجه السير إدوار مالت Edward Malet معتمد انجلترا والمسيو سنكفكس Scien kiewicz المعتمد الفرنسي مجتمعين الى سراى عابدين . وقدما الى الخديو مذكرة مشتركة من الدولتين مؤرخة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ . مكتوبة بصيغة رسالة برقية من وزارة خارجية كل منهما الى معتمدها في مصر ، وأبلغاها أيضاً الى شريف باشا ، وهذا تعريبها :

« كلفتم غير مرة بأن تنهوا الى علم الخديو وحكومته إرادة فرنسا وانجلترا وعزمهما على تأييده للتغلب على الصعوبات المختلفة التي قد تعترض انتظام الشؤون العامة في مصر

---

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ — ٨٢ وثيقة رقم ٢٦

« إن الحكومتين على تمام الاتفاق فى هـذا الصدد ، وأن الحوادث الأخيرة : وبخاصة الأمر الصادر من الخديو باجتماع مجلس النواب، قد هيأت الفرصة لتبادلهما الآراء مرة أخرى فى هـذا الشأن . فالمرجو أن تبلغوا توفيق باشا بالاشتراك مع السير إدوار مالت الذى كلف بمثل ما كلفتم به، بأن الحكومتين الفرنسية والانجليزية تعتبران أن تثبيت سمو الخديو على العرش طبقاً لأحكام الفرمانات التى قبلتها الدولتان رسمياً هو الضمان الوحيد فى الحال والاستقبال لاستتباب النظام وتقدم سعادة مصر ورفاهيتها التى يهم فرنسا وانجلترا أمرها . والحكومتان متفقتان اتفاقاً وطيداً على بذل جهودهما المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية التى قد تهدد النظام القائم فى مصر . ولا يخامرهما شك فى أن الجهر بعزمهما فى هذا الصدد سيكون له أثره فى اتقاء الأخطار التى يمكن أن تستهدف لها حكومة الخديو . ومن المحقق أن هذه الأخطار ستلقى من فرنسا وانجلترا إتحاداً وثيقاً للتغلب عليها . وتعتقد الحكومتان أن سمو الخديو يجد من هـذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التى هو فى حاجة اليها لإدارة شئون الشعب المصرى والبلاد المصرية » [١]

ومعنى هذه المذكرة ان الدولتين انتحلتا لنفسيهما حق القوامة والرقابة على مصر وإقرار الأمن والنظام فيها ، والتدخل فى شؤونها الداخلية . وظاهر من عباراتها أن فرنسا وانجلترا كانتا تنظران بعين الاستياء إلى تأليف مجلس النواب وقيام النظام البرلمانى فى مصر ، ولم تكتما الإعراب عن هذا الاستياء صراحة فى المذكرة ، إذ جعلتا من الحوادث الموجبة للتدخل « صدور الأمر الخديوى باجتماع مجلس النواب »

وترمى المذكرة الى مكاشفة الخديو بأن الدولتين مؤيدتان له ، ومعنى هذا التأييد فى الملابسات التى كتبت فيها هو أغراؤه بالسعى لاسترداد السلطة المطلقة ، والعبث بالنظام الدستورى الجديد ، والدس والتفريق بين الخديو والحركة الوطنية . وهكذا دأب السياسة الاستعمارية فى مصر والشرق ، فان من وسائلها إلى تحقيق أغراضها التفريق بين الأمة وولى الأمر ، وبين الأمة بعضها وبعض . وبديهى أن مثل هذا

(١) عربناها عن النص الفرنسى الوارد فى الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ — ٨٢ — وثيقة رقم ٤٢ — برقية جامبتا الى سنكفكس

الأساليب فى مخاطبة الخديو يلقى فى روعه انه فى استرداده السلطة المطلقة يجد من الدولتين مؤيداً ونصيراً ، فالغرض من تقديم هذه المذكرة هو إيقاع الفرقة وإغراء العداوة والانقسام فى مصر ، وإثارة الهياج والاضطراب فيها ، هذا الى ما احتوت عليه من إيلام عواطف الأمة وجرح كرامتها واستثارة غضبها فى مدرجة الانتقال من الحكم الاستبدادى الى النظام الدستورى ، مما تتوقع معه الدولتان تهيئة الفرصة لتدخلهما المسلح فى شؤون البلاد

مصدر الفكرة فى إرسال هذه المذكرة

ومن الواجب استقراء للحوادث أن تبين مصدر الفكرة فى إرسال هذه المذكرة إلى الحكومة المصرية ، فنقول إن مبتدعها هو المسيو جامبتا Gambetta السياسى الفرنسى الشهير ، فقد تولى رياسة الوزارة ووزارة الخارجية الفرنسية فى نوفمبر سنة ١٨٨١ عقب سقوط وزارة جول فرى Jules Ferry الذى كان يتولى الخارجية فيها المسيو بارتلمى سان هيلير Barthelemy Saint Hilaire ، وكان سان هيلير حريصاً على مبدأ عدم التدخل فى شؤون مصر الداخلية ، فلما خلفه جامبتا أراد أن يعلى نشاطه ويحيى النفوذ الفرنسى فى مصر ، وقد ساءه إنشاء مجلس النواب ، إذ كان يكره الحرية للشعوب الشرقية ويدعو إلى استعبادها قاطبة ، هذا فضلا عن اتصاله بالماليين اليهود وأخصهم جماعة روتشلد وهم حملة معظم سندات الدين المصرى ، فاجتمعت هذه العوامل وجعلته حرباً على النظام الدستورى ، ففاوض اللورد جرانفيل Granville وزير خارجية انجلترا فى ضرورة التدخل المشترك فى المسألة المصرية ، واقترح إرسال تلك المذكرة إلى الخديو توفيق لمناسبة افتتاح مجلس النواب. والفكرة فى ذاتها لاتدل على الحكمة أو بعد النظر حتى من الوجهة الفرنسية ، فان افتتاح مجلس النواب لم يكن ليستدعى تأييد الدولتين للخديو ، إذ ماشأنهما فى ذلك ؟ على انه لم يطلب منهما تأييداً إلى ذلك الحين ، ثم ان تأييده فى هذا الصدد هو إحراج لمركزه أمام المصريين ، وإظهار له بمظهر الناقم من إنشاء مجلس النواب ، وفى ذلك مايفسح المجال لإساءة الظن به ويبعد عنه محبة الشعب ، ويغرى به منافسيه فى العرش . على أن فرنسا لم تستفد من إرسال هذه المذكرة وما أعقبها من اشتداد

الخلاف بين الخديو والعرابيين . بل الذى استفاد من كل هذه الأحداث هم الإنجليز .
فالمذكرة كانت من كل ناحية عقيمة خالية من روح الحكمة وحسن السياسة

عرض إذاً جامبتا فكرته على اللورد جرانفيل ، فقبلها مغتبطا . وكان ذلك فى عهد وزارة غلادستون الذى يسمونه شيخ الأحرار فى انجلترا ، وهى الوزارة التى قررت الحملة على مصر ووقع الاحتلال فى عهدها ، وهذا يدلك على حقيقة مقاصد وزارة الأحرار فى انجلترا نحو مصر . وقد طلب اللورد جرانفيل إلى جامبتا أن يتولى هو وضع المذكرة المشتركة ، فوضعها ، واتفقت الحكومتان على تقديمها إلى الخديو . فقدمها له القنصلان كما أسلفنا

قوبلت هذه المذكرة فى مصر بالسخط العام . وهاجت لها الخواطر ، وقلق الناس قلقا عظيما . وأدرك رؤساء الجيش من رجال الحركة الوطنية أن المذكرة موجهة أولا وبالذات إلى حركتهم ، فاجتمعوا فى ديوان وزارة الحربية (قصر النيل) للتشاور فى الأمر . وهناك وافاهم محمود باشا سامى البارودى وزير الحربية ، فهدأ روعهم ، وذهب إلى زملائه الوزراء ، وأنهى إليهم ما أثارته المذكرة فى نفوس الضباط من السخط والاستياء ، فتوجه الوزراء ، وعلى رأسهم شريف باشا إلى الخديو ، وتداولوا الأمر بينهم ، فاستقر رأيهم على إبلاغ المذكرة إلى الباب العالى ، مع الإعراب عن عدم قبولها . وتوجه شريف باشا إلى معتمدى فرنسا وانجلترا ، وأنهى إليهما اعتراضه على المذكرة (١)

وكان جامبتا يبغى أن يدوم اتفاق الدولتين على التدخل فى شؤون مصر ، على أن هذا الاتفاق لم يدم طويلا ، فان الدولتين ما لبثتا أن اختلفتا رأيا فى تحديد موقفهما حيال المسألة المصرية ، وما لبث جامبتا ذاته أن سقط وسقطت وزارته فى يناير سنة ١٨٨٢ ، وخلفه دى فرسينيه De Freycinet ، فظل يتولى رياسة الوزارة ووزارة الخارجية حتى ٢٩ يوليه سنة ١٨٨٢ ، وكان عهده أشأم عهود السياسة الفرنسية

---

(١) برقية سنكفكس معتمد فرنسا إلى جامبتا — الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ — ٨٢ وثيقة رقم ٣٤ وثيقة رقم ٢٨

فى المسألة المصرية ، إذ ترك الانجليز يحتلون مصر ، لجامبتا لم يخدم بمذكرته التى ابتدعها سوى السياسة الانجليزية ، ومهد بها السبيل لهذا الاحتلال

تدخل آخر فى وضع الدستور

كانت مذكرة الدولتين حلقة من سلسلة خطة مبيتة لإحراج مركز الحكومة البرلمانية التى أسست فى مصر ، فقد أعقبها اعتداء آخر على حقوق البلاد ، إذ طلب قنصلا الدولتين من شريف باشا بإيعاز من الرقيبين الأوروبيين ألا يخول مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وقدما اليه فى ٢٦ يناير سنة ١٨٨٢ مذكرة بهذا المعنى أثناء اشتغال (اللجنة الدستورية) بالنظر فى اللائحة الأساسية ، واليك خلاصة المذكرة التى قدمها الرقيبان إلى قنصليهما :

إن مجلس النواب يريد أن يخوّل حق تقرير الميزانية ، وهذا الحق ولو كان مقصوراً على المصالح التى لم تخصص ايراداتها للدين العام فانه يضر بالضمانات المقررة للدائنين ، لأن من نتائجه المحتومة إحلال مجلس النواب محل مجلس الوزراء فى إدارة شؤون البلاد ، ولما كان الرقيبان لا يملكان سوى التنبيه فى تقاريرهما إلى ما يلاحظانه من التصرفات الحكومية الضارة ، فان هذا الحق الذى له نتائجه العملية أمام وزراء يملك الخديو تغييرهم ، يصبح لاقيمة له أمام مجلس نواب غير مسئول ، وهذه الحالة تزداد خطورتها لما هو معروف عن مجلس النواب من عدم الخبرة ومن ميوله العدائية نحو العنصر الأوروبى فى الحكومة (١)

وقد أيد المعتمدان الفرنسى والانجليزى وجهة نظر الرقيبين ، وأيدتهما أيضاً حكومتاهما (٢) ، وكان الرقيبان الانجليزى والفرنسى لا يفتآن يضعان العثرات والعراقيل أمام الحركة الوطنية ، فالسير كولفن الرقيب الانجليزى كان من غلاة المستعمرين الانجليز الذين كانوا يريدون جعل مصر مستعمرة انجليزية . ولا يكتم

(١) برقية سنكفكس معتمد فرنسا الى جامبتا — الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ — ٨٢ وثيقة رقم ٣٤ ووثيقة رقم ٣٨

(٢) الكتاب الاصفر سنه ١٨٨١ — ٨٢ . وثيقه رقم ٤١ و ٤٢

كراهيته للحركة الوطنية ، وكان معتادا على أساليب الاستعمار منذ كان موظفا فى حكومة الهند ، وله تأثير كبير على السير ادوار مالت القنصل البريطانى العام ، فكان بذلك محور السياسة العدائية ضد مصر ، وكان دى بلنيير الرقيب الفرنسى مناوئا أيضا للعرابيين ، وقد اختلف والبارون دى رنج قنصل فرنسا العام فى أوائل الحركة العرابية لما كان يبديه دى رنج من العطف عليها ، حتى لقد شكاه من أجل ذلك إلى حكومته منضما إلى الخديو ورياض فى سعيهما إلى نقله كما تقدم بيانه (ص٩٨) ، فليس عجيبا أن يقف الرقيبان موقف التحدى والمعارضة إزاء مجلس النواب

كان هذا التدخل تحديا بالغا لكرامة البلاد وحقوقها ، وتدبيرا مبيتا بين الدولتين للتدخل المسلح وخلق الذرائع للاحتلال ، إذ ما شأن انجلترا وفرنسا بنظام مجلس النواب المصرى ؟ وأى قانون يخولهما حق التدخل فى وضع الدستور والمطالبة بحرمان المجلس حق تقرير الميزانية ؟

لا شك أن هذا عدوان منكر لا سند له من الحق ولا من العهود المبرمة بين مصر والدولتين ، لا سيما أن مشروع اللائحة الأساسية كان ينص فى صراحة لا إبهام فيها على احترام اتفاقات مصر الخاصة بتسوية الديون ، وفى هذا النص الكفاية لاطمئنان الدول ورعاياها على حقوقهم ، أما التذرع بهذه الديون لحرمان مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وهو أهم خصائص البرلمان ، فهو الظلم والاعتساف والتحكم الذى لا مسوغ له ، وهو الطمع الاستعمارى الذى لا يحترم حقا ولا يرعى عهدا

موقف شريف باشا

لا شك أن الموقف كان على جانب كبير من الخطر ، فهناك أولا حقوق الأمة وكرامتها ، ولا تقبل أمة تحترم نفسها أن تنزل على إرادة دولتين غاصبتين تريدان حرمان مجلس النواب حقا من أقدس حقوقه ، وهو تقرير الميزانية ، وهناك من جهة أخرى الخطر الماثل أمام رجل الدولة ، إذ يرى البلاد هدفا للتدخل المسلح من جانب الدولتين المتحفزتين للاحتلال ، وقد ارتأى شريف باشا درءاً للأزمة أن لا يبت مجلس النواب قراره النهائى فى المادة المتعلقة بالميزانية ، وأن يرجئها إلى حين

حتى تنجلى الغُمّة ، وبذلك يتفادى التدخل المسلح الذى لم يكن فى استطاعة مصر أن تصده ، لما كانت عليه وقتئذ من الضعف والارتباك ، والتأجيل فى ذاته لم يكن مضيعا لحقوق الأمة فى الدستور ، بل كثيرا ما يكون التأجيل من الوسائل السياسية التى يعمد اليها لاتقاء الأزمات . على أن وضع الدستور قد يستغرق وقتا يطول أو يقصر ، على حسب الظروف والملابسات ، ولم يكن النص الخاص بالميزانية فى ذاته مستعجلا ، لأن ميزانية سنة ١٨٨٢ كان قد صدر المرسوم باعتمادها فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ (ص ١٦٤) ، أى قبل انعقاد مجلس النواب ، فالبحث فى أمر الميزانية لاتبدو أهميته العملية إلا فى ختام سنة ١٨٨٢ حيث توضع ميزانية سنة ١٨٨٣ ، فإرجاء البت فى هذا النص لم يكن له من الخطر ما يدعو الى التصادم بين المجلس والوزارة ، وقد نصح المستر بلنت الزعماء العرابيين بالاعتدال فى موقفهم من هذه الأزمة وبأن لا يقطعوا رأيا فى نص الميزانية قبل أن تفاوض الوزارة حكومتى فرنسا وانجلترا ، وأيده الشيخ محمد عبده فى نصيحته ، وروى عنه أنه قال فى هذا الصدد : « قد لبثنا عدة قرون فى انتظار حريتنا ، فلا يشق علينا أن ننتظر الآن بضعة أشهر » (١) ، ولكن نصيحة الاثنين ذهبت عبثا

كتاب شريف باشا إلى مجلس النواب

عرض شريف باشا على مجلس النواب فكرة التأجيل ، وذلك أنه أعاد اليه يوم ٣١ يناير سنة ١٨٨٢ (١١ ربيع أول سنة ١٢٩٩) مشروع اللائحة الاساسية ، ومعه كتاب إلى رئيس المجلس يتضمن أن قنصلى فرنسا وانجلترا يريان أن لا حق للمجلس فى تقرير الميزانية ، ولكنهما مع ذلك يقبلان المفاوضة فى هذه المسألة على أن يتم الاتفاق بين الحكومة والنواب على باقى نصوص اللائحة ، وطلب شريف باشا فى كتابه إلى مجلس النواب إقرار اللائحة كما عدلها مجلس الوزراء ، وأن تترك النصوص

---

(١) بلنت — التاريخ السرى للاحتلال ص ١٣٣ من الترجمة و ص ١٨٠ من الأصل الانجليزى

(٢) الوقائع المصرية — مضبطة مجلس النواب — عدد ١٤ فبراير سنة ١٨٨٢

المتعلقة بالميزانية إلى حين. وأن يبدى النواب رأيهم فى أمر الميزانية لتجعله الحكومة أساسا للمفاوضة مع الدولتين[١].

وفى الحق أنه كان من المستطاع تفادى الأزمة أو تأجيلها حتى حين . بتأجيل البت فى مواد الميزانية ، ولكن زعماء النواب ورؤساء الجيش لم يقبلوا هذا الحل . وارتأوا رأيا آخر يناقضه ، وهو تقرير مادة الميزانية فى الحال ، ويلوح لنا أن ثمة عاملا آخر غير الاقتناع كان له دخل فى الأخذ بهذا الرأى ، وهو انصراف العرابيين عن شريف ، ورغبتهم فى إقصائه عن الحكم ، وإسناد رآسة الوزارة إلى رجل منهم . إذ لم يكن يخفى أن شريف باشا وإن كان قد ألف وزارته على قاعدة إجابة مطالب العرابيين ، لكنه كان يشعر حيالهم بشيء من الاستقلال والكرامة، وهذا ماجعل العرابيين يرغبون فى التخلص منه ، ويستبدلون به رجلا من خاصتهم . وقد ساعد على ظهور هذه الرغبة طموح محمود باشا سامى البارودى إلى رآسة الوزارة ، فقد كان البارودى كثير الطموح إلى السلطة والجاه ، وإلى العرش أيضا ، كما أقر بذلك عرابى فى مذكراته [٢] ، ومن هنا تعقدت الأزمة ، وامتنع الأخذ برأى شريف باشا . لأن البارودى وهو وزير الحربية فى وزارة شريف باشا ، قد زين للعرابيين أن يتشبثوا برأيهم ، ويرفضوا التأجيل ، ويقروا مادة الميزانية فورا ، وقد

---

(١) الوقائع المصرية — مضبطة مجلس النواب — عدد ١٤ فبراير سنة ١٨٨٢

(٢) كتب عرابى فى مذكراته (ص ٢٧١) فى هذا الصدد ما يأتى :

« وفى أوائل شهر يناير سنة ١٨٨٢ خلوت بالمغفور له محمود باشا سامى ناظر الجهادية فأطنب فى الثناء على لقيامى بنشر راية الحرية فى مصر وملحقاتها من بعد مضى خمسة آلاف سنة على المصريين وهم يرسفون فى قيود الاستبداد والاستعباد ثم أقسم أنه مستعد لأن يضحى حياته ويجود بآخر نقطة من دمه فى تنفيذ رغبتى ، ويجرد حسامه وينادى باسمى خديويا لمصر إذا رغبت فى ذلك ، فقلت له : مه يامحمود باشا ، فانى لا أريد إلا تحرير بلادى ولا أرى سبيلا لنوالنا ذلك إلا بالمحافظة على الخديو كما صرحت بذلك مرارا وتكرارا وليس بى طمع أصلا فى الاستئثار بالمنافع الشخصية ولا أريد انتقال الاريكة الخديوية إلى عائلة أخرى لما فى ذلك من الضرر بمع علمى بأنك تنتسب الى الملك الاشرف (برسباى) . فقال : أنا لاأقول لك الا حقا ، وأنت أحق بهذا الأمر منى ومن غيرى فشكرته على ثقته بى وتم الحديث »

رتب على هذه الخطة وصوله إلى الرياسة ، لأنه كان مفهوما أن رفض النواب رأى شريف باشا يؤدي بداهة إلى استقالته ، فيدعى هو إلى تأليف الوزارة الجديدة

وقد كان ما رتبه البارودي ، فلما وصل كتاب الحكومة إلى مجلس النواب فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٢ ، ظهرت على كثرة النواب روح المعارضة المطلقة ، واجتمعوا فى منزل سلطان باشا رئيس المجلس ، وقضوا عدة ساعات يتشاورون فى اتخاذ قرار نهائى ، وانتهى تشاورهم إلى الاتفاق على رفض طلب التأجيل وإسقاط الوزارة

كتب المسيو سنكفكس فى هذا الصدد يقول : « اجتمع زعماء الحزب الوطنى هذه الليلة (٣١ يناير سنة ١٨٨٢) ، واتفقوا على إسقاط وزارة شريف باشا ، ويريد النواب والضباط تأليف وزارة أعضاؤها منهم جميعاً ، والوزارة الجديدة على أهبة تسلم مناصب الحكم ، ولا تنتظر إلا الفرصة المناسبة ، وستسند رياستها إلى محمود باشا سامى البارودى وزير الحربية الحالى الذى سيعهد بالحربية إلى عرابى بك ، وسيضطر شريف باشا الى الاستقالة أو حل المجلس ، ومن المستحيل أن أتكهن على وجه التحقيق بما سيقع من الحوادث فى القريب العاجل ، ولكن الأمر المحقق أننا نقترب من أزمة شديدة ، وهذا ما لا شك فيه »[١]

فإذا لاحظت أن المسيو سنكفكس بعث بهذه الرسالة يوم ٣١ يناير ، أى قبل أن يجتمع مجلس النواب ويبحث فى كتاب شريف باشا ويقرر فى شأنه ما يراه ، أدركت أن الأمر كان مبيتا على إسقاط وزارة شريف وتأليف الوزارة الجديدة ، وأن اجتماع المجلس لم يكن الغرض منه سوى اقرار ما دبره الزعماء

تقرير اللجنة الدستورية
فى كتاب شريف باشا

بحثت اللجنة (الدستورية) فى كتاب شريف باشا ، ووضعت عنه تقريرا عرض على مجلس النواب بجلسة الأربعاء أول فبراير سنة ١٨٨٢ (١٢ ربيع الأول سنة

---

(١) رسالة المسيو سنكفكس Scienkiewicz إلى المسيو دي فرسينيه رئيس وزارة فرنسا فى ٣١ يناير سنة ١٨٨١ . الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ — ٨٢ وثيقة رقم ٦٤

١٢٩٩) ، أى فى اليوم التالى لورود الكتاب . وخلاصته أنها ترى لأهمية المسألة عرضها على هيئة المجلس ليقرر فيها ما يراه ، وتضمن التقرير أيضا أن ثمة تعديلات أخرى طفيفة أدخلها مجلس الوزراء فى مشروع اللائحة ، رأت أيضا عرضها على المجلس(١)

اجتماع مجلس النواب
والبحث فى كتاب شريف باشا

فلما اجتمع مجلس النواب يوم أول فبراير سنة ١٨٨٢ عرض سلطان باشا على الهيئة كتاب شريف باشا وتقرير اللجنة الدستورية ، ثم عرضت اللائحة الأساسية المرسلة من اللجنة إلى مجلس الوزراء ، والتغيير الذى أدخله المجلس عليها ، وتناقش الأعضاء فى ذلك مناقشة دلت على أن النية كانت مبيتة من قبل على رفض طلب التأجيل ، ووجوب الإسراع بتقرير مواد الميزانية كما كانت فى مشروع الدستور ، وتحدى شريف باشا وإحراجه لحمله على الاستقالة . فقد قرر المجلس اعتبار اللائحة (الدستور) قانونا مستعجلا ، واستعجال اللجنة فى نظر التعديلات التى أدخلتها الحكومة على مشروع اللائحة ، وإعداد الجواب على كتاب شريف باشا ، وتقديم تقريرها عن ذلك كله الى المجلس قبل ظهر الغد (الخميس ٢ فبراير سنة ١٨٨٢) ؛ وفى ذلك من العجلة ماينم على استعجال سقوط الوزارة من غير موجب

فاستمرت اللجنة إلى مابعد الغروب تدرس التعديلات التى أدخلها مجلس الوزراء على مشروع اللائحة ، فأقرت بعضها ورفضت البعض الآخر ، ووضعت نصا جديداً للمواد المتعلقة بالميزانية ، وهو أن تعرض الميزانية على مجلس النواب فينظر ويبحث فيها ويعين من أعضائه لجنـــة مساوية لمجلس النظار عدداً ورأياً ليقرروها جميعاً بالاتفاق أو الغالبية ، فإن وقع بينهم خلاف وكان العدد متساوياً من الجانبين وجب إعادة الميزانية للنواب ، فإما أن يؤيدوا رأى النظار ، وإما أن يؤيدوا رأى لجنة النواب ، فإن كان الأول وجب تنفيذ الميزانية ، وإن كان الثانى ولم يمكن حصول الوفاق كان

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٤ فبراير سنة ١٨٨٢

الحكم فى ذلك حكم بند الخلاف ، وهو أنه عند وقوع الخلاف بين النظار والنواب على أمرما . فاما أن يقض (يحل) مجلس النواب ، وإما أن يستعفى النظار ، وفى هذه الحال أى إذا أيد النواب رأى اللجنة وخالفوا رأى النظار تنفذ الميزانية فى المهم الضرورى منها لإدارة المصالح وعدم تأخير الأشغال تنفيذاً مؤقتاً ، ويبقى الباقى من أمر الميزانية إلى ما بعد تسوية المسألة بأى طريقة ووسيلة ،

تقرير اللجنة الدستورية

ووضعت اللجنة تقريرها عن المهمة التى عهد بها المجلس إليها ، وخلاصته وجوب الاستمساك بتقرير مادة الميزانية فى الدستور كما وضعتها اللجنة ، ورفض التأجيل ، وعرّضت بموقف شريف باشا فى هذه المسألة ، واقترحت فى تقريرها أن لا يكون الرد على تقريره كتابة ، وارتأت أن يكون الرد مشافهة حسما للأمر(١) ، وفى هذا ما يدل على أن الفكرة التى سرت فى المجلس هى التخلص من وزارة شريف باشا

قرار مجلس النواب

اجتمع مجلس النواب ظهر يوم الخميس ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ (١٣ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ هـ) ليصدر قراره فى هذه المسألة الخطيرة ، وحضر من أعضائه٧٢عضواً ، وبعد افتتاح الجلسة تلى تقرير اللجنة ، ثم جرت مناقشة وجيزة انتهت بقبول رأيها

قال محمد بك الشواربى : لا بأس من تشكيل لجنة تسير إلى الجناب الخديوى طالبة من حضرته السنية إقرار اللائحة التى استقرت عليها آراء النواب ، فذلك أدنى للنتيجة وأولى من المراسلة ، خصوصاً بعد ظهور المسألة بالمظهر الجديد المنوه عنه فى رقيم رئيس مجلس النظار (كتاب شريف باشا)

إبراهيم أفندى الوكيل — أوافق على رأى محمد بك الشواربى فى إرسال اللجنة ولكن أرى أن تسير أولا إلى دولة رئيس مجلس النظار فتذكر له سوء تأثير رقيمه فى المجلس (تأمل) ، وتطلب منه التصديق على اللائحة بلا مخابرة ولا تأجيل ، فان أبى فاللجنة تقصد الجناب العالى وتسأله التصديق على قبول اللائحة سريعاً

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ فبراير سنة ١٨٨٢

أحمد أفندى عبد الغفار — أرى أن يكتب مع ذلك رد الرقيم بإنكار ما فيه لكى لا يحسب السكوت عنه اعترافاً بما فيه وقبولا

أحمد أفندى محمود — إن سير اللجنة على الوجه السابق الذكر كاف فى رد الرقيم وحاسم للأمر بلا مراء ، ومع هـذا فإن تقرير اللجنة الذى تلى الآن علينا وقبل مضمونه بالاتفاق رد لامشاحة فيـه يثبت فى سجل المجلس وينشر فيعلم لدى الرأى العمومى

بعض النواب — أحسنت[1]

وأخذت الآراء على اقتراح تأليف اللجنة المنوط بها مقابلة الخديو ، فأقره المجلس وقرر أن يكون عدد أعضائها خمسة عشر عضواً ، وشرع لفوره فى انتخابهم بالاقتراع السرى ، فأسفر الاقتراع عن انتخاب الأعضاء الآتية أسماؤهم ، وكلهم من النواب البارزين :

حسن باشا الشريعى . سليمان باشا أباظه . محمد بك الصيرفى . أحمد بك على . أحمد بك الشريف . محمد بك الشواربى . أحمد افندى محمود . أحمد افندى عبد الغفار أحمد بك السيوفى . ابراهيم افندى الوكيل . أمين بك الشمسى . على بك شعير . عبد الشهيد افندى بطرس . محمود بك سليمان . مهنى افندى يوسف عمر

واقترح أحمد أفندى محمود توجه اللجنة حالا لأداء مهمتها ، قائلا : يرجى انفضاض الجلسة لتسير اللجنة برسالتها قبل فوات الوقت (ولا ندرى أى وقت كان يخشى فواته ؟) ، فوافق المجلس على الاقتراح بالإجماع ، وانفضت الجلسة فى ختام الساعة الأولى بعد الظهر

وفى نفس اليوم (٢ فبراير سنة ١٨٨٢) ذهب الأعضاء الخمسة عشر الى وزارة الداخلية ، وقدموا إلى شريف باشا لائحة المجلس للتصديق عليها ، وقالوا : إن تأخير التصديق عليها مضر بمصلحة الأمة ، ولا سيما أن هذه اللائحة هى طبق الحقوق المتبعة فى مجالس نواب الدنيا ، ولا يمكن أن نترك هذا اليوم يمضى بغير قبول اللائحة أو رفضها ، فأجابهم شريف باشا بأنه مستعد للتصديق على جميع بنود اللائحة ماعدا البند

---

(١) مضبطة مجلس النواب — الوقائع المصرية عدد ١٤ فبراير سنة ١٨٨٢

المختص بالميزانية فلا يمكنه التصديق عليه الا بعد مفاوضة انجلترا وفرنسا ، فقالوا له إن هذا من خصائصكم ولا داعى إلى توقف الدولتين فان هذه المسألة لا تمس مصالحهما، فأصر على رأيه ، فقالوا : «إننا نأسف انه سيصدق عليها سواك» ، وقاموا وأخذوا اللائحة معهم ، فقال لهم شريف باشا : دعوا هذه اللائحة لننظر فيها . فقالوا : لا لزوم لذلك ، وأخذوها وانصرفوا (١) . وهذا الحوار يدل على نية التخلص من وزارة شريف باشا ، وقد كان يجدر بالنواب أن يتريثوا فى الأمر ، وأن لا ينقلبوا بهذه السرعة على من كان موضع آمالهم حتى الأمس ، ومما يستوقف النظر ويدعو الى الأسف أن يكون أول عمل هام لمجلس النواب هو التخلص من الرجل الذى أنشأه وناضل من أجله ووضع نظامه الأساسى ، ولكنها الأهواء والمطامع كان لها الأثر البالغ فى ركوب هذا المسلك

ثم توجه النواب الخمسة عشر الى سراى عابدين ، وقابلوا الخديو ، وقالوا : انا جازمون بمحبتكم للوطن وإصلاحه ، ولهذه الغاية منحتم الأمة المصرية مجلس الشورى وقد نقحنا لائحة له ، غير أن دولتلو شريف باشا متوقف عن التصديق عليها ، مع أنه لا داعى لتوقفه، إذ ليس لها دخل بالعقود الدولية، وطلبوا سرعة إنجاز هذه المسألة. فقال لهم الخديو : وإذا كانت الوزارة متوقفة ، فما العمل ؟ فقالوا : تستعفى وتشكل وزارة أخرى تصدق على اللائحة ، فوعدهم الخديو خيرا

استقالة شريف باشا

وبعد أن خرج النواب من عند شريف باشا كتب استقالته وتوجه بها الى سراى عابدين ثم سار الى سراى الاسماعيلية ، وهناك التقى بقنصلى انجلترا وفرنسا وأصر على استعفائه ، وقد كان فى استطاعته أن يبقى متمسكا بالوزارة ويستصدر من الخديو مرسوما بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة لأن القانون الأساسى الذى وضعه يخوله هــذا الحق . فضلا عن أن لائحة مجلس شورى النواب القديمة تخول

---

(١) عن الوطن عدد ١١ فبراير سنة ١٨٨٢ ، ولئن عدلت صحيفة الوطن عن هــذه الرواية بعد نشرها فنعتقد أن هذا العدول كان بايعاز من الحكومة وأن الرواية التى نشرتها أصلا مطابقة للواقع

الخديو حل المجلس إطلاقا ، ولكنه لم يفعل ، وآثر الاستقالة احتراما للروح الدستورية السليمة ، لأن حل مجلس النواب فى مفتتح الحياة النيابية ولما يمض على اجتماعه شهر هو عبث ظاهر بروح الدستور

ولما تلقى الخديو استقالة شريف باشا وعلم بإصراره عليها استدعى النواب الخمسة عشر ، فحضروا مساء وطلب إليهم أن ينتخبوا رئيسا للوزارة ، فلم يرضوا متعللين بأن هذا من حقوق الخديو ، وانقضى اليوم دون أن يعلنوا رأيهم ، وفى اليوم التالى (الجمعة) طلبهم الخديو وكلفهم اختيار رئيس للوزارة ، فاختاروا محمود باشا سامى البارودى بشرط أن يصدق على اللائحة ويصدر الأمر الكريم باعتمادها ، وطلب منهم الخديو أن يختاروا بقية الوزراء ، فقالوا : إن هذا الأمر من خصائص الرئيس ، ولكنه ألح عليهم ، فذهبوا الى سراى البارودى واتفقوا على اختيار أعضاء الوزارة ، وهكذا سقطت وزارة شريف وخلفتها وزارة محمود سامى البارودى

ويُعدُّ سقوط وزارة شريف باشا وتأليف وزارة البارودى إقصاء تاما لسلطة الخديو ، وانتصاراً حاسماً للحزب العسكرى ، لأن الخديو لم يكن راغبا فى تغيير شريف باشا ولم يكن له رأى ما فى تولى البارودى رياسة الوزارة ولا اختيار أعضاء وزارته ، على أن المتسبب فى سقوط وزارة شريف هما الحكومتان الإنجليزية والفرنسية بتقديمهما مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ ، فاستقالة شريف كانت النتيجة الأولى لهذه المذكرة المشئومة

وقد ذاعت شهرة عرابى فى أوربا عقب سقوط الوزارة ، بعد ما تبين أن له النفوذ الفعال فى مجلس النواب ، إذ استطاع بواسطته إسقاط الوزارة التى رغب فى التخلص منها

الفصل الثامن

وزارة البارودى

نزل الخديو على إرادة الحزب العسكرى (وفى الظاهر ارادة النواب) ، فأسند رياسة الوزارة إلى محمود سامى باشا البارودى . وأرسل إليه الكتاب الآتى يعهد إليه فيه تأليف الوزارة :

« حيث دعت الأحوال لانفصال محمد شريف باشا بناء على استعفائه واقتضى الحال لانتخاب بدله من يكون متأهلا ولائقا لمقام الرياسة ، ومن المسلم عندى أن سعادتكم أهل لذلك لما اتصفتم به من كمال الدراية وحلية الصدق والاستقامة ، فقد انتخبتكم لهذا المقام الخطير وقلدتكم رياسة النظار ، فيجب المبادرة بانتخاب هيئة النظار اللازم وجودها معكم وتسميتها والعرض لطرفنا عنها لصدور أمرنا باعتمادها ، وحيث إن نهاية قصدى وغاية آمالى إنما هو السعى وصرف الجهد لما فيه عمارية وسعادة الوطن واصلاح أحواله ، فأملى فيكم القيام بهذه المساعى الحسنة وفقنا الله جميعا لما فيه الإصلاح والنجاح » [1]

وكان البارودى قد اجتمع بداره مع النواب الخمسة عشر قبل أن يصدر له له المرسوم الخديوى ، وتشاوروا معا فى الأشخاص الذين تتألف منهم وزارته ، فاستقر رأيهم على أن تكون مؤلفة على النحو الآتى :

البارودى للرياسة والداخلية . أحمد عرابى بك (باشا) للحربية والبحرية . على صادق باشا للمالية . مصطفى فهمى باشا للخارجية والحقانية . عبدالله باشا فكرى للمعارف . حسن باشا الشريعى للأوقاف . محمود بك (باشا) فهمى للأشغال

قدم البارودى إلى الخديو كتابه بقبول تأليف الوزارة ، ضمّنه المبادئ التى اعتزم اتخاذها برنامجا له . وهو لايختلف فى مجموعه عن الكتاب الذى رفعه شريف

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ فبراير سنة ١٨٨٢

باشا حين ألف وزارته ، وكتابه الآخر الذى قدمه إليه فى ٤ أكتوبر بتأليف مجلس النواب ، فأجابه الخديو بكتاب يقره فيه على المبادئ التى بسطها وصدر المرسوم بتأليف الوزارة على النحو المتقدم فى ٤ فبراير سنة ١٨٨٢ [1] . وكان عرابى ومحمود فهمى لم ينالا بعد رتبة الباشوية ، فلما توليا الوزارة أنعم الخديو عليهما برتبة اللواء فنالا لقب الباشوية

وتعد وزارة البارودى وزارة العرابيين . ففيها أكبر زعمائهم (عرابى والبارودى ومحمود فهمى) ، وفيها عضو من النواب وهو حسن باشا الشريعى من كبار أعضاء مجلس النواب ، واختياره هو تنفيذ جزئى للنظام البرلمانى الذى يقضى بأن يكون معظم الوزراء من أعضاء البرلمان ، وباقى الوزراء من المناصرين للحركة العرابية، وقد بقى فيها مصطفى باشا فهمى وزيرا للخارجية ، وهو الوزير الوحيد من الوزارة السابقة ، وقد استبقاه البارودى لاحتياجه إليه فى مخابرة قناصل الدول ، إذ كان البارودى لا يعرف الفرنسية ، ولأن مصطفى فهمى لم يكن له لون سياسى خاص ، بل كان دائما يعمل مع الكفة الراجحة ، وهو الذى تولى رياسة الوزارة فى عهد الاحتلال ونفذ قاعدة الخضوع التام للسياسة البريطانية ، وتعد وزارة البارودى وزارة الثورة ، ففى عهدها اشتد الخلاف بين العرابيين والخديو حتى نادوا بخلعه كما سيجىء

قلنا : إن كتاب البارودى إلى الخديو لا يختلف فى مجموعه عن الكتاب الذى رفعه إليه شريف باشا حين ألف وزارته وكتابه الآخر الذى قدمه إليه فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ بتأليف مجلس النواب ، فالبارودى قد عنى فى كتابه بتطمين الدول الأجنبية على الحقوق والمزايا التى اكتسبتها بمقتضى اتفاقات الديون ، وثنى بالإصلاحات الداخلية التى يجب إنفاذها لإنهاض البلاد ، ولم يخرج فى إشارته إلى اللائحة الأساسية عن التقرير الذى رفعه شريف باشا إلى الخديو فى صدد إقرار النظام الدستورى

والخلاف الحقيقى بين وزارة شريف باشا ووزارة البارودى هو فى إقرار المواد المتعلقة بالميزانية فورا ، وكان شريف باشا يرى تأجيلها إلى حين ، وثمة فارق آخر فى

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٥ فبراير سنة ١٨٨٢

التشكيل ، فان وزارة البارودى مؤلفة من صميم العرابيين ، وحسبك أن فيها عرابي باشا وزيراً للحربية . وقد كانت فى ذلك الحين أهم الوزارات شأناً وأعظمها نفوذاً ، وربما كان هذا من أهم الأسباب الحقيقية التى أدت إلى تغيير الوزارة ، لأن عرابي كان يطمع فى أن يتولى وزارة الجهادية بعد أن ارتقى فى عهد وزارة شريف باشا إلى منصب وكيلها ، كما كان يطمع البارودى فى رياسة الوزارة ، وهكذا كان التطلع إلى المناصب الوزارية (ولم يزل) من أسباب ما حل بمصر من الكوارث

ويقيننا أن الثورة العرابية قد بدأت تسلك سبيلا بعيداً عن الحكمة من يوم أن اتفق زعماؤها على إسقاط وزارة شريف باشا ، فان شريف كان بلا نزاع أقدر من البارودى على حسن تدبير الأمور فى تلك الأوقات العصيبة ، إذ له من ماضيه السياسى وثقافته واختباره ما يجعل له كفاية ممتازة فى الاضطلاع بالمهام السياسية ، أما البارودى فقد كانت نشأته أدبية وحربية فحسب ، وعلى أنه من أعلام الأدب وكبار الشعراء ، وله فى ذلك المقام الذى لا يُبارَى ، لكن هذه المزايا ليست هى المطلوبة لتصريف سياسة مصر ، وخاصة فى ذلك العصر المضطرب ، أضف إلى ذلك أن النشأة الحربية إذا اجتمعت إلى الشعر والأدب تثير فى النفس روح الخيال والتطلع إلى أقصى مراتب المجد والعلا . ومن هنا جاءت آمال البارودى بعيدة الأفق ، لا تقف عند حد ، حتى بلغت التطلع إلى العرش كما أسلفنا ، وليست هذه الآمال مما لا يرد بخواطر بعض الزعماء فى أثناء الانقلابات ، وإنما هى أقرب شىء يخطر بالهم ، ويجيش بصدورهم ، والتاريخ شاهد على ذلك ، فإن تغيير العروش وسقوط التيجان لا يحدث عادة إلا فى خلال الثورات والانقلابات ، ولا شك أن الخديو توفيق لم يكن بالصفات ولا بالمزايا التى تجعله مرضياً عنه وعن سياسته فى الحكم ، وقد كان الكلام فى تغييره وإسناد الخديوية إلى الأمير حليم باشا مما تفيض به مجالس الناس فى ذلك العهد . فلا غرابة أن تساور البارودى فكرة أحقيته فى إعتلاء العرش ، على أن المسألة ليست مسألة أولوية بالجدارة والاستحقاق ، بل ان مصلحة البلاد تتنافى والتفكير فى هذه المطامع ، وما تجره اليه من الفتن والدسائس والتدخل الأجنبى ثم الاحتلال

الابتهاج بتأليف وزارة البارودى

قوبلت وزارة البارودى بالإبتهاج العام فى مختلف الدوائر العسكرية والمدنية ، مثلما قوبلت به وزارة شريف باشا عند تأليفها . لأن تأليف كلتا الوزارتين كان تحقيقا لرغبة الأمة ، ومع ما كان لشريف باشا من المكانة العظيمة فى النفوس فإن موقفه فى أزمة يناير سنة ١٨٨٢ وما ارتآه من تأجيل البت فى المواد المتعلقة بالميزانية عد ضعفاً أمام مطالب الدولتين ، والشعور العام يتجه (غالباً) إلى جانب المستمسك بحقوق البلاد كاملة . لأن الرأى العام ، وبخاصة فى أوقات الثورة والهياج ، ليس لديه الوقت ولا العناصر الكافية للتفكير وتقدير العواقب والاستمساك بحكم العقل ، فهو يتبع من يدعوه إلى التطرف . وثمة عامل آخر حبب وزارة البارودى إلى النفوس ، وهو إسناد وزارة الحربية إلى عرابى ، فإنه كان فى ذلك الحين زعيم الثورة ، ومحبوب الجماهير ، فتقلده وزارة الحربية كان وحده كافياً لابتهاج الناس بتأليف وزارة البارودى ، فلا غرو أن عدت الأمة تأليفها بمثابة عيد استقبلته بالفرح والغبطة والسرور

منشور البارودى إلى المديرين والمحافظين

وعلى أثر تقلد البارودى رياسة الوزارة وضع منشوراً أرسله إلى المديرين والمحافظين يتضمن برنامجه فى الحكم ، وهو لا يختلف فى مجموعه عن كتابه إلى الخديو بقبول تأليف الوزارة

المناصب الكبيرة

صدرت المراسيم فى ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ بتعيين حسين باشا الدره مللى وكيلا لوزارة الداخلية بدلا من خليل باشا يكن الذى استقال لمناسبة استعفاء شريف باشا ، ويعقوب سامى بك وكيلا لوزارة الحربية ، وعلى فهمى بك وكيلا لوزارة المعارف ، وإبقاء المسيو بلوم باشا وكيلا للمالية ، وبطرس بك غالى وكيلا للحقانية ، وتيجران بك وكيلا للخارجية ، وحسين فهمى باشا وكيلا للأوقاف ، والمسيو روسو بك مديراً للأشغال العمومية ، وتعيين محمد زكى باشا مديراً للسكك الحديدية وميناء

الإسكندرية بدلا من علي صادق باشا ، وأحمد فريد باشا مديراً للدائرة البلدية بمصر . وعين أحمد رفعت بك باشكاتباً (سكرتيراً عاما) لمجلس الوزراء[١] مع بقائه مديراً عاماً للمطبوعات

عرابي باشا في وزارة الحربية

بدأ عرابي باشا عمله في الوزارة بإرسال منشور إلى وحدات الجيش بتقلده مسند الوزارة قال فيه :

« حيث إن مسند نظارتي الجهادية والبحرية الجليلتين قد أحيل إلى عهدتنا عن طرف الجناب الخديوي المعظم بإرادة سنية موشحة بتاريخ ١٥ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ نمرة ١١ فاعتقادي ووثوقي بمساعدة حضرتكم وعموم حضرات الضباط والصف الضباط والعساكر في القيام بواجبات هذه النظارة مع الاستمرار في سيرها على المحور اللائق الموافق لنص أحكام القوانين العسكرية قد جرأني على قبول هذا المسند الجليل حالة كوني عالما بما أنتم عليه من وثوق حضرة الجناب الخديوي بنا . ولهذا لزم تحريره لحضرتكم إخطاراً بما ذكر وإعلان كافة الضباط والصف ضباط وعساكر الآلاي إدارة حضرتكم وفقنا الله جميعاً لما فيه النجاح والإصلاح[٢] »

وأخذ عرابي في تنفيذ القوانين والإصلاحات العسكرية الصادرة في عهد وزارة شريف . فابتدأ بصرف استحقاق ورثة المتوفين في الحروب ، وأحال ثلثمائة من الضباط العاملين والمستودعين إلى المعاش بحجة تجاوزهم السن القانونية وفيهم كثيرون من الترك والشراكس[٣]

وقد عظم شأن عرابي بتقلده وزارة الحربية ، فإنها الوزارة التي كانت تتطلع إليها الأنظار في ذلك الحين ، وفيها كانت تتمثل سلطة الحكم ، وقوة الحركة الوطنية ، فأصبح عرابي الرئيس الفعلي للحكومة ، وزاد من مكانته نيله رتبة لواء (باشا) ، لما للألقاب والرتب من الأثر الذي لا ينكر في نفوس العامة والخاصة ، وصار له الأمر والنهي ، لا في وزارة الحربية فحسب ، بل في كل وزارات الحكومة ، وأصبح دكتاتوراً محضاً ، وأضحت داره ملجأ لطلاب الحاجات وأصحاب الشكايات

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٨ فبراير سنة ١٨٨٢

(٢) مصر للمصريين ج ٤ ص ٢٣٠ (٣) مذكرات عرابي المخطوطة ص ٢٣٦

الشروع فى قتل عبد العال حلمى

اقترن تأليف وزارة البارودى بحادثة أثارت ضجة كبيرة فى أوساط الضباط ، وتردد صداها فى البيئات الأخرى ، وهى الشروع فى سم الميرالاى عبد العال بك حلمى ، أحد زعماء العرابيين ، وقد نسب الجمهور الحادثة إلى دسائس السراى ، وتفصيلها كما ثبت من التحقيق أن عبد العال حلمى كان وصياً على ابن لزوجته يدعى محمد حسن التلميذ بإحدى المدارس ، وكان لهذا الغلام مال يمسكه عند عبد العال ، فأراد الغلام الانتقام منه فدس له السم فى اللبن . وقد حال دون شربه السم أن خادما لعبد العال اكتشفه فى اللبن فنبهت إليه سيدها فظهرت الجريمة وأبلغها عبد العال إلى ولاة الأمور

وقعت هذه الحادثة يوم ٣ فبراير سنة ١٨٨٢ (١) واهتمت الحكومة بتحقيقها ، فأسفر التحقيق عن اعتراف التلميذ محمد حسن بجريمته وبأن الذى أغراه على ارتكابها تلميذ آخر فى مدرسة القبة يدعى محمد ماهر ، ووافقه هـذا على أقواله واعترف الاثنان بأن الباعث على الجريمة هو رغبة محمد حسن فى الحصول على ماله من عبد العال

وقد اهتم الضباط بهذه الحادثة اهتماما كبيرا ، ومع أنها جريمة شخصية محض ، فانهم عدوها جريمة سياسية يقصد منها التخلص من أحد كبار زعمائهم ، واهتم لها الرأى العام تبعا لذلك ، وانتهت المحاكمة بالحكم على محمد حسن ومحمد ماهر بالسجن إحدى عشرة سنة فى فازوغلى بأقاصى السودان ، وبالحبس ستة أشهر على العطار الذى باع السم لمحمد حسن ، وكوفىء عبد العال حلمى بالباشوية فى الترقيات العسكرية التى أعقبت تأليف وزارة البارودى ، واتخذ العرابيون هذه الحادثة سببا لتهديد الخديو والتلويح بخلعه ؛ قال المسيو سنكفكس معتمد فرنسا فى هذا الصدد مايأتى :

« حدث شروع فى سم الكولونل عبدالعال ، وكان هذا الحادث ضجة كبرى ، وقد هاج الأفكار هيجانا شديدا وذاعت بسببه الإشاعات الباعثة على أشد القلق وقيل أنه سيعلن خلع الخديو On allait jusqu' à annoncer la dépositon du Khedive

(١) الوطن عدد ١١ مارس و ١٩ ابريل سنة ١٨٨٢

وكانت النتيجة العملية لهذه الضجة إجبار الخديو على إمضاء دكريتو بتعيين خمسة لواءات وتسعة وعشرين ميرالايا وقائمقاما ، (١)

وهذا الحادث يدلك على مبلغ الغرور الذى استحوذ على زعماء الثورة بعد سقوط وزارة شريف وتأليف وزارة البارودى ، فان التحدث عن خلع الخديو لمناسبة حادثة شخصية لا أهمية لها كحادثة الميرالاى عبد العال حلمى هو عمل خارج عن حدود الحكمة والتعقل ، ويدل على انحدار الثورة فى طريق الشطط والخطل

الترقيات العسكرية

قلنا ان عرابى نال رتبة الباشوية (لواء) بعد أن تقلد وزارة الحربية ، ونال معه هذه الرتبة محمود باشا فهمى وزير الأشغال ، وقد نظم حركة ترقيات شاملة فى صفوف الجيش وسعت كل الضباط الذين ناصروه وأيدوه وأخلصوا للحركة ، وهاك أهمها:

رقى إلى رتبة لواء (باشا) كل من يعقوب سامى بك وكيل وزارة الحربية ، والميرالايات على فهمى بك ، وعبد العال حلمى بك ، وطلبه بك عصمت ، وحسن بك مظهر ، وعلى بك الروبى

ورقى إلى رتبة أميرالاى القائمقامون : خليل كامل بك ، وعيد محمد بك ، وحامد أمين بك ، وحسن بك رأفت ، ومحمد بك أمين ، وسليمان بك نجاتى

ورقى إلى رتبة قائمقام عشرون بكباشيا ، وهم : عمر أفندى رحمى مدير أقلام معاشات ولوازم الحربية ، واحمد افندى فرج ، وسليمان سامى داود افندى ، وخضر افندى خضر ، وبدوى افندى منسى ، ومحمد عبيد افندى (بطل واقعة التل الكبير) ، وعبد القادر افندى عبد الصمد ، ومحمد افندى الزمر ، وعلى افندى عيسى ، ومحمد افندى حلمى ، وفوده افندى حسن ومحمد افندى نجاتى ، وعباس افندى وهبى ، ومحمد افندى بهجت ، وعبد الرحمن افندى حسن ، وعلى افندى داود ، والسيد افندى محمد محافظ العريش ، وعلى افندى انور ، ومحمد افندى سالم حكيمباشى الألاى الثانى ، ومحمد افندى عامر حكيمباشى الألاى السابع (٢)

---

(١) برقية سنكفكس الى دى فريسينيه فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٢ – الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ٤

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٢ مارس سنة ١٨٨١

ورقى نحو أربعة وخمسين صاغقول اغاسى إلى رتبة صاغ ، و ٥٤ يوز باشيا إلى رتبة صاغ و ٥٠ ملازما أول الى رتبة يوز باشى ، ومثل هذا العدد من الملازمين الثوانى الى رتبة ملازم أول ، ونحو هذا العدد من الباشجاويشية الى رتبة ملازم ثان (١) ، وأنعم على ابراهيم بك فوزى حكمدار أورطة المستحفظين برتبة أمير الاى وعين مأمور ضبطية العاصمة (محافظاً) بعد وفاة احمد باشا الدره مللى

وزارة البارودى والسودان

ظهرت دعوة المهدى فى مايو سنة ١٨٨١ ، ونال أول انتصار على قوات الحكومة فى واقعة (آبا) يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨١ ، ثم انتصر عليها ثانيا فى واقعة راشد يوم ٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، وكان حكمدار السودان وقتئذ محمد رءوف باشا ، فروّعته هذه الانتصارات ، وأرسل يطلب المدد من مصر . وقد أعد شريف باشا ألاى طره لإرساله مدداً إلى السودان . ولكن بعد أن سقطت وزارته ، تغير مسلك الحكومة ، فصرفت النظر عن إرسال هذا المدد

إنشاء وزارة للسودان

وكل ما عملته وزارة البارودى لإعادة النظام فى السودان أن استصدرت من الخديو أمرين عاليين فى ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢ . أحدهما يقضى بجعل عموم السودان بما فيه شرقى السودان ومحافظة سواحل البحر الأحمر ومديرية هرر وزيلع وبربره وتاجورة حكمدارية واحدة ، وإنشاء وزارة (نظارة) للسودان . والثانى يقضى بتعيين عبد القادر باشا حلمى حكمداراً لعموم السودان وناظراً على الأقاليم السودانية وملحقاتها (٢)

وقررت أيضاً تأليف لجنة برياسة عبد القادر باشا حلمى للنظر فى أحوال السودان وما يلزم عمله لتنظيم شؤونه ، وأعضاؤها هم الجنرال استون باشا رئيس أركان حرب الجيش المصرى وحسن حلمى باشا وإبراهيم فوزى بك أميرالاى سفرية

---

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٣٧

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٢

السودان ورامى بك، وسعيد أفندى ناصف من مستودعى الجهادية وعبد القادر أفندى عبد الصمد من الضباط وأحمد أفندى فهمى من موظفى وزارة الأشغال[١]

ولكن هذه اللجنة لم تعمل عملا ما ، ولم يكن لها أى أثر فى صد تيار الثورة ، وتهاونت الوزارة عامة فى مسألة السودان ، مما كان له أثر كبير فى استفحال ثورة المهدى ، وبدا منها هذا التهاون فى العدول عن إرسال المدد الذى قرره شريف باشا قبل سقوط وزارته ، واحتجت بأن القوة التى بالسودان كافية لإقرار النظام فيه ، وأن مجلس النظار قرر لذلك صرف النظر عن الألاى الذى كان معدا لإرساله إلى السودان ، وأن يخلى سبيل أنفاره ليتوجهوا إلى بلادهم ويحال ضباطه على قلم الاستيداع[٢] .

وفى الوقت الذى نشر فيه هذا البيان كانت جموع المهدى قد انتصرت غير مرة على قوات الحكومة . وبلغ بالوزارة تهاونها فى شأن السودان أنها مع تعيينها عبد القادر باشا حلمى حكمداراً للسودان ووزيرا لوزارته قد أبقته فى مصر ، مع مسيس الحاجة إلى ذهابه فورا إلى مقر منصبه لقمع الثورة ، ولم يبارح القاهرة إلا فى أوائل مايو سنة ١٨٨٢ ، وعينت على بك الروبى أحد الزعماء العرابيين وكيلا لوزارة السودان ، مع بقائه أيضاً فى مصر . فكأنها خلقت مناصب دون عمل ما

التقسيم الإدارى للسودان

وفى ٢ إبريل سنة ١٨٨٢ صدر مرسوم بإجراء تعديل فى التقسيم الإدارى للسودان . وتضمن بيان حدود السودان المصرى ومديرياته قبل أن تعبث به المطامع الإنجليزية

فجعل من السودان أربعة أقسام ، وهى :

(القسم الأول) حكمدارية إقليم غربى السودان ومركزها بالفاشر ، وتكون عموما لمديريات دارفور وكردفان وشكا وبحر الغزال ودنقلة

(القسم الثانى) حكمدارية وسط السودان ومركزها بالخرطوم ، وتكون عموما لمديريات الخرطوم وسنار وبربر وفشوده وخط الاستواء

---

(١) و (٢) الوقائع المصرية عدد ٢ مارس سنة ١٨٨٢

(القسم الثالث) حكمدارية إقليم شرق السودان . وتؤلف من التكا وملحقاتها ومن محافظتى سواكن ومصوع وملحقاتهما إلى باب المندب

(القسم الرابع) حكمدارية عموم هرر وملحقاتها ، وتتألف من مديرية هرر ومحافظتى زيلع وبربره وملحقات الجهات المذكورة ، ويكون مركزها بهرر مع بقاء المحافظين بكل من محافظتى زيلع وبربره لأهمية وجودهما [١]

وقد بلغ من تهاون الوزارة فى أمر المهدى أن أذاعت الجريدة الرسمية (الوقائع المصرية) بيانا كاذبا عن مقتله ، إذ ادعت وقوع معركة بينه وبين قوات الحكومة انتهت بقتله [٢] ، على حين أنه كان يزداد سطوة وقوة فى نواحى السودان ، وقد زاد من أعراضها عن حوادث السودان انصرافها إلى اجراءات القمع والمحاكمة التى اتخذتها فى حكاية مؤامرة الضباط الشراكسة التى سنتكلم عنها فى الفصل الحادى عشر

وجملة القول: ان سياسة وزارة البارودى حيال السودان كانت سياسة خاطئة ، وكان لها الأثر السيء فى استفحال ثورة المهدى ، ولا غرابة فى ذلك ، فان البارودى وعرابى وصحبهما كانوا لا يقدرون السودان حق قدره ، بل كانوا ينظرون إليه كمنفى للمغضوب عليهم ، وهذا تفريط يلقى عليهم تبعة كبيرة فيما صار إليه أمر السودان

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ ابريل سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٨ مايو سنة ١٨٨٢

الفصل التاسع

دستور سنة ١٨٨٢

كان أول ما عنيت به وزارة البارودى إعلان الدستور ، فاجتمع مجلس الوزراء فى يوم الثلاثاء ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ (١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ هـ) برياسة الخديو للنظر فى مشروعه ، فنقحه بعض التنقيح ثم أقره وأرسله صحبة عبدالله باشا فكرى وزير المعارف وحسن باشا الشريعى وزير الأوقاف إلى مجلس النواب ليبدى رأيه فى هذه التنقيحات .

مناقشة مجلس النواب

فى المشروع النهائى للدستور

واجتمع مجلس النواب فى هذا اليوم نفسه ، وحضر الجلسة عبدالله باشا فكرى وحسن باشا الشريعى ، لتقديم مشروع الدستور إلى المجلس ، وألقى عبد الله باشا فكرى فى هذا الصدد الكلمة الآتية :

« إن سعادة ناظر الأوقاف ، وهذا الفقير ، مكلفان من جانب هيئة النظار بأن نقدم لهذا المجلس الكريم صورة اللائحة التى أرسلت إلى الجناب الخديوى المعظم وترتب على رفضها استبدال النظارة السابقة بالهيئة الحاضرة ، فهذه اللائحة قد أرسلها الجناب العالى إلى مجلس النظار وتليت فيه وحصل القرار على جميع ما تضمنت ما خلا بعض مواد وقتية خصوصية لم تجد لها الحكومة محلا فى لائحة دائمية معدة للبقاء أزمنة طويلة إن شاء الله ، فرأت أن تصدر بها أوامر كريمة خصوصية ترد مع الأمر الكريم الذى يصدر باللائحة الأساسية ، وكذلك أدخلت فى مادتين اثنتين تغييراً يسيراً لا يخرج عن حد البيان والإيضاح ، ومأمول الحكومة أن مجلسكم الكريم

يسارع إلى قبول اللائحة كما قررت فيه ، ليأخذ من ثم فى أعماله المهمة العائدة بالفائدة على الوطن » .

فناقش المجلس فى المواد التى رأت الحكومة حذف بعض عباراتها على أن تصدر بها مراسيم خاصة ، وهى المادة التاسعة ، وقد حذفت منها العبارة المتعلقة باجتماع المجلس فى تلك السنة ، ونصها « وحيث ان المجلس قد ابتدأ هذه السنة فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ فتكون نهاية مدته الاعتيادية فى ٢٩ مارس سنة ١٨٨٢ تمام الثلاثة الأشهر » ، والمادة الرابعة عشرة وقد حذفت منها العبارة المتعلقة برئيس المجلس فى دور الانعقاد الأول ، ونصها « وحيث ان الرئيس الحالى قد عين بأمر الحضرة الخديوية من النواب فيستمر على رئاسته المدة المذكورة » ، والمادة الثانية والخمسون ، ونصها « مدة بقاء أعضاء المجلس المجتمعين الآن فى وظيفة النيابة هى خمسة أعوام اعتبارا من تاريخ انعقاده » ، وقد حذفت رأسا ليصدر بعقادها مرسوم خاص ، فوافق المجلس على هذه التعديلات ، كما وافق على التعديل الذى أدخلته الحكومة فى المادة العشرين المتعلقة بملاحظة النواب على المأمورين وإخبارهم بما يقع منهم ، وقد كان منصوصا فيها على أن الإخبار يكون فى أثناء انعقاد المجلس ، فصار نصها :

« للنواب حق الملاحظة على موظفى الحكومة جميعاً ولهم فى أثناء اجتماع المجلس أن يشعروا بواسطة رئيسه كلا من النظار بما يرون لزوم الإخبار عنه من تعد أو خلل أو قصور يقع فى أثناء تأدية الوظيفة من أحد موظفى الحكومة التابعين لنظارته » فقبل المجلس هذا التعديل .

وقبل أيضا التعديل الذى أدخلته الحكومة على نص المادة ٣٦ الخاصة بالميزانية فى العبارة الآتية :

« ما يقع فيه الخلاف من الميزانية ينفذ الضرورى منه الخ »

فقد رأت الحكومة أنه ربما وقع الخلاف على تعيين الضرورى وغير الضرورى بين مجلس النظار ولجنة النواب ، فيكون ذلك خلافا على خلاف وتقف به الأعمال فعدلتها كما يأتى :

« أما ما حصل فيه الخلاف من الميزانية فإذا كان مقررا فى ميزانية السنة السابقة ولم يكن مخصصا لأعمال جديدة مثل أشغال عمومية وغيرها ينفذ مؤقتا إلى أن يعقد

المجلس الثانى بمقتضى المادة ٢٣ ، قال عبد الله باشا فكرى فى تفسير هذا التعديل : «ان هذا الإيضاح لايغير مقصود المجلس فيما أظن ، بل هو عين المراد من عبارته ، إلا أنه يمنع اللبس والأشكال ، ويضمن عدم وقوف الأعمال ، فلاريب عندى أن المجلس الكريم يتلقاه بالقبول » ، فقبله المجلس

وعلى ذلك تم تصديق مجلس النواب على اللائحة الأساسية . وهنا قال عبد الله باشا فكرى : هذا كل ما رأته الحكومة فى اللائحة ، وهو كما تبين لكم جزئى يسير ، أما سائر المواد فقد قبلت فى مجلس النظار بنصها ، وبذلك انحسم الخلاف الذى اشتد وامتد حتى أوجب استعفاء النظارة السابقة ، وكان سببا فى تعطيل مجلس النواب أياما كثيرة مع أهمية الأعمال المطلوبة منه والتى يروم القيام بها جلبا للمنفعة العمومية

أمين بك الشمسى — نرجو من هيئة النظار أن تسرع فى التصديق على اللائحة وإرسالها ، فوعد عبد الله باشا فكرى بذلك وانفضت الجلسة (١)

صدور المرسوم الخديوى بالدستور

وقد وقع الخديو المرسوم بصدور الدستور فى ذلك اليوم (٧ فبراير سنة ١٨٨٢) ، وفى اليوم التالى الأربعاء (٨ فبراير — ١٩ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ هـ) اجتمع مجلس النواب وحضر الجلسة محمود سامى باشا البارودى رئيس مجلس الوزراء ، وقدم الدستور الى المجلس موقعا من الخديو كما تقرر فى الجلسة الماضية ، وألقى لهذه المناسبة خطبة قيمة تعد من أبلغ ما كتب البارودى ، ومن أقوى الخطب السياسية ، بل هى قطعة رائعة من الأدب السياسى لما تضمنته من المعانى السامية والآراء السديدة والنصائح الحكيمة والأسلوب البليغ . قال :

خطبة البارودى

« أيها السادة النواب

« أحسب نفسى سعيد الطالع بحضورى بينكم حاملا إلى حضراتكم القانون الأساسى الذى سيكون إن شاء الله قاعدة لجميع أعمالكم ، ويسرنى كل السرور أنى

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٢

لم أحمله اليكم الا بعد يقيني أنه خير أساس يمكنكم أن ترفعوا عليه من الأعمال ما يعزز شأن البلاد وينمي ثروتها ويقوي أصول العدالة فيها

« وهذه نعمة من الله سيقت الينا على حين احتياجنا اليها ، والحمد لله قد وصلنا الى المرغوب مع احترامنا شرائع الحكمة ونواميس السكينة ، ولم يكن شيء من الوسائل يفيدنا لولم تكن عناية جناب خديوينا الأعظم هي سندنا في جميع أعمالنا . ومقاصده السامية هي مرشدنا في سبيل سيرنا ، فهو الكريم الذي أجريت هذه النعمة على يديه ، فأول واجب علينا . أن نقوم لحضرته العلية بفروض الشكر وواجبات الثناء

« إلا أنني أعلم كما تعلمون أن مجرد وضع القانون على أصول الحرية وقواعد العدالة لا يكفي في وصولنا الى الغاية المقصودة من اجتماع حضراتكم ، بل لا بد أن ينضم إلى ذلك خلوص النية من كل واحد منكم في المحافظة على حدود هذا القانون ودقة النظر في الوقوف عندها بحيث تكون جميع الأعمال والأفكار منحصرة في دوائرها ، وقد قال عقلاء السياسيين : إن الوصول إلى هذا النوع من الكمال أعني حصر جزئيات الأعمال وكلياتها في دائرة القانون انما ينال بعد العناء وطول التجارب ، لكنني لا أعد هذا صعبا عليكم ، فان العناية الإلهية ساعدت سعد البلاد بوقوع الانتخاب على حضراتكم ، وأنتم على أكمل درجات العقل والفضيلة ، ولا عناء في اتباع القانون إلا على القاصرين . وفي أملي أنكم ستحققون ما يظنه أحباء البلاد فيكم عندما تبتدئون في الأعمال المهمة التي تهيأتم الآن لمباشرتها ، بأن تستعملوا صادق النظر للوقوف على ما فيه خير بلادكم وتوجهوا إلى ذلك ماضي الهمم حتى لا يضيع الزمن الطويل في الحصول على فائدة قليلة . وهذا لا يكون الا بتخليص الأفكار وتمحيص الطوايا من شوائب النزعات الشخصية بأن تجعل الأعمال وقفا على المصالح العمومية التي نفعها في الحقيقة عائد عليكم وعلى أبنائكم

« ان التفات النظر الى الخصوصيات يبعث في القلوب محاسدات ومنافرات تحمل على الخلاف الدائم ، نعوذ بالله ، وإنكم تعلمون أن الذين رقوا إلى ذروة العز وأوج الشرف لم ينالوا ذلك إلا بإخلاصهم في طلب النفع العام ، فاعترف العالم بفضلهم وأجلتهم القلوب فأعلتهم أعلى المنازل . فثبتوا في مكانتهم ماداموا بحلية الإخلاص

«وإني أهنئ نفسي بوقوفي بين عقلاء البلاد العارفين بحقوق بلادهم عليهم، العالمين بأن شرفهم معقود بشرف أوطانهم، الموقنين بأنهم لن يكونوا نوابا حقيقيين إلا إذا أقاموا على صدقهم براهين من العمل وحججا من الثبات في خطة الاعتدال حتى يقنع بها البعيد كما عرفها القريب

« وفي علم حضراتكم أيها السادة أني عند استلامي رياسة النظار رفعت الى جناب خديوينا الأعظم تقريرا بينت فيه مبادئ الهيئة الحاضرة، وأظنكم قرأتموه وتأملتم معانيه، وقد تكرم على الجناب الخديوي بقبوله، وإني مؤمل فيكم أن تكونوا عضدا لنا وساعدا قويا على تتميم ما قصدنا ليستقر أمر النظام وتتوفر لدينا أسباب الثروة والرفاهية، ونحفظ الحقوق التي لنا، ونؤدي الواجبات التي علينا، ونوفي بجميع عهودنا لمن عاهدناه، ونكون بذلك قد أرضينا سلطاننا الأعظم الذي يسره نجاحنا وتقدمنا، وأرضينا جميع الدول المتمدنة التي تحب أن ترانا حائزين لشرفنا حافظين لحقوقنا قائمين بعهودنا، وآخر ما نتواصى به أن لا نجعل للتعصب المشرقي دخلا في الأعمال الوطنية التي كلفتكم البلاد أن تقوموا بأدائها، وأن تكون الوطنية الحقة هي الباعث القوي على كل فكر، والغاية القصوى من كل قول وعمل، نسأل الله تعالى أن يوفقنا جميعا لما فيه رفعة أوطاننا وتقدم بلادنا وأن يمتع البلاد ببقاء حضرة خديوينا المعظم أيده الله» (١)

ولما انتهى من خطبته قدم للمجلس نسخة الدستور مصدقا عليها من الخديو (٢) والأوامر العالية الثلاثة المتقدم ذكرها

فنهض عبد السلام بك المويلحي وألقى كلمة شكر للبارودي على إسراعه بالتصديق على الدستور، ورد عليه البارودي باسمه واسم زملائه بأنهم لم يفعلوا إلا الواجب، ثم ألقى سلطان باشا بلسان النواب كلمة شكر أخرى، وانتهت الجلسة إذ كانت الساعة السابعة

مقابلة النواب للخديو

وبعد انفضاض الجلسة توجه النواب إلى السراي الخديوية ليؤدوا للخـــديو

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ فبراير سنة ١٨٨٢

(٢) نشرنا نص الدستور في قسم الوثائق التاريخية

واجب الشكر ، فلما مثلوا بين يديه تلقاهم بالبشر والإيناس ، وتقدم سلطان باشا بالنيابة عنهم وقال :

« إن حضرات النواب وفدوا إلى هذه الساحة الفيحاء ليقدموا للجناب المعظم شكرهم وامتنانهم على ما أولاهم جنابه الكريم من النعم وما منحته حضرته العلية لأهل القطر من التفضل والإحسان » ، ثم دعا للجناب الخديوى بدوام العز والإقبال ، وأمن جميع الحاضرين ، فوقع ذلك موقع القبول لدى الخديو وشكر النواب على صنيعهم الجميل ، ثم جلسوا ودارت بينهم أحاديث ودية ، وأعرب لهم الخديو عن ميله الغريزى لمحبة الإصلاح وحسن مساعيه لمنفعة رعيته ، وأنه لايقصد بهم الا الخير ، ولا يريد لهم غير خطة التقدم والعمران ، ثم نصح لهم أن يسلكوا جادة الخير ويسيروا فى سبيل المنافع العمومية بقلوب ثابتة ونيات صادقة ، متخذين الحزم مرشدا والسكون والتأنى دليلا ، ووعدهم بأنه مستعد لمساعدتهم فى كل ما أرادوه من الأعمال النافعة للبلاد ، فخرجوا من لدنه شاكرين ، ثم قصدوا إلى ديوان الداخلية وكرروا الشكر لرئيس مجلس الوزراء ، فقابلهم بالترحاب ، وكان عنده أثناء المقابلة وزراء المالية والحقانية والخارجية والأشغال ، فقدم لهم النواب شكرهم وثناءهم ، وأنابوا عنهم سلطان باشا فى تقديم الشكر عنهم للوزراء ، ثم انصرفوا فرحين مسرورين

المراسيم الملحقة بالدستور

وفى يوم صدور الدستور (٧ فبراير سنة ١٨٨٢) صدرت الثلاثة المراسيم الأخرى التى اتفقت الحكومة مع المجلس على أن تصدر بها أوامر خديوية : الأول يقضى بجعل نيابة أعضاء مجلس النواب القائم لمدة خمس سنوات (١) تبتدىء من تاريخ انعقاده ، والثانى ببقاء محمد سلطان باشا رئيسا للمجلس للمدة المذكورة ، والثالث

---

(١) كانت مدة المجلس طبقا للائحة سنة ١٨٦٦ التى انتخب على أساسها ثلاث سنوات فلما صدر دستور سنة ١٨٨٢ الذى يقضى بجعلها خمس سنوات صدر المرسوم الخديوى بسريانها على مجلس النواب القائم

بتحديد مدة اجتماع المجلس فى تلك السنة وجعل نهايتها فى يوم ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ لتكون مدة الدورة النيابية ثلاثة أشهر إذ كان ابتداؤها فى يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ (١).

موقف انجلترا وفرنسا من الدستور

استقبلت الدوائر السياسية الانجليزية والفرنسية إعلان الدستور بالسخط والاستياء، وبدت هذه المظاهر على شدتها من الرقيبين الأوروبيين: كولفن ودى بلنيير، فقد أرسلا معاً مذكرة مشتركة إلى قنصليهما بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٨٨٢، أى عقب تأليف وزارة البارودى بيومين وقبيل إعلان الدستور بيوم واحد، اعترضا فيها على هذا الانقلاب. وتجلت فى مذكرتهما روح التبرم بالنظام الدستورى بأكمله والنقمة من تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية، وتحريض حكومتيهما على محاربة هذا النظام، وهذا تعريبها :

« عندما صدرت الدكريتات المنظمة لاختصاصات الرقابة الثنائية، كانت السلطة الحقيقية فى يد الخديو، وفى يد الوزراء بطريق النيابة عنه، فأمكن الاكتفاء بإعطاء الرقيبين العموميين الحق فى إصدار آراء وملاحظات، وكان مفروضاً أن يعمل بآرائهما، وقد تحقق ذلك وتقدمت حالة البلاد المالية بعد أن كانت مندفعتين فى غاية الخطورة. أما الآن فقد تغير ميزان السلطة، إذ تحولت إلى مجلس النواب وإلى بعض الرؤساء العسكريين الذين يخضع المجلس لنفوذهم. وقد أدى هذا الانقلاب إلى تغيير خطير فى نظم الدولة. فإن سلطة الخديو والوزراء التى تزعزعت بتأثير ثورة الجيش فى أول فبراير سنة ١٨٨٢ قد استمرت فى الضعف يوما بعد يوم، ووصلت الأمور فى هذا الصدد إلى أن مجلس النواب الذى كان فى عهد الخديو السابق (إسماعيل باشا) أداة مطواعة فى يده، وكان يقر مايعرض عليه من النظم المالية على

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٩ فبراير سنة ١٨٨٢

مافيها من الجور وما تؤدى إليه من فادح الأضرار ، أصبح لايتردد اليوم فى التمسك بحقوق ومطالب تناقض حالة البلاد الاجتماعية ، حتى وصل به الأمر إلى أن اضطر الخديو إلى تغيير الوزارة التى كانت حائزة لثقته ، وتحت ضغط بعض الضباط اضطر أن يعهد برياسة الوزارة إلى وزير الحربية ، وأصبحت سلطة الخديو لاوجود لها

« وفى هذه الظروف الحالية لافائدة من التصريح من جانب الحكومة المصرية بأنها لا تنوى المساس بسلطة الرقيبين ، فإن هذه السلطة ستسير فى طريق الزوال لامحالة إذا أصبحت وجها لوجه أمام مجلس نواب وجيش ، لاأمام الخديو ووزرائه الذين يعينهم باختياره ، ذلك أن الخديو ووزراءه لم يكونوا يستطيعون أن يتحملوا أمام الدوائر والحكومات الأجنبية مسئولية أعمال يعترض عليها الرقيبان ، وكان هذا هو الضمان الوحيد لسلطتنا ، وكان ضمانا كافيا حتى اليوم ، ولكنه أصبح الآن خياليا أمام وزراء المجلس النيابى والجيش ، إذ ليس عليهم من سلطان سوى نفوذ الرؤساء العسكريين والنواب الذين يستمدون منهم السلطة ، وهذا ما وقع الآن . لأن الوزارة التى تألفت حديثا قد استقر عزمها على تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية رغم المعارضة الصريحة فى ذلك من الرقيبين ، ولايغيب عن الذهن أن وزارة شريف باشا لم تسقط إلالأنها لم تشأ إغفال المعارضة التى بدت من الحكومتين الإنجليزية والفرنسية فى هذا الصدد . فقبول الحالة الحاضرة هو تسليم بالعبث الخطير الذى يصيب نفوذ انجلترا وفرنسا ، وبعبارة أخرى هو إلغاء نفوذ الرقيبين اللذين ليس لهما من السلطة إلاما يستمدانه من حكومتيهما ، ومن خطل الرأى والاسترسال وراء الأوهام أن لانلمح فى هذا التغيير مقدمات محتومة لسلسلة من التصرفات لاتبقى على شيء من الإصلاحات المالية التى تمت فى خلال السنوات الأخيرة ، ومن الجلى من الآن أن نتنبأ بقرب وقوع الارتباكات المالية من جديد ، تلك الارتباكات التى عالجتها لجنة التحقيق العليا ولجنة التصفية » .

القاهرة فى ٦ فبراير سنة ١٨٨٢

(توقيع الرقيبين)
بلنير — كولفن(١)

---

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ — ٨٢ ص ١١٨

ويبدو من هذا الكتاب مبلغ سخط الرقيبين على النظام الدستورى، وبخاصة على تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية . ولم يكتف دى بلنير (الرقيب الفرنسى) بهذه المذكرة ، بل طلب إلى المسيو سنكفكس معتمد فرنسا أن يبلغ المسيو دى فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية الترخيص له بالاستقالة من منصبه مبالغة منه فى الاحتجاج على ما يعده (انقلابا) فى نظام الحكم

على أن الحكومتين الفرنسية والانجليزية لم تنفذا وعيدهما الذى تضمنته مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ ، بل بقيتا وقتا ما فى موقف الانتظار ، أما من الناحية الفرنسية فلأن وزارة دى فريسينيه كانت مترددة غير مستقرة على خطة ما تجاه المسألة المصرية، وكان دى فريسينيه يرى بادىء الأمر عدم إحراج وزارة البارودى . وأرسل إلى المسيو سنكفكس برقية بهذا المعنى قال فيها :

« اتبعوا خطة التحفظ الرسمى المقرون بالعطف نحو الوزارة الجديدة ، وساعدوا بصفة خاصة على المساعى التى تبذل بحسن نية لاحترام الاتفاقات الدولية ، وأوضحوا أننا لا نقصد عرقلة تقدم النظم الداخلية المصرية ما دامت مصالحنا لا تمس »(١)

وقد سعت وزارة البارودى من ناحيتها فى إقناع الدوائر الأوروبية السياسية بأنها باصدار الدستور لا تقصد المساس بمصالح الدول ، وأرسلت مذكرة إلى معتمدى فرنسا وانجلترا بتفسير مواد الميزانية فى الدستور وإثبات أنها لا تخالف فى شىء تعهدات مصر المالية إزاء الدول(٢) ، فسكتت الحكومة الفرنسية عن احتجاج الرقيبين ولم تؤيده ، وقبل دى فريسينيه استقالة دى بلنير . وعين بدله المسيو دى برديف De Breitif ، فكانت الاستقالة وقبولها انتصاراً لوزارة البارودى

هذا من الناحية الفرنسية ، أما من الناحية الإنجليزية ، فالحكومة البريطانية لم تر من مصلحتها التعجيل بالتدخل ، إذ كانت ترقب الحوادث لتتدخل فى مصر بمفردها دون أن تشاركها فرنسا أو تعارضها ، ذلك أنها رأت فى تدخل الدولتين معا ما يحول

---

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ – ٨٢ وثيقة رقم ٨١

(٢) المرجع السابق وثيقة رقم ٨٢

دون تحقيق مطامعها فى مصر ، فآثرت الانتظار حتى يتسنى لها التدخل المنفرد ، وفى ذلك يقول المسيو رينالك (١) :

« إن الرأى العام البريطانى كان متأثرا من آراء بعض المحافظين الذين كانوا يؤثرون تأجيل الحوادث بقدر المستطاع آملين أن تأتى الفرصة للتدخل المنفرد فى وادى النيل دون الاشتراك مع فرنسا »

وقد كان هذا الموقف موهما العرابيين أن لا خوف من تداخل الدولتين مشتركتين أو منفردتين ، فأغرقوا فى حسن الظن بالمستقبل ، ولم يحسبوا حسابا لتدابير السياسة الإنجليزية التى كانت تعد العدة وتتخير الوقت المناسب لتتدخل بمفردها وتملى إرادتها بما يحقق أطماعها فى مصر

الابتهاج العام باعلان الدستور

كان لصدور المرسوم الخديوى بالدستور رنة فرح فى البلاد ، إذ قوبل بالابتهاج العام ، وأطنبت الصحف فى مزاياه واستبشرت خيراً بإعلانه وأقيمت الحفلات العظيمة تيمنا به وابتهاجا بصدوره ، وكانت هذه الحفلات صورة ناطقة للحياة السياسية والفكرية فى ذلك العصر ، وهذا ما يدعونا إلى ذكر خلاصة عنها

حفلة جمعية المقاصد الخيرية

أهم هذه الحفلات الحفلة التى اقامتها جمعية (المقاصد الخيرية) (٢) بالعاصمة ليلة الاثنين ١٢ فبراير سنة ١٨٨٢ ، فقد كانت حفلة جامعة لكل مظاهر الفخامة ، حضرها محمود باشا سامى البارودى وعرابى باشا وبقية الوزراء وعدد جم من كبار الضباط والعلماء والنواب والأعيان ، فازدحم بهم المكان ، ولما اكتمل جمعهم

---

(١) فى كتابه عن (وزارة جامبتا)

(٢) هى جمعية أسست سنة ١٨٨٠ تضم بعض كبراء مصر ، وكان الأمير عباس حلمى ولى العهد « الخديو عباس الثانى » رئيسا لها ، ومحمود سامى باشا البارودى نائب الرئيس وقد أنشأت مدرسة مجانية ومستشفى لعلاج الفقراء

نهض (خطيب الثورة) عبد الله نديم وافتتح الاجتماع بقصيدة كان لها وقع جميل في النفوس . ثم شكر الحاضرين على إجابتهم دعوة الجمعية واحتفالهم بالتصديق على لائحة النواب (الدستور)

ثم دعا ابراهيم افندى اللقانى إلى الخطابة ، فألقى خطبة أبان فيها الفرق بين ما كانت عليه البلاد من الاستبداد وماصارت إليه من الحرية والشورى ، وختم كلامه بالدعاء للخديو والوزراء

وبعد أن جلس قام السيد عبد الله نديم مرة أخرى وأثنى على الخطيب وعقب على خطبته مبينا فضل العصر الجديد على العصر الماضى . ثم دعا الى الخطابة مصطفى افندى ماهر (باشا) . وتكلم بما أملته روح الشباب ، وحث على الاجتهاد فى تحصيل العلوم والفنون ، واستحث ذوى الغيرة من الأغنياء على إنشاء (بنك أهلى) يستغنى به الأهلون عن الاقتراض من المرابين بالفوائد الفاحشة، وانتقل من ذلك الى النصح بالاتحاد وائتلاف الكلمة

وبعد أن انتهى من خطبته نهض عبد الله نديم للمرة الثالثة وعقب عليها بالإفاضة فى بيان التربية الابتدائية والوجوه اللائقة فيها ، ثم دعا الى الخطابة الشيخ محمد عبده ، خطيب الجمعية الرسمى [١]، وكان وقتئذ رئيس تحرير « الوقائع المصرية » فألقى خطبة ضافية أبان فيها مزايا الحكومة الدستورية وقد سماها (الحكومة القانونية) ، ونوه فيها بوجوب إسناد النيابة الى المتعلمين مما أثار استياء بعض العرابيين كما سيجىء بيانه ، وحث على تعميم التعليم ودعا الى احترام حرية القول والكتابة وسن القوانين المبينة لحقوق الأفراد وواجباتهم

وقام النديم مرة رابعة وعلق على خطبة الشيخ محمد عبده بما توجهت اليه فكرته ، واستطرد الى الكلام عن أحوال المدارس والمكاتب

ثم دعا النديم الى الخطابة (أديب اسحق) وكان وقتئذ الكاتب الثانى لمجلس النواب ، فقام وألقى خطبة عبر فيها عن شعور النواب وتضامنهم والوزارة فى كل ما يجلب الفخر للبلاد

---

(١) كذا فى وصف الاجتماع المنشور بالوقائع المصرية عدد ١٥ فبراير سنة ١٨٨٢

وبعد أن انتهى أديب اسحق من كلامه أعقب خطبته فترة استراحة ، جلس فيها الخطباء يستريحون من تعب الخطابة ، على حد تعبير الوقائع المصرية ، وأخذ الحاضرون يتذاكرون فيما سمعوا من الخطب

وحصل حوار بين السيد عبد الله نديم واثنين من الحاضرين فيما ذكره عن أساليب التعليم ، ثم قام فتح الله افندى صبرى (١) ، وألقى خطبة فى الحث على الاتحاد والثبات . وانتهى الاجتماع فى الساعة التاسعة مساء ، وانصرف المجتمعون فرحين مسرورين

وقد دل هذا الاجتماع على ظواهر عدة تعطينا فكرة واضحة عن الحالة السياسية فى ذلك العصر ، فمن ذلك أن فكرة الحرية والدستور كانت قد عمت الطبقة المثقفة من الأمة ، كما يدل عليه ابتهاجهم بإعلان الدستور ، وأن مستوى التفكير قد بلغ حدا لا يقل عن مستوى العصر الحاضر ، بل قد يزيد عليه فى البلاغة والمنطق ، فإن عبارات الخطباء وأسلوبهم وطريقة أدائهم لأفكارهم تدل على حظ كبير من العلم والثقافة ، ويلاحظ أيضا أن معظم خطباء هذه الحفلة من تلاميذ السيد جمال الدين الأفغانى ، بل كثير من عباراتهم عليها طابع السيد وأسلوبه ، وهذا يدلك على الأثر الكبير الذى خلفه الحكيم الافغانى فى مصر ، وثمة ظاهرة أخرى لا تفوتنا ملاحظتها ، وهى مقدرة عبدالله نديم الخطابية ، فإن نهوضه للخطابة فى هذا المحفل خمس مرات وإلقاءه خمس خطب مختلفة المواضيع والعبارات ، مما كان أغلبه ارتجالا ، يدل على مواهبه الخطابية ، ولا غرو أن يعد بحق « خطيب الثورة » ، على أن مما يلفت النظر فى هذا الاجتماع أن أحدا من النواب لم يخطب فيه ، وناب عنهم أديب اسحق ، وكان وقتئذ الكاتب الثانى للمجلس ، ومن التناقض أن ينوب عن النواب موظف بالمجلس ، وهم النائبون عن الأمة ، وكان الأليق بهم أن ينوب عنهم واحد منهم ، ويظهر لنا من ذلك أنهم لم يكونوا فى مستوى أدباء ذلك العصر وكتابه ، ولا غرابة فى ذلك فإنهم

---

(١) هو احمد فتحى زغلول افندى (باشا) كما يؤخذ من الوقائع المصرية عدد ٣٠ فبراير سنة ١٨٨٣

فى مجموعهم من طبقة الأعيان ، ومع ذلك فستجد من تتبع مناقشاتهم فى مجلس النواب ما يدل على نضج فى الفكر ، وسلامة فى المنطق ، وحسن أداء فى التعبير عن أفكارهم ، ومنهم نواب بارزون لا يقلون كفاءة عن مستوى العصر الحاضر ، فما الذى منع هؤلاء من الخطابة فى هذا الاحتفال ؟ قد يرجع ذلك الى أنهم لم يكونوا قد اعتادوا الوقوف موقف الخطابة فى المحافل العمومية ، لأن جلسات مجلس شورى النواب القديم ومجلس النواب الذى انتخبوا فيه كانت سرية طبقا للائحة القديمة

حفلة النائبين أحمد محمود ، وابراهيم الوكيل

وكأنما هزت هذه الحفلة أريحية النواب وحفزتهم إلى إقامة حفلة أخرى من نوعها ، فأقام النائبان الشيخ أحمد محمود وابراهيم افندى الوكيل نائبا البحيرة بمنزلهما بقصر الشوك ليلة ١٩ فبراير سنة ١٨٨٢ مأدبة تكريم لجمعية المقاصد الخيرية على احتفالها الفخم ، وكانت المأدبة ذاتها مجالا لتبارى الخطباء فى الإشادة بفضل الدستور ، وتحولت إلى حفلة ابتهاج بإعلان الدستور ذاته ، وقد حضرها الوزراء وأعضاء مجلس النواب وكثير من الوجوه والأعيان والعلماء ، ولما اكتمل الجمع وقف الشيخ أحمد محمود خطيبا وأثنى على الحاضرين لإجابتهم هذه الدعوة ، ثم عطف إلى بيان ما عليه إخوانه النواب من تمام الاتحاد وكمال الاتفاق وما لاقوه فى سبيل التصديق على لائحتهم الأساسية قبل تشكيل هيئة النظارة السامية (وزارة البارودى) ، ونوه بفضل الاتحاد وعرج على خطبة الشيخ محمد عبده فى الاحتفال السابق فقال :

« ولقد اعترف بفضل النواب كل ذى عقل واستحسن ما عملوا كل صاحب شعور ، لاسيما حضرة الأستاذ الفاضل الشيخ محمد عبده ، غير أن بعض الناس توهم فى خطبة حضرته التى ألقاها فى احتفال جمعية المقاصد الخيرية شيئا يمس جانب النواب ، فأطلب من حضرته أن يبين قصده من تلك الخطبة لرفع الالتباس بعد أن يقوم حضرة الفاضل أديب أفندى اسحق الكاتب الثانى فى مجلس النواب ويتمم الشكر لجمعية المقاصد الخيرية ولكل وطنى سر بهذه اللائحة ويبين مقاصد النواب »(١)

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢

وإنك لتلحظ فى كلام الشيخ أحمد محمود إشارته الى خطبة الشيخ محمد عبده (الاستاذ الامام) فى الحفلة السابقة وما تأوله بعض النواب من أن فيها من العبارات ما يمسهم ، على أنه ليس فيها أى تعريض بهم ، بل كل ما توهموه فى هـذا الصدد قوله إن مشاركة النواب للحكومة فى تدبير شؤونها يقتضى أن يكون فى الأمة العدد الكثير ممن يصلحون لهـذه المشاركة وحث على نشر التعليم الذى يؤهل إلى تلك المرتبة من الاستعداد ، فظن بعضهم أنه يشير بقوله هذا إلى أن غالبية نواب المجلس لم يصلوا إلى هـذه المرتبة ، وأيد هـذا الظن ما عُرف عن الشيخ محمد عبده فى عهد وزارة رياض باشا من عدم اطمئنانه إلى قيام الحكم الدستورى حتى تنضج الأمة له، فكان لخطبته الأولى وقع سيء فى نفوس الزعماء العرابيين ، وكان السيد أحمد محمود وابراهيم أفندى الوكيل من خاصة أصدقائه ، فسعيا فى إصلاح ذات البين بينه وبين الزعماء ، ودعياه إلى تفسير خطبته بما يزيل اللبس فيها

تعاقب الخطباء (١)

وقام أديب اسحق وشكر جمعية المقاصد وغيرها من الجمعيات التى أظهرت السرور باللائحة الأساسية ، وبين أن الواجب مقابلة الشكر بالاستمرار على العمل الذى أوجب الشكر والزيادة

ثم قام (عبد الله نديم) وخطب فى وجوب التمسك بطلب الحقوق الثابتة ، وحث على رعاية الواجب لكل فرد واجتناب التقصير فيه وملاحظة قيم النفوس وأقدارها وإنزال الأمور منازلها دون تهاون يثبط الهمة ولا تساهل يكسر قلوب ذوى الإستحقاق

ثم دعا إلى الخطابة (فتح الله افندى زكى) أحد تلامذة مدرسة التجهيزية ، فأجاب الدعوة وتلا مقالة طلب فيها بالإصالة عن نفسه وبالنيابة عن إخوانه تهذيب نفوسهم وتربيتهم على محاسن الأخلاق وعقد الجمعيات لفتح المدارس يتعلمون فيها من العلوم ما يكون حلية للنفوس ، ودعا إلى جعل علم الأخلاق فى مقدمة سائر العلوم

وقام النديم ثانية وألقى كلمة أخرى ، ثم دعا فى ختامها ابراهيم افندى اللقانى ، فألقى خطبة دعا فيها إلى التمسك بأسباب القوة والاتحاد وحث على مجانبة الخوف والجبن

---

(١) ملخص عن الوقائع المصرية عدد ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢

وقام من بعده النديم فشرح عباراته ببيان بديع، وعلق عليها من سوانح خواطره، ثم دعا إلى الخطابة فتح الله أفندى صبرى (أحمد افندى فتحى زغلول) فألقى مقالة فى شأن ما يجب على إخوانه الشبان أن يأخذوا به من المبادئ الحقة التى تجعل دورهم من أحسن الأدوار تمدنا وتقدما، ودعاهم إلى عقد جمعية لفتح مدرسة ليلية ليتعلم فيها من لا تسمح له أشغاله الضرورية بتلقى العلوم فى النهار آخذا على نفسه مساعدتهم بكل ما يصل اليه إمكانه، ثم فصل ما يجب على كل طائفة منهم بالنسبة لشأنها فى مقام الوجود وما يلزم كل واحدة منها من الصفات الكمالية

وبعد ذلك قام الشيخ محمد عبده، وألقى خطبة أخرى فى التربية والأخلاق عطف فيها على خطبة التلميذين فتح الله افندى زكى وفتح الله افندى صبرى، وحث على التمسك بأهداب الفضيلة والدين

ثم قام عبد الله نديم وتلا عدة آيات من القرآن الشريف وشرح كل واحدة منها شرحاً بليغا بديع الأسلوب، وكان عند كل آية يأخذ فى الحث على التمسك بها وبيان موضع الأخذ بما دلت عليه من الحكم، وفى أثناء ذلك حث على رعاية الذمة وحفظ العهود وحسن المعاشرة ومجاملة الأجانب وملاينتهم والسير فيهم بما يقتضيه قانون الإخوة الإنسانية

ثم قام أحد الضباط، وارتجل خطابا بليغا حث فيه على التمسك بخلق الشجاعة والحرص على كل ما ينمى غرسها فى القلوب ويبدد الأوهام عن النفوس، والتمرن على الحركات التى تلزم معرفتها كل وطنى، وحض على الاتحاد الذى هو منشأ القوة القائمة بحماية الوطن وصيانته، فقوبلت كلمته بالاستحسان

وقام بعده النديم وشرح عباراته مؤيداً لها، ثم تلا قصيدة من نظمه كان لها وقع حسن فى النفوس، ثم ختم الاجتماع بالدعاء للخديو ولوزارته السامية وشكر جميع الحاضرين، فأمنوا عليه وانتهى الاجتماع

حفلة احمد بك أباظه

وفى يوم ٣ مارس سنة ١٨٨٢ أقام احمد بك (باشا) أباظه حفلة فى منزله بالقاهرة ابتهاجا بالدستور والحكومة القانونية، دعا إليها النواب والوزراء والعظماء،

فلما انتظم عقدهم وقف عبد الله نديم وافتتح الحفلة بخطبة حث فيها على وجوب رعاية صلات الجوار ومعاشرة الأجناس المختلفة بكمال الملاينة وتمام المجاملة ، فإنهم أخوان فى الإنسانية والكل يرجع إلى أصل واحد

ثم قام الشيخ محمد عبده وألقى خطابا بليغا بين فيه مزايا الحكومة الدستورية ونوه بفضل المساواة والحرية

وقام بعده عبد الله نديم وخطب حاثا على توسيع دائرة الصناعة وتكثير موادها والتفنن فيها لتكفى البلاد مؤنة الحاجة ويكتسب أبناؤها ثمراتها وبركات أرضها ، وأفرغ ذلك فى قالب بديع ، فكان لخطابه الوقع الحسن فى نفوس السامعين

ثم قام ابراهيم أفندى اللقانى وخطب خطابا نوه فيه بفضل هذه الحفلات

وقام عبد الله نديم وعلق على خطبة اللقانى

ثم قام فتح الله افندى صبرى (أحمد افندى فتحى زغلول) وتكلم عن أسباب وقوف أفكار النبهاء من المصريين فى الزمن القديم عند حد واحد من المعلومات ، وأرجعها إلى وقوف الحركة العمومية فى تلك المدة ، ثم أثبت تقدم الحركة العمومية وتدرجها فى هذه الأيام إلى مرتبة الكمال بواسطة الحكومة الشورية التى هى منبع حركات التقدم والنماء (١)

وقام بعده النديم أيضا ، وتكلم عن وجوب مساعدة الفلاح ومعاونته لشدة حاجته ، ودعا الأغنياء إلى الأخذ بيده وبذل المجهود فى استخلاصه من الديون التى أثقلت كاهله ، وهنا ذكر منقبة حسنة لأحد الأعيان ، فقال إنه أدى عن أهل بلده خمسة آلاف جنيه لمدينيهم ، فلم يبق أحد منهم مديونا لأجنبى ، وأثنى عليه الثناء الجميل ، ثم قام أحد الجنود وتلا خطابا أبان فيه وجوب رعاية الذمم وحفظ الجوار وغير ذلك من الأمور التى جاءت بها الشريعة الغراء وأيدها قانون الانسانية ، ثم دعا للخديو والوزراء ، وأمن الحاضرون عليه ، ثم قام النديم وشرح عبارات الجندى شرحا بليغا ، وتنقل الى موضوعات شتى ، وختم الاجتماع بشكر الحاضرين

---

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٥ مارس سنة ١٨٨٢

والدعاء للخديو والوزراء والنواب ، فأمن السامعون وانصرفوا مسرورين شاكرين لصاحب الاحتفال داعين للوزارة بحسن التوفيق [١]

حفلات أخرى

وأقام أحمد بك نير يكن احتفالا فى بيت منصور باشا يكن [٢] صهر العائلة الخديوية ، حضره الوزراء ولفيف من النواب ورؤساء الجند وضباطهم وأعيان العاصمة ، وبعد تناول الطعام وتبادل عبارات التحية والتهانى ، وقف السيد عبدالله نديم فافتتح الخطابة ، ثم أعقبه حسن افندى عاكف اليوزباشى ، ثم على افندى رضا

وأعد محمد بك طاهر نجل احمد باشا طاهر حفلة دعا إليها الوزراء والنواب وكبار الضباط وأساتذة المدارس والأعيان والشباب . فألقيت فيها الخطب والمقالات

وأقام شبان الاسكندرية حفلة ابتهاج بالثغر دعوا إليها السيد عبدالله نديم فقدم من العاصمة وحضر الحفلة وخطب فيها وتعاقب بعده الخطباء

وصفوة القول ان حفلات الابتهاج بإعلان الدستور فى القاهرة والاسكندرية كانت من أبهج ما أقيم من الحفلات الوطنية فى ذلك العصر ، وكانت صورة واضحة للحياة الفكرية والسياسية فى عهد الثورة

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٥ مارس سنة ١٨٨٢

(٢) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٨٨

الفصل العاشر

أعمال مجلس النواب

ننتقل الآن إلى الحديث عن مجلس النواب ، وبيان أعماله فى دور انعقاده الأول ، والحق أنه لم يجتمع الا زمنا وجيزا لم يتجاوز ثلاثة أشهر ، على أنه قام فى خلالها بطائفة صالحة من الأعمال ، وقد تقدم الكلام عن تقريره الدستور ، وهذا يعد من أهم أعماله ، والآن نذكر ما أنجزه من الأعمال الأخرى ، وسنذكر هذه الأعمال بحسب نوعها مع مراعاة تسلسل الجلسات قدر المستطاع .

النظام الداخلى للمجلس

اجتمع المجلس يوم الخميس ٩ فبراير سنة ١٨٨٢ (٢٠ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ هـ) برياسة سلطان باشا وحضور ٧٢ عضوا ، فطلب الرئيس وضع نظام داخلى للمجلس كما تقضى بذلك اللائحة الأساسية (الدستور) ، فاقترح احمد بك الشريف إحالة وضع هذا النظام على لجنة اللائحة الأساسية (اللجنة الدستورية) فوافق المجلس على ذلك ، وبعد أن أتمت اللجنة وضعه نظره المجلس بجلسة ١٦ مارس سنة ١٨٨٢ واستغرق بحثه تلك الجلسة ، وأدخل عليه المجلس ما رآه من التعديلات ، واستمر فى بحثه بجلسة ١٨ مارس و ١٩ مارس حيث تم التصديق عليه ، وهو ثالث القوانين الثلاثة التى تألف منها النظام الدستورى سنة ١٨٨٢ ، وهذه القوانين هى : اللائحة الأساسية ، وقانون الانتخاب ، والنظام الداخلى لمجلس النواب .

النواب الزائدون عن اللائحة

وطلب سلطان باشا من المجلس بجلسة ٩ فبراير سنة ١٨٨٢ ابداء رأيه فى عدد الأعضاء المنتخبين ، فانه بسبب زيادة عدد المراكز فى بعض المديريات ، زاد عدد النواب خمسة عن العدد المحدد فى اللائحة القديمة التى جرى الانتخاب على أساسها ، وهؤلاء الخمسة منهم اثنان من اسيوط وواحد من بنى سويف وآخر من قنا وخامس

من الدقهلية، قال وقد وردت أوراق انتخابهم من المديريات كسائر النواب، وللمجلس رأيه فيهم

فقال أحمد بك علي : حيث أن انتخاب هؤلاء الخمسة قائم بحسب اللائحة القائمة فلا بأس من إلحاقهم بالمجلس

وقال ابراهيم افندى الوكيل : لا يمكن الجزم بحصول الزيادة فى عدد النواب إلا بعد أن يعلم ذلك ويتقرر مقدار الزيادة رسمياً ، ولذلك لا أجد الآن إلحاق الخمسة المذكورين بالمجلس نظاميا ، وأيده فى رأيه احمد افندى محمود ، وخالفهما محمود بك سليمان وعبد السلام بك المويلحى وأحمد افندى عبد الغفار ، واقترح الأخير اعتماد انتخابهم بحسب اللائحة القديمة على شرط أن تكون مديرياتهم مما تقرر لها الزيادة فى اللائحة الجديدة ، فوافق المجلس على ذلك

رآسة اللجنة الدستورية

وبالجلسة المذكورة طلب سلطان باشا من المجلس أن ينتخب رئيساً للجنة اللائحة (اللجنة الدستورية) بدلا من حسن باشا الشريعى الذى عين ناظراً للأوقاف ، فانتخب محمود بك سليمان (باشا) بدلا عنه فى الرآسة، وعباس افندى الزمر عضواً فيها بدلا من محمود بك سليمان

الإجازات

ثم تناقش المجلس فى مسألة الإجازات التى يطلبها بعض الأعضاء ، فاقترح احمد افندى عبد الغفار أن لا يعطى المجلس اجازة لأكثر من ثلاثة من كل لجنة (قلم) حتى لا يكثر عدد الغائبين ، واقترح رشوان افندى حمادى أن لا تتجاوز مدة الاجازة خمسة عشر يوما، فإن عرض للنائب مهمات تقضى الزيادة يلزم الاستئذان من جديد من المجلس

فوافق المجلس على أن لا يكون الغائبون من كل لجنة أكثر من ثلاثة ، ورفض اقتراح تحديد مدة الاجازة ، وفى ختام الجلسة استأذن سلطان باشا المجلس فى غيابه فى

الجلسة المقبلة ، وأعلن أنه أناب عنه فى الرآسة محمد بك الصيرفى أحد نواب البحيرة، فوافق المجلس على ذلك وانفضت الجلسة [١]

انتخاب الوكيلين — الأغلبية المطلقة والأغلبية النسبية

اجتمع المجلس يوم الاثنين ١٣ فبراير سنة ١٨٨٢ (٢٤ ربيع الأول سنة ١٢٩٩هـ) برياسة محمد بك الصيرفى وحضور ٦٠ عضوا ، فجرى انتخاب الوكيلين ، وأسفرت النتيجة عن انتخاب محمد بك الصيرفى ومحمد بك الشواربى

ودارت مناقشة قانونية فى معنى الأغلبية المطلقة والأغلبية النسبية دلت على إلمام الأعضاء النابهين بمعناهما البرلمانى ، فقد كانت نتيجة فرز الأصوات كما يأتى :

محمد بك الصيرفى نال ٥٥ صوتاً ، ومحمد بك الشواربى ٣٠ صوتاً ، ومحمود بك سليمان ٢٦ صوتاً ، وتسعة أصوات متفرقة

فقال على بك القريعى إن الأكثرية لحضرة صيرفى بك ومحمد بك الشواربى ، وهنأهما على انتخابهما ، فطلب نائب رئيس المجلس (محمد بك الصيرفى) تلاوة المادتين المتعلقتين بانتخاب الوكيلين من اللائحة الأساسية (الدستور) فتليتا وهما المادتان ٤٥و٤٦

فقال عبد السلام بك المويلحى : إن مضمون المادة ٤٦ لا يقضى بحصول الانتخاب إلا لحضرة صيرفى بك ، فانه لا يخفى أن الأكثرية نوعان ، مطلقة ونسبية ، فالمطلقة هى التى اجتمع فيها أكثر من نصف مجموع الحاضرين ، والنسبية هى التى فى جانبها أكثر مما فى غيرها ، مهما تجزأ ذلك الغير ، والمادة ناطقة بكون الأكثرية المطلوبة فى قرارات المجلس هى الأكثرية المطلقة ، فعلى المجلس الآن إعادة الانتخاب بين الاثنين اللذين حصلت لهما أكثرية نسبية ، وهما حضرة شواربى بك ومحمود بك سليمان دون غيرهما من سائر الأعضاء حتى تظهر لأحدهما الأغلبية المطلقة

---

(١) عن مضبطة جلسة ٩ فبراير — الوقائع المصرية عدد ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٢

فاخذ المجلس بهذا الرأى الصحيح وقرر تأجيل اعادة انتخاب الوكيل الثانى الى اليوم التالى (١)

انتخاب الوكيل الثانى

اجتمع المجلس يوم الثلاثاء ١٤ فبراير سنة ١٨٨٢ (٢٥ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ هـ) برياسة محمد بك الصيرفى وحضور ٦٧ عضوا ، وطرحت مسألة انتخاب الوكيل الثانى فتنازل محمود بك سليمان عن الأصوات التى نالها لمحمد بك الشوارنى ، فصرف المجلس النظر عن إعادة الانتخاب وقرر انتخاب محمد بك الشوارنى وكيلا ثانياً (٢)

مقترحات النواب

اجتمع المجلس يوم الأربعاء ١٥ فبراير سنة ١٨٨٢ (٢٦ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ هـ) برياسة محمد بك الصيرفى وحضور ٦٩ عضوا ، وأخذ يبحث فى المقترحات المقدمة من بعض النواب ، وكانت هذه المقترحات عبارة عن تقارير مطولة يتضمن كل منها اقتراح العضو وبيانه تفصيلا . وفيما يلى خلاصة هذه المقترحات :

١ — اقترح أحمد بك أباظه أن تعرض الحكومة على هيئة المجلس نصوص المعاهدات والاتفاقات التى عقدتها مع الدول الأجنبية ، أو مع رعايا هذه الدول ، فوافق المجلس على هذا الاقتراح

٢ — وقدم أحمد افندى عبد الغفار تقريرا عن اختلال أعمال مصلحة المساحة وقلة فائدتها بالنسبة لكثرة نفقاتها ووجوب سؤال وزير المالية عن أعمالها والاختلال المنسوب اليها ونفقاتها ومقدار ما مسحته من الأراضى ، والفائدة التى عادت منها على الأهالى والحكومة ، فوافق المجلس على تبليغ خلاصة التقرير الى وزارة المالية واستدعاء وزيرها ليجيب على أسئلة النائب

٣ — واقترح أمين بك الشمسى معالجة غلاء أسعار الغلال بمنع اتفاق التجار

---

(١) و (٢) الوقائع المصرية عدد ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٢

على رفع سعرها ، ومنع تصديرها إلى الخارج ، وبعد مناقشة بين الأعضاء وافق المجلس على إرجاء النظر فى هذه المسألة إلى جلسة قادمة ليبحث الأعضاء فى أمرها

٤ — واقترح محمد افندى الشاذلى تنظيم العونة فى الأعمال العامة كحفر الترع وتطهيرها وردم الجسور وما أشبه ذلك لكى لا يقع حيف على الأهالى وخصوصا فى أراضى الشفالك والأباعد الواسعة والأراضى الأميرية ، فوافق المجلس على ما أبداه الشيخ أحمد محمود من طلب وضع قانون فى هذا الصدد

٥ — واجتمع المجلس برياسة محمد بك الصيرفى بجلسة يوم الاثنين ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٢ (٢ ربيع آخر سنة ١٢٩٩) وفيها قدم عبد المجيد افندى البيطاش أحد نواب الاسكندرية تقريراً يتضمن ان رياسة المحاكم المختلطة بموجب معاهدات إنشاء المحاكم المختلطة لا تكون إلا للوطنيين التابعين للحكومة المحلية وأن الحكومة عينت واصف بك عزمى رئيساً لمحكمة مصر الابتدائية المختلطة مع أنه منتم لدولة النمسا . وهذا مخالف لتلك المعاهدات ، وطلب سؤال وزير الحقانية عن ذلك . فقرر المجلس إرجاء سؤال الوزير المذكور حتى ترد المعاهدات والاتفاقات التى قرر المجلس تقديمها اليه

لجنة العرائض

وأعلن نائب الرئيس (محمد بك الصيرفى) أنه تقدمت إلى المجلس عرائض من كثير من الجهات ، وطلب من هيئة المجلس انتخاب لجنة للنظر فى تلك العرائض كما تقضى بذلك المادة ٣٩ من اللائحة الأساسية (الدستور) لإحالة المقبول منها إلى جهات اختصاصه ، وإغفال ما ليس بمقبول . فقبل المجلس مبدأ انتخاب اللجنة ، وأرجأ انتخابها إلى الجلسة التالية

معالجة غلاء الأسعار

واجتمع المجلس يوم الثلاثاء ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢ (٣ ربيع آخر سنة ١٢٩٩ هـ) برياسة محمد بك الصيرفى وحضور ٦٣ عضوا ، وتباحث فى اقتراح منع تصدير الغلال إلى الخارج المؤجل من جلسة ١٥ فبراير

فقال عبد المجيد افندى البيطاش — ان مسألة منع تصدير الغلال فى الوقت

الحاضر من أهم الضروريات حيث أنها من الأمور العامة النفع ، وغير خاف أن أغلب سكان المدن هم من الفقراء ، فالواجب على نواب الأمة أن ينظروا الى المصلحة العامة ويصدق المجلس على منع تصدير الغلال إلى الخارج الى حين موسم الغلال كما هو الواجب علينا . وبعد مناقشة بين الأعضاء اشترك فيها احمد بك على وابراهيم افندى الوكيل واحمد افندى عبد الغفار واحمد بك الشريف وعلى افندى المكاوى وعبد الشهيد افندى بطرس وعبد السلام بك خفاجى قرر المجلس أن يكتب لنظارة المالية بمضمون الاقتراح لتتخذ فيه العلاج اللازم (١)

بقية مقترحات النواب

وبالجلسة المذكورة أخذ المجلس يبحث فى بقية مقترحات الأعضاء ، بما نلخصه فيما يلى :

٦ — قدم ابراهيم افندى الوكيل تقريراً مطولا عن إصلاح نظام الرى فى مديرية البحيرة ، وخلاصته وجوب إصلاح مجرى رياح البحيرة وإصلاح القناطر الخيرية . فأبدى احمد افندى محمود رأيا فى هذا الاقتراح مضمونه أن المسائل الواردة فى التقرير لها روابط معلومة بوزارة الأشغال ، ويحسن طلب هذه البيانات من الوزارة ، وكذلك طلب بيان عن حالة القناطر الخيرية وما حدث فيها من الخلل ، ومقدار ما يلزم من المصروفات لإصلاحها ، ومتى وردت هذه البيانات يشكل المجلس لجنة من أعضائه للنظر فى هذه المسائل بحضور مندوب من وزارة الأشغال ، فوافق المجلس على هذا الرأى

٧ — وقدم عبد الوهاب افندى عفيفى وحسنين افندى سويلم تقريرا بالبحث فى تأخر الحكومة عن رد أقساط المقابلة الى الممولين ، وسؤال وزارة المالية عن أسباب هذا التأخر ، فوافق المجلس على أن يطلب من وزارة المالية إبداء السبب فى ذلك (٢)

وبجلسة الأربعاء ٢٩ فبراير سنة ١٨٨٢ (١١ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ) تليت

---

(١) الوقائع المصرية عدد أول مارس سنة ١٨٨٢

(٢) مضبطة مجلس النواب — الوقائع المصرية عدد أول مارس سنة ١٨٨٢

إجابة وزير المالية على هذا الاقتراح ، وخلاصته أن التأخر راجع إلى عدم ورود الكشوف الخاصة بالمقابلة

٨ — واجتمع المجلس يوم السبت ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٢ (٧ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ) برآسة محمد بك الصيرفى وحضور ٦٣ عضوا ، وأخذ يتداول فى بقية المقترحات المقدمة من الاعضاء ، وقدم عبد الشهيد افندى بطرس تقريرا باستنجاز الحكومة ماوعدت من إنشاء المحاكم الأهلية وتنفيذ لائحة ترتيبها التى وضعتها وزارة شريف باشا

٩ — وقدم على افندى المكاوى تقريرا بتكليف الحكومة وضع قانون يضمن حقوق الأفراد تجاه الموظفين ويبين حدود الموظفين وحقوقهم وواجباتهم

١٠ — وقدم حسين افندى أبو حسين تقريرا بتكليف الحكومة وضع قانون لتنظيم أحوال العمد والمشايخ وطريقة توليتهم وعزلهم وقيامهم بواجباتهم

فاستقر رأى المجلس فى المقترحات الثلاثة ، على أن يطلب من الوزارة توجيه عنايتها إلى سن تلك القوانين وعرضها على المجلس للنظر فيها طبقا لاحكام اللائحة الأساسية (الدستور)

١١ — وتقدم تقرير من محمود بك سليمان عن وجوب إصلاح حالة الزراعة والرى فى مديريات إسنا وقنا والجهات الشرقية بمديرية أسيوط والمنيا وبنى سويف ، فأقر المجلس فى هذا الصدد رأى أحمد أفندى محمود ومضمونه « أن هذه المسألة الحقيقة بالقبول قد اتحدت فى النوع والجنس مع المسألة المتعلقة برياح البحيرة والقناطر الخيرية التى قدمها حضرة أخينا ابراهيم أفندى الوكيل من حيث ان كلا منهما يتعلق بأعمال الرى ، فإن حسن بالمجلس التحرير لنظارة الأشغال العمومية باعلانها بنوع المسألة وطلب ما يراه فيها صالحا وممكنا حتى إذا حضر مندوب الأشغال بالبيانات والايضاحات اللازمة واتحد باللجنة التى ستشكل بمعرفة المجلس يضم الشكل لشكله والنظير لنظيره وحينئذ يتقرر ما ترامت موافقته » ، فوافق المجلس على ذلك [١]

* * *

واجتمع المجلس يوم الأحد ٢٦ فبراير سنة ١٨٨٢ (٨ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ)

---

(١) مضبطة مجلس النواب — الوقائع المصرية عدد ٤ مارس سنة ١٨٨٢

برياسة محمد سلطان باشا وحضور ٦٣ عضوا ، وتابع النظر فى مقترحات الأعضاء عما نلخصه فيما يلى :

١٢ — تلى (تقرير) من على أفندى كساب عن وجوب ربط العشور على الأطيان التى صار استصلاحها ، فاقترح هلال بك مدير الاستعلام من وزارة المالية عن أصل الشروط الموضوعة لهذه الأطيان ، وعما تم فى أمرها ، فوافق المجلس على ذلك

١٣ — (تقرير) من أحمد بك أباظه وهلال بك بحفر الرياح التوفيقى الذى كان مصمما انشاؤه ضمن الرياحات الثلاثة والمخصص لرى القليوبية والدقهلية والشرقية حتى يساوى بينها وبين المديريات الأخرى

١٤ — (تقرير) من احمد افندى عبد الغفار بتوسيع فم رياح المنوفية لتسهيل إمداده للترع الآخذة منه

وبعد مناقشة من الأعضاء اقترح على بك القريعى إلحاق هذين التقريرين بالتقارير السابقة المتعلقة بنظارة الأشغال وهى المقدمة من ابراهيم افندى الوكيل ومحمود بك سليمان ، وأن يكتب للنظارة المذكورة بتقديم البيانات المطلوبة عن الاقتراحات كلها ، وإذا تأخرت عن الجواب فحينئذ يطلب المجلس استدعاء ناظر الأشغال ، فوافق المجلس على هذا الرأى

مشروع تعميم التعليم

١٥ — وبالجلسة المذكورة تلى تقرير قدمه عبد السلام بك المويلحى نائب القاهرة عن تعميم التعليم وختمه بعدة مقترحات فى هذا الصدد ، وهى أن يقدم ناظر المعارف العمومية الى المجلس كشفا ببيان المدارس الابتدائية فى القطر ، أميرية كانت أو غير أميرية ، وما يمكن للنظارة إنشاؤه من المدارس الابتدائية ، والعدد الذى يمكن تخريجه من مدرسة المعلمين للتدريس فى المدارس فى السنة الحالية (عام ١٨٨٢) لغاية الاجتماع القادم ، وتعيين لجنة من المجلس للنظر فى الوسائل التى يمكن بها إنشاء مكتب ابتدائى فى كل بلد أو قرية ليس فيها مكتب ، على أن تبذل اللجنة جهدها لرفع نفقات التعليم فى تلك المكاتب عن عاتق الحكومة ، وأن يرجى من كل نائب بذل همته للحث على

إنشاء هذه المكاتب والمساعدة فيما ينفق عليها . فقرر المجلس حضور وزير المعارف ومعه الكشوفات والبيانات المطلوبة

تضخم المعاشات

١٦ — وتقدم تقرير من احمد بك علي عن معالجة تضخم معاشات الموظفين ختمه بقوله : « فلو جرى الأمر كما هو عليه الآن مدة يسيرة فلا نشعر إلا والمعاشات الباهظة ذهبت بثروة بيت المال وألجأته الضرورة الى الاقتراض »

فقال احمد افندي محمود — لاشك ان هذا التقرير جدير بالاعتبار والاستبصار ، فإن وافق فلتطلب قوانين المعاشات وتحال على لجنة من المجلس ، لتنظر فيها وتعرض ما تراه على المجلس . فوافق المجلس على هذا الرأى

١٧ — وتقدم تقرير من ابراهيم افندي سعيد وعبد الشهيد افندي بطرس بتعيين لجنة للنظر فى تعديل مواعيد دفع الضرائب للتيسير على الممولين فى أدائها ، فوافق المجلس على الاقتراح وأرجأ انتخاب اللجنة إلى الجلسة المقبلة[1] (جلسة ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٢) وفيها تم انتخاب اللجنة من الأعضاء الآتية أسماؤهم :

هلال بك منير . الشيخ احمد ابو سعده . علي بك شعير . احمد بك الشريف . احمد بك علي . محفوظ افندي رشوان . اسماعيل افندي سليمان . عباس افندي الزمر . محمد افندي دبوس . سليمان افندي منصور . وأن يكون رئيس هذه اللجنة هلال بك منير

واجتمع المجلس يوم الاثنين ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٢ (٩ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ هـ) برآسة سلطان باشا وحضور ٦٥ عضوا ، وحضر الجلسة علي باشا صادق وزير المالية للجواب على الأسئلة الخاصة بوزارته ، فألقى بيانا عن مصلحة المساحة وإيراداتها ومصروفاتها والأعمال التي قامت بها لغاية يناير سنة ١٨٨٢ ، واكتفى المجلس بهذا البيان بعد مناقشة اشترك فيها وزير المالية واحمد افندي عبد الغفار واحمد افندي محمود ومحمد بك الشواربي

---

(١) مضبطة مجلس النواب — الوقائع المصرية عدد ٦ و ٧ مارس سنة ١٨٨٢

ثم أخذ ينظر فى بقية مقترحات النواب

١٨ — فتلى تقرير من الشيخ أحمد سالم الريدى ومراد افندى السعودى اقترحا فيه توسيع الرى من الترعة الابراهيمية بمرور المياه من جنابيات السكة الحديدية لكى تستفيد منها أطيان جهة الزاوية ومديرية الجيزة ، فرأى المجلس ما رآه بالنسبة للاقتراحات الخاصة بالزراعة والرى ، وهو أن يكتب لنظارة الأشغال بإرسال البيانات المطلوبة عنها

١٩ — وتقرير من احمد افندى عبد الغفار يتضمن اقتراحا بالترخيص لأرباب الأطيان بالبناء فى الأراضى المخصصة الأجران ، فرأى المجلس أن يطلب من نظارة المالية بيانا بالأحكام الخاصة بهذه المسألة

٢٠ — (تقرير) من طايع أفندى سلامه اقترح فيه وضع نظام لمشايخ البلاد ، فرأى المجلس أن هذا الاقتراح يشبه اقتراحا سابقا قدمه حسين أفندى أبو حسين ، وقرر أن يكتب للحكومة باستعجال قانون العمد والمشايخ

٢١ — (تقرير) من الشيخ احمد الصباحى يتضمن طلب توصيل رياح المنوفية بترع العطف والخضراوية والساحل ، كما كان مقرراً ذلك وقت حفر الرياح ، فرأى المجلس أن هذا الاقتراح لا يخرج عما ورد فى تقرير احمد أفندى عبد الغفار المتعلق بالرياح ، فصرف النظر عنه

٢٢ — (تقرير) من محفوظ أفندى رشوان يتضمن شكوى أهالى مديريتى أسيوط وجرجا من تسخير الأنفار من مديريتهما فى تطهير ترعتى الديروطية والسواحلية الآخذتين من الترعة الإبراهيمية ، مع أن هاتين الترعتين مخصصتان للرى الصيفى بالروضة والمنيا ، واقترح النظر فى هذه الشكايات ووضع طريقة لتطهير هاتين الترعتين أما بالكراكات أو باعطائهما بالمقاولة بمعرفة نظارة الأشغال وتخصيص مصاريفهما على الجهات التى تنتفع منهما ، فقرر المجلس الاستعلام عن ذلك من نظارة الأشغال

٢٣ — (تقرير) من بسيونى افندى ابو الفضل يتضمن وضع حد للخلط الناشىء من اعطاء مشايخ العربان شهادات لبعض الأهلين بأنهم من العرب ليتمتعوا بامتيازاتهم ، فرأى المجلس أن يكتب لنظارة الداخلية بمضمون هذا التقرير لتنبه على المديريات بالأخذ بأسباب الاحتياط اللازم فى هذا الشأن

٢٤ — (تقرير) من طلبه افندى حزين يتضمن الشكوى من تركيب وابورات الرى فى الجهات الواقعة بالقرب من فم بحر يوسف لأن الإكثار من تركيب هذه الوابورات يحبس المياه عن اطيان مديرية الفيوم البالغ قدرها نحو ثلاثمائة الف فدان ، فقرر أن يكتب إلى نظارة الأشغال لمنع الضرر المنوه عنه فى هذا التقرير

مشروعات القوانين

اجتمع المجلس يوم الثلاثاء ٢٨ فبراير سنة ١٨٨٢ (١٠ ربيع الثانى ١٢٩٩ هـ) برآسة سلطان باشا وعضوية ٦٦ عضوا . ونظر فى مشروعى قانونين احالتهما الحكومة اليه للتصديق عليهما : أحدهما خاص بتوقيع المسوغات الشرعية للعقارات التى أخذت لشوارع القاهرة وتغيرت معالمها بسبب الهدم ، والثانى ببقاء الامتيازات الممنوحة للعربان فى معافاتهم من الخدمة العسكرية وأشغال العونة . وقد تلى المشروعان فقرر المجلس إحالتهما الى اللجنة الدستورية (لجنة اللائحة) ونظرهما بطريق الاستعجال لضيق المدة الباقية من انعقاد المجلس

وقد وافقت اللجنة على المشروع الأول ، وعرض على المجلس بجلسة ١٨ مارس سنة ١٨٨٢ فأقره ، ثم صدر به المرسوم الخديوى فى ٢ ابريل سنة ١٨٨٢ . وفى ديباجته أنه « بعد الاطلاع على لائحة المحاكم الشرعية وبناء على مارفعه الينا ناظر حقانيتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا وإقرار مجلس النواب نأمر بما هو آت »

وعبارة (وإقرار مجلس النواب) هى الصيغة التى اقتضاها العمل بالدستور فى إصدار القوانين

أما مشروع القانون المتعلق بامتيازات العرب ، فقد طلبت اللجنة من الحكومة إدخال بعض التعديل فيه ، فقبلت الحكومة طلبها ، وأعادت المشروع معدلا طبقا لرأى اللجنة ، ثم قدمت اللجنة إلى المجلس تقريرها فى المشروع لتلاوته بالجلسة ، وتلى بجلسة ٤ مارس سنة ١٨٨٢ (١٤ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ) وهو يتضمن أصل المشروع والتعديل الذى أدخلته فيه وموافقة الحكومة على التعديل ، وقد أبدت اللجنة فيه ملاحظات تدل على دقة نظرها وعنايتها بأسلوبه ، وإظهار المعانى القومية فيه

فقد ورد فى ديباجة المشروع المحال اليها « أنه مراعاة للامتيازات الممنوحة للعربان من القدم رغبة فى توطنهم وتشويقا لهم فى رفاهية معيشتهم ، و بعد الاطلاع على الأمر الصادر بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ وبناء على ما عرض لطرفنا من ناظر داخلية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا نأمر بما هو آت » (ويلى ذلك مواد المشروع)

فعدلت اللجنة هذه الديباجة بما يأتى : « انه مراعاة للامتيازات الممنوحة للعربان من القدم رغبة فى توطنهم وتشويقا لهم فى رفاهية معيشتهم . ولانهم مكلفون بخفر الحواجز والتخوم والجبال والجهات الخالية من السكان ، مع استعدادهم لخدمة البلاد والحكومة فى أوقات الملمات . وبعد الاطلاع على الأمر الصادر بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ . وبناء على ماعرض لطرفنا من ناظر داخلية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا وإقرار مجلس النواب نأمر بما هو آت الخ » ، وبعد تلاوة التقرير تليت مواد المشروع كما عدلته اللجنة فنالت تصديق المجلس

فتأمل فى التعديل الذى أدخلته اللجنة على المشروع ، تجد أنها عدلت ديباجته ببيان الحكمة فى إبقاء امتيازات العرب ، وأضافت سببا جديدا لذلك وهو التزامهم بحراسة حدود البلاد ، واستعدادهم للدفاع عنها فى أوقات الملمات ، وهى فكرة سامية تدل على حصافة رأى اللجنة ، إذ أرادت أن يكون فى ديباجة القانون مايشعر العرب بأن الامتيازات انما منحت لهم مقابل واجب قومى ، وهو التزامهم بالدفاع عن البلاد فى وقت الخطر ، وكذلك لم يفت اللجنة إضافة عبارة (وإقرار مجلس النواب) إلى ختام الديباجة فصارت هكذا : « وبناء على ماعرض لطرفنا من ناظر داخلية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا وإقرار مجلس النواب نأمر بما هو آت » ،

وهذه الإضافة جاءت تنفيذاً لحكم الدستور الذى يقضى بأن القوانين لاتصدر إلا بعد تصديق مجلس النواب عليها كما تقدم بيانه ، وهذا يدلك على دقة نظر اللجنة فى بحث المشروع

مشروع خزان أسوان

٢٥ — وبعد أن انتهى المجلس من إقرار هذا القانون نظر بالجلسة المذكورة فى

تقرير هام قدمه احمد بك على نائب إسنا ، وخلاصته أنه يقترح إنشاء خزان المياه النيل فى اسوان ، والتقرير يحتوى على جوهر الفكرة فى خزان أسوان (١) ، ويدل على أن نواب سنة ١٨٨٢ لم يفتهم التفكير فى أعظم مشروعات الرى التى يفاخر بها الاحتلال وهو خزان أسوان

وقد أخذت الآراء على هذا الاقتراح فاتفقت على قبوله

بقية مقترحات النواب

٢٦ — ثم تلى تقرير من احمد افندى عبد الغفار ، أشار فيه الى ما سبق لبعض النواب اقتراحه من طلب وضع قانون للإدارة يتضمن حدود الموظفين وحقوقهم ، وقال إن هذا القانون لا يفى بالمراد مالم يتقدمه وضع قانون أساسى للحكومة يتضمن الأحكام الكلية الأصولية المبينة لحدود القوى الحاكمة (السلطات العامة) فى البلاد ، وهى القوة الأميرية الخديوية ، والقوة النيابية ، والقوة المنفذة الإجرائية

وقد أخذت الآراء فى هذا الاقتراح فتقرر قبوله

٢٧ — وتلى (تقرير) من على افندى كساب بأن الدائرة السنية وقومسيون الأراضى الأميرية قد أضافا الى إدارتهما النواحى التى بها أطيانهما ، وسلخاها عن المراكز التابعة لها ، وأن هذا يضر بأهلها ، وطلب مساواتهم بسائر أهالى المديريات وإعادة ادارة بلادهم الى مراكزها

فأحال المجلس هذا الاقتراح الى لجنة تعديل أقساط الضرائب

٢٨ — و (تقرير) من احمد بك على وعبد الشهيد افندى بطرس ، يتضمن بسط حالة مديريات إسنا وقنا وجرجا ، وخلوها من السكك الحديدية وحرمانها فى الجملة من المجالس (المحاكم) والمدارس ومن أية ترعة صيفية ، وعرضا على المجلس أن يطلب من كل ناظر (وزير) متعلق بنظارته أحد هذه الأوجه إجراء اللازم على نظارته حسبما تقتضيه المساواة والإنصاف والعدالة

فقال احمد افندى عبد الغفار انه يحسن أن يكتب المجلس عن الأمر الأول وهو انشاء سكة حديدية إلى نظارة الأشغال للنظر فيه واجراء التصميم اللازم عنه ،

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٩ مارس سنة ١٨٨٢

وبالنسبة لإنشاء المحاكم النظامية فى هذه الجهات يرى وجوب ذلك ، ومخابرة الحكومة فى شأنه ، وأما عن إنشاء المدارس فيرى انه مرتبط بتقرير عبد السلام بك المويلحى ، فتى جاء ناظر المعارف الى المجلس ومعه البيانات المطلوبة فحينئذ ينظر فى هذا الأمر ، فوافق المجلس على هذا الرأى

٢٩ — ثم تلى (تقرير) من سليمان افندى منصور بالشكوى من أنه فى العام الماضى (سنة ١٨٨١) جرى تركيب وابور ثابت بفم ترعة الصبصة الآخذة من ترعة الشرقاوية بالقليوبية للخواجه بولاد وترتب على تركيبه واحتكاره ضرر لملاك نحو ثلاثين الف فدان ، وحرمانها الرى ، واقترح أن يطلب المجلس من نظارة الأشغال إيفاد لجنة من طرفها للنظر فى ذلك

فقرر المجلس مخابرة وزارة الأشغال فى هذا الصدد

٣٠ — وتلى (تقرير) من عبد السلام بك خفاجى يتضمن انتخاب لجنة من النواب تكون مستديمة الاجتماع بعد انتهاء مدة انعقاد المجلس للنظر فيما تضعه الحقانية من قوانين المحاكم النظامية وتقدمها فى السنة المقبلة (١٨٨٣) بعد أن تكون فحصت عنها فى خلال العطلة ، حتى يتيسر للمجلس التصديق عليها فى السنة المقبلة ، فاعترض عبد السلام بك المويلحى على هذا التقرير قائلا ان وضع اللوائح والقوانين من خصائص الحكومة ، على أن اللجنة المطلوب تشكيلها فى التقرير لا يصح أن تبرم أمراً من نفسها ، بل لا بد من عرض ما تراه على المجلس لينظر فيه ، فالفائدة المترتبة عليها قليلة بالنسبة إلى صعوبة تشكيلها ، فضلا عن مخالفة ذلك للنظام مخالفة صريحة ، واقترح عدم البحث فى هذا التقرير

فوافقت الأكثرية على رأيه

واجتمع المجلس يوم الأحد ٥ مارس سنة ١٨٨٢ (١٥ربيع الثانى سنة١٢٩٩هـ) برآسة سلطان باشا وحضور ٦٥ عضواً ونظر فى مقترحات أخرى مقدمة من الأعضاء تتعلق بالشؤون العامه ، فطلب بيانات عنها من وزارة الأشغال

وفى جلسة الأربعاء ٨ مارس سنة ١٨٨٢ (١٨ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩هـ) تليت أجوبة وزارة الأشغال عما طلبه المجلس من البيانات فى بعض المسائل

وبجلسة السبت ١١ مارس سنة ١٨٨٢ (٢١ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩) استأنف المجلس النظر فى مقترحات الأعضاء

مناقشة المجلس فى مشروع تعميم التعليم

اجتمع المجلس يوم الأحد ١٢ مارس سنة ١٨٨٢ (٢٢ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ﻫ) برياسة سلطان باشا وحضور ٦٨ عضواً وحضر الجلسة عبـــد الله باشا فكرى ناظر المعارف لتقديم البيانات المطلوبة فى تقرير عبد السلام بك المويلحى المتقدم ذكره، فألقى عبد الله باشا فكرى خطابا بليغا مسهباً عن حالة التعليم فى مصر وقتئذ افتتحه بقوله:

«دعيتُ إلى هذا المجلس الكريم، بناء على تقرير أحد أعضائه الوجهاء المتعلق بتوسيع دائرة المعارف العمومية فى الخديوية المصرية، فأتيت لتقديم الإيضاح اللازم عن الأسئلة الواردة فى هذا التقرير».

ثم أخذ يجيب على الأسئلة بتفصيل واف شرح فيه حالة التعليم فى هـذا العصر وجهود الحكومة فى نشر العلوم، ثم استحث همم الأعضاء لمد يد المساعدة فى تأسيس بعض المدارس على نفقتهم، أى أنه أيد اقتراح عبد السلام بك المويلحى، وقدم للمجلس نماذج للمدارس التى تنشئها الحكومة، ثم قال:

«على أنه ليس من اللازم أن تكون مكاتب الأهالى بتلك المثابة من الرونق والتحسين، وإنما اللازم فيها محل واحد أو عدة محلات حسب اللزوم تكون مبنية بناء بسيطا ولو بالطوب الأخضر. فالمقصد المنفعة التى تحصل فى ذلك المحل، لا المحل بالذات، فمن تيسر له أن يجعل المكتب على أحسن حال فله ذلك، ومن أراد التوسط أو الاقتصار على القليل الممكن، فهو خير من لا يفعل شيئا. فالمناسب أن لا يكلف أحد إلا وسعه، ولا تحمل بلدة الا على قدرها، قال الله سبحانه وتعالى: «لينفق ذو سعة من سعته، ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله، لا يكلف الله نفساً الا ما آتاها، سيجعل الله بعد عسر يسرا»، فهذه الأمور بتوفيق الله تعالى سهلة، وأعناق المصاعب لديكم مذللة والحضرة الخديوية وحكومتها السنية لمقصدكم

مؤيدة ، ونظارة المعارف لرأيكم معضدة ، والله سبحانه المسئول أن يوفقنا ، ويديم لنا التوفيق لخير الأحوال ، ويسهل لنا الوصول إلى غاية الكمال » (١)

وقد بدا من الأعضاء الارتياح التام لبيان عبد الله باشا فكرى ، وما تضمنه من الآراء الصائبة ، وما يفيض به من العواطف النبيلة

وعقبوا عليه بما يدل على نضج فى الأفكار ، وأريحية فى المساهمة فى تعميم التعليم ، إذ نهض عبد السلام بك المويلحى وشكره على عنايته بموضوع تعميم التعليم ، وطلب تأليف اللجنة التى نوه إليها فى تقريره . ووافق المجلس على تشكيلها ، وطلب محمد بك الشوارنى تدريس فنون الزراعة فى المدارس المزمع إنشاؤها ، وأقره عبد الله باشا فكرى على رأيه ، وأشار إلى أن مجلس المعارف الأعلى قد ألف لجنة فرعية لتحديد أنواع الدراسة ، وما يلزم من الدروس فى كل مدرسة ، وأنها مشتغلة بذلك ومتى فرغت منه تعرض لائحتها على المجلس ، قال :

« ثم إن اللجنة التى ستشكل من هذا المجلس الكريم ، للنظر فى إنشاء المكاتب الابتدائية ستهتم بملاحظة هذا الأمر لامحالة » ، ووعد بالحضور فى جلسات اللجنة المذكورة لمشاركتها فى مهمتها (٢)

أجوبة وزارة الأشغال

اجتمع المجلس يوم الاثنين ١٢ مارس سنة ١٨٨٢ (٢٣ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ) برياسة سلطان باشا ، وحضور ٦٩ عضوا ، وحضر الجلسة محمود باشا فهمى وزير الأشغال ، وأدلى بالبيانات التى طلبها المجلس عن الاقتراحات المقدمة من الأعضاء واستغرقت تلاوتها والمناقشة فيها هذه الجلسة

قوانين المحاكم الأهلية (الوطنية)

تقدم القول بأن لائحة ترتيب المحاكم الأهلية النظامية صدرت فى عهد وزارة شريف باشا

---

(١) عن مضبطة مجلس النواب ـ الوقائع المصرية عدد ٢٨ مارس سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٨ مارس سنة ١٨٨٢

وقد أرسلت وزارة البارودى إلى مجلس النواب كتابا تلى بالجلسة التى انعقدت يوم ١٨ مارس سنة ١٨٨٢ (٢٨ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ)، وخلاصته: أن اللجنة المشكلة بوزارة الحقانية للبحث فيما يلزم لترتيب المحاكم الأهلية قد اجتمعت يوم ١٥ مارس سنة ١٨٨٢. ورأت أن يكون العمل بالمحاكم الأهلية فى المواد التجارية، بمقتضى قانونى التجارة: البرى. والبحرى. المتبعين بالمحاكم المختلطة. ولما كانت المدة المقررة لانعقاد مجلس النواب، تنتهى فى يوم ٢٦ مارس. فالمقترح أن ينتخب المجلس لجنة من أعضائه. يعهد إليها النظر فى فترة إجازة المجلس فى القانونين المذكورين. وفى باقى القوانين التى ترسلها إليها لجنة الحقانية بواسطة مجلس الوزراء. وأن كل ما يتم من هذه القوانين يرسل إلى أعضاء اللجنة فى محلات وجودهم ليمكنهم النظر فيها وتحضير ملاحظاتهم. حتى إذا ما انعقد المجلس فى السنة الآتية (وهو مع الأسف لم ينعقد) يمكنهم أن يقرروا بدون تأخير ما يرون فيها. وأرسلت رياسة مجلس الوزراء مع هذا الكتاب ثمانين نسخة، من قانونى التجارة البرى، والبحرى

وأبدى محمد بك الشوارى ملاحظة سديدة تدل على شعور النواب واعتزازهم باستقلال هيئتهم، إذ قال: الأولى أن ترسل الحكومة السنية ما تروم إيصاله إلى النواب، بواسطة رئيس مجلسهم، وهو يبلغه إليهم فى أماكنهم، ولا توسط فى ذلك المديريات

وهذه الملاحظة فضلا عما تدل عليه من اعتداد المجلس باستقلاله عن الإدارة، فإنها تنطوى على شعور واضح بسوء الظن فى الإدارة. وهذا الشعور قديم، ولم يزل مستمراً (ويا للأسف) حتى اليوم. وقد أيد إبراهيم أفندى الوكيل رأى الشوارى بك، إذ قال: أوافق على هذا الرأى، خصوصا وأن وظيفة رياسة المجلس مستمرة لا عطلة فيها. وأرجو أن يكتب بمضمونه إلى رياسة مجلس النظار. ليكون إرسال أجزاء القوانين الى النواب بواسطة رئيسهم، فوافق المجلس على ذلك

اختصاص المجلس فى مادة العرائض

اجتمع المجلس يوم الاثنين ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢ (أول جمادى الأولى ، سنة ١٢٩٩ هـ) برياسة سلطان باشا ، وحضور ٧١ عضوا ، ونظر فى تقارير (لجنة العرائض) التى أحيل عليها الفحص عن العرائض المقدمة للمجلس من مختلف الجهات ، وكان قرار اللجنة إحالة العرائض إلى الوزارات المختصة بها ، كما تقضى بذلك المادة ٣٩ من اللائحة الأساسية (الدستور) ، وجرت مناقشة فى اختصاص المجلس فى إصدار قرارات عن موضوع هذه العرائض انتهت بإقرار رأى اللجنة فى إحالة كل عريضة إلى الوزارة المختصة بها بحيث إذا رأى المجلس منها تغاضيا عما يعتبره حقا يستوجب الاهتمام ، فالوزارة تكون مسئولة . وعلى هذه القاعدة نظر المجلس فى بقية العرائض فأحال كل عريضة إلى الوزارة المختصة بها

قانون الانتخاب

بعد أن انتهى المجلس من المناقشة فى مسألة تعميم التعليم ، بجلسة ١٢ مارس سنة ١٨٨٢ ، أعلن سلطان باشا أن الحكومة بعثت إلى المجلس بمشروع قانون الانتخاب ، فتقرر إحالته إلى اللجنة الدستورية (لجنة اللائحة) لبحثه وتقديم ملاحظاتها عليه ، وقد قامت بمهمتها وأنجزت تقريرها

فاجتمع المجلس يوم الثلاثاء ٢٢ مارس سنة ١٨٨٢ (٣ جمادى الأولى سنة ١٢٩٩ هـ) برياسة سلطان باشا ، وحضور ٧١ عضوا للنظر فى تقرير اللجنة ، وإقرار مواد القانون ، وقبل النظر فى ذلك لاحظ أحمد أفندى محمود أنه قد انتخب فى الانتخاب الأخير خمسة أعضاء زيادة عما كان مقررا فى اللائحة القديمة ، وأنه قد جرى تحقيق انتخابهم ، وقرر المجلس وقتئذ قبولهم وإقرارهم نوابا بعد ورود قانون الانتخاب منصوصا فيه على زيادة عدد النواب ، وقد ورد القانون ، فعند إقراره فى المجلس وجب إدخال الخمسة الأعضاء المذكورين وحسبانهم نوابا قانونيين ، فوافق المجلس على هذا الرأى

ثم تلا تقرير اللجنة ، وهذا نصه :

« إن قانون الانتخاب الذى أرسلته هيئة النظار إلى المجلس بقصد نظره وإقراره بمقتضى اللائحة الأساسية ، وكان قد أحيل إلى اللجنة ، قد نظرته وأجرت فيه بعض التعديلات والتغييرات الملائمة ، وأرسلته بواسطة رياسة المجلس إلى مجلس النظار بقصد نظره ، وهو الآن قد حضر من جانب رياسته مقبولا ، وها نحن نعرضه على هيئتنا العمومية لترى فيه رأيها بعد تلاوته بندأ بندأ » .

وقرر المجلس بناء على اقتراح أحمد أفندى عبد الغفار ، نظر القانون بصفة مستعجلة إذ لم يكن باقيا من مدة انعقاد المجلس غير أيام قليلة ، فتلى القانون مادة فمادة ، وبعد مناقشات طفيفة أقره بجلسة ٢١ مارس سنة ١٨٨٢ ، ثم صدر به المرسوم الخديوى فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٢ ، وكان هذا القانون آخر الأعمال التشريعية لمجلس النواب

وخلاصة القواعد التى تضمنها أنه جعل انتخاب النواب على درجتين ، فينتخب الناخبون مندوبين مئويين (عن كل مائة ناخب مندوب) ، وهؤلاء المندوبون ، هم الذين يتولون انتخاب النواب ، وقيد حق الانتخاب للناخبين بنصاب مالى ، بأن يدفع الناخب فى السنة من الضرائب ، أو الرسوم المقررة خمسة جنيهات على الأقل ، وأعفى من هذا النصاب الطوائف الممتازة ، وهم : العلماء ، والرؤساء الروحانيون ، وحملة الشهادات العالية ، والمدرسون فى المدارس الأميرية والأهلية ، والموظفون العاملون ، والمتقاعدون ، والمحامون ، والأطباء ، والمهندسون ، والصيادلة (مادة ١) ، وجعل سن الناخب إحدى وعشرين سنة ، وسن المندوب المئوى والنائب خمسا وعشرين سنة ، ونص على جواز انتخاب الموظفين الملكيين والجهاديين ، على أن لا يقبل أحدهم فى النيابة إلا بعد استعفائه من وظيفته ، وجعل عدد النواب مائة وخمسة وعشرين نائبا ، منهم : اثنا عشر نائبا عن محافظات السودان ومديرياته (مادة ٦) ، وهى من القواعد الهامة فى هذا القانون ، إذ جعلت من السودان جزءا لا يتجزأ من الدولة المصرية ، وجعلت من

السودانيين وطنيين يتمتعون بالحقوق المخولة لسائر المصريين ، وخول القانون لمجلس النواب حق الفصل فى الطعون الانتخابية

آخر جلسات المجلس

اجتمع المجلس يوم السبت ٢٥ مارس سنة ١٨٨٢ (٦ جمادى الأولى سنة ١٢٩٩ هـ) برياسة سلطان باشا ، وحضور ٧٣ عضوا . ونظرا لكثرة أعمال هذه الجلسة طلب سلطان باشا رأى المجلس فيما يجب تقديمه على سواه من الأعمال قائلا : لايخفى أن هذا اليوم آخر أيام الاشتغال فى اجتماع هذا العام ، فتقرر البدء بتلاوة أجوبة الحكومة على مقترحات النواب ، وأن تتلى بعد ذلك قرارات لجنة العرائض ، وإرجاء تقارير النواب إلى العام المقبل

ردود الحكومة على مقترحات النواب

وقد تليت أجوبة الحكومة على البيانات التى طلبها المجلس فى جلساته السابقة حين بحثه فى مقترحات النواب ، وأهمها:

١ — جواب وزارة الحقانية على الاقتراح الخاص بإنشاء محاكم فى مديريات إسنا ، وقنا ، وجرجا . ومحصله أن مسألة ترتيب المحاكم هى موضوع النظر فى الوزارة

٢ — جواب رياسة مجلس الوزراء على طلب المجلس وضع قانون للعمد ومشايخ البلاد ، ومحصله أن القانون المذكور موضع نظر وزارة الداخلية ، وأنه كتب إليها بالمبادرة إلى إتمامه ، ومتى تم يرسل إلى المجلس

٣ — جواب رياسة مجلس الوزراء ، على طلب وضع القانون الخاص بتنظيم العونة . ومضمونه أن هذا القانون قد كتب عنه الى وزارة الأشغال ومتى ورد منها يقدم للمجلس

وهنا اقترح محمد بك الشواربى طبع هذا القانون عند وروده وإرسال نسخ منه الى النواب ، كما تقرر ذلك فى شأن قانونى التجارة ، وقانون مشايخ البلاد

وهـذا الاقتراح يدلك على صدق عزيمة النواب ، فى متابعـــة العمل ، أثناء العطلة البرلمانية ، وعدم إضاعتها سدى ، وقد تناقش المجلس فى الاقتراح المذكور ، وقرر أن كل مشروع قانون تضعه الحكومة يرسل إلى كل نائب فى فترة العطلة (١)

٤ — جواب رياسة مجلس الوزراء على طلب صور المعاهدات ، والوثائق والاتفاقات المبرمة بين الحكومة والدول ، وخلاصته أنه كتب الى الوزارات بطلبها ، وإفادة ثانيـة فى هذا الصدد بأنه ورد من وزارة الحقانيـة صور الموجود لديهـا من تلك العهود والوثائق باللغة العربية ، وأرسلت الى المجلس ، وهى عشر وثائق

وقد وافق المجلس على أن كل مايرد إليـه مدة العطلة من المشروعات ، يطبع ويرسل الى الأعضاء ، ومنها المعاهدات والاتفاقات المذكورة ، وقرر المجلس تبعا لذلك بقاء قلم كتاب المجلس أثناء العطلة

٥ — جواب رياسة مجلس الوزراء على طلب وضع القانون الأساسى ، وخلاصته أنه وضع قبل الآن مشروع أمر عال لترتيب مجلس الإدارة وتحضير اللوائح والقوانين ، فمتى تم هـذا المشروع يرسل الى مجلس النواب لإجراء مايراه فيه

٦ — جواب رياسة مجلس الوزراء بأنهـا كتبت إلى وزارة المالية باستعجال قانون المعاشات للمستخدمين ، وجواب من المالية بأنها أرسلت إلى المجلس نسختين من ذلك القانون ، وعرضت النسختان على المجلس ، فقوبل ذلك بالقبول

٧ — جواب من وزارة المالية على ماراه المجلس فى أمر الأطيان التى تروى من الترعة الإبراهيمية

٨ — جواب وزارة المالية على ما كتب اليها بشأن المستحق لأربابه من مال

---

(١) مضبطة مجلس النواب ، الوقائع المصرية عدد ١٦ ابريل سنة ١٨٨٢

المقابلة ، ومضمونه أنها بذلت الهمة فى اتخاذ الوسائط المؤدية إلى إنجاز هذه المسألة ، وأنها لم تقصد بإفادتها الماضية إلا إظهار الحقيقة ، لا تجسيم الأمر ، ولا تعظيم الصعوبات

وانتهت المناقشة فى هذه الإفادة بالأخذ باقتراح أمين بك الشمسى فى وجوب خصم المقابلة من مال هذا العام (١٨٨٢) وأن يكتب بذلك لوزارة المالية

٩ — جواب من وزارة المالية على طلب المجلس الخاص بما هو متأخر للأهالى من الديون المتفرقة ، بأنه لم يحصل أدنى تأخير فى أداء تلك الديون لأربابها

وقد اكتفى المجلس بهذا الجواب ، علما بأن المالية تجرى فى هذا الأمر بحسب الأصول المتبعة »

وانفضت الجلسة عقب ذلك على أن تستأنف انعقادها ثانية فى المساء ، فعقد المجلس جلسة ثانية مساء ذلك اليوم ، ونظر فى تقارير لجنة العرائض عن العرائض المحالة إليها ، وصدق المجلس عليها ، ثم تلى تقرير اللجنة المنتخبة للنظر فى تعميم التعليم وقد اشتمل على قرار هام أصدرته ، وهو أن يقوم كل نائب بإنشاء مكتب من الدرجة الثالثة (مدرسة أولية) فى بلده تعلم فيه القراءة والكتابة وطرف من علم الحساب والفقه والنحو ، دون أن تتكلف الحكومة شيئا من نفقاتها سوى تنازلها عن ملكية الأرض التى تقام عليها وأن تتكفل نظارة المعارف بتعيين مدرسى هذه المكاتب من طلبة العلم بالجامع الأزهر وتشرع فى ترشيحهم لتلك الوظائف وتعليمهم ما يؤهلهم للقيام بها كما وعد بذلك ناظر المعارف فى خطبته التى ألقاها بهيئة المجلس [1]

فأقر المجلس هذا التقرير مع الاستحسان ، ثم انفضت الجلسة ، وكان هذا آخر ما قام به مجلس النواب من الأعمال فى دور انعقاده الأول والوحيد

ومما يسترعى النظر أن آخر ما ختم به المجلس أعماله هو وضع برنامج شامل لتعميم التعليم ، تتعاون الأمة والحكومة معا على تنفيذه ، وقبول النواب مع الارتياح

---

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٣٠ إبريل سنة ١٨٨٢

المساهمة فى هذا المشروع الجليل بتعاهدهم على أن ينشىء كل نائب مدرسة فى بلده ، وهذا يدلك على الشعور الصالح الذى كانت تصدر عنه أعمال النواب فى أول برلمان عرفته مصر الحديثة

انتهاء الدورة البرلمانية وانفضاض المجلس

ثم اجتمع المجلس يوم الأحد ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ ، وكانت جلسة الختام ، إذ حضر محمود باشا سامى البارودى رئيس مجلس الوزراء حاملا المرسوم الخديوى المؤذن بانفضاض المجلس ، وألقى بهذه المناسبة خطبة وجيزة أثنى فيها على ما بذله النواب من المســـاعى المحمودة فى دور الانعقاد ، وأعرب عن أمله فى أن يشتغلوا فى فترة العطلة بالمشروعات والمسائل التى ستكون موضع النظر فى الاجتماع المقبل

خطبة البارودى

قال : « إن المدة القصيرة التى أقمتموها ، والأعمال الكثيرة التى باشرتموها تدل على شدة ميلكم إلى النجاح ورغبتكم فى تقدم البلاد ، وحيث ان هذا اليوم هو اليوم المعين لانفضاض المجلس بمقتضى لائحته الأساسية فقد أتيت بالأصالة عن نفسى وبالنيابة عن إخوانى لأقدم لكم الشكر على مساعيكم المحمودة ، وأرغب إليكم أن تشغلوا أفكاركم فى مدة الاستراحة بالمنافع العامة والمشروعات التى ستوضع فى العام القابل موضع النظر ليسهل تقريرها بالسرعة اللازمة وهـــذا هو الأمر العالى الكريم الناطق بانفضاض المجلس على مقتضى القانون ، أقدمه لديكم ، والله المسئول فى توفيقنا جميعا لخدمة الوطن العزيز »[1]

جواب سلطان باشا

ولما انتهى من خطبته أجابه سلطان باشا رئيس المجلس ، قائلا :

« نشكر للجناب المعظم عنايته باستنابة عطوفتكم فى ختم أعمال المجلس بهذا العام

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٧ مارس سنة ١٨٨٢

ونسأل الله أن يوفقنا فى العام القابل لإتمام المقاصد الخيرية والمنافع العمومية التى منع قصر الوقت فى هذا الاجتماع من إخراجها إلى عالم الفعل . وأن يلهمنا ما يؤيد الاتحاد ويزيد تأليف القلوب، لنكون يداً واحدة وقلباً واحداً على خدمة هذا الوطن العزيز بما يحتاج إليه من أنواع الإصلاح ، (١)

نظرة عامة فى مجلس النواب

كان نواب سنة ١٨٨١ - ٨٢ جميعاً من طبقة الأعيان ومن ذوى العصبيات فى المدن والأقاليم ، وكثير منهم من العائلات التى سبق أن انتخب أفراد منها أعضاء فى مجلس شورى النواب القديم ، وهم يمثلون طبقة واحدة فى المجتمع ، وهى طبقة الأعيان ، ولم يشذ منهم نائب واحد ، فلم تكن طبقة التجار والصناع ممثلة فى المجلس ، اللهم إلا النزر اليسير من التجار ممن انتخب باعتباره من الأعيان ، وخلا المجلس أيضاً من الطبقات المتخرجة فى المدارس العالية ، لأنها لم تكن من ذوى العصبيات فى المدن والأقاليم ، ولأنها كانت منصرفة إلى مناصب الحكومة ، ومجلس النواب من هذه الناحية ، أى من ناحية التكوين ، لم يكن يختلف فى شىء عن مجلس شورى النواب فى عهد اسماعيل ، وكان من أعضائه نواب مخضرمون أدركوا النيابة فى المجلسين ، فجمعوا بين العهدين ، نذكر منهم : محمود بك العطار ، عبد السلام بك المويلحى ، محمد بك الشوارنى ، هلال بك منير ، الشيخ العدل أحمد ، محمد بك الصيرفى ، الشيخ أحمد على محمود ، ابراهيم أفندى الوكيل ، على بك شعير ، السيد افندى الفقى ، أحمد افندى عبد الغفار ، أحمد بك أباظه ، مراد أفندى السعودى ، عثمان أفندى غزالى ، محفوظ أفندى رشوان ، موسى أفندى يوسف عمر ، محمد افندى أبو سحلى

أدرك هؤلاء النواب عهد اسماعيل فى النيابة فاكتسبوا مراناً فى الحياة النيابية ، ولا بد أنهم قد لاحظوا مبلغ التطور فى حالة المجلس وسلطته ، فقد كان مجلس شورى النواب أداة مطواعة فى يد الخديو اسماعيل ، ولم تكن له سلطة قطعية أو أثر

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٧ مارس سنة ١٨٨٢

فعلى فى توجيه سياسة الحكومة ، ولا فى أى شأن من الشؤون ، أما مجلس النواب الذى اجتمع فى عهد الخديو توفيق ، فقد كان مجلسا نيابيا كامل السلطة ، بل كان بمثابة جمعية تأسيسية تضع الدستور وتعدله وتقره ، وصارت الوزارة مسئولة أمامه ، أى صار له من السلطة ما للمجالس النيابية الحديثة

وإذا نظرنا إلى أعمال مجلس النواب نجد أن أعضاءه قاموا بواجبهم فى الجملة خير قيام ، وإذا استثنينا موقفهم من وزارة شريف باشا وتحديهم لها حتى اضطروها إلى الاستقالة كما تقدم بيانه (ص ١٩٥) فإن مواقفهم فيما عدا ذلك كانت حسنة ، ودلت على كفاية وإخلاص وأمانة فى الاضطلاع بأعباء النيابة . أما موقفهم من وزارة شريف باشا ، فهو خطأ سياسى جسيم لاشك فيه ، لأنهم اشتركوا فى المؤامرة التى دبرها زعماء الحركة العرابية لإسقاط شريف باشا ، وإحلال البارودى مكانه . وقد يلتمس لهم عذر فى هذا الموقف ، إذ كانوا حديثى عهد بالحياة البرلمانية وبالمؤامرات الخالية من النزاهة التى يدبرها الزعماء ، فاتبعوا ما أملوه عليهم واثقين بإخلاصهم وبعد نظرهم ، وشاركوهم فى مؤامرة أضرت بالبلاد ضرراً كبيرا ، على أنهم قد استردوا بعد ذلك استقلالهم فى الرأى والعمل ، فلم يسايروا الزعماء فيما اعتزموه من خلع الخديو توفيق ، ورفضوا النزول على إرادتهم فى اجتماع دار سلطان باشا كما سيجىء بيانه فى الفصل الآتى ، وهذا يدلك على أنهم قد أسفوا على ما تورطوا فيه من إسقاط وزارة شريف ، واعتزموا أن لا يكونوا أداة لينة لتحقيق مطامع الزعماء ، وهو شعور شريف يشكرون عليه

وفيما عدا موقفهم من وزارة شريف ، فإن أعمالهم فى المجلس ومناقشاتهم تدل على مستوى ممتاز فى الكفاية ، والغيرة الوطنية ، وسداد الرأى . فقد طرقوا فى مقترحاتهم ومناقشاتهم كل أبواب الإصلاح الذى تحتاج اليه البلاد ، فى التعليم ، والقضاء والرى ، والزراعة ، والمالية ، والاقتصاد ، والإدارة ، والمواصلات ، وكانت خطبهم ومناقشاتهم وجيزة واضحة المعنى ، بعيدة عن التطويل الممل والعبارات الجوفاء ، وكانت لهم

نظرات صادقة فى كثير من الشؤون ، وآراء صائبة ، تدل على سلامة المنطق والإلمام بالنظام النيابى ، وحسن الإحاطة بالشؤون الحيوية ، اعتبر لهم ذلك فى مناقشتهم الخاصة بانتخاب الوكيلين ، والأغلبية المطلقة ، والأغلبية النسبية (ص ٢٣٢) ، وبحثهم فى علاج الخلل الذى كان موضع شكوى الجمهور فى مصلحة المساحة ، ومناقشتهم فى علاج غلاء الأسعار ، وتضخم المعاشات ، واستعجال إصلاح القضاء ، ومقترحاتهم فى نظام الرى ، وتأمل فى الاقتراح الخاص بمشروع خزان أسوان ، وملاحظاتهم السديدة على مشروع قانون امتيازات العرب ، ومناقشاتهم فى مشروع تعميم التعليم ، تجد أنهم على قصر المدة التى اجتمع فيها المجلس قد بذلوا أقصى ما أمكنهم من الجهد لأداء واجبهم ، وبدت منهم رغبة صادقة فى أن يتابعوا البحث والدرس فى فترة عطلة المجلس ، وبرهنوا على أريحيتهم بما تعاهدوا عليه من أن ينشىء كل نائب مدرسة فى بلده على نفقته ، فبرهنوا على روح طيبة فى تقدير العلم ، والبذل فى سبيل الصالح العام

وقد كان فى المجلس نواب بارزون ، رفعوا من شأنه بما حفلت به مضابطه من سديد القول وصائب الآراء . نذكر منهم على سبيل المثال (لا على سبيل الحصر) : محمود بك العطار . عبد السلام بك المويلحى (وكانا من النواب البارزين فى مجلس شورى النواب القديم) . حسن باشا الشريعى . سلطان باشا . مهنى أفندى يوسف عمر . سليمان باشا أباظه . عبد الشهيد أفندى بطرس . إبراهيم أفندى الوكيل . أحمد أفندى عبد الغفار . أحمد أفندى محمود . أمين بك الشمسى . محمد بك الشوارى . عبد المجيد افندى البيطاش . أحمد بك على العديسى ، وغيرهم ، فهؤلاء النواب وأمثالهم لا يقلون كفاية عن نواب المجالس الحديثة

ومما يدلك على فضل هذا المجلس أن مصر تمتعت طول مدة انعقاده بالهدوء والسكينة والإصلاح والتقدم ، ولم تنتقض أحوالها إلا بعد انفضاضه ، ولو استمر مجتمعا لكان من الراجح أن يحول دون كثير من الكوارث والنكبات التى أدت إلى الاحتلال

وصفوة القول أن صفحة المجلس النيابى الذى انتخب سنة ١٨٨١ هى صفحة مشرفة تدل على أن نواب ذلك العهد قد اضطلعوا بأعباء النيابة ، وأدوا واجبهم

فى كفاية وغيرة ونزاهة ، ولو طال بهم العهد ، ولم تدبر السياسة البريطانية المكايد والمؤامرات لمصر ومجلسها النيابى ، لكان له أكبر الأثر فى نهضة مصر وتقدمها ، ويعد هذا المجلس خير عنوان لكفاية الأمة منذ خمس وخمسين سنة للنظام البرلمانى الحديث

تقارير النيابة « أوامر اعتماد العضوية »

من غرائب القدر أن النواب لم يتسلموا أمر اعتماد عضويتهم[1] التى تنص عليها المادة ٦٦ من قانون الانتخاب إلا بعد انفضاض المجلس ، فبعد انفضاضه ذهب النواب إلى السراى الخديوية ، ومثلوا فى حضرة الخديو ، فسلم كلا منهم تقرير نيابته المؤذن بانتخابه نائبا لمدة خمس سنوات ، ومعلوم أن المجلس لم يجتمع ثانيا بعد انفضاضه ، ومعنى هذا أن النواب تسلموا تقارير نيابتهم بعد انتهاء هذه النيابة فعلا ، وهذا من عجائب القدر ، ومن سوء حظ مصر ، إذ لم يجتمع مجلس النواب إلا فى دور انعقاده الأول ، وكان هذا الانعقاد هو الأول والآخر ، فقد تلاحقت الأحداث على مصر فى فترة العطلة ، وانتهت بالاحتلال الإنجليزى ، فألغى مجلس النواب ، وحل محله مجلس شورى القوانين المجرد من كل حول وسلطة

---

(١) يسمى عرابى هذه الأوامر فى مذكراته المخطوطة ص ٢٥٣ « التقارير النيابية » ، وقد جرينا على هذه التسمية ، لأنها أبلغ عبارة من أوامر اعتماد العضوية

الفصل الحادي عشر

ظهور الفتن

بعد انفضاض مجلس النواب

كانت مدة انعقاد المجلس فترة تقدم ونشاط تمتعت مصر خلالها بالهدوء والسكينة في ظل النظام الدستوري، ولم تكد تنتهي الدورة النيابية حتى اكفهر جو الصفاء الذي ساد مصر من قبل، وأخذت الأحداث تتوالى على البلاد، فكأن انفضاض المجلس كان نذيرا بالانتكاس والرجعة. ولقد كان محتملا لو بقي المجلس منعقدا أن يعالج هذه الأحداث بالحكمة والروية، ولكن شاءت الأقدار والملابسات أن يضطرب الجو بعد انتهاء الدورة البرلمانية، فاحتملت وزارة البارودي وحدها تبعة معالجة الموقف، وواجهت مشكلات عدة، داخلية وخارجية. وتفاقم الخلاف بينها وبين الخديو حتى أدى إلى استقالتها

وأول الأحداث الداخلية التي انتابت البلاد بعد انفضاض مجلس النواب هو مؤامرة الضباط الشراكسة

مؤامرة الضباط الشراكسة

والحكم عليهم

هي حادثة خطيرة كان لها تأثير كبير في تطور الثورة العرابية، بل في مصير البلاد قاطبة. وخلاصتها أنه في شهر ابريل سنة ١٨٨٢ علم عرابي من طلبه باشاعصمت قائد اللواء الأول أن بعض الضباط الشراكسة يأتمرون به ويدبرون الأمر لقتله وقتل رؤساء الضباط الوطنيين والوزراء، وأن بعض من صدر إليهم الأمر منهم بالسفر إلى السودان كانوا قوام هذه المؤامرة، فعرض عرابي الأمر على الوزراء ثم على الخديو، فتقرر تحقيق هذه المؤامرة في مجلس حربي، وتألف هذا المجلس برياسة

الفريق راشد باشا حسنى الشركسى ، وقد اختاره عرابى لرياسة المجلس ، لاعتداله ونزاهته وصلاحه وتقواه ، حتى يكون التحقيق خالياً من الأغراض ، وتكون الأحكام عادلة لا يشوبها شيء من الظلم [1]

فأخذ المجلس فى التحقيق ، وسأل من عرفت أسماؤهم من المتآمرين ، فدلوا على ثمانية عشر ضابطاً مشتركين معهم فى المؤامرة ، فأمر المجلس بالقبض عليهم وأخذ فى استجوابهم ، فدل هؤلاء أيضاً على غيرهم ، فقبض عليهم ، حتى بلغ عدد المعتقلين نحو أربعين ضابطاً ، وفى مقدمتهم عثمان باشا رفقى وزير الحربية السابق ، وخصم العرابيين اللدود ، وقد سيق المقبوض عليهم إلى ثكنة قصر النيل ، وعوملوا بالغلظة والشدة

اختلفت الآراء فى حقيقة هذه المؤامرة ، فقال بعض الرواة : إنها مؤامرة حقيقية كان القصد منها اغتيال رؤساء الحزب العسكرى وفى مقدمتهم عرابى . وقال البعض الآخر : إنها مؤامرة خيالية ، قوامها فزع عرابى وخوفه على حياته ، فصدق الرواية التى خلقتها أوهام المفسدين ، وأراد الانتقام من خصومه ، وقد كان عرابى لا يفتأ تساوره الهواجس من ناحية خصومه ، فتارة كان يخشى على حياته من الخديو توفيق ، وطوراً من الخديو السابق إسماعيل باشا ، وقد وقعت فى هذا الشهر حادثة أخرى دلت على مبلغ فزعه ، ذلك أن إحدى زوجات إسماعيل رغبت فى العودة إلى مصر ، فبلغ الحكومة نبأ هذه الرغبة فى أوائل ابريل سنة ١٨٨٢ ، فانزعج العرابيون لهذا النبأ مخافة أن يكون من ورائه دسيسة من الخديو السابق ، وخشى توفيق أيضاً من هذه الدسيسة ، فاستقر رأى عرابى على منع الأميرة من النزول إلى البر ، فلما جاءت الإسكندرية منعتها السلطات من النزول من الباخرة وأمرتها بالرجوع ، فرجعت إلى حيث كانت ، وكذلك نفت الحكومة الكونت ماكس لافيزون Max Laveson مدير أملاك إسماعيل من القطر المصرى اتقاء لدسائس الخديو السابق ، ومن هنا جاء الظن بأن له يداً فى تدبير المؤامرة الشركسية ، فقد قيل إنه دبرها بقصد إحداث فتنة

---

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص٢٥٦

فى البلاد ، يكون من ورائها رجوعه إلى الحكم ، وأنه أنفذ إلى مصر راتب باشا خصيصا لتدبير المؤامرة ، فاتفق مع بعض الضباط الشراكسة على تأليف جمعية منهم لإعدام رؤساء الجيش من العرابيين ، وعاد إلى أوربا بعد وضعه خطة المؤامرة ، وقد وشى بالمتآمرين ضابط منهم اسمه راشد أفندى أنور كان منضما إليهم وعرف سر المؤامرة ، فأفضى بها إلى عرابى باشا

وقال آخرون : إن حقيقة المؤامرة أنه ظهرت بين الضباط الشراكسة ومن ينتمون إليهم حركة تذمر واستياء من تخطيهم فى الترقيات الأخيرة . وإلحاق بعضهم بالمراكز الخالية بالجيش المصرى فى السودان ، فاعتقدوا أنهم مقصودون بالذات ، وأن الغرض من نقلهم إلى السودان هو النكاية بهم ، وفى الحق أنه لم يكن ثمة مقصد ولا نكاية ، بل إن إرسالهم إلى السودان كان تطبيقا للقاعدة المتبعة من استبدال وزارة الحربية ضباط الجيش المصرى فى السودان بضباط غيرهم بطريق الدور ، على أن لا تتجاوز مدة خدمة الضابط فى السودان أكثر من ثلاث سنوات ثم يستدعى إلى مصر ويعين بدله ، فلما جاء وقت الاستبدال الأخير عين وزير الحربية ١٠١ ضابط ليحلوا محل من قضوا مدتهم بالسودان ، ومن هـــذا العدد ٨٦ ضابطا من المصريين و ٩ من الشراكسة و ٦ من الأتراك ، وهذه النسبة تدل على أن الوزارة لم تخرج عن المألوف فى التعيين ، ولكن الضباط الشراكسة أبوا أن يذعنوا للأمر ، وامتنعوا عن السفر إلى السودان ، وبدرت من بعضهم عبارات تهديد ووعيد فى لحظات حنق وطيش ، فسرها الموالون لعرابى بأنها مؤامرة مدبرة لاغتياله ، والواقع أن لا تدبير ولا مؤامرة ، ونحن نميل إلى هذه الرواية ، لأنهـا أقرب إلى المنطق والعقل ، ولأن المعروف عن عرابى أنه كان شديد الخوف على حياته ، وهذا العامل له أثر كبير فى تكوين شخصيته ، وظهر أكثر ما يكون فى معركة التل الكبير ، وفى موقفه بعد الهزيمة مما سنذكره فيما يلى

ومهما اختلفت الآراء فى حقيقة هـذه المؤامرة ، فلا جدال فى أن العداوة بين العرابيين والضباط الشراكسة كانت كامنـة فى النفوس ، وأن كلا الفريقين كان يأتمر بالآخر

وضعت الحكومة يدها على المتهمين فى المؤامرة ، وتألف المجلس الحربى كما أسلفنا برياسة الفريق راشد باشا حسنى للتحقيق معهم ومحاكمتهم ، وراشد باشا هذا كان نصيراً للحرية ، وكان فوق ذلك من خيرة قواد الجيش ، وممن أبلوا البلاء الحسن فى واقعة القصاصين كما سيجىء بيانه

تألف المجلس العسكرى من خمسة عشر عضواً ، منهم على باشا الروبى ، وعلى باشا فهمى ، وطلبه باشا عصمت ، وعبد العال حلمى باشا ، ومحمد رضا باشا ، وكلهم من الموالين لعرابى ، وكان يحسن بهؤلاء أن يردوا أنفسهم عن الحكم فى الدعوى ضماناً للعدل ، لأن أكثرهم ممن اتهم الضباط الشراكسة بالائتمار به

انعقد المجلس واستجوب المتهمين ، وعددهم أربعون ، وأخذ فى محاكمتهم ، وقد اعترف أحدهم القائمقام يوسف بك نجاتى بالمؤامرة ، وأقر بأن راتب باشا هو مدبرها ، وأنه أغرى الضباط الشراكسة بحضور عثمان باشا رفقى بقتل عرابى ، واعترف بعض الضباط المتهمين بما يؤيد اعتراف نجاتى بك (١)

وفى ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٢ (١٢ جمادى الثانية سنة ١٢٩٩ هـ) أصدر المجلس حكمه فى القضية ، وهو يقضى على الأربعين ضابطاً المتهمين بالنفى المؤبد إلى أقاصى السودان ، مع تجريدهم من الرتب العسكرية والامتيازات والنياشين ، وأن يكونوا متفرقين فى الجهات التى ينفون إليها ، ولا تكون هذه الجهات فى مركز الحكمدارية (الخرطوم) ولا المديريات ولا السواحل ، وصدر هذا الحكم أيضاً على اثنين من غير العسكريين مع تجريدهما من الحقوق المدنية ، وأحيلت محاكمة خمسة غيرهما إلى المحاكم الأهلية ، وحكم على راتب باشا الذى عد محركاً للمؤامرة بالتجريد من الرتب العسكرية والامتيازات والنياشين ، وحرمانه العودة إلى مصر ، وإذا عاد يقضى عليه بالنفى على النحو السابق ، وذكر المجلس فى حكمه أن الخديو إسماعيل هو الباعث على هذه الحركة مستعيناً بالمرتبات التى تصرف له من خزانة الحكومة ، ولذلك تقرر أن يكون للخديو ولمجلس الوزراء النظر فى أمر قطع مرتباته

---

(١) الوطن عدد ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٢

وهاك أسماء الضباط الذين حكم عليهم المجلس العسكرى : (١)

عثمان باشا رفقى (فريق) . يوسف بك نجاتى (أميرالاى) . محمود بك فؤاد (قائمقام) . محمود أفندى طلعت (بكباشى) . حسن أفندى حلمى . رجب أفندى ناشد . عبد الله أفندى لطيف (بكباشية) . عثمان أفندى فاضل . على أفندى ناصف (صاغ) . محمد أفندى لمعى . محمود أفندى همت . محمد أفندى شفقت . سليم أفندى صائب . حسين أفندى محمد . موسى أفندى كاظم (يوزباشية) . مصطفى أفندى راغى . عمر أفندى فخرى . أحمد أفندى عزى . أمان أفندى بشير . محمد أفندى أمين شكرى . أحمد أفندى راشد . رشوان أفندى نجيب (ملازمون أول) يوسف أفندى صديق . خليل أفندى حسنى . مصطفى أفندى عابد . محمد أفندى شاكر . محمد أفندى نيازى . خورشيد أفندى لبيب . أحمدى أفندى فهيم . يونس أفندى شريف . حافظ أفندى فهمى . محمد أفندى رشدى . صادق أفندى فوزى . محمد أفندى فؤاد . محمد أفندى شفيق . أحمد أفندى وصفى (ملازمون ثوان) . مصطفى أفندى مهرى . سليم أفندى شوقى (يوزباشيان) . محمد أفند على (ملازم ثان) . ومجموع هؤلاء أربعون ضابطا . عمر أفندى رحمى . إبراهيم أفندى خليل ، ملكيان

رفع الحكم إلى الخديو للتصديق عليه ، فرآه بالغا منتهى القسوة ، فامتنع عن إقراره ، ووقع من أجل ذلك خلاف كبير بينه وبين الوزارة ، إذ أصر على تعديل الحكم ، وتمسكت الوزارة بإقراره ، واستدعى الخديو يوم ٢ مايو السير إدوارمالت قنصل انجلترا ، والمسيو سنكفكس قنصل فرنسا واستشارهما فى الأمر ، فأشارا عليه أن لا يقر الحكم (٢) ، وكان من حقه تخفيفه وتعديله من تلقاء نفسه ، دون مشاورة القنصلين ، ولكن ما جبل عليه من التردد والضعف جعله يستشيرهما فيما لا دخل لهما فيه ، واستدعى باقى قناصل الدول العظمى وطلب إليهم معونة الدول (٣) . فهاج

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٢ مايو سنة ١٨٨٢

(٢) ، (٣) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ٤٢ ، ٤٣

ذلك سخط الوزراء والعرابيين كافة . وزاد من سخطهم أنه شرع أيضا فى عرض الحكم على السلطان بحجة أن بعض المحكوم عليهم نالوا منه رتبا عسكرية عالية ، فعد العرابيون بحق أن إقحام السلطان فى هذه المسألة الداخلية هو تنازل عن الامتيازات التى نالتها مصر فى استقلالها بشؤونها الداخلية . وقد ساء الوزراء أن الخديو لم يشركهم لا فى استشارة قناصل الدول . ولا فى الرجوع إلى الباب العالى فى إقرار الأحكام أو تعديلها ، وكان هذا المسلك فى الواقع خروجا على القاعدة النظامية المعروفة . وهى أن الخديو يحكم بواسطة مجلس وزرائه ، فضلا عن منافاته لمبدأ المسئولية الوزارية

وفى ٦ مايو عرض الوزراء على الخديو حسما للخلاف ومنعا لتدخل السلطان أن يصدر أمره بتعديل الحكم . وأن يستبدل به النفى خارج القطر ، على أن يختار المحكوم عليهم الجهة التى يريدونها ، ولكن الخديو رفض هذا الحل ، بحجة أنه عرض الأمر على السلطان ، ثم عرض الخلاف من جديد على قناصل الدول ، فارتأت الدولتان الفرنسية والانجليزية ، أن يستعمل الخديو حقه فى تعديل الحكم دون انتظار رأى السلطان(١) . وهذا ما انتهى إليه . فقد أصدر إرادة سنية فى ٩ مايو سنة ١٨٨٢ (٢١ جمادى الثانية سنة ١٢٩٩ هـ) بتعديل الحكم إلى النفى من القطر المصرى . والترخيص للمحكوم عليهم بالتوجه أنى شاءوا خارج القطر مع عدم حرمانهم رتبهم ونياشينهم ، وقد وقع الخديو هذه الإرادة بحضور السير إدوار مالت ، والمسيو سنكفكس (٢)

---

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ٥٦

(٢) المرجع السابق وثيقة رقم ٥٩

تفاقم الخـــلاف

بين الخديو والوزراء

على أن هـذا التعديل لم يحسم الخلاف بين الخديو والوزراء ، فقد ذهب البارودى إلى الخديو عقب توقيعه أمر التعديل ، ولامه فى لهجة شديدة لنزوله على إرادة قناصل الدول ، وإهماله رأى الوزراء ، وطلب إليه إضافة عقوبة التجريد من الرتب العسكرية إلى أمر التعـديل ، فاجتمع القناصل ثانية لدى الخديو عقب هذه المقابلة ، وانتهى الاجتماع بإصرار الخديو على الإرادة السنية التى أصدرها ، فهاج ذلك سخط الوزراء ، واجتمعوا يوم ١٠ مايو اجتماعا طويلا ، دام ثمانى ساعات انتهوا فيه إلى وجوب انعقاد مجلس النواب للنظر فى هـذا الخلاف ، وبدا على اجتماعهم روح المعارضة الشديدة للخديو ، فأنكروا عليه حق العفو ، وصرح الخديو من ناحيته أنه لايطيق استمرار هذه الحال لأنه يراد المساس بامتيازاته(١).

ولما طال اجتماع الوزراء قلق قناصل الدول وأوجسوا خيفة من تفاقم الخلاف ، وجاءوا أثناء الاجتماع وسألوا عما إذا كان ثمة خطر يتهدد حياة الرعايا الأوروبيين ؟ فأجيبوا : أن لا شىء يتهددهم ألبتة ، وأبلغهم وزير الخارجية (مصطفى باشا فهمى) أنه بإزاء استحالة الاتفاق مع الخديو ، ولأن رئيس الوزارة لا يمكن أن يستقيل فى هذا الظرف ، فإن المجلس قرر دعوة مجلس النواب إلى الانعقاد لينظر فى الخلاف القائم بين الخديو والوزراء ، وكان لهذا الخلاف أوجه عدة ، فمنها : رفضه التصديق على حكم المجلس العسكرى فى مسألة الضباط الشراكسة . ومنها إيفاده محمد ثابت باشا إلى الاستانة فى مهمة سرية دون أخذ رأى الوزارة أو الإفضاء إليها بهذه المهمة ، ومنها ظهور حادثة سرقة ملفقة فى سراى عابدين ، كان القصد منها الوقيعة بالضباط الوطنيين . وملخصها أن إبراهيم أغا توتنجى الخديو أغرى خادما فى سراى عابدين

---

(١) برقية سنكفكس الى دى فريسينيه فى ١٠ مايو سنة ١٨٨٢ — الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ٦١

يدعى محمد حسن الشماشرجى بسرقة شبوقات الخديو وما بها من التراكيب المصنوعة من الكهرمان والأحجار الكريمة ، وإلصاق تهمة السرقة بالضباط ، وقد نفذ الشماشرجى ما أوعز به إليه ، وأخفى الشبوقات . فلما ضبطت الواقعة وحصل تحقيقها اعترف الشماشرجى بأنه هو المخفى لها بإيعاز إبراهيم أغا التوتنجى(١) ، فجاءت هذه الحادثة مؤيدة لمؤامرة الضباط الشراكسة

قرر مجلس الوزراء إذن دعوة مجلس النواب إلى الاجتماع عاجلا ، ولم يكن الوزراء جميعا من هذا الرأى ، فقد عارض فيه عبد الله باشا فكرى وزير المعارف ، وعلى باشا صادق وزير المالية ، ومصطفى باشا فهمى وزير الخارجية ، فكان قرار المجلس بالأغلبية (٢) ، وكان لهذا القرار خطورته ، لأن عرض الخلاف بين الخديو والوزارة على مجلس النواب مع إصرار الخديو على موقفه معناه التمهيد لخلعه . وهذا ما كان زعماء العرابيين يلوكونه فى أحاديثهم (٣) ، وقد أبرق المسيو سنكفكس معتمد فرنسا بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٨٨٢ إلى وزارة الخارجية يصف الحالة بقوله : « والخلاصة أننا بإزاء حكومة ثورية ، وأن خلع الخديو أصبح أمرا محتوما » (٤) وقال فى برقية أخرى فى اليوم ذاته : « عند ما تكلم بعضهم مع عرابى عن الأمير حليم باشا صرح غاضبا بأنه من الواجب التخلص من أسرة محمد على كلها » (٥)

موقف النواب

ولما كانت الدعوة إلى اجتماع مجلس النواب ، يجب أن تصدر عن الخديو ، فقد أوفد مجلس الوزراء حسين باشا الدرملى وكيل الداخلية إلى الخديو لإبلاغه القرار ، ولكن الخديو رفض عقد المجلس ، فدعت الوزارة النواب إلى الاجتماع بواسطة المديرين ، وهذا لا يعد اجتماعا قانونيا طبقا لأحكام الدستور (اللائحة الأساسية)

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٢

(٢) و(٣) استجواب عبد الله باشا فكرى وأحمد بك رفعت سكرتير مجلس الوزراء — مصر للمصريين ج ٧ ص ١٢٤ و١٦٨

(٤) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ٦٢

(٥) المرجع السابق وثيقة رقم ٦٣

وقد لبى أكثر النواب الدعوة ، فجاءوا القاهرة ، وتعددت اجتماعاتهم الخاصة وكان الوزراء لا يفتأون يعقدون مجالسهم لتقرير خطتهم تجاه الخلاف المتفاقم بينهم وبين الخديو

وفي ظهر يوم ١٢ مايو سنة ١٨٨٢ اجتمعوا في دار البارودي ومعهم بعض رؤساء الجيش ، ثم جاءهم محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب يصحبه عبد السلام بك المويلحي ، أحد النواب البارزين ، ثم جاءهم بعض النواب ، وتحدثوا في أمر الخلاف ، وتعددت الاجتماعات من النواب والوزراء ، وكان فريق من النواب يميل إلى حسم الخلاف بالحسنى ، اذ رأوا أن استمرار الشقاق يهدد البلاد بأعظم الأخطار ، ولم يوافق النواب عامة على عقد المجلس بصفة رسمية لعدم مشروعية الاجتماع غير العادي الا بأمر من الخديو ، كما تقضي بذلك المادة ٩ من الدستور ، وتعددت مع ذلك اجتماعاتهم غير الرسمية . ووقف النواب من أمر هذا الخلاف موقف الاستقلال والاعتدال، فلم يعتبروا أنفسهم آلات صماء في يد الحزب الغالب، ولم يذعنوا لإرادة المسيطرين على هذا الحزب، بل تدبروا الأمر بوحي من إرادتهم فبرهنوا على استقلال يحمدون عليه ، وكانوا لخلفائهم مثلا صالحا في الاضطلاع بأعباء النيابة وتقدير الأمانة التي في عهدتهم

قام النواب بدور التوفيق ، وإزالة الخلاف بين الخديو والوزارة ، ونعم ما فعلوا ، لأن الخلاف لم يكن من مصلحة البلاد في شيء ، واجتمعوا عدة مرات وتباحثوا مليا في خير الوسائل لإزالة الخلاف ، واستقر رأيهم على إيفاد سلطان باشا ، وسليمان أباظه باشا ، ومحمد بك الصيرفي ، ومحمد بك الشواربي ، وعبد السلام بك المويلحي ، وأحمد أفندي عبد الغفار ، وكلهم من النواب البارزين ، لمقابلة الخديو ، لعلهم يصلون الى حل للأزمة ، وعرضوا عليه تأليف وزارة جديدة مع بقاء عرابي باشا وزيرا للحربية ، ثم اجتمع النواب والوزراء في منزل سلطان باشا، وأظهر الوزراء استعدادهم للاستقالة بشرط أن يتكفل الخديو بحفظ النظام

وفي يوم الأحد ١٤ مايو ، اجتمع النواب بدار سلطان باشا ، واستأنفوا البحث في الموقف ، فانتدبوا لجنة منهم لمقابلة الخديو ، فعرضت اللجنة عليه استقالة البارودي

وبقاء الوزراء فى مناصبهم . وأشاروا بإسناد رياسة الوزارة إلى مصطفى فهمى باشا ، فوعدهم الخديو بالجواب بعد أن يفكر فى الأمر ، وكلفهم الرجوع اليه بعد الظهر ، فجاء أعضاء اللجنة فى الموعد ، وكان الخديو قد قابل قنصلى انجلترا وفرنسا وتحدث معهما مليا . ثم قابل باقى القناصل . ولكن مصطفى فهمى باشا اعتذر عن قبول الرياسة

وفى يوم الاثنين ١٥ مايو قابل الخديو سلطان باشا ومعه ستة عشر من النواب ، والتمسوا من الخديو بقاء الوزارة ، ولكن الخديو لم يقبل هذا الحل ، وفى مساء ذلك اليوم اجتمع النواب بمنزل سلطان باشا ، وبعد أن انفض اجتماعهم ذهب فريق منهم إلى السراى الخديوية ، وأخذوا يستعطفون الخديو لبقاء الوزارة حلا للاشكال ، فأجاب سؤالهم ، وتوجهوا إلى بيت البارودى وكان الوزراء مجتمعين عنده ، وأبلغوهم نبأ رضا الخديو ، ففرحوا لذلك وذهبوا الى الخديو واستعطفوه ، وسوى الخلاف مؤقتا بين الوزارة والخديو ببقاء الوزراء فى مراكزهم مع تعديل حكم المجلس العسكرى طبقا لما ارتآه الخديو ، ونشرت الوقائع المصرية فى عدد (١٦ مايو سنة ١٨٨٢) بيانا هذا نصه :

« الحمد لله قد زال الخلاف وانحسمت أسبابه بحسن توجيهات الحضرة الخديوية وتمثل حضرات النظار ورئيس مجلسهم حضرة عطوفتلو محمود سامى باشا بين يدى الجناب الخديوى ، ونالوا من جنابه السامى حسن الالتفات ، فلله الحمد أولا وآخرا . وعلى أرباب الجرائد العربية التى تطبع فى القطر المصرى أن لا تخوض فى تفاصيل المسألة خوفا من الوقوع فيما يخالف الحقيقة ويوجب تشويش الأفكار »

وأنذرت الوزارة جريدة (الطائف) لصاحبها السيد عبد الله نديم انذارا أول لخروجها عن جادة الاعتدال خلال هذا الحادث ، وبعد أن صدر هذا الإنذار استقر رأيها فى تعطيلها نهائيا فى ١٧ مايو سنة ١٨٨٢ » والظاهر أن ذلك كان ترضية منها للخديو ، لما عرف عن عبد الله نديم من شدة اللهجة فى التعريض بمقامه ، وعطلت أيضا جريدة (المفيد) لمدة شهر لما كانت تنشر من المقالات والأنباء المثيرة للخواطر ، وأنذرت جريدة (القسطاس)

تعديل الحكم

وبعد تسوية الخلاف نشرت الوقائع الرسمية صورة الإرادة الخديوية الصادرة إلى وزير الحربية بتعديل حكم المجلس العسكرى ، وهذا نصها :

« عرض لطرفنا مكاتبة نظارة الجهادية رقم ١٣ الجارى نمرة ١٣ ومعها قرار القومسيون العسكرى هذا مشروحا على صورة تحقيقات جرت بمعرفة هذا القومسيون محكوما فيها على أربعين شخصا من ضباط العسكرية وشخصين ملكية بالنفى والتغريب لأقاصى بلاد السودان بالكيفية التى توضحت بالقرار مع ما ذكر فيه من أحكام أخرى ثم تقدم لنا عريضة منكم ومن النظار باسترحام تخفيف هذا الجزاء ، وحيث ان التخفيف والتشديد فى هذه الأحكام وما عاثلها هو من حقوقنا ، فلذلك اقتضت مراحمنا تخفيف جزاء المذكورين وتبديله بإخراجهم وتبعيدهم عن الأقطار المصرية وصرف النظر عن باقى أحكام القرار وأصدرنا أمرنا هذا لسعادتكم للمبادرة بإجراء مقتضاه حسب ما تعلقت به إرادتنا »(١)

وكان يجمل بالعرابيين أن يقبلوا هذا التعديل من بادئ الأمر بغير حاجة إلى إيجاد هذه الأزمة ، وكان الأنفع للبلاد ماداموا قد قبلوا التعديل فى النهاية أن لا يثيروا من أجله حربا بينهم وبين الخديو فى وقت كانت المخاطر تكتنف مصر وتهدد استقلالها ، ولم يكن الخلاف الذى شجر بينهم وبين الخديو فى هذه الحادثة مما يستوجب عقد مجلس النواب ، لأن عقد المجلس بصفة مستعجلة ، وبغير الأوضاع القانونية ، معناه إعلان الثورة على الخديو ، ولم يكن بقى من أوجه الخلاف بعد أن اتفقت وجهة نظر الفريقين على تعديل الحكم سوى تجريد الضباط المحكوم عليهم من الرتب العسكرية أو عدم تجريدهم ، والمجالس النيابية لا تعقد بصفة غير عادية من أجل خلاف صغير كهذا أو من أجل أمر هين كسرقة الشبوقات من سراى عابدين . ومما يؤخذ على الزعماء أنهم خلال تلك الأزمة قد جاهروا فى اجتماعاتهم برغبتهم فى خلع الخديو ، وتعيين الأمير حليم باشا مكانه ، ولم يستمعوا الى نصائح المعتدلين الذين حذروهم عواقب

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٢ مايو سنة ١٨٨٢

هذا الطيش ، ولو كان على رأس الوزارة رجل أكثر حكمة وأبعد نظراً فى الأمور من البارودى ، لما استفحل الخلاف بينها وبين الخديو الى هذا الحد ، وهذا مادعانا إلى الاعتقاد بأن سقوط وزارة شريف باشا لم يكن من مصلحة البلاد فى شيء

وقد سافر الضباط المحكوم عليهم الى الاستانة عقب نشر الإرادة السنية ، وأقاموا بها ، وأكرمت الحكومة التركية مثواهم ، وأجرت عليهم المرتبات والأرزاق ، وظلوا بها إلى أن وقع الاحتلال ، فأصدر الخديو أمراً بعودتهم جميعاً الى مصر

مجيء الأسطولين الانجليزى والفرنسى

استفاضت الأنباء فى غضون الخلاف بين الوزارة والخديو عن اعتزام انجلترا وفرنسا ، إرسال أسطوليهما إلى الاسكندرية ، وقد تحققت هذه الأنباء ، فقررت الدولتان على أثر ما بلغهما من اشتداد الخلاف بين الخديو والوزارة دعوة مجلس النواب إلى الاجتماع بدون أمره ، إرسال أسطوليهما إلى مصر ، إذ عدتا هذه الحالة حالة ثورة تستدعي التدخل ، وأفضى اللورد جرانفيل Granville وزير خارجية انجلترا بهذه الفكرة يوم ١٢ مايو سنة ١٨٨٢ إلى المسيو تيسو Tissot سفير فرنسا فى لندن ، قائلا : إن الحاجة ماسة الى القيام بمظاهرة بحرية فى مياه الاسكندرية ، وقد صادفت هذه الفكرة قبولا من الحكومة الفرنسية ، وسوغت الدولتان هذا العمل بأن الغرض منه حماية رعاياهما من الأخطار التى يستهدفون لها ، ولم يكن ثمة خطر ولا خوف من هذه الناحية ، وإنما هى حجة مصطنعة ووسيلة باطلة تستر الغرض الحقيقى ، وهو خلق الذرائع للتدخل المسلح فى شؤون مصر

وتلك كانت المظاهرة البحرية الثانية التى قامت بها الدولتان خلال الحوادث العرابية ، والأولى كانت فى شهر اكتوبر سنة ١٨٨١ لمناسبة حضور الوفد العثمانى الأول كما تقدم بيانه ، والثانية كانت أشد خطراً من الأولى ، إذ أنها لم تكن مظاهرة فحسب ، بل كانت مقدمة لضرب الاسكندرية ، وللاحتلال البريطانى

اتفقت الدولتان على أن ترسل كل منها ست بوارج إلى المياه المصرية ، وجاءت الأنباء بأن الأسطولين على أهبة الحضور ، فقوبل الخبر فى مصر بالقلق والانزعاج

كانت هذه الأنباء جديرة بتحذير العرابيين والخديو عواقب الخلاف بينهما ، لأن مجيء الأسطولين الانجليزى والفرنسى كان نذيراً بالتدخل المسلح فى شئون مصر ، ولكن لم يعتبر الفريقان بهذا النذير . واستمر كل منهما يكيد للآخر ، وهكذا تغلبت الشهوات الشخصية ونزوات الرؤوس على مصالح الوطن العليا فى أشد الساعات خطراً

أعلن زوال الخلاف ظاهراً يوم الاثنين ١٥ مايو سنة ١٨٨٢ ، فى الوقت الذى كانت البوارج الانجليزية والفرنسية تتأهب لتمخر العباب قاصدة الإسكندرية ، وتوجه الوزراء فى صبيحة الثلاثاء إلى دواوينهم واستأنفوا أعمالهم المعتادة ، فكان ذلك إعلانا بانتهاء الخلاف ، ولكن العارفين ببواطن الأمور كانوا يعلمون أن الخصام كامن كمون النار تحت الرماد ، وإنما هى هدنة قصيرة لا تلبث أن تنتهى فيتجدد الخلاف أشد مما كان

عاد الوزراء إلى دواوينهم ، وأرسل رئيس الوزراء إلى جميع المديرين والمحافظين تلغرافات يبشرهم فيها بزوال الخلاف ، ويوصيهم بالالتفات إلى أعمالهم . وفى مساء الاثنين قابل السير إدوار مالت قنصل انجلترا العام والمسيو سنكفكس قنصل فرنسا الخديو مجتمعين ، وأبلغاه بصفة رسمية بأن الأسطولين سيصلان إلى مياه الإسكندرية صباح الأربعاء ١٧ مايو سنة ١٨٨٢ .

وأذاع السير إدوار مالت منشوراً بعث به إلى قناصل حكومته فى القطر المصرى يخبرهم فيه بقرب قدوم الأسطول الانجليزى ، ويعلمهم أن وصوله ليس من شأنه تكدير علائق الحكومتين ، وأنه إنما يجىء بصفة ودية ، وبطريق المسالمة . وأذاع قنصل فرنسا العام مثل هذا المنشور . وعلى أثر إذاعة هذين المنشورين أرسل وزير الداخلية (البارودى) إلى محافظ الإسكندرية تلغرافا قال فيه :

« ستحضر إلى الإسكندرية مراكب حربية أجنبية ، وحضورها هو بطريقة سلمية ، فلا يحصل بجهتكم أدنى توهم ولا تشويش فكر ، إن المودة والألفة بين حكومتنا السنية وبين الدول المتحابة أكيدة »

« ناظر الداخلية »

ولعلك تلمح فى سطور هذا التلغراف علائم حسن الظن وقصر النظر ، فإن هذا

الأسطول الذى يقول وزير الداخليـــة إنه قادم « بصفة ودية » هو الذى دمر الإسكندرية بقنابله يوم ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ ، وكان مجيئه نذير الاحتلال الذى نكبت به البلاد . ومن يدرى ؟ لعل البارودى كان يتوهم حين أرسل هذا التلغراف أن الأسطول الانجليزى قادم لينتصف للوزارة من الخديو ، ويؤيدها فى خلافها معه ؛ وقد يكون بعض الأبواق الاستعمارية قد زينت هذه الأوهام للعرابيين فصدقوها

بدأت البوارج تصل إلى مياه الإسكندرية يوم الجمعة ١٩ مايو سنة ١٨٨٢ ، ففى أصيل ذلك اليوم جاءت مدرعة إنجليزية . وفى صباح السبت ٢٠ منه دخلتها سفينتان أخريان ، وثلاث سفن فرنسية ، وكانت السفن الإنجليزية بقيادة الأميرال السير بوشان سيمور ، والفرنسية بقيادة الأميرال كونراد ، ولما كان مجيئها « بصفة ودية » كما جاء فى تلغراف وزير الداخلية فقد أطلقت المدافع تحية لقدومها

وبعد ظهر يوم السبت نزل الأميرالان إلى البر مرتديين ملابسهما الرسمية ، وزارا محافظ الإسكندرية ، فرد لهما الزيارة اتباعا للتقاليد المعتادة

وفى ٢١ مايو جاءت الإسكندرية أيضا سفينتان حربيتان يونانيتان (تأمل) ، وبارجة إنجليزية أخرى قادمة من مالطة ، وفى يوم الاثنين جاءت بارجة انجليزية وتوجهت الى بور سعيد ، وفى أوائل يونيه وصلت ثلاث بوارج انجليزية أخرى الى الإسكندرية كما جاءت بارجة فرنسية وجاءت أيضاً بارجة أمريكية

مطالب انجلترا وفرنسا

مذكرة ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢

لم يكد يحضر الأسطولان الانجليزى والفرنسى الى مياه الإسكندرية حتى أخذت الدولتان تخاطبان مصر بلغة التهديد والبلاغات الرسمية . فبدأتا بطلب استقالة وزارة البارودى ، وخروج عرابى من القطر المصرى . وأخذ المسيو سنكفكس Scienkiewicx قنصل فرنسا العام على عاتقه أن يسعى أول الأمر الى هذا الغرض « بطريقة ودية » ، فاتصل بزعماء العرابيين بواسطة سلطان باشا ليحملهم على قبول هذه المطالب ، من

غير حاجة إلى بلاغ نهائى ، فعرض عليهم سلطان باشا هذه المطالب ، كأنها مقترحات من عنده ، فرفضوا قبولها ، ومن ذلك الحين فقد سلطان باشا ثقة العرابيين وبدأ انحيازه إلى صف الخديو ، ولو أن عرابى قبل هذه المقترحات وغادر البلاد لكان ذلك تضحية منه فى سبيل مفاداتها من التدخل الأجنبى المسلح ، ولتركها على الأقل فى ظروف أسعد حالا وأشرف من رحيله عنها بعد هزيمة التل الكبير

وفى يوم الخميس ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ جاءت تعليمات الحكومتين إلى قنصليهما ، ومضمونهما تقديم البلاغ النهائى الذى أعدتاه إلى الوزارة المصرية ، وانتظار الجواب منها ، وبعد ظهر ذلك اليوم قدم القنصلان إلى البارودى بلاغ الدولتين فى شكل مذكرة (نوتة) Note طلبا فيها استقالة الوزارة ، وإبعاد عرابى باشا عن القطر المصرى مؤقتا مع حفظ رتبه ومرتباته ونياشينه ، وإقامة عبد العال حلمى باشا وعلى فهمى باشا الديب فى الأرياف بجهات لا يخرجان منها مع حفظ رتبهما ومرتباتهما ونياشينهما

نص مذكرة الدولتين

ولما كانت هذه المذكرة من الوثائق الخطيرة فى الحركة العرابية نثبتها هنا بنصها :

« إن قنصلى فرنسا وبريطانيا العظمى الموقعين على هذا يحيطان علم عطوفتكم بأنه من حيث ان عاطفة الوطنية حملت سعادة سلطان باشا رئيس مجلس النواب وكذا رغبته فى تأييد سلم مصر ورفاهيتها على عرض الشروط الآتية على عطوفتلو محمود سامى باشا رئيس مجلس النظار ، إذ رأى أنها الواسطة الوحيدة لوضع حد لحالة الاضطراب فى مصر ، وهذه الشروط هى :

(١) إبعاد سعادة عرابى باشا مؤقتا من مصر مع بقاء رتبته ومرتباته

(٢) إرسال كل من على باشا فهمى ، وعبد العال باشا إلى داخل مصر مع بقاء رتبهما ومرتباتهما

(٣) استقالة الوزارة الحالية

وقد رأينا أن هذه الشروط لما فيها من روح الاعتدال تمنع المصائب التى تستهدف

لها مصر ، فهما باسم حكومتيهما وبتفويض منهما ينصحان حضرة رئيس مجلس النظار وزملاءه بقبولها ، وعند الاقتضاء يشترطان تنفيذها ، وليس لحكومتي فرنسا وانجلترا غاية من التدخل في شؤون مصر سوى حفظ الحالة الحاضرة المقررة Statuquo وبالتالي أن يعيدا للخديو السلطة المختصة به . إذ بدونها يخشى على هذه الحالة المقررة ، وبما أن توسط الدولتين ليس مبنيا على حب الانتقام والتشفي فسيبذلان الجهد في صدور عفو عمومي من الحضرة الخديوية ، وسيسهران على تنفيذ هذا العفو »

الإمضاء : سنكفكس — مالت (١)

ويلاحظ في المذكرة أن القنصلين يعزوان هذه المطالب إلى سلطان باشا ، وهما يشيران بذلك إلى وساطته لدى العرابيين قبل تقديم المذكرة . وقد أنكر الوزراء هذه الوساطة ، وتنصل منها سلطان باشا كما سيجيء بيانه

رد الوزارة على مذكرة الدولتين

اجتمع الوزراء يوم ورود المذكرة ، وقرروا رفض مطالب الدولتين ، ويقول البارودي إنه نصح عرابي بقبولها فلم يقبل هو وإخوانه(٢) ، وأيد هذه الرواية أحمد بك رفعت سكرتير مجلس الوزراء ، إذ قال : إن البارودي أفضى إليه بأنه مقتنع بقبول هذه المطالب ، ولكن الجهادية لم تقتنع ، فقال له أحمد بك رفعت « اقنعهم » فأجابه البارودي « لا يمكنني فإننا متحالفون مع بعض » (٣) ، وهذا يعطيك فكرة عن الحالة السياسية في ذلك الوقت العصيب ، ويدلك على أن البارودي كان يأتمر بأوامر عرابي في السياسة العامة ، ولو خالفت رأيه . وليس هذا ما يجب على رئيس الوزارة أن يعمله في أزمة خطيرة يرتبط بها كيان البلاد .

قررت الوزارة إذن رفض مطالب الدولتين ، وأرسلت الرد الآتي إلى القنصلين :

---

(١) عن الصيغة الواردة في (الوطن) عدد ٢ يونيه سنة ١٨٨٢ مع تعديل في العبارة اقتضاه الرجوع إلى الأصل الفرنسي الوارد في الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٣٩

(٢) استجواب محمود باشا سامي البارودي : مصر للمصريين ج ٧ ص ٧٣

(٣) شهادة أحمد بك رفعت — المرجع السابق ص ١٦٧

« القاهرة فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢

« يتشرف ناظر خارجية الجناب الخديوى بأن يعرض ما يأتى جوابا على اللائحة التى قدمها قنصلا جنرال فرنسا وبريطانيا العظمى فى ٢٥ مايو لرئيس مجلس النظار فيقول : إن سعادة سلطان باشا صرح أمس أمام الوزارة عند انعقاد مجلسهم بأن أعاد على رئيس مجلس الوزراء ذكر محادثة جرت بينه وبين قنصل جنرال فرنسا وأنه لم يبدأ بذكر مقترحات أو إشارات لا يعنيه أن يقدمها ولا يبديها باسمه الشخصى ولا بصفة كونه رئيس مجلس النواب . فان هذا المجلس غير ملتئم الآن ، أما الطلبات المدونة فى اللائحة التى قدمها قنصلا انكلترا وفرنسا فتتعلق بمسائل داخلية تختص بالأمور الإدارية التى اعترفت الدول الكبرى دائما بأن حرية العمل فيها من خصائص الحكومة المصرية . ولا يمكن لحكومة الجناب الخديوى أن تولج فى باب المناظرات والمباحثات فى هذه القضايا بدون التعدى على الفرمانات السلطانية والمعاهدات الدولية التى حددت مقام مصر الخصوصى وبدون نقض القوانين الشورويه لهذه البلاد التى هى أعظم كفالة تتكفل ببقاء الحال على ما هى عليه ، نعم إن حكومة الجناب الخديوى تعد نفسها سعيدة باتباع المشورات الحسنة التى يشير بها وكيلا فرنسا وبريتانيا العظمى ، ولكنها تتأسف لعدم إمكانها فى هذه الحالة الحاضرة أن تبادر كعادتها بتلبية المطالب المذكورة فى اللائحة المقدمة ، وإذا كانت ترى حكومتا فرنسا وانجلترا أن هذه المسألة الموضحة فى لائحة وكيليهما السياسيين فى القاهرة لا تمس الإدارة الداخلية ولكنها تختص بالسياسة العمومية وجب أن تعرض هذه المسألة على الدولة العظمى التى جعلت مصر تحت سيادتها أعنى تركيا » (١)

رفض مجلس الوزراء بهذا الرد مطالب الدولتين ، وكان الوزراء وكبار الضباط مصرين على هذا الرد ، ولو أدى ذلك إلى القتال . وقد اجتمع البارودى وكبار الضباط بقشلاق عابدين . وأقسموا جميعا على المصحف انه إذا حصلت حرب يكونون يدا

---

(١) عن (الوطن) عدد ٢ يونية سنة ١٨٨٢ ، ونصها الفرنسى فى الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٤٣

واحدة فى الدفاع عن البلاد ، وقد تولى الشيخ محمد عبده وضع صيغة اليمين وتحليف كبار الضباط [١]

قبول الخديو مطالب الدولتين

وأراد محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب أن يتوسط ثانية فى الأمر لحل الخلاف ، فطلب من القنصلين تخفيف لهجة البلاغ حتى تستطيع الوزارة أن ترضى به ، فوعده القنصلان بأن يخابرا رئيس الوزارة فيه ، ولكنهما لم يفعلا

وانقضى يوم دون أن يصل الطرفان إلى حل وسط ، وفى خلالهما أعلن الخديو قبوله مطالب الدولتين (لأنهما فى الواقع لم تطلبا إلا ما كان يريده هو)

استقالة وزارة البارودى

فاستقالت الوزارة يوم ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ احتجاجا على مطالب الدولتين، وعلى قبول الخديو إياها ، وقدم البارودى كتاب استقالته إلى الخديو الساعة ١٠ مساء (ليلة السبت ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ — ١٠ رجب سنة ١٢٩٩ هـ) ، وهذا نصه :

« القاهرة فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢

« إن جنابكم العالى قد بلغنا عند وصول الدونتمتين الانكليزية والفرنساوية بأنكم حررتم إلى الاستانة بطلب التعليمات ، ولما كنا منتظرين ورود جواب من الباب العالى، وإذا بقنصلى فرنسا وبريتانيا الكبرى قدما لحضرة رئيس مجلس نظاركم لائحتهما بتاريخ ٢٥ مايو ، وبناء على أوامر جنابكم العالى اجتمعنا والتأم مجلسنا وقرر هذا الجواب المرفوق مع هذا ، وعندما توجهنا إلى جنابكم العالى لاستشارتكم أخبرتمونا بأنكم قبلتم لائحة وكيلى فرنسا وبريتانيا العظمى ، وهذا القبول مباين لما أجمع عليه رأى كل النظار إجماعا كليا ، فإن قبول تدخل الدول الأجنبية فى هذه القضية يمس بحقوق الحضرة السلطانية ، وبناء على ذلك نتشرف بأن نقدم لجنابكم استعفاءنا جميعا ، ونحن لجنابكم العبيد المطيعون » (الإمضاءات) : محمود سامى — مصطفى

---

(١) استجواب على باشا الروبى . مصر للمصريين ج ٧ ص ١٤٠ ، واستجواب الشيخ محمد عبده ص ١٦٤ من المرجع ذاته

فهمى — أحمد عرابى — محمود فهمى — عبد الله فكرى — حسن شريعى — على صادق

قبول الاستقالة

قبل الخديو استقالة الوزارة ، بل اغتبط بها ، إذ كان يبغى التخلص منها ، ولا غرابة فى ذلك ، فإنها الوزارة التى نازعته سلطة الحكم ، وجعلت مركزه وقتاما مهددا ، وقد كان الخديو فى خاصة نفسه يكره البارودى ، قبل توليته الرياسة ، وذلك منذ بدت منه ميوله نحو العرابيين فى واقعة قصر النيل وحين رفع إلى الخديو تقرير عبد العال حلمى المتقدم ذكره (ص ١١٤) وما فيه من الاعتراض على تصرفات الخديو ، وغنىّ عن البيان أنه لم يعهد اليه فى شهر فبراير سنة ١٨٨٢ برياسة الوزارة الا مرغما نزولا على إرادة العرابيين ، فلما وقعت أزمة مايو الأخيرة وقدم اليه استقالته بادر بقبولها ، وما شجعه على ذلك تحريض قنصلى انجلترا وفرنسا ، وفى ذلك يقول المسيو سنكفكس قنصل فرنسا العام : « قد نصحنا الخديو بأن يقبل استقالة الوزارة فورا » [١]

اشتداد الأزمة

هاجت الخواطر بسبب استقالة الوزارة ، وقبول الخديو إياها ، لأن فى قبولها إعلانا بإقراره تدخل الدولتين وإجابة مطالبهما ، وفى هذا معاداة صريحة للميول الوطنية العامة ، واشتد السخط على الأخص فى دوائر الضباط، لأنهم رأوا فى استقالة الوزارة ومن بين أعضائها عرابى ذاته إقصاءاً له عن وزارة الحربية، وإضعافا لنفوذه وتنحية له عن العمل

وبالرغم من استقالة الوزارة ، فإن عرابى بقى على اتصال دائم بضباط الجيش ، لكى يضمن أن لا يقبل الجيش وزيراً للحربية سواه ، وهذا ظاهر من الخطاب الذى أرسله بتاريخ ٩ رجب سنة ١٢٩٩ (٢٧ مايو سنة ١٨٨٢) إلى أنصاره من الضباط

(١) برقية سنكفكس الى دى فريسنيه فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ — الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٤٤

فقد أخبرهم فيه أنه مع استقالته من وزارة الحربية ، فإنه لم يستقل من رياسة الحزب الوطنى ، ويطلب اليهم أن يأتمروا بأوامره ، وأن يحافظوا على الأمن [١]

ويقول عرابى فى مذكراته : إنه أرسل هذه الرسالة تلغرافيا الى جميع مراكز العسكرية بعد أن قابله قناصل الدول وطلبوا اليه تأمين رعاياهم [٢]

منشور الخديو الى المديرين

أصر الخديو على قبول الاستقالة رغم إحجام المرشحين للرياسة عن مهمة تأليف وزارة جديدة . وبدت ميوله نحو الاستئثار بالحكم ، ومناصرة التدخل الأجنبى من المنشور الذى أصدره الى المديرين عقب استقالة الوزارة وهذا نصه [٣]:

« بما أن هيئة النظار الحاضرة استعفت وصار قبول استعفائها فليكن معلوما ذلك لديكم لتصرفوا جهدكم واقتداركم فى المحافظة التامة منكم ومن مأمورى المديرية الموكلة لإدارتهم والدقة والانتباه لحسن سير الأشغال والمصالح المتعلقة بكم ، كما أنه من حيث ان المراكب الحربية الأجنبية التى حضرت الى الاسكندرية لم يكن حضورها الا بوجه سلمى فقط ، ولم يكن هناك شىء آخر خلاف ذلك ، فليس هناك لزوم لإرسال أحد من عساكر الإمدادية الذين صار طلبهم أخيرا بمعرفة الجهادية ، بل إن الموجود منهم تحت الحضور ، لهذا الطرف يصير إعادته لبلده ، والذى تحت الحضور من البلاد يتنبه بصرف النظر عن حضوره ، واعلان المراكز والاقسام بالتنبيه على مشايخ وعمد البلاد بهذا المضمون للعلم بعدم الاقتضاء لجمع عساكر وانتباه كل لأشغاله وزراعته بدون اشتغال فى غير ذلك ، هذا وإن الأمور المهمة التى كان قد جرى العرض عنها لنظارة الداخلية يجب أن يعرض عنها من الآن لمعيتنا الى أن تشكل هيئة نظارة جديدة كما هو مطلوبنا »

(محمد توفيق)

---

(١) مصر للمصريين ج ٧ ص ٤٣

(٢) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٦٨

(٣) عن الوطن عدد ٢ يونيه سنة ١٨٨٢

فبهذا المنشور طلب الخديو من المديرين المحافظين على الأمن والنظام في مديرياتهم ، ومعنى ذلك منع حدوث القلاقل التي يمكن أن تحدثها استقالة الوزارة ، وجعل السلطة التي كانت لوزارة الداخلية محصورة في معيته إلى أن تشكل الوزارة الجديدة. وهذا معناه العودة إلى الحكم الفردي . ثم إنه وجه كل همه إلى تسويغ حضور البوارج الانجليزية والفرنسية الى مياه الإسكندرية ، ونفى سوء الظن بها ، وزاد على ذلك أن أمر بمنع إرسال الجنود الاحتياطية التي استدعتها وزارة البارودي قبل استقالتها ، وذلك مبالغة منه في إظهار الولاء والود للدولتين الاستعماريتين اللتين كانت إطماعهما ظاهرة نحو مصر . وهذا المنشور هو بداءة التصرفات التي دلت على أن الخديو توفيق لم يكن معارضا للتدخل والاحتلال الأجنبي

اجتماع برياسة الخديو في سراى الإسماعيلية

لم يكن من الميسور في هذه الظروف تأليف وزارة جديدة تخالف الوزارة المستقيلة في خطتها، وتنال ثقة النواب والضباط

في صباح يوم السبت ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ ، أي غداة استقالة الوزارة ، عقد الخديو في سراى الاسماعلية اجتماعا كبيراً برياسته ، حضره النواب والعلماء والأعيان وأصحاب المناصب والرتب ، وكان من الحاضرين شريف باشا . فكلفه الخديو تأليف وزارة جديدة ، فأبى وأصر على الإباء ، ثم جاءه قنصل فرنسا العام وأطلعه على رسالة برقية وردت إليه من وزارة فرنسا يقول فيها :

« الأمل أن يقبل شريف باشا رياسة الوزارة ، وأكدوا أننا نعضده ونؤيده بكل جهودنا » ، فعلق شريف باشا قبول الرياسة على قبول عمر باشا لطفى (محافظ الإسكندرية، وكان حاضراً الاجتماع) وزارة الحربية ، فأبى هذا . فعرضت الرياسة على عمر باشا لطفى ذاته ، فامتنع وانفض الاجتماع على غير نتيجة

اجتماع آخر برياسة الخديو

وبعد ظهر يوم ٢٧ مايو عقد الخديو اجتماعاً آخر برياسته ، حضره كبار النواب والعلماء(١) وبعض كبار الضباط ليفضى اليهم بما استقر عليه رأيه ، وحضره شريف باشا ، فأخبر الخديو المجتمعين بأن السياسة اقتضت استعفاء الوزارة وقبول لائحة الدولتين ، وأنه سيشكل وزارة برياسته هو مع تقلده نظارة الجهادية ، وبين لهم لزوم قبول مذكرة (لائحة) (٢) الدولتين ، وأنه عفا وصفح عما مضى ، ولكن من يخالف فى المستقبل عوقب أشد العقاب ، وأعلن أن حضور البوارج الحربية لم يكن إلا لمقاصد سلمية(٣)

فأجاب طلبه باشا عصمت على كلام الخديو قائلا :

« إننا مطيعون جميعا للجناب السلطانى الشاهانى وللجناب الخديوى ، ولكن هذه اللائحة يستحيل علينا تنفيذها ، ولا حق للدولتين فى طلب تنفيذها ، فهى تتعلق بمسائل من اختصاص الباب العالى أن ينظر فيها ، ويستحيل علينا قبول أحد رئيسا للجهادية خلاف رئيسنا أحمد باشا عرابى » ، وصادق على قوله الشيخ عليش والعلماء جميعا ، ثم أبرز تلغرافات وردت اليه من ألايات الجيش بطلب بقاء عرابى وزيراً للحربية ، ولما انتهى من كلامه خرج من الاجتماع دون أن يستأذن من الخديو ، وتبعه الضباط جميعا والعلماء ، فبدا من هذه الحركة أن الضباط لا يقبلون مذكرة الدولتين ولا يرضون بقبول استقالة الوزارة ، وخاصة بإبعاد عرابى عن وزارة الحربية

---

(١) يقول عرابى فى مذكراته المخطوطة (ص ٢٦٧) إن الذين حضروا هذا الاجتماع من العلماء : الشيخ محمد عليش والشيخ حسن العدوى والشيخ محمد الانبابى شيخ الجامع الازهر والشيخ أبو العلا الخلفاوى

(٢) قدمت مطالب الدولتين فى شكل مذكرة ، وسميت المذكرة فى الصحف المصرية لائحة أو (نوتة) ، وكلمة (نوتة) مأخوذة من اللفظ الفرنسى Note ومعناها مذكرة

(٣) الوطن عدد ٣ يونيه سنه ١٨٨٢

وفى أثناء ذلك ورد على المعية تلغراف بعث به لفيف من كبار ضباط الجيش بالإسكندرية يقولون فيه : إنهم لا يرضون البتة غير عرابى ناظرا للجهادية ، وينذرون بأنه إذا مضت اثنتا عشرة ساعة ولم يرجع إلى منصبه كانوا غير مسئولين عما يحدث من الخلل[1] . وبدت خطورة هذا الإنذار من شخصيات الموقعين على التلغراف ، فإنهم يمثلون قوات الجيش والبوليس بالاسكندرية وهم سعد بك أبو جبل قائمقام بوليس الاسكندرية ، وعلى بك داود قائمقام المستحفظين ، والميرالاى مصطفى بك عبد الرحيم قائد الآلاى الخامس ، والقائمقام سليمان سامى داود قائد الآلاى السادس ، والميرالاى إسماعيل بك صبرى قائد آلاى المدفعية ، ومحمد كامل باشا وكيل وزارة الحربية . فازداد الموقف حرجا بإزاء هذه التهديدات ، واشتد هياج الخواطر ، وأعلن شريف باشا وغيره ممن يمكن أن يكلفوا تأليف الوزارة أنهم لايقبلون البتة مهمة تأليفها ، واشتد حنق العرابيين على الخديو ، وقويت لديهم فكرة خلعه ، قال عرابى فى هذا الصدد : « وما طير البرق خبر استعفاء الوزارة واحتجاجها على قبول الخديو اللائحة انجلترا وفرنسا حتى بلغ الاضطراب فى جميع بلاد القطر مبلغا عظيما ، وأخذ القلق من النفوس مأخذاً جسيما ، فكثر اللغط وزادت بواعث الإيجاس والخوف ، ثم حضر إلى العاصمة جميع أعيان البلاد ومستخدمى الحكومة وقدموا لنا مئات من العرائض بواسطة مديريهم محتجين فيها على عمل الخديو هذا ، ومتطلبين أحد أمرين : إما رفض اللائحة المشتركة المذكورة ، وإما عزل الخديو الذى قبل تداخل الأجانب فى أحوال البلاد الداخلية »[2]

الاجتماع الخطير فى دار رئيس مجلس النواب

وفى غروب ذلك اليوم (٢٧ مايو) اجتمع النواب فى دار محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب ، ووفد عليهم كبار العلماء ، فعقدوا اجتماعا حافلا ، ثم جاءهم عرابى ، وهو فى شدة الغضب ، فأخذ يخاطبهم مهددا متوعدا كل من يناصر الخديو .

---

(١) الوطن عدد ٣ يونيه سنة ١٨٨٢

(٢) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٦٨

وجاء جمع من كبار الضباط ، منهم عبدالعال حلمى باشا وعلى فهمى باشا الديب ، ومحمد عبيد بك ، وبصحبتهم نفر غير قليل من صغار الضباط والجند ، فدخلوا مكان الاجتماع بشكل مظاهرة عسكرية يطلبون خلع الخديو علنا ، ويتهددون من يظهر له الولاء ، ويسمى عرابى هذه الليلة «ليلة أبو سلطان» ، وقد بلغ تهور العرابيين فيها أشد مايكون ، إذ ألقى عرابى خطبة ملأها طعنا فى الخديو وفى العائلة الخديوية ، ونادى بخلعه [1] ، وختم خطبته بقوله : « من كان معنا فليقم » ، فحدثت ضجة كبيرة فى المكان ووقف الضباط ، ولكن معظم النواب والملكيين لم يقفوا ، فتهددهم الميرالاى محمد بك عبيد بالسيف ، فظلوا جالسين ، وتبين من ذلك الموقف أن النواب لايوافقون عرابى على خلع الخديو

ولم يكتف عرابى بذلك ، بل تهدد بمحاصرة سراى الإسماعيلية التى كان الخديو مقيما بها ، وأمر بإحضار ألاى خليل بك كامل لهذا الغرض ، وانتهى الاجتماع فى هرج ومرج دون أن يظفر بضم النواب إلى صفه . ولما رأى هو وطلبة ويعقوب سامى أن النواب لا يوافقونهم على إعلان خلع الخديو ، اكتفوا بالإلحاح فى بقاء عرابى وزيراً للحربية ، فقبل سلطان باشا أن يقوم بهذه الوساطة لدى الخديو فى ذلك ، وبالرغم من طلب عرابى هذه الوساطة فإنه أخذ يستكتب الناس عرائض بطلب استبدال الخديو وتعيين الأمير حليم باشا مكانه لإرسالها إلى الباب العالى ، وقد سئل البارودى فى ذلك أثناء محاكمة العرابيين فأجاب : « حصل كثير منها فى منزل أحمد عرابى ، وهذا معلوم ومشهور » [2]

---

(١) استجواب يعقوب سامى باشا ، مصر للمصريين ج ٧ ص ٩٢ ، ومحمود باشا فهمى ، المرجع نفسه ص ١١٥ ، والبحر الزاخر ، ج ١ ص ٢١٧

(٢) استجواب البارودى — مصر للمصريين ج ٧ ص ٧٤ — وورد ذلك أيضا فى برقية سنكفكس قنصل فرنسا العام الى دى فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية فى ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ إذ قال فيها : « يجرى التوقيع منذ عدة أيام على عرائض للسلطان بطلب خلع توفيق ، والأمير حليم له الآن العدد الأكبر من الأنصار ، وأما إسماعيل فإنه مستمر على مراسلة بعض الشخصيات البارزة » (الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٨٧)

رواية عرابى عن الاجتماع

كتب عرابى فى مذكراته عن هذا الاجتماع ما يأتى :

« فى ليلة السبت ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ دعيت إلى منزل محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب فذهبت إليه ومعى إخوتى : على باشا فهمى وعبد العال باشا حلمى ومحمد بك عبيد ، وغيرهم من الإخوان ، فلما وصلنا المنزل المذكور وجدناه غاصا بأعضاء مجلس النواب ، ومعهم قاضى قضاة مصر الشيخ عبد الرحمن نافذ والشيخ عبد الهادى الإبيارى إمام المعية ، وحصل الاتفاق على ملازمة الراحة والسكون وأن الخديو رفض اللائحة الثنائية ويأمر برجوعى إلى نظارة الجهادية والبحرية ، أو يُعزل عزلا ، وفى أثناء ذلك حضر بحديقة المنزل جماعة من الضباط والنبهاء من الملكية وغيرهم وصاحوا بقولهم : اعزلوا الخديو الذى دعا الأجانب للتدخل فى أمرنا وتهديدنا بأساطيلهم »[1]. فهذه الرواية تؤيد أن الغرض من الاجتماع هو خلع الخديو توفيق

وكان الخديو قد أرسل تلغرافا إلى الاستانة مساء الجمعة ٢٦ مايو ينبىء السلطان باستعفاء الوزارة ، فجاء الرد تلغرافيا بتهنئته بحسم المشكلة ، ثم أرسل فى اليوم التالى (السبت) تلغرافا آخر ينبئه بأن الجند غير راضين عما حدث وأن الوزارة فى استعفائها احتجت على مذكرة الدولتين ، فجاءه الرد من الباب العالى بأن الحضرة السلطانية أمرت بتشكيل لجنة تأتى مصر بعد ثلاثة أيام للنظر فى المشكلة ، وظل الضباط والجند فى ذينك اليومين متظاهرين معلنين عدم قبولهم مذكرة الدولتين ، معارضين فى إقصاء عرابى عن وزارة الحربية وإبعاده عن القطر المصرى ، مهددين متوعدين ، وقلق القناصل والأجانب عامة مما تؤدى إليه هذه المشادة بين الخديو والعرابيين ، وخشوا على حياة الأجانب أن يمسها خطر

ففى يوم الأحد ٢٨ مايو قابل قناصل ألمانيا والنمسا والروسيا وإيطاليا عرابى باشا وسألوه : هل يمكنه حفظ الأمن؟ فأجابهم بأن الواجب توجيه هذا السؤال إلى الجناب الخديوى ، لأنه عزم على الترؤس على الجيش ، فقالوا له : ومع ذلك ففى يدك زمام

---

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٦٨

الجيش . فقال : إذا كان هذا ظنكم فأتعهد بحفظ الراحة والأمن في القاهرة وفي جميع البلاد المصرية في الوجه البحرى والقبلى وفي السودان[1] وإزالة أي اضطراب يمكن وقوعه ، وأنه مع الجند متكفلون بالراحة

اعادة عرابي الى وزارة الحربية

وقابل سلطان باشا الخديو في ذلك اليوم بسراى الإسماعيلية ، وتحدث معه مليا في شأن الخلاف وإيجاد طريقة لتسويته ، ثم اجتمع بدار سلطان باشا جمع من النواب والعلماء وضباط الجيش ، وانتهوا إلى الاتفاق على مقابلة الخديو ورجائه إبقاء عرابي باشا وزيراً للحربية . لكي لا يضطرب حبل النظام ، فذهب وفد من النواب مؤلف من سلطان باشا وحسن باشا الشريعي وسليمان باشا أباظه إلى سراى الاسماعيلية وقابلوا الخديو وعرضوا عليه رغبتهم في بقاء عرابي ناظراً للجهادية ، فأصر الخديو أولا على رفض هذا الطلب ، وبعد المخابرات العديدة وتوسط سلطان باشا أجابهم الخديو إلى طلبهم قائلا : « بما أنكم أتيتم طالبين تقليد نظارة الجهادية لسعادة عرابي باشا حيث انكم تظنون أن هذا التعيين يساعد على حفظ النظام ، فلا مانع من إجابتكم » .

وأصدر الخديو أمراً إلى عرابي في ذلك اليوم (٢٨ مايو سنة ١٨٨٢ - ١١ رجب سنة ١٢٩٩ هـ) بإعادته إلى وزارة الحربية ورياسة الجيش ، وهذا نصه :

« ولو أنكم استعفيتم ضمن هيئة النظار التي استعفت . ولكن مراعاة لحفظ الراحة والأمنية استصوبنا بقاءكم على نظارة الجهادية والبحرية وأصدرنا أمرنا هذا لكم لتعلموه وتبادروا بإجراء ما فيه انتظام أحوال العسكرية بالطريقة الكافلة لحفظ الأمنية العمومية على الوجه المرغوب كما هو مقتضى إرادتنا » (٢)

عاد إذن عرابي إلى تقلد وزارة الحربية ورياسة الجيش والسيطرة على الحكومة

---

(١) تأمل في هذا ، ولاحظ أن الثورة المهدية في ذلك الحين كانت في شدتها والحكومة لا تفكر في إخمادها ولا تقدر خطورتها

(٢) الوقائع المصرية عدد ٣١ مايو سنة ١٨٨٢

وظلت النفوس قلقة تترقب ماتتمخض عنه الحوادث ، واتجهت أنظارهم إلى مقدم الوفد العثمانى ظانين أنه قد يفلح فى حل هذه المشكلة

وأصدر عرابى منشورا إلى وزارة الداخلية فى أول يونيه سنة ١٨٨٢ (١٥ رجب سنة ١٢٩٩ هـ) بتكفله بالمحافظة على الأمن العام (١)

وبقى عرابى وصحبه نافذى الكلمة فى شؤون الحكومة كافة ، وفى غضون ذلك طلب عرابى إلى الخديو إنفاذ الأوامر التى صدرت فى عهد وزارة البارودى بجمع الجنود الاحتياطية (الإمدادية) فأجابه الخديو إلى طلبه ، وصدر أمر وزارة الحربية بجمع هؤلاء الجنود

وعطلت وزارة الداخلية جريدة الأهرام (وكانت تصدر بالإسكندرية) لمدة شهر ، وجريدة (المحروسة) وكانت أيضا تصدر بالإسكندرية لمدة ثلاثة أشهر ، لما نشرتاه من الأنباء المشوشة للأفكار (٢) وأعلن صاحب المحروسة فى عددها الأخير عزمه على إصدار جريدة (العصر الجديد) التى كان يحمل رخصتها من قبل ، ولكن وزارة الداخلية أصدرت أمرها إلى محافظة الإسكندرية بمنع نشرها بحجة أنه لم يقدم التأمين عن جريدة العصر الجديد (٣)

وأراد صاحب (الأهرام) إصدار جريدة أخرى تسمى (الوقت) فمنعت الوزارة نشرها بحجة عدم تقديم ضمانة عنها (٤)

موقف الدول

ظلت انجلترا مشتركة مع فرنسا فى موقفهما حيال مصر حتى حضور الأسطولين ، وقد ظهر اشتراكهما فى العمل فيما وقع من الأحداث السابقة ، كوضع الرقابة الثنائية ، ثم المظاهرة البحرية الأولى التى وقعت فى أكتوبر سنة ١٨٨١ ، ثم تقديم مذكرة ٧ يناير

---

(١) الوقائع المصرية عدد أول يونيه سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد أول يونيه سنة ١٨٨٢

(٣) الوقائع المصرية عدد ٣ يونيه سنة ١٨٨٢

(٤) الوقائع المصرية عدد ٦ يونيه سنة ١٨٨٢

سنة ١٨٨٢ التى أدت إلى سقوط وزارة شريف باشا ، وتقديم المذكرة الأخيرة التى أدت إلى استقالة وزارة البارودى ، على أن انجلترا قد اعتزمت بعد أن قطعت هذه المرحلة التمهيدية أن تنفرد بالعمل تحقيقا لأغراضها الاستعمارية ، ولم يخف اللورد جرانفيل Granville هذه النية عن الحكومة الفرنسية . فقد أبلغ المسيو دى فرسينيه رئيس وزارة فرنسا بما يأتى :

« اننا كنا سعداء بالأمس إذ شاطرنا حكومتكم رأيها حين كنا نأمل الوصول إلى نتيجة مرضية ، ولكن مع الأسف ليست هذه هى الحالة الآن[1] » .

وصرح السير إدوار مالت قنصل انجلترا العام فى مصر يوم ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ « أنه لا يعتبر نفسه مقيداً بالوسائل المنطوية على التساهل الواردة فى مذكرة ٢٥ مايو[2] » .

وبدت نية الانفراد بالعمل من الجانب الانجليزى تظهر بمظهر فعلى فيما بعث به أميرال الأسطول البريطانى إلى حكومته يوم ٢٩ مايو سنة ١٨٨٢ ينبئها بأن المصريين ينشئون بطارية تجاه إحدى بوارج الأسطول ، ويطلب إرسال بوارج أخرى ، فلبت الحكومة طلبه ، ودل هذا العمل على نية انجلترا فى احتلال مصر

وفكر المسيو دى فرسينيه أنه يستطيع إنقاذ الموقف بدعوة الدول إلى عقد مؤتمر للنظر فى المسألة المصرية ، فعرض فى ٣٠ مايو سنة ١٨٨٢ على الدول الأوروبية الكبرى عقد هذا المؤتمر . فلم تتردد انجلترا فى قبول هذه الفكرة ، وبادر اللورد جرانفيل Granville وزير خارجيتها باعلان قبولها ، إذ كان يعتقد أن السياسة الانجليزية لا يصعب عليها أن تبتدع الحوادث التى تستسيغ بها تدخلها المنفرد فى مصر

---

(١) كوشرى — المركز الدولى لمصر والسودان ص ١٠٧

(٢) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٤٥

وصول الوفد العثماني الثاني

قلنا إن السلطان أجاب الخديو على رسالته عن هياج الضباط بأنه باعث اليه بلجنة للنظر فى المشكلة . ففى اليوم الثانى من شهر يونيه سنة ١٨٨٢ عين مصطفى درويش باشا معتمداً عثمانيا ساميا للحضور إلى مصر ، وعهد اليه برياسة وفد أرسله السلطان إلى مصر لمعالجة الحالة فيها ، وكان هذا جواب الحكومة التركية على رسالة الخديو وعلى فكرة عقد مؤتمر دولى للنظر فى المسألة المصرية ، فقد كان ظنها أن حضوره مندوب شاهانى ، يغنى عن عقد مثل هذا المؤتمر ، ويكفى لإعادة السلام والوئام فى مصر ، وكذلك كانت سياستها قائمة على الجهل وقصر النظر ، فبينما كانت انجلترا تعمل على التدخل الحربى فى مصر ، وترسل أسطولها تمهيداً وتأييداً لهذا التدخل ، فان الحكومة التركية توهمت أن مجرد إيفادها مندوبا ساميا كدرويش باشا يعيـــد الأمور إلى نصابها فى مصر ، ويحول دون تدخل انجلترا ، وتوهمت أن عدم اشتراكها فى المؤتمر يمنع الدول من أن تتدخل أو تبرم أمراً فى المسألة المصرية

كان هذا هو الوفد العثمانى الثانى الذى جاء مصر فى أثناء الحوادث العرابية ، والوفد الأول هو الذى حضر فى شهر أكتوبر سنة ١٨٨١ برياسة على نظامى باشا كما تقدم بيانه (ص ١٦٥)

ويهمنا أن نقرر بأن كلا الوفدين لم يحضرا بنية خالصة نحو مصر ، بل حضرا للمظاهرة وللإعلان عن سلطة تركيا فى القطر المصرى ، دون أن يعمل كلاهما أى عمل نافع فى فض الخلاف بين الخديو والجيش ، أو فى إنقاذ مصر من مطامع انجلترا

جاء الوفد العثمانى الثانى برياسة درويش باشا فى الوقت الذى اكتمل فيه عدد البوارج الانجليزية والفرنسية فى مياه الإسكندرية . وقد كانت رؤية هذه البوارج كافية لإفهامه أن الموقف جد عصيب ، وأن حضوره بصفته مندوبا عن السلطان لا يمكن أن يؤثر فى الموقف شيئاً بإزاء تلك المدافع الضخمة الفاغرة أفواهها ، وتلك المعدات الحربية التى تنذر بالشر والدمار ، وأن هذا الموقف لا يحله حضور مندوب عثمانى عدته المظاهر الفارغة التى يحاط بها ، ولا يهمه قبل كل شىء إلا الرشا

والأموال التي يتطلع اليها

كل ما فعلته تركيا إذن تجاه حضور الأسطولين الانجليزى والفرنسى أن أوفدت درويش باشا المذكور . ثم أرسلت قبل وصوله إلى مصر تلغرافا فى ٥ يونيه بأن وزارة الخارجية البريطانية أبلغت السفارة التركية فى لندن بأن الجنود المصرية تجرى التجهيزات والترميمات فى حصون الإسكندرية على نية تهديد الأسطولين الانجليزى والفرنسى ، وأن الباب العالى يطلب منعها إذا كانت جارية ، ثم أردف ذلك بتلغراف آخر فى اليوم التالى يستعجل الرد ، وكان هذا البلاغ من وزارة الخارجية البريطانية بداية التحرش بالسلطات المصرية ، إذ بنى على مازعمه الأميرال سيمور من أن السلطات المصرية تحصن القلاع المواجهة للأسطول ، فكان ذلك السبب المنتحل باعثا لتركيا فى طلب الكف عن هذه التجهيزات ، ورأى عرابى إزاء هذا الإلحاح أن يأمر بالكف عنها ، وأرسل إلى الخديو كتابا بذلك فى ٥ يونيه سنة ١٨٨٢ خلاصته وأن هذه التجهيزات إنما هى ترميمات اعتيادية لايمكن الاستغناء عنها فى وقت من الأوقات ، وأنها لم تكن لقصد سيء ، بل هى ضرورية لبقاء الاستحكامات الواجب حفظها وتعهدها بدوام الترميم والتصليح ، ونوه فى النهاية إلى أن استمرار وجود تلك الترميمات هو السبب الوحيد لتسكين روع الأمة المصرية وإزالة القلق والاضطراب المستولى على القلوب من وجود الأسطول الانجليزى فى المياه المصرية وإجرائه حركات ومناورات حربية داخل الميناء وخارجه وأخذه مقاسات أعماق المياه واقتراب السفن الانجليزية من الشواطىء أمام الاستحكامات ، وأن هذه الإجراءات هى التى تعتبر تهديدات حقيقية ، وهى التى هيجت أفكار الأمة المصرية وأحدثت الاضطراب ، ومع ذلك فإنه حرر بوقف الترميمات المذكورة رجاء عودة الدونانمة الانكليزية[1] » ، وقد وقفت أعمال الترميم من ذلك الحين

وإنك لترى فى موقف تركيا حيال مصر إحراجا ظاهراً لها ، فإن كل الدلائل تدل على نية التحرش من جانب الانجليز ، ومع ذلك فإن الحكومة التركية لم

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٦ يونيه سنة ١٨٨٢

تتحرك إلا لتطلب من السلطات المصرية الكف عن إجراء الترميمات بالحصون ، وكان هذا الطلب تأييداً ظاهراً للسياسة الانجليزية ، ولم يكن إيفاد درويش باشا فى هذا الموقف العصيب إلا عملا عقيما لم تفد مصر منه شيئا

وصل درويش باشا إلى الاسكندرية يوم ٧ يونيه سنة ١٨٨٢ على ظهر اليخت السلطانى (عز الدين) ، يصحبه ابنه ومعه الشيخ أحمد أسعد أحد المقربين إلى السلطان عبد الحميد ووكيل الفراشة بالمدينة المنورة ، وبعض الضباط والمأمورين ، وبلغ عدد الوفد وحاشيته ٥٨ شخصا[١] ، وقد كان كلا الفريقين يعمل على اجتذابه إلى ناحيته ، وبدا هذا التزاحم منذ وصل الوفد إلى الإسكندرية ، فقد أوفد الخديو على ذو الفقار باشا السر تشريفاتى يصحبه حسن حلمى باشا من أعضاء مجلس الأحكام وطه لطفى باشا من الياوران لاستقباله على ظهر اليخت ، وأرسل عرابى من ناحيته يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية ، ووقع الخلاف بين الرسولين فى أثناء المقابلة . ولكن درويش باشا استقبل كليهما بالبشاشة ، ونزل وصحبه بسراى رأس التين ، وفى اليوم التالى (الخميس ٨ يونيه ١٨٨٢) ركبوا قطاراً خاصا أقلهم إلى العاصمة ، وقد عرجوا فى الطريق على مدينة طنطا حيث زاروا مقام السيد أحمد البدوى . يتبركون بزيارته . ثم استأنفوا السفر إلى أن بلغوا العاصمة ، ونزلوا بسراى الجزيرة التى أعدت لإقامتهم حتى تنتهى مهمتهم ، وبعد أن أخذوا راحتهم ذهبوا إلى سراى الإسماعيلية . فقابلهم الخديو بالترحاب ، ورد الزيارة للمندوب العثمانى بسراى الجزيرة[٢] على أن الخديو لم يكتم عن درويش باشا استياءه من حسن مقابلته لمندوب عرابى ومن لهجته فى الخطاب حين قابله بسراى الإسماعيلية ، فتظاهر درويش باشا أنه جاء لتثبيت سلطة الخديو

وكانت خطة الوفد أن يتظاهر لكلا الفريقين المتخاصمين (الخديو والعرابيين) أنه معه ، فمن مظاهر تأييده للعرابيين أنه طلب نحو مائتى نيشان لضباط الجيش .

---

(١) المونيتور اجبسيان عدد ٨ يونيه سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٠ يونيه سنة ١٨٨٢

مكافأة لهم على ولائهم وإخلاصهم للذات الشاهانية ، وطلب لعرابى باشا النيشان المجيدى من الطبقة الأولى ، فكان هذا علامة على رضاء الاستانة عنه وعن مسلكه ، على أن درويش باشا قد انتهى إلى الانضمام علانية للخديو ، وذلك بتأثير الرشوة التى نالها منه ، فقد منحه توفيق باشا رشوة قيمتها خمسون ألف جنيه[1] ، وظهر تحول درويش باشا إلى جانب الخديو من نصحه لعرابى بالذهاب إلى الاستانة ليقابل السلطان ، وأكد له أنه سيلاقى منه كل رعاية وإكرام ... وقد فطن عرابى إلى عواقب هذه النصيحة ، وأنه قد لا يعود من الآستانة إذا هو ذهب اليها ، فاعتذر للمشير العثمانى بأن الأمة لا تسمح له بمغادرة البلاد ، والنصيحة وإن كانت فى ذاتها ليست صادرة عن نية حسنة ، ولكننا نعتقد أن رحيل عرابى فى تلك الأونة كان خيراً من بقائه فى مصر ، ومهما تكن عواقب رحيله عنها فانها تهون إلى جانب ما حل بمصر وبعرابى ذاته من الكوارث بعد ذلك

ولكى تقدر مبلغ ما كان لحضور درويش باشا من الأثر ومبلغ عجزه عن معالجة الموقف ، يكفى أن تذكر أنه لم يكد يمضى على حضوره بضعة أيام حتى وقعت مذبحة الإسكندرية المشئومة ، وذلك فى يوم ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، فكانت إعلانا رهيبا بإخفاق مهمة المندوب العثمانى ، وقد حضر ضرب الاسكندرية يوم ١١ يوليه ، ثم انقلب الى الاستانة فى ١٩ يوليه سنة ١٨٨٢ ، دون أن يعمل أى عمل لمنع وقوع هذه الكوارث

---

(١) جون نينيه . عرابى باشا ص ٩٢ ، ويقول بلنت فى كتابه (التاريخ السرى للاحتلال) ص ٢٢٦ إنه قدم له عدا هذه الرشوة هدايا بمبلغ ٢٥٫٠٠٠ جنيه

الفصل الثانى عشر

مذبحة الاسكندرية

١١ يونيه سنة ١٨٨٢

الموقف السياسى بعد استقالة وزارة البارودى

كانت الحالة فى أشد الاضطراب بعد استقالة وزارة البارودى ، فالوطنيون من جهة توقعوا شراً مستطيراً من مجىء الأسطولين الإنجليزى والفرنسى ، وأخذوا يترقبون الحرب والقتال من ساعة إلى أخرى ، والأجانب من جهة أخرى علموا أن البلاد قادمة على حرب . فكانوا يخشون على حياتهم أن تستهدف للخطر إذا قامت الحرب المنتظرة ، فمصدر الاضطراب هو فى مجىء الأسطولين ، لا فى استقالة وزارة البارودى فى ذاتها ، لأن هذه الاستقالة ما كانت لتحدث فى البلاد حدثاً لو وقعت فى ظروف عادية . فلو أنها استقالت دون أن يكون الأسطولان مرابطين فى الإسكندرية ، لأمكن حل الأزمة الوزارية بغير عناء كبير ، إما بإعادة وزارة البارودى ذاتها ، أو بتأليف وزارة أخرى تضطلع بأعباء الحكم وتعمل على تهدئة الخواطر ، ولكن وجود الأسطولين قد أوجد حالة غير طبيعية ، إذ كان مجيئهما مظهراً للتهديد والوعيد ، فبقيت مناصب الوزارة شاغرة منذ ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ ، وتولى الخديو سلطة الحكم مؤقتاً ، ثم اضطر أن يعيد عرابى باشا إلى وزارة الحربية خوفاً من انقضاض الجيش على الحكومة ، وبقيت الوزارات الأخرى شاغرة

وأخذ الأجانب يهاجرون من القاهرة والأقاليم إلى الإسكندرية ، ليكونوا تحت رعاية الأسطولين وعلى مقربة منهما ، فغصت مدينة الإسكندرية بالأجانب من سكانها ومن القادمين إليها من الأقاليم ، وكان احتشادهم فيها من الأسباب الباعثة

على تفاقم الهياج ، لأن أحاديثهم كانت تدور حول اقتراب وقوع القتال وما يستهدفون له من غضب الأهلين إذا نشبت الحرب ، بل قبل نشوبها ، لأن مجرد وجود الأسطولين في مياه الإسكندرية وتقديم بلاغ الدولتين إلى الحكومة المصرية وإصرارهما على اجابة مطالبهما ، كل ذلك كان رمزاً لاعتداء الدولتين الأوروبيتين على استقلال البلاد ، وكان مفهوماً أن الدولتين إنما تنطقان بلسان الدول الأوروبية جمعاء . فكان بديهياً أن يسخط المصريون على الدول الأوروبية وعلى رعاياها في مصر ، وهذا السخط له كل البواعث التي تسوغه . لأنه ليس مطلوباً من أمة ترى نفسها هدفاً لاعتداء الدول الأجنبية أن تحبو رعايا تلك الدول بالعطف أو تتولاها بحسن الرعاية ، ولم تكن عواطف الجاليات الأجنبية في الإسكندرية وغيرها مشوبة بروح الود والعطف نحو مصر ، بل كان الأوروبيون عامة يبغون وقوع البلاد تحت السيطرة الأوروبية والاحتلال الأجنبي ، لذلك كانت مظاهر الود بادية منهم نحو البوارج الحربية الراسية في مياه الإسكندرية ، ولم يكتفوا بمجرد إظهار هذا الشعور علناً ، بل أخذوا يستعدون هم ذاتهم للحرب والقتال ، وعقد قناصل الدول في الثغر بدعوة المستر كوكسن قنصل انجلترا عدة اجتماعات سرية تشاوروا فيها في تأليف قوة دفاع أوروبية في الإسكندرية ضد الأهلين ، واتفقوا على حشد عدد كبير منهم وإمداد هذه القوة بوسائل الحرب من السلاح والميرة والذخيرة ، وجعلها على أهبة الاستعداد لخوض غمار القتال ، واستشاروا فيما اتفقوا عليه قواد الأسطولين الإنجليزي والفرنسي ، فوافقوهم على مشروعهم ، ولكنهم طلبوا إليهم أن يعرضوا الأمر أيضاً على وكلاء الدول السياسيين (القناصل الجنرالية) ، وكان معظم هؤلاء مقيمين في القاهرة ، فكتب إليهم قناصل الإسكندرية ينبئونهم بما عزم عليه الأوروبيون فيها ، وأوفدوا إليهم المسيو بودتكي قنصل السويد والنرويج في الثغر ليتفاوض وإياهم في هذا الصدد ، فلم يلق المشروع موافقة وكلاء الدول ، بحجة أنه يستلزم استعدادات كبيرة ، إذ أنه يقتضي تجنيد ثلاثة أو أربعة آلاف من الأوروبيين وتزويدهم بالسلاح والميرة ، وليس ذلك من الأمور الهينة ، وفي إعداد هذه القوة ما يبعث في ذاته على إثارة خواطر الأهلين وحملهم على الهياج ، وكتب وكلاء الدول إلى قناصلهم

بالإسكندرية يحذرونهم مغبة الاشتراك فى هذا العمل ويدعونهم الى اجتنابه والاكتفاء بالمساعدة التى يمدهم بها الأسطولان عند الحاجة إلى حماية رعاياهم

على أن اتفاق وكلاء الدول على مجانبة تأليف قوة دفاع أوروبية منتظمة لم يمنع الجاليات الأوروبية من أن تستعد للحرب . فاقتنى معظم أفرادها الأسلحة النارية ، واستعدوا فعلا للقتال ، ، ووردت على دار القنصلية الانجليزية كمية وافرة من الأسلحة والذخائر ، وعلم الضباط بذلك ، فهاجت الأفكار وتوجس الناس شراً[1] ، وكان الأهلون من ناحيتهم يلمحون شيئاً من هذه الاستعدادات أو يسمعون بها ، فتطير الاشاعات بأن الحرب لاشك ناشبة (وقد شبت فعلا بعد ذلك) . فكان هذا مدعاة الى اشتداد عوامل الفتنة وهياج الخواطر ، وأصبح الجو مهيئاً لوقوع القلاقل والمصادمات بين الفريقين لأوهى الأسباب

رواية المذبحة

فلما كان يوم الأحد ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، فى نحو الساعة الثانية بعد الظهر ، وقع شجار بين أحد المالطيين من رعايا الانجليز وأحد الأهلين يدعى (السيد العجان)[2] كان المالطى هو البادئ فيه بالعدوان ، فقد كان الوطنى صاحب حمار ركبه المالطى وأخذ يطوف به من صبيحة النهار متنقلا من قهوة الى أخرى ، وانتهى تطوافه الى حانة (خمارة) قريبة من قهوة القزاز[3] بالقرب من مخفر اللبان بآخر شارع السبع بنات[4] . فطالبه الوطنى بأجرة ركوبه فلم يدفع له سوى قرش صاغ

---

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٧٣

(٢) شهادة حسن بك صادق وكيل ضبطية الإسكندرية . مصر للمصريين ج ٨ ص ٤٣٧

(٣) لا وجود لها الآن ، ومكانها بآخر الشارع المسمى شارع بحرى بك عند ملتقاه بشارع إبراهيم الأول الذى هو امتداد شارع السبع بنات ، وفى مكانها ساحة فى وسطها ساعة عمومية مركبة على عمود

(٤) يبتدئ شارع السبع بنات من ميدان محمد على (المنشية) وينتهى عند ملتقاه بشارع بحرى بك قبيل مخفر اللبان ثم يستمر باسم شارع إبراهيم الأول

واحد ، فجادله فى قلة القيمة . فما كان من المالطى إلا أن شهر سكينا طعنه بها عدة طعنات دامية مات على أثرها

وقع هذا الحادث فى الزقاق الكائن خلف (قهوة القزاز) . فهرع رفاق القتيل إلى ذلك المكان ، يريدون أن يمسكوا بالقاتل ، ولكنه فر إلى أحد المنازل المجاورة ، وأخذ المالطيون واليونانيون الساكنون بالقرب من مكان الحادث يطلقون النار على الأهلين من الأبواب والنوافذ ، فسقط كثير منهم بين قتيل وجريح ، فثارت نفوس الجماهير تطلب الانتقـــام لمواطنيهم ، وتحركت طبقة الرعاع للاعتداء على الأوروبيين عامة ، فأخذوا يهجمون على كل من يلقونه منهم فى الطرقات أو فى الدكاكين ويوسعونهم ضربا ، وكان سلاحهم فى هذه المعركة العصى والهراوات ليس غير . وانبث الرعاع فى المدينة يستنفرون الناس للقتال منادين : « جاى يا مسلمين ! جاى ! بيقتلوا إخواننا » [١] ، ويقتلون من يلقونه من الإفرنج ضربا بالعصى والهراوات ، ونهبوا دكاكين شارع السبع بنات ، وامتد الهياج من هذا الشارع إلى الشارع الإبراهيمى وإلى شارع الهماميل وشارع المحمودية وجهة الجمرك والمنشية وشارع الضبطية (رأس التين) وغيرها من الشوارع التى يقطنها الأوروبيون أو يمرون منها ، وقد قتل كثير منهم أمام الضبطية إذ كانوا قادمين من الترسانة عائدين من زيارتهم للبوارج الإنجليزية والفرنسية ، وكان الأوروبيون من ناحيتهم يطلقون الرصاص من النوافذ على الأهلين ، فقتل من الجانبين خلق كثير

وإذ كان البادئ بالعدوان أحد الرعايا الانجليز (المالطيين) وقد شاهده بعض الحاضرين يلوذ بالفرار إلى منزل يسكنه مواطنوه ، فقد أرسل قسم اللبان إلى المستر كوكسن قنصل انجلترا فى الثغر لإيفاد أحد موظفى القنصلية لكى يخرج المعتدى من ذلك المنزل ، فحضر المستر كوكسن بنفسه أثناء امتداد الهياج ، فأصيب بضربة حجر وعصا جرح بسببها جرحا بليغا ، وجرح أيضا فى ذلك اليوم قنصل اليونان وقنصل إيطاليا ، فكانت إصابة القناصل من مظاهر خطورة الحالة

---

(١) ذكرها جون نينيه بنطقها العربى فى كتابه (عرابى باشا) وكان نينيه شاهد عيان للحادثة

وكان عمر باشا لطفى محافظ المدينة حين بدأت الحادثة يتولى رياسة قومسيون تحقيق الجمرك بدار المحافظة ، فأبلغه أحد موظفى الضبطية نبأ الشجار الذى وقع بين الوطنى والمالطى ، وكان ذلك فى نحو الساعة الثالثة بعد الظهر ، فأوفد حسين بك فهمى وكيل المحافظة إلى مكان الواقعة لفض الخلاف ، ثم جاءه بعد ربع ساعة نبأ باستفحال الفتنة وتجسمها ، وأن السيد بك قنديل مأمور الضبطية مريض فى منزله ، فذهب بنفسه إلى جهة الواقعة بشارع السبع بنات ، وهنالك أدرك خطورة الفتنة ، ورأى ازدحام الشارع بالمتجمهرين ، فطلب من إسماعيل باشا كامل قومندان الجنود بالاسكندرية إرسال المدد من الجند لوقف الهياج ، فتباطأ الميرالاى مصطفى بك عبد الرحيم قائد الألاى الخامس الذى كان مرابطا برأس التين والقائمقام سليمان سامى داود قائد الألاى السادس الذى كان بباب شرقى فى إرسال الجند ، ولم يحضروا إلا فى الساعة الخامسة مساء قبل المغرب بساعة ، وحين جاء الجند فرقوا المتجمهرين بغير صعوبة ، وانتهت الفتنة فى مغرب الشمس ، فساد المدينة سكون رهيب ، إذ لزم الناس بيوتهم ، وخلت الطرقات من المارة ، وانقضى الليل والناس فى وجل وفزع

إحصاء القتلى والجرحى

اختلفت الروايات فى تقدير القتلى والجرحى من الجانبين ، فصاحب « مصر للمصريين » قدر القتلى بثلثمائة من الجانبين [١] ، ويقول المسيو جون نينيه : إن عدد القتلى جميعا ٢٣٨ ، منهم ٧٥ من الأوروبيين و ١٦٣ من الأهلين [٢] ، والمسيو جون نينيه كان بالاسكندرية يوم وقوع المذبحة ، ويظهر أن هذا الإحصاء هو الذى أخذ به الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده ، إذ قال : إن عدد القتلى من الوطنيين ١٦٣ قتيلا ، عدا من حملهم رفاقهم سرا ، و ٧٥ من الأوروبيين [٣] ، على أننا نعتقد أن فى كلا الإحصاءين مبالغة ، وأن الإحصاء الصحيح دون هذا العدد ، فقد ألف قناصل

---

(١) مصر للمصريين لسليم خليل نقاش ج ٥ ص ٥

(٢) كتاب عرابى باشا للمسيو جون نينيه ص ١٢٦

(٣) تاريخ الأستاذ الامام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ٢٤٨

الدول فى الثغر غداة الحادثة لجنة من الأطباء الأجانب لمعالجة الجرحى ، وإحصاء عددهم وعدد القتلى ، فقاموا بمهمتهم ، وقدموا تقريرا أثبتوا فيه أن عدد القتلى من الجانبين ٤٩ قتيلا ، منهم ٣٨ من الأجانب ، والباقون من الأهلين ، وأن عدد الجرحى ٧١ ، منهم ٣٦ من الأجانب ، و ٣٣ من الوطنيين ، واثنان من الأتراك[١] ، ويقرب من هذا الإحصاء تقدير حسن بك صادق وكيل ضبطية الاسكندرية ، فقد قدر عدد القتلى من ٤٥ إلى ٥٠ قتيلا (٢) . ولا شك أن إحصاء اللجنة الطبية الأوروبية أدعى إلى الثقة وأقرب إلى الحقيقة ، لأنه مبنى على مشاهدات الأطباء وفحصهم عن حالة القتلى والجرحى

اجتماع القناصل بالإسكندرية

اجتمع القناصل مساء يوم الحادثة ، وكان من بينهم الكابتن مولينو من ضباط الدارعة الانجليزية (انفنسبل) وقد عهد إليه الأميرال سيمور أن ينوب عن المستر كوكسن فى إدارة القنصلية عقب إصابته فى الحادثة ، وحضر الاجتماع محافظ المدينة ، وتداولوا فيما يجب اتخاذه لإعادة النظام وتهدئة الخواطر ، فصرح كبار ضباط الجيش بالاسكندرية أنهم متكفلون بحفظ الأمن ، على أن لا يتدخل الأسطولان فى الأمر ، فطالب القناصل من قائدى الأسطولين أن لا يتخذا تدابير ظاهرة (٣) ، ولكن بعض الزوارق الانجليزية شوهدت فى منتصف الليل قادمة من إحدى بوارج الأسطول ترسو على شاطىء الميناء الشرقى ، وكان مجيئها تنفيذاً لتعليمات الأميرال سيمور الذى أصدر أمره بأن تخرج البارجة (سوبرب) من الميناء الغربى وترسو خارج الميناء الشرقى وأن ترسل بعض الزوارق إلى البر لنقل النساء والأطفال إلى البارجة ، فاعترض الضباط على هذه الوسيلة ، إذ رأوا فى حضور الزوارق الإنجليزية إلى البر ما يدعو إلى هياج الجمهور

---

(١) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٦

(٢) شهادة حسن بك صادق . مصر للمصريين ج ٨ ص ٣٨٧

(٣) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ٤٥ (رسالة قنصل فرنسا فى الأسكندرية إلى وزير خارجية فرنسا

والجند ، فوعد نائب القنصل البريطانى بإبعاد الزوارق عن البر ، وانفض الاجتماع الأول على ذلك

وقع النبأ فى العاصمة

كان عرابى بالقاهرة حين وقعت الحادثة ، وقد علم بها تلغرافيا قبل الساعة الخامسة مساء ، فأسف لها أسفا عظيما ، ولما ذاعت أخبارها فى العاصمة مساء ١١ يونيه ، قوبلت بالاستياء والاستنكار فى الدوائر الوطنية ، لما توقعه العارفون من عواقبها الوخيمة ، وكانت ضربة موجهة إلى العرابيين ، لأن أقل ماتدل عليه أن زمام الأمن قد افلت من أيديهم ، وأنها تتخذ حجة ضدهم على أنهم غير قادرين على ضبط الأمن وصيانة الأرواح ، وبخاصة بعد أن أعيد عرابى إلى وزارة الحربية ، وتعهد بكفالة الأمن والنظام

وكانت هذه المذبحة نذيراً للعرابيين بأن البلاد قادمة على خطر كبير ، إذ لم يكن خافيا أن السياسة الإنجليزية قد دبرت الوسائل لوقوعها ، تحقيقاً لأغراضها فى مصر ، ولكن العرابيين لم يقدروا العواقب حق قدرها ، وقد اتخذ القناصل هذه الحادثة ذريعة لمخاطبة ولاة الأمور فى العاصمة بلهجة شديدة طالبين حماية الأجانب وأموالهم فى البلاد ، وقررت الحكومة مساء ١١ يونيه إيفاد لجنة إلى الإسكندرية للنظر فى أمر تلك الحادثة والكشف عن أسبابها والتحقيق مع المتهمين فيها ، ألفت من : يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية ، وبطرس باشا غالى وكيل الحقانية ، ومن ياور الخديو ، وياور درويش باشا ، ومندوبى القناصل ، وأسندت رياستها إلى محافظ الإسكندرية

اجتماع فى سراى عابدين

وعقد الخديو اجتماعا فى سراى عابدين صبيحة يوم الإثنين ١٢ يونيه ، حضره محمد شريف باشا ، ودرويش باشا المندوب العثمانى ، وقناصل فرنسا وإنجلترا والنمسا وألمانيا وإيطاليا والروسيا الذين جاءوا يطلبون تأمين رعاياهم على أرواحهم وأموالهم ، فجرت المباحثة فى هذا الاجتماع فيما يجب اتخاذه حيال حوادث الإسكندرية ، فاستقر

الرأى على إعطاء وكلاء الدول السياسيين الضمانات الوثيقة ، التى تكفل إعادة الأمن إلى نصابه ، وصيانة أرواح الأجانب وأموالهم ، ومن أهم هذه الضمانات امتثال عرابى باشا لأوامر الخديو ، فدعى عرابى إلى حضور الاجتماع ، وخوطب فى الأمر ، فأجاب بالقبول ، وزاد أن تعهد للمجتمعين بمنع ما من شأنه إثارة الخواطر ، كالاجتماعات العامة ، وانعقاد الجمعيات ، وإلقاء الخطب ، ونشر المقالات المهيجة ، وأبان أن فى مقدوره بمساعدة جنوده تأييد الأمن ، وإقرار الراحة والطمأنينة ، وتعهد الخديو بإصدار الأوامر الكفيلة بتهدئة الخواطر ، وقال درويش باشا : انه يأخذ على عاتقه تنفيذ الأوامر الخديوية ، بأن يشترك مع عرابى فى إنفاذها ، ويشاركه المسئولية فى هذا الصدد ، فاكتفى وكلاء الدول ظاهراً بهذه العهود ، وانفض الاجتماع

وإنفاذاً لهذه العهود أصدر الخديو أمراً إلى عرابى باشا بالتنبيه على قواد الجيش وضباطه وجنوده بالقاهرة ، والإسكندرية ، والأقاليم بزيادة الدقة ، والسهر على الأمن العام (١)

وأصدر الخديو أمرا بهذا المعنى الى المحافظين والمديرين ، ونشر عرابى فى ذلك اليوم إعلانا بدعوة الجمهور الى الإخلاد الى السكينة والطمأنينة ، وأذاع أمرا آخر وجهه إلى قواد الجيش وضباطه ، وغيرهم يدعوهم إلى بذل أقصى جهودهم لإقرار الأمن والراحة والنظام ، وزادت الحكومة قوات الجيش فى الإسكندرية لتكون كافية لقمع كل فتنة تحصل بين الأجانب والأهلين ، فأنفذت اليها الألاى الثانى ، والألاى الرابع ، وعهدت بقيادتهما إلى طلبه باشا عصمت الذى صار من ذلك الحين قومندانا عاما لقوات الجيش فى الثغر

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ يونيه سنة ١٨٨٢

لجنة التحقيق والقناصل

سافر أعضاء لجنة التحقيق من العاصمة إلى الإسكندرية بقطار خاص ، ليلة الاثنين ١٢ يونيه سنة ١٨٨٢ (١) ، يصحبهم طلبه باشا عصمت ، فبلغوها الساعة الثالثة ، بعد منتصف الليل (٢) . وفى الساعة السابعة ، من صبيحة يوم ١٢ يونيه ، انعقدت فى دار المحافظة جمعية ، حضرها المحافظ (عمر باشا لطفى) ، وأعضاء لجنة التحقيق ، الموفدة من العاصمة ، وكبار ضباط الجيش ، وقناصل الدول فى الثغر

وافتتح (عمر لطفى باشا) الاجتماع بذكر خلاصة ما دار بينه وبين نائب القنصل الإنجليزى ، والقناصل الآخرين من الحديث ، فى الليلة الماضية ، ثم أفضى إلى المجتمعين بما اتخذه من التدابير لإعادة الأمن إلى نصابه ، ولاحظ أن الكابتن مولينو ، نائب القنصل الإنجليزى قد وعده بالأمس أن يأمر بعدم اقتراب زوارق البوارج الإنجليزية من البر ، ولكن بعض هذه الزوارق ، قد جاءت الشاطىء فى الساعة الخامسة ، من صبيحة اليوم (١٢ يونيه) خلافاً لوعده ، فتعلل الكابتن « مولينو » ، بأنه أرسل إلى الأميرال « سيمور » كتاباً على أثر ما لاحظه المحافظ أمس ، رجوه فيه أن يأمر بإبعاد الزوارق ، ولكن المواصلات كانت متعذرة ليلا ، فتأخر تنفيذ الأوامر فى هذا الصدد ، وقال : إن الغرض من إرسال الزوارق ، هو نقل النساء والأطفال إلى البوارج الإنجليزية

ثم تشاور المجتمعون فى اتخاذ التدابير الفعالة ، لمنع وقوع الفتن ، فتعهد كبار الضباط بالمحافظة على النظام ، بشرط أن لا يتدخل الأسطولان فى

---

(١) المونيتور اجبسيان عدد ١٢ يونية سنة ١٨٨٢

(٢) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ٤٥

الأمر ، فأجاب قنصل فرنسا بأنه حين تعهد الضباط بمثل ذلك فى الليلة الماضية وأظهروا أنهم قادرون على ضبط الأمن ، وراغبون فى ذلك ، اتفق مع الأميرال الفرنسى على عدم التدخل ، وصرح نائب القنصل الانجليزى بمثل ذلك ، فوقع القناصل جميعا بيانا ، أعلنوا فيه ثقتهم بالجيش ، ونصحوا فيه لرعاياهم ، بالتزام الهدوء والسكينة (١)

وطلب المحافظ أيضا من الضباط الحاضرين أن يتعهدوا بضبط الأمن والمحافظة عليه ، وأن يكونوا مسئولين عن ذلك ، فتعهدوا بذلك ، وصرحوا بأنهم مسئولون عن صيانة أرواح الأجانب

ونهض يعقوب باشا سامى وكيل وزارة الحربية ، وخاطب الضباط قائلا : « يجب عليكم أن تحافظوا على القناصل ورعاياهم ما دام فى عروقكم قطرة دم » ، فأجاب الضباط بأنهم يعتبرون هذا أمرا واجبا عليهم

ثم دار الحديث حول البحث عن الطريقة الفعالة لإلقاء القبض على كل أوروبى يطلق النار على الأهلين أو الجنود ، فتقرر أن يختار كل قنصل مندوبا ، يعهد إليه مرافقة رجال البوليس المصريين إلى منزل كل أجنبى يطلق النار على الأهلين للقبض عليه ، ويعين المحافظ لكل مندوب المركز الذى يلزمه ليكون تحت تصرف المحافظة حين استدعائه ، واتفقوا على أن يعهد القناصل بهذه المهمة إلى قواصى القنصليات أو معتمديها . وقد رضى القناصل بذلك ، لكن الكابتن « مولينو » تعلل بأنه لا يستطيع الارتباط بهذا العهد لغياب القنصل الانجليزى ، غير أنه يعتقد أن القنصل يوافق عليه

وتقرر فى هذا الاجتماع أن يزاد عدد الخفراء ليلا ، وأن يناط بالجنود معاونة رجال البوليس فى المحافظة على الأمن ، وطلب القناصل من الضباط

---

(١) رسالة قنصل فرنسا فى الاسكندرية إلى وزير خارجية فرنسا — الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ٤٥

منع الأهالى من الاحتشاد جماعات فى الشوارع الآهلة بالأجانب ، فتعهد الضباط بذلك

كان لهذه التدابير أثر حاسم فى إعادة النظام ، وضبط الأمن ، وسادت السكينة تماما فى المدينة غداة يوم الحادثة ، وكتب قنصل فرنسا فى الثغر ، فى ١٣ يونيه يقول :

« لا أتوقع حدوث اضطرابات جديدة على شرط عدم إثارة سخط الجيش . وسلوك المحافظ (عمر باشا لطفى) يستحق أعظم الثناء ، وكل ما يؤخذ على السلطات المصرية أن الأوامر بنزول الجيش كانت متأخرة . أضف إلى ذلك أن مأمور الضبطية (السيد بك قنديل) لم يخرج من منزله يوم الحادثة معتذرا بأنه مريض ، ولو حضر لما منع حضوره شيئا مما وقع » (١)

انفراط عقد اللجنة

لكن لجنة التحقيق لم تستمر فى عملها ، بل انحلت وانفرط عقدها ، لأن قنصل إنجلترا أمر مندوبه بالامتناع عن حضور جلسات اللجنة ومشاركة أعضائها فى مهمتهم ، لما تذرع به من اتهام أعضائها بالتحيز ، ومحاولة تبرئة الوطنيين من تبعة الحوادث التى وقعت يوم ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، واعتزم المسيو سنكفكس ، قنصل فرنسا انتهاج هذه الخطة بعد الانتهاء من أخذ أقوال بعض الجرحى

وكان الغرض من هذه التدابير الحيلولة دون تهدئة الخواطر ورجوع الأمور إلى نصابها . وقد اقترنت بإشاعات أذاعها المتصلون بالقنصلية البريطانية بأن الحالة تستوجب التدخل المسلح من جانب الدول

---

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ٤٥

نزوح الأجانب عن البلاد

وكانت الأنباء التي يتناقلها الأجانب مجمعة على أن الحرب لا محالة ناشبة في مصر ، وكانوا يتوقعون من آن لآخر أن تطلق البوارج الإنجليزية والفرنسية قنابلها على المدينة ، وأن قوات الدولتين لا تلبث أن تهاجم البلاد . وفي هذه الحالة لا يأمنون على أنفسهم إذا نشبت الحرب أن يستهدفوا لانتقام الأهلين . ومن هنا جاءت فكرة نزوح الأجانب عن البلاد . فأخذ القاطنون منهم بالإسكندرية يهاجرون منها تباعاً ، والأجانب في القاهرة والأقاليم يفدون إلى الإسكندرية للإقلاع منها إلى الخارج ، وبدأ رحيل الأوروبيين عن البلاد في اليوم التالي لمذبحة الإسكندرية ، وكثرت جموعهم النازحة في الأيام التالية ، ونزل المهاجرون منهم إلى السفن التي كانت راسية في الميناء ينتظرون أن تقلع بهم ، وبلغ عدد الراحلين منهم يوم ١٢ يونيه سنة ١٨٨٢ أكثر من عشرة آلاف مهاجر نزلوا إلى البحر متفرقين في البواخر والسفن الشراعية ، ولم تعارض إدارة جوازات السفر ولا الجمارك أحداً منهم في النزول إلى البحر ، فكثرت جموع المهاجرين يحملون أموالهم وأمتعتهم . وامتلأ الميناء بالسفن المقلة لهم ، وظلت الهجرة مستمرة في الأيام التالية حتى بلغ عدد الراحلين لغاية يوم ١٨ يونيه ٣٢٫٠٠٠ مهاجر [1] وبلغ عددهم ستين ألفا قبيل ضرب الإسكندرية[2] ، فكان هذا السيل المتدفق نذيراً بما يتمخض عنه الجو من الأحداث الجسيمة

ومما ساعد على تعاظم سيل الهجرة أن قناصل الدول رغبوا إلى رعاياهم الرحيل عن البلاد ، وأفضوا إليهم بأنهم يتوقعون حدوث وقائع أشد هولا من مذبحة ١١ يونيه ، وأن الحرب وشيكة الوقوع . فسارعوا إلى الهجرة ، وأعدت كل دولة سفنا لنقل رعاياها ، فهرع الفقراء والمعوزون إلى النزول إليها ، وأخذ الموسرون منهم أماكنهم في البواخر المعتادة ، وتسلل الأوروبيون من كل ناحية في القطر المصري قاصدين الميناء ، حتى خيل لمن يرى جموعهم الراحلة أنه لم يبق منهم في البلاد إلا نفر قليل

---

(١) بيوفيس — الفرنسيون والانجليز في مصر (ص ١٢٩)

(٢) جون نينيه — عرابي باشا ص ١٦٢

سفر الخديو إلى الاسكندرية

وزاد الناس شعوراً بخطر الموقف انتقال الخديو فجأة من العاصمة إلى الاسكندرية، فقد اعتزم السفر إليها عقب حادثة ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، وحجته الظاهرة تهدئة الخواطر فيها ، فسافر يوم الثلاثاء ١٣ يونيه ، وودعه على المحطة عرابي باشا وزير الحربية ، وقبل أن يتحرك القطار عهد إلى عرابي مراقبة أحوال القاهرة والسهر على الأمن العام فيها واتخاذ الاحتياطات الكفيلة بمنع وقوع أي حادث ، وصحبه في سفره درويش باشا المندوب العثماني

لم يكن انتقال الخديو إلى الثغر متوقعا بهذه السرعة ، بل كان مجيئه على غير انتظار ، ولعله توقع ما كانت تتمخض عنه الأيام من وقائع الحرب والقتال ، فجاء الاسكندرية ليكون بعيداً عن العاصمة التي تركزت فيها قوة العرابيين ، أو لعله أراد أن يكون على مقربة من الأسطولين الانجليزي والفرنسي بالإسكندرية ، وفي ذلك يقول المسيو دى فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية في ذلك الحين : « كانت رغبة الخديو متجهة منذ وصول العمارة الانجليزية الفرنسية إلى الاتجاه إلى الاسكندرية ليكون قريبا من مدافعها ، وعبثا أريد إقناعه بأن مركزه يجب أن يكون على رأس حكومته قريبا من وزرائه ليتسنى له توجيه أفكارهم ، وعلى الأخص ملاحظتهم ، ولكن مذبحة الإسكندرية كانت له فرصة يحقق فيها رغبته ، وقد زعم أنه قصد إليها بحجة تدارك الخطر مع أن النظام كان قد عاد إلى نصابه [١] » ، وما ذكره دى فريسينيه عن رغبة الخديو في مغادرة العاصمة منذ مجيء الأسطولين الإنجليزي والفرنسي ظاهر أيضا من برقية المسيو سنكفكس قنصل فرنسا العام إلى المسيو دى فريسينيه ذاته في ١٨ مايو إذ يقول : « إن أهم مسألة مستعجلة في الوقت الحاضر هي إقناع الخديو بعدم السفر إلى الاسكندرية ، فإن هذا السفر يشبه أن يكون فراراً، وتركه العاصمة في الوقت الحاضر معناه العدول عن العودة إليها » [٢]

---

(١) دى فريسينيه ـ المسألة المصرية ص ٢٧٣

(٢) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١١٥

وصل الخديو إلى محطة الثغر فى الساعة الثانية بعد الظهر ، وسار إلى سراى رأس التين بين صفين من الجنود ، وأطلقت المدافع تحية له ، وكان كثير من الأهلين يجهلون نبأ قدومه ، فاضطربت أسماعهم من دوى المدافع ، وظنوا بداءة ذى بدء أنها نذير الحرب والقتال ، ثم علموا أنها تحية القدوم للخديو ، فسكنوا ، ولكن لم تسكن هواجسهم ولم يهدأ لهم روع ، وقابلوا حضوره بالفتور ، ولما استقر به المقام فى سراى رأس التين ، جاءه قناصل الدول يزورونه ، فأبدى لهم أسفه الشديد من وقوع حوادث الإسكندرية ووعدهم أن يبذل كل جهده وعنايته لإخماد الفتنة ، وخاطبهم درويش باشا بهذا المعنى ، وأضاف إليه أنه واثق من حسن نية رجال الجيش ، وأنه على يقين أنهم يحافظون على الأمن والنظام ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا ، غير أن الخديو لم يشاطره هذا الرأى ، فأسر إلى السير أوكلن كولفن المراقب المالى الانجليزى أنه لا يثق بإقرار الأمن والسكينة ، وأنه يعتبر مهمة درويش باشا قد انتهت بالإخفاق ، وأنه لا يرى بدا من وجوب مجىء جنود عثمانية لإعادة الأمن والنظام ، فكان لهـذا التصريح وقع شديد فى النفوس ، وزاد الخواطر قلقاً على مصير البلاد .

من المسئول

عن مذبحة الإسكندرية ؟

لاشك أن حضور الأسطولين الانجليزى والفرنسى هو السبب الأول لحوادث ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، فقد هاج حضورهما الخواطر ، وأوغر صدور المصريين على الأوروبيين عامة ، لما فى مجيئهما من معنى التحدى والعدوان ، كما أنه أغرى الأوروبيين بالوطنيين لشعورهم بأن الأسطولين إنما جاءا لحمايتهم ولإذلال المصريين ، وفى ذلك يقول المسيو جون نينيه John Ninet ، وهو شاهد عيان لهذه الحوادث :

« منذ حضر الأسطولان كان المصريون والأوروبيون لا يفتأون يتساءلون : إن مجىء هـذه البوارج ينطوى على التهديد ، فمن الذى يهددون ؟ إنهم يهددون

المصريين ، ولماذا ؟ لا ندرى ، ولكن ذلك ما يقوله القناصل وما يدل عليه وجود الأسطولين . وكان الأجانب يضيفون إلى ذلك قولهم : يجب إذن أن نتسلح ، إذ مادامت الدولتان ترسلان الأساطيل لحمايتنا فعلينا نحن ان نستعد . . . ومما أكد هذه الحالة النفسية الخطرة عند الجاليات الأوروبية ما أفضى به المستر كوكسن Cookson القنصل البريطانى فى الثغر إلى رعاياه ، إذ كانوا يسألونه : من المحقق ان بعض الحوادث ستقع ، وإلا فما معنى حضور الأساطيل ؟ فما الذى يجب علينا أن نفعل ، وكيف نحمى أنفسنا ؟ ، فكان القنصل البريطانى يجيبهم مبتسما ابتسامة ذات معنى : عليكم ان تتسلحوا قدر ماتستطيعون لتحموا أنفسكم بأنفسكم ، فهذه الأقوال المنطوية على التحريض جعلت الرعايا البريطانيين يتبعون نصائح قنصلهم ويقتنون الأسلحة ، فلم تكد تمضى عدة أيام حتى نفدت المسدسات لدى تجار السلاح ، وجلب الأروام الأسلحة من أوروبا ، وكانوا أكثر الجاليات الأوروبية عددا واشدها للوطنيين كرها

، فلمن يا ترى كل هذه التدابير العدائية التى كانت تبيت بإصرار وسط أمة هادئة؟ أمة تحظر الحكومة على أفرادها حمل السلاح إلا بإذن خاص يصعب الحصول عليه ، لقد كان عرابى يقول بإزاء هذه التصرفات العجيبة : كيف يمكننى أن أحافظ على الأمن وأضمن سلامة الأوروبيين اذا كانت كل هذه التحريضات الموجهة طبعا ضد الوطنيين تقع كل يوم على ملأ من الناس ، وعلى مرأى من القناصل وبموافقتهم ؟

، ولم يكن المسيو رانجابيه Rangabé قنصل اليونان العام ينكر هذه الوقائع ، كما ثبت من خطاب له فى الكتاب الأزرق نشرته جريدة الفارد الكسندرى التى يملكها يونانى ، أضف إلى ذلك أن تقارير خفر السواحل يؤيدها بعض ذوى الضمائر السليمة من الأوروبيين أثبتت أن الأسلحة والذخائر كانت ترد من الأسطول البريطانى وتنزل الى البر عدة مرار ، وترسل الى القنصلية الانجليزية ، (١)

والمسيو جون نينيه الذى نقلنا عنه هذه الآراء هو شاهد عيان لحوادث ١١

---

(١) جون نينيه — عرابى باشا ص ١٠٠

يونيه ، ورأيه له قيمته لأنه سويسرى (محايد) وكان عميد الجالية السويسرية بمصر

وكتب الشيخ محمد عبده (الأستاذ الإمام) فى هذا الصدد يقول :

« إن الحكومة الانجليزية على عادتها فى اختلاق العلل وارتجال المساءات قلبت وجوه المسائل ، واستدبرت طالع الحق ، واستقبلت وجه مطمعها ، واتخذت مجرد التغيير فى بعض نظامات الحكومة الخديوية مبدأ المناوأة ، واندفعت لتسيير مراكبها إلى مياه الإسكندرية تهديداً لحكومة الخديو وعدوانا عليه ، ثم نفخ بعض رجالها فى أنوف ضعفة العقول من الأجانب المقيمين بالثغر ، حتى أوقدوا فتنة هلك فيها المساكين ، قضاء لشهوة إنكليزية ، وأقامت منها حكومة انكلترا حجة فى العدوان على الأراضى الخديوية ، ولو أن بصيراً نظر إلى أحوال القطر المصرى بعين صحيحة من مرض الغرض لعلم أن بداءة الخلل فى ذلك القطر من يوم ورود المراكب الانكليزية لثغر الإسكندرية ، ولا نسبة بين ما كان قبل ذلك من عموم الأمن ورواج الأعمال وانتظام المصالح ، وبين ما كان بعده » (١)

فالمسئولية العامة فى حوادث ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ تقع بلا نزاع على كاهل السياسة البريطانية والفرنسية التى تحرشت بمصر بإرسال الأسطولين . أما المسئولية الخاصة فى وقوع المذبحة بالذات فنستطيع أن نتبينها مما ذكره المسيو جون نينيه عن تحريضات قنصل انجلترا فى الثغر للرعايا البريطانيين ، أضف إلى ذلك أن أول من أشعل الفتنة مالطى من رعايا بريطانيا وأخ لخادم القنصل البريطانى ، ولا يمكن أن يكون هذا من قبيل المصادفات .

وقد شهد عمر باشا لطفى محافظ الإسكندرية فى التحقيق بأنه رأى طلقات نارية تطلق من شبابيك منازل الجهة التى وقعت فيها الحادثة ، وبأن رجال الحفظ استدعوا المستر كوكسن قنصل انجلترا فى الثغر وتولى معه منع الرعايا البريطانيين من إطلاق النار ، وصعد هو إلى أحد المنازل التى كانت تطلق منها النار ، وأخذ مسدساً من محل أحد الرعايا الانجليز (٢) ، فهذه الشهادة تدلك على مبلغ تبعة الرعايا البريطانيين فى

(١) تاريخ الأستاذ الامام — ج ٢ ص ٣٤٤

(٢) شهادة عمر باشا لطفى — مصر للمصريين ج ٨ ص ٤٠٦

هذه الحادثة ، فخضور الأسطولين ، وتحريضات القنصل البريطانى ، وتدبيرات السياسة الانجليزية ، هى العوامل المشتركة فى مذبحة الإسكندرية

أما عرابى فينسب الفتنة إلى السير إدوار مالت والمستر كوكسن من جهة ، وإلى الخديو وعمر باشا لطفى من جهة أخرى ، ويشرك معهما فى المسئولية السيد بك قنديل مأمور الضبطية ويقول : إنه تمارض فى هذا اليوم ليتأخر عن إخماد الفتنة (١)

وذهب المستر بلنت مذهب عرابى فى مسئولية الحادثة ، وذكر أن ثمة تلغراف أرسله الخديو إلى عمر باشا لطفى يوم ٥ يونيه فيه تلميح إلى إحداث حدث يضطرب له حبل النظام لكى لا ينجح عرابى فيما تعهد به من المحافظة على الأمن (٢) وقد تبنى المستر بلنت اتهام عمر لطفى على هذا التلغراف ، والعرابيون عامة يرددون هذه التهمة ، وهى رواية مرجوحة فيما نعتقد ، ولا سند لها من الواقع ، ويلوح لنا أن المستر بلنت قد تلقاها وهو فى انجلترا من هيئة الدفاع عن عرابى ، إذ كانت مذبحة الإسكندرية إحدى التهم الموجهة إليه حين محاكمته ، وكان هو ومحامياه يجتهدون فى درئها عنه ، والواقع أنه كان بريئا منها ، وأنها وقعت بتحريض القنصل البريطانى وبعض الرعايا المالطيين والأروام ، ولكن هيئة الدفاع عن عرابى كان يهمها توجيه التهمة إلى عمر باشا لطفى ، لإيجاد مسئول عن الحادثة من غير الإنجليز ، ومن هنا جاءت رواية اتهامه فيها ، وهو اتهام لا يقوم على أساس من الإنصاف ، ونعتقد أن التلغراف الذى ذكره المستر بلنت لا أصل له ولا حقيقة ، ولو صح لما فات المستر برودلى والمستر نابيه المحاميين عن عرابى أن يستشهدا به أثناء المحاكمة . أضف إلى ذلك أن القرائن والبينات تنفى عن عمر لطفى تهمة تدبير الحادثة أو الاشتراك فى هذا التدبير، فقد ثبت من أقوال الشهود فى التحقيق وخاصة الميرالاى مصطفى بك عبد الرحيم قائد الآلاى الخامس بالإسكندرية إن المحافظ أوفد إليه رسولا يطلب منه إرسال الآلاى

---

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٧٤

(٢) بلنت — التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٣٢

جميعه لوقف الفتنة (١) ، وهذا ينفى أن له يداً فى تدبيرها ، ولوكان لهذه التهمة حقيقة لجاءت على الأقل على لسان واحد ممن سئلوا فى تحقيق الحوادث العرابية ، ولكن أحداً من الشهود أو من المتهمين لم ينسب إليه هذه الفعلة

وقد نسب أيضا إلى السيد بك قنديل مأمور ضبطية الثغر أنه تمارض يوم الفتنة لكى لا يتدخل فى وقفها ، ولكن ثبت من التحقيق الذى جرى معه أنه كان حقيقة مريضا ، قبل الحادثة بأيام ، فقد شهد الدكتور سالم باشا أنه عاده يوم الجمعة التالى للفتنة (وقد وقعت الفتنة يوم الأحد) فألفاه مريضا ، وأشار عليه بالاستمرار فى أخذ الدواء الذى كتبه له الأطباء الذين عادوه من قبـــل وقرروا أنه مصاب بالفالج (٢) ، على أن معظم الشهود قرروا أن مرضه ما كان يمنعه أن ينزل من داره ليؤدى واجبه ، ولو أنه نزل لكان له من مركزه وهو مأمور الضبطية وصاحب النفوذ فى المدينة مايمكنه من وقف الفتنة

وصفوة القول أن السياسة البريطانية هى المسئولة عن مذبحة الاسكندرية ، وهى التى استغلتها وهولت فيها وجسمتها لتتذرع بها إلى التدخل المسلح فى شؤون البلاد ، وقد وصفها المسيو دى فريسينيه رئيس وزارة فرنسا فى ذلك الحين وصفا لامبالغة فيه ولاتهويل ؛ إذ قال بأنها من الحوادث العارضة التى تقع أحيانا فى الثغور التى يسكنها عدة أجناس ، وشبهها بالفتنة التى حصلت قبل عام فى مرسليا بين العمال الايطاليين والفرنسيين

تأليف وزارة اسماعيل راغب باشا

٢٠ يونيه سنة ١٨٨٢

بقيت البلاد بلا وزارة منذ استقالة البارودى ، أى من ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ ، فلما وقعت حوادث ١١ يونيه اتجهت الأنظار إلى وجوب تأليف وزارة تضطلع

---

(١) استجواب الميرالاى مصطفى بك عبد الرحيم — مصر للمصريين ج ٨ ص ٤٠٦
(٢) شهادة الدكتور سالم باشا سالم . مصر للمصريين ج ٧ ص ١٥٤

بأعباء الحكم، إذ كان بقاء البلاد بلا وزارة من أسباب استفحال الفوضى ، ولم يكن الخديو في خاصة نفسه يميل الى تأليف وزارة ، بل كان يطاول في ذلك ، لأن تأليف وزارة معناه عودة الأمور الى مجراها الطبيعي وتهدئة الخواطر ، وحكم البلاد طبقاً للدستور ، ولكنه كان يميل الى الاستئثار بالحكم ، ولم يكن من صالحه تأليف وزارة يشعر هو بأنها ستخضع حتما في سياستها لإرادة العرابيين ، وكان يشاركه في هذا الميل كل من انجلترا وفرنسا ، فالسياسة الانجليزية ترمي الى استفحال الفتن والاضطرابات حتى تمهد لتدخلها في البلاد وتهيء الوسائل للاحتلال الذي كانت تعد له العدة من زمن بعيد ، أما فرنسا فكانت سياستها حيال مصر مضطربة غير مستقرة ، وكانت في الجملة تساير انجلترا في تدابيرها غير متوقعة أن تفضي الحوادث الى انفرادها باحتلال مصر

على أن الدول الأخرى وبخاصة تركيا والنمسا والمانيا كانت تميل في ذلك الحين الى تهدئة الخواطر ولا تشاطر انجلترا مراميها وأطماعها ، ومن هنا اتجهت ميولها الى تأليف وزارة تساعد على تسكين الفتن وتهدئة الخواطر

فسعى قنصلا المانيا والنمسا لدى الخديو باتفاقهما مع درويش باشا للتقريب بينه وبين عرابي وترغيبه في تأليف وزارة جديدة يبقى عرابي فيها وزيرا للحربية ، فتظاهر الخديو بقبول هذا المسعى وأخذ يستشير بعض رجال الدولة في أمر تأليف الوزارة ، فاستدعى شريف باشا ثم مصطفى فهمي باشا ثم عمر لطفي باشا وغيرهم ، وكلف كلا منهم تأليف الوزارة ، فأبوا جميعاً لما كان بينهم وبين عرابي من الجفاء ، ولأنهم كانوا يعلمون أنهم إذا ألفوا الوزارة فانها ستكون موضع مناوأة العرابيين ، فتدخل درويش باشا وقنصلا ألمانيا والنمسا واتصلوا بعرابي بواسطة يعقوب سامي باشا وكيل وزارة الحربية وطلبه باشا عصمت قائد قوة الاسكندرية اللذين كانا موجودين في الثغر بحكم عملهما وتفاوضوا في اختيار رئيس للوزارة ، فاستقر رأيهم بعد استطلاع رأي عرابي على اختيار اسماعيل راغب باشا للرياسة

لم يكن راغب باشا من المعروفين بالولاء للخديو ، ومن هنا جاء ارتياح العرابيين إليه ، وكان معروفا عن الخديو سوء الظن به وكراهيته له ، وقد تقدم الكلام عما



إسماعيل راغب باشا رئيس الوزارة (فى أواخر عهد الثورة العرابية)

ذكره عرابى عنه فى مذكراته ، وإغرائه العرابيين بالتخلص منه ، ولعل اتصاله بالخديو اسماعيل جعل توفيق لا يطمئن إليه ، لأن المعروف أن توفيق باشا لم يكن يطمئن إلى الرجال الذين خدموا أباه وكانوا موضع ثقته ، ولم يكن ليجهل أن أباه يود أن ينتزع منه العرش فيعود إليه

على أن توفيق بالرغم من أنه لم يكن يثق باسماعيل راغب باشا رأى من الحكمة ألا يحتمل تبعة بقاء البلاد من غير وزارة ، فعهد إليه بهذه المهمة وأرسل أمرا إلى عرابى وكان وقتئذ فى القاهرة ينبئه فيه بتعيين راغب باشا رئيسا للوزارة ويدعوه إلى معاونته فى عمله لكى تنتظم الأحوال ويستتب الأمن والراحة ، وكان ذلك بعد أن ارتضاه عرابى للرياسة

وغنى عن البيان أن عرابى قد اغتبط باختيار راغب باشا للرياسة ، لأنه يعلم أن وزارته ستكون طوع إرادته ، فأجاب على رسالة الخديو بكتاب يبدى فيه موافقته وارتياحه لهذا التعيين ويتضمن الثناء المستطاب على راغب باشا (١)

أعضاء الوزارة

وعلى ذلك تم تأليف الوزارة وصدر مرسوم بتأليفها يوم ٢٠ يونيه سنة ١٨٨٢ على النحو الآتى :

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٠ يونيه سنة ١٨٨٢

اسماعيل راغب باشا للرياسة والخارجية . أحمد رشيد باشا للداخلية . عبدالرحمن رشدى بك للمالية . أحمد عرابى باشا للحربية والبحرية . علـــى ابراهيم باشا للحقانية . سليمان أباظه باشا للمعارف . محمود باشا الفلكى للأشغال . حسن باشا الشريعى للأوقاف

برنامج الوزارة

لم يكن راغب باشا من الاقتدار ولا من الكفاءة بحيث يستطيع أن يسلك بالبلاد سبيل النجاة من الأخطار التى كانت تستهدف لها ، ولا نظنه كان ملما الإلمام الكافى بحقيقة الموقف السياسى ، فضلا عن تقدمه فى السن فقد كان يناهز السبعين حين ولى الرياسة ، وهو لايعدو أن يكون موظفا من كبار موظفى الحكومة تدرج فى المناصب تدرجا طبيعيا ، دون أن تظهر له كفاية ممتازة ، أو نظر بعيد فى تصريف الأمور الهامة ، على أنه كان من غير شك صادق النية فى بذل أقصى مالديه من جهد لإنقاذ الموقف

وكان أول عمل له وضع برنامج لوزارته ، وقد كان هذا فى ذاته عملا ممدوحا ، لأن وضع برنامج للوزارة يدل على أنها تنوى حكم البلاد حكما دستوريا لصالحها ، وكان برنامجها من جهة القواعد العامة برنامجا قوميا يكفل إنقاذ مصر من المشاكل المحيطة بها ، لولا أن الدسائس الانجليزية كانت فى ذلك الحين تدبر المكايد لتحقيق أغراضها الاستعمارية فى مصر

أوضح راغب باشا برنامجه فى كتاب رفعـــه إلى الخديو ، وخلاصته احترام الفرمانات المحددة مركز مصر واستقلالها ، ومراعاة الاتفاقات الدولية الخاصة بالديون ، واحترام الدستو وأحكامه ، ورسم بعض القواعد التفصيلية التى اعتزمت وزارته السير عليها ، منها إصدار عفو عام عن المسئولين فى الحوادث الأخيرة عدا المشتركين فى حادثة ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، والمراد بالحوادث الأخيرة حوادث الخلاف الذى وقع بين وزارة البارودى والخديو ، وماحدث فى اجتماعات العرابيين من القدح فى الخديو والمناداة بخلعه ، وعدم جواز مجازاة أى فرد إلا بعد محاكمة قانونية ، والغرض

من هذه القاعدة إقرار العدل بين الناس، واطمئنانهم على حياتهم ومصيرهم وحريتهم، وأن لاتجرى مخابرات فى الشؤون السياسية بين الحكومة ووكلاء الدول السياسيين إلا بوساطة وزير الخارجية . وذلك لكى يمتنع تدخل وكلاء الدول فى شؤون الحكومة وإملاء إرادتهم على موظفيها ، ثم وجوب احترام الأمر العالى الصادر فى ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ القاضى بانشاء مجلس النظار وتخويله مسئولية الحكم ، وقد وضعت الوزارة هذه القاعدة لكى تحول دون استبداد الخديو بشؤون الحكومة وإصداره الأوامر بغير موافقة مجلس الوزراء (١) ، وطلب راغب باشا من الخديو فى ختام كتابه أن يقرر هذا البرنامج إذا حاز قبوله ، ومعنى ذلك أنه أراد تقييده باتباعه . وتعهده بذلك فى وثيقة رسمية ، وهذا يدلك على مبلغ سوء ظن الوزارة بمقاصد الخديو . وقد قبل الخديو هذه المطالب فى كتابه إلى راغب باشا (٢)

وأذاع راغب باشا منشورا بالقواعد الجوهرية التى اعتزم السير عليها ، نوه فيه بالخاطر التى تكتنف البلاد ، وحث على وجوب طاعة الخديو وتوحيد الكلمة وإزالة أسباب المنافرة بين أبناء الوطن وحسن معاملة الأجانب (٣)

تأليف لجنة مختلطة لتحقيق حوادث الإسكندرية

كان أول ما عنيت به وزارة راغب باشا تهدئه الخواطر والسعى فى إزالة الجفاء الذى استحكم بين الأهلين والأجانب بسبب حوادث الاسكندرية ، وإعادة العلاقات الودية بين الفريقين . فاعتزمت تأليف لجنة مختلطة مهمتها إجراء تحقيق واسع النطاق فى حوادث ١١ يونيه لمعرفة أسبابها والمسئولين فيها تمهيدا لتوقيع العقوبات الزاجرة على كل من يثبت اشتراكه فيها . وليس يخفى أن الحكومة ألفت لجنة أولى مساء ١١ يونيه ١٨٨٢ لتحقيق تلك الحوادث ، ولكن هذه اللجنة قد انحلت لامتناع قنصلى

---

(١) مصر للمصريين ج ٥ ص ٢٢

(٢) الونيتور إجبسيان عدد ٢٦ يونيه سنة ١٨٨٢

(٣) الوقائع المصرية عدد ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢

انجلترا وفرنسا من الاشتراك فيها كما تقدم بيانه ، فأرادت وزارة راغب باشا أن تعالج الحالة بتأليف لجنة جديدة تكون موضع ثقة الدول .

وتحقيقاً لهذه الفكرة أرسل الخديو إلى رئيس مجلس الوزراء فى ٢١ يونيه سنة ١٨٨٢ (٥ شعبان سنة ١٢٩٩ هـ) كتابا ضمنه الاستياء من وقوع حوادث ١١ يونيه وما وقع فيها من القتل وسفك الدماء وما أفضت إليه من اضطراب حبل الأمن ووقوع النفرة بين الوطنيين والأجانب ، وطلب إلى الوزارة المبادرة إلى التحرى عن المشتركين فيها لتوقيع العقاب على من يثبت عليه هذا الاشتراك ، ثم العمل على إعادة علاقات الصفاء بين الأهلين والأوروبيين وإعادة الأمن إلى نصابه (١) ، فاجتمع مجلس الوزراء وأصدر قرارا مطولا استنكر فيه تلك الحوادث ودعا إلى وجوب إعادة الصفاء والوئام بين الوطنيين والأجانب ، وقرر تأليف لجنة جديدة للتحقيق برياسة عبدالرحمن رشدى بك ناظر المالية ، نصف أعضائها من الوطنيين ، ونصفهم من الأوروبيين ينتخبهم قناصل الدول ، والأعضاء الوطنيون ، هم : محمد قدرى باشا وزير الحقانية السابق ، يعقوب سامى باشا وكيل الحربية ، بطرس باشا غالى وكيل الحقانية ، حماد بك عبد العاطى المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة ، الدكتور حسن بك محمود رئيس مجلس الصحة البحرية والكورنتينات ، ابراهيم بك الألفى رئيس محكمة مصر الابتدائية ، حسين بك واصف من مأمورى الحقانية ، ابراهيم فؤاد بك رئيس محكمة الجيزة والقليوبية يوسف بك برتو مأمور الدائرة البلدية بالإسكندرية ، أما الأعضاء الأوروبيون فيختارهم قناصل الدول بحيث يكون لكل قنصل مندوب فى اللجنة ، وعهد مجلس الوزراء إلى اللجنة إجراء تحقيق شامل عن حوادث الإسكندرية وعرض نتيجة التحقيق على الخديو لتوقيع الأحكام التى يقتضيها القانون

ولو حسنت نيات انجلترا لأمكن لوزارة راغب باشا أن تعيد الأمور إلى نصابها وتزيل الآثار السيئة التى نجمت عن حوادث ١١ يونيه ، فان هذه الحوادث قد وقع مثلها فى بعض ثغور البلاد الأوروبية ، دون أن يترتب عليها سلب استقلالها وانتهاك

---

(١) مصر للمصريين ج ٥ ص ٢٤



السير إدوار مالت

قنصل انجلترا العام فى مصر
أثناء الحوادث العرابية

حقوقها ، ولكن انجلترا التى دبرت مذبحة الإسكندرية أبت إلا أن تستغلها دون نزاهة ولا هوادة ، حتى تصل إلى احتلال مصر ، وكان من تدابيرها ألا تمكن وزارة راغب باشا من تهدئة الخواطر ، وإقرار الأمن فى نصابه ، وأغلب الظن أنها لم تمكن تبقى تأليف الوزارة ، لكى تبدو البلاد فى حالة غير عادية ، وتتخذ من ذلك ذريعة إلى التدخل فى شؤون البلاد ، فلما تألفت قابلتها السياسة الإنجليزية بالجفاء ، وعدم الثقة ، والغض من قدرتها على إعادة الأمن إلى نصابه ، وأخذت تخلق لها العقبات والعراقيل .
وبارح السر إدوار مالت قنصل بريطانيا العام الاسكندرية يوم ٢٧ يونيه ، وأناب عنه المستر كارترايت Cartwright الذى شهد ضرب الإسكندرية ، وغادر المدينة أيضا المستر كوكسن القنصل البريطانى ، وأوعزت الحكومة البريطانية إلى السير أوكلن كولفن الرقيب المالى الإنجليزى بالامتناع عن حضور جلسات مجلس الوزراء ، وهذه

علائم ونُذُر تنبئ عما كانت تبيّته السياسة الإنجليزية من إثارة الحرب والقتال ، ولم تلق اللجنة المختلطة التى ألفتها الوزارة لتحقيق حوادث الاسكندرية معاونة صادقة من المستر كارترايت نائب القنصل البريطانى العام ، بل أخذ يثير حولها الشبه والشكوك ، واتهمها فى رسالة منه إلى اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٨٨٢ بالعجز عن القيام بمهمتها ، وشكا فى رسالته من نفوذ يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية فى اللجنة ، قائلا إنه يقاوم مجرى التحقيقات القانونية فيها حتى اضطر العضو الانجليزى فى اللجنة إلى الاستقالة . وما بقاؤه فيها إلا لإتمام استجواب بعض الجرحى ممن رأت اللجنة أخذ أقوالهم ، وأن بطرس باشا غالى وكيل وزارة الحقانية وأحد أعضاء اللجنة ، صرح له بأنه ما من أحد يستطيع أن يقرر أمامها مالا يكون متفقاً ورغبات العرابيين ، وأنه هو نفسه مكره على احتمال بقاء يعقوب سامى باشا عضواً فى اللجنة ، على ما بينهما من الاختلاف فى الرأى ، وأن يعقوب سامى أبى إطلاق سراح كثير من الأوروبيين الذين قبض عليهم على أثر حوادث الاسكندرية مخافة أن يثير الإفراج عنهم غضب الضباط ، وحجته فى ذلك أنه إذا أفرج عنهم لا يكون مسئولا عن الأمن العام ، وشكا أيضا من بقاء مأمور ضبطية الاسكندرية ووكيله فى منصبيهما رغم تصرفهما السىء فى حوادث ١١ يونيه ، ومن أنه لم توجه إليهما أى تهمة ولا مثلا أمام اللجنة عن شىء مانسب إليهما ، كل ذلك لأنهم من شيعة عرابى ، وأضاف المستر كارترايت فى رسالته أن وزارة راغب باشا هى أداة فى يد عرابى وأن نفوذ عرابى قد ازداد بعد الإنعام عليه بنيشان كبير من السلطان

الفصل الثالث عشر

مؤتمر الاستانة

للنظر فى المسألة المصرية

قلنا فى ختام الفصل الحادى عشر (ص ٢٨٤) : إن المسيو دى فرسينيه ، دعا الدول الأوروبية الكبرى إلى عقد مؤتمر للنظر فى المسألة المصرية ، فلبى هذه الدعوة كل من : إنجلترا ، وألمانيا ، والروسيا ، وإيطاليا ، والنمسا ، أما تركيا فإنها رفضت الفكرة بحجة أن إيفاد درويش باشا إلى مصر كاف لحل مشكلتها ، وقد اعتزمت إيفاده إلى مصر فى الوقت الذى علمت فيه باقتراح عقد المؤتمر ، أى أنها عارضت المؤتمر بإرسال مندوب سام إلى مصر ، واتخذت من إرساله وسيلة لرفض عقد المؤتمر ، واحتجت أيضا بأن الأحوال فى مصر لا تستدعى عقد مؤتمر بعد تأليف وزارة راغب باشا واضطلاعها بأعباء الحكم وإعادتها الأمن إلى نصابه ، فلم يبق شىء يمكن أن يتفاوض فيه المؤتمر ، وقد أبلغ وزير خارجية تركيا سفراء الدول الأوروبية بالأستانة هذا القرار ، ولكن الدول لم تعبأ به واعتزمت عقد المؤتمر ، وبقيت تركيا على امتناعها ورفضت الاشتراك فيه حتى ضرب الاسكندرية ، فكان من المهازل السياسية أن يجتمع مؤتمر دولى فى الاستانة للنظر فى المسألة المصرية دون أن تشترك فيه حكومة الأستانة ذاتها ، ودون أن تشترك فيه مصر ، وكان واجبا على كلتيهما أن تشتركا فيه

وليس هذا المظهر وحده ، هو الذى يدل على اضطراب السياسة العثمانية فى المسألة المصرية ، بل إن مسلكها كله كان مجموعة متناقضات واضطرابات ، فبينما كانت تتظاهر بتأييد سلطة الخديو ، إذا بالسلطان عبد الحميد يعلن عطفه على

عرابي ويمنحه نيشاناً رفيع الشأن ، ثم إذا جد الجد ، ونشبت الحرب بينه وبين الإنجليز، طعنه في الصميم بإعلانه عصيانه ، فكان هذا الإعلان من أعظم أسباب هزيمته وخذلانه

لقد كانت سياسة تركيا عامة سياسة فوضى واضطراب ، ويبدو هذا الاضطراب من سرعة تغيير الصدور العظام (رؤساء الوزارات) في ذلك الوقت العصيب الذي يستدعي ثباتاً واستقراراً في السياسة الخارجية

فهذا التبلبل والاضطراب ، مضافاً إلى قصر نظر تركيا وسوء نيتها نحو مصر ، ورغبتها في إنقاص استقلالها ، ثم ماجبلت عليه سياستها من الدس والوقيعة ، وتأثر وزرائها بالمال والرشا ، جعل من السياسة التركية عامل فساد ، استخدمته إنجلترا ، لتحقيق أطماعها في مصر

اجتماع المؤتمر

اجتمع المؤتمر بدار السفارة الإيطالية ، في (ترابيا) بضواحي الآستانة ، على شاطىء البوسفور ، يوم ٢٣ يونيه ، سنة ١٨٨٢ في الساعة الثالثة مساء ، وكان أعضاؤه سفراء الدول العظمى الست بالآستانة ، وهم : اللورد دفرين Dufferin سفير إنجلترا ، والماركيز دى نواى Noailles سفير فرنسا ، والكونت هرشفلد Hirschfeld نائب سفير ألمانيا ، والبارون كاليس Calice سفير النمسا والمجر ، والمسيو أونو Onou نائب سفير الروسيا ، والكونت كورتى Corti سفير إيطاليا

وقد تولى هذا الأخير رياسة المؤتمر بصفته أقدم السفراء ، كما اجتمعوا في سفارة إيطاليا لهذا الاعتبار ، وقرر المؤتمر في هذه الجلسة إرسال مذكرة إلى الباب العالى يبلغه نبأ اجتماعه ، ويأسف لعدم انعقاده برياسة وزير الخارجية العثمانية ، ويعرب عن أمله في اشتراك تركيا في اجتماعاته المقبلة (١)

---

(١) دى فريسينيه . المسألة المصرية ص ٢٧٧

ميثاق النزاهة

ثم اجتمع للمرة الثانية ، يوم ٢٥ يونيه ، وقبل البدء فى مداولاته ، أبرم العهد المشهور بميثاق النزاهة Protocole de Désintéressement ، وقد وضعه المسيو « دى فريسينيه » فى ١٦ يونيه ، وعرضه على اللورد « جرانفيل » فقبله ، وهذا نصه :

« تتعهد الحكومات التى يوقع مندوبوها على هذا القرار ، بأنها فى كل اتفاق يحصل بشأن تسوية المسألة المصرية ، لا تبحث عن احتلال أى جزء من أراضى مصر ولا الحصول على امتياز خاص بها ، ولا على نيل امتياز تجارى لرعاياها ، لا يخول لرعايا الحكومات الأخرى (١) » ، وقد وقعه أعضاء المؤتمر جميعا

هذا هو العهد الذى ارتبطت به الدول ، وفى مقدمتها إنجلترا فى مؤتمر الاستانة ، ولكن إنجلترا حين أبرمته كانت تنوى نقضه ، كما نقضت سائر عهودها فى المسألة المصرية . والدليل القاطع على ذلك أنها فى الوقت الذى أبرمته (٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢) كانت تعد معدات الحرب والقتال ، وتجهز جيشها لاحتلال مصر ، ولم يمض على هذا العهد ستة عشر يوماً حتى ضرب أسطولها مدينة الإسكندرية بمدافعه يوم ١١ يوليه

خطبة اللورد دفرين

اجتمع المؤتمر فى جلسته الثالثة ، يوم ٢٧ يونيه ، وأخذ أعضاؤه يتداولون فى المسألة المصرية ، فبدأ اللورد دفرين بإلقاء بيـــان عن الحالة فى مصر ، ذهب فيه إلى أن الفوضى قد تمكنت من مصر من جراء ثورة الجيش وانتقاضه على الخديو ، وأن هذه الفوضى قد أدت إلى اختلال الإدارة ، وارتباك الأحوال ، ووقوف حركة التجارة ، وفقدان الثقة ، وعجز الأهلين عن سداد الضرائب ،

---

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٥٠



مؤتمر الاستانة سنة ١٨٨٢ ، للنظر فى المسألة المصرية

وتجد فى الصورة أعضاء المؤتمر ، وهم :

(١) الكونت « هرشفلد » نائب سفير ألمانيا . (٢) المسيو «أونو» نائب سفير الروسيا . (٣) البارون «كاليس» سفير النمسا والمجر . (٤) الكونت « كورتى » سفير إيطاليا . (٥) المار كيز «دى نواى» سفير فرنسا . (٦) اللورد «دفرين» سفير إنجلترا (واقفا يتكلم) . (٧) و (٨) سعيد باشا ، وعاصم باشا مندوبا تركيا

وقد أخذت هذه الصورة بعد اشتراك تركيا فى المؤتمر عقب ضرب الاسكندرية (نقلا عن مجلة الجرافيك الإنجليزية ، عدد ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢)

وعجز الحكومة عن الوفاء بتعهداتها المالية حيال الدائنين الأجانب ، ثم تعريض حياة الأوروبيين للخطر ، واستند إلى مذبحة الاسكندرية ، وما وقع فيها من القتل ، وسفك دماء الأوروبيين ، وهجرتهم من البلاد ، ونفى ما أكدته المصادر العثمانية من أن الثورة قد أخمدت . وأن الأمور قد عادت إلى نصابها بتأليف وزارة راغب باشا ، قائلا : إن هذه الوزارة أداة فى أيدى الثائرين ، وان الخديو لاحول له ولا قوة ، وأن إنجلترا وفرنسا لاتستطيعان صبراً على هذه الحالة وان اجتماع وكلاء الدول فى هذا المؤتمر عقب تأليف وزارة راغب باشا ، فيه البيان الكافى لما تريد أوروبا أن تفعله حيال الحالة فى مصر ، وأهاب بالدول أن تأخذ الثورة المصرية بالشدة ، حتى لا يستفحل نفوذها ، فلا يعود من السهل استئصال شأفتها ، وأشار الى المبادىء التى يرى الاتفاق عليها ، وهى أن الوسائل الفعالة التى يجب اتخاذها لإعادة حكومة منتظمة الى مصر ، يجب أن تصدر عن الحضرة السلطانية . وختم كلامه بقوله : إنه علم من مصدر يوثق به ، أن درويش باشا اعترف بأنه لم ينجح فى المهمة التى أوفد من أجلها إلى مصر ، وأنه لا يستطيع إنقاذ الخديو من استبداد الضباط وشيعتهم دون أن تكون لديه قوة حربية ، لاتقل عن عشرين طابوراً من الجند ، وأن الوزارة المصرية الجديدة ، ليست إلا وزارة عرابى ، وأن الخديو لا نفوذ له ، وسيبقى كذلك إذا استمر محروما من جيش يؤيده ويعيد إليه السلطة

تلك خلاصة خطبة اللورد « دفرين » ، ويؤخذ منها : أن إنجلترا كانت تقصد من الاشتراك فى المؤتمر إعلان أن الحالة فى مصر تستدعى التدخل فى شئونها ، وأن هذا التدخل ، يجب أن يكون حربيا لقمع الثورة وإعادة سلطة الخديو ، وكانت ترمى إلى أن يكون هذا التدخل إنجليزيا ، ولكنها تظاهرت على لسان اللورد « دفرين » بأنها تبغى أن يكون تركيا ، وهى عالمة بأن الحكومة التركية بلغت من الضعف والتردد ، بحيث لا تقدم على هذه المهمة ، ولو هى تدخلت بجيشها لكان من المحتمل أن يكون ذلك إنقاذاً للموقف . وتفاديا من الاحتلال . لأن الدول الأوروبية ما كانت لتقبل بقاء جيش عثمانى فى مصر إلى ماشاء الله

وفى الحق ان الحالة لم تكن تستدعى إرسال جيش عثمانى أو غير عثمانى ، فان وزارة راغب باشا كانت تستطيع إعادة الأمن والنظام الى نصابه لو لم تبادرها السياسة الإنجليزية بالعقبات والعراقيل

كانت إنجلترا واثقة من جمود السياسة التركية وضعفها ، مطمئنة إلى انقسام الدول الأوروبية فى الرأى ، وعـدم اتخاذها قرارا معينا فى المسألة المصرية . فانتهزت هذه الفرصة ، وأخذت قبل انعقاد المؤتمر وخلال انعقاده تعد معدات الحرب والقتال ، لتنتهك بأسطولها وجيشها حرمة العهود والمواثيق ، وتحتل مصر تحت سمع المؤتمر وبصره

وقد بدت منها نية الخداع جلية فى مفاوضاتها بالمؤتمر ، فقد اقترح السفير الإيطالى على الأعضاء بجلسة ٢٧ يونيه أن تقرر الدول الامتناع عن التدخل المنفرد فى مصر ، ما دام المؤتمر منعقدا ، ولو كانت إنجلترا حسنة النية لوافق مندوبها على هذا القرار ، ولكن الواقع كما أسلفنا أنها كانت تجهز مُعدات الحرب لاحتلال مصر ، فأخذ اللورد «دفرين» يلح فى ضرورة وضع تحفظ لهذا القرار ، حتى قرر المؤتمر إضافته ، وهو «فيما عدا الأحوال القهرية» ، فنم بذلك على ما كانت تضمره إنجلترا من مخادعة المؤتمر ، وما كانت تبيته من نية الشر والعدوان ، ونقض العهد والميثاق ، وقد اطمأنت بعد وضع هذا التحفظ ، وتركت المؤتمر يجتمع ويقرر مايشاء ، إذ كانت هذه الكلمة كافية لتجعل قراراته عديمة القيمة ، ومن الغريب أن المركيز «دى نواى» سفير فرنسا قد أيد اللورد دفرين فى اقتراحه إضافة هـذه الحاشية ، فدل بذلك على مبلغ تخبط السياسة الفرنسية فى ذلك الحين ، وقد اغتبط اللورد «دفرين» لهذه الإضافة ، وأرسل فى اليوم التالى إلى اللورد «جرانفيل» رسالة يقول فيها : «إننا فى الواقع منذ أن تم تعديل اقتراح السفير الإيطالى هذا التعديل الهام لم نعد نعتبر للاقتراح قيمة كبيرة»

قرار التدخل

قرر المؤتمر فى جلسته الثالثة وجوب التدخل فى مصر لإخماد الثورة ، وأن يعهد إلى تركيا بهذه المهمة ، بأن ترسل إلى مصر قوة كافية من الجند لإعادة الأمن والنظام إليها ، وأخذ يتداول فى الجلسات التالية فى شروط هذا التدخل وحدوده ، واستفادت انجلترا من هذا البطء لإتمام تدابيرها وإنفاذ خطتها فى تدخلها المنفرد ، ووضع المؤتمر فى جلسته السابعة (يوم ٦ يوليه سنة ١٨٨٢) قواعد هذا التدخل وهى : أن يحترم الجيش الذى ترسله تركيا مركز مصر وامتيازاتها التى نالتها بموجب الفرمانات السابقة والمعاهدات ، وأن يخمد الثورة العسكرية ويعيد إلى الخديو سلطته ، ثم يشرع فى إصلاح النظم العسكرية فى مصر ، وأن تكون مدة إقامته فى مصر ثلاثة أشهر ، إلا إذا طلب الخديو مدها إلى المدة التى تتفق عليها الحكومة المصرية مع تركيا والدول الأوروبية العظمى ، ويعين قواد هذا الجيش بالاتفاق مع الخديو ، وتكون نفقاته على حساب مصر ، ويعين مقدارها بالاتفاق مع مصر وتركيا والدول الست العظمى الأوروبية .

وقد صدر هذا القرار على أن يعرض على الحكومة التركية والحكومات الأوروبية الست التى لها ممثلون فى المؤتمر ، وأرسل نص القرار إلى هذه الدول فأقرته ، ووافقت على تقديمه إلى الحكومة التركية ، فأرسل إليها ، ولكنها لم تقره ، ووقفت موقف الإحجام والتردد ، شأن السياسة التركية فى ذلك العهد ، واعتمدت فى رفضها التدخل على تقارير درويش باشا الذى يقول فيها : إنه ليس فى مصر ما يوجب تدخلها ، وقد وافقت انجلترا على دعوة تركيا الى التدخل فى الوقت الذى كانت تعد فيه معدات القتال ، لتدخل هى بمفردها ، ذلك لأنها كانت مطمئنة إلى بطء السياسة التركية وترددها ، وأنها تستطيع خلق (الحالة القهرية) التى نوه اليها اللورد دفرين ، فتتذرع بها الى التدخل الحربى من جانبها ، ضاربة صفحا عن قرار المؤتمر ، وقد أنفذت خطتها . إذ ضرب الأسطول الانجليزى مدينة الاسكندرية يوم ١١ يوليه قبل أن تتقدم الدول الى تركيا بقرار المؤتمر ، وقبل أن يتبين موقف تركيا حيال هذا القرار

أما التدخل فى ذاته فلم يكن ثمة موجب له، لأن الحالة فى مصر كانت طبيعية بعد تأليف وزارة راغب باشا ، ومن الوقائع الثابتة أن انجلترا أخذت تجهز معدات القتال قبل انعقاد المؤتمر ، فقد أصدرت وزارة البحرية الانجليزية فى ١٥ يونيه تعليماتها الى بواخر النقل بالاستعداد للسفر الى مصر ، مقلة كتائب الجنود ، وأخذت وزارة الحربية تعبىء الجنود فى ذلك الحين لإرسالها الى الديار المصرية

وقد كانت آخر جلسة عقدها المؤتمر قبل ضرب الاسكندرية (وهى الجلسة السابعة) يوم ٦ يوليه ، فلما وقع الضرب ظهر أن المؤتمر لم يكن إلا مهزلة اتخذتها انجلترا وسيلة لإشغال الناس عن تدبير نياتها العدائية ، وقد اجتمع المؤتمر مع ذلك بعد الضرب يوم ١٥ يوليه ، وأخذ يستأنف النظر فى تدخل تركيا الحربى ، مما سنعود إليه فيما يلى

الحالة فى مصر أثناء انعقاد المؤتمر

استمر المؤتمر كما أسلفنا يعقد جلساته على غير طائل ، وانجلترا تعد المعدات للقتال ، وقد كان انعقاده مدعاة إلى اعتقاد العرابيين أن المسألة المصرية ستحل بطريق المفاوضات بين الدول ، وأن انعقاد المؤتمر مانع من انفراد انجلترا أو غيرها من الدول من التدخل الحربى فى مصر ، وكان هذا إغراقا منهم فى حسن الظن أو الجهل عما تنويه انجلترا ، وفى الحق ان العرابيين كان ينقصهم الحصافة فى الرأى وبعد النظر السياسى ، وأغلب الظن أنهم كانوا لا يعرفون الموقف السياسى على حقيقته ، وكانوا يعتمدون على ما يتلقونه من بعض أفراد الأوروبيين من الأوهام والأخبار الملفقة ، ولم يكن لديهم قلم أخبار فى مصر ولا فى الخارج يطلعهم على حقيقة الأحوال السياسية وتطوراتها ، هذا فضلا عما اشتهروا به من الغرور والخيلاء ، إذ كانوا يتوهمون أنهم قادرون على دفع اعتداء الإنجليز أو أية دولة أخرى دون أى استعداد جدى للحرب ، ولم يكونوا يقدرون قوة أعـــدائهم ، ولا قوتهم هم أنفسهم ، فبينما كان الإنجليز يستعدون للحرب والقتال ويحشدون جنودهم فى انجلترا ومالطه والهند ويستطلعون قوة العرابيين ويقفون على حقيقة معداتهم ، كان العرابيون لا يعرفون شيئا عن معدات الانجليز ، بل كانوا يتوهمون أنهم لا يجرؤون على إعلان الحرب والقتال أو النزول إلى البر ، وكذلك كان شأن وزارة راغب باشا عامة فانها كانت لا تزيد

كثيراً عن مستوى العرابيين فى العلم والمعرفة ، وكان عرابى هو الآمر المتسلط عليها إذ كان وزير الحربية والبحرية فيها

ومما ساعد العرابيين على التمادى فى غرورهم رؤيتهم الأسطول الإنجليزى راسيا فى مياه الإسكندرية دون أن تنشب الحرب أو يتحفز للضرب ، فخيل إليهم الوهم أن مجيئه لم يكن إلا من قبيل التهديد والوعيد وأنه لايجرؤ على إنزال الجنود إلى البر ، واتخذوا من موقف السكوت الذى لزمه يوم مذبحة الإسكندرية دليلا على أنه لاقبل له بالحرب والقتال ، ولكن الواقع أن الإنجليز كانوا ينتظرون أن يهيئوا الجو فى أوروبا لقبول تدخلهم الحربى ، فدبروا مذبحة الإسكندرية حتى يظهروا الحالة فى مصر بأنها حالة فوضى واضطراب ونهب وقتل لايؤمن معها على حياة الأجانب ، وأنها تستدعى تدخل الدول لوضع حد لهذه الفوضى ، ثم اشتركوا والدول فى عقد مؤتمر الأستانة للمفاوضة فى ايجاد علاج لهذه الحالة الخطيرة ، وهيأوا الأفكار فى أوروبا لضرورة التدخل لقمع الثورة فى مصر ، فلم يكن انتظارهم هذه المدة (ولم تكن فى ذاتها طويلة) إلا لإحكام خططهم ، وإتمام تجهيزاتهم الحربية ، ثم لتمكين الجاليات الأوروبية من الهجرة من البلاد قبل أن تضرب انجلترا ضربتها فى مصر ، لكى يكون عدوانها مقرونا بعطف الأوروبيين المهاجرين وغير المهاجرين ، وتكون فى احتلالها كأنها نائبة عنهم وعن الدول الأوروبية جميعا ، كل ذلك والعرابيون غارقون فى أحلامهم معتقدون أن الحرب بعيدة الوقوع ، ولذلك لم يبدمنهم أى عمل يدل على الاستعداد لخوض غمار القتال

وكانت أحاديث العرابيين دائرة حول مايتسقطونه من أخبار المؤتمر ، وماتلوكه ألسنتهم من أن الأزمة ستحل قريبا بطريق السلم ، وأنها ستنتهى بخلع الخديو توفيق وتعيين الأمير حليم باشا مكانه ، وهذا كل ما كان يشغل بالهم ويستحوذ على أفكارهم فى ذلك الوقت العصيب ، أما الاستعداد للحرب والتهيؤ للقتال فلم يفكروا فيه تفكيرا جديا إلا فى اللحظة الأخيرة ، بعد أن ضاع الوقت وسبق السيف العذل

الفصل الرابع عشر

ضرب الاسكندرية

بقنابل الأسطول الانجليزى

١١ يوليه سنة ١٨٨٢

كانت انجلترا تستعد للحرب قبل انعقاد مؤتمر الأستانة وخلال اجتماعه ، وقبل أن يقر قراره بدعوة تركيا إلى إرسال جيش لها إلى مصر . وأخذت تدبر الأسباب والذرائع للتعجيل بضرب الإسكندرية ، لكى تضع المؤتمر إمام الأمر الواقع

فأوعزت إلى الاميرال سيمور قائد الأسطول البريطانى أن يخلق أية وسيلة للتحرش بمصر لإثارة الحرب عليها . أى أنها أخذت تخلق (الحالة القهرية) التى أشار إليها اللورد دفرين فى مؤتمر الأستانة واشترط إضافتها إلى قرار الامتناع عن التدخل المنفرد فى مصر . فأخذ الأميرال يتأهب للعدوان ، وكان يستعين برأى الجالية البريطانية فى خلق أسبابه ، ووجد على الأخص من السير أوكلن كولفن المراقب المالى الإنجليزى عوناً كبيراً له فى ذلك ، إذ كان من أشد غلاة الاستعمار ومن الداعين إلى احتلال مصر ، وكان بعد رحيل السير إدوار مالت الممثل الفعلى لبريطانيا فى مصر ، فلا غرو أن كان على اتصال دائم بالأسطول

ولم يكن أسهل على القوة الغشوم من أن تخترع الوسيلة لإثارة القتال ، فقد أرسل الأميرال سيمور فى أول يوليه سنة ١٨٨٢ إلى مجلس الأميرالية البريطانية ينبئها أنه اكتشف بعض ترميمات يقوم بها المصريون فى حصون الإسكندرية ، وأنهم يركبون بطاريات جديدة تجاه بوارجه ، وأن الاستعدادات الحربية قائمة فى البلاد ، وأن عرابى معتزم سد بوغاز الإسكندرية لحصر البوارج الإنجليزية التى كانت راسية فى الميناء



الأميرال بوشان سيمور
(قائد الاسطول البريطانى الذى ضرب الاسكندرية سنة ١٨٨٢)

وبديهى أن هذا الاكتشاف إنما كان وسيلة مختلقة لتسويغ الشر والإعتداء ، فإن أية ترميمات تجرى فى الحصون لايمكن أن تكون وسيلة مشروعة لإثارة الحرب والقتال ، إذ كل دولة حرة فى أن تقوى معدات الدفاع فى بلادها ، بل واجب عليها أن تفعل ذلك فى كل وقت ، وخاصة فى مثل تلك الظروف العصيبة التى كانت تجتازها مصر ، فإن مجرد حضور الأسطول البريطانى فيه معنى التهديد بالتدخل المسلح ، على أنه لم يكن ثمة ترميمات جدية تخيف الأسطول الانجليزى وتشغل باله ، وفى ذلك يقول المسيو دى فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية فى ذلك الحين : « إن المعلومات التى لدينا لم تسكن بالخطورة التى تبدو من رسائل الأميرال سيمور بحيث أن ضرب الاسكندرية فى الظروف التى وقع فيها إنما كان عملا هجوميا ، لادفاعيا »[١]

(١) دى فريسينيه — المسألة المصرية ص ٢٨١

ويقول المسيو جون نينيه ، وكان شاهد عيان لضرب الاسكندرية : «إنى أؤكد بشرفى ما تحققته — إذ كنت أزور الحصون يوميا مصحوبا بكبار الضباط — أنه من يوم مجئ أوامر السلطان بالكف عن الترميمات لم يطرأ أى تغيير على أية بطارية من جهة الميناء أو على البحر ، ولم يحصل أى ترميم فى الحصون ، ولم ينصب فيها أى مدفع جديد»[١]

وقد أجابت الاميرالية الانجليزية فى ٣ يوليه على برقية الأميرال سيمور بأن يمنع كل محاولة لسد بوغاز الإسكندرية ، ورخصت له أن يطلب وقف الأعمال الجارية فى الحصون ، وفى حالة الرفض فليدمرها بمدافعه

مكاشفة انجلترا فرنسا

بعزمها على ضرب الاسكندرية

وفى اليوم الرابع من شهر يوليه سنة ١٨٨٢ قابل اللورد لايئس Laynos سفير انجلترا فى فرنسا المسيو دى فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية ، وأنهى إليه تعليمات حكومته المتقدم ذكرها إلى الأميرال سيمور ، وسأله عما إذا كان فى نية الحكومة الفرنسية إرسال مثل هذه التعليمات إلى الأميرال كونراد Conrad أميرال الأسطول الفرنسى الراسى فى مياه الإسكندرية ، وكان هذا الأميرال قد أرسل برقية إلى حكومته ينبئها بموقف الأميرال سيمور ويبلغها أنه لم يشاهد أى ترميمات فى الحصون[٢] ، ولم تكن فرنسا قد رسمت بعد لنفسها خطة حيال هذا الموقف الجديد ، فاجتمع مجلس وزرائها وتداول الأمر ، فقرر الامتناع عن مشاركة انجلترا فى خطتها ، وحجته فى ذلك أن هذه الخطة تجر فرنسا إلى عمل عدائى هجومى ضد مصر ، وهذا يخالف تعهد الدول فى مؤتمر الاستانة ، وأن الحكومة لا تستطيع القيام بهذا العمل من غير الرجوع إلى البرلمان ، والسبب الحقيقى فى الامتناع يرجع إلى

---

(١) جون نينيه — عرابى باشا ص ١٤١

(٢) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ الجزء الثانى وثيقة رقم ١٦٢



بعض بوارج الأسطول البريطانى
الذى ضرب الإسكندرية سنة ١٨٨٢
وهذه أسماؤها من اليمين إلى الشمال : انفنسيبل . سلطان . مونارك . الكسندرا (فى الوسط) . تمرير . بنلوب . انفلكسبل

ضعف السياسة الفرنسية وخشيتها الدخول فى حرب يضعف مركزها بإزاء ألمانيا التى كانت لاتفتأ تتحرش بها ، وهذا الضعف قد أصاب السياسة الفرنسية فى الجملة بعد الحرب السبعينية ، فإنها خرجت منها ضعيفة منهوكة القوى ، فاتجهت سياستها إلى الاتفاق الودى مع انجلترا ، لكى تتقى شر جارتها القوية ، فلا غرو أن كانت سياستها فى المسألة المصرية قائمة على فكرة مسايرة انجلترا وإخلاء الطريق لها فى تحقيق مطامعها فى مصر ، من أجل ذلك جنحت لعدم مشاركتها فى التدخل الحربى لأنها كانت تخشى تشتيت قواها الحربية فى الوقت الذى كانت تتوقع اضطراب الحالة السياسية فى أوروبا بسبب العداوة القائمة بينها وبين ألمانيا ، واحتياجها إلى جمع قواها حفظا لكيانها فى القارة الأوروبية ، وكانت كذلك من جهة أخرى تعتقد أن انجلترا لم تكن لتنظر بعين

الارتياح إلى مشاركتها فى الحملة على مصر ، فآثرت استبقاء رضاها حفظاً للاتفاق الودى ، وإنك ترى من ذلك أن انتصار ألمانيا فى الحرب السبعينية كان من الأسباب المهيئة لتحقيق مطامع انجلترا فى مصر

استقر اذن رأى الحكومة الفرنسية على عدم مشاركة انجلترا فى عملها العدائى ضد مصر ، وتلق الأميرال كونراد فى ٥ يوليه سنة ١٨٨٢ أمراً من حكومته بأن يغادر ميناء الإسكندرية فى حالة إرسال الأميرال سيمور بلاغه النهائى المؤذن بالضرب [١]

وظهر الضعف والارتباك على سياسة الحكومة الفرنسية ، إذ استدعت المسيو سنكفكس قنصلها العام فى مصر فى أواخر يونيه حين اشتداد الأزمة وقبل ضرب الاسكندرية ، لأنه استاء من الأوامر التى كانت تصدر له من حكومته ، بالامتناع عن العمل [٢] ونقلته سفيرا لها فى جمهورية شيلى وعينت بدله المسيو دى فورج De Vorges وهو لايدرى شيئا عن المسألة المصرية إذ كان قبل تعيينه لهذا المنصب الدقيق سفيراً لفرنسا فى جمهورية بيرو . . . بأمريكا الجنوبية ، وحضر إلى الإسكندرية يوم أول يوليه [٣]

سبق الإصرار

تدل الدلائل والبينات على أن الحكومة البريطانية كانت مبيتة نيتها على ضرب الإسكندرية واحتلال البلاد مهما كانت الأسباب والملابسات ، وذلك قبل اختلاق حكاية ترميم الحصون ، وإنا ذاكرون هذه الشواهد فيما يلى :

أولا — فى ٢٢ يونيه سنة ١٨٨٢ عرض سفير انجلترا فى باريس على الحكومة الفرنسية الاشتراك فى اتخاذ وسائل عاجلة بقصد حماية قناة السويس ، فأجابه المسيو

---

(١) الكتاب الأصفر ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٦٢

(٢) كوشرى — مركز مصر الدولى ص ١٠١

(٣) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٥٤

دى فريسينيه رئيس وزارة فرنسا أن لاخطر مطلقا يتهدد القناة وأن شركة القناة ذاتها لاتخشى من شئ سوى تلك الحماية التي يراد فرضها عليها لأن احتلال القناة قد يؤدى إلى قطع ترعة الاسماعيلية واستهداف القناة البحرية ذاتها لأعمال عدائية ، وختم دى فريسينيه جوابه بأن احتلال القناة عمل لامسوغ له (١)

ثانيا — يقول المستر بلنت إن وزارتى الحربية والبحرية فى انجلترا عقدتا النية منذ أوائل سنة ١٨٨٢ على مهاجمة مصر من ناحية قناة السويس ، وشاهد بنفسه الاستعدادات الحربية فى انجلترا فى شهر يونيه سنة ١٨٨٢ ، وكان يعتقد أن الغرض منها تقوية مركز انجلترا فى مؤتمر الاستانة (٢) ، ولكن تبين له فيما بعد أن الغرض منها مهاجمة مصر

ثالثا — موقف انجلترا فى مؤتمر الاستانة وإصرار اللورد دفرين على وجوب التدخل الحربى فى شؤون مصر لقمع الثورة ، وإضافته كلمة (الحالة القهرية) إلى قرار الامتناع عن التدخل المنفرد كما تقدم بيانه ، كل ذلك يدل على ما كانت تضمره من التدخل بمفردها

رابعا — منذ أن جاء الأسطول البريطانى فى مايو ، تعاقد مع تجار الأطعمة على توريد المؤونة اللازمة للاسطول لمدة ثلاثة أشهر ، وليس هذا عمل أسطول جاء لوقت محدود بقصد حماية أرواح الأجانب كما قال الانجليز عند حضوره

خامسا — أرسل المسيو سنكفكس قنصل فرنسا العام إلى المسيو دى فريسينيه رئيس وزارة فرنسا برقية من الإسكندرية فى ٢٨ يونيه سنة ١٨٨٢ يقول فيها « إن هجرة الأوروبيين مستمرة والشعور العام هنا أن التدخل الإنجليزى أصبح وشيك الوقوع Une action anglaise est imminente ولم يبق فى القنصلية الانجليزية

---

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٣٣

(٢) بلنت — التاريخ السرى للاحتلال — ص ٢٦٦

إلا كاتبان يسجلان أسماء الانجليز الذين يرغبون البقاء فى مصر »[١]

سادسا — أرسل المسيو دى فورج De Vorges قنصل فرنسا العام الى المسيو دى فريسينيه برقية من الإسكندرية يوم ٤ يوليه يقول فيها : « كل الدلائل تدل على أنه سيقع عمل حربى عاجل من الإنجليز سواء باشتراكنا أو بدونه »[٢]

سابعا — اعترف الأميرال سيمور فى يوم ٦ يوليه سنة ١٨٨٢ بأن أعمال الترميم التى زعم أنها كانت جارية لها لغاية يوم ٥ يوليه أوقفت[٣] ، ومع ذلك أصر على الضرب

ثامنا — تدبير مذبحة الإسكندرية كما فصلنا ذلك فى موضوعه من الأدلة على تبييت انجلترا النية على الاحتلال

تاسعا — عهدت وزارة الحربية البريطانية الى المستشرق الأستاذ بالمر Palmer بالمجىء الى مصر وارتياد صحراء سيناء لرشوة القبائل البدوية بين قناة السويس وغزة قبل نشوب الحرب ، وقد حضر وقابله المسيو جون نينيه فى الإسكندرية عرضا فقال له الأستاذ بالمر : « أنصحك بمغادرة القطر المصرى لأن الإسكندرية ستضرب بالقنابل عما قريب وستكون عرضة لأن يقتلك الأهلون »[٤]

وقد قام الأستاذ بالمر بمهمته ولكن قتله البدو هو وصحبه وحوكم قتلتهم عقب الاحتلال فحكم عليهم بالاعدام

كل هذه الشواهد والنيات تدل على سبق إصرار انجلترا على ضرب الإسكندرية واحتلالها مهما كانت الأحوال أو اختلفت الأسباب

---

(١) الكتاب الأصفر ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٤٨

(٢) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٦١

(٣) المرجع ذاته رقم ١٦٨

(٤) جون نينيه — عرابى باشا ص ١٤٥

التحفز للضرب

فى ٥ يوليه أرسل الأميرال سيمور إلى حكومته ينبئها بأن أعمال التحصين ما زالت مستمرة فى القلاع ، وفى ٦ يوليه أرسل إلى طلبه باشا عصمت قومندان موقع الإسكندرية بلاغا أول بالكف عن أعمال التحصين الجارية فى الحصون ، فأجابه طلبه باشا فى اليوم ذاته بأنه لم يوضع أى مدفع جديد فى الحصون ولم يجر فيها أى عمل جديد ، وقد ذاع بلاغ الأميرال سيمور فى المدينة وتناقله الناس ، فأيقن العارفون بحقائق الأمور انه نذير الشر ، وأن الحرب واقعة لا محالة ، وأوعز قنصلا انجلترا وفرنسا إلى رعاياهما الباقين بالمدينة بالمبادرة إلى الرحيل عنها ، فتسابقوا إلى الهجرة والنزول إلى السفن التى بالميناء ، وبلغ عدد المهاجرين الأوروبيين منذ حوادث يونيه إلى قبل الضرب نحو ٩٩ فى المائة من عددهم الأصلى [١] ، وهاجر كثير من سراة المدينة إلى داخل البلاد ، على أن معظم الأهلين بقوا بها

لم يقتنع الأميرال سيمور بجواب طلبه باشا ، وهيهات أن يقتنع ، لأنه إنما يبغى من جوابه أن يختلق سببا مكذوبا ليتذرع به إلى الضرب

وعلم القناصل بنبأ الرد على البلاغ ، وبأن الضرب واقع لامحالة قريبا، فاجتمعوا فى ٧ يوليه للتشاور فى منع القتال بأية وسيلة ، ودعوا المستر كارترايت نائب القنصل البريطانى إلى حضور هذا الاجتماع ، فامتنع معتذراً بأن الأميرال سيمور لم يطلب قط من القناصل أن يتوسطوا فى المسألة ، وأنه لذلك لايستطيع حضور اجتماعهم، فاجتمع سائر القناصل دون مندوب عن القنصلية الانجليزية وقرروا إرسال خطاب إلى الأميرال سيمور يسألونه إذا كان قداقتنع بجواب الحكومة المصرية أم لم يقتنع ، وأنه فى استطاعتهم إذا لم يقتنع أن يطلبوا من الحكومة تعديل الجواب المذكور بحيث يرضيه ويقنعه ، وإذا كان لا يرضى بأن يقتنع فإنهم يطلبون منه مهلة كافية لترحيل رعاياهم قبل الشروع فى الضرب [٢]

---

(١) قدرهم المسيو جون نينيه فى كتابه عرابى باشا ص ١٦٢ بستين ألفا

(٢) الكتاب الانجليزى الازرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٦٦ ص ٩٩

بعث القناصل بخطابهم إلى الأميرال سيمور على ظهر المدرعة (انفنسبل) فأجابهم فى اليوم ذاته جوابا جافا يدل على تصميمه على الضرب إذ قال : « أنه لا يكتفى بالتأكيدات الكتابية وانه إذا كان لهم من النفوذ لدى قائد موقع الإسكندرية ما يحمله على التصرف بإخلاص ويحول دون استمراره فى أعمال التحصين ، فإنه مستعد لإجابة طلبهم » ، ومعنى ذلك أنه لا يثق بجواب من طلبه باشا مهما أعطى من المواثيق وأنه عازم على الضرب لامحالة ، وكل ما وعدهم به أن لا يبدأ بالضرب إلا بعد أربع وعشرين ساعة من الإنذار النهائى (١)

وإمعانا فى التحرش بعث الأميرال إلى طلبه باشا عصمت بلاغا آخر يمهد به الى الانذار النهائى ، هذا تعريبه :

« البارجة أنفنسبل فى ٦ يونيه سنة ١٨٨٢

« صاحب السعادة — أتشرف بإخباركم أنى علمت من طريق رسمى أنه قد صار البارحة تركيب مدفعين جديدين أو أكثر فى خطوط الدفاع القائمة على البحر وأن بعض استعدادات حربية قد عملت فى واجهة الإسكندرية الشمالية تحد للأسطول الذى تحت قيادتى ، فيجب علىّ والحالة هذه أن أنبه عليكم بوقف هذه الأعمال ، فإن لم تقف وتجددت يكون واجبا على تدمير المعدات الجارى العمل فيها » (٢)

فرد عليه طلبه باشا عصمت بالجواب الآتى :

« عزيزى الأميرال الانجليزى

« أتشرف بأن أنبئكم بوصول خطابكم المؤرخ ٦ يوليه الذى تخبرونني فيه انه اتصل بكم تركيب مدفعين وأن أعمالا أخرى جارية على شاطىء البحر ، فردا على

---

(١) مصر للمصريين ج ٥ ص ٥٥ . الكتاب الإنجليزى الأزرق عن حوادث سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٦٦ ص ٩٩

(٢) الكتاب الأزرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٧٦ ص ١٠٣

ذلك أود أن أؤكد لكم أن الأخبار المذكورة لا حقيقة لها ، وأن هذه الأخبار مثل خبر التهديد بسد مدخل البوغاز الذى اتصل بكم وتحققتم كذبه

« هذا وانى لمعتمد على عواطفكم المتشبعة بروح الإنسانية وأرجو قبول احترامى » (١)

ولم يكتف الأميرال سيمور بطلب منع التحصين ، بل طلب أن تسلم له الحصون التى يزعم أنها تهدد الأسطول ، وأفضى بهذا الطلب الى الأميرالية الانجليزية فى برقية اليها يوم ٩ يوليه ١٨٨٢ قال فيها : (٢)

« الحاقاً الى برقيتى المؤرخة فى ٤ يوليه سنة ١٨٨٢ أقول انه ليس هنالك أى شك فى الاستعدادات الحربية ، وقد ركبت مدافع جديدة فى طابية السلسلة ، وسأرسل فى صبيحة الغد إخطاراً الى قناصل الدول الأجنبية وأبدأ فى الضرب بعد أربع وعشرين ساعة ما لم تسلم الى الحصون القائمة فى شبه جزيرة رأس التين والحصون المشرفة على مدخل الميناء »

الإنذار النهائى

وفى صبيحة ١٠ يوليه أرسل إلى طلبه باشا عصمت انذاراً نهائياً يطلب فيه تسليم البطاريات المنصوبة فى الحصون القائمة بشبه جزيرة رأس التين وعلى ساحل ميناء الإسكندرية الجنوبى (٣) وإلا ضرب الحصون فى صبيحة الغد (١١ يوليه) ، ومعنى ذلك تسليم الحصون ذاتها ، وقد تأكد هذا المعنى فى مذكرة اللورد دفرين سفير

---

(١) الكتاب الأزرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٧٦ ص ١٠٣

(٢) الكتاب الأزرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٨٢ ص ١٠٥

(٣) هى معظم حصون المدينة . وهي طابية الفنار . ورأس التين والاسبتالية . وطابية صالح . وطوابى أم قبيبه . والقمرية والبرج نمرة ١٥ والمكس . والدخيلة . والعجمى (انظر الخريطة مقابل ص ٣٤١)

انجلترا فى الاستانه إلى وزارة الخارجية العثمانية فى ١٠ يوليه بتبليغها فحوى إنذار الأميرال سيمور فقد ورد فيه ، إذا لم تسلم له الحصون مؤقتا ليجردها من سلاحها فانه سيبدأ بالضرب فى أربع وعشرين ساعة »[١]

وهذا نص الإنذار النهائى :

« أتشرف باخبار سعادتكم أنه نظراً لأن الاستعدادات العدائية الموجهة ضد الأسطول الذى أتولى قيادته آخذة فى الازدياد طول يوم أمس فى طوابى صالح وقايتباى والسلسلة قد عقدت العزم على أن أنفذ غداً (١١ الجارى) عند شروق الشمس العمل الذى أعربت لكم عنه فى خطابى المؤرخ يوم ٦ الجارى إن لم تسلموا إلى حالا قبل هذه الساعة البطاريات المنصوبة فى شبه جزيرة رأس التين وعلى شاطىء ميناء الإسكندرية الجنوبى لتجريدها من السلاح »[٢]

قطع العلائق

وبعد أن أرسل الأميرال انذاره النهائى إلى طلبه باشا أرسل المستر كارترايت نائب القنصل البريطانى العام إلى اسماعيل راغب باشا رئيس مجلس الوزراء خطابا ينبئه فيه بقطع علاقاته مع الحكومة المصرية وهذا تعريبه :

« سيدى الوزير : بناء على البلاغ الذى قدمه الأميرال سير بوشان سيمور فى هذا الصباح إلى القائد الحربى بالإسكندرية أرانى مضطرا إلى أن أخـــلى قنصلية صاحبة الجلالة وأن أقطع فى الوقت الحاضر العلائق التى كانت بين سعادتكم وبين شخصى بصفتى وكيل وقنصل عام بالنيابة عن جلالتها فى مصر[٣] » .

موقف الخديو

كان الخديو توفيق حتى ضرب الإسكندرية معارضا فى خطة التحدى التى اتبعها

---

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٩١

(٢) الكتاب الأزرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة رقم ١٦ ص ٤ وثيقة رقم ٦٥٥

(٣) المرجع السابق مجموعة ١٧ وثيقة رقم ٣٣٣ ص ١٧٢

الأميرال سيمور حيال مصر ، وقد أرسل الى الباب العالى برقية فى ٧ يوليه يدافع فيها عن موقف الحكومة ويقرر أن ليس ثمة أعمال تحصين فى الطوابى ولا شروع فى سد بوغاز الميناء

وقد سعت السلطات الإنجليزية قبل الضرب فى اجتذابه إلى صفها فأخفقت ، ذلك أن المستر كارترايت نائب القنصل البريطانى أشار عليه أن ينزل هو وأسرته إلى إحدى البوارج الإنجليزية ، ليكون فى مأمن مما عساه يصيب سراى رأس التين لأنها عرضة لقذائف المدرعات فأبى[1] . وارسل المستر كارترايت إلى اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا برقية فى ٧ يوليه ينبئه فيها أن الخديو أرسل يستدعى السير وكلان كولفن المراقب المالى الانجليزى فى ضحوة ذلك اليوم ليفضى إليه بالخطة التى ينوى اتباعها فيما إذا وقعت الحرب ، وهى أنه يبقى فى الديار المصرية ، وقال فى تعليل ذلك أنه لا يستطيع أن يترك جميع أولئك الذين ظلوا فى معيته وأولوه اخلاصهم كما أنه لا يستطيع أن يبارح مصر إذا أغارت عليها دولة أجنبية ، إذ يقال حينئذ إنه غادرها لينجو بنفسه ، أما إذا احتلها الترك والق هذا الاحتلال مقاومة فانه ودرويش باشا لا يعضدان هذه المقاومة ، وفى هذه الحالة ينتقلان إلى يخت درويش باشا ، وأعرب عن أن نيته فى حالة حصول الضرب من الاسطول البريطانى ستكون الانتقال إلى أحد القصور القائمة على شاطىء المحمودية . قال المستر كارترايت وبقدر الإسراع فى الضرب يقل الخطر الذى يحيق بشخص الخديو[2]

وقد قصد المستر كارترايت إلى درويش باشا يوم ١٠ يوليه بعد أن أرسل الأميرال سيمور الإنذار النهائى بالضرب ، وترك له كتابا يبلغه فيه بقطع علاقاته بوزارة الخارجية المصرية ، وبأنه يلقى عليه تبعة ما يصيب الخديو من سوء فى حالة الضرب

---

(١) مذكرات شفيق باشا ج ص ١٦٣

(٢) برقية المستر كارترايت إلى اللورد جرانفيل — الكتاب الأزرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ٣٢٢ ص ١٧٠

الرد على الإنذار النهائى

اجتماع المجلس العام

لما تلقى راغب باشا بلاغ المستر كارترايت يوم ١٠ يوليه ، طلب من المسيو دى مارتينو قنصل إيطاليا العام ، بصفته أقدم القناصل ، أن يستدعى قناصل فرنسا وألمانيا والنمسا والروسيا ليبذلوا مساعى أخرى لدى الأميرال سيمور لمنع الضرب ، فدعاهم فى الساعة الحادية عشرة إلى الاجتماع ، فلبى القناصل المذكورون دعوة زميلهم واجتمعوا به ، ولكنهم لم يفعلوا شيئا ، إذ كانوا على يقين من وقوع الضرب فى اليوم التالى

وقصد راغب باشا بصحبة عبد الرحمن بك رشدى (باشا) وزير المالية وتجران بك (باشا) سكرتير مجلس الوزراء إلى المسيو دى مارتينو ، فى نحو الساعة الثانية عشرة وقابلوه لكى يسعى فى الوساطة ، فلم يكن لديه من جواب سوى أنه أشار على راغب باشا بالسعى بنفسه لدى الأميرال سيمور ، فذهب راغب باشا وصاحباه إلى البارجة (أنفنسبل) التى كانت راسية فى الميناء ، وقابلوا الأميرال ، فلقوا منه إصرارا على إنذاره ، إذ طلب إنزال المدافع التى فى الحصون التى نوه إليها فى إنذاره ، وإلا نفذ الإنذار فى الموعد المضروب ، فبارح راغب باشا وصاحباه بارجة الأميرال ، ووعدوا بإرسال الجواب فى مساء ذلك اليوم (١٠ يوليه) ، وتوجهوا من فورهم إلى سراى رأس التين ، وعرضوا على الخديو نتيجة سعيهم . فعقد الخديو مجلسا عاما دعا إليه الوزراء وكبار رجال الدولة ليستشيرهم فى الموقف ، وفيما يجب أن يكون جواب الحكومة على الإنذار النهائى ، فاجتمع المجلس ، وحضره كل من : الخديو توفيق . درويش باشا المندوب العثمانى . إسماعيل راغب باشا رئيس مجلس النظار وناظر الخارجية . قدرى بك عضو الوفد العثمانى . الشيخ أحمد أسعد عضو الوفد العثمانى . أحمد رشيد باشا ناظر الداخلية . عبد الرحمن بك رشدى ناظر المالية . أحمد عرابى باشا ناظر الجهادية والبحرية . على باشا إبراهيم ناظر الحقانية .

سليمان باشا أباظه ناظر المعارف . محمود باشا الفلكى ناظر الأشغال . حسن باشا الشريعى ناظر الأوقاف . لطيف باشا من وزراء البحرية السابقين . حافظ باشا من وزراء المالية السابقين . محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب . إسماعيل باشا حقى أبو جبل رئيس مجلس الأحكام . محمد سعيد باشا عضو مجلس الأحكام . محمد كامل باشا وكيل وزارة البحرية . قاسم باشا من وكلاء وزارة البحرية السابقين . محمد المرعشلى باشا مدير الاستحكامات العام السابق . محمود باشا فهمى مفتش الاستحكامات العام . طلبه عصمت باشا القائد الحربى للاسكندرية . تجران بك سكرتير مجلس النظار

أخذ هذا المجلس يبحث فى الموقف وما يجب تقريره ، وقد اختلفت الآراء فيه ، فذهب بعض الأعضاء إلى التسليم بشروط الأميرال ، وكان من هؤلاء : درويش باشا [١] ، وحجته فى ذلك : أنه توجه إلى طابية الفنار ، واختبر بنفسه المدافع المنصوبة فيها ، وقال : انه بصفته من ضباط المدفعية ، يقرر أن الحصون والمدافع التى بها لاتستطيع مطلقا أن تقاوم مدافع المدرعات الإنجليزية ، ولذا نصح لعرابى بقبول طلبات الأميرال سيمور ، وكان من القائلين بعجز الحصون عن المقاومة محمد مرعشلى باشا مدير الاستحكامات السابق ، إذ قال إنها لا تستطيع المقاومة أكثر من أربع وعشرين ساعة إذا كان الضرب مستمرا ، وأنها تتخرب فى أربع أو خمس ساعات ، وأغلب مدافعها تنقلب على الأرض من إصابة القذائف لأنها مكشوفة ، فضلا عن فتك القنابل والقذائف بجنود المدفعية الذين يكونون بالطوابى . فعارضه فى هذا

---

(١) جاء فى استجواب محمود باشا فهمى أن درويش باشا قال بلزوم انزال المدافع الواردة فى بلاغ الأميرال — مصر المصريين ج ٧ ص ١٠٧ . وفى رواية أخرى ذكرها المسيو بوفيس (الفرنسيون والانجليز فى مصر) ص ١٥٠ أنه كان معارضا فى قبول مطالب الاميرال ، وهى رواية مرجوحة لاصحة لها ، وإنما أخذها المسيو فيس عن الفارد السكندري عدد ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٢ ، وكل المصادر والملابسات تدل على أن درويش باشا لم ينصح بالمقاومة كما تقول الفار .

الرأى محمود باشا فهمى ، قائلا : انه حضر حرب الصرب ونظر تأثير الجلل ، وما كان يخشى منها ، وأن الحصون تقاوم من ساعة لثلاثة ، ومن يوم لثلاثة ، ومن أسبوع لثلاثة ، ومن شهر لثلاثة بحسب استعداد العدو (١) ، وهو جواب لا يدل على أى معنى ، لأن المطلوب منه أن يوازن هو بين قوة الحصون وقوة الأسطول ، لا أن يجيب جوابا مبهما لا يقدم ولا يؤخر ، وممن عارضوا مرعشلى باشا فى رأيه طلبه باشا عصمت وعرابى باشا

وبعد أن طالت المناقشة استقرت آراء الأغلبية على رفض مطالب الأميرال . ورأى المجلس فى الوقت ذاته منعا لاحتجاجات الأميرال أن يرسل إليه وفدا مؤلفا من عبدالرحمن باشا رشدى وزير المالية ، وقاسم باشا وكيل البحرية السابق ، ومحمد كامل باشا وكيل البحرية وقتئذ ، وتجران بك سكرتير مجلس الوزراء ، ليخاطبوه وديا ، ويوضحوا له أن المصريين ليسوا أعداء للانجليز ، وأنه لا يمكن سد البوغاز بالأحجار كما قيل ، وأما إزالة المدافع فهذا أمر لا يمكن قبوله ، وإنما يمكن إجابة لطلبه ، وسدا لباب النزاع إزالة ثلاثة مدافع من ثلاث طوابى ، وهى طابية المكس ، وطابية صالح ، وطابية السلسلة ، وأن يكتفى بذلك ردا لشرف الدونانمة كما يزعم »(٢)

ويقول عرابى : إن الوفد ذهب وبلغ الرسالة، ورجع وأخبر بأن الأميرال لم يقبل ما عرض عليه ، وأصر على إزالة جميع المدافع ، وزاد على ذلك بأنه طلب من الحكومة أمراً صريحا بتسليم حصون (المكس) و (العجمى) و (باب العرب) وماوراء طابية المكس من الأراضى لاتخاذها معسكرا للجنود الإنجليزية ، وأنه إذا لم يجب إلى طلباته باشر القتال عند طلوع شمس الغد ، فتقرر رفض طلباته مع الاستعداد للحرب (٣) ، وعلى ذلك انفض المجلس

وفى المساء حرر الوزراء الرد على الإنذار النهائى طبقاً لقرار المجلس ، وهذا نصه:

---

(١) استجواب محمود باشا فهمى ــ مصر للمصريين ج ٧ ص ١٠٧

(٢) و (٣) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٠

« لم تعمل مصر شيئاً يقضى بإرسال هذه الأساطيل المتجمعة ، ولم تعمل السلطة المدنية ، ولا السلطة العسكرية أى عمل يسوغ مطالب الأميرال إلا بعض إصلاحات اضطرارية فى أبنية قديمة ، والطوابى الآن على الحالة التى كانت عليها عند وصول الأساطيل ، ونحن هنا فى وطننا وبيتنا . فمن حقنا ، بل من الواجب علينا أن نتخذ عدتنا ضد كل عدو مباغت يقدم على قطع أسباب الصلات السلمية التى تقول الحكومة الإنكليزية انها باقية بيننا ، ومصر الحريصة على حقوقها الساهرة على تلك الحقوق وعلى شرفها لا تستطيع أن تسلم أى مدفع ، ولا أية طابية ، دون أن تكره على ذلك بحكم السلاح ، فهى لذلك تحتج على بلاغكم الذى وجهتموه اليوم ، وتوقع مسئوليات جميع النتائج المباشرة وغير المباشرة التى تنجم اما عن هجوم الأساطيل ، أو عن اطلاق المدافع ، على الأمة التى تقذف فى وسط السلام القنبلة الأولى على الاسكندرية المدينة الهادئة مخالفة بذلك لأحكام حقوق الإنسان ، ولقوانين الحرب »

يتضح من البيانات والمراسلات المتقدمة ، أن الإنجليز كانوا مصممين على احتلال الاسكندرية ، سواء ضربوها أو لم يضربوها ، وسواء قبلت طلباتهم فى الإنذار النهائى ، أو لم تقبل ، ولم تكن الوسائل السلمية كافة ، مجدية فى منعهم عن تنفيذ ما عزموا عليه ، لذلك لا نرى المجلس العام الذى اجتمع برياسة الخديو وقرر رفض الإنذار قد أخطأ فى قراره ، ولو أنه قرر التسليم بمطالب الأميرال سيمور لما كان تسليمه ليحول بين الإنجليز واحتلالهم المدينة ، وكل ما كان يؤدى اليه التسليم أن يقع الاحتلال دون مقاومة من جانب من مصر ، ولم يكن هذا موقفاً مشرفاً ، نقول : ليس الخطأ فى رفض مطالب الأميرال ، بل الخطأ فى الانقسام الذى كان واقعاً بين الخديو والعرابيين ، فقد كان عليهم أن يتلافوا ذلك الانقسام الذى أضعف الجبهة المصرية فى ساعة الخطر ، ولكن كلا الفريقين لم يبذل سعيا جديا فى تلافيه ، وكلاهما مخطىء من هذه الناحية

انتقال الخديو الى سراى الرمل

وفى أصيل يوم ١٠ يوليه انتقل الخديو بموكبه من سراى رأس التين إلى سراى الرمل[1] ، وظل بها إلى أن وقع الضرب وانهزم العرابيون ، وعندئذ عاد إلى سراى رأس التين كما سيأتى بيانه

الموازنة بين القوتين المتحاربتين

الحصون والأسطول

يجمل بنا قبل أن نتكلم عن وقائع الضرب أن نقابل بين القوتين المتحاربتين ، لأن من هذا البيان يتضح من كان مقدراً له الفوز والنصر

كان بالإسكندرية فى ذلك الحين عدة حصون تسمى (طوابى) جمع طابية ، وهذا الاسم متداول حتى اليوم بين سكان الثغر ، ولا يزال بعض هذه الحصون (الطوابى) قائما حتى اليوم تبدو عليه آثار الخراب ، وبعضها لم يبق له وجود

وهذه الحصون كانت تمتد على شاطىء البحر من ناحية العجمى غربا إلى أبو قير شرقا ، وترى مواقعها على الخريطة المقابلة للصفحة ٣٤١ ، فأولها من الغرب طابية (العجمى) وهى قائمة فى جزيرة العجمى التى يسميها الإفرنج جزيرة المرابط (أو مارابوت كما يكتبونها) ولذلك يسمونها قلعة المرابط ، واسمها الصحيح قلعة أو طابية العجمى ، وتسمى أيضا طابية العجمى البحرية تمييزا لها عن طابية العجمى القبلية الذى سيرد الكلام عنها

وكانت طابية العجمى البحرية من أمنع حصون الإسكندرية ، ويوجد تجاهها على اليابسة طابية أخرى تسمى طابية العجمى القبلية ، وتعرف أيضا بطابية « العيانة » وهذه التسمية معروفة بين أهل الجهة وواردة كذلك فى خريطة مصلحة المساحة ، ولم تكن لها أهمية حربية ، بل لم تشترك فى الضرب إذ لم يكن تم أنشاؤها ، ويلى

---

(١) هى سراى مصطفى باشا (فاضل) بالمحطة المعروفة الآن بهذا الاسم



ضباط من المدفعية وجنودها فى إحدى قلاع الإسكندرية سنة ١٨٨٢
(نقلا عن مجلة الجرافيك الانجليزية عدد ٨ يوليه سنة ١٨٨٢)

هذه الطابية شرقا طابية (الدخيلة) ، ثم قلعة (المكس) وكانت من أمنع القلاع ومهمتها الدفاع عن مدخل الميناء (البوغاز)

وإلى قلعة (المكس) على طول الشاطىء الجنوبى للميناء عدة حصون واستحكامات ، وهى البرج نمرة ١٥ . فطابية (القمرية) ، فطابية (أم قبيبة) ، ثم برج مستدير فيه مدفعان ، ثم طابية (صالح)

وعند (باب العرب) طابية تسمى طابية باب العرب تعادل طابية المكس فى تسلحها ، وتقفل لسان الأرض الواقع بين البحر وبحيرة مريوط ، وهى واقعة إلى ما وراء المقطع القديم الذى خرقه الانجليز عام سنة ١٨٠١ قبل خروجهم من مصر ليدخلوا به مياه البحر إلى بحيرة مريوط فأغرقت يومئذ قرى كثيرة وتحولت به صحراء واسعة يابسة إلى مستنقع ردىء



خريطة الإسكندرية وحصونها وموقع الأسطول البريطاني يوم ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ اثناء الضرب
(اقتبسناها عن خريطة للكابتن هرمن فوخت الضابط بالجيش الألماني في كتابه « الحرب في مصر سنة ١٨٨٢ » طبع سنة ١٨٨٣)

مقابل ص ٣٤١



وفى شبه جزيرة رأس التين عدة حصون تحمى الميناء من الجهة الشمالية ، وهى طابية (الفنار) التى تحيط بفنار الإسكندرية وتشرف على الميناء ، فطابية (رأس التين) الواقعة شمالى سراى رأس التين ، فطابية الاسبتالية

وتلى هذه الحصون شرقا طابية (الأطه) ، وهى كلمة تركية تنطق أضه وتعنى الجزيرة ، وتسمى فى الإسكندرية طابية القصنا (الواقعة شرق حمام الأنفوشى) ، ثم طابية (الهلالية) ، ثم طابية (قايتباى) التى يسميها الأوروبيون حصن (فاروس) ومهمتها حماية المدينة من الجهة الشمالية الشرقية ، وحماية الميناء الشرقى ، يقابلها من الطرف الشرقى لهذا الميناء طابية (السلسلة)

ويلى طابية (السلسلة) شرقا قلاع أبو قير ، وهذه لم تشترك فى القتال لبعدها عن ميدانه ، وبداخل المدينة طابية (كوم الناضورة) وطابية (كوم الدكة) وتعرف أيضاً بكوم الدماس (انظر الخريطة مقابل ص ٣٤٢)



قلاع أبو قير سنة ١٨٨٢ ولم تصب بسوء مدة الحرب

وكان يحيط بالمدينة من جهة اليابسة سور قديم يسمى السور العربى الذى كان باقيا منه إلى عهد قريب بعض آثاره بجهة باب رشيد (باب شرقى) ، وهو سور حصين به أبراج للمدافع

وهذه الحصون منشأة من عهد محمد على ، ماعدا كوم الناضورة وكوم الدكة ، فإنهما منشأتان من عهد الحملة الفرنسية ، وقلعة (قايتباى) المنشأة فى القرن الخامس عشر ، وكانت الحصون سنة ١٨٨٢ بحالتها التى كانت عليها فى عهد محمد على وإبراهيم

وعباس ، وقد أجرى فيها إسماعيل بعض الترميم وجلب لبعضها المدافع الضخمة من طراز أرمسترنج ، وهى التى كانت تضاهى مدافع الأسطول البريطانى ، وكان يبلغ عددها ٤٩ مدفعاً . أما المدافع الأخرى فلم يكن يعتمد عليها فى الضرب لقدمها وضعفها وقرب مرماها ، ولم تكن لها أية قيمة حربية فى سنة ١٨٨٢ ، وهى معظم مدافع الحصون ، إذ كان عددها ٢٢٩ مدفعا ، والأهوان وعددها أربعون

وكانت حامية الحصون مؤلفة من ألاى طوبجية السواحل ومجموع قوته الرسمية ١٧٦٢ مقاتلا بين جنود وضباط وصف ضباط بقيادة الأميرلاى اسماعيل بك صبرى ، ولكن عددهم الحقيقى كان دون ذلك ، ويقول عرابى فى مذكراته انه لم يزد عن سبعمائة يوم الضرب (١) ، ويقول المسيو جون نينيه الذى شهد ضرب الإسكندرية أن نصف رماة القنابل (الطوبجية) كانوا متغيبين فى قراهم بحجة الاقتصاد والتوفير ، وهذا يفسر نقصان عددهم يوم الضرب ، وقال إن الأميرال سيمور كان موقنا قبل الضرب ، أنه لن يلق أمامه فى ميدان القتال سوى هيكل محارب قديم كان شاكى السلاح بالأمس ثم صار شبحا لاحراك فيه (٢) ، وقال فى موضع آخر يصف إهمال حالة الحصون : « إن معظم المدافع القصيرة المرمى لم تتحرك من موضعها منذ نحو ثمانى وثلاثين سنة حين ركبها لأول مرة جاليس بك Galice bey مفتش الاستحكامات فى عهد محمد على ، أما المائة مدفع وواحد من مدافع أرمسترنج من عيار تسع إلى عشر بوصات ، فكان منها ٤٤ فقط مركبة فى مواضعها ، والسبعة والثلاثون الأخرى كانت ملقاة خارج مواضعها ، وأما ذخائرها فانها لم تنقل من مخازنها بالترسانة » (٣)

يخلص مما تقدم بيانه أن الدفاع عن المدينة كان ضعيفاً متخاذلا ، وأن القوة التى واجهت الضرب لم تتجاوز ٧٠٠ مقاتل ، أما حامية المدينة فلم تشترك فى القتال ، وكانت مؤلفة من أربعة ألايات ، اثنان منها كانا مرابطين أصلا فى المدينة ، وهما الألاى الخامس من المشاة بقيادة الميرالاى مصطفى بك عبد الرحيم برأس التين ،

---

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٤

(٢) جون نينيه ـ عرابى باشا ص ١٣٧

(٣) المرجع السابق ص ١٤٢

والألاى السادس بقيادة الميرلاى سليمان بك سامى داود ، ويتألف من هذين الألايين اللواء الثالث بقيادة خورشيد باشا طاهر ، والجميع بقيادة الفريق اسماعيل باشا كامل. وقد زيد عليهما ألايان بعد مذبحة الاسكندرية وهما الألاى الثانى بقيادة خليل بك كامل ، والرابع بقيادة عيد بك محمد ، ويتألف من هذين الألايين اللواء الثانى بقيادة طلبه باشا عصمت الذى جعله عرابى قائدا لموقع الاسكندرية وحاميتها

ويقول عرابى إن كل ألاى من المشاة كان مؤلفا من ٣٠٠٠ مقاتل ، فيكون مجموع الجند يوم ضرب الإسكندرية ١٢٠٠٠ من البيادة (المشاة) و ٧٠٠ من الطوبجية (١)

الاسطول البريطانى

أما الأسطول البريطانى فكان مؤلفا من ثمانى مدرعات كبيره وهى :

الكسندرا Alexandra . انفلكسبل Inflexible . سلطان Sultan . سوبرب Superb . تمرير Temerre . انفنسبل Invincible . موناركMonark . بنلوب Panelope

وخمس سفن مدفعية ، وهى : بترن Beettern . كندور Condor . بيكن Becon . سينت Cyanet . دكوى Decoy

وسفينة للطوربيد وهى هكلا Hecla وأخرى كشافة وهى هليكون Hslicon

ومعظم مدافع هذا الأسطول من طراز مسترنج وعددها ٧٧ مدفعاً ، والأسطول من هذه الناحية كان أقوى سلاحا من الحصون ، وكان يفوقها فى سرعة تحركه وابتعاده عن الهدف ، على حين أن الحصون كانت مستقرة يسهل على الأسطول رميها بمدافعه فيصيبها ، وكانت خطته فى الضرب أن تجتمع عدة بوارج فتصوب نيرانها نحو حصن واحد ، فتدمره أو تسكته ، ثم تتحول إلى الحصن الذى يليه ، وهكذا تستطيع أن تدمر الحصون حصنا بعد حصن ، بينما الحصون لا تستطيع أن ينجد بعضها بعضا ،

---

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٠

فهذه المقابلة وحدها تنبئ مبدئيا بمصير الضرب وتدل على أن كفة الأسطول البريطانى كانت أرجح بكثير من كفة الحصون المصرية

الاستعداد للضرب

أصدر الأميرال سيمور يوم ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢ تعليماته إلى بوارجه لكى تأخذ موقفها يوم الضرب على الترتيب الذى تراه بالخريطة (مقابل ص ٣٤٢)

واتخذت البوارج موقفها على النحو السابق ليلة الضرب ، أما عن الاستعداد للضرب من ناحية الحصون فقد استدعى عرابى ليلة ١١ يوليه الميرالاى إسماعيل بك صبرى قومندان حصون الإسكندرية [١] ، وكان عرابى وقتئذ (بالترسانة) يصحبه محمود باشا فهمى وطلبه باشا عصمت ومحمد باشا كامل وكيل نظارة البحرية ، فأخبره بحضورهم أن الأسطول الإنجليزى سيضرب الحصون صباح الغد، وأن مجلس النظار قرر عدم الإجابة على الضرب بضرب مثله إلا بعد الطلقة الخامسة ، ولكنه يأمره بأن لايجيب على الضرب إلا بعد الطلقة العاشرة ، فانصرف إسماعيل بك صبرى والتقى بضباط الحصون ووزع كلا منهم فى مركز عمله ، فذهب البكباشى عبد العال أفندى أبو العلا إلى طابية قايتباى ، والأميرالاى محمد بك أمين قومندان ألاى السواحل يعاونه البكباشى سيف النصر أفندى إلى طابية الفنار ، والبكباشى محمد أفندى شرمى إلى قلعة المكس ، وتولى إسماعيل بك صبرى مهمة الدفاع عن الحصون الشمالية وهى قايتباى والأطه والهلالية والاسبتالية ورأس التين والفنار، واتخذ مركز القيادة فى طابية (الأطه) ، وعهد إلى وكيله محمد بك نسيم الدفاع عن الحصون الغربية ، وجعل هذا مركز قيادته فى قلعة المكس

وأصدر عرابى تعليماته بتوزيع جنود الحامية على خطوط الاستحكامات من برج السلسلة شرقا إلى قلعة العجمى غربا ، فكان الألاى الثانى بقيادة الميرالاى خليل بك كامل شاغلا خط النار ما بين قلعة العجمى وباب العرب ، والألاى الخامس

---

(١) هو الذى كان قائد ألاى الطوبجية بالقاهرة واشترك فى واقعة عابدين

بقيادة الميرالاى مصطفى بك عبدالرحيم خلف حصون القنار ورأس التين ، والألاى السادس بقيادة سليمان بك سامى داود منوطاً به مساعدة طابية صالح إلى الترسانة ، والألاى الرابع بقيادة الميرالاى عيد بك محمد بجهة أم قبيبه إلى باب العرب ، وأن تقوم أورطتا الفرسان بمهمة المراسلة بين مختلف الحصون ، ولكن المشاة والفرسان لم يشتركوا فى القتال كما أسلفنا

وفى ليلة ١١ يوليه كانت البوارج الإنجليزية على أهبة القتال ، أما الأسطول الفرنسى فقد انسحب إلى بور سعيد تنفيذاً لتعليمات حكومته ، ولم يترك سوى سفينتين لم تعملا عملاما ، وهكذا ترك الفرنسيون الإنجليز وحدهم يتفردون بالضرب والقتال ، ولو اشتركوا معهم لتغير وجه المسألة المصرية ولما استطاع الاحتلال الإنجليزى أن يثبت أقدامه فى البلاد

حالة الميناء ليلة الضرب

كان المسيو جون نينيه بديوان البحرية بالترسانة فى منتصف الليل حين كان عرابى مجتمعا بضباط الحصون الذين جاءوا ليتلقوا تعليماته الأخيرة ، وقد وصف مشاهداته وتأملاته بقوله : « كان الليل بديعا ، والبوارج الحربية قد تركت الميناء ، والأسطول الفرنسى قد انتحى ناحية خارج المرفأ غربا ، أما الأسطول الإنجليزى فقد اصطفت بوارجه فى عرض البحر متأهبة للتخريب والتدمير ، ولمعت أنوار البوارج عن بعد ، وكنت وقتئذ جالسا على الديوان فى قاعة مجلس البحرية أتأمل من النافذة فى ظلام الميناء ، وأناجى نفسى هل هذا السكون البديع الذى يخيم ليلا على الميناء يتخلله لمعان النجوم فى السماء ، ستعصف به غداً المدافع المدمرة التى تطلقها أمة متمدنة على المدينة الهادئة ؟ وبعد أن تلقى الضباط تعليمات عرابى ذهب كل منهم إلى ساحة الشرف التى عهد إليهم بالدفاع عنها ، أما أنا فغادرت الترسانة بعد منتصف الليل وقلبى يخفق متأثراً بما سيحل بالمدينة فى صبيحة الغد » (١)

---

(١) معربة بتصرف عن جون نينيه ص ١٦٣

مأساة الضرب

في الساعة السابعة من صبيحة يوم الثلاثاء ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ أعطى الأميرال سيمور إشارة الضرب ، فأطلقت البارجة (الكسندرا) أول قنبلة على طابية الاسبتالية . وتلتها البوارج الأخرى ، فأخذت تطلق قنابلها المدمرة على حصون المدينة ، وعلى المدينة ذاتها ، أما القلاع فلم تجب على الضرب إلا بعد الطلقة الثالثة ، بعد خمس دقائق من ابتداء الضرب ، وكان الضرب من جانب الأسطول الإنجليزي شديداً مروعاً ، فكانت قنابله محكمة المرمى شديدة الفتك ، أما مدافع القلاع فكانت ضعيفة متراخية ، وسقط كثير منها في البحر دون أن تصل إلى البوارج الإنجليزية ، وكانت البوارج أثناء الضرب تتحرك في سيرها ، يحجبها عن الأعين دخان كثيف فلا يستطيع الرماة المصريون إحكام المرمى وإصابة الهدف منها ، وكل بارجة تحيط بها شبكة من الفولاذ إذا أصابتها قنبلة من قنابل الحصون صدت قوتها بحيث تضعف إذا نفذت إلى البارجة ذاتها ، وقد ساعد على إحكام المرمى من جانب الأسطول أن الاستعداد الحربي من ناحية الانجليز أقوى وأعظم منه من جانب القلاع المصرية ، إذ كانوا مطلعين على دقائق الاستحكامات ومبلغ ما بها من المدافع والميرة والذخيرة ومخازن القنابل فيها بخلاف العرابيين فإن معلوماتهم عن قوات الإنجليز كانت مشوشة ضئيلة ، وكانوا يظنون أن البوارج الإنجليزية لا تقوى على هدم القلاع ولا تقف أمام مرمى قنابلها ، وقد اتضح عكس ما يظنون ، فإن البوارج قد دكت الحصون وعطلت مدافعها ، في حين أن الأسطول الإنجليزي لم يصب بضرر يذكر

استمر الضرب من الساعة السابعة إلى الساعة الحادية عشرة على أقصى ما يكون من الهول والشدة ، وقنابل الأسطول تقذف الخراب وتحصد الأرواح ، ثم سكتت قليلا ، واستؤنف الضرب بعد هنيهة حتى الساعة الثانية بعد الظهر ، ثم وقف هنيهة أخرى ، ثم استؤنف بعد ذلك إلى منتصف الساعة السادسة مساء قبل الغروب بساعة

وقد تهدمت حصون الفنار ورأس التين والاسبتالية في منتصف الساعة الواحدة بعد الظهر ، حيث اجتمعت عليها المدرعات الكسندرا وسلطان وسوبرب ، ولما



ضرب الإسكندرية – آثار التدمير فى طابية قايتباى
(نقلا عن مجلة الجرافيك عدد ٢٩ يوليه سنة ١٨٨٢)

أسكتتها صوبت قنابلها إلى قلعة (الأطه) وعاونتها فى ضربها المدرعتان انفلكسيبل وتمرير فقذفت المدرعات الخمس نيرانها على تلك القلعة فدمرتها بعدأن نسفت مستودع البارود فيها ، ثم تحولت إلى قلعة (قايتباى) وظلت تقذفها بقنابلها إلى الساعة الخامسة مساء فخربتها

وفى المنطقة الجنوبية من الساحل ضربت المدرعات انفلسبل وبنلوب ومونارك وانفلكسيبل وتمرير حصون المكس وأم قبيبة والدخيلة فأسكتتها فى منتصف الساعة الثانية عشرة ، واتجهت السفينة كوندور بقيادة اللورد تشارلس برسفورد إلى قلعة العجمى فضربتها بالقنابل حتى أسكتتها

وفى نحو الساعة الأولى بعد الظهر شاهد الأميرال سيمور أن هذه الحصون قد أخلاها الجنود ، فأرسل عشرين بحارا إلى البر دخلوا قلعة (المكس) وأتلفوا مدافعها ثم عادوا إلى سفنهم آمنين

وفى منتصف الساعة الرابعة شوهدت مدافع طابية (القمرية) تتأهب للضرب ، وعاد الجنود إلى قلعة (المكس) فصوبت البارجتان بنلوب ومونارك مدافعها الى

الحصن المذكور وأخذنا فى ضربه حتى منتصف الساعة السادسة مساء حيث أمر الأميرال سيمور بالكف عن القتال ، فوقف الضرب بعد أن استمر عشر ساعات متوالية

وقد دافعت الحاميات عن الحصون دفاع المستميت ، وقام رجالها بواجبهم قدر مااستطاعوا ، ولكن قوة الأسطول ومدافعه كانت لها الغلبة فى هذا اليوم المشئوم، فتهدم معظم الحصون وأصابت قنابل الأسطول كثيراً من مساكن الأهلين فدمرتها وأحرقتها ، كما أحرقت جناح الحرم بسراى رأس التين

رواية عرابى عن الضرب

كتب عرابى عن ضرب الإسكندرية ما يأتى : «لا يجهل أحد نتيجة ما كان من أمر هذه المخابرات ، فان نار المدافع صبت على القلاع والحصون والترسانة وسراى رأس التين وبالجملة على جميع أرجاء المدينة صباح الثلاثاء ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ ، ولم تجاوبها مدافع القلاع إلا من بعد إطلاق مدافع الأسطول نحو ٢٠ طلقة ثم استحر القتال بين الأساطيل الانجليزية وقلاع الإسكندرية بعد ذلك إلى منتصف النهار ، ثم أخذت نيران الاستحكامات فى التناقص حتى تم تدميرها قبيل الغروب ، وقد باغتنا الانجليز بالعدوان على غير استعداد منا ، وكان ضرر شظايا الأحجار المتناثرة من تأثير مقذوفات العدو عظيما أكثر من تأثير المقذوفات نفسها ، ومن المعلوم أن للاسكندرية عدة حصون وقلاع ومتاريس وأبراج مستديرة ، ولكن أكثرها مسلح بالأسلحة القديمة التى لا تصلح لمقاومة الدوارع الانجليزية ، غير أن فى بعضها مدافع أرمسترنج وهى وحدها الأسلحة النارية التى تصلح لخرق دروع السفن الانجليزيه»(١) . وقال فى موضع آخر : ان مقذوفات المدافع القديمة كانت لا تصل إلى السفن الإنجليزية ، ومدافع ارمسترنج (الحديثة) لم يكن لها من المساطر التى تضبط المسافات وتحكم الإصابة بواسطتها الا مسطرة واحدة كانت فى ميدان الرماية والتعليم بالعباسية (البوليجون) واستحضرت ليلا وتسلمها سيف النصر بك قومندان طابية الفنار فكان يطلق المدافع

---

(١) مذكرات عرابى المخطوطه ص ٣٩٣

بنفسه وينتقل من مكان إلى آخر ويحكم الإصابة بواسطة المسطرة المذكورة . قال ولو كانت مدافع أرمسترنج ذات مساطر لأمكنها تعطيل كافة الدوارع الإنجليزية بما تقذفه عليها من المقذوفات الصائبة »(١)

وصف الضرب

كما رواه شاهد عيان

شهد المسيو جون نينيه عميد الجالية السويسرية فى مصر سنة ١٨٨٢ ضرب الإسكندرية ، ووصف هذه المأساة فى كتابه (عرابى باشا) ، قال :

« أجابت بطاريات الحصون على ضرب الأسطول بعد الطلقة الخامسة ، وكان رماة المدافع يطلقون قنابلها بحماسة وإحكام أدهشا خصومهم الذين استمر عملهم الجهنمى عشر ساعات ونصفا متوالية دون أن يستطيعوا المباهاة بنصر حاسم ، وقد غطيت المدينة أثناء الضرب بطبقات كثيفة من الدخان والغبار ، وكان قصف المدافع يصم الآذان ، وحينما كانت الريح تبدد سحب الدخان كنا نشاهد كرات المدافع المصرية تسقط فى البحر فى منتصف المسافة بينها وبين بوارج الأسطول ، ومع أن مدافع ارمسترنج المصرية كانت أقل عيارا من المدافع الانجليزية فان رماتها قد أدوا واجبهم على أكمل وجه بحيث أن سبع دوارع انجليزية أصيبت بعطوب بعضها جسيم وبعضها خفيف ، وكانت بوارج الاسطول تمرح فى مرعها ومدافعها تطلق قنابلها على مرمى بعيد وتصيب بطاريات الشواطىء ولا تستهدف هى للخطر ، وكل قنبلة منها يبلغ طولها مترا و٣٠ سنتى وزنها ٤٨٠ رطلا وحشوها ٣٧٠ رطلا من البارود ، وثمن الواحدة سبعون جنيها ، وقد سقطت أولى هذه القنابل الهائلة فى طابية رأس التين دون أن تنفجر ، فاستوقف مشهدها نظر الجند والضباط ، وقال ملازم ثان وهو يشاهدها : « أيها الاخوان تعالوا وانظروا مثلا من « إنسانية الانجليز ! »(٢) »

---

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٥

(٢) جون نينيه — عرابى باشا ص ١٧٥ وقد كتب لفظ (انسانية) بحروف فرنسية

قالها بلهجة تشف عن الذكاء الساخر ، فضحك السامعون جميعاً وواجهوا الضرب وهم باسمون

« وكانت مهمة أسطول السير بوشان سيمور سهلة ، إذ لم تستهدف بوارجه لخطر حقيق ، كما تدل على ذلك قلة عدد القتلى والجرحى ، وكانت البوارج تتقدم نحو الضرب ، مثنى مثنى ، فى بطء وروعة ، ثم تصطف فى هوادة تجاه كل طابية وتصب عليها قنابلها حتى تدكها دكا ، وعندئذ تقترب منها تدريجيا وتنسف البطاريات والمدافع التى تكون قد انقلبت عن موضعها تحت تأثير قنابل الأسطول ، ثم تنثنى على الرماة فتحصدهم حصدا بقنابل المتراليوزات المركبة على ساريات البوارج . يجب أن نعترف بأن هذه مجزرة همجية لاضرورة لها ولم يكن لها أى مسوغ ، وليس الباعث عليها سوى الشهوة الوحشية المتعطشة إلى القتل وسفك الدماء ، ولقد كان بودى أن أسائل أولئك الضباط الذين كانوا يباشرون الضرب ويقذفون قنابل المتراليوزات ، هل يستطيعون حينما يعودون إلى بلادهم ويجلسون حول موائد الشاى فى بيوتهم أن يتحدثوا إلى ذويهم عن آثار الفتك والتدمير التى خلفتها تلك المجازر البشرية ؟ إنى أشك فى ذلك ، فليت شعرى أى إهانة لحقت الأمة البريطانية حتى تثأر لنفسها بهذه الفظائع ؟

« ومع ذلك فما كان أبدع هذا المنظر ، منظر الرماة المصريين الذين كانوا قائمين على مدافعهم وهى مكشوفة فى العراء وكأنهم فى استعراض حربى لايرهبون الموت الذى يكتنفهم إذ لم يكن لهم دوارع واقية ولا متاريس وكانت معظم الحصون بلا ساتر ، ومع ذلك فهؤلاء الشجعان من أبناء النيل كنا نلمحهم وسط الدخان الكثيف كأنهم أرواح الأبطال الذين سقطوا فى حومة الوغى ثم بعثوا ليكافحوا العدو من جديد ويستهدفوا لنيران مدافعه ، وكان الأئمة يزورون الحصون ويشجعون المقاومة ، وقام الجميع بواجبهم من جند ورجال ونساء وصغار وكبار ، ولم يكن ثمة أوسمة ولا مكافآت تستحث أولئك الفلاحين على أداء واجبهم ، بل ان عاطفة الوطنية والثورة على الفظائع التى استهدفوا لها كانت تستثير الحماسة فى صدورهم وهم أولئك الشجعان المجهولون الذين لم يفكر أحد فى آلامهم

« وقد بدأت منذ الساعة العاشرة صباحا عملية نقل جثث القتلى ، فظلت عربات النقل حتى الليل تحمل الجثث من الحصون وتخترق المدينة إلى شارع محطة الرمل ، حيث المستشفى العسكرى ، وهناك كانت تعاين ثم يؤمر بدفنها فى المقابر المجاورة للمستشفى بدون احتفال

« أما الجرحى فكانوا أيضا ينقلون إلى المستشفى على عربات النقل ، وقد كان مؤلما حقا مشهد تلك العربات تنقل الواحدة عشرين أو ثلاثين قتيلا من الجنود أو الأهلين مشدودين بالحبال على ألواح من الخشب ممدودة فوق العربات ، والدماء تقطر من أجسامهم ، ومن بينهم بعض الأمهات محتضنات أبناءهن فى آخر رمق من الحياة ، وجموع النساء يعدون خلف العربات صائحات نادبات ، لاعنات من كانوا السبب فى هذه المجازر ، ولقد كنت واقفاً عند منعرج (الاجبسيان بار) ومرت أمامى عربتان تقلان جثث القتلى ، وعند ما تجمع النساء هناك صاحوا مولولين واستنزلوا على اللعنات ، إذ كانوا يلعنون كل انجليزى وكل أوروبى ونادوا : « تقتلون اخواننا وتأتون للفرجة على جثثهم ، اقتلوه ! اقتلوه ! » ، وكاد يحاط بى لولا أن رآنى أحد رجال الضبط فعرفنى وأنقذنى وعاد بى إلى دارى ، وقد قل رجال الحفظ ولم أعد أرى أوروبيا واحداً فى الشوارع والطرقات ، فهذه الشوارع التى كانت فيما مضى عامرة بالناس زاخرة بالأعمال أصبحت وقد خيم عليها السكون الرهيب كأنما هى شوارع مدينة محقها الوباء

« وأقفلت الدكاكين والنوافذ والأبواب والبيوت فى المدينة كلها ، وخيل إلى أننى فى بلدة قضى عليها بالخراب النهائى ، وكانت قنابل الأسطول الضخمة تنهال على المدينة وتخترق احياءها فى كل جهة وتدور فوق رؤوسنا وهى تدوى دويها المفزع ، فكانت تدمر المنازل فى ناحية ، وتشعل النيران فى ناحية أخرى ، وترسل الموت فى كل مكان ، وقد مرت فوق رأسى خمس قذائف من « رسائل الإنسانية الغربية » على حد تعبير أحد الضباط ، على سطح المنزل الذى كنت أقيم فيه تجاه حمامات (كارتونى) بالقرب من محطة الرمل ، فأصابت إحداها مدرسة فدمرتها ، وأصابت ثلاث أخرى بعض المنازل من قصور الأغنياء بالقرب من شارع باب شرقى فخربتها

والخامسة قتلت أحد عشر شخصا وجوادين بأول شارع محرم بك ، ولم يكن لهذه القذائف القتالة التى أصابت قلب المدينة ما يقابلها من جانب المصريين ، فإن عرابى قد ارتأى منعا للدمار أن لا تشترك قلعتا كوم الناضورة وكوم الدكة فى الضرب لوجودهما وسط المدينة

« وقد أصابت ثلاث قنابل أخرى من حجم القنابل السابقة عدة منازل فى الحى المجاور لمسكنى ، وأحدثت إحداها تشققا فى الواجهة الشمالية لوكالة (الدهان) التى كان يجرى بناؤها فى ذلك الحين أحدثت هذه القنابل كل هاتيك الآثار رغم أنها لم تنفجر ، ولم تكن قذائف الإنجليز فى الجملة مصوبة بإحكام ، وقد تحققت من ذلك فى إحدى اللحظات بأن أخذت منظارى بيدى ورأيت بعينى أن عدداً غير قليل من هذه القذائف التى كانت تدوى فى الجو لم تصب أى هدف ، وكنت أرى تجاه نوافذ منزل على بعد ألف وثمانمائة متر على الأكثر طابية قايتباى (قلعة فاروس) قائمة فى أقصى حاجز الأمواج الأبيض بالميناء الشرقى ، كانت هذه القلعة تبدو للناظر رائعة فى بنائها الضخم ، بارزة فى البساط الأزرق للبحر الأبيض المتوسط بشكل يجتذب المشاعر ، قائمة على صخرة تكتنفها أمواج البحر ومخاطره ، يزينها مسجد بنى منذ سنة ١٤٥٠ ميلادية ، تعلوه منارة جميلة هى تحفة من بدائع الفن العربى مزدانة بالنقوش العربية الجميلة التى يعرفها ويقدرها هواة الفنون ، كانت هذه القلعة هدفا لضرب شديد استمر منذ شروق الشمس ، فتهدمت بين الساعة الحادية عشرة والظهر ولم تكن مسلحة تسليحاً كافيا وكانت مخابئ المدافع فيها مبنية بناء رديئا فاضرت بالدفاع عن القلعة

« وكم كانت دهشتى حين رأيت فى نحو الساعة الرابعة مساء بارجتين شاختين من البوارج الانجليزية ترابط غربى القلعة وتصب نيرانها من جديد على هذا البناء الذى تخرب معظم مدافعه وانقلبت على الأرض ، ولكن الانجليز الذين كانوا يعملون على هدم طابية برج السلسلة وقلعة (كوم الدكة) مع أنهما لم يشتركا فى الدفاع قد أرادوا على ما يظهر هدم هذا المسجد الجميل ، على أن المصريين لم يسكتوا ازاء هذه الوحشية فأطلقوا بعض القذائف من مدفعين كانا لا يزالان قائمين فى الجهة الغربية

الشمالية من القلعة ، ولكن قذائفهم لم تجد شيئاً إذ انهالت عليهم القنابل من البوارج الانجليزية ، وقد أحصيت بنفسي اثنتين وثلاثين قنبلة من هذه القذائف صوبت إلى هذا البناء الجميل الأعزل ولم يصب نصفها الهدف تماما . وكانت غالبية القذائف تصيب الصخور فتنسفها وتذريها في الهواء ، ثم تنطلق في الماء داخل الميناء الشرقي وتخرج ثانية في دوى هائل فتثير في الهواء عموداً من الماء كأنه اعصار بحرى لا يقل ارتفاعه عن ستين قدما ، فما أشد روعة هذا المنظر ، وأخيرا في منتصف الساعة السادسة مساء تهدم هذا المسجد الصغير المسكين عن آخره ودفن تحت انقاضه اثنا عشر جنديا من الجرحى كانوا يأوون إليه

« وقد شاهدت بمنظارى المكبر أولئك الجنود التعساء وهم يأوون إلى هذا المسجد ثم ماتوا لعدم إمكان نقلهم إلى المستشفى العسكرى تجاه برج السلسلة إذ كانت قذائف الشرابنوزات المعدة للإجهاز على الجرحى لا تنفك تنصب كالمطر وتمنع منذ الصباح كل اتصال بين القلعة والأرض اليابسة عن طريق الرصيف الضيق الذى يصلها بالمدينة

« وبعد الظهر بقليل انفجر مخزن البارود في قلعة الاطة ، فسكتت مدافع هذه القلعة التي دافعت دفاعا مجيداً ، وفي نحو الساعة السادسة مساء وقف الضرب من جانب الأسطول ، وتبين أن الأميرال سيمور الذى تعهد بأن لا يضرب إلا القلاع قد تناسى عهده ونشر الموت والخراب في كل أنحاء المدينة ورأيت الحرائق شبت في عدة جهات دون أن يستطيع أحد إخمادها » (١)

تطوع الأهلين

تفانى الأهلون في الدفاع عن المدينة ، رغم أن الحرب كانت حرب مدافع وحصون وبوارج ، فبذلوا كل ما في استطاعتهم من تضحية وإقدام . قال الشيخ محمد عبده في هذا الصدد : «فكان الرجال والنساء تحت مطر الكلل ونيران المدافع ينقلون الذخائر ويقدمونها إلى بعض بقايا الطوبجية الذين كانوا يضربونها ، وكانوا يغنون بلعن

---

(١) جون نينيه — عرابى باشا ١٧٥ وما بعدها

ضـــــرب



آثار التدمير في ميدان مسجد إبراهيم باشا



آثار التدمير في شارع سيزوستريس

الإسكندرية



آثار التدمير فى ميدان محمد على (المنشية)



آثار التدمير فى ميدان محمد على (وترى تمثال محمد على باشا وسط الخرائب)

الأميرال سيمور ومن أرسله » (١) وقال عرابى فى ذلك : « وفى أثناء القتال تطوع كثير من الرجال والنساء فى خدمة المجاهدين ومساعدتهم فى تقديم الذخائر الحربية وإعطائهم الماء وحمل الجرحى وتضميد جروحهم ونقلهم إلى المستشفيات » (٢)

وقال محمود باشا فهمى فى كتاب البحر الزاخر : « ورأيت فى ذلك الوقت بعينى ماحصل من غيرة الأهالى بجهة رأس التين وأم كبيبه وطوابى باب العرب وهمتهم فى مساعدة عساكر الطوبجية من جلبهم المهمات والذخائر وخراطيش البارود والمقذوفات هم ونساؤهم وأولادهم وبناتهم والبعض من الأهالى صار يعمر المدافع ويضربها على الأسطول (٣)

الخسائر من الجانبين

قتل من المصريين خلال هذه القطائع نحو ألفين ، ولم تزد خسائر الانجليز عن خمسة من القتلى وتسعة عشرة جريحا ، وإليك بيان ما أصاب البوارج الانجليزية وهو ضرر لايذكر : المدرعة سلطان أصيبت ٢٣ مرة ، المدرعة سوبرب أصيبت ١٠ مرات المدرعة انفلكسبل أصيبت ١٣ مرة . المدرعة الكسندرا أصيبت ٣٠ مرة ، ويقول عرابى فى حديثه للمسيو جون نينيه : إن عدد القتلى ٧٠٠ وعدد الجرحى ٥٠٠ (٤) . وقال فى مذكراته : إنه استشهد من رجال الطوابى وحدهم مائة رجل وامرأتان من المتطوعات اللواتى كن يضمدن الجرحى . وهذا طبعا عدا خسائر (٥) الأهالى فى المدينة

(١) عن مذكرات الشيخ محمد عبده ص — ٢٥٠ تاريخ الأستاذ امام للسيد محمد رشيد رضا

(٢) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٥

(٣) البحر الزاخر ج ١ ص ٢٢٠

(٤) جون نينيه — عرابي باشا ص ١٩٦

(٥) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٥

موقف عرابى والخديو
أثناء الضرب

كان الخديو يقيم كما أسلفنا فى سراى مصطفى باشا بالرمل منذ يوم الاثنين ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢ ، فكان بعيداً عن الضرب ، يتلقى أخباره بين حين وآخر من رسله وأتباعه . ولم تكن عواطفه مع حماة الحصون ، بل كان قليل الاكتراث بما أصابها وأصاب المدينة ، ذلك أنه كان يرى التسليم بمطالب الأميرال سيمور رغم أنه انضم إلى القائلين برفضها نزولا على رأى أغلبية الحاضرين فى اجتماع ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢ ، وكان من ناحية أخرى ينقم من عرابى وصحبه استئثارهم وسوء ظنهم به ، فلم يكن يميل فى خاصة نفسه إلى انتصارهم

أما عرابى فلم يعمل عملا ما يوم ١١ يوليه ، فقد قضى ليلة الضرب هو وطلبه باشا عصمت فى ديوان البحرية بالترسانة ، وفى الصباح ركبا سويا وتوجها إلى طابية كوم الدكة (الدماس) وبقيا بها حتى انتهاء الضرب (١) ، وهذه الطابية لم تشترك فى القتال ولم تكن هدفا لقنابل الأسطول لأنها داخل المدينة كما تقدم بيانه ، ولم يشرف عرابى على دفاع الحصون ولم يتعهدها ولم يذهب إليها ، بل ترك الأمر لمقدور كل حامية من حامياتها

وكان بمعية الخديو بسراى الرمل بعض كبار الموظفين والأعيان الموالين له ، كسلطان باشا والجنرال استون باشا رئيس أركان حرب الجيش المصرى وإسماعيل كامل باشا والزبير باشا والأميرال فريد ريكو باشا والأميرالاى زهراب بك وطونينو بك وديمارتينو بك وأبانه باشا وتيجران بك وغيرهم ، وكان المفهوم أن الذين ظلوا إلى جانبه بسراى الرمل لم يشتركوا فى القتال ، ولا كانوا موافقين على مسلك العرابيين ، وكانت أخبار القتال تصل إلى السراى بين حين لآخر وبعضها يناقض بعضاً حتى انجلت الحقيقة

وجاء السراى فى ضحوة النهار اسماعيل راغب باشا رئيس مجلس الوزراء

---

(١) استجواب عرابى أمام لجنة التحقيق — مصر للمصريين ج ٧ ص ١٦

وأخبر الخديو أن الحصون قاومت أشد مقاومة ، وأن بعض البوارج الإنجليزية أصيبت بأضرار جسيمة ، وكان يقص هذا النبأ وعلائم السرور بادية عليه ، على أن الأنباء الحقيقية ما لبثت أن بلغت الخديو بعد الظهر ، ومضمونها أن القلاع تهدمت أو كادت ، ولم يعد في وسعها أن تقاوم ، فأرسل يستدعي عرابي ويسأله عن جلية الموقف ، فجاءه في نحو الساعة السابعة مساء وتبادل وإياه عبارات تدل على مبلغ ما يحمل كل منهما للآخر من البغض وسوء الظن ، إذ سأله الخديو عن نتيجة الحرب في ذلك اليوم ، فأجابه مندهشاً من تجاهله وقال : واعجبا ! كيف أن افندينا يجهل إلى الآن ما كان ! فاستاء الخديو من هذا الجواب ، وقال لعرابي : كل العجب منك أنت ، إنك لم تكتب إليّ للآن تقريراً عما حصل حالة كونك وزيرا للجهادية ، فقص عليه عرابي ما كان من تهدم الحصون وقال : لم يبق في الاستطاعة أن نحاول الدفاع ، ولم يبق لنا إلا الالتجاء إلى تدابير أخرى ، أو نتساهل مع الأميرال ، فطلب منه الخديو أن يقدم له تقريراً مفصلا عما حدث في ذلك اليوم ، فأجاب عرابي إنه لا يستطيع ذلك ، وكان درويش باشا حاضرا هذا الحوار ، فأبدى تعجبه من جواب عرابي ، ولامه ، وقال له كيف تجسر على مثل هذا الجواب وقد أقسمت من زمن غير بعيد أن تخضع للخديو وتمتثل لأوامره ، فلا شك أن خسرانك كان نتيجة سوء تصرفك ومخالفتك لما نصحت لك أن تقبل بإجابة الأميرال إلى ما طلب ، فلزم عرابي الصمت (١) ، واجتمع مجلس الوزراء برياسة الخديو وحضره عرابي وقرر رفع العلم الأبيض (راية التسليم) على الحصون إذا استأنف الإنجليز الضرب في اليوم التالي (١٢ يوليه) (٢) ، وقرر أيضا إرسال طلبه باشا عصمت إلى الأميرال في الغد ليخابره في وقف القتال ، وعاد عرابي من سراي الخديو إلى الإسكندرية وأبلغ قرار الهدنة إلى إسماعيل بك صبري قومندان الحصون في طابية أطه ، وقضى الليل في ثكنة باب شرقي بصحبة طلبه باشا

---

(١) مصر للمصريين ج ٥ ص ٥٩ — (٢) استجواب عرابي : مصر للمصريين ج ٧ ص ١٧ . واستجواب إسماعيل راغب باشا — المرجع ذاته ص ٥٢

إستئناف الضرب

يوم ١٢ يوليه سنة ١٨٨٢

ظلت بوارج الأسطول مستقرة فى مراكزها ليلة ١٢ يوليه ، وفى الصباح استأنفت البارجتان (انفلسبل) و (تمرير) الضرب فى الساعة العاشرة والدقيقة الأربعين موجهة قنابلها إلى طابية (قايتباى) وطابية (الاسبتالية) ، فرفعت الأعلام البيضاء على وزارة البحرية (الترسانة) وعلى حصون قايتباى والأطه ورأس التين إيذاناً بطلب الهدنة ، والكف عن القتال من جانب الحصون ، فوقف الضرب ، وذهب طلبه باشا عصمت لمخابرة الأميرال سيمور طبقاً لقرار مجلس الوزراء ، فنزل إلى الميناء يصحبه أنيس بك باشمهندس اليخت الخديوى « المحروسة » بصفة مترجم وصعد إلى المحروسة ، وهناك التقى بمندوب من طرف الأميرال سيمور ، فسأله المندوب ماذا يريدون من رفع الأعلام البيضاء ، فأجابه أن الخديو كلفه بإخبار الأميرال « أن الطوابى تخربت والمدافع التى كنتم ترغبون نزولها نزلت ، ولم يحصل بيننا وبين دولة انجلترا ما يخل بالعلاقات الودية وعلى ذلك نريد التكلم فى إبطال الضرب »(١)، فأجابه المندوب أن الأميرال يطلب أن يرخص لجنوده من البحارة فى النزول إلى البر واحتلال ثلاث قلاع وهى : العجمى والدخيلة والمكس ، وإلا استأنف الضرب فى الساعة الثانية بعد ظهر ذلك اليوم ، فذهب طلبه باشا إلى الرمل وأبلغ الخديو بما جرى فى مقابلته مع مندوب الأميرال ، وقال إنه لم يجب الأميرال إلى ما طلب واعتذر بأن الوقت الذى حدده للجواب لا يكفى ليصل إلى سراى الرمل ويسأل الخديو عن رأيه فى هذا الطلب ثم يعود بالجواب ، وأنه سأل الأميرال مهلة أكثر من هذه فأبى ، فجاء يعرض الأمر على الخديو ، فعقد مجلس فى السراى حضره من تيسر لهم الحضور من الوزراء والذوات فى هذا الوقت العصيب ، وكان عرابى ضمن من حضروه ، وتقرر بأن يكون الجواب على ما طلبه الأميرال أنه لا يحق لمصر أن ترخص لجنود أجنبية بالنزول إلى البر ، وعهد الى طلبه باشا عصمت

---

(١) استجواب طلبه باشا عصمت ــ مصر للمصريين ج ٩ ص ٩١٠

وعبدالرحمن بك رشدى وزير المالية وتيجران بك سكرتير مجلس الوزراء إبلاغ هذا القرار إلى الأميرال سيمور ، فذهبوا إلى الميناء ، ولكنهم لم يجدوا الضابط الذي ندبه الأميرال للمخابرة ، وكان قد عاد إلى بارجته بحجة انتهاء الموعد الذى حدده من قبل لطلبه باشا ، ولم ينزلوا إلى البحر إذلم يجدوا عساكر بحرية ولا مراكب تنقلهم إلى بارجة الأميرال ، وعادوا أدراجهم متفرقين ، ويقول تيجران بك ان طلبه باشا عندما وصل الميناء امتنع عن النزول إلى البحر خوفا من أن يصيبه مكروه من الإنجليز ، وسواء كان هذا سبب رجوعهم أو أنهم لم يجدوا من ينقلهم إلى بارجة الأميرال سيمور فان رسالتهم إليه كانت عقيما لاتجدى نفعا ، واعتبر الأميرال سيمور تأخير الرسل عن الحضور إليه رفضا لمطالبه ، فأمر باستئناف الضرب فى نحو الساعة الرابعة مساء ، فأطلقت المدرعة (انفنسبل) قنبلة على قلعة المكس ، فلم تجاوب القلعة ، ورفعت الأعلام البيضاء ثانية على الطوابى ، فوقف الضرب من جانب الأسطول ، وظلت البوارج واقفة موقف القتال حتى الساعة السادسة مساء ، وأرسل الأميرال سيمور السفينة هليكون (Helicon) إلى الميناء ، لاستئناف المفاوضة ، فلم يجد ضابط المخابرة أحدا فى الميناء ، وعاد حيث أنهى الى الأميرال أن المدينة تبدو كأنها أخليت

الحالة فى العاصمة أثناء الضرب

اضطربت القاهرة حين علمت بنشوب الحرب ، ولم تصلها أخبار صحيحة عن حالة الضرب ، أما الحكومة فانها كانت لاتذيع إلا أخبارا سارة معظمها مكذوب أولا يدل على حقيقة الموقف ، وقد نشرت الصحف صورة التلغراف المرسل من عرابى إلى يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية فى يوم الضرب وهذا نصه : « قد اشتعلت الحرب بيننا وبين الإنجليز فى الساعة الثانية عشرة صباحا (الساعة السابعة بالحساب الافرنجى) من هذا اليوم ، والقوة بالله ، فارسلوا برنجى ألاى طوبجية وأجروا اللازم فى تشهيل إرسال العساكر » (١)

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١١ يوليه ١٨٨٢

ونشرت الوقائع المصرية فى اليوم ذاته تلغرافا وارداً من عرابى هـذا نصه : « الحالة جيدة وقد شوهدت حريقة فى مراكب الانجليز » . والتلغراف كما ترى مكذوب من أوله إلى آخره ، فلا الحالة جيدة ، ولا ثبتت حريقة ما فى مراكب الإنجليز ، وقد طلب وكيل الحربية إلى وزارة الداخلية التنبية على الصحف بأن لا تنشر شيئاً من أخبار القتال إلا ما يقره ديوان الجهادية (وزارة الحربية) ، وبذلك انحصرت الأخبار فيما تذيعه وزارة الحربية من بيانات

على أن الحالة لم تكن تحتمل الـكتمان ، فإن نتيجة الضرب كانت مرئية ملموسة فى الإسكندرية من الساعة الحادية عشرة صباحا ، وانتقلت منها الأنباء إلى العاصمة والأقاليم ، ولم يكن ثمة وسيلة لإذاعة ما يناقضها ، فنشرت الحكومة صورة تلغراف وارد من عرابى فى غروب يوم الضرب ، وهذا نصه : « حصل إطلاق المدافع من المراكب وصار مقابلتها من الطوابى بكمال الهمة من أول الساعة واحدة من النهار لغاية الساعة ١٠ ، وبعدها امتنع الضرب من الجهتين »

وفى اليوم التالى (١٢ يوليه) ورد تلغراف من عرابى إلى وكيل الحربية يقول فيه : « إنه لم يحصل ضرب فى هذا اليوم سوى مناوشة خفيفة وهى ضرب أربعة مدافع من المراكب الإنجليزية ومقابلتها بمثلها من الطوابى وبعد ذلك أبطلت المحاربة من الجهتين »[١]

فهذه البيانات تدل فى ذاتها على الهزيمة ، لأنها لم تتضمن الاخبـار عن نتيجة الضرب وهل كان « امتناع الضرب » على حد تعبير عرابى هزيمة أم نصرا ، فهذا الإبهام كان مفهوما منه المعنى الأول لأنه لو كان الامتناع للنصر لطنطن عرابى بذكره

إعلان الأحكام العرفية

وقد أعلنت الأحكام العرفية فى البلاد ابتداء من يوم ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ وأرسل راغب باشا رئيس مجلس الوزراء بذلك تلغرافا إلى جميع المديريات هذا نصه :

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ يوليه سنة ١٨٨٢

« حيث ابتدأت الحرب بيننا وبين الإنجليز فبمقتضى القانون تكون الإدارة تحت أحكام العسكرية والخيول والبغال الموجودة جميعها بالمديريات والمحافظات ترسل لديوان الجهادية بأثمان موافقة على الجهادية فليسرع بالمبادرة فى إرسالها »(١)

حصار العرابيين سراى الخديو

علم العرابيون بما قوبلت به أنباء الضرب من السرور فى السراى الخديوية ، فاشتد حنقهم على الخديو ، وساورتهم فكرة الانتقام منه ومهاجمة سرايه بالرمل والقبض عليه ، وبلغ الخديو ذلك ، فاشتد خوفه وقلقه لأنه لم تكن معه قوة من الجيش تخلص له أو تدافع عنه ، وزاد فى قلقه أنه فى صباح يوم الأربعاء ١٢ يوليه سنة ١٨٨٢ وفد على السراى نحو خمسمائة رجل من عرب البحيرة ، فلما سئلوا عن سبب قدومهم أجابوا بأنهم عبيد الخديو وإنما جاءوا لنجدته وتأييده ، وبعد ذلك رجعوا من حيث أتوا ، وفى اليوم ذاته (١٢ يوليه) وفد على السراى نحو أربعمائة من فرسان الجيش المصرى بقيادة البكباشى محمد منيب ، وكتيبة من المشاة أنفذهم إليها سليمان سامى داود قائد الألاى السادس (وهو بذاته الألاى الذى تسبب فى حرق المدينة كما سيجىء) وضربوا الحصار على السراى بأن أقاموا نطاقا (جنزيرا) حولها بحيث لا يستطيع أحد أن يخرج منها أو يدخل إليها ، فانزعج الخديو من مجىء هذه القوة وتوجس خيفة منها ، فأرسل من يسأل الجند عن قصدهم ، فأجاب مقدمهم أنهم مأمورون بالمحافظة على السراى ، فلم يطمئن الخديو لهذا الجواب إذ كان لديه الحرس الكافى من قبل ، وأفضى البكباشى محمد منيب إلى بعض رجال السراى أن الغرض الحقيقى من مجيئها هو القبض على الخديو وإرساله إلى القاهرة خوفا من التجائه إلى الإنجليز

فأوفد الخديو سلطان باشا رئيس مجلس النواب وحسن باشا الشريعى وزير الأوقاف وسليمان باشا أباظة وزير المعارف إلى عرابى حيث كان بقشلاق باب شرقى

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ يوليه سنة ١٨٨٢

ليسألوه عن جلية الأمر ، ويطلبوا منه رفع الحصار ، وأخذ الخديو يستعد للدفاع عن السراى بمن بقى معه من الحرس الموالين له والخدم والأتباع ، وتظاهر عرابى للباشوات الذين جاءوه أنه لايعلم بأمر الحصار ولم يأمر به ، وأوفد طلبه باشا عصمت إلى السراى الخديوية لرفعه ، فجاء طلبه باشا يصحبه الباشوات فصرح للخديو أن رئيس الجند الذين جاءوا السراى قد أخطأ فيما فعل ولم تكن مأموريتهم عمل شىء حول السراى

وقال الخديو لطلبه باشا : « لماذا أحضرتم هؤلاء العساكر وحاصرتم السراى بهم هل أنتم خائفون أنى أهرب ؟ » فأجابه طلبه باشا : « انه لايقال ذلك عن سيد البلد » وقبل يده وطلب منه الصفح ، وأكد له أنه لم يكن يعلم بذلك الحصار ، وسأل الخديو عن عدد الجند اللازم ابقاؤهم ، فأجابهم : أنه لا يريد سوى الفرسان والعساكر الذين كانوا أصلا موجودين ، أما الذين حضروا فى ذلك اليوم فلا لزوم لهم [١] ، ويقول طلبه باشا إنه بعد عودته من سراى الرمل قابل عرابى وسأله عمن أمر وضع الكردون ولأى سبب ، فأجابه أن سليمان بك سامى قائد الألاى السادس هو الذى أجراه [٢] ، وتدل هذه الملابسات على أن حصار السراى كان أمراً صحيحا مدبرا ، وأن زعماء العرابيين لم يرجعوا عنه ويأمروا بفك الحصار إلا بعد وساطة الباشوات الموالين للخديو ، ولامراء فى أن هذا العمل كان خاليا من الحكمة والكياسة ، فليس من حسن السياسة ولا من الجائز معاداة الخديو إلى هذا الحد فى ذلك الوقت العصيب الذى اشتبكت فيه البلاد فى حرب شعواء مع دولة قوية كانجلترا ، فإن هذا الوقت جدير بأن تتحد فيه القلوب وتتضام الصفوف ، لا أن توغر الصدور بمثل هذا العمل الجنونى ، ولكن هكذا زين الغرور للعرابيين أنهم يستطيعون قهر الخديو والإنجليز معا

وقد أدرك عرابى خطورة هذه الحركة فأصدر أمره فى مساء ذلك اليوم إلى

---

(١) استجواب طلبه باشا — مصر للمصريين ج ٩ ص ٩١٧

(٢) استجواب طلبه باشا — المرجع السابق

الجند المحاصرين للسراى بالحضور إليه فانسحبوا من حول السراى وتخلف عنهم البكباشى محمد منيب أفندى ومعه ٢٥٠ من الجنود ، فبقى ولم يخضع لأمر عرابى ، وأقبل على الخديو هو ومن معه من الجند وأعلن ولاءه له وأقسم بأنه يموت بين يديه وأن يدافع عنه حتى آخر نفس من حياته ، وحذا الجند الذين معه حذوه ، فهدأ روع الخديو قليلا .

حريق الاسكندرية

١٢ يوليه سنة ١٨٨٢

استيقن العرابيون فى اليوم ذاته (١٢ يوليه) أن الانجليز لابد محتلون الاسكندرية بعد أن دكوا حصونها ، فاستقر عزمهم على الانسحاب من المدينة ليستعدوا للمقاومة فى الداخل ، وكان الأحكم أن يقاوموا نزول الجنود الانجليزية إلى البر بأن يوزعوا جزءاً من قواتهم للرابطة على الشواطىء ومنع رسو القوارب المقلة للجنود الانجليزية ، فإنهم بذلك يعطلون نزولها مدة طويلة ، وبخاصة لأن الأسطول الإنجليزى لم يكن قد تلقى المدد من جنود البر ، وكانت قوته قاصرة إلى ذلك الحين على جنوده البحارة ولم يكن عددهم يزيد عن ٥٧٠٠ مقاتل ، وهؤلاء لم يكن فى استطاعتهم أن يتغلبوا على حامية الإسكندرية ، وكان فى مقدور الحامية أن تصدهم عن النزول إلى البر وتدافعهم لو حاولوا النزول ، ولكن العرابيين لم يفعلوا شيئاً من ذلك لأنهم لم تكن لديهم قيادة صالحة تدبر الخطط المحكمة للقتال ، فآثروا الانسحاب من الإسكندرية ، ورأوا أن يتذرعوا بكل وسيلة لتعطيل احتلال الانجليز للمدينة واستقرارهم فيها ، فأمر سليمان سامى داود قائد الألاى السادس جنوده بإضرام النار فى المدينة لكى يحول الحريق دون نزول الإنجليز بها واتخاذها قاعدة حربية لزحفهم ، فشبت الحرائق الهائلة يوم الأربعاء ١٢ يوليه سنة ١٨٨٢ ، وبدأ إضرام النار فى نحو الساعة الثانية بعد الظهر وأخذ يمتد حتى صارت الإسكندرية شعلة من النار مساء ذلك اليوم ، واستمرت النار تضطرم فيها إلى اليوم التالى ، وكان هذا الحريق من الوجهة العسكرية عملا عقيما يدل على الجهل بالخطط الحربية ، لأنه

لم يعطل نزول الجنود الإنجليزية إلى البر فقد نزلوا فى صبيحة اليوم التالى (١٣ يوليه)، واشترك فى الحريق بعض الأوروبيين وبخاصة من الأروام والمالطيين الذين بقوا فى المدينة بعد هجرة معظمهم ، وكانوا يقصدون من ذلك المطالبة بالتعويضات بعد انتهاء الحرب ، كما اشتركوا أيضاً فى النهب [1] ، ويقول جون نينيه ان الحرائق الأولى شبت فى الأحياء الأهلية من قنابل الأسطول الإنجليزى يوم الضرب ومن فعل بعض الأوروبيين الذين بقوا فى المدينة بقصد النهب ، وبعض الأشقياء الذين أطلق سراحهم من سجن البحرية (الترسانة) ، أما فى الأحياء الأوروبية فهى من عمل عربان أولاد على الذين كانوا مجتمعين حول البلد يعاونهم بعض عساكر الرديف وبعض الأروام ، ثم بعض أصحاب الدكاكين من الأجانب ممن قصدوا الحصول على تعويضات ، وقد ساعد على شبوب الحرائق إهمال الحكومة والخديو الذين غادروا المدينة ، دون أن يتخذوا أى احتياط لوقايتها من الحريق ، وكان هذا الحريق على غير رأى عرابى والوزراء ، فانفرد بإحداثه سليمان داود قائد الآلاى السادس الذى كان مشهوراً بالتهور والحمق وكان يعتبر نفسه عرابى آخر بالإسكندرية ، وقد صمم على ألا ينسحب الجيش من الإسكندرية إلا بعد أن يجعلها خراباً ، وهذا يدلك على تشعب آراء العرابيين وعدم وجود وحدة فى قيادتهم ، لأن عملا خطيراً كحريق الاسكندرية ماكان يجب أن يعمل إلى إذا صدرت به الأوامر مجمعة من قيادة الجيش ، ولكن الواقع أن عرابى لم يكن له دخل فيه ولما وقع لم يستطع أن يمنعه

انسحاب العرابيين واحتلال الاسكندرية

استقر رأى عرابى وصحبه على الانسحاب من الاسكندرية ثانى يوم الضرب ، فأخذ الجيش يخليها يوم الأربعاء ١٢ يوليه ، وفى مساء ذلك اليوم غادرها عرابى ووصل إلى (حجر النواتية) على ترعة المحمودية بعد الغروب وقضى الليلة هناك ، وفى الصباح ركب رفاصا سار به فى الترعة حتى وصل به إلى (عزبة خورشد) ومنها إلى (كنج عثمان) بالقرب من كفر الدوار ، وهناك أمر بإنشاء الاستحكامات ،

---

(١) جون نينيه ـ عرابي باشا ص ١٦٩

فباشر محمود باشا فهمى ومحمد بك شكرى تخطيط هذه الاستحكامات ، وهى التى اتخذها الجيش المصرى معسكراً له ، وعرفت بمعسكر كفر الدوار ، واتخذ عرابى عزبة (كنج عثمان) مقراً لقيادة الجيش، وفى صباح يوم ١٣ يوليه تحقق الأميرال سيمور انسحاب العرابيين وأنه لم يبق منهم أحد فى المدينة فأنزل كتيبة من جنوده البحارة، واحتلوا سراى رأس التين وشبه جزيرة رأس التين

عودة الخديو إلى سراى رأس التين

وفى صباح ذلك اليوم (١٣ يوليه سنة ١٨٨٢) جمع الخديو من بقى إلى جانبه من الأمراء وكبار الموظفين والذوات واستشارهم فى أى موقف يقف إزاء احتلال الإنجليز المدينة ، وهل يقاومهم أو يسالمهم ، وكان هو يميل إلى التسليم ، فكان من رأى درويش باشا أن ينتقل إلى بنها ثم إلى السويس ، وارتأى غيره أن يقصد إلى العاصمة ويمتنع فيها ، وكان هذا هو الرأى الصواب ، إذ لا يليق بحاكم البلاد الشرعى أن يبقى فى المدينة التى وقعت فى قبضة الأعداء ، أما الخديو فقال: « إن أهم الأمور (فى نظره) أن يجعل الأميرال سيمور على علم بأمرنا إذا أمكن لنا ذلك » ، ومعنى ذلك أنه أراد الاتصال به والانضمام الى جانبه ، وقد عهد الى زهراب بك أن ينزل الى البحر ويخبر الأميرال بهذا العزم ويبلغه أن الخديو اعتزم الحضور الى سراى رأس التين إذا كان القصر سالما لم يتهدم

فذهب زهراب بك بهذه الرسالة إلى الأميرال ، وفى الساعة الأولى بعد الظهر عاد وأخبر الخديو أنه أبلغ رسالته إلى الأميرال وأن هذا أمر باقامة الحرس الكافى فى جهة ديوان الحربية ليكون الخديو بمأمن إذا حضر إلى رأس التين ، وفى الساعة الثانية بعد الظهر أوفد الخديو تيجران بك إلى الأميرال يخبره بأنه قادم إلى سراى رأس التين بعد ساعة ، وفى الساعة الرابعة بعد ظهر ذلك اليوم (١٣ يوليه) وصل الخديو إلى سراى رأس التين ، فاستقبله الأميرال سيمور بساحة السراى ومعه بعض الضباط الإنجليز وفرقة من جنوده ، ومن ذلك الحين ظهر انضمام الخديو إلى جانب الإنجليز ، وانقلب الموقف انقلابا محزنا ، إذ انقسمت البلاد تجاه العدو إلى معسكرين ، أحدهما موال للاحتلال ، وهو معسكر الخديو ، والآخر معسكر الثورة

وقد انضمت إليه غالبية الأمة ، ولكن هذا التخاذل كان له أثره فى الفوز الذى أدركه الإنجليز

وفى المساء جاء السراى بعض وكلاء الدول قادمين من السفن التى نزلوا إليها قبل الحرب وهنأوا الخديو بسلامته

ونزل إلى البر بعض البحارة الأمريكان والروس واليونان من السفن الراسية فى الميناء بقصد المساعدة على إطفاء الحرائق التى شبت فى الإسكندرية ، ولكن الأميرال سيمور أصدر أمره اليهم فى مساء ١٥ يوليه ، ثم فى ١٦ يولية بالانسحاب من المدينة اذ لم يعد لوجودهم بها حاجة لأن قوته كافية لإعادة النظام ، فعادوا جميعاً الى السفن ، ولم يجىء يوم ١٧ يوليه حتى لم يبق منهم أحد ، وبذلك حالت السياسة الانجليزية دون أن يكون احتلال المدينة دوليا وجعلته انجليزيا بحتا

هجرة الأهلين من المدينة

فجائع الهجرة

لما تحقق الأهلون يوم الضرب فوز الأسطول الإنجليزى وهزيمة القلاع وحماتها واستيقنوا قرب نزول الإنجليز إلى المدينة ، أخذوا يهاجرون منها قاصدين داخل البلاد ، وبدأت الهجرة فى مساء ١١ يوليه ، فهرع الناس الى المحطة أفواجا وهم فى حالة ذعر وفزع ، وركبوا القطارات التى أعدت لهم مجانا وأخذت تنقلهم الى المدن الواقعة على الخط الحديدى ، ثم استمرت الهجرة فى الأيام التالية ، وكانت أكثر ماتكون يوم ١٢ يوليه اذ وزع العرابيون منذ فجر ذلك اليوم رسلا فى أحياء المدينة يوعزون الى الأهالى بالرحيل عنها على الفور ، وكان العرابيون قد استقر عزمهم على الانسحاب من المدينة واعتزم سليمان سامى داود إضرام النار فيها فرأوا أن يجلوا الأهالى عنها فى ذلك اليوم ، وحرض سليمان سامى جنوده على نهب ماتصل اليه أيديهم قبل الانسحاب ، فاجتمعت أهوال الحريق الى فظائع النهب وفجائع الهجرة ، فكان ذلك اليوم وماتلاه مما تشيب له الولدان ، وبلغ عدد المهاجرين من الأهلين ١٥٠ ألفا (١) هاموا على

---

(١) احصاء نينيه فى كتابه (عرابى باشا) ص ١٨٢

وجوههم اذ كانوا يخرجون من أبواب المدينة لا يدرون الى أين يذهبون ، فنهم من قصدوا إلى العاصمة ، ومنهم من ساروا مشيا على جسر ترعة المحمودية ، ومنهم من قصدوا إلى جهة أدكو ، ومنهم من كان كثير العيال فمكثوا على جسر المحمودية أو فى الملاّحة ، أما المرضى والحوامل الذين لا يستطيعون السير فقد تركهم أقاربهم بالإسكندرية فمات كثير منهم لعدم وجدانهم من يعتنى بهم (١) ، وتفرق المهاجرون فى البنادر والأرياف والقرى وذهبت أفواج منهم إلى العاصمة فى حالة تفتت الأكباد ومنهم كثير من الضعفاء والأيامى والأطفال

وقد شاهد جون نينيه جموع المهاجرين فى طريق كفر الدوار وهم فى حالة بؤس شديد وكانوا يلعنون توفيق وعرابى والإنجليز (٢) ، ووصف الشيخ محمد عبده فجائع الهجرة وصفاً مؤثراً قال فيه :

« نحو مائة وخمسين ألفا من السكان مجردين من كل شيء أخذوا فى الحركة لغير قصد ولا لمأوى ، الموت والفزع ملء نفوسهم ، على شطوط المحمودية إلى دمنهور وجسر السكة الحديد من دمنهور إلى القاهرة

وكانت المهاجرة تكوّن خطوطاً سوداء ، تارة عريضة وأخرى رقيقة ، متحركة فى كل جهة ، أشبه بسلسلة إنسانية طويلة ، هنا ينزلون وهناك يمشون ببطء ، لا وقاية ولا عيش ، على طرفى تضاد مع سماء صافية وأرض خضرة نضرة »

وقال أيضاً :

« أما الهاربون فكانوا كالأعاصير أو كماء انكسر سده فاندلق ، يتصل بعضهم ببعض مزدحمين متراكبين ، فى حالة عقلية أشبه بالجنون ، سائقين أمامهم أو حاملين على ظهورهم ماخف حمله من أمتعتهم : حيوان ، أثاث ضئيل ، ثياب رثة ، حتى بعض المفروشات التى لا قيمة لها

---

(١) عن تقرير لمصطفى بك صبحى مأمور الدائرة البلدية — مصر للمصريين ج ٩ ص ٧٨٩

(٢) جون نينيه — عرابي باشا ص ٢٢

«فى هذه الحالة — حالة شعب طرد من بيته — كان الحر شديداً ، وغيم من الغبار سد الأفق ، وأظلم الجو ، نساء يبحثن عن أولادهن ، يتشاجرن بعضهن مع بعض ، يتضاربن ، فى اختلاط لا يمكن التعبير عنه ، عربات بلا عجل استعملت مساكن ، عربات من كل نوع ، بعضها ساقط فى المحمودية ، بعضها مقلوب ، بعضها بخيل ، بعضها بغير خيل — روائح شى اللحم — صياح على المارة : الخبز ! الخبز ! »(١)

وقد آوت الحكومة المهاجرين وخصصت لسكناهم مدرسة المبتديان بالناصرية ورتبت لهم ما يحتاجون اليه من المأكل والملبس ، وتحركت عواطف الانسانية والحمية الوطنيه فى نفوس الخيرين فى العاصمة والأقاليم فأكرموا وفادة المهاجرين وآووهم فى دورهم وواسوهم وأنزلوهم منازل الرحب والسعة وتبرع لهم أهل البر فى مختلف الجهات بما جادت به نفوسهم ليخففوا عنهم مصائب الهجرة قدر ما يستطيعون

رحيل درويش باشا

لم يطل بقاء درويش باشا فى الاسكندرية طويلا بعد احتلالها ، فقد رحل عنها نهائياً عائدا إلى الاستانة يوم ١٩ يوليه(٢) ، وكان سفره منها فجأة حتى لم يكد يشعر به أحد ، وهكذا ترك البلاد فى أشد المحن بعد أن أخفقت مهمته شر اخفاق ، فقد جاء ليعيد النظام إلى نصابه ويصلح ذات البين بين الخديو والعرابيين فانتهت مهمته بضرب الاسكندرية واحتلال الانجليز أرض مصر ، وغادر البلاد دون أن يترك له فيها صديقا أو عملا صالحا يذكر له بالخير

الفتن فى طنطا والمحلة

كان لضرب الاسكندرية أثر سيء فى البلاد ، فانتهز الغوغاء فى بعض مدن الوجه البحرى فرصة اعتداء الانجليز على المدينة لينتقموا من الأوروبيين الساكنين فى تلك البلاد

---

(١) تاريخ الأستاذ الإمام (الشيخ محمد عبده) للسيد محمد رشيد رضا ج أول ص ٢٥٢ و ٢٥٣

(٢) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ — وثيقة رقم ٢٢٤

وقعت هذه الحوادث المحزنة فى طنطا يوم الخميس ١٣ يوليه بتحريض مهاجرى الاسكندرية ، فاعتدى بعض الأهالى على الأوروبيين وقتل من هؤلاء نحو ثمانين (١)

وقد ساعد على وقوع هذه الحوادث إهمال مدير الغربية ابراهيم أدهم باشا الذى تمارض فى هذا اليوم ولزم داره ، واهمال وكيل المديرية محرز بك ، وكان من عواقب هذا الاهمال أن اشترك فى القتل بعض خفراء المديرية

ووقع مثل هذا الاعتداء فى المحلة الكبرى إذ قتل فيها من الأوروبيين تسعة ، منهم ستة من الاروام ، وبذل المرحوم أحمد منشاوى باشا أريحية تذكر له بالخير فى إيواء الأوروبيين ، والمسيحيين ، وحمايتهم من اعتداء الأهلين ، وبلغ عدد من آواهم فى داره ثلثمائة ، وظلوا فى رعايته حتى انجلت الفتنة (٢) .

والحق أن عرابى حين بلغته هذه الحوادث استاء من وقوعها استياء شديداً ، وبذل كل ما فى وسعه لمنع تكرارها ، ويقول فى مذكراته المخطوطة إنه لما بلغه حصول هذه الحوادث أرسل فرقة من الجند إلى طنطا والمحلة الكبرى وغيرها بمديرية الغربية بقيادة الفريق راشد باشا حسنى ، وفرقة أخرى إلى شبين الكوم بقيادة على باشا فهمى ، لصيانة الأمن ، وأرسل قطارات السكك الحديدية لنقل الأجانب الذين يرغبون السفر إلى الاسماعيلية وإلى بور سعيد مجاناً ، وأمر بالقبض على ابراهيم أدهم باشا مدير الغربية وحسن بك فهمى مدير المنوفية وإرسالهما إلى القاهرة لمحاكمتهما بالمجلس الحربى ، وفى مذكراته أيضاً أنه كاد يقع مثل هذه الحوادث فى الفيوم لولا ما أبداه مديرها يعقوب بك صبرى من الحزم والهمة إذ أراد أحد المهيجين أن يحدث فتنة فى عاصمتها فأمر بالقبض عليه فلم يسعه الا الهرب (٣) .

أما القاهرة فلم يحصل فيها أى اعتداء على أحد من الأوروبيين أو المسيحيين وذلك بفضل يقظة محافظها الميرالاى ابراهيم بك فوزى

---

(١) أشيل بيوفيس — الفرنسيون والانجليز فى مصر ص ١٧١

(٢) جون نينيه — عرابى باشا

(٣) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٦٥

استقالة الوزير البريطاني برايت

احتجاجا على الضرب

احتملت وزارة المستر جلادستون الذي يلقبونه شيخ الأحرار في انجلترا تبعة ضرب الإسكندرية غير مبالية بحقوق الأمم ولا بالعهود والمواثيق التي قطعتها على نفسها ، وقد أبى المستر جون برايت John Bryht أحد أعضاء الوزارة البريطانية أن يقر هذا الإعتداء ، فاستقال احتجاجا عليه ووصف الضرب بأنه « انتهاك صارخ للقانون الدولي وقانون الاخلاق » .

واعترض السير ولفريد لاوسن Sir Wilfred Lawson أحد النواب الأحرار في مجلس العموم يوم ١٢ يوليه على الضرب قائلا أنه « فظاعة دولية وعمل يجمع بين الجبن والقسوة والإجرام » ، ولكن الوزارة الانجليزية تؤيدها أحزاب البرلمان مضت في سبيلها لاتلوى على شيء من هذه الاعتراضات .

تأثير ضرب الاسكندرية

في أوروبا

انسحبت فرنسا من الميدان ، وأمرت أميرال أسطولها بمغادرة الاسكندرية قبل الضرب ، فبارحها مساء ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢ كما تقدم بيانه ، ومعنى ذلك أن الحكومة الفرنسية تركت انجلترا تفعل ماتشاء وتتحدى ذلك الاعتداء الغشوم على المدينة فتدك حصونها وتهدم مبانيها وتحصد أرواح أهلها دون أن تبدى حراكا ، قابلت فرنسا هذا الاعتداء الوحشي بالجمود ، ولو أرادت منعه لكان لها من مركزها الممتاز في المسألة المصرية مايحول دون وقوعه ، وكذلك فعلت دول أوروبا العظمى ، فانها ظلت جامدة لاتحرك ساكنا أمام هذه المأساة ، ولو وقع مثل هذا الاعتداء على أمة أوروبية كاليونان أو الجبل الأسود أو بلغاريا لاهتزت الحكومات الأوروبية وتوعدت وأنذرت المعتدى بالضرب على يده ، ولعلك تذكر موقفها حيال مصر ذاتها حين لبت نداء تركيا في تأديب الثوار اليونانيين ومافعلته أوروبا إذ ائتمرت

باسطولها فأحرقته غدراً وخيانة فى نافارين سنة ١٨٢٧ ، وليس يخفى كذلك موقفها حيال تركيا كلما كان يجد خلاف بينها وبين أمم البلقان ، فانها كانت سرعان ماتأخذ بناصر تلك الأمم وتحميهامن بطش الأتراك ، ولا ننس مافعلته مع مصر فقد حرمتها ثمرة انتصاراتها على الترك فى عهد محمد على الكبير والتمرت بها وأنقصت المزايا التى نالتها بحد السيف ، أما فى سنة ١٨٨٢ فقد تركتها فريسة لبطش الانجليز دون أن تحرك ساكناً ، وليس من العسير علينا أن نفهم سبب هذا التباين فى المعاملة ، فرجعه إلى أن أوروبا لاتنظر إلى مصر بالعين التى تنظر بها إلى الأمم الغربية ، ولا تراها جديرة بالعطف الذى حبت به أمثال اليونان وبلغاريا ، ومما يدلك على مشاركة أوروبا لانجلترا فى مسئولية حوادث سنة ١٨٨٢ أنه لم يكد الجيش الانجليزى ينتصر على العرابيين فى واقعة التل الكبير حتى بادر المسيو تيسو Tiessot سفير فرنسا بلندن إلى مقابلة اللورد جرانفيل Granville وزير خارجية انجلترا وهنأه باسم الحكومة الفرنسية على هذا الانتصار ، وكان جواب جرانفيل على تهنئته « ان واقعة التل الكبير هى انتصار أوروبى ، ولو انهزم الجيش الانجليزى لكان ذلك كارثة على كل الدول التى تحسب حسابا للتعصب الإسلامى » (١)

وقد هنأ المسيو دكلرك Duclerc رئيس وزارة فرنسا السفير البريطانى فى باريس بهذه الواقعة قائلا إن انتصار الانجليز على العرب فى مصر ينتج ثمرة طيبة لفرنسا فى تونس والجزائر (٢)

قوبل نبأ الضرب فى مؤتمر الاستانة بالفتور والجمود ، ولم يكن المؤتمر قد انفض بعد ، ولو كانت الدول الأوروبية حريصة على الدفاع عن حقوق مصر بل عن الحقوق عامة ، لكان لضرب الاسكندرية صدى عاجل فى المؤتمر يحفزه إلى وضع حد لهذا الاعتداء ، ولكنه على العكس قابله بالصمت والبرود ، ولم يبد أى اعتراض على انجلترا فى نقضها عهودها ، وخاصة عهودها فى ذلك المؤتمر ، ولم يكن لهذا الاعتداء

---

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ — ٨٣ وثيقة رقم ٦٤

(٢) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٨ وثيقة رقم ١٣٣

أى أثر فعلى فى نفوس المؤتمرين وهم سفراء الدول الأوروبية الكبرى فى الاستانة ، وكل ما فعله مندوب الروسيا أن نفض يده من المؤتمر وامتنع مؤقتاً عن حضور جلساته ، وهو عمل سلبى لايمنع الاعتداء ولا يحول دون استمراره

وفى ١٥ يوليه سنة ١٨٨٢ اجتمع المؤتمر لأول مرة عقب ضرب الاسكندرية ، وتحرك إلى دعوة تركيا لإرسال جيش عثمانى إلى مصر تنفيذاً لقراره الذى أصدره فى جلسته السابقة (٦ يوليه) ، ولم يكن قد أبلغه إليها من قبل ، ورضى السلطان (أخيراً أيضا) بالاشتراك فى المؤتمر للمباحثة فى إقرار الوسائل الكفيلة بإعادة الأمور إلى نصابها ، بدأت إذن تركيا تشترك فى المؤتمر بعد أن أصبح لا عمل له ، وأرسلت وزارة الخارجية العثمانية فى ١٩ يوليه تبلغه أنها تقبل الاشتراك فيه ، وعينت مندوبيها به وهما سعيد باشا وزير الخارجية وعاصم باشا وزير الأوقاف ، فحضرا جلسة ٢٤ يوليه (الجلسة العاشرة) وتولى سعيد باشا رياسة المؤتمر بصفته وزير خارجية الدولة التى انعقد المؤتمر فى عاصمتها ، وصرح بأن الحكومة العثمانية قبلت مبدأ إرسال جنود إلى مصر [1] ، وبجلسة ٧ أغسطس أعلن أن حكومته قبلت شروط التدخل التى قررها المؤتمر فى ١٥ يوليه

وكانت هذه الأقوال مهزلة أخرى ، إذ لم تكن تركيا قد أعدت جيشاً ما ، وأبطأت فى إنفاذ عزمها حتى انتهت الحرب بهزيمة العرابيين ودخول الإنجليز القاهرة قبل أن يتحرك الجيش العثمانى إلى مصر

مؤتمر الاستانه وقناة السويس

وكل ما عنى به المؤتمر أنه بحث بجلسته التاسعة يوم ١٩ يوليه سنة ١٨٨٢ فى حماية قناة السويس من أن تصيبها الحرب بسوء ، وذلك بناء على ما تظاهرت به انجلترا من الخوف على القناة أن يسدها العرابيون بعد ضرب الإسكندرية ، وكان هذا الخوف مع الأسف لا محل له ، لأن عرابى لم يفكر جديا فى سد القناة ، إلا بعد احتلال الإنجليز الاسماعيلية أى فى ٢٠ أغسطس . ولكن انجلترا بادرت بمبادلة

---

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ — ٢ وثيقة رقم ٢٤٢ .

الدول تخوفها من هذه الناحية لكي تنتحل لنفسها حق حماية القناة إذا لم تتفق الدول على حمايتها دولياً

وقد عرض سفيرا انجلترا وفرنسا فى المؤتمر بجلسة ١٩ يوليه رأى حكومتيهما فى أن يكل المؤتمر إلى من يختار من الدول حماية القناة إذا أصابها اعتداء ، ولم يلق هذا الاقتراح قبولا من المؤتمر ، فاتفقت انجلترا وفرنسا على أن يصرح سفيراهما فى المؤتمر بأنهما مستعدتان عند الحاجة إلى حماية القناة وقد صرح السفيران بذلك فى جلسة المؤتمر الحادية عشرة التى انعقدت يوم ٢٦ يوليه ، فلم يعترض المؤتمر ولم يبد احتجاجا ما ، وقد أبلغ الباب العالى أعضاء المؤتمر فى ٢٤ يوليه ثم فى ٢٧ منه أن جنوده على أهبة السفر إلى مصر وأنه مستعد للتدخل فيها ، ولكن بلاغه لم يقترن بأى عمل ، وعرضت وزارة المسيو دى فريسينيه على البرلمان الفرنسى فتح اعتماد لإعداد القوات الكفيلة بجعل القناة فى مأمن من كل اعتداء وحماية السفن المارة فيه ، ولكن البرلمان قرر فى ٢٩ يوليه رفض الاعتماد المطلوب ، مما أدى إلى استقالة وزارة فريسينيه واضطرار الوزارة التى خلفتها(١) إلى أن تنفض يدها من المسألة المصرية نزولا على قرار البرلمان ، فكان هذا القرار من فرنسا إعلانا بنفض يدها بل بإفلاس سياستها فى المسألة المصرية ، والسبب الذى حدا بالبرلمان الفرنسى إلى رفض الاعتماد هو الخوف من توزيع قوات فرنسا فى وقت كانت تخشى فيه على كيانها فى القارة الأوروبية من تحفز ألمانيا ، فهو نفس السبب الذى حدا بالوزارة الفرنسية إلى الإحجام عن مشاركة إنجلترا فى تدخلها الحربى حين عرضت عليها ذلك فى يوليه سنة ١٨٨٢ قبل ضرب الاسكندرية ، وفى الوقت الذى أصدر البرلمان الفرنسى هذا القرار قرر البرلمان البريطانى فى ٢٧ يوليه الاعتماد المطلوب من الحكومة الانجليزية للحملة على مصر ، وذلك بأغلبية ٢٧٧ صوتا ضد ٢١ صوتا أى بأغلبية تشبه الإجماع ، وبلغ الاعتماد الذى قرره ٢٫٣٠٠٫٠٠٠ جنيه

يتضح مما تقدم أن المؤتمر لم يكن يعنيه رد الاعتداء عن مصر ، بل كل ما همه وشغل باله أمر قناة السويس ، وقد انتهى من مباحثاته العقيمة إلى

---

(١) وزارة دكلرك

ترك الإنجليز يتصرفون كما تهوى أطماعهم الاستعمارية

إخفاق المؤتمر

اجتمع المؤتمر للمرة الأخيرة يوم ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٢ ، وكانت الجنود البريطانية قد زحفت فى داخل البلاد وظهرت بوادر انتصارها على العرابيين ، فلم يجد المؤتمر عملا يشغله سوى تأجيل انعقاده إلى أجل غير مسمى ، ولم يجتمع بعدها إذ كانت قوات الانجليز قد تغلبت على العرابيين ، وبذلك انطوت صفحة المؤتمر دون أن يعمل عملا ما فى صون حقوق مصر ورد عادية الانجليز عنها ، وأخفق إخفاقا جعله مضرب الأمثال فى المهازل السياسية الخالية من روح النزاهة والصراحة والإخلاص

إعلان العداء

بين الخديو وعرابى باشا

أسلفنا أن الخديو عاد إلى سراى رأس التين يوم ١٣ يوليه سنة ١٨٨٢ واستقبله بها الأميرال سيمور ، ومن يومئذ قرن مصيره بانتصار الانجليز واستقرار أقدامهم فى البلاد ، وانحاز إليهم انحيازاً تاما ، وجعل نفسه وسلطته الحكومية رهن تصرفهم ، أما عرابى فقد قرر الانسحاب مع الجيش إلى كفر الدوار لإقامة خط الدفاع وصد الانجليز عن الزحف داخل البلاد

وقد تربص الانجليز فى الاسكندرية حتى يعدوا العدة للزحف ، ويتلقوا الأمداد التى جاءتهم من انجلترا ، وأخذوا فى الأيام الأولى ينظمون الاحتلال مستعينين بالخديو ونفوذه الشرعى ، وأذاع الأميرال سيمور يوم ١٧ يوليه منشوراً بالمحافظة على الأمن (١) علق فى شوارع المدينة ، وهو أول منشور أعلن الانجليز فيه أنهم مكلفون من جانب الخديو بالمحافظة على النظام

---

(١) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٢٦

واستكتب الأميرال سيمور راغب باشا رئيس مجلس الوزراء خطابا بتاريخ ١٧ يوليه سنة ١٨٨٢ يبلغ فيه الأميرال مخالفة عرابى لأوامر الخديو فيما يقوم به من وسائل الدفاع ، وبعزم الخديو على عزله من منصبه ، وهذا الخطاب يبدو غريبا من راغب باشا الذى كان حتى ضرب الاسكندرية يعضد العرابيين ويؤيدهم ، ويقاوم التدخل البريطانى ، وهذا نص الخطاب :

« حضرة الأميرال — لى حظ الشرف أن أعلن لحضرتكم أن عرابى باشا يشتغل الآن بإعداد وسائل للدفاع ، وذلك مخالفة لأوامر الجناب الخديوى ، وقد صدر له الأمر بالكف عن هذه التجهيزات ، فكونوا إذن على علم بأن الجناب الخديوى عزم على عزله من وظيفته ، فهو لذلك وحده المسئول عما يحدث ، فأرجوكم أن تعلنوا مآل هذه الرسالة إلى حكومة جلالة الملكة[١] » .

وهذا الخطاب يناقض قرار مجلس الوزراء الذى اشترك راغب باشا فى وضعه بصفة كونه رئيساً للنظار والذى رد فيه على إنذار الأميرال سيمور قبيل ضرب الإسكندرية ، ويناقض أيضا القرار الذى أصدرة يوم ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ عقب ضرب الإسكندرية بإعلان الأحكام العرفية وقال فيه : « حيث أن الحرب قد ابتدأت بيننا وبين الانجليز الخ » ، ولم يبد من الإنجليز بعد الضرب وفى خلال تلك الأيام الرهيبة ما يجعل راغب باشا يغير رأيه بهذه السرعة المدهشة ويعتبر الاستعداد للدفاع جرما يتحمل عرابى وحده تبعته ، فخطاب راغب باشا هو خاتمة محزنة لوزارته وصفحة غير مشرفة فى تاريخ مصر

وقد بدأ راغب باشا يتحول عن موقفه الأول عقب احتلال الإنجليز الإسكندرية إذ أخذ يتقرب اليهم ، وظهر هذا التحول من التلغراف الذى أرسله يوم ١٥ يوليه إلى يعقوب سامى باشا وكيل الحربية بالقاهرة ينبئه بأن الحالة قد تحسنت فى الإسكندرية ويكلفه بإعادة المهاجرين اليها وبأن « جميع من خرجوا من البلد جار

---

(١) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٢٧

رجوعهم اليها وإن أبوا العودة أرسلوهم ولو جبراً [١] » .

فهذا التلغراف يدل على أنه انقلب على عقبيه وانضم هو أيضـــاً إلى جانب الاحتلال ، إذ أن الأمر بإعادة المهاجرين إلى الإسكندرية (ولو جبراً) يدل على أنه يعتبر الحالة فيها عادية وليست حالة حرب . مع أن الإنجليز كانوا قد وضعوا أيديهم عليها وبدأوا يتأهبون للزحف منها إلى داخل البلاد

رسالة الخديو إلى عرابى

وأرسل الخديو من سراى رأس التين يوم ١٧ يوليـه تلغرافا إلى عرابى بكفر الدوار يأمره فيه بالكف عن الاستعدادات الحربية (وهو الأمر الذى أشار إليه راغب باشا فى كتابه إلى الأميرال سيمور) ويحمله تبعة ضرب الإسكندرية ويدافع عن حسن مقاصد الإنجليز ويأمره بالحضور إلى سراى رأس التين ليتلقى منه تعليماته وهذا نص الكتاب :

« إعلموا أن ما حصل من ضرب المدافع من الدونانمة الإنجليزية على طوابى اسكندرية وتخريبها إنما كان السبب فيه استمرار الأعمال التى كانت جارية بالطوابى وتركيب المدافع التى كلما يصير الاستفهام عنها كان يصير إخفاؤها وإنكارها ، والآن قد حصلت المكالمة مع الأميرال ، فأفاد أنه ليس للدولة الإنجليزية مع الحكومة الخديوية أدنى خصومة ولا عداوة ، وأن ما حصل إنما هو فى مقابلة ما كان من التهديد والتحقير للدونانمة ، وأنه إذا كان بيد الحكومة الخديوية جيش منظم وممتثل ومؤتمن فهو مستعد لتسليم مدينة الإسكندرية إليها ، ولذلك إذا حضرت عساكر شاهانية فالحكومة الإنجليزية تحترمهم وتسلم إليهم المدينة ، فقد تحقق من هذا أن الدولة الإنجليزية ليست محاربة مع الحكومة الخديوية وأنه تقرر من كافة الدول المعظمة بالقونفرنس (المؤتمر) بأنه لا يصير مس امتيازات الحكومة المصرية ولا حريتها ولا مس حقوق الدولة العلية بل هى تبقى ثابتة لها كما كانت ، وأن يصير

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٥ يوليه سنة ١٨٨٢

إرسال عساكر شاهانية لأجل استتباب الراحة بمصر ، فلذلك يلزم أن تصرفوا النظر عن جمع العساكر وعن كافة التجهيزات الحربية التي تجرونها بوصول أمرنا هذا وتحضروا حالا إلى سراى رأس التين لأجل إعطاء التنبيهات المقتضية الشفاهية على حسب أمرنا هذا وما استقر عليه رأى مجلس النظار(١) .

جواب عرابى على رسالة الخديو

فأجاب عرابى على هذه الرسالة برسالة تلغرافية شرح فيها وجهة نظره وأبان الأسباب التى توجب استمرار الدفاع وهى طلبات الأميرال سيمور وقرار مجلس الوزراء برياسة الخديو برفضها ولو أدى ذلك إلى القتال ، واعتذر عن الحضور إلى الإسكندرية لأن الانجليز يحتلونها . وطلب إلى الخديو أن يوفد اليه الوزراء أو رئيسهم فى مركز الجيش بكفر الدوار للمداولة فى الموقف ، وهذا نص الرسالة(٢) :

« مولاى ، فى شريف علم مولاى المعظم أن المحاربة التى وقعت بيننا وبين الانجليز إنما تسببت عن طلبات من الأميرال الانجليزى وبلغت مسامع عظمتكم وعرضت على مجلس نظاركم المنعقد تحت رياسة سموكم بحضور كثير من ذوات البلاد المنتخبين ودولتلو درويش باشا نائب الحضرة السلطانية ؛ ولما تحقق عند جميعهم أن هذه الطلبات مضرة بالحكومة الخديوية ومخلة بشأن البلاد قر رأيهم على معارضة طلب الأميرال ولو أدى ذلك إلى الحرب ، وبناء على ذلك قرر المجلس المذكور لزوم زيادة خمسة وعشرين ألف عسكرى وصدرت الأوامر إلى المديريات بطلبهم وقرر المجلس أيضا أنه لاتطلق المدافع من جهتنا إلا بعد إطلاق خمسة مدافع من السفن الانجليزية ولما ابتدأت السفن بضرب النيران على مدينة الاسكندرية لم نقابلها إلا بعد عشرين طلقة ولم يكن عندنا قبل وقت الضرب أدنى استعداد ، لاستمرار الأوامر بعدم

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٨ يوليه سنة ١٨٨٢

(٢) المرجع السابق

الاستعداد . ثم بعد ذلك أعلن حضرة رئيس مجلس النظار وناظر خارجية حكومتكم إلى جميع جهات الإدارة بصيرورة البلاد حربا مع الانجليز وأنها صارت تحت الأحكام العسكرية كما هو حكم القانون زمن الحرب فبهذه الأسباب يامولاى تكون حكومتكم الخديوية المصرية محاربة لدولة الانجليز بوجه الحق والشرع ، ولم يحصل من الحكومة ولا من عساكرها أدنى تحقير ولا ازدراء بالدونمة كما هو معلوم لدى عظمتكم ، وإنما كانت الحرب عدوانا من الانجليز على الحكومة التى لم يبد منها أدنى شىء يستوجب الحرب . فان كان الأميرال فى محاربته مع سموكم أظهر أنه عدل عن المحاربة إلى المسالمة فذلك بعد وقوع الحرب يعد طلبا للصلح وسعيا فى تجديد العلاقات ولا يجوز أن يكون انكاراً للحرب بالمرة وتبرأ من العدوان بعد وقوعهما . ولاشك فى أنى أطابق أفكار سموكم فى الميل إلى الصلح مع حفظ شرف البلاد والحكومة . وإن كان الأميرال يريد تسليم المدينة لجيش حكومتكم المنتظم بعد أن تخربت بمدافع السفن الانجليزية هدما وحرقا فهاهو جيشها المنتظم الذى لم يقع منه أدنى أمر يخل بنظامه مستعد لأن يستلمها بعد براح المراكب عن مياه الاسكندرية ، والمحافظة على شرف حكومتكم الوطنية ينبغى الاستمرار على الاستعداد العسكرى كما وافق رأى سموكم أولا حتى تفارق المراكب السواحل المصرية خوفا مما عسى أن يحدث من قبيل ما سبق . فقد صارت الحادثة الماضية برهانا جليا على أن الوعد بالمسالمة من الانجليز لايمكن كمال الثقة به ، وإنما هو لأجل شغلنا عن الاستعداد واقتراح مطاليب مضرة بمصالح البلاد ، وانى كنت أتمنى أن أتمثل بين يدى عظمتكم لابداء هذه الملحوظات لكن من الأسف انه تحقق عندى من الاكتشافات الحقيقية أن مدينة الاسكندرية مشغولة الآن بعساكر الانجليز ، فمن المعلوم عند مولاى أنه لايمكنى الحضور بتلك المدينة لهذا السبب . فاذا حسن لدى مولاى فليصدر أمره السامى بحضور حضرات النظار أوسعادة رئيس مجلس النظار إلى مركز الجيش للمداولة فى هذا الأمر لنكون على بينة من الحقيقة حتى يمكننا بعد ذلك صرف العساكر وترك التجهيزات الحربية والحضور إلى المدينة ، والأمر لمن له الأمر[1] » .

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٨ يوليه سنة ١٨٨٢

كتاب عرابى إلى يعقوب سامى باشا

ولما تحقق عرابى انحياز الخديو إلى جانب الإنجليز خشى أن يصدر من الأوامر ما يشل حركة الاستعدادات الحربية ، فأرسل إلى جميع المديريات والمحافظات تلغرافا شديد اللهجة اتهمه فيه بممالأة الإنجليز وحذر الجميع من اتباع أوامره التى تخالف حالة الحرب (١)

وأرسل إلى يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية بالقاهرة كتابا بتاريخ ١٧ يوليه سنة ١٨٨٢ (غرة رمضان سنة ١٢٩٩) اتهم فيه الخديو علنا بخيانته للبلاد وأنه سبب البلايا التى نزلت بها . ودعا إلى وجوب عقد جمعية عمومية من الذوات والأعيان والعلماء يعرض عليها الموقف ويطلب منها إصدار قرار فى شأن الخديو وفيما يجب عمله لصالح الأمة ، وصلاحية مثل هذا الوالى عليها ، وختم كتابه بالمثابرة على التجهيزات الحربية وأنه تحرر منه بذلك إلى جميع حكام البلاد(٢)

والخطاب هو مصالتة للخديو بالعداء واتهامه صراحة بالخيانة ، وفيه أيضا طلب عقد جمعية عمومية للنظر فى شأنه ، وهل يصلح للولاية أم لا ، أو بعبارة أخرى دعوة إلى خلعه

وقد أرسل عرابى تلغرافا آخر فى اليوم ذاته إلى يعقوب سامى باشا بأن بعض المراكب الإنجليزية ذهبت إلى سد أبو قير وبصحبتها ضابط من طرف الخديو يدلهم على المواقع ، مما يدل على انحيازه إلى جانبهم ، وأرسل تلغرافا آخر إلى محافظ العاصمة مفاده أن النظار محجوزون لدى الخديو (٣)

وأذاع منشوراً أرسله إلى المديريات والدواوين كافة بإعلان انضمام الخديو إلى جانب الإنجليز وخلع طاعته (٤)

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٧ يوليه سنة ١٨٨٢
(٢) الوقائع المصرية عدد ١٨ يوليه سنة ١٨٨٢
(٣) الوقائع المصرية عدد ٢٠ يوليه سنة ١٨٨٢
(٤) الوقائع المصرية عدد ٢٥ يولية سنة ١٨٨٢

مجلس ادارة الحكومة

(المجلس العرفى)

كان يعقوب سامى باشا من الموالين لعرابى ، كما أنه كان فى خاصة نفسه يرى بحق وجوب الدفاع عن البلاد ازاء عدوان الإنجليز ، وأن الانحياز الى جانبهم بعد أن ضربوا الإسكندرية واحتلوها هو تسليم لهم وخيانة للبلاد ، فلما جاءه تلغراف عرابى اجتمع يوم وروده مع خاصة المناصرين له فى وزارة الحربية (قصر النيل) واستقر رأيهم على عقد مجلس بديوان وزارة الداخلية فى مساء ذلك اليوم مؤلف من وكلاء الوزارات وبعض كبار الضباط والموظفين سترد أسماؤهم فيما يلى

فاجتمع المجلس المذكور وقرر دعوة العلماء والأعيان والرؤساء الروحانيين والوجهاء وكبار موظفى الحكومة بديوان الداخلية ليلا فى هيئة جمعية عمومية (أو مجلس العموم كما أسموها) لاتخاذ مايلزم من القرارات بالنيابة عن الأمة

وأخذ هذا المجلس يتولى سلطة الحكم ، وظل كذلك خلال الحرب ، وقـــد سميناه (مجلس إدارة الحكومة) لانطباق هذه التسمية على عمله واختصاصه ، ويسمى فى الوقائع المصرية (المجلس العرفى) وسنجرى على هذه التسمية الأخيرة فى سياق الحديث

الجمعية العمومية وقراراتها

١٧ يوليه سنة ١٨٨٢

وفى مساء يوم الإثنين ١٧ يوليه سنة ١٨٨٢ (غرة رمضان سنة ١٢٩٩) اجتمع المدعوون الى حضور الجمعية العمومية بوزارة الداخلية ، وبلغ عددهم أربعمائة عضو ، منهم الأمراء الموجودون بالعاصمة وشيخ الإسلام وقاضى قضاة مصر ومفتى الديار المصرية وكبار العلماء والرؤساء الروحانيون والنواب ووكلاء الدواوين والمديرون والقضاة والتجار والأعيان

وعرضت عليهم الرسائل التى تبودلت بين الخديو وعرابى ، وبين هذا الأخير ووكيل الحربية ، وتداولوا فى الموقف ، فأجمعوا على وجوب مداومة الاستعدادات الحربية مادامت بوارج الإنجليز فى السواحل وجنودهم فى الإسكندرية ، وعلى استدعاء الوزراء من الإسكندرية للاستفهام منهم عن حقيقة الأمر وهذا نص القرار (١) :

« فى بداية الحرب بيننا وبين الإنجليز كتب حضرة عطوفتلو رئيس مجلس النظار وناظر الخارجية إلى سائر جهات الإدارة بأن الحرب انتشبت بيننا وبين الإنجليز وصارت البلاد تحت الأحكام العسكرية ، ومن اللازم الاستعداد للمقاومة ، ثم وردت منه إفادة تلغرافية بعد ذلك بأيام مقتضاها حصول الصلح والتنبيه على المصالح أن تسير سيراً مدنياً وأنها خرجت من الأحكام العسكرية ، وبعد ذلك صدرت إفادة من ناظر الجهادية إلى جهات الحكومة يصرح ببقاء البلاد تحت الأحكام العسكرية وبأن الحرب لم تزل قائمة بيننا وبين الإنجليز وبوجوب الاستمرار على التجهيزات والاستعدادات مادامت عساكر الإنجليز فى مدينة اسكندرية ومراكبهم فى مياهها ، وصدرت إرادة سنية من الجناب الخديوى لناظر الجهادية مقتضاها أن لا حرب بيننا وبين الإنجليز وأن السبب فى الحرب هو المداومة على الاستعداد فى الطوابى الذى يعد تحقير المراكب الإنجليز ، فضرب المراكب لاستحكاماتنا ولمدينة الإسكندرية ليس حربا للحكومة وإنما هو من قبيل رد الشرف وليس هناك حرب حقيقية الخ ماذكر بالإرادة ، فأجاب ناظر الجهادية بأن الحرب بين الحكومة والإنجليز كانت بقرار من مجلس عام منعقد تحت رئاسة الحضرة الخديوية ، وأيد ذلك إعلان رئيس مجلس النظار الخ ماذكر فى الجواب ، ثم قدم عرضحال من مخزنجى مخبز القبارى باسكندرية لسعادة ناظر الجهادية يشكو من بعض أمور تضاد الصلح ، وورد للناظر المومى إليه معلومات عن أعمال عساكر الإنجليز فى اسكندرية تدل على معاداتهم لرعية الحكومة الخديوية وأنهم فى حرب معها كما يعلم من إفادته ، ثم

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٠ يوليه سنة ١٨٨٢

إن ناظر الجهادية المشار إليه طلب فى إحدى إفاداته لوكيل الجهادية أن يشكل مجلس من علماء البلاد وأمرائها وأعيانها للنظر فى هذه الأمور المهمة . فبناء على ذلك انعقد فى نظارة الجهادية ليلة غرة رمضان سنة ١٢٩٩ مجلس مؤلف من سعادة وكيل الداخلية وسعادات (كذا) كل من وكيل الجهادية وعلى باشا فهمى ووكيل الحقانية وناظر الدائرة السنية ودانش باشا ومحمود سامى باشا (البارودى) ومحمد رضا باشا السوارى وحضرات باشكاتب المالية وأحمد بك رفعت مدير المطبوعات ومأمور ضبطية مصر (إبراهيم بك فوزى) وعلى بك يوسف وأحمد بك فرج وحسن بك جاد . وبعد المداولة قرر المجلس لزوم انعقاد مجلس عام يشكل من مشاهير العلماء والرؤساء الروحانيين ومن الطوائف المختلفة ومأمورى الحكومة الحائزين للرتبة الثانية فما فوق وأكابر الذوات المتقاعدين وأعيان التجار ، وأن يكون انعقاده فى نظارة الداخلية يوم الإثنين غرة رمضان سنة ١٢٩٩ ، وفى الميعاد المذكور انعقد المجلس تحت رئاسة سعادة وكيل الداخلية من عدد كثير من كل طبقة من الطبقات المذكورة وتليت على مسامع الحاضرين جميعاً الأوراق المتعلقة بهذه المسائل المتقدمة وطلب منهم النظر فيها من جهة كونهم أعيان البلاد وأصحاب الصالح المهم فيها فانحط رأى الجميع بعد المداولة

(أولا) على لزوم الاستمرار فى الاستعدادات الحربية ما دامت عساكر الإنجليز فى مدينة الإسكندرية ومراكبهم فى مياهها

(ثانيا) على أنه يلزم طلب حضرات النظار إلى العاصمة للاستعلام منهم عن حقيقة ما حصل قبل الحرب وبعده ليتمكن المجلس من إعطاء قراره فيما بعد

(ثالثا) على أن تعين لجنة مركبة من ستة مندوبين من طرف المجلس ليتوجهوا الى اسكندرية ويبلغوا حضرات النظار قرار المجلس ثم يدعونهم للحضور الى العاصمة للسبب المتقدم ، وقد انتخب المجلس أعضاء لهذه اللجنة سعادة على مبارك باشا وسعادة محمد رؤوف باشا من الذوات ، وحضرة أحمد بك السيوفى والشيخ سعيد بك الشماعى (وكيل دولة مراكش فى مصر) من أعيان التجار ، والشيخ على نايل

والشيخ أحمد كيوه من العلماء . وبعد ذلك انفضت الجلسة فى أول الساعة الحادية عشرة [1] من النهار المذكور .

وفد الجمعية العمومية

وقع اختيار اللجنة على الأشخاص المذكورة أسماؤهم فى القرار ليتألف منهم الوفد المنوط به إبلاغ الوزراء قرار الجمعية

وقد اضطلع الوفد بالمهمة التى ناطتها به الجمعية العمومية فسافر أعضاؤه الى معسكر الجيش فى كفر الدوار ، واجتمعوا هناك بعرابى ورؤساء الجند ، وجرت مباحثات طويلة بينهم ، ثم توجهوا الى الإسكندرية على ظهور الخيل ومعهم الحرس الكافى ، وفى صبيحة يوم ٢٣ يوليه اجتمعوا بالخديو والنظار وأخبروهم بمهمتهم ، ثم بقى على باشا مبارك وأحمد بك السيوفى بالإسكندرية ورجع الباقون الى العاصمة وأخبروا المجلس بأن الخديو أسير عند الإنجليز ولا يمكنه الرجوع الى مصر

المجلس العرفى وقراراته

أخذ المجلس العرفى (مجلس إدارة الحكومة) يعقد اجتماعاته يوميا بوزارة الحربيه برياسة يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية ليتخذ ما يراه لازما من القرارات ، وقد صارت فى يده سلطة الحكم فى البلاد ، إذ كان مجلس الوزراء فى الإسكندرية منقطع الصلة بالمديريات والمحافظات ، فتولى هو تدبير شؤون الحكم وإعداد التجهيزات العسكرية ، وكان أعضاؤه وكلاء الوزارات وبعض كبار الضباط الموظفين وهم : يعقوب سامى باشا وكيل الحربية . حسين باشا الدرامللى وكيل الداخلية . بطرس باشا غالى وكيل الحقانية . على بك فهمى رفاعه وكيل المعارف . حسين باشا فهمى وكيل الأوقاف . عريان بك تادرس باشكاتب المالية . على باشا الروبى وكيل وزارة السودان . جعفر باشا صادق رئيس مجلس الأحكام . محمد رؤوف باشا حكمدار السودان سابقا . إسماعيل حق باشا أبو جبل رئيس مجلس الأحكام

---

(١) بالحساب العربى — قبل الغروب بساعة

سابقا . إسماعيل باشا محمد مفتش عموم الأشغال . أحمد نشأت باشا ناظر الدائرة السنية . الفريق راشد باشا حسنى . اللواء على باشا فهمى . اللواء محمد رضا باشا . اللواء خالد باشا . اللواء حسن مظهر باشا . إبراهيم سامى باشا مأمور عتق الرقيق . أحمد حسنين باشا قومندان وابورات النيل . إبراهيم بك فوزى مأمور ضبطية مصر (المحافظ) أحمد بك رفعت مدير المطبوعات . الميرالاى على بك يوسف . الميرالاى أحمد بك فرج . الميرالاى حسين بك رأفت . حافظ بك رمضان باشكاتب الدائرة السنية . الميرالاى محمد بك بهجت . أحمد بك شكرى وكيل الدائرة السنية . الميرالاى أحمد بك نير . الميرالاى عبد الرحمن بك حسن.(١)

ومهمة هذا المجلس إدارة شؤون الحكومة والمحافظة على الأمن والنظام واتخاذ التدابير العسكرية والتحضيرات الحربية للدفاع عن البـــلاد ، وكان اجتماعه فى الغالب ليلا

ومن قراراته الهامة أنه قرر فى يوم ٢١ يوليه سنة ١٨٨٢ (٥ رمضان سنة ١٢٩٩) بناء على مذكرة لسلامه بك البباز باشمهندس التلغرافات المصرية منع المراسلات التلغرافية الشفرية الصادرة من القطر المصرى إلى الخارج ومن الخارج إلى مصر أو الأخبار المبهمة العبارة ماعدا ما يتعلق بالحركات العسكرية التى تصدر من وزارة الحربية أو ترد إليها وكذلك من وزارة السودان ، وأن تكون الأخبار الصادرة من الأقطار المصرية كافة أو الواردة إليها بلغة واضحة صريحة سواء كانت باللغة العربية أو باللغات الأجنبية ، وأن ما يكون من المراسلات مخالفا لذلك يجرى وقفه مع التنبيه على موظفى التلغراف بعدم إذاعة أخبار تختص بالحركة أو غيرها ومنع دخول الأجانب بمكاتب التلغراف وأن من يحصل منه إهمال من موظفى التلغراف يحاكم بموجب القانون العسكرى

وأصدر قرارا آخر فى ذات اليوم بمنع الصحف كافة من نشر أخبار أو أية نشرة

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٣ يوليه سنة ١٨٨٢

تتعلق بالأحوال الحاضرة إلا بعد إقرار المجلس عليها ، أو بعبارة أخرى قرر الرقابة على الصحف

وقرر يوم ٢٣ يوليه سنة ١٨٨٢ (٦ رمضان سنة ١٢٩٩) عدم الترخيص لأحد بالسفر من القطر المصرى إلى الخارج مادامت حالة الحرب قائمة(١)

وأصدر عدة قرارات بإجراء بعض التنقلات الإدارية ، فقرر ليلة الخميس ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ (٢٥ رمضان سنة ١٢٩٩) تعيين ابراهيم بك زكى مدير الشرقية مأمورا للدائرة البلدية بالعاصمة ، وأحمد بك ناشد مدير بنى سويف مديراً للشرقية ، ومراد أفندى السعودى من أعيان مديرية الجيزة مديرا لبنى سويف ، وقرر أيضاً عزل المديرين الذين اشتبهت الحكومة فى إخلاصهم وهم : محمد شاكر باشا مدير المنيا . وإبراهيم باشا أدهم مدير الغربية . وإبراهيم بك توفيق الترجمان مدير البحيرة . وعثمان باشا غالب مدير أسيوط . وحسن بك فهمى مدير المنوفية . وقد سجن إبراهيم بك توفيق بأمر المجلس العرفى ولم يفرج عنه إلا بعد هزيمة العرابيين

وقرر يوم ٩ شوال سنة ١٢٩٩ (٢٤ أغسطس سنة ١٨٨٢) لمناسبة فيضان النيل وجوب التأكيد والتشديد من وزارتى الداخلية والأشغال على رجالها ببذل الهمة والعناية بحفظ الجسور ، وفى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٢ قرر بأنه إذا حصل أى قطع فى أى جسر ، فيجرى ضبط المتسببين والذين تتوقع عليهم الشبهة فى ذلك ويرسلون لديوان الجهادية لإحالة محاكمتهم على المجلس الحربى(٢)

وبالجملة فإن المجلس قد اضطلع بأعباء الحكم بكفاءة وهمة فى هـذه الأوقات العصيبة

عزل عرابى من وزارة الحربية

على أثر اطلاع الخديو على قرارات الجمعية العمومية أصدر أمراً فى ٢٠ يوليه

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٩ يوليه سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢ سبتمبر سنة ١٨٨٢

سنة ١٨٨٢ (٤ رمضان سنة ١٢٩٩ هـ) بعزل عرابى من وزارة الحربية ، وعين عمر باشا لطفى محافظ الاسكندرية بدلا عنه . وبنى أمر العزل على مخالفة عرابى لأوامره ومداومته على الاستعدادات الحربية . وقد صدر هذا الأمر بناء على قرار من مجلس الوزراء ، وكان بعضهم مخالفاً لفكرة العزل ولكن الخديو أصر عليها ، وأبلغه هذا الأمر فى كتاب هذا نصه :

« إن ذهابكم إلى كفر الدوار مستصحبا العساكر وإخلاء ثغر اسكندرية من غير أن يصدر لكم أمر بذلك وتوقيف حركة السكة الحديد وقطع جميع المخابرات التلغرافية عنا ومنع ورود البوستة الينا ومنع حضور المهاجرين إلى وطنهم باسكندرية واستمراركم فى التجهيزات الحربية وإرتكابكم عدم الحضور بطرفنا بعد صدور أمرنا بطلبكم كل ذلك يوجب عزلكم فقد عزلناكم من نظارة الجهادية والبحرية وأصدرنا أمرنا هذا لكم بما ذكر ليكون معلوما[1] »

وأذاع الخديو فى الوقت نفسه منشوراً علق فى شوارع الإسكندرية فصل فيه الأسباب التى دعت إلى عزل عرابى من منصبه والواردة إجمالا فى الأمر السابق ، وأخذ فيه على عرابى إخلاء الاسكندرية دون مقاومة ، ثم دافع عن نيات الانجليز واحتلالهم الإسكندرية وسوغه بأن الغرض منه المحافظة على الأمن

قال « ولولم يتحقق لدينا أن نية الإنجليز والفرنسيس (كذا) ليست نية استيلاء بل نية إصلاح أو كان عندنا أدنى شبهة فى ذلك لكنا أول من يقوم بالمدافعة بأرواحنا وأموالنا إلى أن يقضى الله أمراً كان مفعولا[2] » ثم حذر الأمة فى منشور من الإنضمام إلى عرابى ودعاها إلى الامتثال للأوامر الخديوية

وأذاع الخديو منشوراً آخر بهذا المعنى وجهه إلى أهالى القطر المصرى كافة دعاهم فيه إلى الانضمام تحت لوائه ومناصرة الجيش الإنجليزى والامتناع عن معاونة العرابيين[3]

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(٣) الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢

مساعى على مبارك باشا فى التوفيق وخبوطها

وقد بدا لعلى مبارك باشا أن يسعى فى إصلاح ذات البين بين الخديو وعرابى ، فبقى بالاسكندرية وأبرق إلى عرابى بما كان من قيامه بمهمته واقترح عليه تأليف لجنة مما ينتدبهم عرابى من رؤساء الجند تجتمع ولجنة أخرى مؤلفة من على مبارك باشا وبعض الذوات للنظر فى الأحوال الحاضرة بقصد الوصول إلى نتيجة ترضى الجميع(١) ، وكان هذا الاقتراح آتيا من جانب الخديو والوزراء كما يفهم من جواب على باشا مبارك إلى عرابى الذى بعث به إليه فى كفر الدوار

وكان على باشا مبارك يميل إلى أن يكون أساس التفاهم بين الخديو وعرابى قبول مطالب الدولتين فى مذكرة ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ وترك معسكر كفر الدوار(٢)

وفهم عرابى من تلغراف على باشا مبارك أنه تمهيد لانحيازه إلى جانب الخديو ، فرفض هذا الاقتراح وأرسل اليه تلغرافا بذلك مسوغا رفضه بأن لا حق له فى تأليف لجنة بعد قرار الجمعية العمومية(٣) ، وأذاع منشورا أرسله إلى المديريات والدواوين كافة بإعلان انضمام الخديو إلى جانب الإنجليز وخلع طاعته ختمه بقوله : « وهانحن بجيشنا المظفر المنصور فى مراكز الحرب نديمنا أنفسنا فى حياة بلادنا وحفظها من الأعداء لا يردنا عن ذلك إلا الظفر والنصر أو ارتحال العدو من مياه اسكندرية بأساطيله ورجاله ، وإلا فاننا نقابل القوة بمثلها ولا نسلم البلاد لأحد وفيها ذو روح يتنفس ، والله يؤيد بنصره من يشاء(٤) »

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٣١ يوليه سنة ١٨٨٢

(٢) بيوفيس — الفرنسيون والانجليز فى مصر ص ٢٣٦

(٣) الوقائع المصرية عدد ٣١ يوليه سنة ١٨٨٢

(٤) الوقائع المصرية عدد ٢٥ يوليه سنة ١٨٨٢

قرار الجمعيـــة العموميـــة

بقاء عرابي في منصبه — ٢٢ يوليه سنة ١٨٨٢

كان عرابي مرابطا في معسكره بكفر الدوار حين أصدر الخديو أمره بعزله من منصبه ، فلم يكترث له واستمر يعد عدة الدفاع ليصد تقدم الإنجليز ، وأرسل إلى يعقوب سامي باشا يدعوه إلى عقد الجمعية العمومية ثانية للنظر في أمر العزل ، فقرر المجلس العرفي دعوة الجمعية العمومية إلى الانعقـــاد ، واجتمعت بوزارة الداخلية يوم السبت ٢٢ يوليه سنة ١٨٨٢ — ٦ رمضان سنة ١٢٩٩(١) ، وهذه هي المرة الثانية لاجتماعها ، وكانت المرة الأولى يوم ١٧ يوليه كما تقدم بيانه ، ولم تجتمع بعد ذلك ، وكان الحاضرون في المرة الثانية أكثر عدداً من المرة الأولى إذ حضره نحو خمسمائة من الأعضاء ، منهم ثلاثة من الأمراء ، وشيخ الأزهر وقاضي قضاة مصر ومفتيها ونقيب الأشراف وبطريرك الأقباط الأرثوذكس ، وحاخام اليهود والنواب والقضاة والمفتشون ومديرو المديريات وكبار الأعيان وكثير من العمد ومشايخ البلاد

فلما اجتمعت الجمعية تليت عليها الأوامر الصادرة من الخـديو والمنشورات التي أصدرها عرابي ، وتولى هذه التلاوة الشيخ محمد عبده بنـاء على أمر حسين باشا الدرملي وكيل الداخلية(٢) ، وألقى علي باشا الروبي خطبة تناول فيها الخديو بالطعن والقدح ، وتليت فتوى شرعية من الشيخ محمد عليش والشيخ حسن العدوى والشيخ محمد أبو العلا الخلفاوي بمروق الخديو عن الدين لانحيازه إلى الجيش المحارب لبلاده ، وتداول الأعضاء في الموقف الحربي وفيما يجب عمله ، فاتفقت آراؤهم على عـدم قبول عزل عرابي ، وبعد أن صدر هذا القرار قال يعقوب سامي باشا وكيل الحربية : « حيث قرر هذا المجلس المحترم عدم عزل عرابي باشا من نظارة الجهادية والبحرية

---

(١) اعتمدنا في بيان هذا التاريخ على مذكرات عرابي المخطوطة ص ٣٣٠ ، وهو يختلف عن الوارد في الوقائع المصرية عدد ٣١ يوليه سنة ١٨٨٢

(٢) استجواب يعقوب سامي باشا — مصر للمصريين ج ٧ ص ٩٦

ورأى لزوم بقائه فى الوظيفة فأرجو من المجلس أن يرى رأيه فى أوامر الخديو التى تصدر إلىّ من جنابه وكذلك ما يصدر من حضرات نظاره المقيمين معه ، هل يلزمنى قبولها وتنفيذها أم لا » ، فتداولت الجمعية العمومية فى هذه المسألة وأصدرت قرارها بوقف أوامر الخديو ونظاره وعدم تنفيذها ، وهذا نص القرار(١) :

« بعد تلاوة الأوامر الصادرة من الخديو أولا وآخراً وفيها الأمر الصادر بعزل أحمد باشا عرابى وتلاوة منشورات عرابى باشا ، وبعد سماعنا ما عرضه وكيل الجهادية بصفة هذه الوظيفة وكونه رئيس المجلس المشكل لإدارة أشغال الحكومة على المجلس ، وهو هل وجـــود الخديو فى الإسكندرية هو ونظاره تحت محافظة عساكر الإنجليز يقتضى عدم تنفيذ أوامره أم لا ، وإذا صدرت له أوامر من الخديو هل يعمل بها أم لا ، رأينا أن وجود العساكر فى الإسكندرية والمراكب الانجليزية فى السواحل المصرية ووقوف عرابى باشا بمدافعة العدو يقتضى وجوب بقاء الباشا المشار إليه فى نظارة الجهادية والبحرية مداوما على قيادة العساكر ومتبعا فى أوامره المتعلقة بالعسكرية وعدم انفصاله من تلك الوظيفة ، ورأينا وجوب توقيف أوامر الخديو وما يصدر من نظاره الموجودين معه فى إسكندرية كائنة ما كانت لأى جهة من الجهات وعدم تنفيذها حيث أن الخديو خرج عن قواعد الشرع الشريف والقانون المنيف ، ويلزم عرض قرارنا هذا على الأعتاب العالية الشاهانية بواسطة وكلاء النظارات »

الموقعون على قرار الجمعية العمومية

الأمير ابراهيم باشا ابن الامير أحمد باشا . الأمير كامل باشا فاضل (٢) ابن الأمير مصطفى فاضل . الأمير أحمد باشا كمال ابن الأمير أحمد باشا . الشيخ محمد الانبابى شيخ الجامع الازهر . مفتى السادة الحنفية . الشيخ حسن العدوى من علماء الأزهر مفتى المالكية . مفتى الحنبلية . الشيخ عبدالهادى الابيارى من علماء الأزهر .

---

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٣١ يوليه سنة ١٨٨٢

(٢) ابن عم الخديو توفيق باشا

عبدالرحمن نافذ أفندى قاضى قضاة مصر . الشيخ محمد الأشمونى من علماء الأزهر . الشيخ خليل العزازى من علماء الأزهر . الشيخ عبدالقادر الرافعى عضو المحكمة الشرعية . الشيخ عبدالقادر الدلبشانى عضو المحكمة الشرعية . الشيخ عبدالله الدرستاوى . مفتى ضبطية مصر وأعضاء مجلس المشيخة . مفتى الأوقاف . الشيخ مسعود النابلسى من علماء الأزهر . الشيخ محمد القلماوى من علماء الأزهر . الشيخ زين المرصفى من علماء الأزهر . الشيخ حسين المرصفى من علماء الأزهر . حسين باشا الدرمللى وكيل الداخلية . على باشا الروبى وكيل نظارة الأقاليم السودانية . يعقوب باشا سامى وكيل الجهادية . بطرس باشا غالى وكيل الحقانية . عريان بك تادرس باشكاتب المالية . إسماعيل باشا محمد مفتش نظارة النافعة (الأشغال) . وكيل المعارف على بك فهمى . عباس يكن باشا . حسين باشا فهمى وكيل الأوقاف . أحمد باشا نشأت ناظر الدائرة السنية . أحمد بك شكرى وكيل الدائرة السنية . أحمد بك رفعت مدير المطبوعات . حافظ بك رمضان باشكاتب الدائرة السنية . محمود بك فهمى باشكاتب الداخلية . محمود باشا سامى البارودى رئيس مجلس النظار السابق . عبد اللطيف باشا . اللواء على فهمى باشا . سعد بك ميخائيل بديوان المالية . محمد رضا باشا لواء السوارى . إبراهيم بك فوزى محافظ مصر . مصطفى صديق باشا . محمد مرعشلى باشا . مصطفى عكوش باشا . على بك يوسف أميرالاى . إبراهيم سامى باشا مأمور عتق الرقيق بمصر . يعقوب صبرى باشا عضو مجلس الأحكام . جعفر باشا صادق رئيس مجلس الأحكام . إبراهيم خليل باشا عضو مجلس الأحكام . محمود حمدى باشا عضو مجلس الأحكام . محمد توفيق باشا عضو مجلس الأحكام . عبد الحميد بك عضو مجلس الأحكام . محمد باشا عاصم رئيس مجلس استئناف مصر . محمد سعيد بك عضو مجلس استئناف مصر . على باشا شريف . إبراهيم بك حمدى أمين بيت المال . الفريق راشد باشا حسنى . اللواء خالد باشا . محمود بك خليل كاتب عرض المعية . الميرالاى أحمد بك فرج . الميرالاى حسن بك جاد . الميرالاى أحمد بك نير . حسن باشا مظهر لواء الطوبجية البرية . حسن بك مأمور تحصيلات الدائرة البلدية بمصر . الميرالاى حسن بك رأفت . الميرالاى محمد بك بهجت . عثمان باشا فهمى عضو مجلس الأحكام .

نسيم بك ناظر قلم إدارة حسابات المالية . محمد رشيد بك ناظر قلم تركى المعية . عثمان بك صبرى بالمعية . مصطفى بك محب . أحمد بك ذهنى ناظر الجبخانة سابقا . أحمد باشا وكيل دائرة الحلمية السابق . الشيخ أحمد الخشاب قاضى مديرية الجيزة . محمد بك على القوصى القاضى بالمحكمة المختلطة . عبد الرحمن السويسى مفتى الجيزة . مصطفى بك وهبى وكيل ضبطية مصر . يوسف بك محمد رئيس قلم عربى المعية . على بك حافظ مترجم المعية السنية رئيس مشتروات الأشغال . شافعى بك مفتش الملاحات . نجم الدين باشا رئيس مجلس عسكرية سابقا . إبراهيم بك حيدر معاون بالمالية . أحمد نصر مدير المباحث بالأشغال . باشكاتب الأشغال . الميرالاى محمد بك عبيد . الميرالاى عبد القادر عبد الصمد . وكيل الروزنامجة . مير رئيس تحريرات المالية . مير رئيس قلم الأملاك بالمالية . محمد فوزى باشا . عثمان باشا فوزى مدير دائرة الأميرة زينب هانم حليم . أحمد صادق باشا . محمد حافظ باشا . محرم بك . عبد الله فكرى باشا . ناظر مدرسة المهندسخانة ناظر مطبعة بولاق . حسن باشا سرى . على باشا حسيب . مفتش صحة مصر . الشيخ أبو العلا الخلفاوى من علماء الأزهر . الشيخ سليم عمر القلعاوى من علماء الأزهر . أحمد بك السبكى ناظر قلم موريات النافعة . مدير قلم مبانى النافعة (الأشغال) روزنامجى مصر . مرخص الأرمن الكاثوليك . مأمور إدارة وردان . مورمرخص الأرمن . وكيل الأقباط الكاثوليك . حاخام باشا الإسرائيليين . بطريك الأقباط . السيد محمد السادات . السيد عبد الخالق السادات . السيد عبد الباقى البكرى نقيب الأشراف . حسن باشا حلمى . حسين باشا عاصم مأمور ضبطية اسكندرية سابقاً . محمد بك حمدى مأمور تفتيش بالداخلية . على صادق باشا . محمد شاكر باشا وكيل دائرة الأمير حسن باشا سابقا . وكيل بطريكخانة الموارنة . وكيل بطريكخانة الروم الكاثوليك . وكيل بطريكخانة الروم الأرثوذكس . حسين باشا يكن . إبراهيم باشا فريق السوارى سابقا . شفيق بك منصور . سرهنك بك . إسماعيل باشا أبو جبل . أحمد باشا حسنين قومندان وابورات النيل . محمد بك فوزى باسبتالية مصر . مصطفى بك الهجين سر تجار مصر . اسكندر بك فهمى مامور إدارة السكة الحديد . أحمد بك صقر باشكاتب السكة

الحديد . محمد باشا سعيد . أرسلان باشا . محمد بك عاصم . إسماعيل بك يكن . إبراهيم باشا يكن . السيد أحمد الحسيني . محمد الزرو . أحمد الأرناؤطي . يوسف جمجوم . السيد ابراهيم وفا . ابراهيم محمد المندله . السيد حسن موسى العقاد . سليمان بك العيسوى . محمد بك السيوفى . محمد أمين التاجر . السيد حسن البارودى التاجر . الشيخ حسن الصم التاجر . الحاج محمد يس التاجر . الحاج محمد الحلو تاجر . السيد عبد السلام العبنانى تاجر . مصطفى صدقى بك . الحاج محمد الجبانى تاجر . الشيخ عثمان مدوخ من علماء الأزهر . محمد بك الطوبر تاجر . السيد حسن يوسف الخصانى تاجر . السيد سليم البراد تاجر . الحاج دسوقى الكنخلى تاجر . السيد عبده البابلى الجواهرجى . السيد ابراهيم خليل الديوانى تاجر . مصطفى سنورى تاجر . عبد الحى جمجوم تاجر . يوسف جمجوم تاجر . ابراهيم محمد المقدم تاجر . السيد محمد الفكهانى تاجر . السيد يوسف الفق تاجر . مصطفى المليجى تاجر . الشيخ ابراهيم خليل تاجر . الشيخ محمد ابو جبل تاجر . السيد رضوان القربى . أمين أفندى أبو زيد تاجر . الحاج حسن العويسى . ابراهيم أفندى سلمان . عبد الرحيم أفندى شيخ تجار ساحل بولاق . عفيفى صالح الحريرى . الحاج أبو الروس تاجر . أحمد طرطور تاجر . يونس على تاجر بالساحل . سليمان شعبان تاجر . درويش بركات تاجر . ابراهيم أحمد الحصرى . السيد على المغربى . السيد أحمد المغربى . السيد أمين المغربى . الحاج خليل خضر من عمد الشرقية . محمد أفندى حجازى من عمد الشرقية . خليل أفندى مشهور من عمد الشرقية . عامر أفندى نصير من عمد الشرقية . مدير الشرقية . على الحبشى شيخ تجار الغورية . محمد خليل . حسن أحمد مدكور . محمد أحمد تاجر . محمد عفيفى التاجر . مدير القليوبية . حسن أبو جازيه من عمد المنوفية . ابراهيم حبيب من عمد المنوفية . عبد الهادى من عمد المنوفيه . سليمان عامر من عمد المنوفية . على بك الجزار من عمد المنوفية . أحمد بك مصطفى من عمد المنوفية . مدير المنوفية . جاد يوسف من عمد الشرقية . محجوب الحوت من عمد الشرقية . محمد أفندى دبوس من عمد البحيرة . بسيونى أفندى أبو الفضل من عمد البحيرة . الشيخ أحمد محمود من عمد البحيرة . مدير البحيرة . على أفندى العمرى من عمد القليوبية . قاسم منصور

من عمد القليوبية . مصطفى أفندى علام من عمد القليوبية . ابراهيم حلاوة من عمد القليوبية . حسن بك حجاج من عمد القليوبية . الشيخ سيد أبو على من عمد الدقهلية الشيخ ابراهيم الزهيرى من عمد الدقهلية . الشيخ عبد الوهاب الشيخ من عمد الدقهلية . زهران سلطان من عمد الدقهلية . محمد أفندى البهى من عمد الدقهلية . الشيخ محمد الاتربى من عمد الدقهلية . مدير الدقهلية . مصطفى أفندى عمار من عمد البحيرة . الحاج بدوى غنيم من عمد الغربية . محمد يوسف الجيار من عمد الغربية محمد بك حموده من عمد الغربية . مدير الغربية . مصطفى بك الجدلى اجزاجى . الدكتور درى بك . السيد أحمد بك خليل أحد رجال النافعة . الدكتور محمد بك بدر . زايد أفندى من عمد بنى سويف . سويدان أغا حبشى من عمد بنى سويف . سيف النصر مصطفى من عمد بنى سويف . محمد العريف من عمد بنى سويف . مدير بنى سويف . مأمور عمليات غربية . الشيخ أحمد الصباحى من عمد الغربية . محمد أفندى الجندى من عمد الجيزة . بشر السعودى من عمد الجيزة . محمد أفندى غراب من عمد الجيزة . مدير الجيزة السيد مصطفى من عمد الفيوم . على الهوارى من عمد الفيوم . خليفه طنطاوى من عمد الفيوم . السيد مؤمن من عمد الفيوم . مدير الفيوم . بديى أفندى الشريعى من عمد المنيا . موسى على من عمد المنيا . مدير المنيا . فريح رميح من عمد أسيوط . على عبد الرحمن من عمد أسيوط . محمد السيد من عمد أسيوط . حنا جرجس من عمد أسيوط . مدير أسيوط . رزق عكاشه من عمد الجيزة . الشيخ أمين أبو يوسف من دمياط . يوسف باشاشهدى أمين النزل الحربية . محمد أفندى جلال من عمد المنيا . حسن أفندى على من عمد المنيا . محمد أفندى عطية من عمد المنيا(١)

انضمام الأمة إلى عرابى

لم يؤثر قرار الخديو بعزل عرابى فى الأمة ولا حفلت به ، بل أيدت عرابى وانضمت إلى جانبه لأنها اعتبرت بحق أن بقاء الخديو فى الإسكندرية بعد احتلال

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٣١ يوليه سنة ١٨٨٢

الإنجليز إياها مناصرة لهم وتواطؤا معهم ، فلا غرو أن عدت عرابى وجيشه المدافعين عن كيان البلاد ضد عدوان الإنجليز ومناصريهم ، وهو شعور صادق نبيل يدل على أن الأمة فى فطرتها تكره المعتدين على كيان مصر ومن شيمتها أنها تتعلق بالاستقلال وتمجده ، وتؤيد حماته المدافعين عنه ، ومن هنا نفهم كيف فقد الخديو عطف الأمة ومحبتها وكيف نال عرابى ثقتها وتأييدها مابقى على عهده فى الدفاع عنها ، وقد أطلق على عرابى فى ذلك الحين لقب (حامى حمى الديار المصرية)

الانجليز فى الإسكندرية

أصبح الانجليز بعد احتلالهم الإسكندرية وانضمام الخديو إلى جانبهم أصحاب الحول والطول فيها ، وتولى إدارة البوليس السير شارل برسفورد أحد ضباط الأسطول ، فأخذ الانجليز يجتهدون فى إقرار النظام فى المدينة فبثوا الحراس والخفراء فى أنحائها لمنع النهب ، أما المدينة فقد خلت من معظم سكانها إذ هاجروا منها كما تقدم بيانه

وأذن السير شارل برسفورد لسكان الإسكندرية بفتح محلاتهم ومخازنهم أثناء شهر رمضان ليلا ، وحتم على الأشخاص الذين يخرجون ليلا إلى شوارع المدينة أن يسيروا على نور مصباح يحملونه بأيديهم وإلا فيقبض عليهم ويسجنون

وقد أعقب ذلك أن عادت شركة الغاز إلى أعمالها وأمكنها فى مدى عشرة أيام أن تستأنف إنارة شوارع المدينة وطرقاتها بغاز الاستصباح ، وعادت أعلام القنصليات تخفق فوق مراكزها قبل انقضاء شهر يوليه ، وأخذت بعض المحال التجارية التى نجت من الحريق تفتح أبوابها وتستأنف عملها

الحالة فى المدينة

وبذلت قوات البوليس جهداً كبيراً فى حمل جثث القتلى من الشوارع والأزقة وإزالة الأنقاض والردم من الطرق التى تهدمت منازلها ، وهدم الأماكن المتداعية إلى السقوط ، وأقيمت بعض المبانى الخشبية على جوانب ميدان المنشية (ميدان محمد على) للمبيت بها أو لاتخاذها دكاكين للتجارة أو مطاعم

ونقصت كمية المياه العذبة فى الإسكندرية إذ أقام العرابيون سداً على ترعة المحمودية عند (كنج عثمان) لمنع جريان الماء فيها ولم يبق منه سوى ما كان بين كنج عثمان والإسكندرية ، وقد تناقصت كميته تدريجا فضلا عن أنه صار مع مضى الزمن ماء آسنا لعدم إمداده من ماء الترعة العذب ، واستولى القلق على الجاليات الأوروبية فيها وعلى المقيمين بها ، فوضع نظام لتوزيع المياه من الصهاريج الموجودة من قبل بالمدينة عند انقطاع المياه عنها وجعلوا لهذا التوزيع تذاكر مخصوصة تعطى للراغبين فيها

الفصل الخامس عشر

القتال والمعارك

فى الحروب العرابية

عسكر عرابى بجيشه فى كفر الدوار وأقام بها الاستحكامات المنيعة ، وأخذت طلائع العرابيين تناوش الانجليز فى ضواحى الإسكندرية ، ولم يكن الجيش الانجليزى قد أمن على مركزه فى الثغر ، بل كان يتوقع أن يهاجمه العرابيون بعد أن يلموا شعثهم عقب الهزيمة الأولى ، فأخذ الانجليز يحصنون استحكامات المدينة ووضعوا الحرس على مداخلها

وكانت طلائع المصريين ترابط فى الرمل وتستعد لمناوشة الأعداء ، واستمر الانجليز يلزمون خطة الدفاع فى الإسكندرية وينتظرون وصول الأمداد ، وفى ١٧ يوليه جاءهم عدد من ٢٧٠٠ مقاتل ، وجاء الإسكندرية الجنرال أليزون Alison فتولى قيادة الجيش البريطانى فى المدينة حتى يحضر القائد العام الجنرال ولسلى ، وكان عدد الجيش البريطانى فى الإسكندرية حينئذ ٣٦٨٦ مقاتلا (عدا جنود الأسطول) ، ثم جاءهم عدد آخر من ١١٠٨ مقاتلا من مالطه وجبل طارق ، فاحتل الإنجليز الرمل فى ٢٣ يوليه (١) ، ثم أخذ المدد الأكبر يتحرك من ميناء ولوتش Woolwich بانجلترا فى أواخر يوليه قاصداً مصر ، وأصدرت الملكة فيكتوريا أمرا فى ٢١ يوليه بتعيين الجنرال السير جارنت ولسلى Sir Garnet Wolsley قائداً عاما لجيش الحملة على مصر ، ولم يصل إلى الاسكندرية إلا فى منتصف أغسطس

---

(١) بوفيس ـ الانجليز والفرنسيون فى مصر ـ ص ٢٣٥



خريطة الميدان الغربي فى الحرب العرابية
بين الإسكندرية وكفر الدوار سنة ١٨٨٢

وكان المظنون لدى زعماء الثورة أن لا يتخذ الانجليز قناة السويس مبـــدانا للزحف أو للحركات الحربية ، احتراما لحيدة القناة ، ولـكن العارفين بالحقائق كانوا على يقـين أنهم لا يرعون للقنـاة حرمة كما لم يرعوا حرمة المعـاهدات فى ضربهم الإسكندرية ، فكانت خطتهم أن يهاجموا مصر من ناحية الإسماعيلـية متجهين من طريق الزقازيق إلى القاهرة ، قال الـكولونل سبتان Septans فى هـذا الصـدد إن وزارة الحربيـــة الإنجليزية رأت منذ ٢٨ يونيه (أى قبل ضرب الإسكندرية) ضرورة احتلال قناة السويس وترعة الإسماعلية[١] ، وأخـذت تدرس الوسائل

(١) الـكولونل سبتان SePtans ـ الحملات الانجليزية فى أفريقية ص ٢٧٨

لتحقيق هذا المشروع[١] ، وان الزحف على القاهرة من طريق الاسماعيلية إنما كان خطة مرسومة قبل بداية القتال ، وكان هذا رأى الجنرال ولسلى فى الاجتماع الذى عقدته الوزارة الانجليزية يوم ٣٠ يونيه سنة ١٨٨٢ وعرض فيه ولسلى خطة الحرب فارتأى وجوب اتخاذ الاسماعيلية قاعدة للزحف على القاهرة ، وطلب لذلك إمداد الحملة بالقطارات والعربات والقضبان الحديدية والمهندسين والعمال الفنيين لاستعمال الخطوط الحديدية من الاسماعيليه إلى القاهرة(٢) ، وقد استقر رأى وزارة الحربية البريطانية على اتباع هذه الخطة الحربية للأسباب الآتية :

أولا — ان الاسماعيلية هى فى منتصف الطريق بين بور سعيد والسويس ، وهى المكان المعد لنزول الجنود الآتية من البحر الأبيض المتوسط ومن الهند

ثانيا — ان الخط بين الاسماعيلية والقاهرة لايزيد عن ١٥٩ كيلو متر فى حين أن الخط بين الاسكندرية والعاصمة يبلغ ٢٠٨ كيلو متر

ثالثاً — ان فيضان النيل يغمر الدلتا فى شهور أغسطس وسبتمبر وأكتوبر فيعوق الحركات الحربيه فيها

رابعا — ان الصحراء بين الاسماعيلية والعاصمة أليق من الدلتا للزحف لأن هذه فيها من الترع والجسور ما يمكن اتخاذه معاقل وحواجز طبيعية تصد الزحف ، هذا فضلا عن إمكان قطع الجسور وتغريق البلاد فتتعطل الحركات العسكرية ويقف تقدم الأعداء ، يضاف إلى ذلك أنه إذا انتصر الجيش (البريطانى) مرة واحدة فى الصحراء فعندئذ يسهل على فرقة الفرسان أن تصبح بعد قليل على أبواب العاصمة

خامسا — ان الزحف من الاسماعيليه يحمى قناة السويس وبحيرة التمساح حيث الميدان فسيح للنقل البحرى(٣)

---

(١) الكولونل سبتان — الحملات الانجليزية فى أفريقيه ص ٢٨٨
(٢) الكولونل موريس Mourice التاريخ الحربى لحملة سنة ١٨٨٢ فى مصر ص ٥
(٣) الكولونل سبتان — المرجع السابق ص ٢٨١



خريطة الميدان الشرقى
فى الحرب العرابية سنة ١٨٨٢

ويقول الكولونل سبتان إن اختيار هذا الطريق فى الزحف قد ظل أمراً مكتوماً . وبذلت هيئة أركان حرب الجيش البريطانى جهودها لكتمانه موهمة بأنها ستتخذ الإسكندرية قاعدة للزحف ، لكى تشغل العرابيين عن تحصين مواقعهم بالميدان الشرقى

خطة العرابيين فى القتال

عين عرابى محمود باشا فهمى رئيساً لأركان حرب الجيش المصرى عقب ضرب الإسكندرية ، فوضع خطة سديدة للدفاع عن البلاد لو اتبعت بإحكام لصدت تقدم الإنجليز وأنقذت مصر من غاراتهم، وكان محمود فهمى من أكفأ المهندسين الحربيين، وخلاصة خطته أنه عين خمسة مواقع رئيسية للدفاع ، الأول فى كفر الدوار . والثانى فى رشيد . والثالث بين رشيد وبحيرة البرلس . والرابع فى دمياط ، والخامس فى الصالحية والتل الكبير لصد الهجوم من ناحية قناة السويس ، وقد أشار فى بداية الحرب بسد ترعة الاسماعيلية لمنع وصول المياه العذبة إلى بور سعيد والاسماعيلية والسويس ، وسد قناة السويس ذاتها لمنع الإنجليز من اتخاذها قاعدة عسكرية

ولو سدت قناة السويس فى بداية القتال لامتنع الاتصال بين القوات الإنجليزية الآتية من البحر الأبيض المتوسط والقوات الآتية من الهند ، واستحال عليها الوصول إلى الاسماعيلية من طريق القناة . وفى هذه الحالة يضطر الجنرال ولسلى إلى المغامرة بجيشه فى الصحراء الشرقية حيث لا ماء ولا كلأ ، أو يهاجم مصر من طريق الدلتا فتعوق الترع والجسور زحفه وخاصة فى أيام الفيضان (أغسطس — سبتمبر) ، ولكن عرابى لم يستمع لنصيحة محمود باشا فهمى وخشى عواقبها، وظن أن الانجليز يحترمون حياد القناة فلا يتخذونها قاعدة للزحف ، فكان هذا الخطأ أكبر عامل فى إخفاق خطة الدفاع التى وضعها محمود فهمى ، قال المسيو بيوفيس فى هذا الصدد : « إن حظ انجلترا ومهارة سياسييها قد خففا عبء القتال عن جنودها ، فقد أحجم الثوار عن تدمير كان لابد منه خوفا من إثارة أوروبا ضدهم ، وظنوا أن حياد القناة سيظل مصونا ، وبذلك كشفوا أضعف نقطة فى بلادهم » [1]

واكتفى عرابى بإقامة معسكر فى التل الكبير على بعد نحو خمسين كيلوا متراً من الاسماعيلية و ١١٠ كيلومتر من القاهرة حشد فيه جزءاً من الجيش ، ولكنه

---

(١) بيوفيس — الفرنسيون والانجليز فى مصر ص ٢٤٠

وزع معظم قواته فى كفر الدوار وعلى سواحل البحر الأبيض المتوسط ، فكان الجنود السودانيون وهم خيرة الجنود مرابطين فى دمياط بقيادة عبد العال حلمى ، ورابط فى رشيد فيلق كبير ، واستقر معظم الجيش بقيادة طلبه عصمت فى كفر الدوار ، ومع أن الانجليز استعجلوا الحركات العدائية فى قناة السويس وكانت هذه الحركات نذيراً كافياً لعرابى بما اعتزموه من خرق حياد القناة ، فان عرابى جبن عن العمل بنصيحة محمود فهمى فى سدها

حركات الانجليز فى قناة السويس

بكّر الانجليز فى خرق حرمة قناة السويس واتخاذها ميداناً للحركات العدائية ، وتدل الظروف والملابسات على أنهم كانوا مصرين على اختلاق الذرائع لاحتلالها كما اختلقوها لضرب الإسكندرية ، فقد تعللوا بأن ثمة ترميمات تجرى فى طابيـــة (الجميل) على مدخل بحيرة المنزلة غربى بور سعيد (انظر الخريطة ص ٤٠٠) ، وأصدرت الحكومة البريطانية فى ٢٢ يوليه سنة ١٨٨٢ تعليماتها إلى الأميرال سيمور باحتلال بور سعيد والاسماعيلية ، وفى ٢٦ يوليه سنة ١٨٨٢ اقتحمت السفينة الحربية الانجليزية أوريون Orion بقيادة الكبتن فتزورى Fitzory القناة عند بور سعيد وألقت مراسيها يوم ٢٧ منه فى بحيرة التمساح على بعد ثمانمائة متر من الاسماعيلية ، ولم يكد يمضى على دخولها القناة يومان حتى وصل الأميرال هويت Hewet إلى السويس والأميرال هوبكنس Hopkins إلى بور سعيد ، واستقر كل منهما فى موقعه ينتظر التعليمات الخاصة باحتلال القناة

وهذه الحركات الحربية المبكرة فى ناحية القناة كانت تنم عما اعتزمه الانجليز فى بداية القتال من الزحف من طريق قناة السويس ، ولكن عرابى مع ذلك ظل غافلا عن هذه النية

احتلال السويس — ٢ أغسطس سنة ١٨٨٢

جاء الأميرال هويت Hewet إلى السويس فى ٢٩ يوليه سنة ١٨٨٢ يقود أسطولا من أربع سفن حربية خفيفة ، ودعا المحافظ إلى إعلان ولائه للخديو ، فأذعن ثم غادر

المدينة بعد يومين قاصدا العاصمة ، وفى ٢ أغسطس نزلت الجنود البحارة المدينة واحتلوا ثكناتها التى أخلاها العرابيون دون أية معارضة ، وكان احتلال المدينة باسم الخديو ، وقد أهمل عرابى هذه الناحية إهمالا كبيراً ، مع أن السويس من مواقع مصر الحصينة ، وظل رغم احتلالها يعتقد فى حرمة قناة السويس بحجة أن القناة إنما تبتدئ من (بور توفيق) ضاحية السويس (والتى لا تبعد عنها إلا بثلاثة كيلو مترات) ، وكان احتلال السويس نذيراً آخر باتخاذ الانجليز لها قاعدة للزحف على العاصمة ، وقد تحرك المدد من الهند بعد سبعة أيام من احتلالها

وقائع الميدان الغربى

نقصد بالميدان الغربى ما بين الإسكندرية وكفر الدوار ، تمييزاً له عن الميدان الشرقى من الإسماعيلية إلى التل الكبير

معسكر كفر الدوار

وجه عرابى كل عنايته إلى تحصين مواقعه فى الميدان الغربى (وأهمل الميدان الشرقى إهمالا تاما مما كان السبب الأكبر فى الهزيمة) ، فأنشأ الاستحكامات المنيعة فى مواقع الدفاع مما يلى الرمل جنوبا إلى كفر الدوار بين بحيرة أبو قير وملاحة مريوط (انظر الخريطة ص ٣٩٨) ، وقد وضع محمود باشا فهمى تصميم هذه المواقع بمعاونة الميرالاى أحمد بك شكرى ، وهو من أكفأ ضباط أركان حرب الجيش المصرى ، فكانت مؤلفة من ثلاثة خطوط للدفاع يبعد كل واحد عما يليه بأربعة أو خمسة كيلو مترات ، وأمام كل خط خندق عمقه خمسة عشر قدما ، وأقيمت المعاقل على جميع المرتفعات والآكام ، ركبت فيها المدافع وعددها خمسون مدفعا . قال عرابى فى هذا الصدد : « إن الاستحكامات فى كفر الدوار كانت تمتد من عزبة خورشيد إلى كفر الدوار وأنشأوا فى كفر الدوار استحكاما من ترعة المحمودية إلى الملاحة وحفروا خندقا عرضه أربعة أمتار ، وجعل خط الدفاع فى المقدمة عند عزبة خورشد على طول الخط من المحمودية إلى الملاحة ، وجعل ما وراء هذا الخط من التلال والمرتفعات مواقع حصينة ركبت بها مدافع كروب ، وكذلك التلال الكائنة بين المحمودية وسد أبو قير » قال وقد

تم إجراء هذه الأعمال الدفاعية بمعرفة المهندس الحربي العظيم محمود باشا فهمي ورجال الهندسة الحربيين ومساعدة ٥٠٠٠ رجل من الأهالي من مديريات البحيرة والغربية والمنوفية »[١] ، وكانت بحيرة أبو قير وملاحة مريوط جناحي خطوط الدفاع ، فأصبحت بفضل تلك الاستعدادات غاية في المنعة ، وقد صمد فيها الجيش المصري وقاوم الانجليز مدة خمسة أسابيع كان في خلالها رد هجماتهم وبطاردهم حتى الإسكندرية ، وقد سد محمود باشا فهمي ترعة المحمودية كما تقدم بيانه (ص ٢٩٦) ومنع المياه العذبة عن الإسكندرية وركب المدافع على السد ليكون في مأمن من الهجوم

واقعة الرمل

تحرك الانجليز يوم السبت ٥ أغسطس سنة ١٨٨٢ يريدون التقدم من جهة (الرمل) بأورطتين من المشاة وأورطتين من الفرسان ، فلما صاروا على بعد ألف وخمسمائة متر من موقع المصريين التقى بهم البكباشي أحمد أفندي البيار والبكباشي مصطفى افندي حسان ومعهما أورطتان من المشاة وأورطتان من الفرسان، وصدوهم عن التقدم ، ثم جاء خورشد باشا طاهر قومندان خط الدفاع في أبو قير ومعه ثلاثة بلوكات من الفرسان ، فهجم المصريون على الانجليز هجوما شديداً واضطروهم إلى التقهقر إذ ولوا الأدبار منهزمين بعد أن دام القتال ثلاث ساعات ونصفاً[٢]

ويقول الكولونل سبتان عن هذه المعركة إن الجنرال أليزون Alison كان يقود الانجليز فيها وأن عددهم ألفا مقاتل وأن الجنرال أليزون كان لا يفتأ يناوش العرابيين حول الإسكندرية كل يوم لكي يوهمهم أن الجيش البريطاني قد اتخذ الإسكندرية قاعدة للزحف ، في حين أن خطته الحقيقية هي الزحف من ناحية الاسماعيلية ، وبذلك يشغلهم عن تحصين التل الكبير ومواقع الدفاع في الشرق[٣]

---

(١) مذكرات عرابي المخطوطة ص ٣٢٣

(٢) الوقائع المصرية عدد ٨ و١٠ أغسطس سنة ١٨٨٢

(٣) الكولونل سبتان : الحملات الانجليزية في افريقية ص ٢٨٥



واقعة الرمل — ٥ أغسطس سنة ١٨٨٢
(عن مجلة الجرافيك عدد ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٢)

واقعة عزبة خورشيد

٧ أغسطس سنة ١٨٨٢

وهاجم الإنجليز مقدمة الجيش المصرى فى كفر الدوار ، إذ تقدم جناحهم الأيسر من الرمل على جسر ترعة المحمودية وتقدم الجناح الأيمن بطريق السكة الحديد من القبارى ، وجاء القلب من طريق كوبرى المحمودية ، فلما التقوا بالمصريين صمد هؤلاء لقتالهم ودافعوهم دفاعاً مجيداً . إذ انبرى للميسرة البكباشى محروس افندى يقود أورطته وأبلى فى قتالهم بلاء حسناً ، وجرح أثناء المعركة . وصمد للقلب والميسرة البكباشى محمد أفندى فوده ومعه أورطة أخرى من الجنود ، واشتد القتال فى هذه الناحية وجاء المدد يقوده أحمد بك عفت قائمقام المقدمة ، وجاءه مدد آخر مؤلف من أورطة يقودها البكباشى سليمان أفندى تعيلب والبكباشى رزق الله أفندى حجازى ، ولحق بهم طلبه باشا عصمت قومندان فرقة كفر الدوار ومعه أحمد بك

عبد الغفار قائد الفرسان ، وتولى طلبه باشا قيادة الجيش ، ودام القتال فى هذه المعركة نحو أربع ساعات انتهت بتقهقر الانجليز منهزمين ، وسار المصريون على أثرهم حتى حجبهم الظلام عنهم ، وقتل من المصريين فى هذه الواقعة تسعة من الجنود وصف الضباط وضابط واحد ، وجرح منهم اثنا عشر جنديا وضابطان

أما خسائر الإنجليز فكانت أكثر عددا من خسائر المصريين [١]

منشور الخديو إلى المصريين

على أثر الوقعة الثانية أصدر الخديو منشوراً بتاريخ ٧ أغسطس سنة ١٨٨٢ (٢٣ رمضان سنة ١٢٩٩) حذر فيه المصريين من الانضمام إلى عرابى وأظهره بمظهر الثائر العاصى لأوامره ونسب إليه تبعة الحوادث التى وقعت فى الإسكندرية وغيرها وتوعد من ينحاز إليه بالعقاب [٢]

تهنئة الخديو للانجليز

وبعد أن أصدر الخديو هذا المنشور أرسل كتابا إلى أركان حرب الجيش الانجليزى يهنئه بانتصاره فى الواقعتين السابقتين

وصول المدد إلى الانجليز

وبعد وقوع معركتى ٥ و ٧ أغسطس سنة ١٨٨٢ المتقدم ذكرهما استمر ورود الأمداد إلى الانجليز فى الاسكندرية آتية من مالطه وقبرص وجبل طارق وانجلترا فاجتمع حوالى ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ فى المدينة وضواحيها نحو أربعة عشر ألفا من المشاة وثلاث فصائل من الفرسان و ٩٤٠ جنديا من المدفعية و ٥٤٠ من المهندسين وكثير من القائمين على خدمة الجسور والتلغراف والسكك الحديدية ، وظل المدد يرد على الاسكندرية والسويس حتى بلغ عدد الجيش البريطانى قبيل معركة التل

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٨ أغسطس سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢

الكبير ٠٠٦٠٠ر٥٠ مقاتل (١) ، وتولى قيادته العامة الجنرال السير جارنت ولسلى Sir Garnet Wolseley ، وقلد الجنرال السير جون ايداى John Adye رياسة أركان الحرب ، وكان الجيش يتألف من فرقتين من المشاة أحدهما بقيادة الجنرال ويليس Willis يقود الآلاى الأول فيها (الاى الحرس) الدوق أوف كنوت نجل الملكة فيكتوريا ، والآلاى الثانى الجنرال جراهام ، والأخرى بقيادة الجنرال هاملى Hamley وتحت إمرته ألاى الجنرال اليزون Alison وألاى الجنرال اشورنهام Ashburnham ، وفرقة من الفرسان بقيادة الجنرال درورى لو Drury Lowe عدا المدفعية وفرقة الهندسة ، وتولى قيادة المدد الذى جاء من الهند الجنرال مكفرسن Machpherson

قوة الجيش المصرى

أما الجيش المصرى النظامى فلم يكن يزيد عن ٠٠٠ر١٩ مقاتل موزعين بين مختلف المواقع ، منهم ٨٠٠٠ فى كفر الدوار ، و ٢٥٠٠ بابو قير ، و ٢٥٠٠ فى رشيد و ٥٠٠٠ فى دمياط (٢) ، وقد انضم إلى هذا الجيش عدد من المتطوعين والعربان ، ولكن الوقت لم يكن يسمح بتدريبهم على الحركات النظامية ، فلم يكن منهم فائدة ، ويقول جون نينيه إن وجود جموع العربان من مشاة وركبان فى كفر الدوار لم يكن له فائدة ما للجيش بل كان ضررهم أكثر من نفعهم لعدم اعتيادهم على حركات الجيوش النظامية ، وقال المستر بلنت ان الجيش المصرى بأكمله لم يكن يزيد عن ١٣٠٠٠ جندى نظامى منهم ٨٠٠٠ فى كفر الدوار ، أما المجندون الجدد فلم يكونوا بعد أكفاء للقتال (٣)

---

(١) إحصاء المستر شلدرس وزير الحربية البريطانية — بوفيس ص ٢٧٦

(٢) إحصاء جون نينيه الذى كان مرافقا للجيش المصرى بكفر الدوار فى كتابه (عرابى باشا) ص ٢١٧ وأيده الشيخ محمد عبده فى مذكراته (تاريخ الأستاذ الامام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ٢٥٥)

(٣) بلنت — التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٨٧

ويقول جون نينيه إن الصحف الانجليزية كانت تبالغ فى عدد الجيش المصرى بكفر الدوار وتبلغه إلى ٤٧٫٠٠٠ مقاتل على حين أنه دون هذا العدد بكثير

فالإحصاء الصحيح هو ما ذكره جون نينيه ، وفى الحق ان الوقت لم يكن يتسع لزيادة عدد الجيش إلى أكثر من هذا العدد . فقد كان سنة ١٨٨١ لا يزيد عن ١١٫٣٠٠ جندى (عدا الجنود المرابطة فى السودان) ثم زيد نظريا فى سنة ١٨٨٢ إلى ١٧٫٧٠٠ ، لكن عدده الحقيق كان أقل من ذلك بكثير (١)

ويقول عرابى فى مذكراته ان الجيش المصرى عند ابتداء القتال كان مؤلفاً من ثمانية ألايات من المشاة وثلاثة الايات من الفرسان وآلايين من الطوبجية البرية وثلاثة الايات من طوبجية السواحل (المنوط بهم حماية الثغور) وفرقة من رجال الهندسة ، وان مجموع ذلك فى حالة استكمال الفرق والآلايات ٣٦٫٠٠٠ (٢) ، وهو إحصاء نظرى لا يمكن التعويل عليه لأن المعروف أن الفرق والآلايات لم تستكمل قط عددها ، بل كان بعضها لا يبلغ نصف عدده الرسمى كما يتبين ذلك من إحصاء حامية حصون الإسكندرية كما تقدم بيانه (ص ٣٤٢) ، والظاهر أن عرابى كان يميل بعد هزيمة التل الكبير وفى خلال محاكمته إلى المبالغة فى عدد الجيش المصرى لكى يتخذ الدفاع عنه من ذلك دليلا على رغبته فى حقن الدماء مع وجود العدد الوافر لديه من الجند لاستمرار القتال ، وقال عرابى فى مذكراته (ص ٣١٥) انه كان بالقاهره قبل إبتداء القتال مصنع للأسلحة ومعمل للبارود وآخر فى بولاق لصب المدافع ودار صناعة عظيمة لعمل البنادق والمدافع أنشئت فى طره ولكنها لم تكمل قبل نشوب الحرب

يتضح لك من هذا البيان أن عدد الجيش الانجليزى كان يزيد عن ضعف عدد الجيش المصرى ، وهذا وحده كان نذيراً بسوء العاقبة

---

(٢) بيوفيس — الفرنسيون والانجليز فى مصر ص ٢٣٨

(٢) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٤

توزيع القيادة

جعل الفريق راشد باشا حسنى قائداً لخطوط الدفاع فى الشرق ، وخورشد باشا طاهر على رشيد وأبو قير ، وعلى باشا الروبى على مريوط ، وعبد العال باشا حلمى على دمياط ، ومحمود سامى باشا البارودى قائداً لمواقع الصالحية ، وطلبه باشا عصمت قائداً لفرقة كفر الدوار تحت إمرة عرابى

منشور عرابى بتجنيد ٢٥ ألفا من الخفراء

اعتزم عرابى زيادة عدد الجيش ، فرأى أن أقرب الوسائل إلى هذه الزيادة تجنيد الخفراء فى سائر المديريات لمرانهم على الحركات العسكرية من قبل ، فأصدر منشوراً فى ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ (٢٧ رمضان سنة ١٢٩٩) بتجنيد ٢٥ ألفا يؤخذون من الخفراء ويحل محلهم غيرهم فى المحافظة على الأمن ، ووزع هذا العدد على المديريات كافة ، وأرسل إلى المديرين يستحثهم على سرعة تجنيد هذا العدد وبين حاجة الدفاع إلى ذلك[1]

ولا شك فى أنه لو كان لدى مصر الوقت الكافى لجندت هذا العدد وأكثر منه ، ولكن الوقت لم يكن يتسع لتجنيد الخمسة والعشرين ألفاً ولا غيرهم ، ويقول نينيه انه كان يمكن لعرابى بعد ثمانية أو عشرة أشهر حشد خمسين ألف مقاتل أو ستين ألفاً ، فقد كان يشرف على حركة التجنيد يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية وكان كفؤاً فى الإدارة ولكن الوقت لم يتسع لهذا العمل[2]

التطوع وجمع الأموال والإعانات

يقول عرابى فى مذكراته انه لما شبت الحرب لم يكن فى خزينة الحكومة مال ما لأن السير كالفن المراقب المالى الانجليزى أخذ الأموال الموجودة فى خزانة المالية وأنزلها بالأسطول الانجليزى ، قبل إعلان الحرب بأيام ، وكذلك الأموال الموجودة

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٣ أغسطس سنة ١٨٨٢

(٢) جون نينيه ـ عرابى باشا ص ٢٢٠

بصندوق الدين حملها أعضاء القومسيون إلى السفن الحربية بالإسكندرية[1] فأرسل عرابى إلى المديرين يدعوهم إلى جميع الأموال والإعانات من مديرياتهم للجيش ، وحرر من المجلس العرفى للمديريات بتحصيل الأموال من الأهالى بنسبة عشرة قروش عن كل فدان على أن تحسب الأموال لمن يدفعونها من ضرائب الأطيان التى تستحق عليهم فى المستقبل

وتطوع الكثيرون فى الجيش جنوداً مقاتلين يجودون بأرواحهم فى سبيل الدفاع عن الذمار ، وبدأت حركة التطوع فى القاهرة والأقاليم عقب ضرب الإسكندرية

والحق أن الأهلين قد تطوعوا لإمداد الجيش بكل ما يستطيعون من نفس ومال وغلال وعتاد ومؤونه وميرة وخيول ومواشى ، وجادوا بكل ما فى مقدورهم معتقدين بحق أن هذا واجب تفرضه عليهم الوطنية والدين

قال نينيه فى هذا الصدد : فى كل يوم كانت ترد إلى معسكر الجيش فى كفر الدوار إعانات الأهلين من النقود والقمح والشعير والحبوب والسمن والخضر والفاكهة والخيول والمواشى ، وقد أبدى أعيان الوجه البحرى والوجه القبلى أريحية كبيرة فى التبرع للجيش وفى مقدمتهم أحمد بك (باشا) المنشاوى زعيم طنطا الوطنى الذى أنقذ حياة عدة من المسيحيين واليهود فى فتن ١٣ و ١٤ يوليه[2] ، وقد ظهر الأهلون بمظهر شريف يدل على تعلقهم بالدفاع عن الوطن ورد عادية المعتدين ، ولو قام الجيش بواجبه وأحسن رؤساؤه الاستعداد للحرب والقتال لتغير وجه التاريخ ولما استطاع الانجليز أن يقهروا قوة المقاومة فى البلاد

وقد خص عرابى بالذكر موسى بك مزار فى مذكراته إذ تبرع بألف وثلثمائة ثوب بفتة وثلاثين عجل بقر ، وتبرعت والدة الخديو إسماعيل بجميع خيول عرباتها ، واقتدى بها بقية أفراد العائلة الخديوية وحرم خيرى باشا رئيس الديوان الخديوى

---

(١) مذكرات عرابى المخطوطة — ص ٣٣٤

(٢) جون نينيه — عرابى باشا ص ٢١٦

وحرم رياض باشا ، وكثير من الذوات والسيدات ، فضلا عن الأقمصة والأربطة اللازمة للجرحى ، قال ومن الأهالى من تبرع بنصف ما يمتلك من الغلال والمواشى ومنهم من خرج عن جميع ما يمتلكه ومن قدم أولاده للدفاع عن الوطن العزيز لعدم قدرته على القتال بنفسه(١)

دعاية الخديو لنفسه

وقد أوجس الخديو خيفة من هذه الاستعدادات وخشى أن لا يقوى الانجليز على كسر العرابيين فيتحرج موقفه هو ، فأصدر مجلس الوزراء منشوراً كرر فيه عصيان عرابى وخروجه على الخديو ، وسوغ عمل الانجليز ونوه بحسن مقاصدهم وختمه بنصح المصريين باجتناب العصيان(٢)

واستعان الخديو أيضاً ببعض المقربين إليه فى كتابة منشورات إلى المصريين ومضمونها ذم أعمال عرابى وتحذيرهم تأييده ومناصرته . وكان أبرزهم فى هذا الميدان الشيخ حمزه فتح الله ، فقد كتب عدة منشورات ملأها بالطعن فى العرابيين ، وحذا حذوه مصطفى صبحى باشا وأديب اسحق وقدرى بك أحد أعضاء الوفد العثمانى فنشروا المقالات والقصائد قدحا فى عرابى وأنصاره(٣)

خطب العرابيين ومنشوراتهم

واستخدم العرابيون من ناحيتهم الدعاية بطريق الخطب والمنشورات والمقالات والقصائد لحض المصريين على تأييد عرابى ومناصرته فى جهاده والتهوين من أمر الانجليز وحربهم (٤)

حضور الجنرال ولسلى

عهدت الحكومة البريطانية بقيادة جيش الحملة على مصر إلى الجنرال السير

---

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ـ ص ٣٣٥
(٢) و (٣) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٨٥
(٤) » » » ص ١٩٤

جارنت ولسلى Sir Garnet Wolseley أحد القواد الأرلنديين في الجيش البريطانى ، فوصل الإسكندرية يوم ١٥ أغسطس سنة ١٨٨٢

لم يكن الجنرال ولسلى من القواد الذين اشتهروا بالكفاية العالية فى القيادة ، ولا ممن امتازوا فى معارك سابقة بالنبوغ فى الفنون الحربية . بل كل ما عرف عنه أنه اشترك من قبل فى حرب القرم وفى بعض الحملات الاستعمارية الانجليزية ، وكان لم يزل برتبه قائمقام جنرال حين تولى قيادة الحملة على مصر سنة ١٨٨٢ ، فلما انتهت بهزيمة العرابيين فى التل الكبير واحتلال العاصمة انهالت عليه ألقاب التشريف والتكريم . فنال لقب لورد (فيكونت) ولسلى أوف كيرو (القاهرة) ورتبة جنرال وغير ذلك من علامات التقدير ، على أنه تولى فيما بعد ، سنة ١٨٨٤ ، قيادة الحملة على قوات المهدى فى دنقله ، فانتهت بإخفاقها ومقتل غردون باشا . وتولى سنة ١٩٠٢ قيادة الجيش الانجليزى فى حرب البوير بالترنسفال فباء بالهزيمة والخسران . وعدته حكومته مسئولا عن النكبة التى حلت بالجيش الانجليزى ، فأقصته عن قيادته وعينت بدله الجنرال اللورد روبرتس ، من هذا البيان يتضح لك أن قيادة الجيش الانجليزى وذات الجيش الانجليزى الذى هاجم مصر سنة ١٨٨٢ لم يكونا كافيين للظفر بها واحتلالها ، لولا الانقسام الذى أضعف قوة الدفاع عنها ، فانسل الانجليز فى أرض معبدة ، ولم يلقوا المقاومة التى لقيها الجنرال (فريزر) الذى نزل الاسكندرية سنة ١٨٠٧ على رأس جيش بريطانى أراد احتلال مصر فباء بالخيبة والخسران(١)

منشور الجنرال ولسلى

ولم يكد يستقر بالجنرال ولسلى المقام فى الاسكندرية حتى أذاع الاعلان الآتى فى المدينة:

بأمر الحضرة الخديوية

إعلان للمصريين

« يعلن الجنرال قائد الجيوش الانجليزية بأن مقاصد الدولة البريطانية فى إرسالها تجريدة عسكرية إلى القطر المصرى ليست إلا لتأييد سلطة الحضرة الخديوية ، وعساكرنا يحاربون فقط الحاملى السلاح ضد سموه ، فعموم الأهالى الذين فى سلم

---

(١) راجع تفصيل ذلك فى كتابنا (عصر محمد على) ص ٥٠٠ وما بعدها



الجنرال ولسلي قائد جيش الحملة البريطانية فى مصر سنة ١٨٨٢

وسكينة تصير معاملتهم بكل تودد وإنسانية ولا يحصل لهم أدنى ضرر بل يحترم دينهم وجوامعهم وعائلتهم ، والأشياء التى تلزم الجيش يصير دفع ثمنها ، وعليه ندعو الأهالى لتقديم ذلك ، وإن الجنرال قائد الجيوش يسر جداً من زيارة مشايخ البلاد وخلافهم الذين يودون المساعدة لردع العصيان الذى هو ضد الحضرة الخديوية الحاكم والوالى الشرعى على القطر المصرى المعين من لدن الذات الشاهانية »

الإسكندرية فى ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢

الامضاء : جارنت ولسلى قومندان عموم الجيش الانجليزى بالقطر المصرى(١)

تجدد القتال
بين الإسكندرية وكفر الدوار

بدأت الحركات الحربية بين الإسكندرية وكفر الدوار عقب احتلال الاسكندرية كما تقدم بيانه، ثم تجددت عقب حضور الجنرال ولسلى

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢ والكتاب الأزرق عن مصر سنة ١٨٨٢ مجموعه ١٨ وثيقة ٨ ص٣

معركة ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢

ففى يوم السبت ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ (٤ شوال سنة ١٢٩٩) تحركت قوة كبيرة من الانجليز جاء جانب منهم بالقطارات المسلحة من جهة القبارى وجانب آخر من جهة الرمل ومحطة السيوف وحجر النواتية . فلما وصلت القطارات إلى مقدمة الجيش المصرى أطلق اليوزباشى احمد افندى فضلى مدفعا فكان ذلك إيذانا ببدء القتال ، ودارت معركة شديدة بينهم وبين المصريين ، فصدّهم المصريون عن التقدم بعد أن كبدوهم خسائر جمة ، ودام القتال ثلاث ساعات حتى غروب الشمس ، وكان يتولى قيادة الجيش المصرى فى هذه المعركة طلبه باشا عصمت قومندان فرقة كفر الدوار ومعه رضا باشا ، ومصطفى بك عبد الرحيم وعيد بك محمد واحمد بك عبد الغفار والقائمقام احمد بك عفت والقائمقام سليمان سامى داود وبدوى بك حكمدار المدفعية وانتهت المعركة بارتداد الانجليز إلى الإسكندرية (١)

مناوشات كفر الدوار

وفى أيام ٢٠ و ٢١ و ٢٢ أغسطس هاجم الانجليز مواقع الجيش المصرى فى كفر الدوار ، فدافع عنها المصريون خير دفاع ، وانجلت هذه المعارك عن ارتداد الجيش الانجليزى (٢)

وتعتبر معارك الميدان الغربى فى جملتها فوزا للعرابيين لأن الانجليز ارتدوا عن خطوط الدفاع فى كفر الدوار

منشور جديد من الخديو إلى المصريين

وما فتىء الخديو يصدر المنشورات إلى الأمة بتحذيرها من الانضمام إلى عرابى ، فاصدر بعد وقائع كفر الدوار منشوراً جديداً بهذا المعنى دافع فيه عن نيات الانجليز

---

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٢٠ اغسطس سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٣ أغسطس سنة ١٨٨٢ ومصر للمصريين ج ٥ ص ٢١٠

وعدهم نائبين عنه فى محاربة العصاة ، ودعا المصريين إلى معاونتهم ومساعدتهم فى مهمتهم (١)

وأصدر أمرا بتاريخ ٢٢ أغسطس إلى ضباط وقواد وحدات الجيش المصرى بإطاعة الجنرال ولسلى هذا نحواه :

« لما كان الغرض الوحيد من الأعمال العسكرية التى يقوم بها السير جارنت ولسلى هو استتباب الأمن فى مصر فنحن قد صرحنا له باتخاذ التدابير العسكرية التى يرى لزوما لاتخاذها ، فيجب عليكم حال وصول أمرنا هـذا إليكم أن تبذلوا له المساعدات اللازمة وتطيعوا أوامره كما لو كانت صادرة منا ، فمن يخضع له كأنه خضع لنا شخصيا ، ومن خالفه يعد عاصيا لنا ويعامل معاملة العاصى ، وقد أصدرنا أمرنا هذا إليكم للعمل بمقتضاه » (٢)

المعارك فى الميدان الشرقى

تقدم القول بأن عرابى أهمل الدفاع عن البلاد من ناحيـة الشرق ، فلما جاء الجنرال ولسلى الاسكندرية كان أول عمل حربى له هو تدبير الزحف على العاصمة من ناحية قناة السويس

إحجام عرابى عن سد القناة

ولو أن عرابى بادر عند ما نشبت الحرب إلى سد القناة لعجز الجنرال ولسلى عن الوصول بجيشه إلى الإسماعيلية واتخاذها قاعدة للزحف ، ولكنه لم يفعل ، فكان إحجامه وبالا على مصر ، وقد لعب المسيو فردينان دلسبس فى هـذه المسألة دور الخداع والتغرير لكى يفوت على العرابيين سد القناة

---

(١) مصر للمصريين ج ٥ ص ٢١٤

(٢) عن الصيغة الانجليزية الواردة فى الكتاب الازرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ ص ٤١ وثيقة ٨٩ . والصيغة العربية فى مذكرات احمد شفيق باشا الجزء الأول ص ١٨٧

فقد عقد عرابى مجلسا عسكريا فى أواخر يوليه للنظر فى أمر القناة ، فأجمع رأى المجلس على وجوب تعطيلها بحيث لايستطيع الجيش الانجليزى اجتيازها والوصول إلى الشاطىء الغربى منها ، وخاصة الاسماعيلية ، فلما علم بذلك المسيو دلسبس أرسل إلى عرابى فى أن يمتنع عن قطع القناة ، وأكد له كذبا فى تلغرافه ، أن الانجليز يستحيل أن يدخلوا القناة . يستحيل » ، فانخدع عرابى بهذا التلغراف رغم تحذير إخوانه اياه ونصحهم له أن لايصغى إلى نصيحة دلسبس إذ ليس فى امكانه أن يمنع دخول الانجليز القناة أو يبر بوعده ، ولا هو صادق فى نصحه ، وإنما كان غرضه صيانة القناة من التعطيل ولو ضحيت فى سبيل ذلك مصالح مصر وسلامتها ، وقد استمر على خداعه حتى وصلت البوارج الانجليزية إلى بور سعيد لاحتلال القناة فأرسل إلى عرابى تلغرافا آخر يقول فيه : « لاتعمل عملا ما لسد قناتى ، فإنى هنا ، ولاتخش شيئا من هذه الناحية إذ لاينزل جندى انجليزى واحد الا ويصحبه جندى فرنسى ، وأنا المسئول عن كل ذلك » ، وهنالك فقط شرع عرابى فى سد القناة ، ومع ذلك كان أمره فى هذا الصدد منطويا على التردد والإبهام ، فقد قال فيه : « وما فعله الانجليز يبيح لنا سد الترعة الحلوة عن السويس وإذا تهدد القنال زيادة على ذلك بأعمال حربية داخلة أبيح لنا ردمه وسده لتعدى الانجليز على حيادته فباتحاد سعادتكم مع سعادة رئيس عموم أركان حرب يجرى مافيه صالحنا » ، ولم يكد يصل هذا الأمر المهم الى راشد باشا حسنى قومندان خط الشرق حتى كان الانجليز قد اقتحموا القناة ، وكان الحزم والحكمة يقتضيان بأن يبادر عرابى إلى سد القناة قبل أن تبدأ حركات الانجليز العدائية من ناحية الشرق ، لأن الانجليز الذين خرقوا حرمة المعاهدات الدولية ونقضوا عهودهم فى مؤتمر الأستانة منذ ابتداء القتال بضربهم الاسكندرية ثم احتلالهم إياها لم يكن من المنتظر أن يحترموا حياد القناة فى قتالهم ، أما اعتماد عرابى على وعود دلسبس فى حماية القناة فأمر يدل على قصر النظر ، وقد كان من عيوب عرابى فى ساعة الخطر التردد والإحجام ، فكان خطأه فى مسألة القناة العامل الأكبر إن لم يكن العامل الوحيـــد لانتصار الانجليز فى معارك الميدان الشرقى واحتلالهم العاصمة ، ولو سد عرابى القناة قبل مرور السفن الانجليزية لما استطاع

الانجليز بالزحف على مصر من طريق الاسماعيلية ولاضطروا إلى العدول عن زحفهم من هذا الطريق فتجد البلاد الوقت الكافى لتنظيم قوة المقاومة . وهكذا فاتت الفرصة وصارت قناة السويس طريق الزحف على مصر . فاجتازتها السفن الانجليزية مقلة الجنود والمعدات الحربية حتى وصلت آمنة إلى الاسماعيلية واحتلتها . وعندئذ فكر عرابى فى ردم القناة بعد أن ضاعت الفرصة إذ لم يعد ردمها فى حيز الإمكان بعد أن احتلها الانجليز ، فعرابى يحتمل من هذه الناحية تبعة هائلة فى هزيمة الجيش المصرى . وفى ذلك يقول صديقه وصديق العرابيين جون نينيه : « ان بساطة عرابى جعلته يرتكب أغلاطا كبيرة ظهرت عواقبها فيما بعد ، فبمقدار ما بذل من الهمة فى الدفاع عن الإسكندرية وتحصين خطوط الدفاع فى كفر الدوار بحيث امتنعت على الانجليز ، قد أظهر منذ ابتداء القتال غفلة بالغة إذ استمع إلى النصائح الكاذبة التى خدعه بها المسيو فرديناند دلسبس حين زعم أن الانجليز لايمكن أن يتعرضوا للعمل الفرنسى ، فامتنع عرابى عن سد القناة فى الوقت المناسب واستمسك برأيه رغم ما كانت تحتمه الخطط الفنية الحربية ورغم ما ارتآه زملاؤه وما ارتأيته أنا وكررته عشر مرات تارة بالقول القارس وطوراً بالكتابة فى وجوب سد القناة ، رغم كل ذلك أصر عرابى على رأيه ، فمهد للجنرال ولسلى نصراً من أسهل ما عرف فى تاريخ المعارك »[1] وكرر فى موضع آخر ما نصح به العرابيين بقوله لهم : « إن قناة السويس هى خط الدفاع الوحيد الذى لكم فى هذه الناحية ، وإذا لم تحتلوه فسيحتله العدو غداً ، ولن يجد صعوبة فى احتلاله لأن الانجليز لايهمهم الشرائع ولا المعاهدات ولا يرعون إلا مصالحهم ، وإذا وصلوا إلى الإسماعيلية فإن ذلك يعد نهاية الحملة » .

وجون نينيه كان صديقا مخلصا لعرابى ، وقد لازمه منذ ابتداء القتال وقضى معه الشهر الأول من الحرب فى كفر الدوار وظل على إخلاصه له بعد الهزيمة ، فأقواله لها قيمتها وحجتها

ومن عجب أن يصر عرابى على رأيه الخاطىء مع أنه كما يقول جون نينيه كان

---

(١) جون نينيه — عرابى باشا ص ١٠٥

مقتنعاً كل الاقتناع قبل نشوب الحرب بضرورة منع المرور من القناة وأنه قطع برأيه في هذا الصدد إذ صرح للمستر كامرون مراسل جريدة الستاندارد بحضور المسيو نينيه قبل ضرب الإسكندرية بقوله : « أننا سنحترم القناة مادام العدو يحترم استقلال بلادنا ، ولكن إذا شبت الحرب فإننا عند أول طلقة مدفع سنهدم القناة مؤقتاً ، وسأفعل ذلك آسفاً لأنى عالم بأن القناة طريق تجارى محايد [1] » ، وقد كان هذا هو الوقت المناسب حقاً لسد القناة ، فليت شعرى ما الذى جعله يعدل عن هذا الرأى الصواب ويمتنع عن سدها حتى احتلها الانجليز ؟

الرشوة والخيانة

لم يكتف الانجليز باحتلال القناة واتخاذ الإسماعيلية قاعدة لزحفهم ، بل استعانوا بسلطان باشا على رشوة البدو القاطنين غربى القناة بين الاسماعلية ورأس الوادى ، والصالحية وماحواليها ، وكان سلطان باشا يرافق الجيش الانجليزى نائباً عن الخديو ليقدم له كل المساعدات تمكيناً له من الزحف ، ومن وسائله إلى ذلك اتصاله بمشايخ العربان فى هذه الجهات ، فاستمال أكثرهم بالمال والرشا والوعود ، واتخذ الانجليز منهم مرشدين وأدلاء للزحف فى تلك المناطق الصحراوية التى لا يسهل على الجيش المغير أن يتعرف مسالكها وغوامضها دون الاستعانة بأمثال هؤلاء الأدلاء

قال المستر بلنت فى هذا الصدد : « ان أشهر مشايخ العربان الذين استعان بهم سلطان باشا ورشاهم هو سعود الطحاوى فى الصالحية (وفى رواية الشيخ محمد عبده أنه الحاوى الطحاوى) ، ومحمد البقلى فى وادى الطميلات [2] » ، ومما يؤسف له أن بعض الضباط المصريين الموالين للخديو رافقوا الجيش الانجليزى فى زحفهم من ناحية الشرق وساعدوه وأمدوه بالمعاونة والإرشاد والتجسس [3] وأن الخديو

---

(١) جون نينيه ــ عرابى باشا ص ١٠٥

(٢) بلنت ــ التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٩٤

(٣) الكتاب الأزرق عن مصر سنة ١٨٨٢ (مجموعة ١٨ وثيقة رقم ١٩ ص ٤٢) برقية من السير ادوار مالت إلى اللورد جرانفيل يخبره فيها أن الخديو باتفاقه مع الجنرال =

ذاته أصدر أمراً فى ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٢ بالترخيص للإنجليز باحتلال القناة . وهذا فحواه :

« ليكن معلوما عند السلطات الملكية والعسكرية فى منطقة قناة السويس أن أميرال الأسطول الانجليزى وقائد الجيوش البريطانية العام إنما أتيا إلى مصر لإعادة الأمن والنظام إليها ، ومن ثم قد سمحنا لهما باحتلال جميع الأمكنة التى يريان فى احتلالها ما يساعد على قمع العصيان ، وعلى هذه السلطات أن يبلغوا هذا الأمر إلى كافة سكان منطقة قناة السويس وبخاصة إلى موظفى وعمال القناة البحرية ، ومن يخالف أمرنا هذا يعد خارجا على إرادتنا وينزل به أشد العقاب [١] » .

وعين محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب نائبا عن الخديو لمرافقة الجنرال ولسلى فى زحفه على العاصمة [٢]

احتلال بور سعيد والاسماعيلية

٢٠ أغسطس سنه ١٨٨٢

قلنا إن أول عمل حربى للجنرال ولسلى عند وصوله إلى الإسكندرية هو تدبير الزحف على العاصمة من طريق قناة السويس ، ففى ١٦ أغسطس سنة١٨٨٢ وضع بالاشتراك مع الأميرال سيمور الخطة الحربية لاحتلال القناة . وفى مساء ذلك اليوم أقلعت السفينة الحربية إيريس Iris من الإسكندرية تقل الأميرال هوبكنس إلى بور سعيد لإبلاغ الكبتن فيتزورى بالاسماعيلية والأميرال هويت بالسويس تفاصيل

= ولسلى عين الضباط الآتية أسماؤهم لمرافقته فى الميدان وأنهم سافروا لهذا الغرض من الاسكندرية الى الاسماعيلية يوم ٢٢ أغسطس وهم : الميرالاى زهراب بك . الميرالاى موريس بك (انجليزى) القائمقام تورنيزن (نمساوى) . القائمقام يوسف ضيا بك . القائمقام دوليير بك (بلجيكى) . اليوزباشي توفيق أفندى

(١) الكتاب الأزرق عن مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٨ وثيقة رقم ٣٩

(٢) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ — المرجع السابق وثيقة رقم ٦٩ ص ٣٥



اقتحام السفن الانجليزية قناة السويس — ٢٠ أغسطس سنة ١٨٨٢
(عن مجلة الجرافيك عدد ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢)

هذه الخطة ، ومضمونها إخلاء القناة من السفن التجارية واحتلالها حربيا يوم ٢٠ أغسطس [١] ، وتنفيذاً لهذه الخطة أصدر الجنرال ولسلى فى مساء ١٨ أغسطس تعليماته الى قواد الفرق بالاستعداد لمغادرة الاسكندرية فى اليوم التالى ، ولكى يخادع العرابيين عن نيته تظاهر بأنه يريد مهاجمة أبو قير . ففى ظهر يوم ١٩ أغسطس أقلع الأسطول من الاسكندرية بقيادة الأميرال سيمور ، وكان مؤلفا من ثمانى مدرعات وثمانى عشرة باخرة من بواخر النقل تقل معظم الجيش الانجليزى بقيادة الجنرال ولسلى واتجه إلى أبو قير ، فرسا قبالتها فى الساعة الرابعة بعد الظهر وبقى حتى الليل ، فلم يشك العرابيون فى أن خطة الانجليز هى مهاجمة أبو قير ، فأخذوا يستعدون للدفاع عنها . ولكن لم يكد يرخى الظلام سدوله حتى استأنف الأسطول سيره قاصداً

---

(١) الكولونل سبتان — الحملات الانجليزية فى افريقية ص ٢٩١

بور سعيد ، فوصلها صباح ٢٠ أغسطس ، وأخذت السفن الحربية تقتحم القناة ، ونزلت كتيبة من جنود الأسطول إلى بور سعيد واحتلوا المدينة دون مقاومة من الحامية وكذلك احتل الانجليز القنطرة والاسماعيلية فى هذا اليوم ، ومنعت البوارج الانجليزية مرور البواخر التجارية فى القناة ، وقد منع الأميرال هويت من ناحية السويس دخول أية سفينة إلى القناة ابتداء من ١٩ أغسطس ، ووضع فى مدخل القناة بارجة حربية تنفيذاً لهذا المنع ، وقد احتجت شركة القناة على خرق حرمة القناة [١] فذهب احتجاجها سدى ، وفى ٢٠ أغسطس احتل الأميرال هويت (شلوفة) شمالى السويس على القناة

ضرب معسكر العرابيين فى نفيشه

وكانت طلائع العرابيين وعددهم نحو ألفين ترابط فى (نفيشه) غربى الاسماعيلية وعلى بعد نحو ثلاثة كيلومترات منها (انظر الخريطة ص ٤٠٠) ، فأطلقت البوارج البريطانية قنابلها عليهم ، وكان هذا الضرب نذيراً بزحف الانجليز من هذه الناحية .

ووصل الجنرال ولسلى إلى الإسماعيلية يوم ٢١ أغسطس لتدبير حركات القتال فى الميدان الشرقى ، وكان بصحبه الأميرال سيمور والأميرال هوبكنس ، ووصلت على أثره بقية البواخر المقلة للجيش البريطانى فنزلوا الاسماعيلية ، كما وصل المدد من الهند إلى السويس ، وبذلك انكشفت الجبهة المصرية من ناحية القناة ، فى حين أنه لو سدت القناة فى بداية القتال لما استطاع الجنرال ولسلى أن يصل بجنوده إلى الاسماعيلية ويتخذها قاعدة للزحف ولقضى عدة أشهر قبل أن يهاجم خطوط الدفاع فى الدلتا ، وفى يوم ٢٢ أغسطس وضع الانجليز أيديهم على سكة الحديد بين الاسماعيلية والسويس وعلى ترعة المياه العذبة بين المدينتين

ولما تم للانجليز احتلال القناة رخصوا لشركة القناة بإدارة أعمالها السابقة وعادت السفن التجارية تجتاز القناة ، ويتبين من ذلك أن اعتراض الشركة على خرق الانجليز

---

(١) الكتاب الازرق عن مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٨ وثيقة رقم ٢٥ ص ١٢ ورقم ٢٨ ص ١٣ رقم ٣٣ ص ١٥

حيدة القناة لم يكن سوى اعتراض شكلى كان الغرض منه منع العرابيين من سد القناة حتى لا يتعطل انتفاع الشركة منها

وهكذا جعل الانجليز من القناة قاعدة حربية سهلت لهم مهمة الزحف على مصر ، ولولاها ما استطاعوا أن يصلوا إلى الاسماعيلية بحرا وأن يزحفوا منها على العاصمة من طريق التل الكبير والزقازيق ، فوصول البوارج الانجليزية إلى الاسماعيلية واتخاذهم إياها قاعدة زحفهم ما كان ليحدث لولم تكن قناة السويس موجودة ، وكذلك كانت القناة شؤما على مصر فى جميع أدوارها

احتلال نفيشه

٢٣ أغسطس سنة ١٨٨٢

احتل الانجليز نفيشه بعد احتلالهم الاسماعيلية ، ولهذا الاحتلال أهميته ، لأن نفيشة هى أول محطة غربى الاسماعيلية ومنها تتفرع ترعة الاسماعيلية إلى فرعين أحدهما الذاهب إلى بور سعيد والثانى إلى السويس

معركة المجفر ــ ٢٤ أغسطس سنة ١٨٨٢

وقد سد العرابيون ترعة الاسماعيلية فى نقطة (المجفر) غربى الاسماعيلية ليمنعوا ورود المياه العذبة إلى الجيش البريطانى ، فهاجم الجنرال واسلى (المجفر) يوم ٢٤ أغسطس واحتلها بجنوده

واقعة المسخوطة وأسر محمود فهمى

وتابع الانجليز زحفهم فاستولوا على المسخوطة يوم ٢٥ أغسطس بعد معركة عنيفة دارت بينهم وبين العرابيين ، وكان يقود الجيش المصرى فيها الفريق راشد باشا حسنى

ووقع محمود باشا فهمى رئيس أركان حرب الجيش المصرى أسيرا فى يد الانجليز ، فكان أسره أكبر ضربة أصابت الدفاع الوطنى



واقعة المسخوطة — ٢٥ أغسطس ١٨٨٢
(عن مجلة الجرافيك عدد ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢)

استيلاء الانجليز على المحسمة والقصاصين

واستولى الانجليز على المحسمة يوم ٢٥ أغسطس ، وهى محطة تبعد عن نفيشه غربا باثنين وعشرين كيلو مترا ، وصارت المسافة بينهم وبين التل الكبير لا تتجاوز أربعة وعشرين كيلو مترا ، وقد استولوا فى المحسمة على سبعة مدافع كروب وكمية كبيرة من البنادق وعلى قطار من الذخيرة

وكان الاستيلاء على المحسمة عملا حربيا على جانب كبير من الخطر ، لأنه الخطوة الأولى التى اتخذها الانجليز للوصول إلى معسكر العرابيين فى التل الكبير ، ثم احتل الانجليز القصاصين يوم ٢٦ أغسطس دون مقاومة تذكر ، فصاروا على مسافة خمسة عشر كيلو مترا من التل الكبير

انتقال عرابى إلى الميدان الشرقى

كان لأسر محمود باشا فهمى واحتلال المحسمة وانكشاف نية الانجليز فى الزحف على العاصمة من ناحية الشرق وقع شديد فى صفوف العرابيين ، فبادر عرابى إلى الانتقال إلى معسكر التل الكبير ، وسار بالقطار من كفر الدوار ومعه جماعة من الضباط وطائفة من الحرس ، وكان يصحبه عبد الله نديم خطيب الثورة العرابية ، فلما وصل القطار إلى الزقازيق خف للقائه جمع حاشد من العمد والأعيان وأرباب الطرق والموظفين ، ونزل هنيهة بالمحطة ، وجلس بكشك هناك . فاحتشد الناس للهتاف له وصاروا ينادون :



استيلاء الانجليز على المحسمة — ٢٥ اغسطس سنة ١٨٨٢
(عن مجلة الجرافيك عدد ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢)

« الله ينصرك يا عرابى يامولانا ياعزيز . اهلك عسكر الانجليز . ياسيمور ياوش القملة ! من قال لك تحمل دى العملة » ، وبعد أن جلس هنيهة غادر الكشك وركب القطار وصار ينادى ويقول : « أنا لها أنا لها » ، وسار القطار إلى التل الكبير بين هتاف المجتمعين وصياحهم ، ولما وصل إلى التل الكبير اعد عرابى لنفسه بالمعسكر خيمة سعيد باشا والى مصر السابق وكانت من أفخم الخيام ، وأقام بها تحوطه الحرس والخدم ، وتشاور وأصحابه فيما يجب عمله ، وجاء على باشا فهمى من القاهرة يقود الآلاى الأول من المشاة مددا للجيش ، ووضعوا خطة القتال التى استدعاها تبدل الموقف ، فاتفقوا على مهاجمة مواقع الانجليز فى القصاصين ، وأرسلوا إلى طلبه باشا عصمت فى كفر الدوار لكى يرسل لهم المدد من الرجال والعتاد ، فجاءهم عيد بك محمد بالاى ، وأحمد بك عبد الغفار وعبد الرحمن بك حسن بألاى الفرسان وجاءهم من دمياط خضر بك خضر ومعه أورطتان من العساكر السودانية ، فاستعد الجيش المصرى لاتخاذ خطة الهجوم ، وكانت قوات الانجليز موزعة كالآتى : الجنرال جراهام فى القصاصين . والجنرال دروري لو قائد الفرسان فى المحسمة ، والجنرال ويليس فى المسخوطة



واقعة القصاصين الأولى — ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٢

(عن مجلة الجرافيك عدد ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢)

واقعة القصاصين الأولى

هاجم المصريون مواقع الانجليز فى القصاصين يوم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٢ بقيادة الفريق راشد باشا حسنى ، وكان هجوما شديداً ، فاستولوا على المواقع الأمامية للانجليز ، ولكن الفرسان البريطانيين بقيادة الجنرال درورى لو مالبثوا أن كروا على المصريين فأجلوهم عن هذه المواقع ، وخسر الانجليز فى هذه الواقعة ٨ قتلى منهم ضابط و ٦١ جريحا منهم عشرة من الضباط [١] واعتد فيها القتال إلى الليل [٢]

---

(١) الكولونل سبتان : الحملات الانجليزية فى افريقية ص ٣٠٩

(٢) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٥٨

موقف تركيا

وإعلان السلطان عصيان عرابى

قدمنا أن موقف تركيا منذ نشبت الثورة العرابية كان منطويا على سوء النية والخطل فى الرأى ، فقد أرادت أن تتخذ من هذه الثورة فرصة لاسترداد امتيازات الاستقلال الذى نالته مصر ، فأخذت تغرى الفريقين المتخاصمين أحدهما بالآخر ، فتتظاهر تارة بتأييد الخديو ، وطورا بتأييد العرابين ، لتكسب من وراء هذا الإغراء نفوذاً وسلطانا ، ولكنها فى الواقع لم تكسب شيئا وإنما استفادت انجلترا من هذه السياسة الخرقاء

وزاد موقفها خطلا بامتناعها بادئ الأمر عن الاشتراك فى مؤتمر الأستانة الذى عقد فى عاصمتها ، وكان امتناعها مبنياً على سبب سخيف ، وهو أن إيفادها درويش باشا إلى مصر سيحل المسألة المصرية ويغنى عن عقد مؤتمر بشأنها ، وقد تبين لك أن درويش باشا لم يكن لوجوده أى أثر إيجابى فى تطور الحوادث ، ولو أنها اشتركت فى المؤتمر ونفذت قراره بوجوب تدخلها وإرسالها جيشاً إلى مصر لنجت البلاد من الاحتلال الانجليزى ومن الاحتلال التركى ، ولما أدركت خطأها اشتركت آخر الأمر فى المؤتمر كما تقدم بيانه (٣٧٣) ، ورضيت بإرسال جيش عثمانى إلى مصر ، ولكن بعد فوات الفرصة ، أى بعد أن ضربت انجلترا الاسكندرية وأرسلت قواتها البحرية والبرية واحتلت مصر

وبينما كان الانجليز يتقدمون فى داخل البلاد كانت المفاوضات مازالت مستمرة بين اللورد دفرين سفير انجلترا فى الأستانة والباب العالى للاتفاق على خطة إرسال الجيش العثمانى إلى مصر ، وكانت انجلترا تقصد من هذه المفاوضات إطالة الوقت وتعطيل إرسال جيش من تركيا حتى تقمع هى الثورة بجيشها فلا يبقى محل لمجىء ذلك الجيش ، وقد تذرعت الى إطالة المفاوضات باشتراطها عدة شروط وهى :

(١) تحديد عدد الجيش العثمانى المزمع إرساله إلى مصر بحيث لا يتجاوز خمسة أو سته آلاف جندى (٢) منعه من دخول مصر بطريق البر أو النزول إلى الاسكندرية (٣) عرض خططه الحربية على القيادة الانجليزية (٤) التعهد بسحب هذا الجيش حين جلاء الجيش الانجليزى عن مصر

وقد رفضت الحكومة التركية هذه الشروط ، فكان ذلك سبباً فى تعطيل إرسال جيشها ، ولو رضيت بأى شرط تضعه انجلترا وبادرت بإرسال جيشها لكان ذلك خيراً وأخف ضرراً من إحجامها عن إنفاذه ، لأن مجرد وجود جيش تركى أو أى جيش آخر بجوار الجيش الانجليزى يحول دون استقرار الأخير فى البلاد ويؤدى لا محالة إلى جلاء الجيشين معا كما حدث حين أرسلت كل من انجلترا وتركيا جيشاً لإجلاء الفرنسيين عن مصر سنة ١٨٠١ ، فإن وجودهما معاً أدى إلى جلائهما عن البلاد فى ذلك الحين

وقد أعلنت انجلترا على لسان اللورد دفرين أنها لا تقبل اشتراك الجيش العثمانى مع الجيش الانجليزى فى إخماد الثورة إلا إذا وقع الباب العالى على الاتفاقية المتضمنة شروط هذا الاشتراك ، وفى غضون مهزلة المفاوضات التى جرت فى هذا الصدد طلب اللورد دفرين من سعيد باشا الصدر الأعظم أن يعلن السلطان عصيان عرابى ، وأن يقترن هذا الإعلان بالاتفاق على اشتراك الجيشين فى مصر ، وأخيراً وقع الطرفان على هذا الاتفاق فى ٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢[١] ، وهو يقضى بإرسال ثلاثة آلاف جندى عثمانى إلى بور سعيد . وفى الوقت نفسه أعلن السلطان عصيان عرابى فى منشور طويل نشرته صحف الآستانة يوم ٦ سبتمبر[٢]

لم تكن انجلترا تقصد بهذا الاتفاق احترامه وتنفيذه ، فانها عجلت بإخماد الثورة قبل أن تتحرك تركيا إلى إرسال جيشها ، بل كان غرضها إذاعة إعلان السلطان عصيان عرابى أثناء زحفها ، لتتخذمنه وسيلة لإضعاف قوة الجيش المصرى وايقاع الفرقة والانحلال فى صفوفه ، وصرف القلوب عن تأييد عرابى فى القتال ، ولو ترك السلطان وشأنه لما فكر فى إصدار هذا الإعلان لأنه فى خاصة نفسه لم يكن يعطف على الخديو توفيق ولا كان يميل إلى تثبيت سلطته ، ولكن السياسة الانجليزية ألحت وتهددت واستخدمت كل الوسائط ومنها الرشوة لدى رجال المابين حتى أصدر السلطان إعلانه المشئوم

ولما هزم عرابى فى واقعة التل الكبير بادر اللورد دفرين الى إبلاغ الباب العالى

---

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ — ٨٣ وثيقة رقم ٥٦

(٢) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ — ٨٣ وثيقة رقم ٥٦

أنه بهزيمة العرابيين لم يعد ثمة موجب لإرسال جيش عثمانى . لأن الجيش الانجليزى قد انتهى من مهمة إخماد الثورة

فإعلان عصيان عرابى والحرب قائمة هو تدبير منطو على المكر والخبث ، وضعته انجلترا لإضعاف قوة المقاومة فى مصر وتمكين جيشها من احتلال البلاد وهى التى طلبت من السلطان ذلك الإعلان كما تقدم بيانه

وقد ابتهج به الخديو وعهد الى سلطان باشا توزيع نسخ من جريدة (الجوائب)(١) التى نشرته ، والاتصال بضباط الجيش المصرى لاطلاعهم عليه ، ووزع عليهم منشورات بهذا المعنى ، وتنقل سلطان باشا فى البلاد لدعوة العمد والأعيان الى مساعدة الانجليز ، ولا جرم أحدثت المنشورات تأثيراً كبيراً فى حالة الضباط المعنوية ، وفى ذلك يقول عرابى إنه رأى تأثيرها باديا فيهم . فأفهمهم أنها دسيسة انجليزية تمكنوا من إنفاذها بواسطة الرشوة . ولكن نصائحه لم تؤثر فى أحمد بك عبد الغفار قومندان الفرسان وعبد الرحمن بك حسن حكمدار الألاى الثانى وعلى بك يوسف ميرالاى الألاى الثالث من المشاة ، واسروا الغدر والخيانة ،(٢)

واقعة القصاصين الثانية

٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢

فى صبيحة يوم السبت ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وقعت معركة كبيرة بين المصريين والانجليز ، تعد أكبر وقائع الحرب العرابية ، هجم فيها المصريون بقيادة الفريق راشد باشا حسنى (المعروف بأبى شنب فضة) على مواقع الانجليز فى القصاصين يريدون استردادها للمرة الثانية ، واحتدم القتال نحو ثلاث ساعات ولكن المعركة انتهت بتراجع المصريين بعد أن كادوا يوقعون بالجيش الانجليزى

ذكر عرابى عن هذه الواقعة فى مذكراته أنه فى اليوم السابق لوقوعها عقد مجلسا بمعسكر الجيش فى التل الكبير حضره كبار القواد كراشد باشا حسنى وعلى باشا

---

(١) هى جريدة كانت تصدر بالاستانة باللغة العربية لصاحبها أحمد فارس الشدياق

(٢) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٩٠ · وقد نفينا عن أحمد بك عبد الغفار تهمة الخيانة كما سيجىء بيانه



واقعة القصاصين الثانية — ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢
(عن مجلة الجرافيك عدد ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٨٢)

فهمى ومحمود سامى باشا البارودى وغيرهم لوضع خطة القتال ، فتقرر فى هذا المجلس الهجوم على مواقع الانجليز فى القصاصين حيث حشدوا فيها معظم قواتهم ، وكان عددهم يبلغ نحو ثلاثين ألف جندى ، ومن قوادهم الدوق أوف كنوت ثالث أنجال الملكة فيكتوريا ، واستقر رأى عرابى وصحبه على أن يكون الهجوم بشكل نصف دائرة تحيط بالعدو بجناحيها ، وأن يكون محمد أفندى الزملاوى بأورطته فى الجانب الأيمن لترعة الإسماعيلية ومعه أورطة من الفرسان ومدفعان وجمع من العربان وفى الجانب الأيسر للترعة الآلاى الأول من المشاة بقيادة أحمد بك فرج وخلفه ستة مدافع ، وفى القلب آلاى عيد بك محمد تتقدمه بطاريتان (من ١٢ مدفعا) من مدافع كروب وخلفه بطارية من ستة مدافع ، وهؤلاء جميعا بقيادة اللواء على باشا فهمى ، والطوبجية بقيادة حسن بك رأفت ، وأن يكون بالجناح الأيسر الميرالاى على بك يوسف خنفس (الخائن) بآلايه وخضر بك خضر ومعه أورطتان من الجنود السودانية وبطارية من ستة مدافع وست أورط من الفرسان بقيادة

الميرالاى أحمد بك عبد الغفار ، والقائد العام لهـذا الجيش هو الفريق راشد باشا حسنى ، وتقرر أيضا أن يتحرك محمود باشا سامى البارودى بجيشه من الصالحية ليلا فيصل إلى خط القتال عند مطلع الفجر للإحداق بميمنة العدو ، قال عرابى وقد عمل بهذا الترتيب رسم سلمت منه نسخة لكل أمير من القواد ، وفى الثلث الأخير من ليلة ٩ سبتمبر (٢٥ شوال سنة ١٢٩٩) قام الجيش على هـذا الترتيب ، فلما وصل قريبا من العدو أخذ كل مكانه على خط النار ، ولكن العدو كان عالما بما استقر عليه الرأى إذ أطلعهم عليه الميرالاى على بك يوسف خنفس (الخائن) ، فبادر الجيش المصرى بإطلاق المدافع ، واشتبك القتال بين الجيشين ، أما جيش الصالحية بقيادة البارودى فإنه تأخر عن الميعاد المحدد له ، ولما قرب من مكان الواقعة كان العدو متأهبا لقتاله ، فأطلق عليه مدافعه قبل أن يصل إلى مكانه ، فتشتت وولى الأدبار ، فمنهم من عاد إلى الصالحيـة ومنهم من ذهب إلى معسكر رأس الوادى ، وأما راشد باشا حسنى وعلى باشا فهمى ومن معهما من الجيش فقـد ثبتوا ثبات الأبطال حتى آخر النهار ، ، وجرح راشد باشا حسنى برصاصة فى قدمه ، وجرح على باشا فهمى فى ساقه ، وخسر كل من الجيشين خسارة كبرى من ضرب المدافع والبنادق التى كانت مقذوفاتها كالمطر فى الميدان ، وكانت هـذه الواقعة أشد حرب انتشبت بيننا وبين الانجليز إذ كانت قوة الجيشين عظيمة وثباتهم نادر المثيل [١] » .

ويقول جون نينيه عن هـذه الواقعة إن إصابة القائدين الباسلين راشـد باشا حسنى وعلى باشا فهمى فيها كانت خسارة كبرى منى بها الجيش المصرى لا تقل فى فداحتها عن أسر محمود باشا فهمى

ويقول المستر بلنت نقلا عن رواية المصريين له عن المعركة إن الانجليز فوجئوا بهجوم الجيش المصرى ، وكاد الدوق أوف كنوت يقع أسيراً ، ولكن حدث نقص فى تنفيذ خطة الهجوم ، وذلك أنه كان على محمود باشا سامى البـارودى أن

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٩٧

يتحرك من الصالحية فى ألفى مقاتل ليلا ويهاجم فى الصباح ميمنة الانجليز ، ولكنه ضل الطريق ، ويقال إن رجال سعود الطحاوى أضلوه عمداً ، فلم يصل فى الميعاد ولم يشترك فى المعركة ، وثمة نقص آخر ذكره المستر بلنت وهو أن عرابى كان واجبا عليه أن يشترك فى هذه المعركة ولو فى مؤخرة الجيش إن لم يكن فى المقدمة ، ولكنه جمد فى التل الكبير ، ولم تظهر فى الميدان جميع قوة الجيش التى كان يجب استخدامها ، وكان من عوامل الهزيمة خيانة الضابط على بك يوسف خنفس ، وفى ذلك يقول عرابى فى رسالته إلى المستر بلنت ان على يوسف هذا خانهم وأفشى التدبير الذى وضعوه للمعركة قبل وقوعها وأفضى به إلى الجنرال ولسلى وسلمه الرسم الذى وضع لها ، وأن سلطان باشا قد أفسد عليهم على يوسف بالرشوة ، وأنه علم بهذه الخيانة بعد هزيمة التل الكبير [1]

الموقف الحربى بعد واقعة القصاصين

كانت هزيمة الجيش المصرى فى واقعة القصاصين الثانية ضربة شديدة كشفت الموقف الحربى ودلت على ضعف الجبهة المصرية أمام الهجوم الانجليزى ، وقد ظهر الاضطراب على زعماء العرابيين وبخاصة عرابى ومحمود سامى البارودى ، وبدا اليأس يتسرب إلى قلوبهم ، وأدرك عرابى بعد فوات الفرصة أنه لو سد قناة السويس عند ابتداء الحركات العدائية لما بلغ الانجليز الإسماعيلية بهذه السرعة ، وما تقدموا فى داخل البلاد بهذه السهولة ، فأخذ يعالج الموقف فى كثير من التردد واليأس ، وبدأ بعد واقعة القصاصين فى إرسال الجرحى إلى العاصمة إذ أقلتهم القطر المخصوصة إلى العباسية ، ومنهم القائدان الباسلان راشد باشا حسنى وعلى باشا فهمى ، واستدعى على باشا الروبى قومندان موقع مريوط ليتولى قيادة جيش رأس الوادى ، فحضر عصر يوم الثلاثاء ١٢ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (٢٨ شوال سنة ١٢٩٩) ، وأخذ يتفقد مواقع الجيش فى التل الكبير الذى أصبح بعد واقعة القصاصين هدف الانجليز فى هجومهم

---

(١) بلنت ــ التاريخ السرى للاحتلال ص ٣٠٠ و ٣٥٢

معركة التل الكبير

١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢

تقع شرقى محطة التل الكبير على الضفة اليسرى للترعة الإسماعيلية هضبة تعلو السكة الحديد بثلاثين متراً ، وتمتد بانحدار خفيف نحو (الصالحية) ونحو (القصاصين)

وكانت خطوط الدفاع المصرية فى (التل الكبير) تبتدئ من السكة الحديد ، وتمتد بطول ستة كيلو مترات متجهة من الجنوب إلى الشمال ، وتحمى معاقل الجند خنادق جافة عرضها من مترين إلى ثلاثة وعمقها متر أو متران ، ووراء الخطوط الأمامية خطوط أخرى تمتد إلى معسكر التل الكبير الواقع على السكة الحديد ، ولم يكن عرابى قد أتم خطوط الدفاع قبل نشوب المعركة ، ولم تكن هى فى ذاتها محكمة الوضع ، لأنها أقيمت على عجل ، وليس بها العدد الكافى من الجند لصد هجمات الأعداء

وكان الجيش المصرى فى التل الكبير كما قدره الجنرال ولسلى مؤلفاً من ٢٤ طابوراً وثلاثة آلايات من الفرسان وستة آلاف من البدو ، وكان عرابى يشرف على حركات القتال ، ولكنه لم يتول القيادة الفعلية التى عهد بها إلى على باشا الروبى ، وبلغت مدافع هذا الجيش من ٦٠ إلى ٧٠ مدفعا

ويقول المستر بلنت إن جيش عرابى بالكبير لم يكن يزيد عن عشرة آلاف أو اثنى عشر ألف جندى ، والباقون كانوا من المجندين الأحداث الذين لم يسبق لهم إطلاق بندقية واحدة ، أضف إلى ذلك أن خيرة الجنود لم يكونوا بالتل الكبير بل كانوا فى كفر الدوار بقيادة طلبه باشا عصمت أو فى دمياط بقيادة عبد العال باشا حلمى ، وهؤلاء لم يشتركوا قط فى المعركة ، وكان من حسن التدبير أن يستدعى عرابى على الأقل الألاى المرابط فى دمياط لأنه كان يحتوى على خيرة الجند المدربين ، ولكنه لم يفعل ، ولم يأت من هذا الألاى سوى أورطتين مع مسيس الحاجة إليه ، وعهد عرابى بالقيادة فى معركة التل الكبير إلى على باشا الروبى ، ولم يكن على حظ

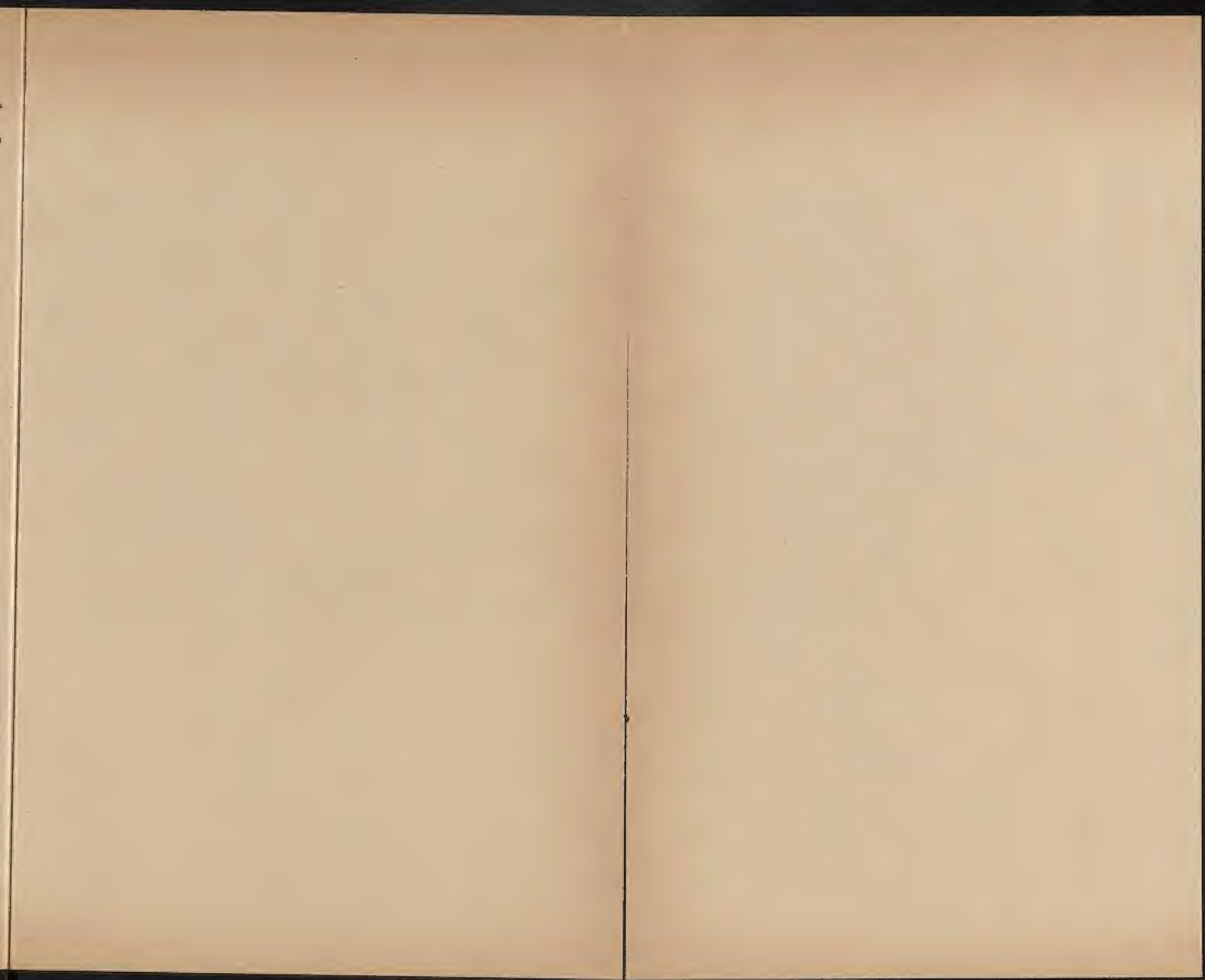
معركة التل الكبير
١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢

خريطة معركة التل الكبير

وتجد فيها موقع قرية التل الكبير ، فقنطرة التل الكبير ، فترعة الاسماعيلية ، فالسكة الحديد ، فمعسكر الجيش المصرى وفيه خيمة عرابى ، فخط الدفاع الثانى ، يليه خط الدفاع الاول ، فهجوم الجيش البريطانى من الميمنة ومن الميسرة

(وقد اقتبسنا هذه الخريطة عن مجلة الجرافيك الانجليزية عدد ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٢)

مقابل ص ٤٣٣



مامن الكفاية الحربية . أضف إلى ذلك أنه كان إلى ماقبل المعركة قائداً لفرقة مريوط ، واستدعاه عرابى إلى التل الكبير بعد إصابة راشد باشا حسنى فى القصاصين ، فحضر قبل الواقعة بيوم واحد ، وهو وقت لا يكفى لتعرف مواقع القتال فى تلك الناحية ووضع الخطط الصالحة للدفاع

وزحف الجنرال ولسلى على التل الكبير فى أحد عشر ألفاً من المشاة و ٢٠٠٠ من الفرسان ومعه ستون مدفعاً(١) ، وكان الهجوم من الناحية الشمالية للتل الكبير ، إذ كانت أصلح للزحف من الجهة الجنوبية المكونة من أراض زراعية تخترقها الترع والأقنية وتعيق سير الجنود ، واعتزم الزحف ليلا لكى يوفر على جنوده عناء المسير فى شمس النهار المحرقة وسط رمال الصحراء وفى أرض مكشوفة ، وقد رجح عنده الزحف فى الظلام ما لاحظه حين كان يستطلع مواقع المصريين فى التل الكبير أنهم لا يضعون الطلائع أمام الاستحكامات إلا من الساعة الخامسة صباحا ، وهذا نقص كبير فى الدفاع . فأراح ولسلى جيشه يوم ١٢ سبتمبر ، وفى مساء هذا اليوم تأهب للزحف ، ولما جن الليل بدء الجيش الانجليزى يتحرك من القصاصين فى منتصف الساعة الثانية صباحا . وكان الظلام حالكا . وأصدر الجنرال ولسلى تعليماته بأن تطفأ كل الأنوار أثناء السير ، حتى لا يشعر العرابيون بزحفه ، وكان يتقدم الجيش البريطانى بعض ضباط الأسطول الذين لهم دراية بالاسترشاد بالنجوم لمعرفة خط السير فى الصحراء ، ولكن هؤلاء لم يكن فى استطاعتهم الاهتداء إلى مسالك الصحراء بل كان المرشدون الحقيقيون لفيفا من ضباط أركان حرب المصريين من حزب الخديو ، وأمامهم عربان الهنادى ممن اشترى الانجليز ذممهم واتخذوهم عيونا لهم وجواسيس ، ومن العجب أن يقطع الجيش الانجليزى المسافة بين القصاصين والتل الكبير وهى تبلغ نحو خمسة عشر كيلو متراً دون أن تصادفهم طلائع المصريين ، ولو كان الدفاع محكما لما فات عرابى أن يجعل لجيشه طلائع على مسافات بعيدة ينبئونه بحركات الجيش الانجليزى ، واستمر الانجليز فى زحفهم حتى مطلع الفجر ، وعندئذ

---

(١) إحصاء الجنرال ولسلى فى تلغرافه الى وزارة الحربية البريطانية عن الواقعة

صارت كتائبهم الأولى على مسافة ١٥٠ ياردة من طلائع التل الكبير ، وقد فوجيء المصريون بالهجوم إذ كانوا نائمين بعد أن سهروا فى سماع ذكر أرباب الطرق ، فاستيقظوا على صوت البنادق ، ولم يكد هؤلاء يضربون نفير الحذر حتى أمر الجنرال ولسلى جنوده بالهجوم ، فابتدأ فى الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والأربعين صباحا . وكان على شكل نصف دائرة أحاطت بمعسكر العرابيين كما تراه على الخريطة (مقابل ص ٤٣٣) ، فاقتحمت الجنود الانجليزية الاستحكامات الأمامية ، وأطلق رماتها القنابل والبنادق عليهم ، ونال منهم فى هذه الهجمة نحو مائتين قبل أن يصلوا إلى الخنادق ، ولكن الهجوم كان فجائيا وشديداً ، فاستولى الانجليز على الإستحكامات الأمامية ، وبعد هنيهة هجموا على خط الاستحكامات الثانى ، واتجهت فرقة منهم تجوس خلال الاستحكامات ففتكت بنادقهم بالمصريين فتكا ذريعاً ، وهجم فرسان الجيش البريطانى بقيـــادة الجنرال دروورى لو على ميسرة العرابيين متجهة صوب محطة التل الكبير ، فأحدقوا بها ، وأخذ المصريون على غرة فى الميمنة والميسرة ، وصمد للدفاع ألايان من السودانيين بقيادة الميرلاى محمد بك عبيد ، وظلوا يدافعون الانجليز حتى استشهد معظمهم وقتل قائدهم البطل محمد عبيد ، واستبسل أيضاً فى القتال ألاى من البيادة بقيادة أحمد بك فرج ، وألاى عبد القادر بك عبد الصمد ، وكذلك أبلى اليوزباشى حسن أفندى رضوان (الفريق حسن باشا رضوان فيما بعد) بلاء حسنا فى الواقعة إذ كان قومندانا للطوبجية فلما فوجيء المصريون بهجوم الجيش الانجليزى اختل نظامهم ، لكن اليوزباشى حسن رضوان صمد للمهاجمين وأخذت مدافعه تصلى الانجليز ناراً حامية وكبدتهم خسائر جسيمة ، وجرح هو فى تلك الواقعة ، وقد أعجب الجنرال ولسلى ببسالته وترك له سيفه احتراما له ، ولم يزد عدد الجنود الذين اشتركوا فى المعركة عن ثلاثة آلاف . أما الباقون فقد تولاهم الذعر فألقوا أسلحتهم ولاذوا بالفرار ، ولم تدم المعركة أكثر من عشرين دقيقة لم تزد خسائر الانجليز فيها عن ٥٧ قتيلا منهم ٩ ضباط و٤٨ صف ضابط وجندى ، و٤٠٢ جريحا منهم ٢٧ من الضباط ، أما خسائر المصريين

فقد تراوحت بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ قتيل ، ويقول المستر بلنت[١] « إنه سمع من خادم عرابي الذي لازمه في المعركة أن عدد قتلى المصريين كان كبيرا وأنهم بلغوا عشرة آلاف بين قتيل وجريح لأن الانجليز لم يستعملوا هوادة في القتل، وقال إنه لا يضمن صحة هذه الأرقام ، ولكنه شاهد أكواما من عظام القتلى في التل الكبير وهي شهادة ناطقة بما جرى في المعركة » . وغنم الانجليز مدافع المصريين واستولوا على جميع مهمات الجيش وذخائره ومؤونته[٢]

رواية عرابي عن معركة التل الكبير

كتب عرابي عن معركة التل الكبير ما يأتي :

« طلبت علي باشا الروبي قومندان مربوط ليتولى قيادة جيش رأس الوادي فحضر في عصر يوم الثلاثاء الموافق ٢٨ شوال سنة ١٢٩٩ — ١٢ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وتوجهتوا إلى المقدمة . فأمر بانتقال ألاي علي بك يوسف (خنفس) وعبد القادر بك عبد الصمد من الجناح الأيسر الذي كان مائلا إلى الوراء على شكل زاوية منفرجة ليحمي العسكر من هجوم العدو ، ووضعهما على استقامة الخط المستحكم الممتد من الترعة الحلوة إلى الجهة الشرقية ، وأمرهما باتخاذ دروة خفيفة من التراب في أثناء الليل ، فعمل عبد القادر بك عبد الصمد خط استحكام خفيف بعساكره حيث كان في نهاية الجناح الأيسر ، وأما علي بك يوسف فإنه جمع عساكر الايه في هيئة القول ولم يجر عمل شيء يقيهم مقذوفات العدو إذا هجم على الجيش . وتقدم أحمد بك عبد الغفار وعبد الرحمن بك حسن بعساكر السواري (الفرسان) إلى الأمام على بعد ألفي متر ليمنعوا تقدم العدو إذا أراد الهجوم على معسكرنا ، ولكن واصيتاه خاب الأمل فيهما ، وفي يوم الأربعاء ٢٩ شوال سنة ١٢٩٩ - ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ كنت في صلاة الفجر إذ سمعت ضرب المدافع والبنادق بشدة ، فخرجت

---

(١) في كتابه التاريخ السري للاحتلال ص ٣٠٦

(٢) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٨ وثيقة ٨ رقم ١٢٩

ونظرت فوجدت ضرب النار على طول خط الاستحكام . ورأيت بطارية طوبجية سوارى على مرتفع من الأرض تبعد عن الخيمة التي كنت فيها بنحو ستمائة متر صبت مقذوفاتها على مركزنا العمومي ، وكان مركزنا المذكور خلف الاستحكامات بأربعة آلاف متر ، ولم يكن هناك إلا الأهالي المتطوعون مع الشيخ محمد عبد الجواد وأخيه الشيخ أحمد عبد الجواد [١] وجابر بك من بندر بيبا بمديرية بني سويف ، وكانوا نحو ألفي نفر ، فدعوناهم للهجوم معنا على تلك البطارية فامتنعوا ، ودهشوا ، فذكرناهم بحماية الدين والعرض والشرف والوطن ، ولم يجد ذلك نفعا بل تفرقوا فراراً . فجاء ضابط من طرف علي باشا الروبي الفرمندان الجديد يخبرني باتخاذ مركز آخر ، ثم نظرت فوجدت الميدان مزدحما بالخيل والجمال والعساكر متشتتين وموليين ظهورهم للعدو . فذهبت الى القنطرة التي على الترعة هناك لأمنع العساكر عن الفرار ، وصرت أناديهم وأحرضهم على الرجوع والثبات والصبر على قتال العدو وأذكرهم بالشرف الإسلامي والعرض والوطن . فما كان من سميع ولا بصير ، فألقوا بأنفسهم في الترعة وسبحوا إلى البر الغربي ، فذهبت إلى بلبيس لجمع المنهزمين هناك واتخاذ مركز آخر لمنع العدو من الوصول الى القاهرة ، وكان معي أخي السيد صالح عرابي وخادمي محمد ابراهيم وجاويش بروجي يدعى عطية محمد فقط ، وكانت مقذوفات الطوبجية السوارى تتساقط علينا من كل جهة حتى تركنا حدود التل الكبير ، فلما وصلت الى بلبيس وجدت علي باشا الروبي سبقني اليها ، فسألته عما دهاهم فلم يزل على قوله إنه خذلان ، وكان على أثرنا فرقة من خيالة العدو فهجموا علينا ، فأرخينا للخيل أعنتها حتى وصلنا محطة إنشاص ، فوجدنا هناك قطاراً فركبناه ، وذهبنا إلى القاهرة لاتخاذ الوسائل اللازمة حفظها من الأعداء قبل وصولهم

---

(١) هما الاخوان الشيخ محمد عبد الجواد القاياتي والشيخ أحمد عبد الجواد القاياتي من علماء الأزهر وكانا من أنصار الثورة ومن الداعين الى تطوع المصريين إلى قتال الانجليز ، وكانا موضع احترام زعماء الثورة ، وأحدهما وهو الشيخ محمد عبد الجواد والد الأستاذ الأديب السيد حسن القاياتي

إليها ، وأسباب هذا الخذلان هو أنه فى خلال تلك الأيام كانت الرسائل تبعث من قبل الخديو إلى كبراء الضباط بالوعد والوعيد معلنة لهم أن الجيش الانجليزى لم يحضر إلى مصر إلا بأمر من السلطان خدمة للخديو وتأييدا لسلطته ، وكانت توزع تلك الرسائل بواسطة محمد باشا أبى سلطان رئيس مجلس النواب ومن معه الذين هم مع الانجليز فى الإسماعيلية بأمر الخديو وبواسطة الجواسيس من (المصريين) كأحمد عبد الغفار عمدة تلا والسيد الفقى العضوين فى مجلس النواب عن مديرية المنوفية ، وأثروا على قلوب على بك يوسف قومندان الآلاى الثالث وأحمد بك عبد الغفار قومندان السوارى لشدة ضغط ابن عمه عليه (١) وعبد الرحمن بك حسن حكمدار آلاى السوارى الثانى وحسن بك رأفت قومندان الطوبجية ، واستمر ذلك إلى أن كانت ليلة الأربعاء ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ أشاع على بك يوسف أنه علم من الجواسيس أن الانجليز لايخرجون فى هذه الليلة من مراكزهم ، ولذلك لم يفعل ماأمره به على باشا الروبى من عمل خط استحكام من التراب ، وجمع عساكر فى نقطة واحدة فى شكل قول ، وكانت العساكر الانجليزية قد سارت من أول الليل وفى مقدمتها بعض ضباط أركان حرب من المصريين الذين انحازوا إلى الخديو بطرف الانجليز وأمامهم عربان الهنادى يرشدونهم إلى الطريق واستمروا سائرين إلى أن بلغوا المقدمة فى آخر الليل ، وكانت السوارى تحت حكمدارية أحمد بك عبد الغفار وعبد الرحمن بك حسن ، فبدل أن تناوش العدو القتال وتوقف سيره رجعت أمامه كأنها تقوده إلى أن بلغوا محل آلاى على بك يوسف الذى كان خاليا من عساكره ، فمروا بين العساكر بلا مانع يمنعهم ، وأطلقوا النار على الاستحكامات من الخلف والأمام ، وأوقعوا بالجند على حين كان راقداً ، فدهشت العساكر وتولاها الانذهال حيث رأوا ضرب النار عليهم من خلفهم وأمامهم ، فألقوا أسلحتهم وفروا طالبين النجاة

---

(١) كذا فى مذكرات عرابى . والذى نعلمه أن أحمد بك عبد الغفار قومندان الفرسان ليس ابن عم أحمد أفندى عبد الغفار عضو مجلس النواب ، ثم ان الحكم على أحمد بك عبد الغفار بالنفى ثمانى سنوات خارج القطر ينفى رواية عرابى عنه ويبرئه مما نسبه إليه

لأنفسهم إلا ألاى المشاة الأول حكمدارية أحمد بك فرج وألاى محمد بك عبيد وألاى عبدالقادر بك عبدالصمد فإنهم ثبتوا فى مراكزهم وقاتلوا أعداءهم حتى النهاية، فاستشهد منهم من استشهد وجرح من جرح ، وصار الميدان ظلاما من دخان البارود، واختلط الجند المنهزم بالحيوانات المنتشرة فى تلك الصحراء الواسعة ، واشتعلت النار بعربات السكة الحديد التى بها الذخيرة الحربية وما جاورها من عربات المؤونة من مقذوفات الطوبجية السوارى التى عمدت إلى ضرب المركز العمومى ، وهكذا تم استيلاء الانجليز على مركز التل الكبير ومهماته وذخائره ، وبه كانت نهاية الحرب والخسارة عظيمة بسعى الخديو ومن انحاز إليه من المصريين الذين نشأوا تحت ضغط الاستبداد واستمرأوا عيش الاستعباد ، وبمساعدة المنافقين من عمد وأعيان المنوفية وعرب الهنادى بالشرقية الذين كافأهم الخديو خصوصا الشيخ حمد أبو سلطان وأخوته من عربان الهنادى القاطنين بالشرقية فإن الخديو أقطعهم خمسة آلاف فدان فى رأس الوادى مكافأة لهم على خيانتهم للدين والوطن الذى نشأوا فى خيراته[1] ».

وينسب المسيو جون نينيه هزيمة التل الكبير إلى خيانة سلطان باشا ، ويقول المستر بلنت إن الميرالاى عبد الرحمن بك حسن الذى كان معهوداً إليه حراسة المقدمة غير من مواقع الحرس خصيصا لكى يفتح الطريق للانجليز ، وإن ميرالايا آخروهو على بك يوسف خنفس كان على قيادة خطوط الخنادق المتوسطة فأرشد الانجليز الهاجمين بأن وضع المصابيح فى نقطة من الاستحكامات أخلاها من جنودها لكى يهتدى بها الانجليز[2]

نظرة إلى معركة التل الكبير

كانت معركة التل الكبير سلسلة خيانات وفضائح انتهت بهزيمة الجيش المصرى ،

---

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٩٨

(٢) بلنت — التاريخ السرى للاحتلال ص ٣٠٢

لم يحصل فيها قتال بالمعنى الصحيح إلا من ثلاثة آلاف من الجند ، وكانت فيما عدا ذلك أشبه بمهزلة أو مأساة قوامها الخيانة والجبن والجهل بالقيادة الحربية ، فهى صفحة محزنة من تاريخ مصر الحربى والقومى ، إذ كان فريق من الضباط المصريين عونا للجيش الانجليزى فى اقتحام خطوط الدفاع المصرية ، وتلك هى الخيانة بعينها ، أما القواد والضباط العرابيون فلم يبرهنوا على شجاعة ما فى ميدان القتال ، فخلت الواقعة من البطولة التى كان يمكن أن تغير من مصير المعركة أو تخفف من غضاضة الهزيمة وتقوى روح المقاومة فى البلاد ، ولم يظهر فى المعركة عمل يدل على البطولة التى اشتهر بها الجيش المصرى فى ردّ عادية الانجليز أنفسهم حين حاولوا احتلال مصر سنة ١٨٠٧ ، إذ هزمهم فى معارك رشيد وأبى مندور والحماد [١] ، أو البطولة التى عرف بها فى معارك المورة سنة ١٨٢٥ ، وفتح عكا سنة ١٨٣٢ ، ووقائع حمص وبيلان وقونيه سنة ١٨٣٢ ، وواقعة (نصيبين) سنة ١٨٣٩ [٢] وفى حرب القرم سنة ١٨٥٤ [٣]

فهذه المفاخر التى يزدان بها تاريخ الجيش المصرى تشهد بأن المعرّة التى لحقت سمعته فى معركة (التل الكبير) إنما ترجع إلى خيانة الضباط الموالين للخديو وجبن الضباط الموالين لعرابى ، وعلى رأسهم عرابى ذاته ، فياليته استشهد فى تلك الواقعة، إذن لمات بطلا وكان جديراً بأن تمجد الأمة ذكراه ، فإن البطولة والفداء والتضحية هى عدة الأمم فى كفاحها ، ومادة الحياة فى نهضتها ، وسبيلها إلى المجد والعلا ، ولكن عرابى آثر الحياة على الواجب المقدس ، ففقد روح البطولة والتضحية ، ولم يكن هذا عهده للأمة قبل نشوب الحرب ، فقد كان يقول إنه لا يخشى تهديد انجلترا ولا أوروبا ولا تركيا ، وإنه مصر على أن يدافع عن مصر حتى آخر رمق من حياته [٤]

(١ و ٢) راجع تفصيل هذه الوقائع فى كتابنا (عصر محمد على) ص ٥٠ وما بعدها و ص ٢٣٠

(٣) عصر إسماعيل ج ١ ص ٣٧

(٤) أقواله للمستر بلنت — التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٤٢

فليت شعرى لم لم يقف بعهده فيكون دفاعه على الأقل صفحة بطولة فى تاريخه وفى تاريخ مصر ، أما إذا كان معتزما التسليم لمجرد الهزيمة فكان الأولى به أن لا يغامر بالبلاد فى حرب أدت إلى الاحتلال والهوان ، فهزيمة التل الكبير لم تكن هزيمة عرابى وحده أو هزيمة لجيشه ، بل هى هزيمة لمصر بأسرها إذ كانت نتيجتها الاحتلال البريطانى

ولو أن عرابى لم يستشهد فى واقعة التل الكبير وتراجع منها مصراً على الاستمرار فى المقاومة لعُد عمله بطولة تذكر له بالخير ، ولكنه نكص على عقبيه لا رغبة فى المدافعة والجهاد ولكن لكى ينجو بنفسه إذ سلم سلاحه وألقى بنفسه بين أحضان الانجليز ، ولو كان مجاهداً حقاً لظل يجاهد حتى آخر نسمة من حياته ، ولم تكن هزيمة التل الكبير بمانعة له من الاستمرار فى الجهاد والاعتصام بالمقامة لو أراد ذلك

فتأملْ فى الفرق بين موقفه وموقف مراد بك فى عهد الحملة الفرنسية حين انهزم فى واقعة امبابة (معركة الأهرام) فقد كان فى مقدوره أن يسلم سلاحه للفرنسيين فيقابلوه بالإكرام والإعزاز ، ولكنه آثر الكفاح والنضال ، واعتصم بالصعيد واستثار فيه عناصر المقاومة ، فجاهد الفرنسيين سنتين متواليتين فى حروب مضنية ومعارك مستمرة ، صحيحٌ أنه جنح بعد الجهاد إلى مسالمتهم ، وعقد والجنرال كليبر معاهدة صلح وتسليم ، ولكن فرقٌ كبير بين الثبات على المقاومة سنتين متواليتين والفرار من الميدان والاستسلام لمجرد وقوع الهزيمة الأولى

وصفوة القول ان معركة التل الكبير هى صفحة غير مشرفة فى تاريخ مصر

الفصـــل السادس عشر

التسليم

بلغ عرابى العاصمة ظهر يوم الهزيمة (الأربعاء ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ — ٢٩ شوال سنة ١٢٩٩) ، وكان أعضاء المجلس العرفى مجتمعين منذ ساعات طويلة فى قصر النيل ينتظرون أنباء المعركة ، وبقى يعقوب باشا سامى ملازما مكتب التلغراف دون أن يكاشف أحداً بما كان يتلقاه من الأخبار ، إلى أن أنبأ الحاضرين أن ناظر الجهادية (عرابى) قادم على عجل إلى العاصمة . فأيقنوا أنها الهزيمة لا محالة، وبعد قليل جاء عرابى يصحبه على الروبى ، وكان وجهه مكفهرا وعلائم الاضطراب والخجل بادية عليه ، فجلس فى مقعده وظل صامتا لا يتكلم مدة عشرين دقيقة ، ثم عقد مجلس حافل فى قصر النيل من أعضاء المجلس العرفى وبعض الأمراء والكبراء ، وأخذ عرابى يشرح لهم أسباب الهزيمة وكيف فوجىء بهجوم الانجليز ونسب إلى الجند عدم إطاعة أوامره فى القتال ، ثم استشار الحاضرين فيما يجب عمله ، وهل يجب الاستمرار فى المقاومة أم أن الصواب فى التسليم ، فاختلفت الآراء ، وكثر اللغط ، وتشعبت أفكار القوم ، ثم قام الأمير إبراهيم باشا أحمد ابن عم الخديو وحث على الاستمرار فى المقاومة قائلا إن القاهرة غاصة بالجند ومخازن الحربية ملأى بالسلاح والذخيرة والميرة ، ووسائل الدفاع متوفرة ، والواجب هو الدفاع مادام فينا بقية . فاستحسن الحاضرون قوله ظاهرا ، ولكن نفوسهم كانت قد دب إليها اليأس وجنحت إلى التسليم ، واستقر الرأى فى هذا الاجتماع على إنشاء خط دفاعى فى ضواحى العاصمة

وإنفاذاً لهذا الرأى ذهب عرابى إلى العباسية يصحبه محمد مرعشلى باشا باشمهندس الاستحكامات ومحمد رضا باشا قائد لواء الفرسان واللواء حسن باشا مظهر لاختيار الموقع الملائم لخط الدفاع ، وطلب من محمد مرعشلى باشا وضع تصميم لإنشاء خط دفاعى أمام المطرية شرقى عين شمس ليستند يمينا إلى الجبل ويمتد شمالا إلى ترعة

الاسماعيلية ثم ينعطف غربا إلى النيل عند فم رياح ترعة الاسماعيلية بالقرب من شبرا، ثم ذهبوا إلى مركز الطوبجية ، قال عرابى فى هذا الصدد : « وأردنا استعراض العساكر الموجودة هناك فلم نجد إلا ألف رجل من خفراء البلاد بدون ضباط ونحو أربعين نفر سوارى فى مركز عساكر الخيالة مع الميرالاي احمد بك نير. فقال الميرالاى المذكور إنه يقف فى وجه العدو ويقاتله برجاله الأربعين حتى يموت معهم ، ولكن ما الفائدة وليس لدينا جيش يقوى على الدفاع . فلما شاهدنا ذلك علمنا أن الأولى حقن الدماء وحفظ القاهرة من غوائل الحرب والدمار »

ثم رجع عرابى ومن معه إلى المجلس العرفى بقصر النيـــل وأخبر الحاضرين بما شاهده ، فاستقر رأى الحاضرين على التسليم وكتابة عريضة إلى الخديو يلتمسون فيها العفو عنهم ويقدمون له الخضوع ويعتذرون عن أفعالهم الماضية، فحرروا العريضة وأمضاها عرابى ومن معه ، وأرسلوها صحبة وفد مؤلف من محمد رءوف باشا حكمدار السودان السابق ، وبطرس باشا غالى وكيل الحقانية ، وعلى باشا الروبى ، ويعقوب سامى باشا ، ورءوف باشا هو الذى تولى فيما بعد رياسة المحكمة العسكرية التى حكمت على عرابى وصحبه بالإعدام

وكان الارتباك باديا على عرابى وصحبه ، لايدرون ماذا يفعلون، فلم يكد الوفد يسافر إلى الاسكندرية يوم الخميس ١٤ سبتمبر حاملا عريضة الاسترحام حتى ترامى لهم تغيير صيغة العريضة ، كأن تغيير الصيغة سيغير من مصيرهم ومصير البلاد ، والحق أن عرابى لم يكن يفكر عقب الهزيمة فيما يصير إليه أمر البلاد ، بل كل ما كان يهمه أن ينقذ حياته من الإعدام

فكروا إذن فى تنقيح العريضة الأولى فأردفوها بعريضة أخرى وأرسلوها صحبة عبد الله نديم ، فسافر بها بقطار مخصوص فى يوم الخميس ذاته ، ولما وصل إلى كفر الدوار علم بأن الخديو رفض قبول العريضة الأولى وأمر بإلقاء القبض على على باشا الروبى ويعقوب سامى باشا وإيداعهما السجن ، فعاد النديم أدراجه واختفى عن الأنظار

الزحف على العاصمة واحتلالها

لم تكد تنتهى معركة التل الكبير بما انتهت إليه حتى أمر الجنرال ولسلى فرقة الفرسان بقيادة الجنرال درورى لو Drury Lowe أن تبادر بالزحف على القاهرة لاحتلالها ، وأمر الجيش الهندى بقيادة الجنرال مكفرسن باحتلال الزقازيق لمنع الجيش المصرى من استخدامها قاعدة لمواصلات السكك الحديدية ، فسار الفرسان نحو بلبيس واحتلوها ظهر يوم الخميس ١٣ سبتمبر ، وحجز بها الجنرال درورى لو التلغرافات التى أعدها عرابى إلى مديريات الوجه البحرى يحشد الجنود لمقاومة زحف الجيش البريطانى ، واحتل الجنرال مكفرسن الزقازيق فى ذلك اليوم دون مقاومة ، واستولى فيها على خمسة قطارات مشحونة بالذخائر والمؤن

واستأنف الجنرال (درورى لو) الزحف قاصدا العاصمة يوم الخميس ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (أول ذى القعدة سنة ١٢٩٩) ، فتحرك من بلبيس فى منتصف الساعة الخامسة صباحا فى قوة لا يمكن أن تكفى فى الأوقات العادية لاحتلال العاصمة ، ولكن هزيمة التل الكبير قد قضت على روح المقاومة ، قال المسيو بيوفيس فى هذا الصدد : « لم يكن الجنرال درورى لو يسير فى زحفه فى طريق آمنة إذ لم يكن معه سوى عدة مئين (الصحيح عدة آلاف) من الجند ، وكان أمامه مدينة آهلة بالسكان تدافع عنها حامية قوية كبيرة العدد ترابط فى العباسية والقلعة وفى المعاقل التى بنيت أخيراً فوق جبل المقطم ، وأمامه ذكريات الثورات الهائلة التى سببت المتاعب والخسائر الكبيرة لنابليون وكليبر خلال الحملة الفرنسية ، ولكن جبن الرؤساء العرابيين قد أخرجه من المأزق » [1]

بلغ الجنود الانجليز العباسية فى نحو الساعة الرابعة مساء وعسكروا فى ثكنات الفرسان بها ، وأرسل الجنرال درورى لو إلى محمد رضا باشا قائد الجند بالعباسية يطلب إليه تجريد الجنود المصريين من أسلحتهم ، وكان عرابى وصحبه مجتمعين فى

---

(١) بيوفيس — الفرنسيون والانجليز فى مصر ص ٢٩١

دار علي باشا فهمي الذى كان لم يزل جريحاً ملازماً بيته بعد إصابته فى معركة القصاصين . فتلقى فى نحو الساعة السادسة مساء تلغرافاً من قائد العباسية بوصول طلائع الانجليز ، فأرسل عرابى يأمره بالتسليم للقائد البريطانى ، ولما انفض الاجتماع خرج عرابى يصحبه طلبه باشا عصمت ومحمود سامى باشا البارودى والمسيو جون نينيه ، فأشار عليهم المسيو نينيه بأن يسلموا أنفسهم كأسرى حرب للقائد البريطانى ، فعمل عرابى وطلبة بنصيحته ، وتهيأ الاثنان للذهاب إلى العباسية لكى يسلما أنفسهما للجنرال درورى لو . أما محمود سامى البارودى فلم يقبل هذه النصيحة وقال : « انى ذاهب الى منزلى فاذا أرادونى فانهم يعرفون أين يجدوننى » ، وذهب عرابى إلى منزله يصحبه طلبة باشا والمسيو نينيه وأخذ يتأهب لتسليمه نفسه ، فلبس رداءه العسكرى وأخذ سيفه ، وفى نحو الساعة التاسعة مساء ركب عربة يصحبه طلبة باشا ، وأمر سائقها بالتوجه إلى ثكنات الجيش بالعباسية . فلما بلغاها جيء بهما إلى الجنرال درورى لو فسلما سيفيهما إليه ، فأمر باعتقالهما فى غرفة من غرف الثكنة ، وسارت كتيبة من الفرسان البريطانيين ليلا الى القلعة من طريق الجبل واحتلتها وسلمت الحامية المصرية

وتولى تسليم القلعة الميرالاى على بك يوسف خنفس ذلك الخائن الذى فتح لهم الطريق فى واقعة التل الكبير

واحتل الانجليز أيضاً قصر النيل وقشلاق عابدين ، وسلم الجنود الذين كانوا بهما أسلحتهم ، فكان ذلك ، ايذاناً باحتلال العاصمة

وقد خرج بعض الأهلين من سكان باب الشعرية والحسينية يحملون الهروات بقصد محاربة الانجليز ، ولكن محافظ العاصمة ابراهيم بك فوزى رأى فى هذه الحركة عملا لايجدى ولا يؤدى إلا الى سفك الدماء ، فردهم وأخذ يرقب حركاتهم منعاً لوقوع الاحتكاك بين الانجليز والأهلين

ودخل الجنرال ولسلى العاصمة صبيحة يوم الجمعة ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، وكان يصحبه أركان حربه ، وسلطان باشا نائباً عن الخديو ، ونزل فى سراى عابدين

التى أمر الخديو باعدادها له ، ونزل الدوق أوف كنوت نجل الملكة فيكتوريا فى قصر النزهة بشبرا ، وأخذت كتائب الجيش الانجليزى تفد على العاصمة تباعا عدة أيام ، وما أن دخل الجنرال ولسلى العاصمة حتى أرسل إلى وزارة الحربية الإنجليزية تلغرافا قال فيه : « انتهت الحرب . لاترسلوا مددا إلى مصر »

ونقل عرابى وطلبه إلى قشلاق عابدين يوم السبت ١٦ سبتمبر ، ثم نقلا مع غيرهما من كبار المسجونين إلى سراى (الدائرة السنية) (١) إذ حولتها الحكومة إلى معتقل أعدت فيه جناحا خصيصاً لاجتماع لجنة التحقيق ونقلت إليه كبار المسجونين وأعدت لكل منهم غرفة منفردة إلى أن تمت المحاكمة

وصار سلطان باشا صاحب الحول والطول فى العاصمة ، يأمر بالقبض على من حامت حولهم التهم باعتبارهم المحرضين على الثورة أو من زعمائها ، فأمر باعتقال الكثيرين من الضباط والأعيان . قال عرابى فى هذا الصدد : « إنه أمر بسجن جميع الضباط وجميع رجال الملكية والعلماء وخطباء المساجد والتجار والأعيان إلا من كان من الجواسيس والمنافقين حسب ماهو مندرج بسجلات الخديو ، فسجنوا جميعاً إلا على بك يوسف واحمد بك عبد الغفار (٢) وعبد الرحمن بك حسن مكافأة لهم على خيانتهم وغدرهم فى التل الكبير ، وتوجه على بك يوسف إلى القلعة مركز الآلايه وسلم مفاتيحها إلى فرقة من الانجليز بأمر سلطان باشا نائب الخديو ، وكذلك صار سجن جميع الذين بالمديريات والمحافظات من المستخدمين والموظفين والعمد والأعيان والقضاة والمفتين وغيرهم من عامة الناس حتى غصت بهم السجون بما يربو على ثلاثين ألفاً من المصريين (٣)

---

(١) مكانها الآن (١٩٣٧) دار وزارة التجارة والصناعة بشارع قصر النيل

(٢) راجع ما كتبناه فى تبرئة احمد عبد الغفار ص ٤٣٧

(٣) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٤٠٣



عرابى باشا فى سجنه بالقاهرة بعد هزيمة التل الكبير

احتلال مواقع الدفاع الأخرى

كفر الدوار

لما علم ضباط الجيش فى مواقع الدفاع الأخرى بسقوط التل الكبير واستسلام عرابى استسلموا مثله ، وقد علم طلبه باشا عصمت فى كفر الدوار بالهزيمة يوم وقوعها ، فسافر على عجل إلى العاصمة فبلغها مساء ١٣ سبتمبر ، والتقى بعرابى وسلم نفسه معه إلى القائد درورى لو كما تقدم بيانه ، ولما علم الجند بسفره تركوا أسلحتهم لضباطهم وتشتتوا ذاهبين إلى بلادهم . وكذلك فعل العربان ، وحضر السير إفلن وود أحد قواد الجيش البريطانى (الذى عين فيما بعد سرداراً للجيش المصرى) فى ١٦ سبتمبر

على رأس كتيبة من الجند إلى موقع الحصن المنيع الذى أنشأه عرابى وكان أول خطوط الدفاع ، ويعرف بعزبة (أصلان) فاحتله ، وكان يصحبه إلى ذلك المكان ضابط من أركان حربه وآخرون من قبل الخديو ، وأمر بنسف الحصن ، فنسف وسلم الضباط المصريون أسلحتهم ، وأعلنوا طاعتهم للخديو ، واستولى الانجليز فى كفر الدوار على ما بها من المدافع والبنادق والذخائر

فى الصالحية

وحين علم محمود سامى باشا البارودى قائد موقع الصالحية بالهزيمة تركها ومن معه من الضباط والجنود وركبوا قطارات السكة الحديدية إلى المنصورة ومنها إلى طنطا ثم إلى ايتاى البارود فكوم حمادة فبولاق الدكرور ، وانحل نظام الجند ، وتوجه كل منهم إلى بلده ، وارتأى البارودى وجوب استمرار الدفاع مع إخــــلاء القاهرة والانسحاب بالجيش إلى الصعيد ثم إلى السودان إذا أعجزهم الدفاع ، وأرسل إلى عرابى تلغرافا من المنصورة يطلب إغراق مديريتى القليوبية والشرقية لتعطيل زحف الجيش الإنجليزى ثم الاستيلاء على جميع المراكب فى النيل وشحنها بالذخيرة وتوجيهها إلى الصعيد مع الجيش ، ولكن عرابى رفض العمل بهذا الرأى وأصر على التسليم ، وسجن البارودى بالقاهرة ضمن من سجن من العرابيين

فى رشيد وأبو قير

وتسلم الانجليز حصون رشيد ، وتوقفت حامية أبو قير عن التسليم ، فأرسل اليها الخديو يوسف شهدى باشا فسلموا ، وسلمت كذلك حامية مريوط

فى دمياط

أما عبد العال باشا حلمى أبو حشيش قائد موقع دمياط فقد أبى التسليم فى بادىء الأمر ، وحاول إقناع الأهلين بأن عرابى مازال يقاوم ويدافع ، ودعا إلى القتال حتى النهاية ، واستمر على موقفه إلى يوم الخميس ٢١ سبتمبر ، ثم اعتزمت الحكومة القبض عليه وإعدامه رميا بالرصاص ، فعدل عن المقاومة وسلم نفسه ، فقبض عليه

وارسل إلى العاصمة مع بقية الضباط يخفرهم الجنود الانجليزية ، وضموا إلى المقبوض عليهم من زعماء الثورة . وتنفيذاً لأوامر الجنرال ولسلى نقلت الحامية المصرية المرابطة فى دمياط إلى طنطا ، وهنـــاك سرح الجنود وأمروا بالعودة إلى بلادهم

وتوجهت الجنود الانجليزية إلى طابية (الجميل) غربى بور سعيد فاحتلوها باسم الخديو يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، واستولى الانجليز أيضا على جميع الذخائر والبنادق التى وجدوها فى القلاع المصرية من الاسكندرية إلى أبو قـــير فرشيد فالبرلس فدمياط فالجميل ، ومابينها من المعاقل والأبراج ، وأتلفوا مدافعها وجردوها من سلاحها تجريداً تاما

تأليف وزارة شريف باشا (الرابعة)

تبين فى غضون الحوادث السابقة أن وزارة اسماعيل راغب باشا لاقبل لها على مواجهة المشاكل التى استهدفت لها البلاد وأنها أضعف من أن تقوم بأعباء الحكم وسط هذه العواصف المختلفة . فاستقالت ، واستدعى الخديو رياض باشا من أوروبا فقدم منها فى أواسط شهر أغسطس سنة ١٨٨٢ ، وبعد قدومه عهد إلى شريف باشا تأليف الوزاره ، فلبى دعوته ورفع إليه فى ٢٠ أغسطس الكتاب الآتى فى صدد تأليفها :

« مولاى

« أعرض لسموكم أن استدعاءكم إياى لتشكيل وزارة جديدة فى مثل هذه الظروف إنما هو دليل على استدامة ثقتكم فى . وإنى بالامتثال لأمركم الكريم أبرهن على إخلاصى لوطنى ولذاتكم السامية

« إن المبادىء التى عرضتها على سموكم منذ سنة لاتزال موضع اهتمامى ، فإن غايتنا هى نجاح الوطن ماديا وأدبيا ، وأما الوسائط التى يلزم اتخاذها لذلك فهى تعميم

المعارف ونشر لواء العدالة وتوسيع نطاق المبادئ الحرة[١] الملائمة لهيئتنا الاجتماعية والسياسية ، وكما أنه لايلزم أن نتجاوز حدود لوائح ديسمبر[٢] كذلك لاينبغى أن نحذف منها شيئاً

« ومن الواجب أن تتجه كل خوطرنا إلى موضع واحد وهو صيانة البلاد ، وعليه فإنى استدعى للاشتراك فى ذلك كل ذى غيرة وقلب مصرى مخلص لذاتكم الشريفة ، وسأعرض عما قليل لحضرتكم أسماء نظار الهيئة الجديدة للتصديق عليها ، فاقبلوا مولاى فائق احترامى وانى أتشرف بأن أكون لسموكم الخادم المطيع والأمين والمتواضع (٣) »

(شريف)

---

(١) فى الأصل الفرنسى Le developpement des Institutions liberales « توسيع نطاق النظم الحرة » يشير بذلك الى مجلس النواب

(٢) فى الأصل الفرنسى للكتاب

Nous n'irons pas au dela des limites que dans nos projets nous nous imposions au mois de Decembre dernier mais nous ne reviendrons pas en deçà

« وكما أنه لاينبغى أن نتجاوز حدود ما التزمنا به فى مشروعاتنا فى شهر ديسمبر الماضى فيجب أن لانرجع عن شىء منها » وهو يشير إلى الدستور الذى وضعه فى شهر ديسمبر سنة ١٨٨١ وعرضه على مجلس النواب يوم ٢ يناير سنة ١٨٨٢ كما تقدم بيانه

(٣) مصر للمصريين ج ٥ ص ٢١٢ ، وقد نشرت الصيغة الفرنسية للكتاب (وهى الأصل) فى المونتيور اجبسيان (الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة) عدد ٢١ أغسطس سنة ١٨٨٢

فأجابه الخديو بالكتاب الآتى :

« عزيزى شريف باشا

« إن استدعاءنا اياك فى مثل هذه الظروف لتشكيل وزارة جديدة مبنى على إخلاصك وحبك للوطن اللذين لنا فيهما كل الثقة ، إننا نوافق تماما على المبادئ التى عرضتها علينا ، ومن الواجب أن تتجه جميع الأفكار والقلوب إلى موضوع واحد وهو استئناف تقدم البلاد أدبيا وماديا ، واننا واثقون نظيرك بأن الواسطة الفعالة للحصول على هذه الغاية المرغوبة هى تعميم المعارف ونشر لواء العدالة وتوسيع نطاق المبادئ الحرة الملائمة لهيئة البلاد الاجتماعية والسياسية

« ونرى أيضاً أنه لابد فى زمن الاضطراب من انتشار سلطتنا على الشعب وإدارة الأعمال انتشاراً أكثر قوة ووضوحا ، ولذلك فاننا نستدعى عند الاقتضاء التام مجلس النظار برئاستنا للبحث فى المسائل المهمة خارجية كانت أم داخلية ، وبما أن لنا السيادة العليا على القوات البرية والبحرية فتنفيذ أوامرنا يجب أن يتم بدون أن تمس اختصاصات ناظر جهاديتنا

« ولا نشك يا وزيرى العزيز انك توافق أفكارنا فى كل هذه المبادئ ، ولنا الأمل الوطيد ان وزارتك ستهتم بأن تفتح للبلاد عصراً جديداً وتشترك فى رفعها الى أعلى ذرى التقدم والفلاح

« واعتقد أن عواطفى نحوك هى عواطف اعتبار تام وحسن مودة وإخلاص »

(محمد توفيق)

« كتب فى سراى رأس التين يوم ٣٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ »

وظاهر من كتابى شريف باشا والخديو مبلغ التباين بينهما فى وجهات النظر ، فشريف باشا يحرص على برنامجه الذى عرضه على الخديو حين تأليف وزارته السابقة ويتقيد بالدستور الذى وضعه فى شهر ديسمبر سنة ١٨٨١ ، أما الخديو فكان همه تأييد سلطته الشخصية ، إذ يقول فى كتابه إنه فى أوقات الاضطرابات ينبغى أن يكون سلطانه على الشعب أكثر وضوحا وانتشاراً ، ويحرص على رغبته فى دعوة مجلس

الوزراء إلى الاجتماع ، ويقصد من ذلك أنه لا يصح أن يجتمع من غير دعوته وإلى حقه في رياسة المجلس . وكذلك يحرص في كتابه على تثبيت سلطانه على الجيش ، ومن تهكم الأقدار أن يعنى بكل هذه الامتيازات في الوقت الذي كانت الحوادث تتطور فيه إلى تثبيت سلطان الاحتلال وتجريد الخديو من كل سلطة !

وقد تم تأليف الوزارة على النحو الآتي :

شريف باشا للرياسة والخارجية . رياض باشا للداخلية . عمر باشا لطفي للحربية والبحرية . علي حيدر باشا للمالية . علي باشا مبارك للأشغال . أحمد خيري باشا للمعارف . حسين فخري باشا للحقانية . محمد زكي باشا للأوقاف[1]

والوزارة كما ترى مؤلفة من أعضاء تجمعهم فكرة تأييد سلطة الخديو ومخالفة العرابيين ، فشريف باشا قد انفصل عن الثورة من عهد استقالته من الرياسة في فبراير سنة ١٨٨٢ ، ورياض باشا معروف بكراهيته للثورة ، وكذلك عمر باشا لطفي ، وعلى باشا مبارك كان وزيرا في وزارة رياض باشا الأولى التي أسقطتها الثورة في سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وكان أحد أعضاء الوفد الذي ندبته الجمعية العمومية لإبلاغ قرارها إلى الخديو عقب احتلال الانجليز الإسكندرية ، فتخلف بها وانضم إلى الخديو ، وحيدر باشا وخيري باشا وفخري باشا وزكي باشا كانوا من الموالين للخديو

تعيينات وتغييرات بين الحكام الإداريين

كان سقوط التل الكبير إيذانا بانتهاء دولة عرابي وزوال نفوذه وسلطانه ، وقد ابتهج الخديو بهذه الواقعة ابتهاجا عظيما ، وأخذ يستعيد سلطته في المديريات بتعيين مديرين من الموالين له . فعين وهو بعد في الإسكندرية إبراهيم أدهم باشا مديرا للغربية ، كما كان أولا ، ومحمد شاكر باشا مديرا للدقهلية ، وأحمد فريد باشا للشرقية ، وإبراهيم بك توفيق الترجمان للبحيرة ، وحسن فهمي بك للمنوفية ، وإلياس بك لبني سويف ، ومراد باشا رفعت للفيوم ، وخليل بك عفت للمنيا ، وحسن بك

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢

رفعت لقنا ، وعثمان باشا صدقى لإسنا (١) ، وأحمد باشا رأفت محافظا للإسكندرية، وإسماعيل زهدى باشا محافظا لدمياط ، وحسين بك البغددلى محافظا لرشيد (٢) ، وعثمان باشا غالب محافظا لمصر (٣)

وبعد أن رجع إلى العاصمة أكمل الحركة الإدارية بتعين عثمان ماهر باشا مديرا لأسيوط وحسن ذهنى بك مديرا لقنا (٤)

وصدرت الأوامر إلى المديرين بالقبض على زعماء الأعيان الذين تظاهروا بمناصرة عرابى أو عضدوه بمالهم أو أشخاصهم ، وبالسهر على الأمن والنظام ، وأمروا بأن يرسلوا الى وزارة الداخلية تقارير يومية بما يحدث فى مديرياتهم من الوقائع وما يقوم به الموظفون من الأعمال ، وصدرت أوامر أخرى مشددة بجمع الأسلحة من أيدى الأهلين سواء كانوا من جنود الجيش أو من المتطوعين أو غيرهم (٥)

مشيخة الجامع الأزهر

ولما استقر بالخديو المقام فى العاصمة أعاد الشيخ محمد العباسى المهدى إلى مشيخة الأزهر ، وكان قد انفصل عنها فى إبان الثورة نزولا على إرادة العرابيين كما تقدم بيانه (ص ١٦٢) ، فأصدر اليه الخديو إرادة فى ٢ أكتوبر سنة ١٨٨٢ (١٨ ذى القعدة سنة ١٢٩٩) بإعادته إلى منصبه بدلا من الشيخ محمد الانبابى الذى استعفى منه ، فاسندت مشيخة الأزهر إلى الشيخ العباسى علاوة على منصب الإفتاء الذى كان يشغله من قبل

---

(١) و (٢) د كريتو ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(٣) د كريتو ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ — الوقائع المصرية عدد ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(٤) الوقائع المصرية عدد ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(٥) الوقائع المصرية عدد ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢

عودة الخديو إلى العاصمة

أخذ الخديو بعد واقعة (التل الكبير) يتأهب للعودة إلى القاهرة ودخولها دخول الظافر المنتصر، والواقع أنه لم يكن ثمة ظفر ولا انتصار إلا للجيش البريطاني، وأن الخديو لم يعد إلى عاصمة ملكه إلا بحماية الانجليز، وفي ظلال سيوفهم ورماحهم، وإذا كان قد تغلب على عرابي وصحبه، فإنه في الوقت نفسه قد أفقد العرش بهاءه ومجده

وقد قضى عشرة أيام بالإسكندرية بعد سقوط التل الكبير يتلقى فيها رسائل المهنئين ووفودهم، ثم اعتزم العودة إلى القاهرة، فجاءها بقطاره الخاص يوم الاثنين ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (١٢ ذي القعدة ١٢٩٩)، وأعدت الحكومة لاستقباله احتفالا فخما، فزينت المحطة بالأعلام، وفرشت بالأبسطة الفاخرة، ونثرت فيها الأزهار والرياحين، ودعي لاستقباله جمع حاشد من كبراء البلد، يتقدمهم لفيف من الأمراء والعلماء وكبار الموظفين والأعيان من العاصمة والأقاليم

وفي منتصف الساعة العاشرة صباحا أقبل القطار المقل للخديو إلى المحطة، وكان في معيته شريف باشا رئيس مجلس الوزراء وبقية الوزراء، فتقدم رياض باشا (وكان وقتئذ بالقاهرة) للقائه، ثم تبعه محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب وبقية الحاضرين، وكان في استقباله أيضا الجنرال ولسلي قائد الجيش البريطاني والدوق أوف كنوت نجل الملكة فيكتوريا والسير إدوار مالت المعتمد البريطاني، وأطلقت المدافع التي كانت معدة في المحطة إيذانا بوصوله، ثم تلتها مدافع القلعة، وصدحت الموسيقى بالسلام الخديوي، وتقدم الشيخ عبد الهادي نجا الإبياري ودعا للخديو، فردد الحاضرون دعاءه، وتقدم رياض باشا ودعا له أيضا وختم دعاءه بندائه: «ليعيش الجناب العالي مؤيداً بالنصر والإجلال»، وترددت أصوات الدعاء من كل جانب، وبعد أن لبث الخديو هنيهة في المحطة غادرها في موكبه إلى سراي الاسماعيلية

وبدا على هذا الموكب طابع الاحتلال وظواهره المهينة، فلم يركب مع الخديو



دخول الخديو توفيق باشا العاصمة بعد الاحتلال البريطانى

يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢

وإلى جانبه الدوق أوف كنوت وأمامهما الجنرال ولسلى والسر إدوار مالت

والموكب يسير بين صفين من الجنود الانجليز

(عن مجلة الجرافيك عدد ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٢)

فى مركبته سوى الدوق أوف كنوت ، وقد جلس عن يساره ، والجنرال ولسلى والسير إدوار مالت ، وقد جلسا أمامهما ، واصطفت الجنود الانجليزية على جانبي الطريق من المحطة إلى شارع فندق شبرد ، ومنه الى قسم عابدين ، ومنه غربا إلى سراى الأمير محمود باشا شقيق الخديو ، ثم إلى سراى الاسماعيلية ، وبلغ عددها نحو خمسة آلاف جندى ، فكان اصطفافهم على هذا النحو وبهذه الكثرة إيذانا بأن الخديو دخل عاصمة ملكه فى حماية الجيش الانجليزى أو فى أسره ، فلا غرابة أن شبه الوطنيون هذه العودة برجوع الملك لويس الثامن عشر إلى فرنسا حين دخل الحلفاء باريس سنة ١٨١٥ ، كما شبهوا ذهابه من قبل إلى الإسكندرية فى يونيه سنة ١٨٨٢ بفرار

لويس السادس عشر الى (ڤارين) Varennes إبان الثورة الفرنسية

وسار وراء المركبة الخديوية الدوق أوف تك راكبا جواده ، تتبعه كتيبة من الفرسان الانجليز ، وتبعه الوزراء والأمراء والعلماء وكبار المستقبلين،وسار الموكب على هذا النحو حتى بلغ سراى الاسماعيلية ، فأطلقت المدافع إيذانا بوصوله

وفى اليوم التالى (الثلاثاء ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢) ذهب إلى سراى الجزيرة ، وهناك استقبل وفود المهنئين من الوطنيين والأجانب ، وزينت المدينة يوم وصوله واستمرت الزينات ليلتين آخرين ابتهاجا بعقدمه(١)

مظاهر غير وطنيـــة

إن استعادة الخديو سلطانه بواسطة الجيش الانجليزى واستقراره على العرش برعايتهم قد أوجد فى البلاد جواً نفسيا يتنافى والأخلاق الوطنية ، أو بعبارة أخرى إن جواً من الانحلال الخلقى والوطنى قد بدأ يخيم على البلاد ، وبدت فى أفقها مظاهر غير وطنية ، لانرى بدأ من تدوينها مع شديد الأسف ، فبينما كان وجود جيش أجنبى يحتل العاصمة ممـا يستثير روح السخط فى نفوس الشعب ، إذ ببعض ذوى الشخصيات البارزة فى المجتمع وقتئذ يتقدمون بهدايا إلى قواد الجيش الانجليزى لقاء انتصارهم فى القتال

١ — تقديم هدايا للقواد البريطانيين

وتفصيل ذلك أنه فى يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وفد على وزارة الداخلية رهط من الأعيان والعمد ، يتقدمهم محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب وأحمد بك السيوفى (باشا) من أعيان القاهرة ، وقابلوا رياض باشا (وزير الداخلية) وأبلغوه عزمهم على تقديم هدية فاخرة من السلاح الى كل من الأمير السيمور قائد الأسطول الانجليزى (الذى دمر الاسكندرية بمدافعه) والجنرال ولسلى القائد العام للجيش البريطانى

---

(١) ملخص عن الوقائع المصرية عدد ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨٢

والجنرال (دروورى لو) الذى كان أول من دخل العاصمة بعد سقوط التل الكبير ، وطلبوا من رياض باشا أن يأذن لهم فى تقديم ماعزموا على إهدائه للقواد المذكورين « شكراً لهم على إنقاذ البلاد من غوائل الفئة العاصية » على حد تعبيرهم ، فأذن لهم بذلك(١) ، واعتزم أولئك المنافقون تأليف لجان فى المديريات ، لجمع الاكتتابات لهذا الغرض ثم عدلوا عن ذلك وقدموا الهدايا من مالهم الخاص ، وتم اصطناع الهدايا بعد رحيل القواد الثلاثة ، فقدمها وزير الداخلية وقتئذ (إسماعيل باشا أيوب) يوم ٢٢ يناير سنة ١٨٨٣ إلى السير إدوار ماليت قنصل انجلترا العام ليوصلها الى القواد الثلاثة ، فبعث بها إليهم

وفى ابريل سنة ١٨٨٣ وصله من الجنرال ولسلى خطابان يرجوه فى أولهما أن يبلغ شكره إلى سلطان باشا والى أعضاء مجلس النواب وأعيان القطر على هديتهم ، وفى الخطاب الثانى يخص بالشكر سلطان باشا ومحمد بك الشواربى (باشا) وعبد الشهيد أفندى بطرس وعبد السلام بك المويلحى (باشا) ومحمود بك سليمان (باشا) وأحمد بك السيوفى (باشا) على خطابهم الذى قدموا به هديتهم ، فأرسل السير إدوار ماليت صورة الخطابين الى سلطان باشا ، وأرسل اليه أيضاً خطاباً آخر وصله من الجنرال (دروورى لو) يتضمن شكره وزملاءه(٢) على هديتهم

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٨ أبريل سنة ١٨٨٢



استعراض الجيش البريطانى فى ميدان عابدين أمام الخديو توفيق باشا

عقب احتلال العاصمة

(عن مجلة الجرافيك عدد ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٢)

استعراض الخديو للجيش الانجليزى

فى ميدان عابدين

وثانى هذه المظاهر استعراض الخديو للجيش الانجليزى فى ميدان عابدين ، ولعل الانجليز أرادوا بهذا العرض أن يمحوا أثر تظاهر الجيش المصرى فى ذلك الميدان يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ فى إبان الثورة

فى يوم ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٨٢ جرى هذا العرض المهين ، وأعد للخديو وكبار المدعوين كشك فى الميدان لمشاهدته ، وأقبل فى الساعة الرابعة مساء بملابسه الرسمية وإلى يساره فى مركبته شريف باشا رئيس مجلس الوزراء ، وأمامه رياض باشا وزير

الداخلية وعمر باشا لطفى وزير الحربية والبحرية ، وتلا مركبته مركبات سائر الوزراء وكبار العلماء والموظفين ورجال المعية وغيرهم من الوجهاء والأعيان ، وكانوا جميعاً مرتدين ملابسهم الرسمية . وبعد أن أخذوا مجلسهم بدأ العرض العسكرى ، وكان الجنرال ولسلى والدوق أوف كنوت ممتطين جواديهما بجانب الكشك الذى جلس به الخديو ، وقف بعض الياوران والضباط الانجليز تجاه الكشك

وفى الساعة الخامسة مساء بدأت صفوف الجيش الانجليزى تمر أمام الكشك الخديوى ومعها موسيقاها العسكرية . واستمر العرض نحو ساعة ونصف ساعة إلى أن تم مرور الجيش الانجليزى بأجمعه . وأبدى الخديو سروره من حسن نظام الجند ومهارة قواده وضباطه (١)

انتهى العرض حين آذنت الشمس بالغروب ، فكأنما غربت شمس السماء استنكاراً لهذه المناظر المخجلة ، كما غربت شمس الكرامة والعزة القومية فى نفوس أولئك الذين اجتمعوا لتكريم جيش الاحتلال

٣ — مأدبة الخديو للضباط الانجليز

وأقام الخديو مأدبة كبرى وحفلة ساهرة بسراى الجزيرة ليلة الثلاثاء ٣ أكتوبر تكريماً للقواد والضباط الانجليز . وفى مقدمتهم الأميرال سيمور قائد الأسطول البريطانى والجنرال ولسلى قائد الجيوش الانجليزية والدوق أوف كنوت والدوق دوتك وغيرهم (٢)

وأنعم على ستين منهم بالنياشين المختلفة (٣)

---

(١) الوقائع المصرية عدد أول أكتوبر سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٣ أكتوبر سنة ١٨٨٢

(٣) أسماؤهم فى مجموعة الأوامر سنة ١٨٨٢ ص ١٠ وأولهم الجنرال (درورى لو) قومندان الفرسان

٤ — مأدبة رياض باشا

وأقام رياض باشا (وكان وزير الداخلية) مأدبة عشاء فى سراى وزارتى الداخلية والمالية ليلة ١٩ أكتوبر تكريما للجنرال ولسلى والدوق أوف كنوت ورهط من ضباط الجيش الانجليزى ، شرب فيها نخب ملكة الانجليز والجيش البريطانى ، كما شرب الدوق أوف كنوت نخب الخديو ورياض باشا ، وحذا حذوه الجنرال ولسلى والسير إدوار مالت

٥ — مكافأة سلطان باشا

وكافأ الخديو محمد سلطان باشا على خيانته بأن أنعم عليه بالنشان المجيدى من الدرجة الأولى ، ثم منحه عشرة آلاف جنيه وذلك «لما أظهره من الصداقة لحكومتنا الخديوية ومعارضته للعصاة فى جميع أمورهم وعزائمهم بالمخاطرة على حياته ، وما حصل له بسبب ذلك من الضرر والتعدى منهم على شخصه وأقاربه وإتلاف موجوداته ومقدار جسيم من مزروعاته[1] » ، وقد أعطى له هذا المبلغ من الاحتياطى « تعويضا للتلفيات التى حصلت له ومكافأة لمساعدته على صداقته[2] » .

وأنعمت عليه ملكة إنجلترا بوسام سان ميشيل وسان جورج الذى خوله لقب (سير)[3]

وجملة القول أن البلاد شهدت عقب الاحتلال الانجليزى مظاهر مؤلمة من الاستكانة والإذعان ، وفشت فيها روح النفاق والهوان ، وغاض معين الإباء

---

(١) و (٢) أمر خديوى فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨٢ — الوقائع المصرية عدد ٥ أكتوبر سنة ١٨٨٢

(٣) المونيتور اجبسيان عدد ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٢

والكرامة والاستقلال ، وكانت هذه المظاهر بمثابة الأثر الأول للاحتلال الانجليزى فى نفسية الشعب وأخلاقه

عودة الجنرال ولسلى

بدأت القوات الانجليزية تعود من مصر فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨٢ تاركة العدد الكافى من الجند ، وفى ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨٢ سافر الجنرال ولسلى من القاهرة مع أركان حربه إلى الإسكندرية ومنها عاد إلى انجلترا ، وخلفه فى قيادة جيش الاحتلال الجنرال اليزون Alison ، واقتصر عدد هذا الجيش البريطانى ابتداء من أول نوفمبر على اثنى عشر ألف جندى

الفصـــل السابع عشر

محاكمة العرابيين

اعتقل زعماء الثورة العرابية ، واعتقل أيضاً الكثير من الضباط والأعيان ، وألقوا فى السجون رهن التحقيق والمحاكمة ، وكثرت فى ذلك الحين السعايات والوشايات ، فأخذ المغرضون يوشون بخصومهم بتهمة أنهم كانوا من الخارجين على الخديو ، حتى امتلأت السجون بالمتهمين ، وبلغ عدد المقبوض عليهم نيفا و ٢٩٠٠٠ نفس [١]

وقد وضعت الحكومة يدها على جميع زعماء الثورة ، ماعدا السيد عبدالله نديم ، فإنه اختفى عن الأنظار ولم تستطع عيون الحكومة أن تعرف مقره ، وقبض على كبار الضباط المعروف عنهم التشيع لعرابى أو الذين اشتركوا فى حوادث الثورة ، وفر السيد حسن موسى العقاد والقائمقام سليمان سامى داود على ظهر إحـــدى البواخر إلى كريت ، ولكن الحكومة علمت بمقرهما فطلبت إلى الحكومة التركية تسليمهما إليها فسلمتهما وجاءا الإسكندرية مقبوضا عليهما فى ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٢ ، وغصت السجون بكبار المعتقلين ، نذكر منهم عرابى باشا ومحمود باشا سامى البارودى ومحمود باشا فهمى ويعقوب سامى باشا وعبد العال حلمى باشا وعلى باشا فهمى وطلبه باشا عصمت (السبعة الزعماء) ، وحسن باشا الشريعى وزير الأوقاف فى وزارتى راغب باشا والبارودى ، وعبدالله باشا فكرى وزير المعارف فى وزارة البارودى ، وقد قبض عليهما لاستنكارهما انحياز الخديو إلى جانب الانجليز وعزله عرابى بعد

---

(١) إحصاء محمود باشا فهمى فى كتابه البحر الزاخر ج ١ ص ٢٢٢ وهو قريب من إحصاء عرابى (ص ٤٦٢ من مذكراته المخطوطة)

ضرب الإسكندرية ، وأمين بك فكرى ، ومحمد رضا باشا قائد لواء الفرسان ، ومن العلماء الشيخ محمد عليش ونجله الشيخ عبد الرحمن عليش . والشيخ محمد عبده . والشيخ حسن العدوى . والشيخ محمد أبو العلا الخلفاوى العضو الأول بالمحكمة الشرعية . والشيخ أحمد المنصورى المدرس بالأزهر . والشيخ أحمد عبد الغنى المدرس بالأزهر . والشيخ أحمد البصرى . والشيخ محمد جبر ونائبه الشيخ سلى . والشيخ محمد السملوطى . ومن الموظفين والأعيان والذوات خورشد باشا طاهر قائد فرقة رشيد وأبوقير ، وكبار ضباط الجيش جميعهم . وعلى باشا الروبى وأحمد بك ناشد مدير الشرقية . ويعقوب بك صبرى مدير الفيوم . وأحمد بك رفعت مدير المطبوعات . وعثمان باشا فوزى وكيل دائرة الأميرة زينب هانم حليم . ومصطفى باشا نايل . ومحمد أفندى الصدر المحامى . والسيد حسن الشمسى صاحب جريدة المفيد . ومحمود أفندى صادق . وأمين بك الشمسى . وأحمد بك أباظه نائب الشرقية. وأحمد أفندى محمود نائب البحيرة . ومحمد أفندى الشاذلى . ومحمد بك جلال . ومهنى يوسف من نواب المنيا . وإبراهيم بك الشريعى . والشيخ أمين أبو يوسف . وأنجال أحمد بك مصطفى . والشيخ عبد المجيد الفقى . وأحمد الفقى . والشيخ حسن الديب . والشيخ عبد الهادى رزق . ومحمد خطاب . وعلى أفندى فخرى . ويحيى بك شتا . والسيد بك قنديل ، وغيرهم كثيرون

وقد أصدر الخديو وهو فى الإسكندرية مرسوما فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ بإلغاء الجيش المصرى (١) بحجة أنه شايع العصاة فى عصيانهم ، وكان هذا المرسوم مقدمة لمحاكمة قواده وضباطه

ولما استقر بالخديو المقام فى العاصمة بادر إلى اتخاذ التدابير لمحاكمة زعماء الثورة والمشتركين فيها

---

(١) نشر فى المونيتور اجبسيان — الجريدة الفرنسية للحكومة عدد ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٢

لجنة التحقيق بالعاصمة

ففى ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (١٥ ذى القعدة سنة ١٢٩٩) أصدر أمراً بتشكيل لجنة مخصوصة (قومسيون) فى القاهرة لتحقيق تهمة كل من ارتكب جريمة العصيان أو التعدى على السلطة الخديوية أو إهانة الخديو سواء كانوا فاعلين أصليين أو شركاء ، وناط بهذه اللجنة تقديم المتهمين الذين ترى إدانتهم إلى المحكمة العسكرية التى اعتزم تأليفها للحكم فى هذه التهم وإيفاد مندوب من قبلها لإقامة الدعوى العمومية أمام هذه المحكمة ، وجعل من اختصاصها القبض على أى شخص ترى ضبطه بمجرد أن تطلب ذلك من وزير الداخلية ؛ وقد تألفت هذه اللجنة من الأشخاص الآتية أسماؤهم :

إسماعيل باشا أيوب رئيساً . على غالب باشا . يوسف شهدى باشا . محمد زكى باشا . محمد سعد الدين بك . محمد حمدى بك . مصطفى راغب بك . سليمان يسرى بك . مصطفى خلوصى بك . محمد مختار أفندى (باشا) أعضاء (١)

وانتدبت لجنة لتحقيق تهم الأقاليم والمدن (٢) ؛ وتألفت من محمد زكى باشا رئيساً ومصطفى راغب بك وسليمان يسرى بك ومصطفى خلوصى بك أعضاء

المحكمة العسكرية بالقاهرة

وأصدر فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ أمراً آخر بتأليف المحكمة العسكرية وقد عهد إليها محاكمة العرابيين الذين ترى لجنة التحقيق إدانتهم وشكلت على النحو الآتى :

محمد رؤوف باشا رئيساً . إبراهيم باشا الفريق . إسماعيل كامل باشا . حسينى عاصم باشا . خورشد باشا لواء الطوبجية سابقاً . سليمان نيازى باشا . عثمان لطيف باشا . أحمد حسنين باشا . سليمان نجاتى بك أعضاء (٣)

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢
(٢) « « عدد ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٨٢
(٣) « « عدد ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢

وغنىّ عن البيان أن أعضاء لجنة التحقيق والمحكمة العسكرية كانوا من خصوم العرابيين ومن المخلصين شخصيا للخديو

لجنتان للتحقيق بالإسكندرية وطنطا

وأصدر الخديو وهو بعد بالإسكندرية فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ أمراً بتأليف لجنة للتحقيق بالإسكندرية يناط بها تحقيق مواد القتل والسرقة والنهب والحريق التى وقعت بالإسكندرية فى يوم ١١ يونيه ، والأيام التالية ليوم ١١ يوليه لغاية ١٦ يوليه ، وإقامة الدعوى على من يثبت التحقيق اتهامهم فيها ، وهى مؤلفة من عبد الرحمن رشدى بك (باشا) رئيسا ، وأعضاؤها هم المسيو كازمير آرا Casimir Ara رئيس قلم قضايا وزارة المالية والحربية ، وأحمد بليغ أفندى وكيل النائب العمومى ، ومسيو كايار مدير الجمارك ، وأمين بك سيد أحمد وكيل النيابة بالمحاكم الأهلية ، وحماد بك عبد العاطى المستشار بمحكمة الإستئناف المختلطة ، ثم عين بدله إبراهيم رشدى باشا[1] وإبراهيم بك فؤاد (باشا) رئيس محكمة الجيزة والقليوبية ، ومسيو فاشيه دى مونتجيون النائب العمومى بالنيابة لدى المحاكم المختلطة ، ثم ضم إليهم كرابيت رزيان أفندى وكيل النيابة المختلطة وإبراهيم نجيب أفندى (باشا) مساعد النيابة المختلطة[2] ، ولما عين عبد الرحمن بك رشدى رئيسا للجنة التويضات كما سيجىء بيــانه صدر أمر خديوى بتعيين إسماعيل يسرى باشا بدلا منه

وشكلت لجنة بطنطا برياسة محمود باشا الفلكى وأعضاؤها لطيف بك سليم (باشا) وجبرائيل أفندى كحيل وشفيق بك منصور والمسيو شكونى Ceccone ثم عين شفيق بك منصور عضواً فى لجنـة الإسكندرية بدلا من المسيو منتجيون وواصف بك عزمى عضواً بلجنة طنطا بدلا من شفيق بك منصور ، ولما عين محمود باشا الفلكى

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٢ — المونتيور اجيسيان عدد ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٢

وكيلا لوزارة المعارف عين بدله فى رياسة اللجنة إسماعيل بك يسرى النائب العام للمحاكم الأهلية المستجدة (١)

وصدر أمر عال فى ٦ يناير سنة ١٨٨٢ بتعديل تشكيل لجان التحقيق ، فقضى بتأليف ثلاثة قومسيونات أخرى لتحقيق ماوقع فى عهد الثورة من جرائم السرقة والقتل ونحو ذلك فى القطر المصرى ماخلا الإسكندرية ، وقضى هذا الأمر بإلغاء الأمر الصادر فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ بتشكيل قومسيون خاص بطنطا

محكمة عسكرية أخرى

وأصدر الخديو فى يوم ٢٨ سبتمبر أمراً بتأليف محكمة عسكرية أخرى بالإسكندرية تختص بالحكم فى القضايا التى تقدمها إليها اللجنتان المؤلفتان لتحقيق قضايا الإسكندرية وطنطا . وهذه المحكمة مؤلفة من عثمان نجيب باشا رئيسا(٢). رضوان باشا . موريس باشا . مصطفى باشا العرب . حسين باشا واصف . على وهبى بك . حسين مظهر بك أعضاء ، ثم استبدل رضوان باشا وموريس باشا ومصطفى باشا العرب وحسين باشا واصف وحسين بك مظهر بكل من إبراهيم بك واصف وموريس بك ومصطفى لاوطاكى قبودان ومحمد أفندى على (٣)

الانجليز والمحاكمة

أبدى الانجليز عطفا كبيراً على عرابى ومعظم زملائه أثناء محاكمتهم ، واختصوا عرابى بأكبر قسط من العطف والرعاية ، فكان مسلكهم حياله يدعو إلى الدهشة والريبة ، لما فيه من التناقض ، فهم الذين كانوا بالأمس يملأون الدنيا ضجيجا بوجوب القضاء عليه ، ويجردون الأساطيل والجيوش لسحقه ومحاربته باعتباره خارجا على الخديو ، وبعد أن انتهت الحرب بهزيمته وشرع الخديو فى محاكمته إذا بالانجليز

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٦ ديسمبر سنة ١٨٨٢

(٢) ورد فى مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٣ ص ٥٠ أن محمد رؤوف باشا عين فى فبراير سنة ١٨٨٣ بدلا من عثمان نجيب باشا (الذى قبل استعفاؤه) رئيسا للمحكمة العسكرية بالاسكندرية

(٣) الوقائع المصرية عدد ٦ ديسمبر سنة ١٨٨٢

يتصدّون للدفاع عنه وتخليصه من حكم الإعدام ، وقد نجحوا فى ذلك

وقد بدأ عطف الانجليز على عرابى منذ القبض عليه ، بل بدأ قبل الهزيمة ، وذلك أن الحكومة البريطانية اشترطت فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٢ (قبل واقعة التل الكبير) لتسليم أسرى العرابيين إلى الخديو ألا يعدم أحداً منهم إلا بعد موافقة السلطات الانجليزية (١)

ولما جاء اللورد دفرين إلى مصر أبدى اهتماما بشأن عرابى،وتدخل لكى يحسنوا معاملته أثناء التحقيق والمحاكمة

وعينت الحكومة بناء على طلب السير إدوارمالت مندوبا بريطانيا لحضور جلسات التحقيق ، وهو السير شارلس ولسن Sir Charles Wilson ولم يلبث أن تدخل فى توجيه التحقيق ، وعهد إليه اللورد دفرين إبداء رأيه فى حقيقة التهم الموجهة إلى عرابى ، وكان منسوبا إليه الاشتراك فى مذبحة الاسكندرية وفى حريقها وفى نهبها علاوة على عصيانه الخديو ، فأجاب السير شارلس ولسن بأن عرابى برىء من كل ما نسب اليه عدا عصيان الخديو ، وقد أخذت لجنة التحقيق بهذا الرأى ، واقتصرت محاكمته على جريمة العصيان ، وفى الواقع أن هذا الرأى كان مطابقا للحق والعدل

وبلغ من تدخل اللورد دفرين لصالح عرابى أن طلب إلى الحكومة المصرية المحافظة على حياته ، وحال دون إعدامه ، وتهدد الوزارة المصرية والخديو إذا أصابه سوء ، واهتم بأمره منذالقبض عليه المستر ولفرد بلنت المستشرق الانجليزى الذى ناصره من إبتداء الحركة ، واختار له باتفاقه مع السلطات الانجليزية اثنين من المحامين الانجليز وهما المستر برودلى Broadley والمستر نابيه Napier للدفاع عنه أمام المحكمة العسكرية

وقد كان من التناقض حقاً أن زعيم الثورة الوطنية الذى حاربه الانجليز حتى

---

(١) برقية اللورد جرانفيل الى السير ادوار مالت فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٢ — الكتاب الأزرق عن مصر سنة ١٨٨٢ — مجموعة ١٨ وثيقة رقم ٧٣ ص ٣٦



عرابى باشا ذاهبا من سجنه بالدائرة السنيه
إلى المحكمة العسكرية أثناء محاكمته وبجانبه محاميه المستر نابييه
(عن مجلة الجرافيك عدد ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢)

هزموه واعتقلوه يحاكم أمام محكمة عسكرية مصرية مؤلفة من أعضاء جميعهم مصريون فيتقدم للدفاع عنه محاميان انجليزيان

ولم يكن مما يشرف عرابى أن يعهد بالدفاع عن نفسه أمام المحكمة العسكرية إلى الانجليز خصومه وخصوم مصر . وفى سبيل الدفاع عن نفسه والاستمالة بجاههم أدلى بتصريحات ليست من الوطنية شيء ، ولا تتفق مع مقام زعيم الثورة ، فقد كتب تقريراً لمحاميه عن حوادث الثورة لكى يتخذاه أساساً لدفاعهما ، احتوى تمليقاً شديداً للدولة الانجليزية بما لا يتفق مع دعوته ولا مع مايجمل بالزعيم أن يتصف به من الشمم والإباء ، وهذا مادعا المسيو دى فريسينيه الذى كان رئيس الوزارة الفرنسية أثناء

الحوادث العرابية إلى القول فى كتابه بوجود اتفاق سابق بين عرابى والانجليز ، قال فى هذا الصدد تعليقاً على واقعة (التل الكبير) : « لقد اختلفت الآراء فى تفسير هذه الواقعة العجيبة . والرأى السائد أنه كان هناك شبه اتفاق بين عرابى والقيادة الانجليزية ، وقد عزز هذا الرأى ما بدا من التسامح بعد ذلك فى معاملة عرابى(١) » ونعتقد أن هذا إسراف فى الاتهام ، فلم يكن ثمة اتفاق سابق بين عرابى والانجليز قبل التل الكبير ، ولم يقم أى دليل على ذلك ، وإنما هو ضعف النفس قد حبب الحياة إلى عرابى وجعله يؤثرها على الواجب الوطنى ، فكانت الهزيمة المعنوية والأخلاقية

وقد استقر رأى الانجليز بالاتفاق مع محامى عرابى على أن يقدم عرابى وصحبه أمام المحكمة العسكرية بتهمه عصيان الخديو ، مع استبعاد تهمه مذبحة الإسكندرية وتهمة إحراقها ، وأن يعترفوا بجرمهم ، وأن يستبدل الخديو بحكم الإعدام النفى المؤبد ، وأن يصدر بعد ذلك مرسوم بمصادرة أملاكهم مع عدم المساس بأملاك أزواجهم وأن تقرر الحكومة لكل منهم معاشا يفى بحاجتهم مع حرمانهم رتبهم وألقابهم ، فارتضى العرابيون هـــذا المصير ، وأبرق المستر برودلى فى هذا الصدد إلى المستر بلنت بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٨٨٢ يقول : « أعطانا عرابى وثيقه مكتوبة يقرر فيها السلطه التامة لنا لكى تتفق بشأنه مع دفرين ، ودفرين يقترح اعتبار عرابى مذنبا من حيث الثورة فقط والنزول عما عدا ذلك من التهم ، أما الحكم فسيخفف الى النفى فى مكان طيب تتفق عليه أنت مع وزارة الخارجيه (٢) »

وعلى ذلك جرت المحاكمة ، وكانت بعد الاتفاق المتقدم ذكره محاكمة صورية عرفت نتائجها قبل انعقاد المحكمة ، ولم تدم سوى يوم واحد إذ انعقدت المحكمة العسكرية يوم ٣ ديسمبر سنه ١٨٨٢ بوزارة الأشغال بقاعة مجلس النواب (مجلس الشيوخ الآن) الساعة التاسعة ونصف صباحا لمحاكمة عرابى أولا ، ولم يكن الجمهور يعلم

---

(١) دى فريسينيه ـ المسألة المصرية ص ٣١٦

(٢) بلنت ـــ التاريخ السرى للاحتلال ص ٣٣٩

بالموعد المحدد لانعقادها . فلم يحضر الجلسة سوى نحو أربعين من النظارة ، منهم عشرون من مراسلي الصحف . وكان مقرراً أن يتولى الاتهام أمام المحكمة العسكرية المسيو بوريللي بك Borlli Bey رئيس قلم قضايا الحكومة ، ولكنه تنحى عن الجلوس فى مركز المدعى العمومي إذ رأى أن المحاكمة هى مهزلة متفق عليها من قبل ، فجلس بدل قومندان الحامية الانجليزيه ، وحضر الجلسة الكولونل شارلس ويلسن مندوب السلطة الانجليزية فى التحقيق . وأخذ مجلسه قريبا من المكان الذى أعد لعرابى . وبعد أن أخذ أعضاء المحكمة مجالسهم مرتدين ملابسهم الرسمية جيء بعرابى من السجن

وكان قبل مجيئه قد وقع على وثيقتين، الأولى يعترف فيها بارتكابه جريمة العصيان ويتعهد فى الثانية بأن لايبرح الجهة التى تعينها الحكومة الانجليزية لمنفاه

دخل عرابى قاعة الجلسه مرتديا بدلة عادية . وجلس فى المقعد الذى خصص له ، وجاء محامياه إلى جواره ، فتلا رؤوف باشا رئيس المحكمة ورقة الاتهام على عرابى مخاطبا إياه بمايأتى :

أحمد عرابى باشا — أنت متهم أمام هذه المحكمة بناء على طلب لجنة التحقيق بجريمة العصيان ضدالجناب الخديوى مخالفاً المادتين ٩٦ من القانون العسكرى العثمانى و٥٩ من قانون الجنايات العثمانى فهل تقر بالتهمة أم لا

فأجاب عرابى أن محامي سيجيبان بالنيابة عنى .

فتلا المستر برودلى بالفرنسية الورقة التى أمضاها عرابى وفيها يعترف بجريمة العصيان ، وتلا كاتب الجلسة صيغتها العربية

وعندئذ قرر رؤوف باشا بأن المحكمة ستختلى للمداولة وأن الجلسة أوقفت على أن تنعقد فى الساعة الثالثة بعد الظهر

فانعقدت المحكمة فى الموعد المذكور، وكان عدد الحاضرين فى هذه المرة كبيراً، فلما فتحت الجلسة أمر رؤوف باشا كاتب الجلسة بتلاوة الحكم ، فتلاه ، وهو يقضى على عرابى بالإعدام ، وتلا عقب صدور الحكم الأمر الخديوى بإبدال الحكم بالنفى



تلاوة حكم المحكمة العسكرية على عرابى باشا
يوم ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢
(عن مجلة الجرافيك عدد ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢)

المؤبد. واستغرقت تلاوة الحكم والأمر الخديوى بتعديله عشر دقائق، ثم انفضت الجلسة

ولما تلى الحكم قابله عرابى باشا بعلامة الرضا والشكر ، وقدم له بعض السيدات الأوروبيات باقات من الزهر مهنئات له . وقدمت له عقيلة المستر نابيه المحامى عنه باقة ورد كبيرة تقبلها شاكراً

وحوكم زملاء عرابى الستة بالطريقة التى حوكم هو بها ، أى أنهم اعترفوا بجريمة العصيان ، وقد رفض على باشا الروبى أن يدافع عن نفسه بواسطة المستر برودلى ، ورفض الإقرار الذى كتبه عرابى ، فلم يحاكم معهم ، وصدر الأمر بنفيه عشرين سنة فى مصوع

الأحكام الصادرة على زعماء العرابيين

أصدرت المحكمة العسكرية فى ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢ (٢٢ محرم سنة ١٣٠٠)

حكمها على أحمد عرابي بالإعدام [١] كما تقدم بيانه

وفي ٧ ديسمبر اجتمعت المحكمة لمحاكمة كل من : طلبه باشا عصمت ، وعبدالعال باشا حلمي أبو حشيش ، ومحمود سامي باشا البارودي ، وعلي فهمي باشا الديب ، فحكمت عليهم بالإعدام [٢] ، وتلا رئيس المحكمة أمر الخديو بتعديله إلى النفي المؤبد أيضا (من الأقطار المصرية وملحقاتها)

وفي يوم ١٠ ديسمبر حوكم محمود باشا فهمي ويعقوب سامي باشا ، فحكم عليهما بالإعدام [٣] ، مع تعديل الحكم إلى النفي المؤبد

وأصدر الخديو أمراً في ١٤ ديسمبر بمصادرة أملاك الزعماء السبعة المحكوم عليهم وأموالهم ، وحرمانهم حق امتلاك أي ملك في الديار المصرية بطريق الإرث أو الهبة أو البيع أو بأي طريقة ما ، مع ترتيب معاش سنوي لهم بقدر الضروري لمعيشتهم ، وقضى هذا المرسوم ببيع أملاكهم ، ومايتبقى من هذا البيع من صافي الثمن يخصص لسداد التعويضات التي ستعطى لمن أصيبوا في حوادث الثورة (٤)

وفي ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ صدر أمر خديوي آخر بتجريد السبعة الزعماء من جميع الرتب والألقاب وعلامات الشرف التي كانوا حائزين لها ، ومحو أسمائهم من سجلات ضباط الجيش المصري محواً مؤبداً (٥)

استقالة رياض باشا

احتجاجا على تخفيف الحكم

لم يرق رياض باشا تخفيف الحكم على الزعماء السبعة لأنه كان مصراً على وجوب عدامهم ، فاستقال من وزارة الداخلية احتجاجا على ذلك التخفيف ، ولكنه لم

(١و٢) الوقائع المصرية عدد ٤و٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢

(٣) الوقائع المصرية عدد ١١ ديسمبر سنة ١٨٨٢

(٤) الوقائع المصرية عدد ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢

(٥) الوقائع المصرية عدد ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢

يذكر سبب الاستقالة الحقيق فى كتابه إلى الخديو ، فعين إسماعيل باشا أيوب وزيراً للداخلية بدلا عنه (١٠ ديسمبر سنة ١٨٨٢) [١]

تنفيذ الحكم فى الزعماء السبعة

اختارت الحكومة الانجليزية جزيرة (سيلان) بالهند منفى للزعماء السبعة ، وقد أبلغ المستر برودلى هذا القرار إلى عرابى فى سجنه ، فاغتبط بهذا الاختيار ، وقال إن هذا النفى يسرنى لأن سيدنا آدم لما هبط من الجنة نزل فيها

فاجتمع الزعماء السبعة فى سجن الدائرة السنية يوم ١٣ ديسمبر ليتداولوا فى تجهيز معدات الرحيل . وفى ٢٥ ديسمبر نفذ فى الزعماء حكم التجريد من رتبهم وألقابهم ، بأن جُمعوا فى الساعة الثانية بعد ظهر ذلك اليوم فى ساحة (قصر النيل) وتلا عليهم على غالب باشا وكيل وزارة الحربية أوامر التجريد . وأعدت الحكومة لرحيل الزعماء الباخرة مريوتس (مريوط) وهى باخرة انجليزية صغيرة حمولتها ١٤٠٠ طن استأجرتها خصيصا لنقل الزعماء وذويهم وحاشيتهم إلى جزيرة سيلان ، وأنزلتهم فيها بالدرجة الأولى ، وعهدت إلى الكولونل موريس بك وهو ضابط انجليزى كان فى خدمة الحكومة أن يرافقهم حتى يصلوا إلى منفاهم

فى مساء ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٢ أعدت لهم قطاراً خاصا فى ثكنة قصر النيل لنقلهم إلى السويس ، فركبوه هم ومن اختارهم من الأهل والخدم ، وودعهم المستر برودلى محاميهم على رصيف القطار ، وحضر سفرهم السير شارلس ويلسن مندوب السلطة الانجليزية ، وتحرك بهم القطار فى الساعة العاشرة مساء ، ورافقهم إلى السويس المستر نابييه ، وكان يخفرهم رهط من الجنود المصريين وآخرون من الجنود الانجليز ، فبلغوا ميناء السويس الساعة الثامنة من صبيحة يوم ٢٨ ديسمبر ، وهناك ركبوا الباخرة (مريوتس) وأقلعت بهم فى الساعة الواحدة بعد الظهر إلى ثغر كولومبو ميناء سيلان فوصلوها مساء ٩ يناير سنة ١٨٨٣ ، ونزلوا إلى البر فى صبيحة اليوم التالى

---

(١) و (٢) الوقائع المصرية عدد ١١ ديسمبر سنة ١٨٨٢

الأحكام الأخرى

وصدرت أحكام أخرى بأوامر خديوية على بقية العرابيين ، وهي تتراوح بين النفي لمدد مختلفة في جهات معينة ، وإقامة البعض في بلادهم تحت مراقبة البوليس ، وتهمتهم أنهم « اشتركوا في جريمة العصيان » ، فحكم على علي باشا الروبي والسيد حسن موسى العقاد بالنفي عشرين سنة في مصوع تحت الملاحظة ، وعلى اثنين بالنفي ثلاث سنوات بسواكن ، وعلى ثلاثة وثلاثين بالنفي خارج القطر لمدد تتراوح بين ثماني وخمس سنوات ، وأقلها سنة ، مع عزلهم من وظائفهم ، وعلى خمسة وستين من الموظفين بالطرد من الحكومة ، وعلى عدد كبير من الضباط بالفصل من الخدمة وعلى كثير من الأعيان والنواب بالإقامة في بلادهم تحت ملاحظة البوليس مع دفع تأمين مالي ، وذلك عدا الأشخاص الذين حوكموا جنائيا على تهم القتل والنهب والحريق أمام المحكمة العسكرية بالإسكندرية وحققت تهمتهم بمعرفة لجان التحقيق في الإسكندرية وطنطا

وهاك بيان المحكوم عليهم والأحكام الصادرة ضدهم :

علي باشا الروبي		نفي ٢٠ سنة في مصوع تحت الملاحظة
السيد حسن موسى العقاد		نفي ٢٠ سنة « « «
عمر بك رحمي		نفي ٣ سنوات في سواكن تحت الملاحظة
علي أفندي حسن باشمهندس سكة حديد السويس		« « « « «
جاميخان غوري الهندي		النفي مؤبدا خارج القطر وملحقاته
أحمد بك عبد الغفار	قائمقام	نفي ٨ سنوات « « (بيروت)
مصطفى بك عبد الرحيم	أميرالاي	نفي ٥ سنوات « « «
عيد بك محمد	أميرالاي	« « « « «
خضر بك خضر	قائمقام	« « « « «
حسن بك جاد	اميرالاي	« « « « «
محمد بك الزمر	قائمقام	« « « « «

أحمد رفعت بك	ناظر قلم المطبوعات	نفى خمس سنوات خارج القطر	(بيروت)
الشيخ عبد الرحمن عليش	من العلماء	» » » »	(الأستانة)
محمد مصطفى الكردى	من بنى سويف	» » » »	(بيروت)
محمود أفندى أحمد	صاغ	نفى ٤ سنوات » »	»
فوده أفندى حسن	قائمقام	» » » » »	»
خليل بك كامل	أميرالاى	» » » » »	»
مصطفى بك النجدى	ناظر اسبتالية اسكندرية	» » » »	(الأستانه)
مصطفى أفندى الأرناؤطى	من دمياط	» » » »	(بيروت)
الشيخ عبد القادر	قاضى مديرية القليوبية	» » » » »	»
الشيخ محمد المجرسى	من علماء الأزهر	» » » »	(مكة المكرمة)
الشيخ أحمد عبد الجواد القاياتى	من القايات (المنيا)	» » » »	(بيروت)
الشيخ محمد عبد الجواد	»	» » » » »	»
يوسف اسماعيل	من المنيا	» » » » »	»
الشيخ يوسف شرابه	من العلماء	نفى ٣ سنوات » »	(غزه)
أحمد بك فرج	قائمقام	» » » »	(بيروت)
الشيخ محمد عبده	ناظر قلم المطبوعات العربية	» » » » »	»
السيد حسن الشمسى	محرر جريدة المفيد	» » » »	»
الشيخ أمين أبو يوسف	من دمياط	» » » »	»
ابراهيم أفندى اللقانى	مأمور تفتيش بالداخلية	» » » »	»
محمد بك بديع	عضو مجلس ابتدائى مصر	» » » »	»
إسماعيل أفندى جودت	من مصر	» » » »	»
أحمد أفندى رشوان الدشناوى	من قنا	» » » »	»
آدم الأرناؤطى	من الفيوم	نفى سنتين » »	»
على حسين	من المنيا	» » » » »	»
حسين مطريد	من عربان المنوفية	» » خارج القطر المصرى	(بيروت)

محمد محمد الجنيدى　من بنى سويف　نفى سنة خارج القطر المصرى (بيروت)
محمد أفندى الصدر المحامى من القاهرة　نفى سنة » » » »
مع تجريدهم من الرتب والامتيازات والمناصب وعلامات الشرف(١)
وحكمت المحكمة العسكرية بالإسكندرية على السيد بك قنديل بالنفى فى سواكن مدة سبع سنوات

وقضى على طائفة من كبار الأعيان والذوات بأن يقيم كل منهم فى بلده تحت ملاحظة الضبطية مع دفع تأمين مالى ، وتجريدهم من الرتب والامتيازات ، وهاك أسماؤهم وبيان الأحكام الصادرة ضدهم :

الاسم	جهة الإقامة	التأمين	مدة التأمين
		جنيه	
أحمد بك اباظه (باشا)	مديرية الشرقية	٢٠٠٠	خمس سنوات
أحمد أفندى محمود	مديرية البحيرة	٣٠٠٠	أربع سنوات
ابراهيم أفندى الوكيل	مديرية البحيرة	٣٠٠٠	» »
سعداوى الجيالى	مديرية الفيوم	١٠٠٠	سنتين
سليمان جمعه	مديرية الشرقية	٣٠٠	ثلاث سنوت(٢)
أمين بك الشمسى (باشا)	مديرية الشرقية	٥٠٠٠	خمس سنوات
مراد بك السعودى	مديرية الجيزة	٤٠٠٠	أربع سنوات
محمد بك جلال	مديرية المنيا	٢٠٠٠	» »
عمر محجوب	مديرية المنيا	٤٠٠	» »

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨٢ ؛ أما أسماء البلاد التى اختارها المنفيون لمنفاهم فقد أخذناها عن مذكرات عرابى المخطوطة ص ٩٤٦

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٢

الاسم	جهة الإقامة	التأمين	مدة التأمين
		جنيه	
مهنى أبو عمر	مديرية أسيوط	٢٠٠٠	أربع سنوات
ململوم السعدى	مديرية المنيا	٤٠٠٠	أربع سنوات
عثمان فوزى باشا(١)		٤٠٠٠	أربع سنوات(٢)

وقضى على الذوات والموظفين الآتى ذكرهم بأن يقيموا فى عزبهم أو بلادهم تحت ملاحظة الضبطية مع تجريدهم من الرتب والنياشين والمناصب(٣) وهم :

حسين باشا الدرملى وكيل الداخلية

مصطفى بك نايلى مفتش بردين

إسماعيل دانش باشا مأمور الدائرة البلديه باسكندرية سابقا

مصطفى ثاقب أفندى مدرس بالمدارس وصاحب جريدة المفيد

الشيخ أبو المعاطى السيد من أعيان الدقهلية

الشيخ محمد بن شداد « «

يوسف بك برتو مأمور الدائرة البلدية باسكندرية

محمد بك عاطف قائمقام سوارى

جابر بك الببلاوى من أعيان بنى سويف

الشيخ مصطفى عبد اللطيف من أعيان الدقهلية

« محمد شلبى طوبار « «

« اسماعيل بطين « «

الشيخ حسين الاعصر من أعيان الشرقية

---

(١) وكيل دائرة الاميرة زينب حليم أخت الامير محمد عبد الحليم نجل محمد على باشا ، وكان متهما بالترويج للامير عبد الحليم وإسناد الخديوية اليه بدلا من الخديو توفيق باشا

(٢) و (٣) الوقائع المصرية عدد ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨٢

الشيخ على عبدالهادى من أعيان المنيا
على أبو يوسف « « «
على المكاوى « « «
أبو زيد غانم « « الشرقية
حسن فراج « « الفيوم
محمد عبد الله « « المنيا
الشيخ أحمد الفقى « « المنوفية
الشيخ عبدالمجيد الفقى « « «
سليمان جابر بن جابر بك البياوى من أعيان بنى سويف
محمد عبد الصمد من أعيان المنيا

أحمد أبو طالب من أعيان المنيا
محمد عبد اللا « « الشرقية
سليمان محمد « « «
محروس سيد أحمد « « بنى سويف
محمد منصور « « المنيا
الشيخ على الفق « « المنوفية
محمد المسيرى « « الفيوم
على كساب « « بنى سويف
الشيخ على نايل من أعضاء مجلس الجيزة والقليوبية

وقضى بتجريد العلماء والموظفين الآتية أسماؤهم من جميع رتبهم وعلامات شرفهم وامتيازاتهم (١)

الشيخ حسن العدوى من العلماء
الشيخ أحمد المنصورى « «
الشيخ محمد السمالوطى « «
الشيخ أحمد البصرى « «
الشيخ محمد أبو العلا الخلفاوى « «
الشيخ على الجمال نقيب الأشراف بدمياط
الشيخ محمد أبو عائشة قاضى بورسعيد سابقا
الشيخ عبدالوهاب عبدالمنعم قاضى اسنا سابقا
الشيخ محمد السيوفى كاتب بمحكمة مصر الكبرى سابقا
إسماعيل بك رأفت مأمور مالية مديرية أسيوط سابقا

الشيخ أحمد العدوى نجل الشيخ حسن العدوى من العلماء
الشيخ أحمد عبدالغنى « «
الشيخ محمد عسكر « «
الشيخ أحمد مروان « «
الشيخ أحمد عبد الغنى نقيب الأشراف بمديرية جرجا
الشيخ محمد جبر قاضى المنصورة سابقا
الشيخ عبدالبر الرملى قاضى العريش «
الشيخ أحمد صلى نائب محكمة المنصورة «
الشيخ محمد غزال قاضى مركز البحيرة «
أحمد بك ناشد مدير بنى سويف

(١) الوقائع المصرية عدد أول يناير سنة ١٨٨٣

يعقوب بك صبرى مدير الفيوم
مصطفى مختار مأمور مالية البحيرة
حسن صقر رئيس قلم بالداخلية
غمرى أحمد ناظر قلم قضايا الأوقاف
مصطفى نشأت معاون بالأوقاف
عثمان حمدى ناظر قسم منفلوط
عبد الرحمن فهمى ناظر محطة المنيا
أحمد حامد معاون هندسة الأقاليم الوسطى
سليمان زكى حكيم مركز طوخ
محمد حسيب حكيم مركز العريش
أحمد حسنى مأمور مركز ميت غمر
مصطفى العنانى من أعيان مصر
حسن حجاج من أعيان القليوبية
على نقرى ملتزم حلقات الأسماك بالدقهلية
على مكاوى من الشرقية
شهاب الدين نوفل عمدة بلقاس غربية
عبد النبى عبد الله البياضى عمدة عربان البراعصة بمديرية الفيوم
بركات الديب عمدة القرين شرقية
عبد الله بهادر عمدة جهينة بجرجا
حسن على عمدة ريحانة بالمنيا
أمين أبو يوسف من الشيخ تمى بمديرية أسيوط
محمد السراج من مأمورى تفتيش الداخلية
حسن حسنى ناظر قلم تحريرات الجهادية
أحمد حنفى من مأمورى تفتيش الداخلية
مصطفى فهمى ناظر قلم بالأوقاف
محمد جوجو ناظر سرايات الإسكندرية
مصطفى واصف أستاذ بالمدارس
محمد خطاب باشكاتب محكمة المنصورة
الدكتور محمد كامل الكفراوى حكيم بمصر
مصطفى أنور حكيم بيطرى بمديرية المنيا
حسن مجدى حكيم بيطرى العريش
عبد الله مأمون مأمور أوقاف دمياط
إبراهيم الشريعى (باشا) من أعيان المنيا
بديني الشريعى (بك) من أعيان المنيا
محمد المكاوى من مصر
محمد الشاذلى عمدة شبرا تنى غربية
محمد إمام الحوت عمدة الصالحية شرقية
على منسى البطران شيخ عربان الفرجانية بالجيزة
أحمد محجوب عمدة العصلوجى شرقية
الشيخ موسى على عمدة الفقاعى بالمنيا
أحمد النحاس عمدة أشمون منوفية
زايد هندى عمدة جزيرة ببابنى سويف

وقضى بفصل نيف و ٢٥٠ من ضباط الجيش بتهمة اشتراكهم فى جريمة العصيان

جُردوا من رتبهم وامتيازاتهم وحرموا مرتب الاستيداع ومعاش التقاعد وهم : [1]

من القاهرة

الاسم	الرتبة	السكن
السيد أفندى منير	يوزباشى طوبجى	بالناصرية
حسن افندى على	ملازم أول طوبجى	بقسم الخليفة
محمد أفندى امام	» »	بالعباسية
على افندى راقم	يوزباشى بيادة	بالخليفة
على أفندى الطامى	» »	بحارة القادرية
رزق افندى فرج الله	» »	بالجمالية
محمد افندى أمين	» »	بالحجر
عثمان افندى فرغلى	» »	بالسيدة زينب
محمد افندى سامى	ملازم أول بيادة	بالاشرفية
أحمد أفندى كامل	» »	درب الجماميز
حسين افندى شاكر	» »	بعابدين
محمود افندى عربى	» »	بعابدين
يوسف افندى حسن	» »	بحارة السقايين
عباس افندى وهبى	» »	الحطابة
خليفة افندى أبو شنب	» »	بباب الشعرية
ابراهيم افندى غنيم	» »	الحجر
عبد الله أفندى حلمى	» »	بسوق السلاح
محمد افندى صادق	» »	بعابدين
على افندى كامل	ملازم أول بيادة	بالتبانة بالدرب الاحمر
على افندى فهمى	يوزباشى طوبجى	بالوايلى
محمد افندى هادى	ملازم اول	بالعباسية

الاسم	الرتبة	السكن
أحمد افندى قنديل	يوزباشى طوبجى	ببولاق
أحمد افندى حليم	ملازم أول طوبجى	بالعباسية
يوسف افندى حلمى	يوزباشى بيادة	بالداودية
عبد الفتاح افندى فوزى	يوزباشى بيادة	بعابدين
ابراهيم افندى صديق	» »	بالخليفة
حسنين افندى على	» »	بالحطابة
يوسف افندى فهمى	» »	بالصليبة
محمد أفندى عباس	ملازم أول »	بالصليبة
محمود افندى الجندى	» »	الحجر
بكير أفندى صدقى	» »	درب الجماميز
على افندى حلمى	» »	بعابدين
أحمد افندى همت	» »	الخليفة
يوسف أفندى كامل	» »	الدرب الأحمر
شمس أفندى الجبالى	» »	الحطابة
محمد افندى طاهر	» »	بالحطابة
سليمان افندى شكرى	» »	ببولاق
احمد افندى صادق	» »	بعابدين
عبد الله افندى ذهنى	» »	»
سليمان افندى حسن	» »	بالعباسية
محمد افندى زاهر	ملازم أول طوبجى	بالعباسية
طاهر افندى رشدى	ملازم أول سوارى	بعابدين

---

(1) عن الوقائع المصرية عدد ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٢

الاسم	الرتبة	السكن
السيد أفندى داود	يوزباشى بياده	بولاق
عبدالواحد أفندى رمضان	» »	باب الشعرية
عمر أفندى شاكر	» »	العباسية
على أفندى علوى	» »	قسم الأزبكية
حسن أفندى بكار	» »	السروجية
على أفندى رضى	» »	الحسينية
على أفندى فهيم	» »	السيدة سكينة
على أفندى محمد	» »	الدرب الأحمر
عبد المنعم أفندى محمود	» »	قسم الجمالية
سيد أحمد أفندى مصطفى	» »	الناصرية
أحمد أفندى سلامه	» »	العباسية
سليمان رجائى	» »	السيدة زينب
أحمد أفندى صادق	» »	قسم الخليفة
السيد أفندى حبشى	ملازم أول »	باالحجر
سلامه أفندى سلامه	» »	قسم عابدين
مصطفى أفندى حامد	» »	العباسية
عبد الرحمن أفندى حلمى	» »	قسم الخليفة
على أفندى بدور	» »	الحسينية
أحمد أفندى هاشم	» »	قسم الخليفة
على أفندى وصفى	» »	العباسية
رجب أفندى على	» »	الحسينية
حجازى أفندى محمد	» »	عابدين
أحمد أفندى شاهين	» »	باب الحجر

الاسم	الرتبة	السكن
بيومى أفندى حسن	ملازم أول بياده	الأزبكية
عبد العزيز أفندى ندى	» »	الشيخ عبد الله
مصطفى أفندى شفيق	ملازم ثان »	باب الخلق
على أفندى سعيد	» »	درب الحصر
على أفندى مناع	» »	السيدة زينب
محمد أفندى رفاعى	» »	بولاق
إبراهيم محمد أفندى كامل	» »	قنطرة عمر شاه
سالم أفندى زكى	» »	(شبرا)
مصطفى أفندى حلمى	» »	السيدة زينب
مصطفى أفندى أمين	يوزباشى طوبجى	المغربلين
عبد القادر أفندى خيرى	ملازم أول »	العباسية
حموده أفندى أحمد	يوزباشى »	حارة الأزهر
خليل أفندى محمود	ملازم ثان »	العباسية
على أفندى أبوشادى	يوزباشى بياده	السيدة زينب
محمد أفندى طلعت	» »	حارة الأزهر
عامر أفندى صالح	» »	عابدين
محمود أفندى الشاذلى	» »	الجمالية
محمد أفندى عندليب	» »	الصليبة
نجيب أفندى محمد	» »	بولاق
محمد أفندى بسيونى	» »	الداودية
أبو زيد أفندى السيسى	ملازم ثان »	غيط العدة

الاسم	الرتبة	السكن
على أفندى رضا	يوزباشى بياده	السيدة زينب
محمد أفندى عبد الرحيم	» »	الناصرية
حسنين أفندى فهمى	» »	»
محمد أفندى راشد	ملازم أول »	الخليفة
عبد الكريم أفندى صبرى	» »	الصليبة
أحمد أفندى سامى	» »	السيدة سكينة
مصطفى الشرقاوى	ملازم ثان	باب الشعرية
أحمد أفندى مصطفى	يوزباشى »	مصر القديمة

من الإسكندرية

الاسم	الرتبة	السكن
مصطفى أفندى محمد	يوزباشى طوبجى	القبارى
شاهين أفندى نجم	ملازم أول »	أبو قير
محمد أفندى سليمان	يوزباشى بياده	قسم أول إسكندرية
حسين أفندى بهيج	ملازم أول بياده	»
أحمد أفندى صبحى	» »	»
مصطفى أفندى عفت	» »	قسم ثان اسكندرية
محمد أفندى عمر	يوزباشى »	قسم أول اسكندرية
مصطفى الأبيض	ملازم ثان »	»
سليمان أفندى طعيمه	» »	قسم رابع اسكندرية

من محافظة دمياط

الاسم	الرتبة	السكن
عبد الرحمن أفندى رجمى	ملازم أول طوبجى	دمياط

من محافظة رشيد

السكن	الرتبة	الاسم
رشيد	ملازم أول طوبجى	محمد أفندى أحمد
»	»	محمد أفندى حسن

من مديرية الجيزة

السكن	الرتبة	الاسم
ناحية القطامة	ملازم أول طوبجى	محمد أفندى حسب الله
وراق العرب	»	محمد أفندى فريد
زنين	يوزباشى بياده	عبد الله أفندى شامل
الحرانية	يوزباشى بياده	عبد المجيد أفندى محمود
أم خنان	ملازم أول	أحمد أفندى حجاج
طره	»	على أفندى الليثى
طرفاية جرزه	»	محمد أفندى شامل
أوسيم	يوزباشى	محمد أفندى بحيرى
كرداسه	»	محمد عماره
أوسـ	»	مصطفى عبدربه
المسانده	»	شيمى أفندى خطاب
شبرامنت	ملازم أول بياده	أحمد أفندى القاضى
كرداسه	» طوبجى	حسن أفندى سليمان
طره	» سوارى	على أفندى رضا
كفرحكيم	يوزباشى بياده	عبد الفتاح أفندى خليل
»	» »	على أفندى إسماعيل
ناهية	» »	أحمد أفندى الزمر
المناوات	ملازم أول »	سيد أحمد أفندى حمدى

الاسم	الرتبة	السكن
مصطفى أفندى عارف	ملازم أول بياده	بندر الجيزة

من المنيا[١]

الاسم	الرتبة	السكن
غلاب أفندى غالب	يوزباشى طوبجى	ناحية طلا
محمد أفندى العسقلانى	ملازم أول بياده	ناحية الفشن
عبد الفتاح أفندى سليمان	«	ناحية جريس
محمد أفندى حسن	ملازم ثان بياده	ناحية أبو حبيب

من مديرية قنا

الاسم	الرتبة	السكن
وهبه أفندى محمد	ملازم أول بياده	دنفيق
محمد أفندى أبو الحج	«	الأوسط قامولة
عباس أفندى محمد	ملازم ثان	القورية

من القناطر الخيرية

الاسم	الرتبة	السكن
أبو العينين أفندى أحمد	يوزباشى بياده	القناطر الخيرية
شبلي أفندى فؤاد	ملازم ثان طوبجى	« «

من الغربية

الاسم	الرتبة	السكن
السيد أفندى حامد	يوزباشى	طنطا
محمد أفندى عبد الفتاح	ملازم أول طوبجى	البرلس

---

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٢

الاسم	الرتبة	السكن
شلبي أفندي حرب	ملازم أول طوبجي	القرين
حسن « مكي	« «	مطوبس
عبد المطلب أفندي حنفي	« «	القرضة
محمد أفندي إبراهيم	يوزباشي	شبرا قاص
خليل « وهبي	يوزباشي طوبجي	سند بسط
حسن « أبو العطا	« «	تواج
طه « الزفتاوي	« «	طنطا
أحمد « السيسي	« «	طنطا
بدوي « النجار	« «	بيشة الملق
ابراهيم « عتاب	« «	محلة زياد
السيد « حباص	ملازم أول بياده	الكنيسة
محمد « الديب	« «	جنوب
عامر « حندق	« «	محلة زياد
أحمد « حلمي	يوزباشي «	شربين
متولي « ندا	ملازم أول «	كفر محلة حسن
أحمد « مصطفى	ملازم ثان بياده	قلين
حسن « بريقع	« «	المحلة الكبرى
حفناوي « عبد المطلب	يوزباشي «	شبرا باب
علي « سلامه	« «	نفيا
علي « محمد	ملازم أول بياده	مسنير
إبراهيم « أحمد	« «	بنا وأبو صير

الاسم	الرتبة	السكن
من الدقهلية		
محمود أفندى الألفى	يوزباشى بياده	كفر أبو خير
يوسف أفندى واصف	ملازم أول بياده	السرو
مصطفى أفندى سيد أحمد	ملازم أول بياده	كفر لطيف
خليل أفندى السعدنى	ملازم ثان طوبجى	المنزلة
عبد السيد أفندى عطيه	ملازم أول سوارى	دقادوس
عبد الفتاح أفندى حمادى	ملازم ثان سوارى	ميت العامل
أحمد أفندى عوض	ملازم ثان بيادة	قولنجيل
يوسف أفندى دسوقى	« «	السنبلاوين
على أفندى ابراهيم	يوزباشى بياده	بندر المنصور
فرج أفندى محمد	ملازم أول طوبجى	منشية صهبره
أبو النصر أفندى عبد الرزاق	يوزباشى بياده	شرمساح
عامر أفندى يونس	« «	نوسا الغيط
أحمد أفندى أحمد	« «	البجلات
حسين أفندى مظهر	« «	العصافرة
موسى أفندى شطات	ملازم أول «	البجلات
مصطفى أفندى شريف	ملازم ثان «	الدنابيق
السيد أفندى النجار	« «	ميت الخولى
أحمد أفندى عز الدين	ملازم أول «	ميت محلة دمنه
من البحيرة		
محمد أفندى عبد السلام	يوزباشى بياده	شبرا خيت

الاسم	الرتبة	السكن
عطيه أفندي عوده	يوزباشي بياده	دمنهور
أحمد أفندي حسن	« «	زمزم
ابراهيم أفندي العسكس	ملازم أول «	صفط العنب
عبد الرحمن أفندي محمود	يوزباشي سوارى	الرحمانية
اخراش أفندي الضيرمي	ملازم أول «	قشاش
محمد أفندي فريد	يوزباشي بياده	قليشان
رحيل أفندي عقبه	« «	كفور السوالم
درويش أفندي عقاب	ملازم أول «	طيريه
ابراهيم أفندي عثمان	« «	طيريه
رفاعي أفندي أحمد	ملازم ثان «	القهوقية
اسماعيل أفندي عزمي	يوزباشي بياده	محلة دمنا
عمر أفندي أحمد	« «	خربتا
ابراهيم أفندي عطيه	ملازم ثان «	لقانة
أحمد أفندي عزت	« «	محلة بحيرة
محمد أفندي ميره	يوزباشي «	المعطف
ابراهيم أفندي فؤاد	ملازم أول «	شبرا النونة

من المنوفية

الاسم	الرتبة	السكن
رضوان أفندي منيب	يوزباشي طوبجي	شبرى
محمد أفندي نعمت	يوزباشي بياده	اشمون جريس
رضوان أفندي حشيش	« «	جروان
على أفندي جاد	« «	صفط جدام

الاسم	الرتبة	السكن
موسى أفندى الجزار	يوزباشى طوبجى	عليج
على أفندى الضيارى	ملازم أول طوبجى	ميت أبو الكوم
على أفندى البلبل	ملازم أول طوبجى	سمان
سيد أحمد أفندى الشلف	يوزباشى سوارى	أبو الخمس
أحمد أفندى حمدى	يوزباشى بياده	كفر الباجور
على أفندى شرف	« «	أشمون جريس
خير الله أفندى عامر	« «	كفر أبو غضاب
عبد الفتاح أفندى إبراهيم	« «	يشا
السيد أفندى زهران	ملازم أول بياده	الواد منوفية
على أفندى الحمامى	ملازم أول بياده	منوف العلا
غانم أفندى عبد الخالق	ملازم ثان بياده	ميت خلف
محمد أفندى نديم	ملازم أول طوبجى	ساحل الجوابر
محمد أفندى عثمان	ملازم ثان طوبجى	شبين الكوم
حسن أفندى فخرى	يوزباشى طوبجى	اخماص
مصطفى أفندى حمدى	« «	زاوية الناعورة
إبراهيم أفندى حمدى	ملازم أول «	الفرعونية
عبد الله أفندى على	« «	أبجو

من الشرقية

الاسم	الرتبة	السكن
عبد الله أفندى على	يوزباشى بياده	جميجره
سليمان أفندى متولى		كفر العنيمى
سلامه أفندى ناجى	ملازم أول بياده	سنهوت البرك

الاسم	الرتبة		السكن
محمد أفندى حسين	ملازم أول بياده		هربا
دسوقى أفندى خليل	«	«	النحروط
محمد أفندى التركاوى	يوزباشى	«	السعديين
سلامه أفندى شحاته	«	«	كفر أبو العيال
صقر أفندى ذهب	ملازم أول	«	الزنكلون
يوسف أفندى الجندى	ملازم ثان	«	أبو كبير

من القليوبية[١]

الاسم	الرتبة		السكن
محمد أفندى رأفت	يوزباشى بياده		ميت عاصم
عبد الرحمن أفندى أنيس	ملازم أول بياده		أبو زعبل
محمد أفندى حسنى	ملازم أول سوارى		البرادعة
عبد الله أفندى عراقى			أبو زعبل
حسن أفندى الدرى	يوزباشى طوبجى		ميت كنانه
على أفندى الخولى	ملازم أول طوبجى		شبرا الخيمة
جاد أفندى محمد	ملازم أول بياده		البيضه
محمد أفندى شرف الدين	«		ميت كنانه
حجازى أفندى أحمد	«	«	دمنهور شبرا
عطيه أفندى أبو الذهب	«	«	بلقس
محمد أفندى الليبى	ملازم ثان بياده		شبرا
محمد أفندى نجم	يوزباشى بياده		مطرية ضواحى مصر
حسن أفندى حافظ	ملازم أول		القليوبية

---

(١) عن الوقائع المصرية عدد ١٣ يناير سنة ١٨٨٣

من بنى سويف[1]

الاسم	الرتبة	السكن
مصطفى أفندى صادق	ملازم أول طوبجى	القضابى
محمد أفندى عمار	يوزباشى بياده	ميدوم
جاد المولى أفندى محمد	« «	ميدوم
محمد أفندى على حسن	ملازم أول «	حمام بنى سويف
محمد أفندى عزوز	ملازم ثان «	مزوره

من الفيوم

الاسم	الرتبة	السكن
أحمد أفندى سيد أحمد	يوزباشى بياده	سنورس
السيد عبد الرحمن أفندى	« «	بندر الفيوم
متجود أفندى محمود	« «	ترسافيوم
أحمد أفندى حمدى	ملازم أول سوارى	بندر الفيوم
إبراهيم أفندى حسنين	« بياده	أبجيج
محمد أفندى رمضان	« «	هوارة عدلان
محمد أفندى على	« «	الفيوم

من جهات متفرقة

الاسم	الرتبة	السكن
على أفندى أبو الحسن	يوزباشى بياده	مديرية قنا

---

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٢.

الاسم	الرتبة	السكن
على أفندى عبد الرجال	يوزباشى بياده	بنى سليم سوهاج
محمد أفندى أبو دراع	« «	الجواريث جرجا
أبو العلا أفندى حسن	« «	ديروط أم نخله أسيوط
عبد اللطيف أفندى لطفى	«	ملوى أسيوط
يوسف أفندى محمد	ملازم أول «	قصر حيدر أسيوط
حسين أفندى موسى	ملازم ثان	بزاره

محاكمة سليمان سامى داود

وهو القائمقام سليمان سامى داود على تهمة إحراق الإسكندرية وكانت محاكمته أمام المحكمة العسكرية بالإسكندرية برياسة محمد رؤوف باشا ، فحكم عليه فى ٧ يونيه سنة ١٨٨٣ بالإعدام ، ونفذ فيه الحكم علنا يوم ٩ يونيه

محاكمة الملازم الشهيد يوسف أبو ديه

حكم عليه من المحكمة العسكرية بالإسكندرية بالإعدام بتهمة التحريض على فتنة طنطا التى حدثت بعد ضرب الإسكندرية (ص ٣٧٠) ، ويوسف أفندى أبو ديه كان ياوراً لعبد العال حلمى باشا قائد موقع دمياط ، وقد أوفده إلى عرابى بكفر الدوار عقب نشوب الحرب ، فلما وصل إلى طنطا يوم الفتنة وعلم بها ذهب إلى المدير إبراهيم أدهم باشا فى داره فألفاه متمارضا ولامه على إهماله فى حفظ الأمن ، أى أنه لم يشترك فى الفتنة ولا حرض أحداً على القتل ؛ ولما ذهب إلى كفر الدوار أفضى إلى عرابى بما كان من إهمال المدير ، مما أدى إلى القبض عليه ، ولكن بعد انتهاء الثورة وهزيمة العرابيين وإلقاء القبض على عرابى وعبد العال حلمى وغيرهما قبض على اليوزباشى يوسف أبو ديه

وحوكم باعتباره محرضا على فتنة طنطا ، وهو منها برىء ، وحكم عليه ظلما بالإعدام شنقا ، ونفذ فيه الحكم ، وقبل حلول الميعاد المحدد لتنفيذ الحكم ببضع دقائق ورد تلغراف ينبىء بأن الخديو أصدر أمره بالعفو عنه ولكن بعد أن نفذ القضاء فى هذا المتهم البرىء

وهذه الحادثة تدلك على أن المحاكمات العسكرية التى أعقبت الثورة لم يكن يراعى فيها عدل ولا حق ، وإنما كثيراً ما أخذت الناس بتهم هم منها براء

العفو عمن عدا المحكوم عليهم

فى ٢ يناير سنة ١٨٨٣ صدر أمر من الخديو بالعفو العام عن كل من اشترك فى الثورة من المصريين عدا من حكم عليهم(١)

وفى ٨ أكتوبر سنة ١٨٨٣ صدر مرسوم بالغاء لجان التحقيق والمحاكم العسكرية التى ألفت فى سبتمبر ١٨٨٢ ويناير سنة ١٨٨٣ لمحاكمة المشتركين فى الثورة أو المتهمين بارتكاب الحوادث الجنائية فيها ، ماعدا المحكمة العسكرية المشكلة بالاسكندرية فإن المرسوم قضى باستمرارها فى عقد جلساتها حتى تنتهى من النظر والحكم فى القضايا المحالة عليها وعندئذ تعتبر ملغاة(٢)

الزعماء السبعة فى منفاهم

أقام الزعماء السبعة فى جزيرة (سيلان) ، وكانت حياتهم فى المنفى حياة ألم وحزن، وبؤس وشقاء ، إذ انقطعت صلتهم بالناس ، وطال اغترابهم عن الوطن ، وبعدت الشقة بينهم وبين أهليهم وذويهم ، ولم يكترث لهم أحد ، ولم يعطف عليهم أحد (والناس مع الغالب) ، وجادت قريحة البارودى بشعر مؤثر فى الحنين إلى الوطن والحزن

---

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢ يناير سنة ١٨٨٣

(٢) مجموعة الأوامر العالية سنه ١٨٨٣ ص ١٦٠

لقرائه ، مما يعد آية في البلاغة ، ويدلنا على مبلغ ماعاناه المنفيون من الآلام ، وهو وإن كان يصور آلام نفسه وما يجيش به صدره ، لكنه في شعره يصور لنا حالة الزعماء المنفيين من العرابيين عامة

قال يصف الرحيل عن أرض الوطن :

محا البينُ ما أبقت عيون المهى مني ... فشِبْتُ ولم أقض اللبانة من سني
عناءٌ ويأس واشتياق وغربة ... الا شدَّ ما ألقاه في الدهر من غبن
فان أك فارقت الديار فلي بها ... فؤاد أضلته عيون المها عني
بعثت به يوم النوى اثر لحظة ... فأوقعنا المقدار في شرك الحسن

إلى أن قال :

ولما وقفنا للوداع وأسبلت ... مدامعنا فوق الترائب كالمزن
أهبت بصبري أن يعود فعزني ... وناديتُ حلمي أن يثوب فلم يغن
وما هي إلا خطرة ثم أقلعت ... بنا عن شطوط الحي اجنحة السفن
فكم مهجة من زفرة الشوق في لظى ... وكم مقلة من غزرة الدمع في دُجن
وما كنت جرّبت النوى قبل هذه ... فلما دهتني كدت اقضي من الحزن
ولكنني راجعت حلمي وردني ... إلى الحزم رأي لايحوم على أفْن
ولولا بُنياتٌ وشيبٌ عواطل ... لما قرعت نفسي على فائت سني

وتعاقبت السنون على الزعماء في منفاهم بتلك الجزيرة النائية ، فضاقت صدورهم لطول الغربة ، وعدم العمل إطلاقا ، ورداءة المناخ ، وعدم وجدانهم من يعطف عليهم أو يسأل عنهم ، فتأثرت لذلك حالتهم المعنوية ، ووقع الخصام بينهم ، وأقبل بعضهم على بعض يتلاومون ، وبدأ الخصام أول ما وقع بين عرابي وطلبه وعبد العال ، قال محمود باشا فهمي في هذا الصدد : « واستمر المنفيون في شقاق وخصام بينهم

لحد الآن واليوم وهو ٢٥ يوليه سنة ١٨٩١ ، وذلك من عـــدم اشتغالهم بشيء أبداً »(١)

قال وفي سنة ١٨٩٠ انتقل محمود باشا سامي البارودي بعائلته بعد أن تزوج من كريمة يعقوب سامي باشا إلى مدينة (كندي) التي تبعد ٧٤ ميلا عن كولومبو ، وترك عرابي وبقية زملائه بكولومبو متنافرين متخاصمين ، وتبعه يعقوب سامي باشا وقطن كندي ، وكـذلك فعل طلبه باشا عصمت ، وفي سنة ١٨٩٢ انتقل إليها عرابي ثم على باشا فهمي

ويقول محمود باشا فهمي إنه لما رأى ما بينهم من الخصام اعتزلهم وعكف على تربية أولاده وتعليمهم ، وظهر أثر هـــذا التنافر بين الزعماء فيما كتبه عن الثورة العرابية في كتابه الذي وضعه في منفاه وأسماه (البحر الزاخر في تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر)(٢) ، فقد وصفها بأنها « ثورة مشئومة ، وأمور وأحوال كانت في قلب عرابي مكتومة ، لم تظهر حقائقها ولم تبد دقائقها إلا من بعد النفي في سيلان حتى أفشى كل من عرابي وعبد العال وعلى فهمي ما كانوا عليه للعيان وما كانوا مدخريه في قلوبهم لكل إنسان(٣) » ، وروى حوادث الثورة في شيء من التحقير والزراية ، ونعتقد أن هـذا إسراف في القول ناشيء عن غضاضة النفي ، وضيق الصدر ، وطول الغربة ، والحنق من المصير الذي آل اليه ، لذلك يجمل بمن يرجع إلى كتابه (البحر الزاخر) أن يتلوه بشيء من التحفظ ، فيأخذ منه الحقائق الثابتة ويطرح التحامل جانبا

مصير الزعماء

توفي عبد العال باشا حلمي يوم ١٩ مارس سنة ١٨٩١ (١٣١٠ هـ) بكولومبو ودفن بها

---

(١) البحر الزاخر ج ١ ص ٢٠٥

(٢) في سبعة أجزاء

(٣) البحر الزاخر ج ١ ص ٢٠٥

وذهب محمود باشا فهمى إلى كندى (عاصمة الجزيرة) لتبديل الهواء ، وهناك أدركته الوفاة ليـلة ١٧ يوليه سنة ١٨٩٤ (١٣ ذى الحجة سنة ١٣١٠ هـ) ودفن بها

وفى فبراير سنة ١٩٠٠ رخصت الحكومة المصرية لطلبه باشا عصمت بالعودة إلى مصر إذ ساءت صحته وقررت جمعية من الأطباء أنه إذا لم يعد إلى بلاده فإنه لايعيش أكثر من خمسة أشهر ، وصادق على هـذا القرار حاكم الجزيرة فعاد إلى مصر ، ولـكنه لم يعش أكثر من المدة التى توقعها الأطباء ، وتوفى فى ذلك العام ودفن فى قرافة الإمام الشافعى

وفى شهر أكتوبر سنة ١٩٠٠ توفى يعقوب باشا سامى ودفن بجوار قبر محمود باشا فهمى بكندى ، وكان قد صدر العفو عنه ورخص له بالعودة إلى مصر ولـكن وافاه القدر قبل أن يبلغه الحاكم أمر العودة

وأصيب محمود باشا سامى البارودى بارتشاح فى القرنيتين أفقده نور عينيه ، وقررت جمعية الأطباء لزوم عودته إلى مصر لمعالجته فى المناخ الذى ولد فيه وألفه ، وصادق على ذلك حاكم الجزيرة ، فأصدر الخديو عباس حلمى الثانى أمراً بعودته إلى مصر ، فرجع فى شهر سبتمبر سنة ١٩٠٠ ، وعفى عنه الخديو ومنحه حقوقه المدنية ورد إليه أملاكه الموقوفة وحصل على متجمد ريعها من ديوان الأوقاف ، ولـكن لم يعد إليه بصره ، وتوفى فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٠٤

وفى ١١ يونيه سنة ١٩٠١ صدر عفو الخديو عباس حلمى الثانى أيضاً عن عرابى وعلى فهمى ، فبارح على باشا فهمى الجزيرة فى شهر أغسطس سنة ١٩٠١ وجاء القاهرة فى أول سبتمبر

وجاءها عرابى فى أول أكتوبر سنة ١٩٠١ ، وكانت البلاد تغلى سخطا على الاحتلال وسياسته ، لما بدا من الحكومة البريطانية من نقض عهودها فى الجلاء ووضع يدها على حكومة البلاد ومرافقها ، وكانت عودة عرابى بوساطة الانجليز

وشفاعته لديهم ، وقد أدلى بعد رجوعه بتصريحات تؤيد الاحتلال وسياسته ، فقوبل من الأمة بالفتور والسخط ، وبدا الفرق بينه وبين البارودى من هذه الناحية ، فقد لزم البارودى العزلة بعد عودته وامتنع عن الخوض فى الأحاديث السياسية ، وكان ذلك منه عين الحكمة والصواب ، أما عرابى فلم تفارقه الثرثرة التى لازمته من قبل ، فجلب على نفسه سخط الصحافة والرأى العام ، وكانت وفاته يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٩١١ (٢٨ رمضان سنة ١٣٢٩ هـ)

الفصل الثامن عشر

شخصيات زعماء الثورة

لا جدال فى أن الثورات تتأثر بشخصيات زعمائها ، لأنه إذا كان من الحقائق الثابتة أن ظهور الثورات يرجع إلى ظهور الزعماء ، فإن تطوراتها ومصايرها تتبع إلى حد ما شخصياتهم ومصايرهم ، من أجل ذلك يجمل بنا أن نلقى نظرة تحليلية على شخصيات زعماء الثورة العرابية ، لكى نتبين مبلغ تأثيرها فى مصير الثورة ، وقد تناولنا فى الفصول السابقة الكلام عن بعض نواحى هذه الشخصيات ، تبعا لما اقتضاه سياق الحديث ، ولكننا نرى المقام هنا يستدعى أن نلم بهذه الشخصيات ونستعرضها تباعا ، لتكون لدينا صورة تحليلية للعناصر البارزة التى ظهرت على مسرح الثورة واقتادت زمامها

والزعماء الذين ينطبق عليهم هذا الوصف ويتناولهم هذا البحث هم فيما نعتقد : أحمد عرابى باشا . محمود باشا سامى البارودى . محمود فهمى باشا . على باشا فهمى الديب . عبد العال باشا حلمى حشيش . الميرالاى محمد عبيد . السيد عبد الله نديم . الشيخ محمد عبده . طلبه باشا عصمت . على باشا الروبى . يعقوب سامى باشا . القائمقام سليمان سامى داود . محمد سلطان باشا

عرابى

١٨٤١ — ١٩١١

ترجمنا لعرابى فى الفصل الثانى ، ورسمنا لشخصيته صورة عامة ، وذكرنا نشأته وخلاصة تاريخه ، إلى أن ظهرت الثورة على يده ، ثم تابعناه فى مختلف أدوار الثورة كما أوردت فى الفصول السابقة مما لا نعود إليه الآن

إذا حللنا شخصية عرابى نجد أنه كان بلانزاع ذا شخصية جذابة تؤثر فى الأفراد والجماعات ، فله من هذه الناحية أخص صفات الزعماء ، ولولا هذه الموهبة لما استطاع أن يجتذب إليه محبة ضباط الجيش وجمهرة الأمة ، وينال ثقتهم ويملى إرادته عليهم ، وكانت له أيضاً موهبة الكلام والخطابة والصوت الجهورى ، وهذه أيضاً من مزايا الزعماء التى تحببهم إلى نفوس الجماهير ، وقد كان لخطبه تأثير السحر فى نفوس سامعيه ، على أنه إلى جانب ذلك لم يكن على حظ كبير من الكفاءة السياسية وبعد النظر ، ومن هنا جاء شططه فى كثير من المواطن ، وعدم تقديره للأمور وملابساتها ، وعرابى معذور فى ذلك لأنه لم ينل حظاً كبيراً من الثقافة والإلمام بشؤون السياسة وأطوارها ، فهو لا يعدو أن يكون ضابطاً من تحت السلاح ، لم يتخرج فى المدارس الحربية ولا الملكية ، ولم يعلم نفسه بنفسه تعلماً ناضجاً ، ولم يكن له من العبقرية مايغنيه عن الدرس والاطلاع والتحصيل ، وكان ذكاؤه محدوداً ، فقد تلقى فى الأزهر بعض قشور من العلوم الفقهية واللغوية ولم يطل مكثه به أكثر من أربع سنوات كما تقدم بيانه (ص ٧٨) ، ولم يزد محصوله العلمى عن بعض الآيات الشريفة والأحاديث النبوية ، استظهرها وتفهم معناها ، وبعض المطالعات الأدبية من آثار السلف الصالح ، وكتابات الصحف الوطنية فى ذلك الحين . وهذا المحصول لا يكفى لتكوين الرأس المدبر للثورات ، القدير على تذليل المعضلات وحسن التصرف فيما يعرض على البلاد من أحداث وأزمات

فالفرق كبير من هذه الناحية بينه وبين كافور مثلا فى إيطاليا ، أو واشنطون فى أمريكا ، أو كوشيسكو فى بولونيا ، أو كوشوت فى المجر . ولو وفقت الثورة إلى زعيم مثل كافور لسارت فى سبيل الفوز ، ولعرف كيف يدير دفة السفينة بمهارة وكفاية

قد يكون لعرابى بعض الشبه بجاريبلدى فى قلة المحصول العلمى والسياسى ، ولكن جاريبلدى كان يفوقه كثيراً فى الشجاعة والوطنية والتضحية ، ثم إن جاريبلدى كان يترك لرجال السياسة تصريف المعضلات السياسية . أما عرابى فكان على جانب كبير من الغرور والاعتداد بالنفس ، إذ كان يعتقد فى نفسه القدرة على

تصريف الشؤون السياسية كافة ، ولو أنه عرف قدر نفسه واستعان برجل من معاصريه قدير فى شؤون السياسة ، كشريف باشا ، لكان ممكنا أن تسير الثورة فى سبيل النجاح إلى النهاية ، ولكنه على العكس قد عمل على التخلص منه حتى أقصاه عن الوزارة كما بيناه فى موضعه ، فخسرت الثورة الرأس المفكر الذى كان يستطيع تفهم الحوادث والملابسات السياسية ، وقيادة السفينة وسط الخضم الذى كانت تموج فيه

قلنا إن عرابى كان على جانب كبير من الغرور ، وقد كان ذلك من العوامل الفعالة فى اتجاهه السياسى ، والأمثلة على غروره كثيرة ، فمن ذلك أنه حين تحفزت انجلترا لضرب الإسكندرية أبان له بعض مواطنيه ضرر الحرب وسوء مستقبلها ، فكان يقول : « أنا أقوى من دولة الانجليز ودولة فرنسا[1] » ، وقال : « إن الطوابى والعساكر المصرية لا تقاوم الانجليز فقط ، بل جميع الدول مدة ثلاث سنين ، بحيث لا يمكن لأحد الدخول إلى مصر [2] » ، وكان ظنه أن الانجليز لا طاقة لهم على قتال البر ، وأن قوتهم محصورة فى البحر ، وفى ذلك كان يردد هو وأنصاره كلمتهم المأثورة « الانجليز كالسمك ، إذا خرج من البحر هلك » ، وهذا من الغرور الناشىء عن الجهل لامحالة

وكان يصرح بأنه لن يخضع لأوروبا أو لتركيا ، ويقول فى هذا الصدد : «فليرسلوا لنا جيوشا أوروبية أو هندية أو تركية فانى مادمت وبى رمق فانى سأدافع عن بلادى ، وعندما نموت جميعا يمكنهم أن يمتلكوا البلاد وهى خراب [3] »

وقد رأيت أنه لم يصف نفسه على حقيقتها فى قوله هذا وأن الغرور هو الذى أملى عليه هذه العبارات الفخمة

---

(١) تقرير الشيخ إبراهيم سليمان باشا ــ مصر للمصريين ج ٩ ص ٧٩٤

(٢) شهادة على باشا إبراهيم ــ مصر للمصريين ج ٧ ــ ١٦١

(٣) بلنت ــ التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٤٢

وإلى جانب الغرور وعدم الكفاءة السياسية فانه لم يكن أيضا على حظ من الكفاءة الحربية ، لأنه لم يتلق تعليما عسكريا نظاميا ، ولم يتمرن على ضروب القتال ، ولا خاض غمار الحروب فى ماضيه قبل الثورة ، ولا فى حروب الثورة نفسها ، فانه لم يتول خلالها أية قيادة فعلية ، بل كان يندب غيره من القواد ليحمل عبئها فى ميادين القتال ، ففى ضرب الإسكندرية لم يباشر الدفاع عن الحصون كما رأيت مما أوضحنا (ص ٣٠٧) ، ولما انسحب إلى كفر الدوار عهد بقيادة الجيش المرابط بها إلى طلبه باشا عصمت ، ولما تحرجت الحال فى الشرق وانتقل إلى رأس الوادى لم يتسلم زمام القيادة فى معركة القصاصين التى كانت أشد معركة نشبت بين المصريين والانجليز ، بل عهد بها الى الفريق راشد باشا حسنى واللواء على باشا فهمى ، وترك القيادة فى معركة التل الكبير إلى على باشا الروبى ، ولم يقاتل فى هذه المعركة لا بصفته قائداً ولا بصفته مجاهداً

فهذه الملابسات تدلك على أن عرابى لم يكن على حظ ما من الكفاءة الحربية ، ولا من الشجاعة ، ولا كان واثقا من نفسه مطمئنا إلى اضطلاعه بأعباء القيادة ، إذ لو كان واثقا من كفايته لما تخلى عنها فى معارك خطيرة يرتبط بها مصير البلاد ، ويلوح لنا من مواقفه خلال المعارك أنه كان يتهيب مسئولية القيادة ، وهذا نقص كبير فى زعيم الثورة ، وقد انقلب هـــذا التهيب جبنا وفراراً فى معركة التل الكبير ، وكان موقفه سواء فى خلالها أو بعد وقوع الهزيمة من أسباب انحلال المقاومة فى البلاد

وكانت به ناحية ضعف أخرى ، وهى إيثاره المطامع الشخصية على مصالح الوطن العليا ، واهتمامه أكثر مما يجب بذاته وبحياته ، وهذا ليس من الإخلاص الذى يجب أن يكون أول صفات الزعيم الوطنى . فإسقاطه وزارة شريف باشا يرجع العامل الأكبر فيه إلى أطماعه فى السلطة والجاه ، وسعيه فى خلع الخديو توفيق يرجع إلى مثل ذلك ، ويبدو لك اهتمامه بشخصه وبذاته وحياته من موقفه فى التل الكبير ، وفى خلال المحاكمة ، وبعد الحكم عليه ، فان الحرص على الحياة كان رائده فى كل هذه الأحداث ، وقديما قالوا : « أذلّ الحرص أعناق الرجال »

وقد وصفه معاصروه عن خبرة وعيان ، وإنا ذاكرون هنا خلاصة آرائهم لكي تكمل أمامنا صورة عرابى . قال عنه الشيخ محمد عبده فى قصيدته عن الثورة العرابية :

وقائد الجند شهم فى مكالمة أشلّ قلبا إذا الهيجا تناديه (١)

أى أنه شهم فى الحديث ومكالمة الناس ، جبان مصاب قلبه بالشلل إذا نادته الهيجاء ، وينسب الشيخ محمد عبده حركة عرابى إلى خوفه على حياته ، قال فى هذا الصدد :

« إن عرابى لم يكن يخطر بباله ولا يهتف به فى منامه أن يطلب إصلاح حكومة أو تغيير رئيسها ، فذلك مما كان يكبر على وهمه أن يتعالى إليه وإنما الذى أحاط بفكره وملك جميع مقاصده هو الخوف على مركزه مع شدة البغضاء لمن كان معه من أمراء الشراكسة والمنافرة من عثمان باشا رفقى (٢) » ، وقال فى موضع آخر إنه إنما طلب المجلس النيابى ليأمن على حياته وإنه « ظن أنه لو كانت فى البلاد تلك القوة النيابية ولو أن حكومتها كانت حكومة شوروية لكانت الشورى أو مجالس النواب عاصما لحياته حافظا لحقوقه فى وظائفه . ومأمنا يلجأ إليه ، إذا حوّم طائر الانتقام عليه (٣) » .

وقال عنه صديقه المستر بلنت وهو المعروف بشدة العطف عليه :

« لم يكن فى عرابى شىء من شموخ الجندى ، بل كان فى إشارته ذلك البطء الذى أعطاه مظاهر النبل ، والذى يشاهده الانسان فى مشايخ القرى ، ولم تكن ملامحه تدل على شىء من اليقظة وقت سكوته ، كما أن نظراته كانت شاردة ، ولم يكن الانسان يتفطن إلى ذكائه الكبير ولطفه إلا حين يبتسم ويتكلم ، حينئذ كان وجهه يستضىء كما يستضىء الوادى بأشعة الشمس » (٤)

وقال فى موطن آخر :

---

(١) تاريخ الاستاذ الامام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ١٥٥

(٢) المرجع السابق ص ١٩٨

(٣) تاريخ الاستاذ الامام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ٢٠٧

(٤) بلنت — التاريخ السرى للاحتلال ص ١٠٤

« إن عرابى لسوء حظ الحرية لم يكن رجلا قويا ، وإنما كان ذا أمانى إنسانية ، وكان فى خلقه شىء من العناد والتشبث بآرائه والرغبة فى تحقيقها ، وكان يجهل أوروبا جهلا تاما ويجهل أيضاً الطرق والأساليب السياسية الغربية (١) » .

وقال عن موقفه من معارك الحملة الانجليزية :

« بقى مركز عرابى ذا صبغة سياسية فقط ، فكان يدير شؤون وزارة الحربية ويدير شؤون القوات الى أن وصل واسلى إلى التل الكبير ، فاضطر عندئذ أن يأخذ القيادة على عاتقه ، وكان مقامه بين العلماء والفلاحين فى الوجه البحرى من أكبر البواعث على بث الحماسة فى صدور الأهالى ، وكانت الإمدادات تتدفق لهذا السبب على وزارة الحربية مجانا ، وكان المتطوعون يتوافدون لهذا السبب أيضاً ، وكان عرابى بهذه المثابة ذا فائدة كبرى للأمة ، وقد أحسن صنعا فى عدم أخذه القيادة على عاتقه فى ميادين القتال ، وقد عزا أعداؤه ذلك إلى جبنه ، ومن الصعب أن يكذب الإنسان هذه الدعوى أو ينفى هذه التهمة ، فإن عرابى كان فلاحا لاشائبة فيه ، فلم تكن فيه تلك الغرائز الحربية التى توجد عند بعض الشعوب ، ولكنها غير موجودة عند الفلاحين ، وكانت شجاعته من نوع آخر ، ولم تكن من النوع العسكرى ، ثم هو لم يشاهد معركة حربية قبلا ، والأرجح أنه كان يعرف هذا النقص فى نفسه ، كما كان يعرف أيضا جهله بالمعارف العلمية التى كانت تتطلبها الحروب ، فهو لم يحظ بتربية حربية حديثة ، ولم يكن له من التجارب سوى ما عرفه من التمارين العسكرية التى تدرب عليها فى الثكنات ، وأظن أنه لو دعى إلى عمل مناورة بقصد العرض لما استطاع ذلك

« ولكنى أظن مع ذلك أن السبب الحقيقى فى عدم حمله عبء القيادة فى ميادين القتال أنه كان فى ذلك الوقت رئيسا للحكومة وأنه بهذه المثابة لم يكن ينتظر منه أن يقود الجيوش بنفسه ، ومع ذلك فهذا لايبرئه فى نظرى براءة تامة ، ولم يبرئه بنو وطنه ، فهم يلومونه بحق ، لأن سيفه لم يصطفق بسيف العدو ولا فى أواخر أيام القتال (٢) » .

---

(١) المرجع السابق ص ٢٣٣

(٢) بلنت — التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٧٧

وقال عنه أيضا : « إن الأوقات التي يجب عليه أن يقضيها في تنظيم وسائل الدفاع كان يصرفها في الأدعية والصلوات ، ويظهر أنه لم ينقطع عن هذه الأعمال إلى النهاية . ومن الصعب أن يعرف الانسان ما كان هيأه من التدابير الحربية (١) »

وقد اقتصرنا على أقوال المعاصرين المعروف عنهم العطف على عرابي أو الاعتدال في الرأي ، وضربنا صفحا عن أقوال خصومه لما فيها من المبالغة والإسراف في الطعن والتجريح

فشخصية عرابي لم تساعد على إنجاح الثورة ، بل كان بها من نواحي الضعف والنقص ما جعلها أهم العوامل في إخفاقها

البارودي

١٨٤٠ — ١٩٠٤

للبارودي شخصيتان ، شخصية أدبية ، وشخصية سياسية ، أما شخصيته الأدبية فهي شخصية خالدة ، إذ هو إمام الشعراء المحدثين قاطبة ، وباكورة الأعلام في دولة الشعر الحديث ، وهو أول من نهض به وجارى في نظمه فحول الشعراء المتقدمين . فبعث النهضة الشعرية من مرقدها بعد طول الخمود

وأما شخصيته السياسية فهي في موضوع حديثنا عنه

ولد سنة ١٨٤٠ ، أي أنه كان يبلغ الواحدة والأربعين حين اشترك في حوادث الثورة العرابية ، وهو ابن حسن بك حسني من ضباط المدفعية في الجيش المصري . وحفيد عبدالله الجركسي أحد الكشاف في عهد محمد علي ، وسمي البارودي نسبة إلى ايتاي البارود التي كانت لأحد أجداده الأمير مراد البارودي (٢) في عهد الالتزام .

---

(١) المرجع السابق ص ٢٨٤

(٢) عن ترجمته في مقدمة ديوانه

وقد تلقى العلم أول ما تلقاه على أيدى أساتذة خصوصيين فى سراى والده بخيط العدة (القريبة من باب الخلق) والمعروفة بسراى البارودى ، ولما بلغ الثانية عشرة من عمره انتظم فى المدرسة الحربية وتخرج منها سنة ١٨٥٥ على عهد سعيد باشا ، وذهب إلى الآستانة وتقلد بها إحدى الوظائف ، وإذ كان يعرف التركية فقد تعمق هناك فى آدابها ، وقال الشعر فيها ، ودرس الفارسية وآدابها ، وعاد إلى مصر فى أوائل حكم اسماعيل ، والتحق بخدمة الجيش المصرى ورقى إلى رتبة بكباشى ثم إلى رتبة قائمقام فرتبة أميرالاى ، وخاض غمار الحروب فى ثورة كريد سنة ١٨٦٦ إذ كان من ضباط الجيش الذى أنفذته مصر لإخماد تلك الثورة وانتصر على الثوار فى مواقع عدة

ولما شبت الحرب بين تركيا والروسيا سنة ١٨٧٧ أنفذت مصر جيشا لنجدة تركيا كان البارودى من ضباطه ، وأبلى فى الحرب بلاء حسنا ورقى بعد عودته إلى رتبة اللواء ، وعين مديرا للشرقية سنة ١٨٧٩ ، وكان محافظا للعاصمة حين أ لف شريف باشا وزارته الثانية فى أوائل عهـــد الخديو توفيق ، فاختاره فيها وزيرا للمعارف والأوقاف كما تقدم بيانه (ص ٢٤) ، وقد رأيت فى سياق الحديث مدى اشتراك البارودى فى حوادث الثورة مما لا نعود إليه هنا

يُعد البارودى رجل الدولة L'homme d'Etat بين العرابيين ، فهو على حظه الكبير من اللغة وعلومها ، وعلو كعبه فى الشعر والأدب ، كانت تنقصه هو أيضا الكفاءة السياسية ، إذ كان يعوزه الإلمام بأسرار السياسة الدولية وحقائق المسألة المصرية ، وهو لم يجهد نفسه لتعرف تلك الحقائق ، بل لم يدرس لغة من اللغات الأوروبية تساعده على البحث والاطلاع ، وهذا نقص كبير فى رجل الدولة

وكانت به ناحية ضعف أخرى ، وهى طموحه إلى السلطة والجاه ، فغلبت هذه الناحية على أجلّ صفة للزعيم الوطنى وهى الإخلاص وإيثار المصلحة القومية على النزعات الشخصية ، فالبارودى حين كان وزيرا للحربية فى عهد وزارة شريف باشا طمحت نفسه إلى رياسة الوزارة ، فانتهز الفرصة فى أزمة يناير سنة ١٨٨٢ التى تقدم الكلام عنها وأخذ يؤلب العرابيين على شريف ويتهمه بالتفريط فى حقوق البلاد ، وانتهت الحملة عليه باستقالته وإسناد رياسة الوزارة إلى البارودى ، وتدل الملابسات

على أنه كان يطمح أيضا إلى العرش كما نوه عرابي إلى مذكراته وكما فصلناه في موضعه (ص ١٩٦) ، وهذا الطموح هو من العوامل التي جعلته في عهد وزارته يميل إلى الاصطدام والخديو ، على حين كان من الميسور تقريب مسافة الخلف بينه وبين العرابيين ، وقد كان أول مظهر لتلك السياسة الخرقاء موقف الوزارة من الخديو في مؤامرة الضباط الشراكسة (ص ٢٦٣) ، فقد كان هذا الموقف ينم عن نية البارودي في تحدي الخديو ، وإحراج مركزه ، والتهوين من أمره ، ومن هنا تفاقم الخلاف بينهما حتى كثر التحدث في خلعه ، وتبدو هذه الناحية واضحة من دعوة الوزارة مجلس النواب إلى الاجتماع بصفة استثنائية وبغير أمر من الخديو ، خلافا لما يقضي به الدستور ، للنظر في الخلاف القائم بينه وبين الوزارة ، مع أن هذا الخلاف كان قد سُوي بقبول الوزارة تخفيف الحكم على الضباط الذين حكم عليهم في المؤامرة ، ولم يبق من موضع للخلاف سوى تمسكها بأن يضاف إلى الحكم تجريد الضباط المحكوم عليهم من رتبهم وألقابهم ، وامتناع الخديو عن إجابة طلبها في ذلك ، فهذا الخلاف الهين لم يكن يستدعي إظهار البلاد منقسمة إلى معسكرين متعادين ، معسكر الخديو ، ومعسكر الوزارة ، في وقت تكتنفها فيه المطامع الاستعمارية

ويبدو من شعره في منفاه أنه لم يكن يرى في خاصة نفسه أخذ الأمور بالشدة ، ولم يكن من رأيه الدخول مع الانجليز في حرب ، وأن زملاءه خالفوه في رأيه ، قال في هذا الصدد :

نصحتُ قومي وقلت الحرب مفجعة	وربما تاح أمرٌ غير مظنون
فخالفوني وشبوها مكابرة	وكان أولى بقومي لو أطاعوني
تأتي الأمور على ماليس في خلد	ويخطىء الظن في بعض الأحايين
حتى إذا لم يعد في الأمر منزعة	وأصبح الشر أمراً غير مكنون
أجبت إذ هتفوا باسمي ومن شيمي	صدق الولاء وتحقيق الأظانين

ولكن يلوح لنا أنه لم يقل هذا الشعر إلا أسفا على ما تورط فيه ، فإن كل

الدلائل والملابسات تدل على أنه كان يدعو إلى الاصطدام والخديو ، وقد اصطدم به فعلا فى حادثة الضباط الشراكسة، وكان يحبذ الحرب ، ولم يكن يقدر قوة الانجليز على حقيقتها ، وجاءت الحوادث على خلاف حسبانه

لم يكن البارودى إذن على كفاءة من الناحية السياسية ، وكذلك لم تبد منه كفاءة ما من الناحية الحربية ، على الرغم من نشأته العسكرية ، وعلى ما يفيض به شعره من الفخر والحماسة ، وكل ما عرف عنه أنه ذهب إلى الاسكندرية عصر يوم ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ ، فوصل اليها ليلا عقب انتهاء الضرب ، وقيل إنه لما تلق الأنباء الأولى التى أذاعتها الحكومة فى العاصمة عن الضرب ، وكان معظمها مكذوبا ، ذهب الى الاسكندرية ليهنىء عرابى بالنصر ، فألفى الحالة على خلاف ما أذيع فى العاصمة(١)، وقد التق تلك الليلة بالسيد عبد الله نديم ، وبات فى منزله ، ومضى اليوم التالى بالاسكندرية دون أن يعمل عملا ما ، وقضى الليل فى القصر المعروف بسراى نمرة ٣ بالمحمودية ، وكان يصحبه محمود باشا فهمى والمسيو نينيه ومحمود أفندى صادق(٢) أحد المقربين اليه ، ثم صحب عرابى فى انسحابه ، وكان الأحكم أن تبقى حامية المدينة وتوزع على الشواطىء لتصد نزول الانجليز إلى البر ، وأن تصمد للدفاع لكى تبعث الثقة والطمأنينة فى نفوس الجند والأهلين ، ولما تم الانسحاب قفل البارودى راجعا إلى القاهرة ، ولم يشترك فى وقائع كفر الدوار ، وكان جلّ عمله أن يرقب تطور الحوادث

ولما تحرجت الحال فى الميدان الشرقى دعاه عرابى الى قيادة فرقة الصالحية ، وعهد اليه بالاشتراك فى واقعة القصاصين الثانية التى كان يتوقف عليها الى حد ما تعطيل زحف البريطانيين ، ولكنه تخلف عن الاشتراك فيها ، ومهما قيل فى الاعتذار عنه بأنه ضل الطريق بين الصالحية والقصاصين وأنه وصل بعد الموعد المضروب له ،

---

(١) شهادة حسن بك صادق : مصر للمصريين ج ٩ ص ٨١٠

(٢) محضر استجواب البارودى : مصر للمصريين ج ٧ ص ٧٧

وإن هذا العذر يكشف عن حظ ضئيل من الكفاءة الحربية ، أضف إلى ذلك أنه لم يشترك فى واقعة التل الكبير ، بل عاد إلى العاصمة بعد معركة القصاصين ، ولم يقف فى أثناء المحاكمة الموقف الذى يتفق وزعامة الثورة ، أو شجاعة القائد الحربى ، فإنه رغم كونه من أكبر زعماء الحركة ورئيس وزارة الثورة ، أخذ يتنصل من التبعات وزعم أنه كان مكرها على ما فعل بتهديد ضباط الجيش ، وأنه لم يوقع على قرارات الجمعية العمومية ببقاء عرابى وزيرا للحربية إلا تحت تأثير الإكراه ، قال فى هذا الصدد أمام المجلس العسكرى : « إن الخوف كان موجودا من الأصل فإن لنا عيالا وأموالا ، وربما لو امتنعنا لمسها الضرر » ، فلما سئل : « ممن الخوف » أجاب : « من العسكرية بالنظر لما حصل فى الإسكندرية[1] » ، فكان موقفه أثناء المحاكمة خذلانا للثورة وللكرامة .

على أنه فى منفاه عادت اليه صفاته العالية من الشمم والإباء ، وعلو النفس ، واحتمل آلام الاضطهاد ومرارته بشجاعة وصبر وعزة نفس ، نيفا وسبعة عشر عاما ، وأسبغ عليه النفى والحرمان شارة التضحية والبطولة ، وله فى ذلك شعر يفيض عظمة وجلالا ، قال من قصيدة له فى منفاه :

لم أقترف زلة تقضى علىّ بما	أصبحتُ فيه فماذا الويلُ والحربُ
فهل دفاعى عن دينى وعن وطنى	ذنبٌ أُدان به ظلماً وأغترب
فلا يظن بىَ الحسَّاد مندمة	فإننى صابرٌ فى الله محتسب
أثربتُ مجداً فلم أعبأ بما سلبت	أيدى الحوادث منى فهو مكتسَبُ
لا يخفض البؤسُ نفساً وهى عاليةٌ	ولا يشيد بذكر الخامل النشب[2]

وقال فى قصيدة أخرى :

إذا المرء لم يدفع يد الجور إن سطت	عليه فلا يأسف إذا ضاع مجدُهُ

(١) محضر استجواب البارودى : مصر للمصريين ج ٧ ص ٨٠

(٢) ديوان البارودى ج ١ ص ٣٧ ، والنشب هو العقار أو المال

ومن ذلَّ خوفَ الموت كانت حياتُه ... أضرَّ عليه من حِمام يئوده(١)
وأقتلُ داءٍ رؤيةُ العين ظالما ... يُسيء ويُتلى في المحافل حمدُه
علامَ يعيش المرء في الدهر خاملا ... أيفرحُ في الدنيا بيومٍ يَعُدُّه
عفاءٌ على الدنيا إذا المرء لم يعش ... بها بطلا يحمى الحقيقةَ شدُّه(٢)

محمود فهمى

١٨٣٩ - ١٨٩٤



محمود باشا فهمى
أحد زعماء الثورة العرابية

هو أكفأ العرابيين قاطبة من الناحية الحربية ، ولد سنة ١٢٥٥ هـ (١٨٣٩ م) فى الشنطور بمركز ببا من مديرية بنى سويف ، وتخرج فى مدرسة المهندسخانة ببولاق، ومهر فى الفنون الهندسية والحربية ، وانتظم فى سلك الجيش ، ثم صار أستاذا لعلم الاستحكامات والفنون العسكرية فى المدارس الحربية على عهد سعيد وإسماعيل ، وعهد اليه الخديو إسماعيل تحصين شواطىء مصر الشمالية من أبو قير إلى البرلس ،

(١) يؤده أي يدهاه بداهية (٢) ديوان البارودى ج ١ ص ٧٣

فاضطلع بهذه المهمة ، وارتقى فى الرتب العسكرية ، واشترك فى حرب البلقان سنة ١٨٧٦ - ١٨٧٧ ، وكان رئيس أركان حرب الفرقة المصرية بها ، ولما ظهرت الحركة العرابية أيدها وناصرها ، وتولى وزارة الأشغال فى وزارة محمود باشا سامى البارودى سنة ١٨٨٢ ، واستقال مع زملائه احتجاجا على قبول الخديو مطالب الدولتين كما تقدم بيانه ، وكان مهندسا حربيا قديرا ، ظهرت كفاءته فى خطة الدفاع التى وضعها بكفر الدوار عند ما نشبت الحرب ، فقد كانت من المنعة وحسن التدبير بحيث صدت هجوم الجيش الانجليزى من هذه الناحية طوال مدة الحرب ، وقد كان من سوء حظ المقاومة أن أسر محمود فهمى فى الميدان الشرقى ، فخسر الجيش قائدا كفؤا فى وضع الخطط وتدبير المواقع ، وير تاب عرابى فى مذكراته فى حادثة أسره ، فينسب اليه أنه تعمد النكوص على عقبيه والتسليم للانجليز ، وتدل أقوال عرابى عنه فى مذكراته وأقواله هو عن عرابى فى كتابه (البحر الزاخر) أنه لم يكن مؤمنا بالثورة ولا واثقا من زملائه فيها ، وبخاصة عرابى ، إذ كان يعزو اليه العمل لتحقيق مطامعه الشخصية ، ويبدو من إسرافه فى القدح والطعن أنه كان متحاملا على عرابى فيما كتب عنه ، على أن كتابته تدل على أن زعماء الثورة أنفسهم لم يكونوا مخلصين بعضهم لبعض ، وهذا أيضا من عوامل إخفاقها ، وقد نفى مع الزعماء إلى سيلان عقب إخفاق الثورة ، وهناك وضع كتابه (البحر الزاخر فى تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر) ، وتوفى فى منفاه ليلة ١٣ ذى الحجة سنة ١٣١١ ه‍ (١٧ يوليه سنة ١٨٩٤) ، وبعد وفاته طُبع كتابه سنة ١٣١٢ ه‍

علي فهمي وعبد العال حلمي



علي باشا فهمي الديب



عبد العال باشا حلمي

زميلا عرابي وصاحباه يوم واقعة قصر النيل . وقد ظلا مخلصان له حتى نهاية الثورة ، ويرى الخديو اسماعيل انهما أشجع العرابيين قاطبة ، كما وصف عرابي بأنه كثير الكلام قليل العمل [1] ، وهما ضابطان من تحت السلاح لم ينالا حظا كبيرا من التعليم الحربي . غير أن لعلي باشا فهمي صفحة بطولة في تاريخ الثورة ، كتبها بدفاعه المجيد في واقعة القصاصين الثانية ، إذ كان يتولى القيادة ، فأبلى البلاء الحسن ، وصمد لجهاد الانجليز ، وأصيب في هذه الواقعة بجرح بليغ نقل على أثره إلى القاهرة ، وظل جريحا حتى انتهت الثورة بهزيمة التل الكبير ، فدفاعه في واقعة القصاصين هو موقف مشرف له وللثورة ، أما عبد العال حلمي فليس في عمله خلال الثورة ما يستوقف النظر ، فقد ظل في دمياط بعيدا عن الحرب ، ولم يشترك في معركة ما . وبقى كذلك حتى وقعت هزيمة التل الكبير واستفاضت أنباؤها . فأخذ يكابر في حقيقتها وينفي أخبار الهزيمة ويدعو إلى استمرار المقاومة حتى هددته الحكومة بالإعدام ، فأذعن وسلم نفسه كزملائه ، وحوكم ونفي ضمن الزعماء المنفيين ، وتوفي بكولومبو منفاه سيلان في ١٩ مارس سنة ١٨٩١ ، ودفن هناك ، وتوفي علي باشا فهمي بمصر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١١

---

(١) برودلي : كيف دافعنا عن عرابي ص ١٤

البطل محمد عبيد

هو الميرالاى محمد عبيد ، وقد استحق لقب البطولة بدفاعه المجيد فى التل الكبير واستشهاده فى تلك الواقعة ، كان بكباشيا من ضباط الألاى الأول (ألاى الحرس الخديوى) ، قبل شبوب الثورة ، وهو بطل واقعة قصر النيل التى تعد أولى وقائع الثورة ، ذلك أنه حين اعتقلت وزارة الحربية الميرالايات الثلاثة عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى وعلم بذلك ضباط الألاى الأول ، وكان مقره قشلاق عابدين ، نهض البكباشى محمد عبيد وأهاب بجنود الألاى أن يزحفوا على قصر النيل لإطلاق سراح الميرالايات الثلاثة ، وقد اعترضه فى هذه الحركة الجريئة قائمقام الألاى خورشد بك بسمى وكان رئيسا له فلم يكترث لهذا الاعتراض ، وأصر على إنفاذ عزمه ، وجاء أيضا الفريق راشد باشا حسنى سرياور الخديو بأمر من الخديو لكى يثنيه وزملاءه عن الذهاب إلى قصر النيل ، فلم تجد وساطته شيئا ، واستدعاهم الخديو فلم يجيبوا ، وقاد البكباشى محمد عبيد جنود الألاى إلى قصر النيل حيث كانت وزارة الحربية ، وكان الضباط الثلاثة معتقلين ، ووضع الحصار على الوزارة ، وهجم الجند بقيادته فاقتحموا أبوابها وأطلقوا سراح الضباط الثلاثة عنوة كما فصلنا فى موضعه (ص٩٢) ، وكان هذا اليوم المشهود أول انتصار للثورة ، إذ كان أولى نتائجه عزل عثمان باشا رفقى وزير الحربية وتعيين محمود سامى باشا البارودى مكانه

وأول ما يرتسم من شخصية محمد بك عبيد فى هذا الموقف شجاعته ووفاؤه ، فدعوة الضباط والجند إلى الهجوم على وزارة الحربية ، وقيادتهم فى هذا الهجوم ، واقتحام أبواب الوزارة ، وإطلاق سراح الضباط الثلاثة ، كل ذلك يدل على حظ كبير من الشجاعة والإقدام ، وفيه مظهر كبير من الوفاء للضباط المعتقلين ، وقد عرف عرابى لمحمد عبيد هذه اليد عليه وعلى صاحبيه ، فكان يثنى عليه الثناء المستطاب ، ورقاه إلى رتبة قائمقام ضمن من رقى من الضباط فى عهد وزارة البارودى ، ثم إلى رتبة أميرالاى ، وظل محافظا على عهد الثورة ، حتى كانت واقعة التل الكبير ، ووقع



الميرالاى محمد عبيد بطل معركة التل الكبير

فيها ما وقع من الذعر والفرار ، وكان عرابى من الفارين ، ولكن الضابط الشجاع محمد بك عبيد أدى واجب الدفاع إلى النهاية ، وقاتل الانجليز قتالا مجيدا على رأس ألايين من الجنود ، حتى قتل معظمهم ، وقتل هو ضمن من قتل ، فختم حياته بصفحة مشرقة جعلته بحق آية البطولة فى تاريخ الثورة العرابية ، وهو من بلدة كفر الزيات ، ولم يخلف ذرية ، وليس له قبر معروف ، ولم يفكر أحد فى إقامة قبر له ، أو تخليد ذكراه المجيدة ، بل لا يوجد فى التل الكبير أى مدفن يضم رفات المصريين الذين قتلوا فى المعركة ، على أنهم يعدون بالآلاف ، فى حين أن من يمر هناك يشاهد مقبرة مشيدة للضباط والجنود البريطانيين الذين قتلوا فى هذه الواقعة ، فتأمل فى الفرق بين تقدير الأمم لشهدائها ، وتقديرنا نحن لشهدائنا !



عبد الله نديم خطيب الثورة العرابية

عبد الله نديم

١٨٤٥ — ١٨٩٦

شخصية عجيبة من شخصيات الثورة ، حبيبة إلى النفس لمن يدرسها ويتأمل فى أطوارها وأحوالها

ولد بالإسكندرية فى ١٠ ذى الحجة سنة ١٢٦١ هـ (١٠ ديسمبر سنة ١٨٤٥) ، ونشأ فى قلة من العيش ، وكان أبوه وسطا فى اليسار ، فلما رأى علائم النجابة بادية عليه أدخله المدرسة المعروفة بمسجد الشيخ إبراهيم باشا ، وكان بمثابة الأزهر بالقاهرة ، فتلقى الدروس على شيوخ المسجد ، ومالت نفسه إلى الأدب وتعلق به ، فطالع كتبه ، وبلغ من فنونه مالم يبلغه أحد قبله (١)

---

(١) عن ترجمته بقلم صديقه الأديب احمد افندى سمير فى مقدمة كتاب (سلافة النديم فى منتخبات السيد عبد الله النديم) وترجمة أخرى بقلم أحمد تيمور باشافى رسالة « تراجم أعيان القرن الثالث عشر وأوائل الرابع عشر » — الهلال عدد يوليه سنة ١٩٣٣

وبدت عليه منذ صباه مخايل الذكاء المفرط وقوة الذاكرة ، وظهرت مواهبه فى الترسل فى الكتابة والشعر والزجل ، والقدرة الخطابية ، مع خفة فى الروح ، وميل إلى الفكاهة ، وجرأة وإقدام ، واستخفاف بأحداث الزمان ، وكانت له مناظرات ومطارحات مع الأدباء بزّ فيها أقرانه وأنداده ، وولع بالأدب والصحافة والخطابة ، ثم بدا له أن يتعلم صناعة يتكسب منها ، فتعلم فن التلغراف (الإشارات البرقية) ، واستخدم « تلغرافيا » فى مكتب بنها ، ثم نقل إلى مكتب القصر العالى حيث كانت تسكن والدة الخديو إسماعيل ، وبقى به مدة اتصل فيها بأعلام الأدب فى القاهرة ، ثم غضب عليه خليل أغا ، أغا القصر وصاحب النفوذ فى ذلك العصر ، فأمر بضربه وفصله ، فذهب إلى الدقهلية ونزل ضيفا عند أحد الأعيان يقرىء أولاده ، ثم فتح دكانا بمدينة المنصورة ، ولكنه لم يوفق فى التجارة لميله إلى الإسراف ، وكان ينزل بدار السيد محمود الغرقاوى أحد أعيان المنصورة ويلقى فيه الإكرام والإعزاز ، وكان مجلسه كعبة يحج إليها رجال الأدب وطلابه ، إلى أن ورد طنطا سنة ١٢٩٣ هـ (سنة ١٨٧٦ م) واتصل بشاهين باشا كنج مفتش الوجه البحرى إذ ذاك ، وكان يميل إلى العلماء والأدباء ، فأكرم وفادته ، ثم عاد إلى الإسكندرية مسقط رأسه أوائل سنة ١٨٧٦ فى أواخر عهد إسماعيل ، فاتصل بطائفة من أهل العلم والفضل من مؤسسى جماعة « مصر الفتاة » ، وأخذ يكتب فى صحيفتى « مصر » و « التجاح » مقالات أعجب بها الناس إعجابا كبيراً لطلاوتها وبلاغتها ، وسعى فى تأسيس جمعية لنشر العلوم وترقية الأفكار فأسسها جماعة من الأدباء وسموها « الجمعية الخيرية الإسلامية » سنة ١٢٩٦ هـ (١٨٧٩ م) وجعلوه مديراً لمدرستها

ولما ولى الخديو توفيق الحكم سعى النديم فى اجتذاب عطفه عليها حتى حمله على زيارتها ، فزارها يوم امتحان تلاميذها وأعجب بها وجعلها فى رعاية نجله الأمير عباس بك حلمى « الخديو عباس الثانى » ، وكان النديم يدرس فيها الإنشاء وعلوم الأدب ، فنمت وازدهرت ، ورتبت لها وزارة المعارف إعانة سنوية ، وكان يعقد بها الحفلات العامة يخطب فيها الناس هو وتلاميذ المدرسة ، فظهرت مواهبه الخطابية من ذلك

الوقت وذاعت شهرته بين الناس ، ونشر فن الخطابة بين النشء الحديث . فكان ذلك فتحاً فى سجل النهضة . وظل يكتب المقالات ويلقى الخطب فى حض الأهلين على الوئام والاتحاد والأخذ بناصر الوطن ، وألف قصة تمثيلية سماها « الوطن وطالع التوفيق » . وأخرى سماها « العرب » ، تجلت فيهما روحه الوطنية وشرح ما كانت عليه حالة البلاد ، ومثلهما هو وتلاميذه بمسرح زيزنيا بالثغر بحضور الخديو ، فكان لهما تأثير كبير فى النفوس ، ثم انفصل عن الجمعية الخيرية وأقيل من إدارة مدرستها ، وأنشأ بالإسكندرية صحيفة أسبوعية سماها « التنكيت والتبكيت » ، مزج فيها الجد بالهزل ، ظهر أول عدد منها فى ٨ رجب سنة ١٢٩٨ ﻫ (٦ يونيه سنة ١٨٨١) ، وفى خلال ذلك ظهرت الثورة العرابية . فانضم إليها بطبعه ، إذ كانت نفسه ثائرة تتطلع إلى الحرية والمجد ، وقربه زعماء الثورة إليهم لما رأوا فى قلمه ولسانه أكبر عضد لهم ، وخص صحيفته بالمقالات الوطنية الحماسية . ثم انتقل إلى القاهرة ، ورغب إليه عرابى باشا أن يغير اسم صحيفته ، فاختار لها اسم « الطائف » تيمناً باسم البلدة المشهورة بالحجاز ، وعلا نجمه وصار من أعلام الصحافة بما كتبه من المقالات الرائعة التى كان لها التأثير الكبير فى النفوس لطلاوة عبارتها وحسن أسلوبها ، وثمة موهبة أخرى كان لها الفضل الأكبر فى ذيوع صيته ، وهى مقدرته الخطابية . فقد كان خطيباً مفوهاً ، يرتجل الخطب ارتجالا ، ويسترسل فى الخطابة ، فيملك مشاعر السامعين بحسن أسلوبه وعذوبة صوته . ولا غرو أن لقب بحق « خطيب الثورة العرابية » ، وقد لقب أيضاً بحق « خطيب الشرق » ، وقد رأيت فيما أوردنا عن احتفال جمعية المقاصد الخيرية (ص ٢٢٤) مثلا من مقدرته الخطابية إذ خطب ارتجالا فى هذا الاجتماع خمس مرات ، تخللتها خطب الآخرين . ولم يكن ينعقد اجتماع من مجتمعات ذلك العصر إلا ويدعى إليه للخطابة فيه ، فكانت له المواقف المشهودة والأيام المعدودة ، وكان موضع ثقة العرابيين ، وله عند عرابى منزلة كبرى ، وقد أخلص له وللثورة ، ولازم عرابى فى كفر الدوار ثم فى التل الكبير ، وكان ينشىء صحيفة « الطائف » فى معسكر الجيش ، حتى وقعت الهزيمة

وتبدو ناحية العظمة فى شخصيته من إخلاصه للثورة ومبادئها بعد إخفاقها ، ومن

النادر أن تجد هذا الإخلاص ، فإن دعاة الثورة وأنصار كل حركة يتنكرون لها بعد الهزيمة ، ولكن النديم كان من الشخصيات القليلة التى أخلصت للثورة فى محنتها ، وهذا مايسمو به إلى مصاف الأبطال ، ولقد رأيت فى سياق الحديث أن النديم كلف بعد هزيمة التل الكبير أن يحمل إلى الوفد الذى سافر إلى الإسكندرية لتقديم عريضة الخضوع للخديو عريضة أخرى فى هذا المعنى ، ولما وصل إلى كفر الدوار علم بأن الخديو رفض قبول العريضة الأولى وأنه أمر بالقبض على على باشا الروبى ويعقوب سامى باشا اللذين كانا من أعضاء الوفد الأول ، فعاد النديم أدراجه إلى القاهرة واختفى عن الأنظار ، وظل مختفيا نحو تسعة أعوام ، وقد أعيى الحكومة أمره ، وجعلت ألف جنيه عطاءاً لمن يرشد عنه ، ولكنها لم تهتد إليه

وكان بعض من يأوى إليهم يعرفون شخصيته ولكنهم لا يرشدون عنه براً به وكرما منهم ورعاية لشأنه

وكان آخر اختفاء له ببلدة الجميزة القريبة من القرشية بمركز السنطة، وفيها عثرت عليه الحكومة بإرشاد بعض الطامعين فى المكافأة ، غير أن ميعاد المكافأة قد انقضى فلم ينل المرشد منها شيئا ، وكان ذلك فى آخر عهد الخديو توفيق ، واعتقل المترجم ، ولكن الرجال الموكول إليهم اتخاذ الإجراءات القانونية معه عاملوه باحترام لما عرفوا شخصيته ، فقد ذكر هو فى هذا الصدد أنها عهدت بالقبض عليه إلى رجل مهذب هو محمد أفندى فريد وكيل حكمدارية الغربية ، فاشتد معه بادىء الأمر وأراد أن يشد وثاقه ، فلما ذكره بأنه مذنب سياسى لا مجرم جنائى عامله بلطف وتسامح ، ولما رافقه إلى مركز السنطة لم يضعه فى السجن بل وضعه فى محل العسكر ، ونقل إلى طنطا لتسليمه إلى النيابة العمومية ، وكان المرحوم قاسم بك أمين رئيس نيابة طنطا إذ ذاك ، فعامله برعاية وقال له أنت حر فى كلامك فقل ماشئت ، وكان يسأل عن حاله فى السجن للتحقق من حسن معاملته [1]

---

(١) مجلة (الأستاذ) للسيد عبد الله النديم العدد الأول ص ٩

ولا شك أن اختفاء المترجم طول هذه المدة أى تسع سنوات [١] دليل على ذكائه وإقدامه ، وسرعة خاطره ، ومقدرته فى التنكر ، فقدكان يجوب البلاد ويدخل كل بلد بلباس خاص ، ويتكلم فى كل قرية بلسان يوافق زيه ودعواه ، فتارة يقول إنه مغربى أويمنى أومدنى أوفيومى أونجدى أوشرقاوى وهلم جرا [٢] ، وهذا ماجعلنا نصف شخصيته بأنها شخصية عجيبة حقاً

وقد لايبدو فى ذلك شيء من البطولة ، وإن كان يدل حتما على الشجاعة والجرأة، لأن النديم يعلم أنه لو أظهر نفسه لكان مصيره النفى إلى سيلان ، كمانفى زعماء الثورة الآخرون ، على أن بطولته قد ظهرت حينما أصدر الخديو توفيق أمره بالعفو عنه ، ونفيه خارج القطر ، فاختار يافا فى القدس الشريف ، ونزل ضيفا عند السيد على أفندى أبى المواهب مفتيها ، ثم اتخذ له داراً بها وعرفه أعيان المدينة وفضلاؤها فاحتفوا به وأكرموا وفادته ، وإلى هنا أيضا قد لاتبرز بطولته . ولكن بعد أن توفى الخديو توفيق وتولى الخديو عباس حلمى الثانى، عفا عنه وأباح له العودة إلى مصر فعاد إليها ، وهنا كان فى استطاعته أن يجنح لمسالمة الاحتلال . وكان وقتئذ فى إبان سطوته ، ويخلد إلى حياة الرخاء والراحة ، وبخاصة بعد أن كابد المتاعب والأهوال فى عهد اختفائه ، ولو أنه طلب منصبا فى الحكومة مقابل مناصرته للاحتلال ، أو سكوته عنه ، لما ضن عليه اللورد كرومر المعتمد البريطانى بالمنصب الذى يضمن له اليسار طول حياته ، وكان له من كفايته الأدبية والعلمية مايؤهله لأحد المناصب الممتازة فى وزارة المعارف أو الأزهر ، ولكنه رفض كل ذلك ، وآثر استئناف الجهاد ، ولو استهدف للاخطار ، فأنشأ مجلة أسبوعية أسماها (الاستاذ) ظهر أول عدد منها فى ٢٣ أغسطس سنة ١٨٩٢ (غرة صفر سنة ١٣١٠ هـ) وكانت علمية اجتماعية فكاهية ، وروحها وطنية ، فلم ترق خطتها للمعتمد البريطانى وأذنابه ، وبرزت المجلة فى ثوب قشيب ، موشحة ببديع مقالات الفقيد وغرر أزجاله ومناظراته ، فلقيت إقبالا عظيما من الجمهور

---

(١) قبض عليه فى ٤ اكتوبر سنة ١٨٩١ (٢٩ صفر سنة ١٣٠٩) — الاستاذ العدد الأول ص ٤

(٢) سلافة النديم ص ٧

دل على عظيم مكانته فى النفوس ، ونالت من الشهرة مالم تنله جريدة سواها . وكان لها تأثير كبير فى الرأى العام ، وتجلى هذا الإقبال فى كثرة عدد المشتركين فيها ، فبلغ عددهم فى العاصمة وحدها ٨٦٠ مشتركا وفى الخارج ١٧٨٠ مشتركا ، وكانت تطبع من العدد الواحد ٢٨٤٠ نسخة ؛ وهو عدد يدل على رواج الصحيفة الأسبوعية فى ذلك العصر

وقد تجلت روح الفقيد الوطنية عند ما اشتد الخلاف بين الخديو عباس الثانى والإنجليز سنة ١٨٩٣ ، على أثر عزله صنيعتهم مصطفى باشا فهمى ، رئيس الوزارة فى ذلك الحين، فقام المترجم يستنهض الهمم ويحض على مؤازرة الخديو ونبذ طاعة الاحتلال ، ومع أنه كان ينصح بالهدوء والسكينة ، لكن نزعته أحفظت عليه الانجليز ، ونفس عليه بعض أصحاب الصحف الموالية لهم ، لما رأوه من رواج صحيفته ، فرموه بالتعصب وهو منه برىء ، ومازالوا يوغرون عليه صدر اللورد كرومر حتى أمر بإبعاده عن مصر ، واضطر هو إلى تعطيل صحيفته ، وقد ودع قراءه وداعا مؤثراً فى آخر عدد صدر منها (فى ١٣ يونيه سنة ١٨٩٣) قال :

« ما خلقت الرجال إلا لمصابرة الأهوال ومصادمة النوائب ، والعاقل يتلذذ بما يراه فى فصول تاريخه من العظمة والجلال ، وإن كان المبدأ صعوبة وكدراً فى أعين الواقفين عند الظواهر ، وعلى هذا فانى أودع اخوانى قائلا :

أودعكم والله يعلم أننى   أحب لقاكم والخلود اليكم
وما عن قلى كان الرحيل وإنما   دواع تبدت فالسلام عليكم (١)

عاد النديم إلى يافا منفيا ، فلم يسلم من السعاية به لدى السلطان عبد الحميد ، فأمر بإبعاده ، فعاد إلى الاسكندرية لا يدرى أين يقصد ، فسعى له الغازى أحمد مختار باشا وساعده حتى قبله السلطان بالآستانة ، فذهب اليها وعين فى وظيفة بوزارة المعارف والتقى هناك بأستاذه السيد جمال الدين الأفغانى ، الذى كان أيضا فى محنته وغربته

---

(١) مجلة الأستاذ لعبد الله نديم عدد ١٣ يونيه سنة ١٨٩٣

« فاتصلت بينهما أسباب الألفة وتمكنت بينهما روابط الاتحاد حسا ومعنى ، وبلغ تعلق السيد جمال الدين به وجميل اعتقاده فيه أنه أصبح وأمسى يعجب بقوة حجته في المناظرة والجدل وسرعة بديهته في التحرير حتى صرح في عدة مجالس بأنه ما رأى مثل النديم طول حياته في توقد الذهن وصفاء القريحة وشدة العارضة ووضوح الدليل ووضع الألفاظ وضعا محكما بازاء معانيها إذا خطب أو كتب[1] » . وكان النديم لايفتأ يحن إلى وطنه ويود الرجوع اليه دون أن ينال بغيته ، وقضى بالآستانة بقية حياته غريبا عن وطنه ، بعيدا عن أهله وخلانه ، حتى اشتدت عليه علة السل ، وأدركته منيته في ٤ جمادى الأولى سنة ١٣١٤ هـ (١١ أكتوبر سنة ١٨٩٦) ، فشيعت جنازته في احتفال مهيب مشى فيه كثير من الكبراء والعلماء يتقدمهم السيد جمال الدين الأفغاني ، ودفن هناك بمقبرة يحيى أفندي في بشكطاش

بالأمس كان غريبا في ديارهم   واليوم صار غريب اللحد والكفن

قال أحمد تيمور باشا : « ومن تأمل بعين الاتعاظ في تقلب الأحوال بالمترجم . وما ذاقه من حلو الزمان ومره ، وما قاساه مدة الاختفاء ثم النفي حتى مات غريبا ، حق له العجب ، وعرف كيف يعبث الزمان بأهل الفضل من بنيه »

وقال عن صفاته وشخصيته : « نشأ المترجم فقيراً وعاش في قلة ، فان أصاب شيئاً بدده بالإسراف ، وكان في أول أمره يرتدي الملابس الافرنجية المعلومة ولما ظهر بعد الاختفاء لبس الجبة والقفطان واعتم بعمامة خضراء إشارة إلى الشرف . وكان شهي الحديث حلو الفكاهة ، اذا أوجز ود المحدث أنه لم يوجز ، لقيته مرة في آخر اقامته بمصر ، فرأيت رجلا في ذكاء إياس وفصاحة سحبان وقبح الجاحظ ، أما شعره فأقل من نثره ، ونثره أقل من لسانه ، ولسانه الغـاية القصوى في عصرنا هذا »

وقال عنه جرجي بك زيدان : « أما أخلاقه فكان بارا بوالديه وذوي قرابته

---

(١) عن ترجمته بقلم أحمد أفندي سمير — سلافة النديم ص ١٧

وقصاده ، ولو لم يكن يعرفهم . فما أقرض أحداً شيئاً وطالبه به ، ولا رد يوما سائلا . ولا خضع لعظيم قط ، وإنما كان يلين ويتواضع لصغار الناس وأواسطهم ، وكان ذكيا فطنا قوى الحافظة فصيحا جريئا شاعراً مطبوعا وكاتبا ناثراً [١] » .

نقول ، وهو الزعيم الوحيد بين العرابيين الذى استمر فى جهاده السياسى ونضاله عن مصر فى عهد الاحتلال ، وهى ميزة كبرى انفرد بها دون بقية الزعماء الذين أثرت فيهم الهزيمة ، فوهنت لها روحهم المعنوية وانطفأت فيهم شعلة الأمل والحماسة والجهاد ، أما هو فقد ظل على عهده واستمر يجاهد ويناضل حتى آخر نسمة من حياته . وهذا وحده يدلك على مبلغ علو نفسه ، وقـوة شخصيته ، اذ لم تنل منه الشدائد ، ولم يضعف إزاء المحن والكوارث ، ولم يعرف اليأس إلى قلبه سبيلا

الشيخ محمد عبده

١٨٤٩ — ١٩٠٥

لم يكن الشيخ محمد عبده ، الأستاذ الإمام ، من زعماء الثورة العرابية فى دورها الأول . ولكنه صار من زعمائها المعدودين فى مرحلتها الثانية ، فكان علما من أعلامها ، ونفى ضمن من نفى من أقطابها

ولد فى « محلة نصر » وهى قرية صغيرة من بلاد مركز شبراخيت بمديرية البحيرة ، وكان ميلاده عام ١٢٦٥ هـ [٢] (سنة ١٨٤٩ م) من أبوين صالحين ، وكان والده يمارس الزراعة وله أولاد عدة جعلهم يشتغلون معه فى الفلاحة عدا الفقيد فقد توسم فيه الذكاء ، فأراد أن يعده من العلماء . فأدخله كتاب القرية وحفظ فيه القرآن ، ثم أرسله إلى الجامع الأحمدى بطنطا سنة ١٢٧٩ هـ (١٨٦٣ م) ليتلقى به العلم ، ولبث فيه ثلاث سنوات ثم انتقل الى الجامع الأزهر ، فقضى به عامين ، ولم

---

(١) مجلة الهلال السنة الخامسة ص ٤٧

(٢) عن ترجمته بقلمه — تاريخ الاستاذ الإمام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ١٦



الشيخ محمد عبده (الأستاذ الإمام)

يستفد خلال تلك المدة شيئاً من الدروس التى كان يتلقاها ، وذلك راجع الى رداءة طريقة التعليم

كان الفقيد على فطرة مستعدة للنبوغ والعبقرية ، وكانت مواهبه دفينة ، حتى قيض الله له حكيم الشرق السيد جمال الدين الأفغانى اذ جاء مصر سنة١٢٨٦ هـ(سنة ١٨٧٠ م) وتولى تدريس المنطق والفلسفة ، فانضوى اليه المترجم . وما ان اقتبس من فيض علمه حتى تفتحت له كنوز الحكمة والمعرفة ، وأخـــذ عنه علم الكلام والتصوف والأصول والفلسفة وعلوم الرياضة والأخلاق والسياسة ، وبدأت حياته الفكرية والعلمية ، إذ أخذ يتحرر من قيود الجمود والتقليد ، ويحلق فى سماء الحقيقة والحرية والإصلاح ، وشرع منذ سنة ١٨٧٦ — وكان بعد طالباً فى الأزهر — يكتب الفصول الممتعة فى المنطق والفلسفة والتربية والاجتماع والأدب ، وينشرها فى الصحف السائرة فى ذلك العصر كالأهرام ومصر والتجارة

وقد نال شهادة العالمية من الأزهر سنة ١٢٩٤ هـ (١٨٧٧ م) ، وأخذ يلقى

بالأزهر وفى بيته دروس التوحيد والمنطق والأخلاق بأسلوب جديد لفت إليه أنظار طلبة العلم ، وحببه إلى النفوس المتطلعة إلى الحكمة ، ولم ينقطع عن الدرس والتحصيل بعد أن صار عالما ، بل أخذ يدرس العلوم العصرية ثم بدأ يتعلم اللغة الفرنسية لكى تساعده على اقتباس المعارف والآراء الأوروبية

وعين سنة ١٨٧٨ مدرساً للتاريخ فى مدرسة دار العلوم ، وللغة العربية فى مدرسة الألسن ، فكان يدرس فيهما مع استمراره فى التدريس بالأزهر ، ولما تولى رياض باشا رياسة الوزارة فى أوائل عهد الخديو توفيق عينه محرراً بالوقائع المصرية ثم رئيسا لتحريرها لكى يصلح من شأنها كما تقدم بيانه (ص ٦١) فظهر اتجاهه الفكرى إلى الإصلاح والنهضة ، وبرز قلمه فى الجريدة الرسمية يحرر المقالات البليغة فى مختلف الشؤون العامة من علمية واقتصادية واجتماعية وتشريعية وفلسفية وسياسية ، إلى أن ظهرت بوادر الثورة العرابية

لم يكن الشيخ محمد عبده من أنصار الثورة حين شبوبها ، بل كان مؤيداً لرياض باشا إذ كان يتولى رياسة تحرير « الوقائع المصرية » الجريدة الرسمية للحكومة ، ولم يكن يشاطر العرابيين رأيهم فى الحكم الدستورى ، بل كان يجادلهم فى ذلك ويميل إلى نظام الحكم الفردى المقرون بالإصلاح ، حتى يعم التعليم وتنضج الأمة للدستور ، وله فى هذا الصدد مناقشات وأحاديث عدة يبدو منها اختلافه وزعماء العرابيين فى فائدة الدستور

ذكر السيد محمد رشيد رضا فى هذا الصدد حديثا له معهم فى إبان الثورة جادل فيه عرابى فى رأيه ، وكان مما احتج به عليه أن الأمة لو كانت مستعدة لمشاركة الحكومة فى إدارة شؤونها لما كان لطلب ذلك بالقوة العسكرية معنى ، فما يطالب به رؤساء العسكرية غير مشروع ، لأنه ليس تصويرا لاستعداد الأمة ومطلبها وأنه « يخشى أن يجر هذا الشغب على البلاد احتلالا أجنبيا يسجل على مسببه اللعنة إلى يوم القيامة »(١)

---

(١) تاريخ الأستاذ الامام ج ١ ص ١٤٧ و ٢١٧

ويبدو تأييده لرياض من قصيدته فى حوادث الثورة العرابية إذ يصف واقعة عابدين بقوله :

قامت عصابات جند فى مدينتنا	لعزل خير رئيس كنتُ راجيه(١)
ذاك الذى أنعش الآمال غيرته	وخلص القطر فارتاحت أهاليه
قاموا عليه لأمر كان سيدهم(٢)	يخفيه فى نفسه والله مبديه
كان الرئيس حليف العدل منقبة	وسيد القوم يهوى الجور يأتيه(٣)
جروا مدافعهم ، صفوا عساكرهم	نادوا بأجمعهم سل ما ترجيه
فنال ما نال وانفضت جموعهم	أما النظام فقد دكت مبانيه(٤)

ولما وقع الخلاف بين العرابيين وشريف باشا فى مسألة الميزانية والمواد المتعلقة بها فى الدستور كان من الناصحين لهم بالاعتدال والتريث ، ولكن لما تألفت وزارة البارودى انضم اليهم بكل قواه . وقد أصبح من ذلك الحين من زعماء الثورة ، أى فى مرحلتها الثانية ، وكنا نرجو أن يكون من زعمائها فى مرحلتها الأولى دون الثانية، ويبدو لك مبلغ ثقة زعماء العرابيين به فى هذه المرحلة أنه لما اشتدت أزمة الخلاف بينهم وبين الخديو توفيق وجاء الأسطولان الانجليزى والفرنسى فى مايو سنة ١٨٨٢ ورفضت وزارة البارودى مطالب الدولتين، اجتمع البارودى وكبار الضباط، وأقسموا اليمين على أن يكونوا يداً واحدة . فكان الشيخ محمد عبده هو الواضع لصيغة اليمين وتحليف كبار الضباط عليها كما تقدم بيانه (ص ٢٧٤) ، ولما اعتدى الانجليز على كيان مصر وضربوا الاسكندرية ، بذل الفقيد كل إخلاصه لمناصرة الدفاع القومى ، وكان موقفه موقف الوطنى الذى يثور لكرامة البلاد واستقلالها ، فدافع عنها بكل ما لديه من حول وإخلاص وقوة ، ودعا إلى التطوع فى صفوف الجيش

---

(١) رياض باشا

(٢) — (٣) يريد بالرئيس رياض باشا وسيد القوم الخديو توفيق

(٤) تاريخ الاستاذ الامام ١ ج ص ١٥٢

المدافع عن مصر وإمداده بالإعانات والتبرعات ، وله فى هذا الصدد مقالات بليغة فى الوقائع المصرية ، وحوكم ضمن من حوكموا من زعماء الثورة وأنصارها ، وحكم عليه بالنفى ثلاث سنوات خارج القطر ، فاختار الإقامة فى سوريا ، وفى خلال ذلك عاد السيد جمال الدين الأفغانى من منفاه بالهند إلى أوروبا ، فاستدعاه واجتمعا بباريس ، وهناك أنشآ جريدة العروة الوثقى لإثارة العالم الإسلامى ضد الانجليز على أثر احتلالهم مصر

أنشئت جريدة العروة الوثقى بباريس وصدر أول عدد منها فى ٥ جمادى الأولى سنة ١٣٠١ (١٣ مارس سنة ١٨٨٤) ولم يمض على الاحتلال الانجليزى عام ونصف ، فكانت أول صحيفة قاومت الاحتلال مقاومة جمعت بين قوة الروح وبلاغة العبارة والسخط على السياسة الاستعمارية البريطانية ، وبعث روح الأمل والجهاد فى النفوس ، ودعوة الأمم الشرقية إلى مناهضة الاستعمار والأخذ بأسباب الحياة والقوة

وقد كان لها التأثير الكبير فى مصر والعالم الإسلامى وفى تهييج الأفكار ضد السياسة البريطانية ، فمنعت دخولها إلى مصر والسودان والهند ووضعت الحكومة المصرية غرامة قدرها خمسة جنيهات على كل من توجد عنده نسخة منها ، ثم توقفت عن الصدور ، وانفصل الحكيمان

عاد الأستاذ الإمام إلى مصر سنة ١٣٠٦ هـ (سنة ١٨٨٩ م) ، وانقطع عن الكفاح السياسى ، واختلف فى ذلك وأستاذه جمال الدين ، وعين قاضيا بالمحاكم الأهلية فمستشاراً بها ، وعرف فى قضائه بالقاضى العادل الذى ينشد العدالة والإنصاف ولا يتقيد بالقانون والإجراءات

وكانت نفسه تسمو إلى الإصلاح الدينى والاجتماعى ، ويرى فى إصلاح التعليم بالأزهر السبيل إلى تحقيق هذه الغاية السامية ، فما ان عين عضواً فى مجلس إدارة الأزهر فى ١٧ رجب سنة ١٣١٢ حتى أخذ يبذل جهوده لإصلاح حالة التعليم فيه وترقية برامجه وشؤونه العلمية والأخلاقية والمادية والصحية

وفى أوائل سنة ١٣١٧ هـ (سنة ١٨٩٩ م) تقلد منصب إفتاء الديار المصرية ،

فعظم شأن هذا المنصب بتقلد الأستاذ الإمام اياه ، وبذل الفقيد مساعيه المشكورة في إصلاح نظم التعليم في الأزهر حتى نهض على يده نهضته الحديثة . وتولى بحكم منصبه عدة أعمال رسمية أخرى كعضوية مجلس الأوقاف الأعلى وعضوية مجلس شورى القوانين ، فظهرت فيها كفايته ومواهبه العظيمة في الإصلاح وعلو المكانة ، ولم يثنه منصب الإفتاء عن العمل في المشاريع العامة ، فأسس سنة ١٣١٨ ﻫ جمعية إحياء العلوم العربية لاحياء ما درس من المؤلفات القيمة لعلماء السلف ونشرها بين الناطقين بالضاد ، وساهم في سنة ١٣١٠ في تأسيس الجمعية الخيرية الاسلامية لنشر التعليم وتعميمه والبر بالمعوزين والمحتاجين ، وتولى رياستها في سنة ١٣١٨ﻫ حتى وفاته ، فكان أكبر عامل في نجاحها وتعميم فائدتها ، وله الفضل العظيم من حث الأغنياء على أن يقفوا لها ما تجود به نفوسهم من الأطيان والعقار حتى رسخت دعائمها وصارت من أكبر مؤسسات التعليم ومعاهد البر والإحسان في مصر . وله الفضل الكبير في إصلاح المحاكم الشرعية ، وقد وضع في ذلك تقريراً كان أساس الإصلاح فيها ، وهو صاحب الفكرة السديدة في إنشاء مدرسة القضاء الشرعي التي نهضت بالقضاء الشرعي والتعليم الفقهي نهضة طيبة مباركة

ونقطة الضعف في شخصيته هي تخلفه عن الكفاح السياسي ، واختلافه في هذه الناحية مع أستاذه جمال الدين الأفغاني ، وقد بدا انقطاعه عنه منذ عودته إلى مصر سنة ١٨٨٩ ، فترك أستاذه يعاني متاعب الكفاح السياسي وآلامه ومرارته ، وكان من قبل عضده وساعده الأيمن ، وإنك لتلمح تراخي الصلات بينهما — حتى الصلات الشخصية — منذ أن عاد إلى مصر حتى وفاة السيد جمال الدين من قراءة منتخبات الأستاذ الإمام[1] فانك لا تجد فيها رسالة واحدة كتبها إلى السيد في محنته ومنفاه ، بل إن جمال الدين توفى سنة سنة ١٨٩٧ فلا تجد للأستاذ الإمام كلمة في رثاء أستاذه الروحي والفلسفي وزميل جهاده في « العروة الوثقى » ، وهذه الناحية هي أثر من آثار الاحتلال في أخلاق الأمة ونفسيتها

---

(١) تاريخ الأستاذ الامام . الجزء الثالث

وأبرز الجوانب فى شخصية الأستاذ الإمام هو الجانب العلمى والأخلاقى ، وقد ظهرت مواهبه العلمية والأدبية والفلسفية فى (رسالة التوحيد) التى وضعها فى منفاه، فكانت خير مؤلفاته كلها ، يليها رده على هانوتو وتفنيد مطاعنه على الاسلام ، وكتاب (الاسلام والنصرانية مع العلم والمدنية) ثم تفسيره القرآن الكريم فى دروسه التى كان يلقيها بالرواق العباسى بالأزهر ، فكانت منبع النور والعلم والحكمة

وقد كان له الفضل الكبير فى بعث روح النهضة الفكرية والأدبية بين الطبقة المثقفة من الأمة ، سواء من خريجى الأزهر أو من خريجى المدارس النظامية ، وله المواقف المشهودة فى إظهار مبادىء الإسلام على حقيقتها خالية من شوائب الجمود والبدع والتقاليد التى كانت سبباً فى تأخر الإسلام والمسلمين ، ورد حملات الزندقة والإلحاد عنها ، وتفنيد مزاعم الطاعنين عليها وإبراز ما فى القرآن الكريم من المعانى السامية التى تكفل للمجتمع الانسانى أسباب الحرية والسعادة والتقدم

أما الجانب الأخلاقى فهو أسمى مزايا الفقيد ، فقد كان رحمه الله على أخلاق كريمة عالية ، وفيا ، صادق الوعد ، شجاعا ، كبير النفس ، طيب القلب ، عالى الهمة ، عظيم المهابة ، مكبا على العمل ، لا يكل منه ولا يمل ، محبا للخير ، باراً بالفقراء والمساكين ، عفيف اليد واللسان ، قانعا ، لا يحفل بتأثل المال والعقار ، لم يترك لذريته (زوجته وبناته واخوته) ثروة ولا مالا ، إذا كانت نفسه منصرفة إلى الخير والصالح العام ، فكان فى أخلاقه أمة كاملة

طلبة عصمت

من أخلص المخلصين لعرابى ، لم تكن نشأته حربية ، ولم يتعلم شيئاً من فنون القتال ، فقد كان موظفا صغيرا (مفتش مزروعات) بالدائرة السنية حينما شبت الثورة العرابية ، ولما ظهرت الثورة صار من أنصارها وأخذ يداوم الاتصال بعرابى وعبد العال حلمى وأحمد عبد الغفار ، فلما رأى منه ذلك ناظر الدائرة السنية فصله من



طلبة باشا عصمت

عمله ، مما زاده تعلقاً بالثورة . ويقول محمود باشا فهمى أن رفته كان قبيـــل واقعة عابدين وأنه كان من المحرضين لعرابى على القتال للمطالبة بحقوق الوطنيين(١) ولما تألفت وزارة شريف باشا ألحقه البارودى بصفوف ضباط الجيش العامل(٢)، ثم رقى إلى رتبة لواء فى عهد وزارة البارودى . ويؤخذ مما كتبه عنه محمود باشا فهمى أنه لم يكن على حظ ما من العلم بل لم تكن دراية تامة بالقراءة والكتابة(٣) ، وقد كان من الزعماء البارزين فى الحركة العرابية وتولى قيادة موقع الإسكندرية أثناء ضربها كما تقدم بيانه (ص ٣٢٠ وما بعدها)

وقد عهد اليه عرابى بقيادة فرقة كفر الدوار ، فاضطلع بأعباء القيادة إذ صمد الجيش لقتال الانجليز وأحبط حملاتهم فى الميدان الغربى حتى انتهت الحرب ، ولما بلغه أنباء هزيمة التل الكبير بادر إلى اللحاق بعرابى فى العاصمة فلقيه بها وكان من القائلين بالتسليم والكف

---

(١) و (٣) محمود باشا فهمى — البحر الزاخر ج ١ ص ٢٠٩ و ٢٣٧

(٢) استجواب طلبه باشا — مصر للمصريين ج ٩ ص ٩٠٥

عن المقاومة ، فكان هو وعرابى أول من سلموا للانجليز ، وقد حكم عليه بالنفى إلى سيلان كما سبق القول ، وعاد إلى مصر فى فبراير سنة ١٩٠٠ وتوفى بها فى تلك السنة

على باشا الروبى

من بلدة (دفنو) بمركز اطسا من مديرية الفيوم ، تعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن بمكتب القرية ، ولما بلغ الخامسة عشر أرسله والده إلى الأزهر لطلب العلم ، وبعد أن قضى به عدة سنوات التحق بالجيش جنديا بسيطا على عهد سعيد باشا حين قرر تجنيد أبناء العمد والمشايخ والأعيان ، ولم تمض سنة على دخوله العسكرية حتى نال رتبة ملازم ثان لما بدا عليه من الثقافة إذ كان من طلبة الأزهر الأذكياء ، وتدرج فى المراتب حتى صار بكباشيا فى عهد إسماعيل ، وانتظم فى سلك الحملة التى أنفذها إسماعيل لحرب الحبشة ونال رتبة قائمقام فأميرالاى مكافأة له على ما أبلى فيها ، ثم تنقل فى المناصب الحربية والملكية فصار كبير معاونى وزارة الداخلية[1] ، ثم عين رئيسا لمجلس (محكمة) المنصورة ثم نقل رئيسا لمحكمة مصر ، وانضم إلى الحركة العرابية منذ كان رئيسا لمحكمة المنصورة ، وعاد إلى صفوف الجيش العامل وصار من أشد زعماء الثورة حماسة وأكثرهم ثقة فى مصيرها ، ونال رتبة لواء فى عهد وزارة البارودى كما تقدم بيانه (ص ٢٠٩) ولما أنشئت نظارة السودان عين وكيلا لها (ص ٢١١) ولما شبت الحرب كان يتولى قيادة موقع مريوط ، واستدعاه عرابى بعد إصابة على باشا فهمى وراشد باشا حسنى فى واقعة القصاصين الثانية ، وعهد اليه بقيادة الجيش فى معركة التل الكبير (ص ٤٣١) ، فكانت الهزيمة كما فصلنا ذلك فى موضعه (ص ٤٣٢ وما بعدها) ، على أنه وقف موقفا مشرفا فى المحاكمة ، إذ كان هو الزعيم الوحيد الذى أجاب بشجاعة وصراحة على ما وجه إليه من التهم واحتمل تبعة ما عمل أو اشترك فى عمله ، ولم يسع فى التنصل من المسؤولية ، ولم يقبل أن يشارك زملاءه فى

(١) عن مذكرة فى تاريخ حياته بقلم نجله الفاضل حضرة سعيد بك فهمى الروبى ، ومحضر استجوابه فى (مصر للمصريين) ج ٧ ص ١٤١



على باشا الروبى

الاتفاق مع السلطات البريطانية على مصير المحاكمة وخطة الدفاع فيها(١)، ولذلك لم يشمله العفو الذى عومل به زعماء الثورة ، وحكم عليه بالنفى عشرين سنة فى مصوع تحت الملاحظة . فلم يمض عليه بها عامان حتى اعتلت صحته وضعف بصره ، ثم نقل إلى سواكن منفياً تحت الملاحظة فيها ، وكانت حرارة الطقس قد أثرت فى صحته ، فأودت ببصره ، وتوفى فى سواكن يوم ١٦ صفر سنة ١٣٠٩هـ (١٩ سبتمبر سنة ١٨٩١م) ودفن بها ، ولا يزال قبره هناك

يعقوب سامى باشا

من ضباط الجيش ، نال رتبة أميرالاى فى حرب الروسيا سنة ١٢٩٠ هـ على عهد الخديو اسماعيل ، وكان ياورا للامير حسين باشا ثم عين ناظرا لقلم ادارة العسكرية ، ولما تولى عرابى وزارة الحربية عينه وكيلا لها ، وكان له من خاصة المخلصين . ثم انقلب عليه أثناء المحاكمة ، ونفى ضمن الزعماء السبعة إلى سيلان وتوفى بها فى أكتوبر سنة ١٩٠٠ ودفن بكندى

---

(١) راجع محضر استجوابه فى مصر للمصريين ج ٧ ص ١٤٣



يعقوب سامى

القائمقام سليمان سامى داود

نخصه بالذكر على أنه لم يكن من قواد الثورة وزعمائها ، لكن له أثراً كبيراً فى مصيرها ، إذ كان على رأس الآلاى السادس بالإسكندرية ، وكان من أشد غلاة الضباط العرابيين وأكثرهم تهوراً وقلة نظر فى العواقب ، فألب زملاءه الضباط فى الإسكندرية ودعاهم حين استقالت وزارة البارودى إلى إرسال تلغراف إلى المعية الخديوية بأن ضباط الجيش لا يرضون عن عرابى بديلا . وظهر تهوره وطيشه إذ كان هو المدبر لحصار سراى الخديوى بالرمل عقب ضرب الإسكندرية كما تقدم بيانه ، وقد كانت هذه الحادثة من أخطر حوادث الثورة وأكثرها ضرراً ، إذ كانت من أهم العوامل فى انضمام الخديو توفيق باشا إلى الانجليز ، وكان له عمل إجرامى خطير ، وهو إضرام النار فى الإسكندرية قبل انسحاب العرابيين منها ، وكان هذا عملا عقيما لامسوغ له ولا فائدة منه ، فقد كبد مصر خسائر كبيرة فى التعويضات التى اضطرت إلى أدائها لأصحاب المتاجر والبيوت التى أحرقت . وسليمان سامى هو الزعيم الوحيد الذى نفذ فيه حكم الإعدام

محمد سلطان باشا

يعد سلطان باشا من زعماء الثورة العرابية ، ولو أنه انقلب عليها وكان من أهم العوامل فى إخفاقها وخذلانها

لم يكن فى بداية نشأته شيئاً مذكوراً ولا معدوداً من بيوتات الصعيد العريقة ، بل كان هو منشأ الشهرة والجاه لبيته وأسرته ، ولد حوالى سنة ١٨٢٥ وعلمه أبوه القراءة والكتابة على يد معلم القرآن فى القرية ، وحفظ ما تيسر من القرآن ، ولما بلغ أشده عين عمدة لبلدته (زاوية الأموات) بالجانب الشرقى من النيل تجاه المنيا . وكانت له صداقة بحسن باشا الشريعى كبير أعيان المنيا وناظر قسم (مأمور مركز) قلوصنا وقتئذ ، فقربه إلى الوالى سعيد باشا إذ كانت له عنده منزلة كبيرة وأثنى عليه . فجعله سعيد باشا ناظراً لهذا القسم بدلا من حسن باشا الشريعى الذى جعله وكيلا لمديرية بنى سويف ، ومن ذلك الحين أخذ المترجم يتدرج فى المناصب الإدارية ، وعظمت منزلته لدى الخديو إسماعيل لما أداه له من الخدمات فى تفاتيشه الواسعة بمديرية المنيا ، فجعله مفتشا عاما للوجه القبلى ، وفى عهده استكثر من الأطيان والضياع ، حتى صار مالكا لنحو ثلاثة عشر ألف فدان [1]

ولما ظهرت الحركة العرابية انضم إليها واعتمد عليه عرابى فى مرحلتها الأولى ، ولم تكن مناصرته لها حبا فى الحرية والدستور ، بل تطلعا إلى الأبهة والجاه ، شأن كثير من الأعيان وغير الأعيان من أشياع كل حركة يتوسمون فيها النجاح

وكان يعد بحكم ثرائه الواسع كبير الأعيان فى ذلك العصر ، والثروة هى من أقوى عناصر الجاه والمكانة الإجتماعية ، فلا غرو أن كانت معظم الاجتماعات الأولى للعرابيين تعقد فى داره بالقاهرة ، وقد استعان به عرابى لجمع كلمة الأعيان على المطالبة بالمجلس النيابى ، وتعاهد وإياه على ذلك فى عهد وزارة رياض باشا ، على أنه أفضى إلى عرابى فى بدء الحركة أنه لا يرغب الظهور فى الميدان ولا يدعو الأعيان

---

(١) عن ترجمته بقلم المرحوم أحمد تيمور باشا ــ مجلة (الرسالة) عدد ٤ يونية سنة ١٩٣٤

جهرة إلى التوقيع على عرائض إنشاء مجلس النواب إلا بعد أن يستوثق من استقالة وزارة رياض ، لكى يكون فى مأمن من بطشه ولايحل به ماحل بالسيدحسن موسى العقاد من النفى إلى السودان . وفى ذلك يقول الشيخ محمد عبده (الأستاذ الإمام) وقد عاصره وعرفه حق المعرفة :

« سلطان باشا لم يكن من أغبياء الأغنياء فى هذه البلاد ، بل كان فيه شىء من الفطنة ، يزينه الغنى وتعلى قيمته مظاهر الثروة ، كان يفهم مايقال ، ويرضى السامع إذا قال . ولكن هيهات أن يكون له بصر بالعواقب أو علم بمصاير الانقلاب فى الحكومات وتغير الأشكال عليها وما يصيب الأمم فى مجارى الحوادث من تقدم وتقهقر . أفادته مناصبه السابقة أيام إسماعيل باشا شهرة وعلو صيت ، حافظ على مكانته فى النفوس ببسطة فى الكرم امتاز بها على أمثاله

« فكان ينتاب منزله الأعيان والعلماء وأرباب المناصب ، وكان يجد فى نفسه لهذا علوا على أقرانه ، كان مثله مثل الكثير من الأعيان فى استثقال يد رياض باشا فيما استأثر به من السلطة ، وفى استنكار تلك البدع التى جاء بها فى وزارته ، خصوصاً إبطال السلطة الشخصية ، والأخــذ على يد الأقوياء أن تتطاول إلى استخدام الضعفاء رغم إرادتهم ، ووضع حدود يلزم الأعيان وأهل الثروة بالوقوف عندها فى علاقتهم مع غيرهم ، فكان ممن يألم لهذه القيود ويعدها من الضربات التى أصيبت بها البلاد على يد رياض باشا وشركائه ، توسم الفرج والخروج من هذه المضايق والوصول إلى مقام تعلو فيه كلمته على كلمة مثل رياض باشا ، ويتمكن فيه من أن يعيد نفوذه الشخصى فيمن دونه من عامة أهل بلاده ، عندما لاحت له بوارق الثورة ولمع فى عينه شرر الفتنة ، عندما أحس ان عرابى يتلمس المعين على إنشاء مجلس النواب لوقاية روحه ومنصبه ، ظن وصدق ظنه أن عرابى لابدأن يصل إلى مايريد يوما ما ، فمن الحزم أن يتفق معه فى البداية ، ليكون له النصيب الأشرف من الفائدة فى النهاية ، فكان أول من مد يده إليه وواثقه على التعاون فى طلب مجلس الشورى ، وأخذ سلطان باشا يستنزل بعض أعيان الوجه القبلى والبحرى فى رأيه ويحثهم على الاجتماع لتأليف وفد يطالب إلى رياض باشا ويلح عليه فى الطلب أن يستصدر من الجناب

الخديوى أمراً باستدعاء مجلس النواب وتخويله حق النظر فى وضع قانون يضمن له البسطة فى حقوقه حتى يكون كمجالس النيابات فى أوروبا ، ثم يكون ذلك دستوراً للبلاد تمضى عليه حكومتها ، فانصاع له بعض وعارضه آخرون ، ولم يتم له تأليف ذلك الوفد ، ولم ير من الحزم أن يتولى الطلب بنفسه من رياض باشا خشية الخيبة ، فانقلب الى عرابى وحالفه على أن يجمع له أعيان القطر من الوجهين البحرى والقبلى وعلماءه على تعضيد طلبه متى انفصل رياض باشا ، ثم بارح سلطان باشا مدينة القاهرة وتوجه الى المنيا فى أواخر شهر رمضان سنة ١٢٩٨ (أغسطس سنة ١٨٨١) وقت اشتداد الاضطراب وتلاطم القوى [١] .

انتصرت الثورة وسقطت وزارة رياض باشا ، وتألف المجلس النيابى ، وكوفىء سلطان باشا على انضمامه الى الحركة بإسناد رياسة مجلس النواب اليه ، وظل يناصر الحركة الى أن وقع الخلاف بين الخديو والعرابيين ، فانضم الى الخديو ، وفى الحق ان معارضته العرابيين فى معاداة الخديو وسعيهم فى عزله لاتلق عليه غباراً من الشك ، بل كان فى موقفه هذا حكيماً سديد الرأى صادق النظر ، ولكن موقفه لايحتمل الدفاع حين اتصل بالانجليز عقب ضرب الإسكندرية واتخذوه أداة الرشوة لرؤساء القبائل البدوية الضاربة فى شرق الدلتا ، وإفساد طائفة من العمد والأعيان والضباط لينضموا الى الانجليز ويخذلوا قوة الدفاع ، فإن هذا الموقف كان له أثر بالغ فى الهزائم التى حاقت بالجيش وفى تثبيت أقدام المحتلين فى البلاد حتى دخلوا العاصمة دون مقاومة ، فكانت صفحة محزنة من تاريخ مصر القومى ، وقد دخل معهم العاصمة نائباً عن الخديو ، وأطلقت يده فى حبس الناس واعتقالهم ، فقبض على الكثيرين ممن اتهمهم بمشايعة العرابيين ، وتسبب فى سجن كثير من الأبرياء ، وظهر فى هذه الأيام بمظهر الجبروت والطغيان ، وعدم الوفاء أيضاً ، فقد وشى بحسن باشا الشريعى لخلاف وقع بينهما فى إبان الثورة فسجن ولم يذكر له سابق فضله عليه [٢]

---

(١) تاريخ الأستاذ الامام ج ١ ص ٢١٦

(٢) ذكر هذه الواقعة المرحوم أحمد تيمور باشا فى ترجمته لسلطان باشا — مجلة (الرسالة) عدد ٤ يونيه سنة ١٩٣٤

إذ كان هو الذى قربه إلى سعيد باشا وفتح له باب النعمة والجاه

وقد أنعم الانجليز على سلطان باشا بوسام سان جورج وسان ميشيل جزاء إخلاصه لهم مدة الحرب ، فصار يحمل لقب سير ، وكافأه الخديو بعشرة آلاف جنيه كما تقدم بيانه ، ولما أنشىء مجلس شورى القوانين بعد إلغاء مجلس النواب عين رئيسا له فى سنة ١٨٨٣ . على أن صحته كانت قد اعتلت وتولى هذا المنصب وهو عليل ، وقيل إنه ندم على موقفه فى الحرب العرابية وانضمامه إلى الانجليز ومساعدته لهم على التغلغل فى البلاد ، وشعر بنقمة الناس عليه ، فنزل به مرض ألح عليه ، وذهب للاستشفاء منه فى جراتس بالنمسا ، فوافاه أجله هناك فى أغسطس سنة ١٨٨٤ (٢٦ شوال سنة ١٣٠١ هـ)

الفصل التاسع عشر

لماذا أخفقت الثورة العرابية

الآن وقد أتممنا الكلام عن حوادث الثورة العرابية ، وتابعناها من مبدئها إلى منتهاها ، أرى أن أختم الكتاب ببحث خاص عن أسباب إخفاق الثورة ، لأن تعرف هذه الأسباب وتفهمها يجعل من حوادث الثورة صورة حية من تاريخنا القومي يصل حاضرنا بماضينا

إن لإخفاق الثورة العرابية عوامل عدة : بعضها داخلي وبعضها خارجي

العوامل الداخلية ــ الانقسام

وأول العوامل الداخلية هو الانقسام الذي وقع في الصفوف بين العرابيين والخديو توفيق باشا ، فإن هذا الانقسام جعل من البلد معسكرين متحاربين، معسكر الثورة ، ومعسكر الخديو ، فوقع الاصطدام بينهما ، وتفاقم أمره ، وانتهز الانجليز الفرصة في وجوده ، وما أدى إليه من ضعف وتخاذل، فحققوا أغراضهم الاستعمارية بالتدخل في شؤون البلاد ثم احتلالها ، ولو عولجت أسباب الفرقة والانقسام بالحكمة وحسن السياسة لسارت الثورة على صراطها المستقيم ونجت البلاد من الاحتلال

صحيح ان الثورة في ذاتها بدأت بالتصادم مع الخديو ، فما واقعة قصر النيل ، ثم واقعة عابدين ، إلا مظاهر لهذا التصادم وذلك الانقسام : فكيف يمكن إذن تعليل إخفاق الثورة بالانقسام وهو هو منشأ الثورة ؟ نقول نعم : إن الثورة ظهرت أول ما ظهرت بالتصادم مع الخديو ، وهي وليدة هذا التصادم أو هذا الانقسام ، ولكن الحكمة كانت تقتضي بعد إجابة مطالب العرابيين في واقعة عابدين ونزول الخديو على إرادتهم أن يعالجوا الشؤون العامة بالأناة والتريث ، ويعملوا على رأب

الصدع ، وتوحيد الكلمة ، وإزالة أسباب الفرقة والخلاف بينهم وبين الخديو ، ولكنهم على العكس لم يأبهوا لهذه الناحية ، وداخلهم الشيء الكثير من الغرور ، وعدم النظر في العواقب ، فأخذ الخلاف يتسع ويتفاقم ، حتى كان من أمره أن اعتزم العرابيون خلع الخديو ، وتحدثوا في ذلك علنا ، وهذا أقصى مظاهر التنازع والشقاق بين أبناء البلد الواحد

كان لهذا الانقسام من العواقب الوخيمة مالا يغيب عن البال ، فقد أدى إلى التخاذل في ساعة الخطر ، وتضعضع قوة المقاومة ، بل هو السبب المباشر للاحتلال البريطاني ، إذ أن الإنجليز تذرعوا إلى هذا الاحتلال بدعوى تأييد سلطة الخديو ، وحماية العرش ، فجاسوا خلال الديار ، وحاربوا العرابيين ، وفي وصفهم معسكر الخديو والحكومة ، وكان يجدر بزعماء الثورة أن يتداركوا هذه الحالة ، ويتلافوا أسباب الانقسام ، تفاديا من التدخل الأجنبي ، ولم يكن لهم عذر في أن يجهلوا المطامع الاستعمارية التي تكتنف مصر ، فإن حوادث ذلك العصر ، والعصر الذي سبقه ، كانت تكشف عن نيات إنجلترا ، في تطلعها إلى احتلال « وادي النيل » ، ولقد تجلت هذه النيات منذ أن حاربت نابليون في مصر ، سنة ١٧٩٨ ، وحين أسس محمد علي الدولة المصرية الحديثة ، فجردت سنة ١٨٠٧ تلك الحملة التي باءت بالخيبة والخذلان ، وما فتئت تعمل على تحقيق أغراضها الاستعمارية في عهد محمد علي وخلفائه ، وكان شراؤها أسهم مصر في « قناة السويس » سنة ١٨٧٥ الخطوة الأولى نحو الاحتلال ، فهذه الحوادث ، وغيرها ، كان من شأنها أن تبصر العرابيين بالخطر الذي يتهدد البلاد ، وتدعوهم إلى تلافي أسباب الانقسام ، الذي لا شك في أنه يوهن قواها في ساعة الخطر ، وكان لهم من احتلال فرنسا « تونس » ، سنة ١٨٨١ ، نذير بما تستهدف له مصر من مطامع الاستعمار الأوروبي عامة ، ولكنهم لم يتبصروا في العواقب ، فمهدوا بقصر نظرهم السبيل إلى إخفاق الثورة ، ووقوع الاحتلال

تأثير الزعامة

فالانقسام هو أول العوامل فى إخفاق الثورة . يليه تأثير الزعماء فى تطور الحوادث ، وإنه ليتبين لنا من تحليل شخصيات الزعماء ، الذين كان لهم الأثر البالغ فى توجيه الثورة ، أن قيادتها السياسية كان يعوزها الإخلاص والكفاءة ، وبعد النظر ، وهذا النقص وحده يكفى لإخفاق أية ثورة فى مختلف البلدان

وقد حرمت الثورة أيضاً الكفاءة الحربية . مما بدا أثره فى المعارك التى نشبت بين الانجليز والمصريين ، ولو كان على رأس الثورة قائد كفء ، لتغير مصير الوقائع الحربية فيها ، ولكنها مع الأسف لم توفق إلى قواد أكفاء ، فزعماؤها معظمهم ضباط ، لم يتلقوا الفنون الحربية ، ولا التعليم العسكرى ، بل تخرجوا فى صفوف الجند ، وبعضهم كانت نشأتهم ملكية ، ثم انتظموا فى صفوف الجيش ، دون أن يكون لهم دراية حربية . ولا مران على القتال . فأمثال هؤلاء وأولئك لا يمكن أن يركن إليهم فى تدبير الخطط الحربية ، واقتياد الجيش نحو النصر ، وقد تجلى عدم الكفاءة الحربية فى إحجام عرابى ، وصحبه عن سد قناة السويس ، عند ابتداء القتال ، وهذا المثل وحده يدلك على جهل تام بفنون الحرب ، لأن سد القنال كان أول ما يجب عمله بلا تردد ، لكى يضمن الدفاع عن مصر كما تقدم بيانه ، ولو سدت القناة فى الوقت المناسب ، لطال أجل الحرب ، ووجدت مصر الوقت الكافى لتنظيم وسائل الدفاع ، لأن الأمة كانت مستعدة لبذل كل تضحية للدفاع عن كيانها ، ولكن الخطأ يرجع إلى زعمائها السياسيين والحربيين

وثمة عامل آخر كان له أثره الكبير فى إخفاق الثورة ، وهو قلة البطولة والتضحية فى معظم زعمائها ، فعرابى ذاته لم يشترك فى واقعة واحدة ، من وقائع الحرب ، وقد رأيت كيف كان موقفه فى واقعة « التل الكبير » ، وكيف لاذ بالفرار دون جهاد أو نضال ، ثم رأيت كيف سلم نفسه للانجليز ، وكيف كان موقفه معيباً أثناء المحاكمة وبعدها

كان هذا التسليم والخضوع من أكبر العوامل فى إخفاق الثورة واضمحلالها ،

لأن الأمم تتأثر حتما بنفسية زعمائها ومواقفهم ، فمواقف التضحية والبطولة تبعث في الأمة روح التضحية والبطولة ، ومواقف التسليم والخضوع تقضى على هذه الروح حتى في النفوس التي كانت مشربة بها ، أو مستعدة لها ، فالزعامة : تطبع الأمة بطابعها ، إن خيراً فخير ، وإن شراً فشر ، ولذلك لا تعجب من ضعف المقاومة التي لقيها الانجليز حين احتلالهم مصر . فان زعماء الثورة كانوا أول من استسلم في ساعة الخطر ، وكانوا القدوة السيئة للأمة في الخضوع والاستسلام ، وقد ظهر ضعفهم النفسي في المحاكمة ، إذ أخذ كل منهم يتنصل من تبعة الثورة ، وتبين من موقفهم أنه كان ينقصهم العقيدة والإيمان ، وهما أساس النجاح لكل دعوة وكل عمل ، ولو أنهم ضربوا للأمة المثل العليا في التضحية والشجاعة والإقدام . لكانت الثورة العرابية في دورها الثاني صفحة مشرفة من تاريخ مصر القومى ، ولكن أية مقاومة تنتظر بعدأن ترى الأمة زعماءها يفرون من ميدان القتال ويلقون أسلحتهم خاضعين مستسلمين ؟ لا شك أن هذا الموقف وحده من أهم الأسباب ، في إخفاق الثورة العرابية ، ولو أن عرابى وصحبه قاوموا وقاتلوا في « التل الكبير » لكان لهذه الواقعة ، ولو انتهت بالهزيمة ، صبغة أخرى غير الصبغة المخجلة التي طبعت بها ، ولو أنهم أدوا الواجب لاستمرت المقاومة عهداً طويلا ، ولبعثوا في البلاد من أقصاها إلى أقصاها روح البذل والتضحية

قارنْ بين معركة « التل الكبير » سنة ١٨٨٢ ، ومعركة الأهرام سنة ١٧٩٨ ، في أول عهد الحملة الفرنسية ، تجد الفرق بينهما كبيراً ، كلتاهما انتهت بالهزيمة ، وفاز فيهما الغزاة المحتلون ، ولكن المقاومة التي بذلها المصريون في معركة الأهرام تعد آية في البطولة ، على حين كانت معركة « التل الكبير » وصمة في تاريخ مصر . وقارنْ أيضاً بين سلسلة المعارك والثورات التي هبت في وجه الفرنسيين ، رغم انتصارهم في معركة الأهرام ، وبين الانحلال الذى أطبق على البلاد بعد معركة « التل الكبير » ، تجد الفرق بين العهدين عظيما ، فالقاهرة قد ثارت في وجه الفرنسيين مرتين ، تحملت في خلالهما ما تحملت من الضحايا والأهوال ، وشبت المعارك مدى سنتين في الوجه البحرى ، والوجه القبلى ، ولم يستطع الفرنسيون إرساخ

أقدامهم طوال عهد احتلالهم ، على حين كانت واقعة « التل الكبير » خاتمة المقاومة فى سنة ١٨٨٢

قد يختلف الباحثون فى أسباب هذا التباين الكبير بين موقف الأمة سنة ١٨٨٢ ، وموقفها من الحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨ ، ولكن لاشك أن أهم سبب لانحلال المقاومة فى أوائل عهد الاحتلال الانجليزى هو روح الخضوع والاستسلام الذى بدا من زعماء الثورة ، فإن هذه الروح قد تسربت من نفوس الزعماء إلى صفوف الأمة بتأثير الزعامة ، فركنت الأمة إلى الخضوع والاستسلام ، وظلت هذه الروح غالبة على الأمة سنين عديدة ، فهزيمة التل الكبير ، وما ظهر فيها من الجبن والاستسلام ، لم تكن هزيمة عسكرية فحسب ، بل كانت كارثة قومية وهزيمة معنوية للأخلاق والوطنية ، ولم تقتصر نتائجها على احتلال الانجليز العاصمة ، دون أية مقاومة ، بل كان من آثارها سريان روح الخضوع واليأس فى نفوس المصريين ، والقضاء على روح البذل والتضحيه ، التى كانت الأمة مستعدة لها ، ومن هنا جاء الانحلال الوطنى العام الذى أصاب البلاد عقب إخماد الثورة العرابية ، وبقى مخيما عليها نيفا وعشر سنوات ، حتى أيقظها صيحة زعيم الوطنية الأول مصطفى كامل رحمه الله

قد تقوم فى بعض البلاد ثورات تنتهى بالهزيمه ، رغم ما يبذل فيها من جهود وتضحيات ، ذلك حين تتغلب عليها القوة وتقمعها ، فأمثال هذه الهزيمة لاتعد إخفاقا ، بل هى صفحة مشرقة من كفاح الأمة فى سبيل حريتها واستقلالها ، وهى بما يتخللها ويزينها من البطولة والشجاعة والتضحية ، تبعث فى الأمة دما جديدا ، يجدد من حيويتها ، ويزيدها قوة ومرانا على الكفاح والمقاومة ، وتظل صفحة جهادها مثلا عاليا تحتذيه الأجيال المتعاقبة فى افتداء الوطن بالنفس والمال ، ولنضرب هنا مثلا واحدا ، نذكره على سبيل التذكرة والمقارنة ، وهو جهاد البولونيين الطويل فى سبيل حريتهم واستقلالهم

ان مأساة بولونيا جديرة بأن تدون فى صحائف التاريخ كمثل أعلى لثبات الأمم فى جهادها القومى ، وتذليلها العقبات فى سبيل تحقيق آمالها الوطنية ، بدأت تلك

المأساة سنة ١٧٧١ ، إذ ائتمرت بها الروسيا وبروسيا والنمسا، فاقتسمت ثلث أقطارها، فقاوم البولونيون ، وما ضعفوا وما استكانوا ، وأخذوا يعدون العدة للدفاع عن كيانهم ، واسترداد ما سلبته القوة الغشوم ، فخشيت الدول الثلاث عاقبة هذه النهضة، وعملت من جديد على تمزيق وحدة بولونيا قبل أن تلم شعثها وتصلح من شؤونها ، فهاجمتها الروسيا وبروسيا سنة ١٧٩٣ ، واستولتا على جزء جديد من أملاكها . فهب البولونيون من جديد يدافعون عن بلادهم دفاع الأبطال . وأعلنوا الجهاد الوطني في مارس سنة ١٧٩٤ برياسة القائد العظيم (كوشيسكو) ، واستبسلوا في الدفاع، ولكن كثرة أعدائهم غلبت شجاعتهم ، ولا سيما بعد أن اشتركت النمسا مع الروسيا وبروسيا في قتالهم ، وانتهت الحرب باقتسام الدول الثلاث البقية الباقية من المملكة البولونية سنة ١٧٩٥ . وجاء مؤتمر فيينا الذي انعقد سنة ١٨١٤ — ١٨١٥ بعد انتهاء حروب نابليون ، فأقر الدول الثلاث على اغتصابها ووزع أملاك الدولة البولونية بينها ، فكان في ذلك القضاء على تلك المملكة العظيمة ذات التاريخ المجيد ، ومحوها من خريطة أوروبا ، على أن الأمة البولونية غالبت عوامل اليأس والانحلال، واحتفظت بشجاعتها وحيويتها ، فشبت الثورة في بولونيا الروسية سنة ١٨٣٠ ، وظل البولونيون يحاربون الروس تحت لواء الثورة سنة كاملة ، ولكن جيوش القيصر وتآمر النمسا وبروسيا على منع كل مدد يصل إلى البولونيين، عجل بإخماد الثورة، فاستعادت الحكومة الروسية سلطتها ، ونشرت الإرهاب في ارجاء البلاد ، وأسرفت في الاضطهاد والتعذيب ، فمن إعدام ، إلى سجن ، إلى نفي إلى أقاصي سيبيريا، إلى مصادرة للأملاك ، وتشتيت آلاف الأسر ، الى غير ذلك من الفظائع ، وهاجر في ذلك العهد ألوف من خيرة أبناء بولونيا ونخبة علمائها وشعرائها وكتابها ومؤرخيها ونبلائها، واستوطنوا عواصم أوروبا وأمريكا ، إباء للظلم واستصراخا للانسانية، وبقيت بولونيا ترزح تحت نير الاضطهاد السنين الطوال ، ولكن الروح البولونية لم تتزعزع أمام الشدائد ، ولم تضعف أمام المصائب ، بل بقيت الأمة ثابتة العقيدة ، قوية الإيمان ، هبت الثورة ثانية سنة ١٨٦٣ ، وظلت نارها متأججة ستة عشر شهراً ، ثم أخمدتها القوة الغشوم ، وأمعنت

الحكومة الروسية فى ضروب الانتقام والاضطهاد، فنفت إلى سيبيريا ثمانية عشر ألف بولونى من صفوة أبناء البلاد ، وصادرت من أملاك البولونيين ثلاثين ألف كيلومتر مربع ، وأحرقت كثيراً من القرى والقصور ، وفرضت الغرامات على البلاد ، وأقطعت الضباط والجنود أملاك الأهلين ، ولما خرجت الروسيا منتصرة من الحرب التركية سنة ١٨٧٧ ، عادت فى اضطهاد البولونيين والعمل على محو قوميتهم ، فكانت السجون تملأ بالناس كل سنة من جميع الطبقات ، يساقون إليها بلا تحقيق ولا محاكمة

لم تمت الروح البولونية ، وتجددت الثورة سنة ١٩٠٥ وسنة ١٩٠٦ ، ورغم ما لقيته من الاضطهاد قد خطت الأمة خطوات واسعة فى سبيل التقدم السياسى والاجتماعى بفضل اعتصامها بروح المقاومة

لم يخفت صوت بولونيا خلال المائة والخمسين سنة التى تعاقبت عليها ، وهى هدف لاعتداء الدول الثلاث الغاصبة ، بل كان صوتها يرتفع جهيراً ، فيهز قلب الإنسانية ، فيخفق إعجاباً بتلك الأمة التى قاومت عوامل الفناء ، وحافظت على شخصيتها ، وسَمَت إلى أعلى درجات الرقى فى العلوم والآداب والأخلاق والحضارة ، واحتفظت بميراثها الوطنى وآمالها القومية ، رغم الاضطهاد الدائم والعقبات التى تنوء بها الأمم ، فلا جرم أن حققت استقلالها عقب انتهاء الحرب العالمية (الأولى) سنة ١٩١٨ (١)

أردنا بهذا الاستطراد أن نضرب المثل على أن هزيمة الثورة لا تضير الأمة إذا أدى الوطنيون فيها واجبهم ، بل تظل صفحة مشرقة من التاريخ القومى ، وأن الزعماء والمجاهدين الذين يتنكر الحظ لهم ويسقطون فى ميدان الجهاد حاملين لواء الواجب ، هم مبعث الحياة لشعوبهم ، ومصدر القوة المعنوية التى تستمدها الأمم من ذكرياتهم

لكننا مع الأسف لا نستطيع أن نقرن الثورة العرابية إلى هذه المثل ، لأن

---

(١) مقتبس من كتابنا (الجمعيات الوطنية — صحيفة من تاريخ النهضات القومية)

قادتها لم يؤدوا الواجب عليهم فى ساعة الخطر ، وآثروا الخضوع والاستسلام على المقاومة والكفاح ، فكانت هزيمتهم المعنوية أشد أثراً وأبلغ ضرراً من الهزيمة الحربية فى ميدان القتال

والآن فلنتم الكلام عن بقية العوامل الداخلية فى إخفاق الثورة

سياسة الخديو

فمن هذه العوامل سياسة الخديو توفيق ، لم يكن توفيق باشا مؤمنا بالشورى ولا موقنا بحق الأمة فى الدستور ، وعلى ما كان عليه من الضعف والتردد ، فإنه كان يميل إلى الحكومة المطلقة يستأثر فيها بالسلطة هو وحاشيته والمقربون إليه . ولم يكن يعترف لغير هؤلاء بالنفوذ والسلطان ، اللهم إلا لممثلى الدول الأجنبية ، فانه كان يحرص على كسب ودهم وثقتهم ، ومن هنا جاء خضوعه لرغبات معتمدى انجلترا وفرنسا ، ولو كان صادق الرغبة فى احترام حقوق الأمة لما اتخذت منه الدولتان تكأة لمحاربة الثورة ، فقد استغلتا ميوله الخاصة وكراهيته للثورة ففاجأتا البلاد بمذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ التى تقدم بيانها ، ولما اشتد الخلاف بينه وبين وزارة البارودى فى حادثة مؤامرة الضباط الشراكسة بدأ انحيازه إلى التدخل الانجليزى الفرنسى بشكل واضح ، ولما انسحبت فرنسا من الميدان استمر انحيازه إلى جانب التدخل الانجليزى ، فموقف الخديو توفيق باشا وسياسته كانا من العوامل الهامة فى إخفاق الثورة ، وقد أوضحنا فيما سلف من القول أن زعماء الثورة والخديو توفيق باشا كلاهما يحتمل تبعات تكاد تكون متساوية فيما شجر بينهما من خلاف وانقسام حتى ضرب الإسكندرية ، ثم كان انحيازه إلى الانجليز ، فرجحت بذلك كفة مسئوليته فى إخفاق الثورة وفى وقوع الاحتلال ، إذ والاهم وأيدهم ، ودعا الأمة إلى الإذعان لهم ، ونهى عن مقاومتهم ، وأعلن عزل عرابى من وزارة الحربية لاستمراره فى قتالهم

الخيانة

كان لهذه التصرفات أثر بالغ فى الموقف الحربى والسياسى ، وبخاصة فى موقف

الجيش . إذ تأثر فريق من الضباط بأوامر الخديو وتزعزعت ميولهم نحو الثورة ، وجاءت على أثر ذلك خيانة طائفة منهم وطائفة أخرى من الأعيان والبدو ممهداً للانجليز التغلب على الجيش المصرى فى معركة القصاصين وواقعة التل الكبير . فالخيانة أيضاً كانت من أسباب إخفاق الثورة ولولاها لاستمرت المقاومة طويلا ولتغير الموقف تغييراً كبيراً

العوامل الخارجية

وكان للعوامل الخارجية أثر كبير فى إخفاق الثورة العرابية . وأهمها المطامع الاستعمارية الأوروبية . وبخاصة الانجليزية . ففرنسا وانجلترا كانتا تطمعان فى توسيع نفوذهما فى مصر ، ومن هنا جاء سخطهما على الثورة وكراهيتهما قيام حكومة دستورية فى البلاد . ولقد رأيت كيف انتمرتا بالحركة الوطنية . ووضعتا العقبات والعراقيل فى سبيلها . وكيف بدت نياتهما السيئة نحوها بمذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ . تلك المذكرة التى تنطوى على إغراء العداوة والبغضاء بين الخديو والأمة . وكيف أعقبتا تقديمها بالمعارضة فى تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية . مما أدى إلى سقوط وزارة شريف باشا ، ثم انتهازهما فرصة الانقسام الذى وقع بين الخديو والعرابيين ، وإرسالهما أساطيلهما إلى مياه الإسكندرية . ثم تدخلهما بالفعل وتقديمهما بلاغهما النهائى بإقالة وزارة البارودى . وإبعاد زعماء الثورة ، ورفض العرابيين هذه المطالب ، وقبول الخديو إياها ، مما أدى إلى استقالة وزارة البارودى وانفجار بركان السخط على الخديو . فالسياسة الاستعمارية الانجليزية والفرنسية كانتا من أكبر العوامل فى إثارة الانقسام بين الأمة والخديو ، وأعقب هذا الانقسام انسحاب فرنسا من الميدان وانفراد انجلترا بالتدخل لتحقيق مطامعها الاستعمارية فى مصر . وقد رأيت كيف نفذت برنامجها الاستعمارى بضرب الإسكندرية وإنزال جنودها إلى البر . فكان ذلك بدء الحملة التى قضت على الثورة وعلى الاستقلال

أضف إلى ذلك جمود أوروبا حيال الاعتداء البريطانى ، وسوء نية تركيا نحو مصر منذ قيام الثورة ، وسعيها الأخرق فى استرداد الاستقلال الذى نالته مصر ، وماظهر منها من التذبذب والنفاق ، والتظاهر تارة بمناصرة العرابيين وطورا بتأييد الخديو ،

وانضمامها أخيراً إلى جانب الانجليز باعلانها عصيان عرابى والحرب قائمة . فكان هذا الإعلان ضربة شديدة للثورة ، وعضداً كبيراً للحملة البريطانية

كل هذه العوامل التى اجتمعت على مصر كان لها الأثر البالغ فى إخفاق الثورة ، وكان لضعف السياسة الفرنسية وترددها حيال المسألة المصرية وترك الانجليز يتدخلون وحدهم فى شؤون البلاد أثر كبير فى تطور الحوادث ، إذ انتهزت انجلترا هذه الفرصة وانفردت باحتلال مصر وإخماد الثورة وإرساخ قدمها فى البلاد

وليس من السهل على أمة تثور للحرية أن تتغلب على كل هذه العوامل مجتمعة ، ما لم تؤت قوة الجبابرة ، أو عقول العباقرة ، وإنك لترى أن أكثر الأمم التى ثارت من أجل حريتها واستقلالها كان لها على العكس من العوامل الخارجية ما ساعدها على تحقيق آمالها ، فالثورة الأمريكية لم تدرك ما نالته من النجاح ولم تحقق استقلال الولايات المتحدة إلا بعد أن عاونتها فرنسا بجيشها واسطولها ، وإيطاليا لم تحقق وحدتها وتتحرر من النير النمسوى إلا بمعاونة فرنسا العسكرية ، واليونان لم تتحرر من النير التركى إلا بمعاونة الروسيا وفرنسا وانجلترا ، وكذلك الأمم البلقانية عامة لم تنفصل عن تركيا وتحقيق استقلالها إلا بمساعدة أوروبا

أما مصر فإنها لم تحرم المعاونة من الخارج فحسب ، بل تألبت عليها العوامل الخارجية وعاونت انجلترا على تحقيق أطماعها الاستعمارية

فالعوامل الداخلية ، والعوامل الخارجية ، قد اشتركت إذن فيما آل إليه مصير الثورة العرابية من الإخفاق ، وما انتهت إليه من الاحتلال ، ولا تصرفنا هذه الملابسات عن أن نتعرف الحقيقة المؤلمة التى تبرز من خلال الحوادث ، فنأخذ على أسلافنا فى الثورة انهم فى الجملة لم يضطلعوا بأعبائها ولم يبذلوا لها وللوطن كل ما يجب من اخلاص وكفاءة وتضحية وإيثار للصالح القومية على العوامل الشخصية ، ولو أنهم بذلوا كل ذلك لتغير مصير الثورة إلى خير مما كان ، فليكن لنا فى هذه الناحية والنواحى الأخرى من تاريخ الثورة عِبَرٌ وعظات ، وحقائق وبينات ، تطالعنا بما يجب أن يكون عليه الجهاد الخالص لله والوطن

مراجع البحث

— نذكر هنا أهم المراجع التى اعتمدنا عليها فى مباحث الكتاب
— « الوقائع المصرية » الجريدة الرسمية للحكومة
— المونيتور اجبسيان Le Moniteur Egyptien : الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة
— مجموعة الدكريتات والأوامر العالية
— مجموعة القوانين والقرارات
— مذكرات عرابى المطبوعة (كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية)
— مذكرات عرابى المخطوطة ، لم تطبع بعد وهى كالة المذكرات المطبوعة ، موجودة فى دار الكتب المصرية
— مصر للمصريين . لسليم خليل النقاش . طبع سنة ١٨٨٤ فى تسعة أجزاء
— البحر الزاخر فى تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر لمحمود باشا فهمى الجزء الأول
— تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده . للسيد محمد رشيد رضا ، وفيه مذكرات الأستاذ الإمام عن الثورة العرابية وما كتبه عن تاريخها
— صحيفة « الوطن » لميخائيل بك عبد السيد
— صحيفة « الأهرام » لسليم وبشاره باشا تقلا
— « « التنكيت والتبكيت » للسيد عبد الله نديم
— « « الطائف » « «
— مجلة « الأستاذ » « «
— سلافة النديم فى منتخبات السيد عبدالله نديم
— ديوان البارودى
— صحيفة « المحروسة » لسليم خليل النقاش
— صحيفة « مصر » لأديب اسحق
— صحيفة « التجارة » لأديب اسحق
— صحيفة (أبو نضارة) للشيخ يعقوب صنوع

ـــ صحيفة « الجوائب » لأحمد فارس الشدياق وكانت تصدر بالاستانة باللغة العربية

ـــ مجلة « الجرافيك » Graphic الانجليزية وعنها نقلنا معظم صور المعارك

ـــ مجلة « القرن التاسع عشر » Ninteenth Century عدد ديسمبر سنة ١٨٨٢ وفيه تعليمات عرابى لمحاميه أثناء المحاكمة

ـــ مجلة العالمين Revue des deux Mondes وعلى الأخص الأعداد الآتية :

Un essai de Gouvernement europeen en Egypte

تجربة حكومة أوروبية فى مصر للمسيو جابريل شارم Gabriel Charmes (عددى ١٥ أغسطس وأول سبتمبر و١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٩)

الثورة العسكرية فى مصر L' insurrection Militaire en Egypte للمسيو جابريل شارم (عدد ١٥ أغسطس و١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٣)

مصر والاحتلال الانجليزى L' Egypte et l'occupation anglaise للمسيو إدمون بلوشوت Edmond Plauchut (عدد ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٨)

المسألة المصرية La Question d. Egypte للكونت بنديتى Benedètti (عدد أول و١٥ نوفمبر سنة ١٨٩١)

ـــ خمسة أشهر فى القاهرة Cinq mois au Caire للمسيو جابريل شارم

ـــ الكتاب الأصفر ــ شؤون مصر سنة ١٨٨١ و١٨٨٢ و١٨٨٣ (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية عن مصر)

Livre Jaune, Documents diplomatipues, Affaires d' Egypte

ـــ الكتاب الأزرق عن شؤون مصر Blue Book

(مجموعة الوثائق الدبلوماسية الانجليزية عن شؤون مصر)

ـــ صحيفة « ليجيبت » L' Egypte

ـــ « الكوريه اجبسيان Le Courrier Egyptien

ـــ « الفار دالكسندرى Le Phare d' Alexadrie

ـــ « اجبسيان جازيت Egyptian Gazette

ـــ « الريفورم La Reforme

ـــ « البروجريه اجبسيان Le Progres Egyptien

— التوفيقات الإلهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الافرنجية والقبطية ، للواء المصرى محمد مختار باشا ، طبع سنة ١٣١١ هـ (١٨٩٣ م)

— مذكرات أحمد شفيق باشا رئيس الديوان الخديوى سابقاً

— التاريخ السرى لاحتلال انجلترا مصر Secret history of the Engish occupation لمستر ولفريد بلنت Blunt طبع سنة ١٩٠٧ تعريب جريدة البلاغ لصاحبها الأستاذ عبد القادر حمزة

— المسألة المصرية La Question d Egypte للمسيو دى فريسينيه De Freycinet (رئيس الوزارة الفرنسية سنة ١٨٨٢) ، طبع سنة ١٩٠٥

— المركز الدولى لمصر والسودان Situation internationale de L' Egypte et du Soudan للمسيو كوشرى Cocheris طبع سنة ١٩٠٣

— الفرنسيون والانجليز فى مصر Français et Anglais en Egypte للمسيو أشيل بيوفيس Achille Bioves

— أوروبا ومصر للمسيو نوتوفتش Notovitch

— انجلترا فى مصر L'Angleterre en Egypte لمدام جوليت آدم Juliette Adam تعريب على بك فهمى كامل

— ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ ، لصاحب السمو الأمير عمر طوسون

— مؤتمر الاستانة والمسألة المصرية سنة ١٨٨٢ للدكتور سيد كامل ، طبع سنة ١٩١٣
La Conférence de Contaustinople en 1882

— حقائق الأخبار عن دول البحار لاسماعيل باشا سرهنك

— الكافى لميخائيل بك شاروبيم الجزء الرابع

— تقرير اللورد دفرين عن مصر سنة ١٨٨٣

— انجلترا فى مصر England in Egypt للورد الفريد ملنر Alfred Milner ، طبع سنة ١٨٩٣

— خديويون وباشوات Khedives and Pachas لمستر موبرلى بل Moberli Bell طبع سنة ١٨٨٤

ـــ شريف باشا للمسيو سانتر دى بوف Santerre De Beuve

ـــ مصر الحديثة Modern Egypt للورد كرمر طبع سنة ١٩٠٨

ـــ وزارة جامبتا للمسيو ريناك Reinach

ـــ مصر وأوروبا للقاضى المختلط فان علن Van Beemmelen طبع سنة ١٨٨٢

ـــ عرابى باشا · للمسيو جون نينيه John Ninet طبع سنة ١٨٨٤ ، وهو رواية شاهد عيان لحوادث الثورة العرابية حتى ضرب الاسكندرية وهزيمة العرابيين

(وله) ـ فى بلاد الخديويين ـ طبع سنة ١٨٩٠

ـــ الحركات البحرية والحربية البريطانية فى مصر

The british naval and military operations in Egypt

للكومندان جودريش Goodrich من ضباط البحرية الأمريكية

ـــ الانجليز فى الهند ومصر Les Anglais aux Indes et en Egypte للمسيو أوجين أوبان Eugène Aubin

ـــ مجلة المدفعية الفرنسية سنة ١٨٨٢ Revue De l' artillerie Française 1882

ـــ الدفاع عن السواحل La Defense Des cotes للمسيو البيرجراسيه Albert Grasset

ـــ المجلة الحربية للخارج Revue Militaire de l' etranger عدد أغسطس سنة ١٨٨٢

ـــ كيف دافعنا عن عرابى How we defended Arabi للمستر برودلى Broadly

ـــ مصر والسودان للمستر هنرى بنسا Henri Pensa طبع سنة ١٨٩٥

ـــ الأنبياء الثلاثة ـ المهدى ، غردون ، عرابى Les trois Prophetes للكولونل شاى لونج بك Chaillé Long bey

ـــ الحرب فى مصر سنة ١٨٨٢ The Egyptian War of 1882 للكابتن هرمان فوجت Hermann Vogt بالجيش الألمانى (وعنه نقلنا خريطة ضرب الاسكندرية)

ـــ التاريخ الحربى لحملة سنة ١٨٨٢ فى مصر Military history of the Campaign of 1882 in Egypt للكولونل موريس Maurice

The Egyptian Campaigns 1882 — 85 ٨٥ — ١٨٨٢ — الحملة المصرية سنة ١٨٨٢ — ٨٥ للمستر شارل رويل Charles Royle طبع سنة ١٨٨٥

— مصر بعد الحرب Egypt after The War طبع سنة ١٨٨٣ للمستر فيليه ستوارت Villiers Stuart

— الحملات الانجليزية في أفريقية Les expeditions Anglaises en Afrique للكولونيل سبتان Colonel Septans

— حياة شلدرس (وزير الحربية البريطانية سنة ١٨٨٢) Life of Childers للمستر شلدرس Spencer Childers

(وفيه مراسلات المترجم مع الجنرال ولسلى عن الحرب العرابية)

— دراسة حربية عن مصر . حملة الانجليز سنة ١٨٨٢

Etudes militaires sur l' Egypte. Campagne des Anglais en 1882

— الفرقة الثانية في التل الكبير The Second Division at Tell el Kbir للسير إدوارد هاملي Sir Edward Hamley . مجلة القرن التاسع عشر Ninteenth Century عدد ديسمبر سنة ١٨٨٢

— حياة الجنرال هاملى للمستر الكسندر انس شاند Life of General Hamley Alexander Innes Shand طبع سنة ١٨٩٥

— المعارك الانجليزية الحديثة Recent british battles للمستر جيمس جرانت James Grant

— الجنرال اللورد ولسلى للمستر راثبون لو Rathbone Low

— جروح مصر . الانجليز في وادى النيل Plaies d' Egypte. Les Anglais dans la Vallée du Nil للمسيو أوجين شسنل Eugene Chesnel

— كيف فقدنا مصر Comment nous avons perdu l' Egypte للمسيو جول دلافوس Jules Delafosse طبع سنة ١٨٩٨

— انجلترا ومصر England and Egypte طبع سنة ١٨٨١ للمستر ادوارد دیسی Edward Dicey « وله » تاريخ الخديويين The Story of Khedives طبع سنة ١٩٠٢

— جون بول على النيل John Bull sur le Nil للمسيو فريدولن Fredolin طبع سنة ١٨٨٦

— الفرنسيون في مصر سنة ١٨٨٣ Les Français en Egypte للمسيو بيرجيفار Pierre Giffard

— ذكريات عن حملة في الشرق مصر سنة ١٨٨٢ Souvenirs d'une Campagne dans le Levant

للمسيو جيرار Girard

ـــ الانجليز فى مصر Les Anglais en Egypte للكولونيل هنبرت Leiutenant Colonel Hennebert

ـــ مصر الحديثة وعرابي باشا L'Egypte icontemporaine et Arabi pacha

لمسيو سكوتيدس Scotidis نائب قنصل اليونان فى مصر أثناء الحوادث العرابية

ـــ مذكرات عن مصر وتاريخها الاقتصادى منذ ثلاثين سنة

Notes sur l Egypte et son histore economique depuis 30 ans

للمسيو جورج سكوليس Socolis طبع سنة ١٩٠٣

ـــ برزخ وقناة السويس L Isthme et le Canal de Suez للمسيو شارل رو Charles Roux طبع سنة ١٩٠١

ـــ تاريخ المسألة المصرية من سنة ١٨٧٥ إلى ١٩١٠ تأليف ثيودور روذشتين Rothetein تعريب الأستاذين عبد الحميد العبادى ومحمد بدران عن الأصل الإنجليزى Egypt's Ruin طبع سنة ١٩١٠

ـــ اغتصاب المصريين Spoiling theEgyptians

للمستر سيمور كاى Seymor Keay طبع سنة ١٨٨٢

ـــ شؤون السياسة عن مصر Choses Politiques d' Egypte للمسيو بورلى باك Borelli طبع سنة ١٩٠٥

تقسيم أفريقية Le partage de l' Afrique للمستر دفيل Deville طبع سنة ١٨٩٨

مجموعة صور ضرب الاسكندرية ذكريات عن الإسكندرية Album, Souvenirs d' Alexandrie—Ruines

للمسيو فيورلو Fiorillo «موجود فى مكتبة الإسكندرية»

ـــ كارثة الإسكندرية Le Catastrophe d' Alexandrie للمسيو ارجينوس Aragino موجود فى مكتبة الإسكندرية

ـــ مصر والمسألة المصرية Egypte and Egyptian Question للمستر ماكنزى ولاس Mackenzie Wallace طبع سنة ١٨٨٣

وثائق تاريخية

دستور سنة ١٨٨٢ [1]

(١) نشرناه فى كتاب عصر اسماعيل ج ٢ ص ٢٣٧ وما بعدها من الطبعة الأولى و ٢٠٠ من الطبعة الثانية

فهرست الكتاب

الفصل السادس عشر — التسليم ٤٤١

الفصل السابع عشر — محاكمة العرابيين ٤٦١

فهرست الصور والخرائط

فهرست هجائى الكتاب(١)

(أ)

(١) وضع هذا الفهرست ، الأديب الشاعر الأستاذ محمد ابراهيم جمعه المدرس بمدرسة حلوان الثانوية ، فله منى خالص الشكر ، وموفور الثناء

(ح)

(ر)

(ش)

(ف)

(ق)

(م)

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٥٦٢	١	الكتاب	للكتاب

المؤلف

حقوق الشعب

يتضمن شرح المبادئ والنظريات والقواعد الدستورية وحقوق الإنسان ، طبع سنة ١٩١٢

نقابات التعاون الزراعية

يتضمن تاريخ التعاون الزراعي ومنشآته في أوروبا ، ونشأة التعاون في مصر وتاريخه ونظامه وعلاقته بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية ، طبع سنة ١٩١٤

الجمعيات الوطنية

صحيفة من تاريخ النهضة القومية ، يتضمن تاريخ الانقلابات السياسية والنهضات القومية في طائفة من البلدان مع شرح أصول الدساتير والنظم البرلمانية فيها ، والمقارنة بينها ، طبع سنة ١٩٢٢

تاريخ الحركة القومية

الجزء الأول : يتضمن ظهور الحركة القومية في تاريخ مصر الحديث ، وبيان الدور الأول من أدوارها ، وهو عصر المقاومة الأهلية التي اعترضت الحملة الفرنسية في مصر ، وتاريخ مصر القومي في هذا العهد

الجزء الثاني : من إعادة الديوان في عهد نابليون إلى ولاية محمد علي الكبير

عصر محمد علي

يتناول تاريخ مصر القومي في عهد محمد علي

عصر إسماعيل

الجزء الأول : يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد إسماعيل

الجزء الثاني : وفيه ختام الكلام عن عهد إسماعيل

الثورة العرابية

والاحتلال الانجليزى

مصر والسودان

فى أوائل عهد الاحتلال

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢

مصطفى كامل

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨

محمد فريد

تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩

ثورة سنة ١٩١٩

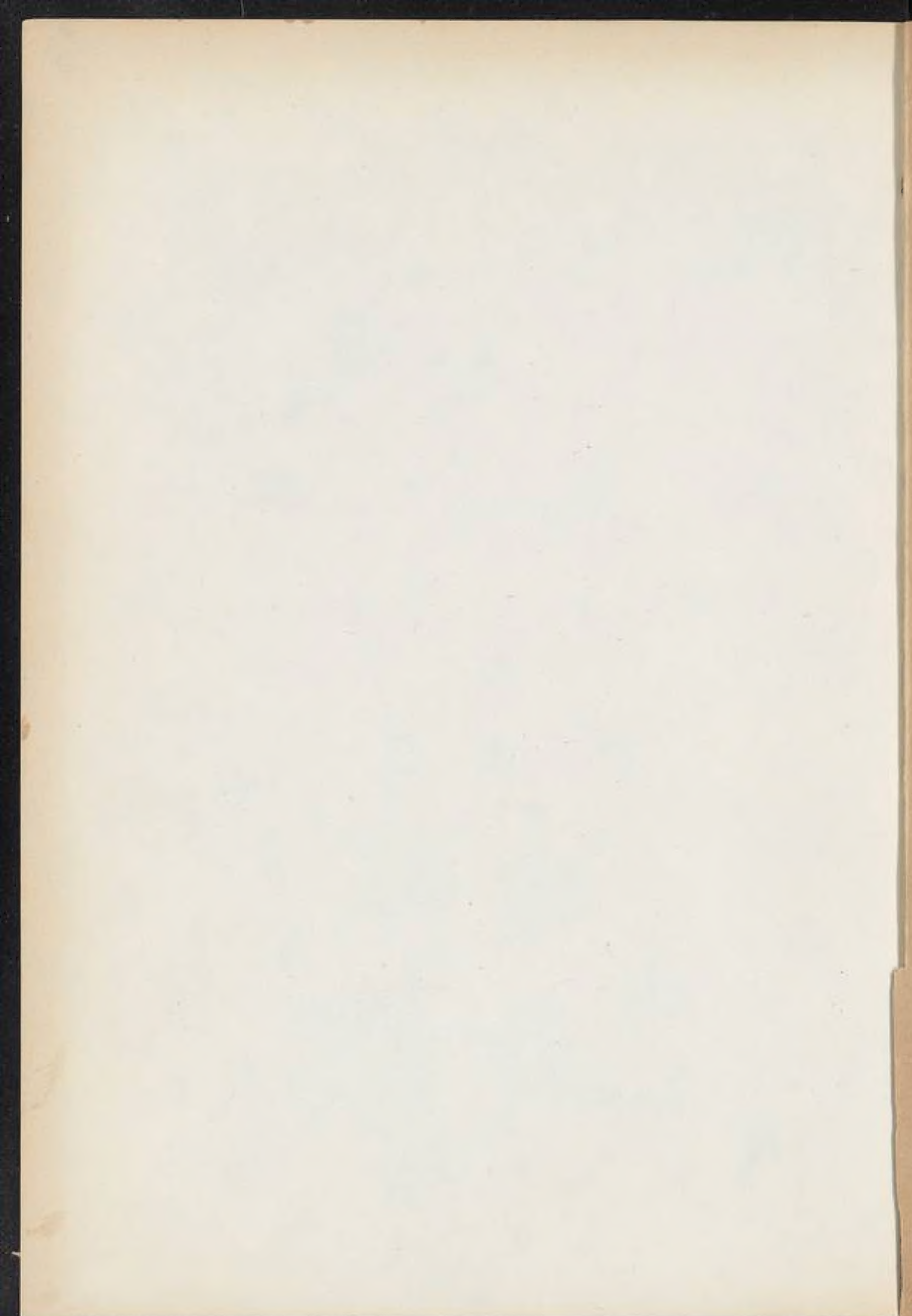
تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١

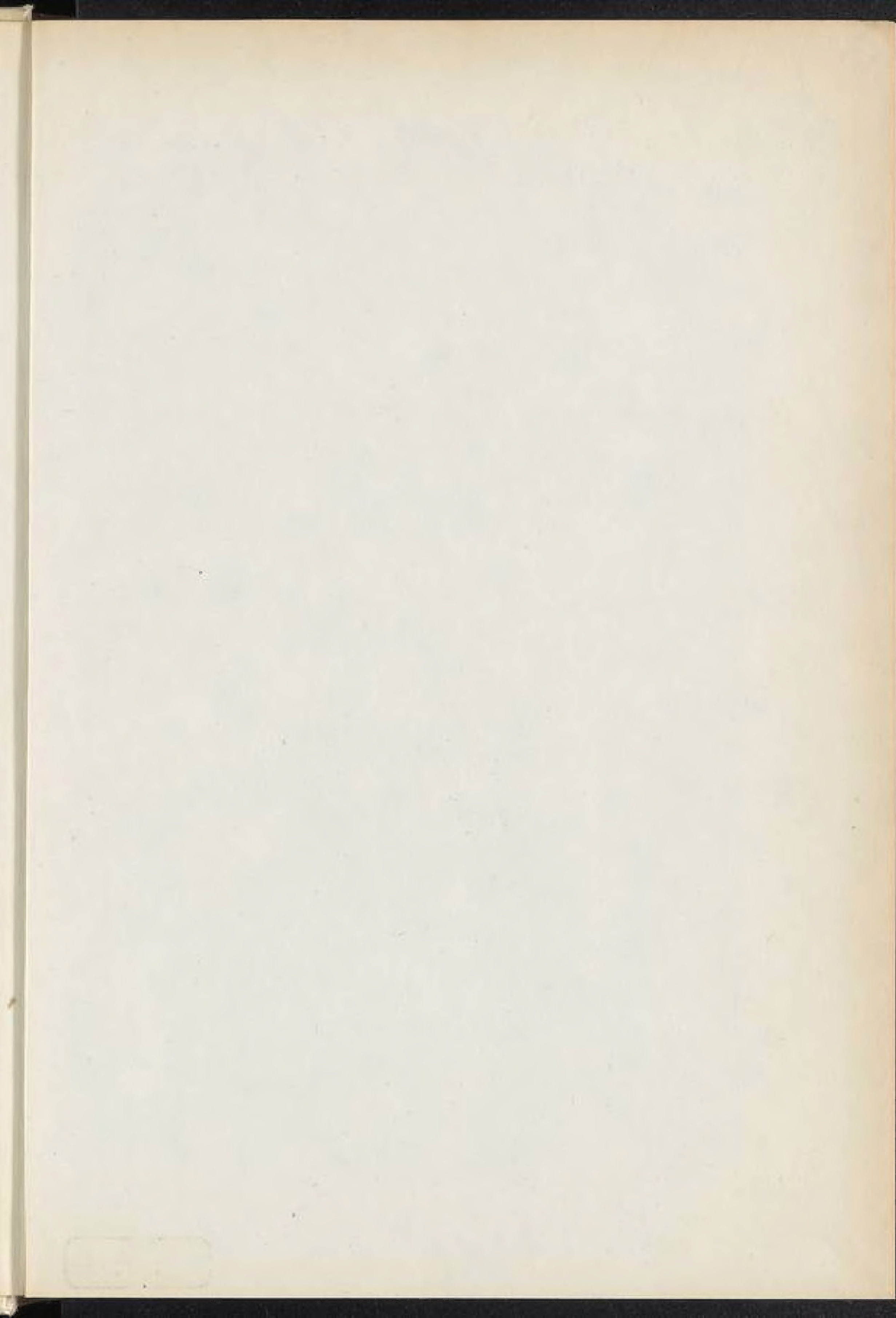
الجزء الأول : يشتمل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة ، وتطور الحوادث من بعد انتهاء الحرب إلى شبوب الثورة فى مارس سنة ١٩١٩ ، ثم وقائع الثورة فى القاهرة والأقاليم

الجزء الثانى : وفيه الكلام عن مبادئة الثورة ، واستمرارها ، ومحاكمات الثورة ، ولجنة ملنر والحوادث التى لابستها ، ومفاوضات ملنر ، واستشارة الأمة فى مشروع ملنر ، والتبليغ البريطانى بأن الحماية علاقة غير مرضية ، ونتائج الثورة فى حياة مصر القومية

فى أعقاب الثورة المصرية

الجزء الأول : تاريخ مصر القومى من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة المغفور له « سعد زغلول » فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧







مطبعة السعادة بمصر